شوكت سليم اشتي

الشيوعيون والكتائب

تجربة التربية الحزبية في لبنان







شوكت سليم اشتي

الشيوعيون والكتائب

تجربة التربية الحزبية في لبنان





ص. ب: ١١٣/٥٧٥٢ بيروت - لبنان

الإهداء

إلى

وليد أخاً وصديقاً ورفيقاً

في زمن يفتقد فيه وطننا أحزابه

المصطلحات المستخدمة :

ورد في هوامش البحث عدداً من المصطلحات وهي على النحو التالي :

- م .س : مرجع سابق.
- م .ن : المرجع نفسه.
- م: مجلد والرقم الذي يليه مباشرة يشير إلى رقم المجلد.
- ج : جزء والرقم الذي يليه مباشرة يشير إلى رقم الجزء.
- م .ش: مقابلة شخصية والرقم الذي يلي يشير إلى رقم المقابلة : الأولى، الثانية... إلخ.

المقـدمــة

يهتم المجتمع الإنساني اهتماماً خاصاً بالتربية، لأنها الوسيلة التي يستطيع من خلالها تحقيق اندماج أفراده فيه.

فالتربية هي العملية الاجتماعية التي تساهم في تحقيق إنسانية الكائن البشري من خلال الانتقال به من طور الفردية البيولوجية إلى طور الفردية السيكولوجية الاجتماعية[١]. كما تساهم في تحقيق نموه وإعداده وتطبيعه اجتماعياً، ليصبح عضواً في المجتمع من خلال نقل الثقافة السائدة وتشريبه مظاهرها المادية والمعنوية كافة.

والتربية ليست سلوكاً وراثياً (كالغريزة عند الحيوان). بل هي نشاط، نوع من النشاط المتعلق بالأفراد الإنسانيين[٢]. لذلك فإن هذه العملية ـ النشاط الإنساني هي مهمة المجتمع يقوم بها عبر مؤسسات اجتماعية وهيئات متنوعة.

ففي المجتمعات البدائية كان المجتمع بأسره يتولى مهمة التربية، فلا تناط هذه العملية الاجتماعية بأية مؤسسة محددة[٣]. ومبرر ذلك يعود إلى طبيعة المجتمعات البدائية وبساطة التراث الثقافي السائد فيها.

غير أن التغيرات والتطورات التي شهدتها المجتمعات البشرية، اجتماعياً واقتصادياً

---

(١) د. النجيحي، محمد لبيب: **الأسس الاجتماعية للتربية**، ط٢، بيروت، سنة ١٩٨١، النهضة المصرية، ص(١٠١ـ ١٦٥).

(٢) فينكس، فيليب هـ: **فلسفة التربية**، ترجمة محمد لبيب النجيحي، القاهرة، سنة ١٩٦٥، ص٣٥.

(٣) د. عبد الدايم، عبد الله: **التربية عبر التاريخ**، ط٥، بيروت، سنة ١٩٨٤، دار العلم للملايين، ص١٦.

وسياسياً وثقافياً. . . إلخ. وما قابلها من تعقد التراث الثقافي وتشابكه، ومن تغيير البنى والتشكيلات والعلاقات الاجتماعية، حتمت كلها وجود مؤسسات اجتماعية ارتبطت بها العملية التربوية. وقامت بهذه المهمة نيابة عن المجتمع. ومن هذه المؤسسات: الأسرة والمدرسة ومراكز العبادة والهيئات السياسية كالدولة والأحزاب.

من هنا تظهر التربية مرافقة لوجود المجتمع الإنساني، وتبرز كضرورة اجتماعية للفرد كما للمجتمع. وهذا التحول دفع عملية التربية إلى أن تصبح هدفاً ووسيلة في الوقت نفسه. إنها وسيلة المجتمع لتحقيق التكيف الاجتماعي من جهة، وهدف دائم وأساسي يسعى المجتمع، كما الجماعات الاجتماعية، من خلالها، لديمومة استمراره وتعميم قيمه ونقل ثقافته من جهة أخرى.

وبذلك يستطيع المجتمع أو الجماعة الاجتماعية، صغرت أو كبرت، أن ينقلا سلطاتهما وأهدافهما المكتسبة بغية تأمين وجودهما الخاص ونموهما المستمرين[1].

وانطلاقاً من ذلك اعتبرت العملية-التربوية، وما زالت، نوعاً من السيطرة الاجتماعية، وحملت في جوهرها مضموناً سياسياً يتنوع بتنوع المجتمعات وتباين المراحل التاريخية المتعاقبة.

ويتجلى المضمون السياسي للتربية في مظهرين أساسين على الأقل:

- استهداف التربية، بشكل عام، إخضاع الشخص للانتظام العام في المجتمع. والإخضاع يحمل بعضاً من السياسة، وفيه جذر من جذورها، والانتظام العام في المجتمع هو إطار السياسة فيه.
- إيكال أمر القيام بالعملية التربوية إلى مؤسسات اجتماعية وعلى رأسها المؤسسات والتنظيمات السياسية.

فالتربية والسياسة متداخلان ومتفاعلان على ما بينهما من فروق، وهذا التداخل وذلك التفاعل أخذا أشكالاً عدة ومظاهر شتى في التاريخ البشري، إلا أن العلاقة بقيت مستمرة: تؤثر السياسة في التربية وتتأثر بها.

ويبدو أن الدور السياسي للعملية التربوية هو أحد سماتها البارزة. لهذا نجد أن أي

(١) أوبير، رونيه: **الجامع في التربية العامة**، ترجمة د. عبد الله عبد الدايم، جامعة دمشق، سنة ١٩٦١، ص١٥.

نظام سياسي لا بد له من نظام تربوي يدعمه ويشد أزره[1]. لا بل ان فلاسفة اليونان قد أجمعوا تقريباً على أن أي نظام سياسي كائناً ما كان لا يبقى إذا لم يعتمد على نظام تربوي يلائمه ويهيىء له الأفراد[2].

وإذا كان المتعارف عليه في العصور القديمة قصر السياسة على السلطة السياسية أو الدولة والنظر إلى علاقة التربية بالسياسة من خلالها، فإن التطورات التي حصلت في العصر الراهن وبروز قوى سياسية في المجتمع خارج مؤسسات السلطة الحاكمة استدعى إدخال دور هذه القوى في العملية التربوية.

ويمكن القول بأن الظاهرة الحزبية أبرز هذه القوى التي عرفت بشكلها الحديث في القرنين التاسع عشر والعشرين، وتداخلت مع السلطة كما انغرست في المجتمع مشكلة قوة فاعلة في العملية التربوية فضلاً عن دورها السياسي والاجتماعي والثقافي.

فالظاهرة الحزبية السياسية ـ كأي إطار مؤسسي في المجتمع ـ تجمع عدداً من الأعضاء في إطار سياسي منظم وتطرح اتجاهاً فكرياً محدداً وتمارس ضمن أطرها التنظيمية نمطاً توجيهياً معيناً يخضع لجملة من القواعد والأصول الخاصة بالتنظيم الحزبي ومؤسسته المحددة، ويتخذ اتجاهاً تعبوياً داخل المؤسسة الحزبية وخارجها. ويبدو هذا النمط نوعاً من النشاط التربوي الموجه إلى الأعضاء المنضوين ضمن الحزب السياسي، الأمر الذي يحفز على دراسة هذا النشاط وتوضيحه وتحديد ركائزه وموقعه في حياة الحزب الداخلية. وبالتالي الإطلالة على الأطر التي يتمظهر من خلالها النشاط التربوي للحزب المعين، ومعرفة أبعاده واتجاهه ومدى تأثيره وفعاليته في حياة الحزب الداخلية.

فالحزب السياسي يختلف في إطاره المؤسسي ومضمون أدائه التنظيمي وطبيعة نشاطه السياسي وغيرها من الجوانب عن المؤسسات المجتمعية الأخرى «كالعائلة، والمدرسة، والنادي، والطائفة... إلخ». الأمر الذي يؤدي إلى اختلافه أيضاً في طبيعة الأداء التربوي المعتمد ونوعيته. لذلك يبدو من المفيد دراسة مفهوم العملية التربوية في عمل الحزب السياسي ومعرفة موقعها في حياته الداخلية، ومعرفة مجالات الاختلاف والتماثل عن المؤسسات المجتمعية الأخرى. فكيف توجه التربية الحزبية السياسية عضو

---

(١) جيمس، دوس س: **الأسس العامة لنظريات التربية**، ترجمة صالح عبد العزيز ومحمد السيد غلاب، مراجعة محمد علي مصطفى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص١٥.

(٢) **التربية السياسية**، محاضرة د. أديب نصور، مهمة الدولة في خلق المواطن الصالح، الجامعة الأميركية، حزيران ١٩٥٧، هيئة الدراسات العربية، ص٤٣.

الحزب، أو مجموعة أعضائه؟ وما هي المقاييس المعتمدة؟ وبالتالي ما هو دور التربية الحزبية السياسية ضمن العملية التربوية العامة في المجتمع المعين؟

وتبدو أهمية هذا البحث نتيجة لما تحتله الظاهرة الحزبية السياسية من موقع ودور في الحياة العامة، ولما أحدثته الظاهرة الحزبية من تأثير في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. . . إلخ. الأمر الذي أثار العديد من المواقف المتعارضة تجاه الظاهرة الحزبية السياسية بحد ذاتها: بين موقن بدورها من جهة، ومقلل من أهميتها ومقدرتها من جهة ثانية، ومشكك بالأحزاب وعلاقتها بالتربية من جهة ثالثة.

ومما يذكي هذا التعارض، وذاك التباين أمور ثلاثة:

الأول: العلاقة الملتبسة ما بين الأحزاب السياسية والتربية. فالفهم الشائع يشير إلى نوع من التناقض بينهما، لارتباط الحزبية بالألاعيب السياسية وأنانياتها، وبعدها بالتالي عن التربية كإتجاه أخلاقي مرتبط بالقيم والمثل العليا.

الثاني: ازدياد حدة الحذر والسلبية تجاه الأحزاب السياسية، بعد الأحداث اللبنانية التي ابتدأت عام ١٩٧٥، إذ بان تناقض حاد، بين طروحات الأحزاب ما قبل الأحداث، وممارستها خلالها، وواقعها بعد توقف المعارك العسكرية. فبدا أن هناك نوعاً من القطع بين هذه المراحل.

الثالث: التناقض بين الإنسان الذي جعله انتماءه الحزبي قبل الحرب مسلوخاً عن مؤسساته الأولية، وبين الحزبي الذي صار إليه بعد الحرب مغروساً فيها من العائلة إلى الحي والطائفة.

إن هذا الوضع المأزوم للأحزاب في مرحلة ما بعد الحرب، فكراً وممارسة، وما بدا عليها (الأحزاب) ما يتعاكس مع التربية، لم يكن بهذه الحدية قبل الحرب. عندما كانت الأحزاب حاملة مشاريع تغيير، تبشر بالأحسن، سواء أكان الأحسن لبنانية صافية، أو وحدوية ظافرة، أو عدالة باهرة. وعندما كان الحزبيون «أنبياء» صغار يبشرون بالأفضل ويقتدي بتطهرهم العامة، وإن لم يأخذوا بمشاريعهم السياسية.

كما أن هذا الوضع المأزوم للأحزاب، والمقترن بأزمة في أحزاب عالمية في قوتها واستمرارها، وتسنمها السلطات في نصف العالم، لم يكن الأمر كذلك، في المقلب الآخر من العالم. حيث تداول السلطة بين الأحزاب قائم، وحيث التأزم والانكفاء في مكان لم يلغ الحضور والفاعلية في المكان الآخر.

إن هذه التساؤلات حول الأحزاب، وتلك الشكوك حول دورها وتربيتها بين مرحلتي ما قبل الحرب وبعده، كان الدافع الأساسي لاختيار الموضوع ودراسته. وغذاه معايشة حية وشخصية للوضع نفسه.

فالقلق المعايش لهذه المرحلة تجسد في تساؤلات عامة فحواها: هل تختزن الأحزاب السياسية عوامل تراجعها وأزمتها، أم أن مرد ذلك عوامل خارجية؟

وهل فشل الوعد الحزبي لنا، بإنسان مغاير للسائد في المجتمع، هو فشل في الوعد نفسه، أم في خارجه؟

إن هذا القلق، وتلك التساؤلات، دفعتني إلى ولوج هذا المعترك، والبحث فيه. وأردت معالجته من خارج الأبواب المطروقة عادة. فاخترت تعامل المؤسسة الحزبية مع أعضائها موضوعاً لأرى، هل تحمّل أعضاءها ما تعلن حمله، في فكرها وبرامجها؟ وهل تكوّن إنسانها بما يتناسب مع نصها، أم مع مجتمعها؟ فكان موضوع البحث بالأساس: التربية الحزبية السياسية، مفهومها وموقعها من عمل بعض الأحزاب اللبنانية(*).

إن الحزب السياسي يجمع عدداً من الأعضاء في إطار منظم، ويطرح اتجاهاً فكرياً محدداً، ويمارس نمطاً توجيهياً معيناً. إن هذا النمط يبدو نشاطاً تربوياً موجهاً للأعضاء الحزبيين.

فالحزب يحتاج إذن إلى تكوين أعضاء حزبيين منسجمين مع المشروع السياسي المحدد، سياسياً وفكرياً.

إن مفهوماً التربية الحزبية السياسية يختصر بمعناه العام، بكونه العملية التي من خلالها يوجه الحزب أعضاءه. إنها نوع من التكوين والأعداد والتعبئة لاكتساب المعرفة النظرية، وتنمية الاستعدادات السلوكية، وتحديد الاتجاهات والمفاهيم، لدمج عضو الحزب في حياة الحزب الداخلية، ومشاركته في خدمة الاتجاه العام، والأهداف النهائية للحزب.

وضمن هذا الإطار فإن التربية الحزبية السياسية تتخذ مفهوماً أكثر ضيقاً من عملية

(*) هذا البحث بالأساس، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الأول)، بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد بيضون. وقد ناقشتها لجنة مؤلفة من الأستاذ المشرف رئيساً وعضوية كل من الأساتذة الدكاترة: أنطوان مسرّة، عصام سليمان، سميح دغيم وملحم شاوول في حزيران ١٩٩٦ وأجازتها بدرجة جيد.

التنشئة السياسية العامة في المجتمع. فتبدو، إلى حد ما، شكلاً خاصاً من أشكال التنشئة والأعداد، المرتبطة بحدود الحزب المعين، والمحصورة، بالدرجة الأولى، في أطره الضيقة، ونطاقه التنظيمي.

إن مقاربة الموضوع انطلق من أشكالية عامة وسلسلة من التساؤلات المنهجية.

كيف يوائم الحزب بين دعوته التغييرية من جهة وسلسلة الضوابط الامتثالية التي تفرضها البنية التنظيمية من جهة أخرى؟ وكيف يوفق الحزب بين دعوته للتغيير والتطوير والمعارضة من جهة، وضرورات التسوية التي يفرضها واقع الحزب ونشاطه السياسي من جهة أخرى؟

كيف تموضعت المؤسسة الحزبية مجتمعياً في لبنان؟ وهل هي مختلفة عن المؤسسات التقليدية، وبنيتها الداخلية؟

ما هي مجالات التفاعل والتأثير، بين الحزب والمؤسسات السابقة على وجوده؟ ما هي الأطر التربوية المطروحة والأساليب المتبعة في الحزب السياسي؟ هل تخضع التربية الحزبية للمواقف السياسية المتغيرة؟ هل التربية الحزبية آداة لخدمة السياسة الحزبية؟

وبناء عليه فإنه يمكن الافتراض بأن التربية الحزبية السياسية تخترقها أنماط المؤسسات السائدة وعلاقاتها التسلطية، الأمر الذي يجعلها في وضع مأزوم، فيضعف من فعاليتها وتأثيرها، فتعيد انتاج السائد اجتماعياً وإلى حد كبير نسبياً، ولم تكن بمستوى النزعة التغييرية التي ادعتها.

وقد اخترت نموذجين لدراسة التربية الحزبية السياسية في لبنان هما: الحزب الشيوعي اللبناني، وحزب الكتائب اللبنانية اعتماداً على معيارين:

الأول: فكري ـ سياسي، اشترط القبول بالكيان اللبناني، والاعتراف بحدوده السياسية. وإن اختلفت وجهة النظر، تجاه الكيان، وطبيعة نظامه السياسي.

المعيار الثاني: تنظيمي ـ حزبي، اشترط انحصار البناء التنظيمي ضمن الكيان اللبناني. بمعنى أن لا يكون للحزب، امتدادات تنظيمية فعلية خارج حدود الوطن اللبناني.

إن هذا الاختيار يمثل إلى حد كبير نسبياً، غالبية الأحزاب السياسية اللبنانية. ورغم أن الأحزاب الوحدوية، تبدو خارج إطار البحث وحدوده المباشرة، غير أنها (الأحزاب الوحدوية) تتقاطع مع نموذجي البحث في العديد من الجوانب. الأمر الذي يجعلها قريبة من نموذجي الدراسة، في الجانب التربوي.

وتوضيحاً لهذه الأسس تضمن الكتاب أربعة أبواب، اشتملت على المحاور الرئيسية للموضوع وتوزعت على النحو التالي:

تضمن الباب الأول التربية الحزبية السياسية. حيث عالج الخصائص الرئيسية للعملية التربوية في المجتمع وتطورها ومؤسساتها الرئيسية. إضافة إلى الظاهرة الحزبية تحديداً ونشأة وتصنيفاً، والمواقف المتعارضة تجاهها. ثم دراسة التربية الحزبية موقعاً وأهمية في حياة الحزب السياسي.

وتناول البابان الثاني والثالث الحزب الشيوعي اللبناني وحزب الكتائب اللبنانية على التوالي. فتطرق كل من البابين إلى بحث الإطار الفكري للحزب المعين وملامحه وتطوره وسماته العامة. إضافة إلى دراسة البنية التنظيمية والنظام الداخلي، وطبيعة العلاقات التي تحكم حياة الحزب الداخلية، وعملية الانضواء الحزبي، وموقع عضو الحزب ضمن مؤسسته الحزبية، للوصول إلى توضيح مفهوم التربية الحزبية ومعرفة موقعها عند كل من الحزبين.

وعالج الباب الرابع السمات العامة للتربية الحزبية من خلال استعراض تطور هذه الظاهرة الحزبية في لبنان وطبيعة تشكلها ومراحل تطورها. ثم تحديد موقع الحزبين موضوعي البحث ضمن الخارطة الحزبية السياسية. وتوضيح الخصائص المشتركة فيما بينها، حيث تبين تماثل الظاهرة الحزبية السياسية في لبنان بعدد من القواسم المشتركة على المستوى التنظيمي كما على مستوى علاقة الحزب وأعضائه بالإطار الفكري للحزب، الأمر الذي أمكن استخلاص جملة من السمات العامة للتربية الحزبية.

ويمكن اجمال ما توصل إليه البحث بالأمور التالية:

١ - إن التربية الحزبية تتداخل مع التربية في المجتمع. فأضحت عرضة لتأثير المحيط الاجتماعي. وامتصت الحزبية الكثير من مظاهر المجتمع اللبناني، ونمط علاقاته، ونشأت آلية عمل حزبية متماثلة مع السائد، أو مسايرة لاتجاهاته.

٢ - إن التربية الحزبية ومع غياب النص التربوي المباشر في الأدبيات الحزبية، تحولت إلى خدمة السياسة الحزبية وخضعت لمتطلباتها.

٣ - إن التربية الحزبية السياسية لم تقدم نموذجاً تربوياً مختلفاً. لذلك يلاحظ مثلاً: إن في النصية تجديداً للتربية الدينية، وإن اختلف المرجع النصي. وفي العصبوية والتمايز - رفض الآخر، تجديد للعشائرية، وإن اختلف الإطار المتعصب له. وفي التبريرية

تعارض مع دعوة الحزب التغييرية. وفي التلقين تقليد للنمط التربوي السائد، ونهجه الاستلابي.

٤ ـ إن التماثل لا ينفي تجديداً، خاصة في محاولة تجاوز البنى التقليدية من جهة، وتعزيز فكرة الانتظام والتنظيم في عمل الجماعة من جهة أخرى.

٥ ـ إن الظاهرة الحزبية في مجتمعنا تبدو نموذجاً غير متجذر في الواقع المعيوش. الأمر الذي أضعف المؤسسة الحزبية بحد ذاتها، وجعلها عرضة لتداخل المؤسسات السابقة على وجودها، ومقلدة لها في العديد من الجوانب.

إن دراسة التربية الحزبية السياسية وكشف نواقصها، لا يلغيان امكانية تطويرها وتصحيح مسارها.

فالظاهرة الحزبية ضرورة سياسية ومجتمعية. وغيابها يعيق حركة التطور في المجتمع ويجمدها. الأمر الذي يتطلب تغييراً في التربية الحزبية السياسية، كما في غيرها، لتصحيح مسارها نحو الأفضل اجتماعياً وسياسياً.

إن تجاوز الوضع المآزوم للتربية الحزبية مرتبط، إلى حد كبير، بطبيعة الظاهرة الحزبية بحد ذاتها، وامكانية تطورها الذاتي، لجهة تعزيز طابعها المؤسسي، وتنمية التربية الديمقراطية، والمواءمة بين النص وآلية العملية التربوية ومضامينها.

من هنا فإني أعتقد أن ما أثاره الكتاب من تساؤلات يبدو أكثر مما استحضره من إجابات. فكان مقدمة يمكن التأسيس عليها أو الانطلاق منها.

وفي الختام لا بد من أن أعبر عن تقديري وامتناني للأستاذ الدكتور أحمد بيضون، وأعضاء اللجنة التي ناقشت «البحث» في نصه الأصلي.

ولا يفوتني توجيه شكر خاص للذين قابلتهم من الحزب الشيوعي وحزب الكتائب، لتجاوبهم ومساعدتهم. وإني أتحمل المسؤولية فيما نقلته عنهم من آراء وملاحظات.

كما أوجه شكري العميق للعديد من الأصدقاء والأخوة والأحبة الذين أحاطوني بمحبتهم وعطفهم وكان لمساعدتهم، المادية والمعنوية، الفضل الكبير لإنجاز هذا العمل وتحقيقه.

وأشكر أخيراً أهلي وأخوتي الذين حملوني وتحملوا معي في الزمن الصعب الذي عشناه.

كما أود أن أشير إلى اني حاولت أن أكون موضوعياً إلى حد كبير في معالجة

مختلف جوانب الموضوع، وسبر أغواره وكشف معالمه. مراعياً من حيث المبدأ منطلقات البحث العلمي ومستلزماته الأكاديمية. لذلك فإني أتحمل مسؤوليتي الكاملة فيما اجتهدت في تفسيره أو تعليله أو توضيحه أو وصفه أو تحديده. آملاً أن يساهم هذا البحث المتواضع في الإطلالة على جانب مهم من نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والتربوية في لبنان. ويكون مقدمة لخطوات أكثر عمقاً واتساعاً.

وإذا كان الكتاب قد قدم إلى الأخ والصديق والرفيق وليد، فإنه مُهدى إلى جيل عانى، وضحى في سبيل مبادئه وقيمه دون مِنّة أو أَجر متمنياً أن يكون هذا الكتاب المتواضع نافعاً ومفيداً.

الباب الأول

التربية الحزبية السياسية

الفصل الأول

الإطار العام للعملية التربوية

ترتبط التربية بالمجتمع الإنساني ارتباطاً وثيقاً، بحيث تبدو من أبرز سماته، وعاملاً من عوامل ديمومته واستمراره.

إن ارتباط العملية التربوية بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية أخضعها لديناميات التطور والتغير التي يخضع لها المجتمع الإنساني. لذلك فقد تغيرت الأنماط التربوية، أسلوباً ومضموناً وأهدافاً، مع تعاقب الفترات التاريخية في المجتمع الواحد، كما تغيرت بتنوع المجتمعات الإنسانية واختلافها.

ورغم هذا التغيير فإن التربية بقيت إلى حد كبير، تتسم بكونها نوعاً من التأثير الذي تمارسه الأجيال المتعاقبة على بعضها البعض، فتساهم في نقل ثقافة المجتمع بين أجياله، وتسعى لتحقيق تكيف الشخص الإنساني مع بيئته الاجتماعية، فتمارس في ذلك نوعاً من الضبط الاجتماعي في المجتمع المعين.

ويبدو أن تعقد التراث الثقافي والتطور الحضاري في المجتمعات المعاصرة قد ترك آثاره المباشرة على العملية التربوية بحد ذاتها، فنّوع مؤسسات التربية ووسائطها في المجتمع. بمعنى أن طبيعة المستجدات والمتغيرات التي طالت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة فرضت نوعاً من التخصص في الحياة الاجتماعية، الأمر الذي أثر على اتساع دائرة الفعل التربوي من جهة ونوّع مصادره من جهة أخرى. خاصة وأن التربية تبدو من أكثر ظواهر المجتمع تأثيراً على الظواهر الاجتماعية الأخرى وتأثراً بها على حد سواء. فأضحى جزء من العملية التربوية، وإلى حد كبير، مرتبطاً بأنساق فرعية فرضتها ضرورات التطور المجتمعي وتنوع ظواهره.

وتبدو الظاهرة الحزبية السياسية أحد مظاهر التجديد السياسي في المجتمعات

الحديثة، الأمر الذي يجعلها على تماس مباشر وفي علاقة تفاعلية مع الوسط الاجتماعي الذي تعمل فيه. فتصبح إحدى روافد العملية التربوية في المجتمع المحدد، كونها إحدى مؤسساته الاجتماعية من جهة، إضافة إلى أن طبيعتها المؤسساتية من جهة أخرى تفرض نمطاً تربوياً خاصاً، الأمر الذي يستدعي الولوج إلى حياة الحزب الداخلية وملاحظة طبيعة النشاط التربوي الذي تقوم به المؤسسة الحزبية داخل إطارها التنظيمي وتحديد آليته الداخلية لما تتضمنه التربية الحزبية السياسية من أبعاد تكوينية تطال الحزب وإعضاءه من جهة، ولما تشمله من عوامل مؤثرة تطال المجتمع ونمطه التربوي العام من جهة أخرى.

أولاً: العملية التربوية

لذلك فإنه من المفيد الإطلالة على الإطار العام للعملية التربوية في المجتمع، وتحديد طبيعتها وإطارها المفاهيمي وخصائصها العامة للوصول إلى معالجة الظاهرة الحزبية كظاهرة مجتمعية مؤثرة وكشف طبيعة التربية الحزبية السياسية في المؤسسة الحزبية وموقعها وضرورتها على مستوى الحزب ـ المجتمع.

١ ـ الطبيعة المجتمعية

تعتبر التربية ظاهرة اجتماعية مرافقة للمجتمع الإنساني. فقد بدأت العملية التربوية مع بداية الوجود الإنساني[١] والظهور الاجتماعي البشري[٢].

إن المخلوقات والمجتمعات غير الإنسانية، لا تعرف أي نوع من أنواع التربية. فهي «تهدف إلى تحقيق نموذج النوع، وإلى أن تقود الغرائز إلى كامل تفتحها»[٣]. فليس ثمة «تربية حيوانية» إذا فهمنا كلمة تربية على وجهها الحقيقي، لأن الحيوان ما يلبث أن يكتفي سريعاً بذاته[٤].

ورغم التقدم الذي يمكن أن يحرزه الحيوان الخاضع للتجربة، أو الإعداد، أو التدريب «لتعليمه» أنماطاً سلوكية محددة، أو لإكسابه «خبرة» معينة فأن آثار التدريب أو

---

(١) عبد النور، فرنسيس: **التربية والمناهج**، القاهرة، دار نهضة مصر، ص١٣.

(٢) أوبير، رونيه: **الجامع في التربية**، م .س، ص٨٩.

(٣) م .ن، ص٥٦.

(٤) يراجع:

- م .ن، ص٨٩.
- د. النجيحي، محمد لبيب: **الأسس الاجتماعية للتربية**، م .س، ص (٩ـ ١١).

الإعداد، أو «التعلم» سرعان ما تختفي أو تزول مع اختفاء المحرك وزوال المثير. فلا تنتقل «الخبرة» المكتسبة ـ الجديدة، مبدئياً من جيل لآخر لا بالوراثة ولا بالمماثلة، أو المحاكاة، أو التقليد أو «التطبيع الاجتماعي». ويبقى السلوك الحيواني كأنه طبيعة متأصلة يغلب عليها الطبع والغريزة.

إن المخلوقات غير الإنسانية «تخضع لوصايا الثقافة الإنسانية، وهي على أتم الاستعداد للعودة إلى الحالة المتوحشة لو أهملها الإنسان»[١]. وتبقى «الخبرة» المكتسبة إذن محصورة بالأطر والظروف والبيئة التي أوجدتها[٢].

أما بالنسبة للمجتمع الإنساني فإن التربية تعتبر أحد المكونات الأساسية لاستمرار المجتمع وبقائه، والوسيلة الوحيدة عملياً التي يستطيع المجتمع من خلالها تحقيق اندماج أفراده، فعن طريق التربية يتطبع الشخص الإنساني اجتماعياً ويكتسب الصفة الإنسانية التي تميزه عن سائر المخلوقات الأخرى، ويرث من خلال العملية التربوية المكونات الاجتماعية والنفسية لشخصيته[٣]، ويمتلك طبيعته الاجتماعية[٤]. فتغدو التربية عملية اجتماعية ضرورية للشخص الإنساني كما هي ضرورية للمجتمع على حد سواء.

---

(١) أوتوكلينبرغ (Otto Klene-berg): **علم النفس الاجتماعي**، ترجمة: حافظ الجمالي، ط٢، بيروت، دار الحياة، ص٤٨.

(٢) يمكن ذكر حالات عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ) متوحش أفيرن:

وجد خارج مدينة باريس بعد أن عثر عليه في أواخر القرن الثامن عشر، وله من العمر إثنا عشر سنة. اعتقد الطبيب النفسي فيليب بينيل (١٧٤٥ـ ١٨٢٦) م. أنه متخلف عقلياً. بينما أكد تلميذه أيتار J.M.C.Itard بأن حالته تعود إلى انعزاله عن المجتمع: يراجع: حقي، ألفت: ثقافة الطفل **عالم الفكر**، (مجلة)، المجلد العاشر، العدد الثالث، سنة ١٩٧٩، الكويت، ص٥٣.

ب) الطفلة كمالا:

عثر عليها في الهند، عاشت تسع سنوات في حجر ذئب قبل العثور عليها. نجحت في الارتقاء من سلوك حيواني بحت إلى سلوك اجتماعي ذكي بعد أن تعلمت كيف تمشي منتصبة على قدميها، وكفت عن التجوال ليلاً، وتعلمت مخالطة الناس، والتحدث بلغتهم. يراجع: م .ن، ص٦٧.

جـ) الطفل الغزال:

اكتشف في الأربعينيات وشاهدته شوارع دمشق في تلك الفترة. ويبدو أنه فقد أمه وأرضعته غزالة. فأصبح يمشي على أربعة ويقفز كالغزال. يراجع: نبي، مالك بن: **مشكلة الثقافة**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط٤، دمشق، سنة ١٩٨٤، دار الفكر، ص (٩٢ـ ٩٣).

(٣) د. النجيحي، محمد لبيب: **الأسس الاجتماعية للتربية**، م .س، ص١٣.

(٤) د. عبد الدايم، عبد الله: **التربية عبر التاريخ**، م .س، ص١٥.

ويبدو أن التربية قد رافقت وعي الذات الاجتماعية للتشكيلات والمجموعات البشرية وأفرادها.

ويشير البعض إلى أن التربية نشأت عن شعور الإنسان بكيانه الذاتي ـ الشخصاني باعتباره فرداً في مجموعة[١]. ويوضح د. محمد جواد رضا بأن التربية أو التفكير بالتربية، أو التفكير التربوي بحد ذاته يتولد بمجرد أن تعي حضارة ما ـ أي حضارة ـ ذاتها. فهذا الوعي يحرّض على حماية تلك الذات من عوامل الانحلال والاندثار[٢]. فالمجموعة البشرية تجهد على مر العصور إلى تخليد ذاتها واستمراريتها رغم اختلاف النظرة إلى الذات وتبدلها بين مرحلة وأخرى[٣].

ومع بلورة وعي الذات بالنسبة للمجموعات البشرية، غدت التربية ضرورة اجتماعية يهتم بها المجتمع الإنساني اهتماماً دائماً ويوليها عنايته الفائقة، فأصبحت هدف المجتمع ووسيلته الدائمة والأساسية، إذ يسعى المجتمع عامة والجماعة الاجتماعية خاصة صغرت أو كبرت، إلى ديمومة الاستمرار وتعميم القيم ونقل الثقافة الخاصة بالمجتمع، أو الجماعة الاجتماعية إلى الأجيال القادمة.

وتغير تعابير الوعي بالذات الاجتماعية وتبدل مضامينها واختلاف أشكال الفعل الاجتماعي ومظاهره لتكريسها (الذات الاجتماعية) وتحقيق ديمومتها، كل ذلك دفع العملية التربوية إلى اتخاذ أشكال مرافقة لمظاهر هذا التبدل وتغيير تعابيره. فاختلفت التربية كعملية اجتماعية باختلاف المجتمع الإنساني عبر الزمان والمكان.

ففي المجتمعات الأولى ـ البدائية لم تكن التربية «عملية مقصودة» بشكل مباشر. لأن الحياة في تلك المرحلة اتسمت بالسهولة والمباشرة. إضافة إلى أن مطالب الجنس البشري كانت محدودة، قياساً للمراحل اللاحقة، فلم تكن هناك حاجة ماسة لمهارات جد متخصصة[٤].

---

(١) عميرة، عبد الرحمن راتب: **منهج القرآن في تربية الرجال**، سلطنة عمان، مكتبة الاستقامة، ص٩.

(٢) د. رضا، محمد جواد: **العرب والتربية والحضارة**، دراسة في الفكر التربوي المقارن، ط١، الكويت، سنة ١٩٧٩، دار المنهل، ص١٣.

(٣) م .ن، ص٣٨.

لمزيد من المعلومات يراجع:

- د. كريم، محمد أحمد: **مخطط موجز في تاريخ التربية**، ط١، السعودية، سنة ١٩٨٣، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة.

(٤) عبد النور، فرنسيس: م .س، ص (١٣ـ ١٤).

إن التربية في تلك المجتمعات كانت تقوم بوظيفتها بالنسبة للشخص الإنساني على مستويين:

المستوى الأول نظري، حيث تبدو التربية نوعاً من التدريب على الطرق المقبولة، أو ضروب العبادة في المجتمع. والمستوى الثاني عملي، حيث تبدو نوعاً من الإعداد. فتقوم التربية بإعداد الشخص ـ عضو الجماعة بالشكل اللازم والضروري للحصول على متطلبات الحياة العملية[1]. فتغدو التربية عندها تعلماً على أساليب الحياة: سبل العيش والسلوك[2]، لتحقيق الانسجام ما بين الفرد والبيئة المحيطة اجتماعياً وطبيعياً وتحقيق التكيف والاندماج والتطبيع الاجتماعي.

فالتربية في المجتمعات البدائية تهدف في جوهرها إلى أن يقلد الناشيء السائد في مجتمعه «تقليداً عبودياً خاصاً»، فيتدرب بشكل آلي وتدريجي على معتقدات الجماعة وعاداتها وأعمالها وطراز الحياة في مجتمعه[3].

واللافت للنظر في تلك المجتمعات غياب المؤسسات التربوية المتخصصة في هذا المجال، إذ يبدو أن «المجتمع بأسره» يتولى العملية التربوية. أي أنه لا تقوم بهذه المهمة أية مؤسسة تربوية خاصة[4]. ولا تظهر بالمقابل حاجة إلى نظريات أو هيئات تربوية[5] معينة، باعتبار أن المجتمعات البدائية اعتمدت الوسائل التي يتبعها المجتمع عادة في حياته اليومية (عملياً وفكرياً) من خلال نشاطاته وممارساته العملانية، أو تصوراته ومعتقداته الإيمانية.

وقد أوضح البعض في هذا المجال دور الأسرة البدائية كركيزة أساسية في العملية التربوية. بحيث تعتبر مصدر كل المؤسسات بحسب طبيعة المجتمع في تلك المرحلة،

---

(١) العنتبل، محمد فوزي: التربية عند العرب، مظاهرها واتجاهاتها، القاهرة، سنة ١٩٦٦، الدار المصرية، ص٦.
- لمزيد من المعلومات حول التربية وتاريخها يراجع: د. كريم، محمد أحمد: م .س.

(٢) د. عميرة، عبد الله راتب: م .ص . ص٩.

(٣) د. عبد الدايم، عبد الله: التربية - تاريخ، م .س، ص (١٤ـ ١٥).

(٤) م .ن، ص١٦.

(٥) يراجع:
- أوبيير، رونيه: م .س، ص١٢٢.
- عبد النور، فرنسيس: م .س، ص١٣ و١٥ و١٩.
- د. الرشدان، عبد الله ود. جعنيني، نعيم: المدخل إلى التربية والتعليم، ط١، الأردن، سنة ١٩٩٤، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص (٩٥ـ ٩٧).

وقد تضمنت بداخلها كل الوظائف اللازمة للمحافظة على الحياة الاجتماعية قبل تعقد الحياة وتعدد مجالاتها[١].

كما أشار آخرون إلى وسائل أخرى للعملية التربوية من خلال استخدام بعض الطقوس وتجارب البلوغ و«حفل التدشين»[٢] ـ «احتفالات التأهيل» لقبول الأعضاء والاعتراف بهم في الجماعة من جهة وتكريس عملية الضبط الاجتماعي والسلطة المجتمعية ونمط حياتها المادي والروحي[٣] من جهة أخرى.

لكن من المفيد الإشارة إلى أن هذه العمليات وتلك الوسائل اتسمت بغالبيتها، وإلى حد كبير، بكونها عملاً مجتمعياً شاملاً ومباشراً أكثر من كونها عملاً تخصيصياً مؤسساتياً، أو محصوراً بفئة دون أخرى. كما اتسمت، من حيث المبدأ، باللين والرفق دون قسوة أو عنف[٤].

غير أن ما شهدته المجتمعات البشرية من تغيرات جذرية في مختلف مرافق الحياة ابتداء من استخدام الرموز ـ اللغة واختراع الكتابة والتطور العلمي والتقني وتنوع الخبرة الإنسانية، مروراً بكل المتغيرات والتطورات على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. . . إلخ. وما رافق ذلك من تعقد التراث الثقافي وتشابكه، وتغير في طبيعة البنى والتشكيلات والعلاقات الاجتماعية، أدت كلها إلى تعقد العملية التربوية وتعدد الأطر والقنوات التي أنيطت بها العملية التربوية مثل: الأسرة، المدرسة، مراكز العبادة، رفاق (شلة) الحي أو اللعب، مراكز الأعلام المختلفة، الأندية، الجمعيات، الأحزاب. . . إلخ. إضافة إلى الدولة كإطار قائم بأمر السلطة في المجتمع وله دور أساسي ومهمات محددة على الصعيد التربوي.

إن تعدد الأطر والقنوات الاجتماعية التربوية قاد إلى تنوع مراكز التأثير التربوي،

(١) يراجع:
ـ عبد النور، فرنسيس: م .س، ص (٦ـ ٧) و١٥.
ـ د. العنتبل، محمد فوزي: م .س، ص (٦ـ ٧).
(٢) عبد النور، فرنسيس: م .س، ص (١٦ـ١٧).
(٣) د. عبد الدايم، عبد الله: **التربية عبر التاريخ**، م .س، ص١٩.
(٤) م .ن.
لمزيد من التفاصيل حول التربية البدائية: غرضها، وسائلها، مراحلها، وتكوينها، يراجع:
ـ التل، سعيد (إشراف): **المرجع في مبادىء التربية**، ط١، عمان، سنة ١٩٩٣، الشروق، ص (٩ـ ١٠).

وتعدد مصادره واختلاف أساليبه. فأصبح من الصعوبة بمكان ضبط العملية التربوية والتحكم بمسارها من جهة، كما أصبح من الصعوبة حصرها بإطار أو هيئة اجتماعية معينة دون غيرها، أو باعتماد أسلوب محدد من جهة ثانية، بالرغم من الموقع المميز الذي تحتله الأسرة والمدرسة كمؤسستين اجتماعيتين أساسيتين في العملية التربوية. كما لم يعد من الممكن، من جهة ثالثة منع التغيرات الاجتماعية وتأثيراتها من أن تفعل فعلها فيكون لها دور وموقع ضمن العملية التربوية.

فقد أصبحت التربية بمجملها أكثر تأثراً بالمتغيرات الاجتماعية مع تعقد الحياة في المجتمعات المعاصرة وتنوع متطلباتها.

ثانياً : الإطار المفاهيمي

رافقت التغيرات الجذرية التي شهدتها المجتمعات البشرية تعدد الاتجاهات في النظر إلى العملية التربوية وتحديدها.

فيوضح البعض أن التربية لغة تشير إلى نوع من التنمية والإصلاح والنشأة[1].

ويعتبر آخرون أن التربية شأنها شأن معظم المسائل الحية المتجددة ليست بحاجة إلى تعريف[2]. فتبدو مثل مفهوم «الإصلاح» مثلاً، أي أن معنى الكلمة متضمن في داخل التعبير ومضمونه. فالتربية «إصلاح قيمي» تحمل «قيمة داخلية» وتضع معياراً يلزم بعض النشاطات أن تعمل بموجبه إذا أريد لها أن تصبح نشاطات تربوية[3].

---

(١) يراجع: .
- ابن منظور: لسان العرب، المجلد ٢، بيروت، دار صادر، ص٣٣.
- النحلاوي، عبد الرحمن: **أصول التربية الإسلامية وأساليبها**، ط٢، دمشق، سنة ١٩٨٣، دار الفكر، ص (١٢ـ١٣).
- أبو العينين، علي الخليل: **فلسفة التربية الإسلامية في القرآن الكريم**، ط١، مصر، سنة ١٩٨٠، دار الفكر العربي، ص٥١.
- ويذكر أوبيير، رونيه: م .س، ص١٣، إلى أن كلمة تربية محدثة بعض الشيء ففي اللغة الفرنسية لا نجدها قبل عام ١٥٢٧م. وفي المعاجم نجدها منذ عام ١٥٤٩ ملحقة بكلمة طعام «لكنها لم تظهر في النصوص إلا نادراً»، ص١٣.

(٢) د. جمال الدين، ناديا: **فلسفة التربية عند إخوان الصفا**، القاهرة، سنة ١٩٨٣، منشورات سمير أبو داوود، ص٢٧١.

(٣) د. يوسف، عبد القادر: «حول النظرية العربية في التربية»، **المستقبل العربي**، العدد ٣٦، سنة ١٩٨٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (٥٥ـ٥٦).

ويشير البعض إلى أن التربية هي جميع المؤثرات التي يعانيها الإنسان سواء أتت من الأشياء أو من المجتمع أو من الناس على حد سواء[1]. فتعني مجمل العمليات التي يستطيع مجتمع أو زمرة اجتماعية صغرت أو كبرت أن ينقلا سلطاتهما وأهدافهما المكتسبة بغية تأمين وجودهما الخاص ونموهما المستمر[2].

فالتربية تساهم في تحقيق التطبيع الاجتماعي. حيث يتعرض الكائن البشري منذ ولادته إلى تأثيرات البيئة التي ينمو فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، من أجل تسهيل عملية تكيفه مع هذه البيئة ومساعدته على النمو والاستمرار. فتكون التربية بذلك جملة العمليات التي تؤدي إلى نقل الخبرات الإنسانية عبر المكان والزمان[3] وتنظيماً لها إلى حد كبير. فتبدو برأي البعض «تنظيم للعادات المكتسبة»[4]، باعتبارها ترتكز في مفهومها على وجود نوع من «العهد بين الأجيال المتعاقبة» ـ فرداً، أو جماعة، أو جيلاً ـ لعدم تحطيم نمط الحياة المتوارث وتراثه عبر الأجيال. لأن قطع هذا التواصل يعني تحطيماً لاستمرارية ثقافة الأجيال ولتواصلها. وهذا ما يمكن اعتباره، بشكل عام، نوعاً من العقد الاجتماعي بين الأجيال[5].

ويعتبر آخرون أن التربية هي في الوقت نفسه عملية نمو للشخص الإنساني[6] ـ الأجيال الجديدة. «إنها عملية قصدية يتم عن طريقها توجيه الأفراد الإنسانيين لنمو الأفراد الإنسانيين»[7]، بطريقة تسمح بتنمية طاقات الشخص الإنساني وإمكانياته لوعي دوره في المجتمع وإكسابه طابعاً معيناً من الشخصية ضمن أطار ثقافي محدد[8]. فتغدو

---

(١) أوبيير، رونيه: م .س، ص١٤.

(٢) م .ن، ص١٥.

(٣) أسعد، يوسف ميخائيل: **التربية لمجتمع متحرر**، القاهرة، دار نهضة مصر، ص٤٥.

(٤) د. النجيحي، محمد لبيب: **مقدمة في فلسفة التربية**، ط٢، القاهرة، سنة ١٩٦٧، الأنجلو المصرية، ص١٧٣ و (٩٩ـ ١٦٤).

(٥) د. الشيباني، عمر محمد التومي: **الفكر التربوي بين النظرية والتطبيق**، ط١، ليبيا، سنة ١٩٨٤، المنشأة العامة، ص (١٣ـ ١٤).

(٦) د. النجيحي، محمد لبيب: **الأسس الاجتماعية للتربية**، م .س، ص١٣.

(٧) فينكس، فيليب هـ: **فلسفة التربية**، م .س، ص٣٧.

(٨) يراجع:

- د. النجيحي، محمد لبيب: **الفكر التربوي**، ط٢، بيروت، سنة ١٩٨١، النهضة المصرية، ص١٧٣.
- أبو العينين، علي الخليل: م .س، ص٥٢.

عملية تشكيل وصياغة للإنسان كما يريده المجتمع أن يكون[1]. أي أنها، برأي البعض، «فن صناعة المواطنين»[2].

من هنا فإن التربية عملية تدخل على السلوك، بمظاهره المعلنة والمضمرة: تشكل السلوك ضمن المجتمع المعين و «تعدله وتغيره وتنمطه» بكل ما تتضمنه هذه العملية من إجراءات مساعدة على تعزيز نمط معين دون غيره. وهي بذلك عملية قصدية وعمل إرادي ممنهج ومتعمد، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، مقصوداً أو غير مقصود لإحداث التأثير في الآخرين[3].

فرغم تعدد اتجاهات النظر[4] إلى مفهوم التربية كعملية للتطبيع الاجتماعي، أو

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- أوبيير، رونيه: م .س، ص٥٥.
- د. عبد الدايم، عبد الله: **التربية عبر التاريخ**، م .س، ص١٤.
- د. الشيباني، عمر محمد التومي: م .س، ص٧٠.
- د. شمس الدين، عبد الأمير: «الإنسان التربية والفلسفة»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد ١، ١٩٩١، تصدر عن معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، ص (٢٣ـ ٢٤).
- د. أسعد، يوسف ميخائيل: م .س، ص٦٣.
- د. عبد الرحيم، عبد المجيد: **مبادىء التربية وطرق التدريس**، ط١، القاهرة، سنة ١٩٦٥، النهضة المصرية، ص (٧ـ ١٩).

(٢) **أسس التربية في الوطن العربي**، الحلقة الدراسية الأولى، ٢٤ حزيران حتى ٣ تموز ١٩٦١، القاهرة، ص٦٣.

(٣) يراجع:
- د. النجيحي، محمد لبيب: **في الفكر التربوي**، م .س، ص١٢٣.
- د. الشيباني، عمر محمد التومي: **الفكر التربوي بين النظرية والتطبيق**، م .س، ص١٣٤.
- د. أبو العينين. علي الخليل: م .س، ص (٥٢ـ ٥٣).
- د. جمال الدين، ناديا: م .س، ص٢٧٣.
- النحلاوي، عبد الرحمن: م .س، ص (٢٧ـ ٢٨).
- د. قدوح، خيرية: **التربية العربية الوحدوية**، ط١، بيروت، سنة ١٩٨٦، معهد الإنماء العربي، ص١٤ و٢١ و٩٩.
- الشعبيني، مصطفى: **علم الاجتماع التربوي**، القاهرة، سنة ١٩٧٨، النهضة المصرية، ص٢٩.
- د. يوسف، عبد القادر: **المستقبل العربي**، عدد ٣٦، سنة ١٩٨٢، م .س، ص٥٢.

(٤) يراجع:
- د. رضا، محمد جواد: م .س، ص (٢٩ـ ٤١).
- أرسطو: **في السياسة**، نقله من الأصل اليوناني إلى العربية وقدم له وعلق عليه، الأب أوغسطينس بربارة =

الدمج الثقافي، أو وسيلة المجتمع لتثبيت الهيمنة الاجتماعية، أو اعتبارها أداة من أدوات السيطرة الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع، أو أحد الأساليب الاجتماعية للتأثير في الشخص الإنساني وسلوكه لينسجم مع الأنماط السلوكية السائدة، أو يستطيع اكتشاف السبل الملائمة للانسجام مع الوضع القائم وفهمه لتحقيق نوع من الوفاق الاجتماعي، فإن العملية التربوية تبدو مترابطة الجوانب إن على مستوى الشخص الإنساني أو على مستوى المجتمع، ومن الصعوبة فهم هذه العملية الاجتماعية وتحديد إطارها المفاهيمي خارج العلاقة التفاعلية بين المجتمع والشخص الإنساني (أو مجموع الأشخاص). فالتربية مرتبطة بالشخص والمجتمع في الوقت نفسه وتسعى لتحقيق الانسجام والتوافق بينهما.

فتغدو التربية عملية اجتماعية لتشكيل الأشخاص الإنسانيين ضمن المجتمع المحدد لبقاء المجتمع وديمومته ولاستمرار أعضائه ونموهم.

ثالثاً: الخصائص العامة

رغم تعدد الاتجاهات في النظر إلى العملية التربوية فإنه يمكن ملاحظة عدد من الخصائص العامة والأساسية التي تساعد على تحديد الإطار العام للعملية المذكورة.

إن طبيعة التربية الهادفة إلى تحقيق التكيف والتطبيع الاجتماعي، قادت إلى اعتبار التربية «محافظة في جوهرها»[١] أي أنها تحمل في ثناياها بذوراً تبدو واحدة إلى حد كبير، وتتضمن جملة من السمات المشتركة والخصائص المتماثلة التي عرفتها المجتمعات الأولى ـ البدائية.

فالعملية التربوية تبدو أقرب لأن تكون أداة «لصياغة الفرد صياغة اجتماعية خالصة، ولقده على غرار مجتمعه». إضافة إلى كونها تحتفظ بطابع من التقليد والاتباع من أجل «فبركة» الشخص الإنساني على غرار «قبيلته أو عشيرته أو مجتمعه الضيق»[٢] في مختلف مراحل الاجتماع البشري.

ومن الملاحظ أن المجتمع، من حيث المبدأ، يعتمد في تربية الناشىء على إدخال

= البولسي، ط٢، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، سنة ١٩٨٠، ص (٤٢٠ـ ٤٢١).
ـ د. الرشدان، عبد الله: م .س، ص (١٠ـ ١٣).

(١) أوبيير، رونيه: م .س، ص٥٧.

(٢) د. عبد الدايم، عبد الله: التربية عبر التاريخ، م .س، ص١٤.

بعض الأفكار والطقوس وأنماط السلوك والمعايير الاجتماعية التي يكون قد جربها طويلاً، فأصبحت سمة مميزة للمجتمع المعين ومعلماً من معالمه، الأمر الذي يرسخ خاصية التربية بطابعها المحافظ إلى حد ما. لذلك فإن أي تغيير في طبيعة العملية التربوية يتطلب وقتاً ليس بقصير ومراحل زمنية طويلة نسبياً، وقد يستلزم أيضاً هزات عميقة في المجتمع ومؤسساته التربوية.

إن هذه الخصيصة جعلت من التربية، وعلى مختلف العصور حجر الزاوية بالنسبة إلى المجتمعات البشرية عامة والجماعة الاجتماعية خاصة، وذلك لدورها المساهم في تحقيق نوع من التماسك الداخلي بالنسبة للمجموعة البشرية من جهة، وقدرة التربية في المحافظة على ديمومة المجموعة من جهة ثانية، وتعين مسيرة أجيالها وأبنائها من جهة ثالثة، وتشكيلهم ضمن النسق المجتمعي المحدد من جهة رابعة، وذلك من خلال ما تفرضه التربية من إجراءات مباشرة أو غير مباشرة وما يرتبط بها من وظائف مجتمعية على مستوى المجتمع وأعضائه وما تستلزمه العملية التربوية بحد ذاتها من مؤسسات اجتماعية متنوعة بحسب المجتمع المعين وطبيعته.

إن خصيصة التربية تبدو في أساسها عملية «تدخل» على مجمل حياة الكائن البشري تكويناً وسلوكاً وفكراً.

والملاحظ أن عملية «التدخل» تكون أكثر وضوحاً وتركيزاً في مراحل الطفولة المبكرة، باعتبار المولود البشري الجديد عرضة لكافة الإجراءات المباشرة وغير المباشرة، التي تفرض عليه، أو يتعرض لها لمساعدته على البقاء وللمساهمة في أدلجته اجتماعياً. وتستفيد هذه العملية «التدخلية» في المراحل الأولى من حياة الكائن البشري من طبيعة المولود الجديد، إن من حيث عجز الوليد البشري، أو من حيث مطاوعة شخصيته ومرونتها[١]، أو من حيث فترة الطفولة الطويلة نسبياً، بالنسبة للكائن البشري، إذا قيست فترة الطفولة بغيرها من مراحل «الطفولة» في المخلوقات الحيوانية الأخرى.

إن خاصية التربية «التدخلية» وارتباطها بمرحلة الطفولة عامة والطفولة المبكرة خاصة لا يعني أن التربية تهمل المراحل اللاحقة، أو تتوقف عند مرحلة معينة من مراحل العمر. وهذا ما حدا بالعملية التربوية مع الوقت إلى أن تكون علماً وفناً في الوقت نفسه، تعتمد ما توصلت إليه الأبحاث والدراسات الاجتماعية والنفسية حول الطفل ومراحل نموه خاصة

(١) د. النجيحي، محمد لبيب: **الأسس الاجتماعية للتربية**، م.س، ص (٣٩ـ ٥٠).

وخصائص المراحل العمرية، عامة، الأمر الذي أغنى العملية التربوية بحد ذاتها وفي مختلف مراحل الحياة.

إن من خصائص العملية التربوية، ارتباطها بالحياة ومسيرتها وعدم انحصارها في فترة زمنية معينة أو مرحلة عمرية دون أخرى. ذلك لأنها ليست شيئاً مادياً نمتلكه فنكتفي به دون حاجة إلى أية زيادة في مراحل الحياة اللاحقة. فطبيعة التربية كعملية نمو للشخص الإنساني وإعداد للحياة وإثراء لها، تفرض استمرار هذه العملية في مراحل لاحقة من حياة الكائن البشري، وإن اختلفت أشكال هذه العملية ومؤسساتها وأطرها، نتيجة لنمو الشخص الإنساني، أو لما يستجد في المجتمع من تغيرات تؤثر بشكل أو بآخر على العملية التربوية ومؤسساتها.

لذلك يخضع الشخص الإنساني لتأثيرات العملية التربوية وتفاعلاتها المجتمعية ضمن كافة الأطر والتشكيلات الاجتماعية التي يكون الشخص الإنساني عضواً طبيعياً فيها، نتيجة لأشكال الانتماءات التقليدية ـ كالأسرة مثلاً ـ أو عضواً منتسباً إليها، نتيجة لضرورات مجتمعية وسياسية وفكرية معينة ـ كالأحزاب والنقابات والنوادي مثلاً، لما توفره هذه المؤسسات من استمرار للعملية التربوية ونمطها السائد، وإعداد للشخص الإنساني. خاصة وأن التربية، كما قال أرسطو، «سد نقص في الطبيعة»[1].

وفي هذا الجانب يمكن متابعة دور المؤسسات غير التقليدية في العملية التربوية (كالأحزاب مثلاً) لملاحظة موقعها ضمن الإطار التربوي السائد في المجتمع، كما يمكن دراسة طبيعة العملية التربوية «الخاصة» التي تقوم بها هذه المؤسسات بحد ذاتها داخل أطرها التنظيمية وتحديد مفهومها وآلية عملها وتوجهها العام، على المستوى الداخلي ـ التنظيمي وهيئاتها وأعضائها.

لذلك يمكن القول إن من خصائص التربية أنها ذات طبيعة ثنائية ـ للطفل كما للشاب[2] ـ ترافق الكائن البشري خلال مختلف مراحل حياته، وإن اختلفت أشكالها ووسائلها ومظاهرها بين مرحلة عمرية وأخرى.

فالتربية والحياة شيء[3] واحد. وهي عملية اجتماعية «مستمرة طول الحياة من

---

(١) أرسطو: **في السياسة**، م .س، ص٤١٥.

(٢) عبد النور، فرنسيس: م .س، ص١١.

(٣) د. النجيحي، محمد لبيب: **الأسس الاجتماعية للتربية**، م .س، ص١٣.

المهد إلى اللحد»[1] لحاجة الإنسان الدائمة إلى اكتساب مهارات جديدة اجتماعياً وفكرياً وسياسياً، ولمواكبة متطلبات الحياة الاجتماعية ومتغيراتها الدائمة.

غير أن خاصية استمرار التربية كعملية مرافقة لمختلف مراحل الكائن البشري يفرض نوعاً من التأثير على طبيعة العملية التربوية بحد ذاتها، ويجد نوعاً من العلاقة التفاعلية بين التربية من جهة والشخص الإنساني، ومجموع الأشخاص، من جهة ثانية. بحيث يصبح للشخص الإنساني وإلى حد كبير موقع معين ودور محدد في العملية التربوية وتوجهها العام.

فإلى جانب العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والطبيعية، المستجدة أو المتغيرة، التي تحدث في المجتمع وتلعب دوراً أساسياً ومهما في التأثير على مسار العملية التربوية وطبيعتها، فإن بلوغ الشخص الإنساني مراحل الرشد ـ النضج لا يبقيه متلقياً سلبياً لكل ما يتعرض له، أو ضعيف التأثير والفعالية كما في مراحل الطفولة.

إن مراحل الرشد ـ النضج بالنسبة للشخص الإنساني تساهم في زيادة خبراته وتعدد تجاربه وتوسع مداركه. فتتعمق مبدئياً آراؤه وتتنوع مجالات المعرفة ومصادرها بالنسبة له فتغتني حياته، من خبرته وتجاربه كما من خبرة الآخرين وتجاربهم، إضافة إلى التغييرات والتطورات التي يشهدها أو يعايشها بشكل أو بآخر في مختلف جوانب الحياة ومجالاتها، فيغدو ناضجاً بمعنى من المعاني ومدركاً لما يجري حوله، ويصبح لديه رأي وموقف بما يسمعه أو يخضع له من مؤثرات بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يساهم ضمن ظروف مجتمعية وحياتية وتاريخية معينة في التأثير على العملية التربوية بحد ذاتها.

فيكون للمجهود الإنساني دور في حياة المجتمع من خلال سعي الإنسان الدائم لتطوير المجتمع وتغييره، ومن خلال مختلف المجالات التي يتمظهر فيها هذا الجهد، الأمر الذي ينعكس بشكل معين على مجرى العملية التربوية واتجاهها في المجتمع المحدد.

إضافة لذلك فإن من خصائص التربية مساهمتها في تحديد ـ رسم نموذج عام

---

(١) يراجع:
- م .ن، ص١٠٨.
- د. الشيباني، عمر محمد التومي: **الفكر التربوي**، م .س، ص١٣٤.

للشخصية المقبولة اجتماعياً. ويرتبط هذا النموذج بأنماط اجتماعية سلوكية فكرية ونفسية بحسب المجتمع المعين. ويعبر هذا النموذج في أحد جوانبه عن مجمل الاتجاهات والقيم والغايات التي يقرها المجتمع أهدافاً له أو غايات يسعى لبلوغها، أكان ذلك بالنسبة إلى المجتمع بأسره أو بالنسبة إلى أي جماعة معينة ضمن البناء المجتمعي العام.

ويلاحظ أن طابع الشخصية الذي يكتسبه الكائن الإنساني في مجتمع معين يميزه عن غيره من النماذج الإنسانية الأخرى، إذ يختلف نموذج الشخصية نتيجة للتربية بين مجتمع وآخر[1].

كما يلاحظ في بعض الحالات، وضمن المجتمع الواحد وجود بعض التمايز والاختلاف بين مجموعة وأخرى في نواح اجتماعية وفكرية وسلوكية معينة نتيجة لظروف اجتماعية وعوامل سياسية واقتصادية وتاريخية محددة ساعدت على وسم هذه المجموعة، أو غيرها، ببعض السمات الخاصة ضمن المجتمع الواحد، الأمر الذي يفرض بالتالي تحديد وتعيين نقاط ومجالات الالتقاط والتنافر بين النموذج «الخاص» والنموذج الاجتماعي العام في المجتمع المعين.

وتعمد التربية إلى سلسلة من التدابير والإجراءات المادية والمعنوية، المباشرة أو المضمرة، للمساهمة في تكوين نموذج الشخصية الاجتماعية. ويبدو أن معرفة الإجراءات المستخدمة (عقاب ـ مكافأة ـ زجر ـ تشجيع) تلقي مزيداً من الضوء على فهم الإطار العام للعملية التربوية وطبيعتها. كما تكشف بالتالي عن طبيعة وسائل التربية وأساليبها لبلوغ غاياتها العامة من جهة وتحديد نموذج الشخصية الإنسانية المقبولة اجتماعياً وتوضيح معالمها.

ومن الجدير ذكره أن من خصائص التربية بمفهومها الشامل تداخلها أو قربها مع العديد من المفاهيم والمصطلحات الأخرى، التي تتصف أيضاً بخاصية «التدخل» على سلوك الشخص الإنساني وفكره، وتساهم في تكوينه وإعداده: كالتعلم والتدريس والتأهيل والترويض والتدريب. . . إلخ. غير أن العملية التربوية تبدو أشمل من هذه المصطلحات وأوسع مجالاً، وأن تلاقت أو تداخلت معها في العديد من الجوانب، أو بدت كأنها أحد مظاهرها أو تعابيرها.

ويشير البعض إلى أن التربية تشتمل على قسط معين من الترويض أياً كان نمطها

---

(١) د. النجيحي، محمد لبيب: **في الفكر التربوي**، م .س، ص١٧٣.

المتبع وأسلوبها المعتمد، حتى «ولو كانت أكثر أنواع التربية نزعة إلى التحرر والاستقلال الذاتي»[1]. غير أن خصيصة التربية «الترويضية» تزداد وضوحاً وتبدو أكثر بروزاً في المجتمعات المنطوية على ذاتها من جهة وترتبط بمفهوم التربية القائم «على صناعة الفرد صناعة اجتماعية»[2] خالصة من جهة أخرى.

ورغم ذلك فإن الفارق بين المفهومين يمكن تلخيصه في أن الترويض «يشتمل في ذاته على غاياته وليس ثمة شيء وراءه» بينما الترويض المداخل للتربية «وسيلة لغايات تتجاوزه لأنها مغايرة له». إن الفارق بين المفهومين يبدو في حركة الاتجاه ومضمونه: بين «حياة وفق الروح» عامرة بالحرية من جهة، وحياة «تهبط إلى مستوى آلية المادة، طبيعية كانت أو اجتماعية»[3] من جهة ثانية.

إن تمييز التربية وتمايزها عن مفهوم الترويض يعمق البعد الإنساني الاجتماعي للعملية التربوية ويجعلها بالمقابل مختلفة عن بعض المفاهيم الأخرى[4].

إضافة لذلك فإن التربية أوسع مدى من التعليم والتعلم[5] - Learning, Instruction وإن اتخذت التربية منحى تعليمياً في بعض مظاهرها.

ويعتبر البعض أن مسألة التربية «أجل من مسألة التعليم» لما تتركه التربية كعملية

---

(١) أوبيير، رونيه: م .س، ص (٧٣ـ ٧٤).

(٢) م .ن.

(٣) م .ن، ص٧٥.

(٤) يميز رونيه أوبيير أيضاً بين التربية والتأهيل. ويعتبر الأخير في موقع وسط بين الترويض والتربية، وهو أقرب إلى الترويض غير أنه أكثر تعقيداً. وكلا المفهومين: الترويض والتأهيل «هما بمعنى من المعاني وسائل لإدخال الحيوان في مجتمع البشر». يراجع: م .ن، ص (٧٢ـ ٧٣). لمزيد من التفاصيل يراجع مثلاً:

- د. الشيباني، عمر محمد التومي: م .س، ص١٣٥.
- الشعبيني، مصطفى: م .س، ص١٨.
- أبو العينين، علي الخليل: م .س، ص٥١.
- عبد الرحيم، عبد المجيد: م .س، ص (٧ـ ١١).
- د. علي، سعيد إسماعيل: الفكر التربوي العربي الحديث، **عالم المعرفة**، عدد (١١٣)، أيار ١٩٨٧، الكويت، ص٣٧ و(٣٤٦ـ ٣٤٧).
- دوس، جيمس س.: م .س، ص١١.
- الرشدان، عبد الله: م .س، ص (١٥ـ ١٦).

(٥) د. بدوي، أحمد زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، م .س، ص١٢٧ و٢٤٣.

تكوين من تأثير فعال وأثر مهم على الناشىء وحياته وشخصيته[1]، باعتبار أن التربية لا تقتصر على ما يحدث في المدرسة لأن مفهومها أوسع من الجانب التعليمي في المدرسة كونه يتضمن مختلف ما يتعرض له الناشىء في محيطه الاجتماعي وبيئته الطبيعية.

ويعتبر أفلاطون أن التربية يجب أن تسبق العلم لأن «العلم مع سوء التربية أكثر شراً من الجهل بغير تربية»[2]. مع الإشارة إلى أن المقصود ليس موقفاً عدائياً من العلم كضرورة مجتمعية وحياتية، أو تقليلاً من أهميته وموقعه في حياة المجتمع وأعضائه، بل الغاية توضيح التمايز وعدم حصر التربية في إطار ضيق أو مجال أحادي الجانب.

إن مختلف هذه التعابير وغيرها تتقاطع، من حيث المبدأ، مع التربية في بعض خصائصها لأن العملية التربوية تتضمن بعضاً من مدلولات هذه المفاهيم من جهة وتعتمد إجراءاتها العملانية من جهة أخرى. غير أن هذه المدلولات والإجراءات تبقى جزءاً من كل، ولا يمكن بالتالي حصر العملية التربوية في أي من هذه المفاهيم أو تقييدها بإطارها، أو اقتصارها عليها فقط.

ويلاحظ أن من أبرز خصائص التربية، كعملية سوسيولوجية وأكثرها إثارة للجدل والنقاش، البعد السياسي الذي تتضمنه العملية التربوية بحد ذاتها. فالتربية بطبيعتها نوع من السيطرة الاجتماعية[3]، تتخذ منحى إلزامياً بشكل أو بآخر، من أجل تحقيق التكيف الاجتماعي والاندماج في الجماعة[4] ضمن نسق سلطوي معين. فالسيطرة الاجتماعية والسلطة (الإلزام) توضحان إلى حد ما الخصيصة السياسية للتربية. ذلك باعتبار السيطرة ـ السلطة من أبرز سمات التجمع السياسي ومن أبسط مظاهر التجمع البشري من المجتمعات الأولى ـ البدائية، إلى أكثرها تعقيداً في المجتمعات المعاصرة.

فتبدو التربية بحد ذاتها من وسائل السياسة الأساسية لتحقيق أغراضها إن على مستوى المجتمع ونظامه السياسي القائم، أو على مستوى القوى والهيئات والتجمعات السياسية المكونة للمجتمع المعين. فالطبيعة الاجتماعية للتربية وسمتها الإلزامية تتضمن

---

(١) د. لوبون، غوستاف: **روح التربية**، ترجمة د. طه حسين، مصر، دار الهلال، ص٨٦.

(٢) د. يالجن، مقداد: **دور التربية الأخلاقية الإسلامية في بناء الفرد والمجتمع والحضارة الإنسانية**، ط١، بيروت، سنة ١٩٨٣، دار الشروق، ص (٣٣).
ـ الرشدان، عبد الله: م.س، ص١٦.

(٣) د. النجيحي، محمد لبيب: **الأسس الاجتماعية للتربية**، م.س، ص١٨.

(٤) أوبيير، رونيه: م.س، ص٤١.

في جوهرها توجيهاً معيناً لخدمة أغراض محددة، الأمر الذي يعزز مجالات التفاعل والتساند بين التربية والسياسة.

فإذا كان من الاستحالة، على المستوى المجتمعي العام، عزل العملية التربوية عن المجتمع، فإنه من الصعوبة عزلها عن الإطار السياسي السائد في المجتمع وعن القوى المهيمنة واتجاهاتها ومعالمها وتصوراتها في المجتمع المعين. باعتبار أن التربية بمؤسساتها المتنوعة تعمل في إطار سياسي اجتماعي معين، له أهدافه واتجاهاته السياسية المحددة.

فالتربية محكومة للقوى السياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع في مرحلة ما[١]. وهي إحدى «أدوات الصراعات[٢] الاجتماعية»، لما توفره التربية من إمكانيات مادية وفكرية ونفسية موظفة بكل الطرق لتوجيه الشخص الإنساني، ومجموع الأشخاص، في اتجاه دون آخر.

فإذا كان المجتمع بشكل عام يعمد إلى التربية للمحافظة على استمراره ونقل تراثه عبر الأجيال، بما تشمله هذه العملية من أبعاد سياسية معينة، فإن المذاهب السياسية، بشكل خاص وباختلاف اتجاهاتها تستخدم التربية كوسيلة ـ أداة لنشر أفكارها والتبشير بمذاهبها.

ويشير البعض في هذا الجانب إلى أن أهمال النشاط التربوي بمضمونه وبعده السياسي بالنسبة للاتجاهات والمذاهب السياسية المختلفة يفقد أعضاءها الحماسة المطلوبة[٣] ولا يؤمن لها الاستمرار والديمومة.

من هنا تتجه حركات التغيير والثورات السياسية أو الاجتماعية أو العسكرية في حال الوصول إلى السلطة إلى التربية لتحقيق أهدافها وتسهيل الوصول إلى غاياتها ومآربها.

فتكون التربية الأداة المستخدمة من أجل أن تتغلغل الأهداف المعلنة في نفوس الشعب وتتحول إلى اتجاهات سائدة وقيم معترف بها وسلوك متجسد في حياة المجتمع وأفراده. فبدون التربية تبقى الثورات، برأي البعض وإلى حد كبير، في «نطاق محدود، منعزلة عن بقية المجتمع وعن بقية أفراده» ويؤدي استمرار الانعزال والتقوقع وعدم الوصول إلى عامة الناس إلى تراجع الثورة وفنائها[٤].

(١) د. رضا، محمد جواد: م .س، ص٨.
(٢) د. قدوح، خيرية: م .س، ص١٢ و١٢٦.
(٣) دوس، جيمس: م .س، ص٧.
(٤) د. النجيحي، محمد لبيب: **الأسس الاجتماعية للتربية**، م .س، ص (١٨ـ١٩).

لذلك لا تخفى الأهمية التي توليها الأنظمة السياسية على اختلاف مشاربها وتعدد اتجاهاتها لموضوع التربية السياسية وضروراتها المجتمعية، لشرعنة النظام السياسي وتعزيز وجوده وتأمين عوامل الاستقرار السياسي وتوفير المزيد من الدعم والتأييد والالتفاف الشعبي حوله.

إن العملية التربوية بمضمونها السياسي تبدو في أحد جوانبها نوعاً من التنشئة السياسية. حيث إن الخاصية السياسية للتربية تجعل من الأخيرة وسيلة رئيسية بالنسبة للنظام السياسي في عملية التنشئة السياسية من خلال مختلف الأطر والمؤسسات الاجتماعية السائدة في المجتمع المعين.

ويلاحظ أن كلاً من العملية التربوية والتنشئة السياسية تتداخلان في العديد من المجالات إن في موضوع الأطر والمؤسسات التربوية أو في التوجهات العامة للمجتمع المعين، ويبدو هذا التداخل سمة عامة لمختلف الأنظمة السياسية. غير أن العملية التربوية تتخذ في حالات حكم الحزب الواحد، والحزب الشمولي أو الحزب القائد بعداً سياسياً أكثر وضوحاً من خلال تداخلها مع عملية التنشئة السياسية أو من خلال طبيعتها الإيديولوجية الوحيدة الجانب.

وفي هذه الحالة تغدو التربية، إلى حد كبير، وسيلة النظام السياسي للتثقيف والإعداد والتوجيه. ويغدو الحزب من موقعه السلطوي الموجه الأبرز والوحيد في العملية التربوية على مستوى المجتمع لتوجيه أفراده وغرس القيم والاتجاهات المرغوب فيها.

إن الخصيصة السياسية للتربية تثير الكثير من التساؤلات حول مجالات التأثير فيما بين التربية والسياسة وطبيعة العلاقات التي تحكمها وقنوات الاتصال ووسائطه والمؤسسات الخاصة لكل منهما ودور هذه المؤسسات في المجتمع وموقعها ضمن العملية التربوية العامة وغيرها من القضايا والتساؤلات لما تمثله هذه العلاقة من طبيعة خاصة وتداخل مميز.

إن استعراض العملية التربوية وتوضيح طبيعتها وتحديد إطارها المفاهيمي وتعيين خصائصها الأساسية، يساهم في استخلاص إطارها العام كعملية سوسيولوجية تتضمن نوعاً من السيطرة الاجتماعية، وتبدو تدخلاً، مباشراً حيناً وغير مباشر حيناً آخر، في مجمل حياة الشخص الإنساني (ومجموع الأشخاص) من أجل تحقيق نوع من التكيف والتطبيع الاجتماعي للفرد (وللجماعة) ضمن البناء الاجتماعي العام. وتتحدد من خلالها السمات الخاصة والخصائص الأساسية للنموذج الاجتماعي في المجتمع المعين، عبر جملة المؤسسات الاجتماعية والأساليب المعتمدة.

إن تضمُّن التربية بعداً سياسياً معيناً، بما تتوخاه من خدمة لاتجاه دون آخر، وبما تحاول تكريسه من أغراض وأهداف محددة، يزيد من تداخل التربية والسياسة من جهة ويقرب التربية من جهة أخرى إلى العديد من المفاهيم الأخرى في هذا الجانب.

لذلك يعتبر البعض أن التربية والتنشئة السياسية مرادفان لتعبير واحد[١].

بينما يوضح آخرون حدود التداخل ما بين التربية من جهة والتربية السياسية من جهة أخرى. فتعتبر الأخيرة بعداً من أبعاد التربية بمعناها العام. فرغم تعدد الأسماء التي اتخذتها التربية السياسية مع الزمن (تربية سياسية، تربية وطنية، علوم وطنية) غير أنها في كافة الأوضاع هدفت إلى إعداد الناشيء ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه، وليؤدي دوره السياسي بوعي وخلق ومسؤولية[٢]. أي أنها إعداد سياسي للمواطن.

ويميز د. سعيد التل في هذا الجانب بين التربية السياسية والتوجيه السياسي، أو ما يسمى أحياناً التلقين السياسي. فيعتبر أن التلقين السياسي شكل من أشكال التربية السياسية ونموذج من نماذجها غير أنه يختلف عنها بالأسس والأهداف. فالتوجيه السياسي في النظام السياسي القائم يهتم بخدمة إيديولوجية معينة وترويجها، الأمر الذي يجعله أضيق مجالاً من التربية السياسية ببعدها المجتمعي ونظرتها غير المتقيدة بفكر إيديولوجي محدد، والمرتكزة، مبدئياً، على مبادىء الحرية والديمقراطية[٣].

لذلك فإن أسس التربية تبدو بطريقة أو بأخرى أسس التربية السياسية[٤]، الأمر الذي يقرب بين المفهومين ويجعلهما أكثر تداخلاً في العديد من الجوانب والمواضيع.

إن الخصيصة السياسية للتربية جعلت العلاقة تفاعلية بينهما على المستوى المجتمعي العام. فقد اعتبرت السياسة أحد محركات العملية التربوية، كما نظر إلى التربية باعتبارها مجالاً رحباً للعملية السياسية بكافة مظاهرها وأشكالها.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الخصيصة السياسية للتربية لا تقتصر على المستوى

---

(١) د. حجاب، محمد فريد: **الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا**، سنة ١٩٨٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٢٩.

(٢) د. التل، سعيد (إشراف): **المرجع في مبادىء التربية**، م .س، ص (٦١٢ـ ٦١٣).

(٣) يراجع:

- م .ن، ص (٦١٥ـ ٦١٦).
- د. عبد الدايم، عبد الله: **التخطيط التربوي**، ط٥، دار العلم للملايين، ص٤٤٢.

(٤) د. التل، سعيد (إشراف): **المرجع في مبادىء التربية**، م .س، ص (٦٢٠ـ ٦٢٥).

المجتمعي العام والنظام السياسي السائد فيه، بل تبدو لصيقة بالدور التربوي لمختلف القوى والهيئات والتجمعات السياسية الأخرى في المجتمع.

لذلك يلاحظ على مستوى الهيئات والمجموعات الاجتماعية بشكل عام، والتنظيمات والحركات السياسية بشكل خاص اعتماد التربية السياسية في حياتها الداخلية وبنائها المؤسسي من أجل خدمة أغراضها وتوصيل مفاهيمها وتكوين أعضائها وإعدادهم وتوجيههم، فتقوم هذه المؤسسات من خلال إطارها التنظيمي بدور تربوي سياسي ضمن الإطار التربوي العام في المجتمع.

فالعمل التربوي «الخاص» الذي تقوم به هذه المؤسسات الاجتماعية ضمن تركيبها التنظيمي الداخلي يتصف بآلية معينة ومفهوم محدد، وهو في الوقت نفسه جزء من التربية العامة في المجتمع. لذلك يبدو من المفيد الإطلالة على العملية التربوية التي تقوم بها هذه المؤسسات، وتحديد مفهومها ومعرفة الآلية التي تحكمها داخل البناء التنظيمي المحدد، وتوضيح مجالات التقاطع والتنافر بينها وبين التربية السائدة في المجتمع المعين، وغيرها من القضايا التي تثيرها طبيعة هذه المؤسسات على اختلافها.

وتبرز المؤسسة الحزبية السياسية، كظاهرة حديثة نسبياً في المجتمع، قياساً للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، (العائلة، المدرسة)، إحدى هذه المؤسسات الاجتماعية الفاعلة والجديرة بالبحث والدراسة.

فالحزب السياسي، كمؤسسة اجتماعية سياسية، يضم مجموعة من الأشخاص ـ الأعضاء ـ المنضوين في بناء محدد والملتزمين اتجاهاً فكرياً سياسياً معيناً، يسعى للوصول إلى السلطة لتحقيق أفكاره وتعميمها على صعيد المجتمع، فهو يمارس ضمن بنائه التنظيمي عملاً تربوياً حزبياً سياسياً لخدمة أغراضه وتحقيق أهدافه، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول طبيعة هذه الظاهرة وموقعها في المجتمع: ونوعية التربية الحزبية السياسية التي يعتمدها الحزب السياسي، ومفهومها وموقعها في حياة الحزب الداخلية، وبالتالي تأثيرها على مستوى الحزب وأعضائه، كما على مستوى المجتمع وأفراده.

وتبدو هذه التساؤلات، إلى جانب غيرها من القضايا، المواضيع التالية للفصل، باعتبارها أحد المداخل لمعالجة التربية الحزبية السياسية في إطار المؤسسة الحزبية السياسية.

الفصل الثاني

الظاهرة الحزبيـة السياسيـة

يبدو أن نشوء الأحزاب السياسية يعتبر أحد مظاهر التجديد السياسي الاجتماعي الذي أعقب تبلور الدولة الحديثة. بل يمكن القول مع موريس ديفرجيه بأن الحزب السياسي هو التجديد السياسي الكبير في القرن العشرين[(١)].

فقد أصبحت الأحزاب السياسية في العصر الراهن عاملاً من عوامل الاجتماع. فتوسع انتشارها وتنوعت اشكالها وتعددت اهتماماتها وازداد تأثيرها، فتعزز موقعها في الحياة الاجتماعية والسياسية.

إن حجم الحضور السياسي للظاهرة الحزبية وعمق تأثيرها في المجتمع فرضا مزيداً من الاهتمام في معالجتها ودراستها وبحث مختلف جوانبها. فرمت هذه الدراسات بشكل عام إلى تحديد بداياتها الأولية ودورها الاجتماعي والسياسي إضافة إلى معالجة منطلقاتها الفكرية ومواقفها السياسية وبنائها التنظيمي وغيرها من المسائل والقضايا المرتبطة بطبيعة الظاهرة وتكونها وتطورها العام.

لذلك يبدو من المفيد الإطلالة على موضوع الظاهرة الحزبية السياسية من خلال تحديد معالم الحزب السياسي وبداية تبلور الظاهرة. إضافة إلى معالجة الموقع والدور المجتمعي الذي تضطلع به الأحزاب السياسية والمواقف المتعارضة تجاهها وأثر الظاهرة مجتمعياً، من أجل تكوين فضاء معرفي يؤمن منطلقات أولية للولوج لاحقاً إلى معالجة عملها التربوي ومنطلقاته.

---

(١) ديفرجيه، موريس: **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي المقلد وعبد الحسن سعد، ط٢، بيروت، سنة ١٩٧٧، دار النهار للنشر، ص٢٦٢.

أولاً: التعريف

تتعدد تعريفات الحزب السياسي وتختلف مفاهيمه باختلاف البيئة الاجتماعية والسياسية وظروفها، وباختلاف الزمان والمكان وزوايا النظر التي تتم المعالجة من خلالها. لذلك يمكن ملاحظة تعريف الحزب لغوياً وسياسياً ـ اجتماعياً من خلال عرض جملة من التعريفات المختلفة للوصول إلى تحديد معالم مشتركة لتعريف الحزب السياسي.

فالحزب بمعناه اللغوي يشير في اللغة العربية إلى جماعة ـ طائفة من الناس ذات هوى معين، أو بمعنى الورد والاعتياد على شيء ما[1]. أما في اللغة الأجنبية فإن الحزب (Party) يدل على نوع من الانقسام (قسم أو جزء) لاشتقاق الكلمة الإنكليزية من Partie والفرنسية من Partir [2].

أما في الجانب الاصطلاحي فإن تعريف الحزب يتنوع أيضاً بشكل واضح.

فالحزب عند ديفرجيه «مجموعة ذات كيان خاص». فهو عبارة عن «تجمع من المواطنين يجتمعون حول انتظام واحد». فالأحزاب السياسية تعرف، برأيه وقبل كل شيء بطبيعة تنظيمها أكثر مما تعرف ببرامجها أو بطبقة أعضائها فتكون ترتيبات للأدوار تتعلق بزمرة من أعضاء الجماعة وترتكز على أساس مادي (أنظمة ومنشآت)[3].

ويعتبر د. الشافعي أبو راس بأن الحزب عبارة عن «تجمع من المواطنين ذو أهداف ومبادىء معينة، ويعمل مستقلاً عن إرادة أفراده، ويسعى للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها لتحقيق هذه الأهداف والمبادىء»[4].

---

(١) يراجع:
- ابن منظور: لسان العرب، المجلد الأول، بيروت، دار صادر، ص (٣٠٨ـ ٣١٠).
- مختار الصحاح: بيروت، سنة ١٩٨٧، طبعة جديدة منقحة، دار الجيل، ص١٣٣.

(٢) Webster Dictionary: G & C Merrian company, USA, 1964, p.836.

(٣) ديفرجيه، موريس: م.س، ص (٣ـ ٤) وص ١٨٤ و٢٤٧.

(٤) يراجع:
- د. أبو راس، الشافعي: التنظيمات السياسية الشعبية، القاهرة، سنة ١٩٧٤، عالم الكتب، ص (١٣ـ ١٤). ويشير في ص (٥ـ ٦) إلى أن العادة جرت على تسمية التنظيم بالحزب السياسي. غير أن التنظيم يشترط الجمع والترتيب في الوقت نفسه وبشكل متلازم وجدلي، لأن الجمع العشوائي ليس تنظيماً. وبالتالي فإن الانضمام إلى التنظيم يخضع لإجراءات معينة ونظام محدد ويتضمن بذاته معنى الاستمرار. فيكون التنظيم جماعة من الناس تم ترتيبهم على نسق معين.

ويعرف الحزب الماركسي ـ اللينيني، من حيث المبدأ، بأنه «تجمع حر من أشخاص يبشرون جميعهم بنفس الأفكار وينتظمون لتحقيق المفهوم الماركسي عن العالم ولتأدية الرسالة التاريخية للطبقة العاملة»(١).

وتشير موسوعة السياسة إلى تعريف بنجامن كونستنان للحزب السياسي بأنه «اجتماع أشخاص يعتنقون العقيدة السياسية نفسها»(٢).

ويعرف نيومان Sigmand neumann الحزب السياسي بأنه «عموماً مؤسسة اجتماعية ذات نشاط سياسي تهتم بالسيطرة على السلطة، وتتنافس للحصول على دعم جماهيري مع مجموعة أخرى أو مجموعات لديهم تصورات مختلفة. فهو الوسيط الأكبر ـ الأعظم الذي يوصل القوى الاجتماعية والإيديولوجية (الفكرية) بالمؤسسات الحكومية الرسمية وينسبهم إلى النشاطات السياسية داخل المجتمع السياسي الأكبر»(٣).

فالحزب بالنسبة إلى نيومان يعني ببساطة اتفاقاً مع مجموعة معينة واختلافاً عن الأخرى، والاشتراك في تنظيم معين والانفصال عن الآخرين بواسطة برنامج محدد. وهو يفترض مناخاً ديمقراطياً يتعارض مع النمط الديكتاتوري بكافة أشكاله(٤).

ويوضح د. الخطيب بأن الحزب السياسي «ذلك الجمع من الأفراد المتحدين، والذين يعملون بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، أو المشاركة فيه بقصد تنفيذ وتحقيق برامج سياسية معينة»(٥).

= ـ تشير د. نبيلة عبد الحليم كامل إلى أهمية الجانب التنظيمي عند تعريف الحزب كونه يضفي أهمية على الحزب ويمكنه من تحقيق أهدافه. ويبدو الجانب التنظيمي من أقدم المدلولات في تعريف الحزب نتيجة لطبيعة النشأة التي ارتبطت بتنظيم العملية الانتخابية. إضافة إلى أنه يتضمن نوعاً من الانتماء الحر، ويحدد سلطة معينة داخل الجماعة المنظمة، ويوفر للسياسي السبل الكفيلة بتنفيذ أهدافه. مع التأكيد على ترابط هذا الجانب مع الجانب الايديولوجي والوظيفي. يراجع:

ـ د. كامل، نبيلة عبد الحليم: **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة، دار الفكر العربي ص (٧٢ ـ٨٢).

(١) د. فرح، الياس: **تطور الفكر الماركسي**، ط٥، بيروت، سنة ١٩٧٩، دار الطليعة، ص١٢٠.

(٢) د. الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج٢، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٣١٠.

(٣) Sigmund Neumann (edited), Modern political parties, Approuches to comparative politics, The University of Chicago Press, 1956, p.369.

(٤) Ibid, p.395.

(٥) د. الخطيب، نعمان: **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، مصر، سنة ١٩٨٣، دار الثقافة، ص٢٤.

ويحدد د. الهاشمي بأن الحزب «مجموعة من الناس ينتظمهم تنظيم معين وتجمعهم مبادىء ومصالح معينة ويهدفون الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها»[١].

إن التنوع[٢] في تعريف الحزب السياسي ـ بجوانبه المتعددة (التنظيم، الأفكار، العقيدة، السياسة، المصالح، السلطة... إلخ) ـ يدل على أن الحزب السياسي يتصف بكونه ظاهرة سياسية اجتماعية مركبة، يصعب حصرها في تعريف محدد شامل. فالحزب الذي يضم مجموعة من الناس تبدو عناصره التنظيمية والفكرية والدور المرتبط به... إلخ. مكونات مترابطة بشكل تفاعلي، مما يزيد من صعوبة الاعتماد على عنصر واحد دون الآخر عند تحديد الحزب وتعريفه، الأمر الذي يفترض في مثل هذه الحالة الأخذ بوسيلة فنية ـ تقنية قال بها F. Gen'y، حيث اعتبر أنه في حالة وجود صعوبة معينة لتحديد تعريف شامل لظاهرة معينة، وجب الاختيار بين صفاتها المتعددة أهم الخصائص المميزة لها لبلورة التعريف[٣].

---

(١) يراجع:
- د. الهاشمي، طارق علي: **الأحزاب السياسية**، شركة الطبع والنشر الأهلية، سنة ١٩٦٨، ص٧٧.
- يشير تعريف لاروس سنة ١٩٦٣ إلى ناحيتين الآراء والمصالح في تعريف الحزب بحيث يعتبره «مجموعة أشخاص تعارض مجموعة أخرى بالآراء والمصالح» يراجع: **موسوعة السياسة**، م.س، ص٣١٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع على سبيل المثال:
- د. كامل، نبيلة عبد الحليم: م.س، ص (٧٢ـ ٨٠) وص (٨٢ـ ٨٣).
- د. الهاشمي، طارق علي: م.س، ص٧٧.
- د. الكيالي، عبد الوهاب: م.س، ص٣١٠.
- د. حمادي، شمران: **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، ط١، بغداد، سنة ١٩٧٢، السلام، ص (٢٥ـ ٢٦).
- د. بدر، أحمد: **صوت الشعب**، دور الرأي العام في السياسة العامة، الكويت، وكالة المطبوعات ص٢٤٧ وص (٢٤٩ـ ٢٥٠).
- الزيات، محمد عبد السلام: **الاتجاهات المعاصرة في التنظيم السياسي (تحليل ودراسة مقارنة)**، مكتبة الأنجلو المصرية، ص٣.
- د. الغزالي، أسامة: «الأحزاب السياسية في العالم الثالث، **عالم المعرفة**، العدد ١١٧، أيلول ١٩٨٧، الكويت، ص (١٤ـ ١٥) و (١٧ـ ١٨) و٢١.
- د. أشتي، فارس: «الأحزاب السياسية، التعريف والنشأة»، **الاجتهاد**، العدد (٢١)، السنة الخامسة، خريف ١٩٩٣، مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الإسلامي، دار الاجتهاد، بيروت، ص (١٦١ـ ١٦٩).

(٣) د. كامل، نبيلة عبد الحليم: م.س، ص٧١.

من هنا يلاحظ أن أهم الخصائص في تعريف الحزب تلتقي على جملة من القواسم المشتركة تنطلق من اعتبار الحزب السياسي مجموعة من الناس في مجتمع محدد (جماعة ضمن المجتمع الأكبر) تجمعهم أهداف (فكرة) مشتركة يسعون لتحقيقها، وينتظمون في إطار تنظيمي محدد يحكم علاقاتهم ويعملون من أجل الوصول إلى الحكم أو المشاركة في السلطة بطريقة أو بأخرى.

وتبدو السمة الأخيرة (الوصول إلى الحكم، أو المشاركة في السلطة) القاسم المشترك الأكثر بروزاً كونها تميز الحزب السياسي عن غيره من التجمعات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمع المعين بشكل عام، وقوى جماعات الضغط منها بشكل أخص[١]. لكن كيف نشأ الحزب السياسي وما هي طبيعة هذه النشأة.

ثانياً: النشأة

تتعدد الآراء في نشأة الأحزاب السياسية، غير أنها تكاد تنحصر في اتجاهين رئيسيين: يقوم الاتجاه الأول على فكرة كونها ظاهرة قديمة ومرافقة الاجتماع البشري، بينما يعتبرها الاتجاه الثاني حديثة النشأة كونها وليدة القرن التاسع عشر[٢].

يستند الاتجاه الأول في اعتبار الظاهرة الحزبية قديمة قدم المجتمع البشري، على

(١) لمزيد من التفاصيل حول الحزب وجماعات الضغط يراجع:
- د. بدر، أحمد: **صوت الشعب**، م .س، ص (٢٤٧ـ٢٤٨).
- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص (١٢٥ـ ١٣٠) مع الهامش وص (١٣٠ـ ١٣٤).
- د. الهاشمي، طارق علي: م .س، ص (٧٨ـ ٧٩).
- د. كامل، نبيلة عبد الحليم: م .س، ص (٣٨ـ ٣٩).
- د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص١٠.
- د. خضر، طارق فتح الله: **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي**، سنة ١٩٨٦، ص (٨٠ـ ٨٢).
- شمبش، علي محمد: **العلوم السياسية**، ط٣، ليبيا، الجماهيرية، سنة ١٩٨٨، ص٨٥ والفصل الخامس.
- د. الجوهري، عبد الهادي: **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة، سنة ١٩٨٥، نهضة الشرق، ص (١٧٥ـ ١٧٦) وص (١٨٥ـ ١٨٦).
- معلوم، حسين محمد محمود: **قراءات في نقد اليسار العربي**، التجربة الحزبية العربية، مصر، سنة ١٩٩١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص (١١٣ـ ١١٥).
- Sigmund Neumann (edited), Modern Political Parties, op.cit. P. 397.

(٢) د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص٢١.

اعتبار الظاهرة الحزبية لصيقة بالظاهرة السياسية منذ نشأتها حتى اليوم.

ويعتبر البعض أن الظاهرة الحزبية مرافقة لانقسام المجتمع الإنساني إلى أفراد يحكمون وآخرين محكومين، وبالتالي مرافقة لوجود السلطة السياسية[١].

ويشير آخرون إلى أن الحزب ينشأ منذ أن يتحقق شخصان بأن مصلحتهما من حيث إدراك الحياة العامة تختلف عن مصلحة الآخرين. إذ يكفي أن يكون الاختيار بين التأييد أو المعارضة لنشاط جماعي معين مبرراً لنشوء الأحزاب[٢].

ويذكر د. الشافعي العديد من المبررات التي تدعم القول بفكرة قدم نشأة الأحزاب السياسية ومرافقتها المجتمع البشري. أن لكون الإنسان اجتماعياً بطبعه، فهو غير قادر على العيش في عزلة، الأمر الذي يجعل عملية الانضواء تحت لواء جماعة معينة أحد تعابير الغريزة البشرية، أو لطبيعة المجتمع وانقسامه إلى فئة حاكمة وأخرى محكومة وسعي المحكومين للتجمع في تنظيمات من أجل الوصول إلى الحكم وتحسين أحوالهم، خاصة وأن الحاكم لا يتخلى عن منصبه أو موقعه بسهولة. إضافة إلى عوامل سيكولوجية قائمة على طبيعة البشر بحسب رأيه (رجعيين، محافظين، أحرار، متطرفين)، أو عملاً بالقول القديم المرء قليل بنفسه كثير بأخوانه فيكون الانضمام لحزب حماية للشخص ومصالحه وتحقيقاً لأهدافه، ويشير إلى جانب ذلك إلى وجود التنظيمات السياسية منذ القدم في أثينا، وعدم إمكانية التخلي لاحقاً عن فكرة الأحزاب وضرورتها في المجتمع. إن مختلف هذه المبررات تؤكد برأيه تجذر الظاهرة الحزبية في المجتمع الإنساني وعمقها في تاريخ الاجتماع البشري[٣].

غير أن هذا الاتجاه في تأكيده على قدم الظاهرة الحزبية يوسع من مفهوم الحزب السياسي بحد ذاته، ويجعله فضفاضاً وشاملاً لكل نشاط إنساني، سياسي أو غير سياسي، إضافة إلى أنه يمزج ما بين الحزب من جهة وما بين غيره من التجمعات الاجتماعية في المجتمع من جهة ثانية. فيكون الحزب أقرب لأن يتضمن في مفهومه ودوره كافة المجموعات والتجمعات المجتمعية بأشكالها ومضامينها المختلفة.

إضافة لذلك فإنه لا بد ضمن هذا السياق من التميز ما بين التجمع الاجتماعي (الجماعة) في أشكاله الأولية ـ البدائية، وما بين التجمع (الجماعة) كحزب سياسي

---

(١) د. الغزالي، أسامة: م.س، ص٨٤.
(٢) الزيات، محمد عبد السلام: م.س، ص٤.
(٣) د. أبو راس، الشافعي: م.س، ص (٢٣ـ ٢٥).

بمفهومه الحديث. فالشكل الأول قد يكون تجمعاً سياسياً بمفهومه العام باعتبار أن الظاهرة السياسية مرافقة للوجود الإنساني والاجتماعي البشري. وبالتالي فإن كل تجمع اجتماعي يتضمن في داخله واتجاهه معنى سياسياً بشكل أو بآخر، غير أنه يبقى مختلفاً في جوهره عن الطابع الحزبي السياسي وإطاره وغير خاضع لمقاييس النشاط الحزبي السياسي الحديث بمفهومه وتنظيمه وشكله.

وبالمقابل فإن الاتجاه الثاني، القائل بحداثة الظاهرة الحزبية السياسية يستند إلى أن الشعوب القديمة لم تعرف مبدئياً الحزب السياسي بمفهومه الحديث. فالحزب السياسي ظاهرة اجتماعية سياسية تبلورت أشكاله وأطره في القرن التاسع عشر تقريباً[١].

ورغم أن اليونان والرومان مثلاً قد عرفا الحياة السياسية إلا أنهما لم يعرفا الأحزاب السياسية والتنظيم الحزبي المعروف في الوقت الحاضر. فلقد كان هناك (كتل) للرأي يمثل بعضها مصالح طبقات الشعب وبعضها الآخر مصالح النبلاء. ولقد كانت هذه (الكتل) ضعيفة التكوين والارتباط، لأنها تستند في جوهرها على أساس الإعجاب بشخصية سياسية معينة أو بقائد حزبي محدد نتيجة لاعتبارات تاريخية أو اجتماعية أو عسكرية[٢].

ويشير آخرون ضمن هذا السياق إلى أنه رغم تشابه المصطلحات في موضوع الأحزاب، فيبدو بعضها قديماً وذا طبيعة سياسية غير أن المظاهر الأولى - القديمة لم تكن تؤدي الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية بمعناها الدقيق، خاصة في موضوع السلطة وممارستها بالطرق الدستورية[٣].

من هنا يمكن القول، مع ديفرجيه، بأن الأحزاب من وجهة نظر تاريخية نشأت عندما بدأت جماهير الشعب في الدخول فعلياً في الحياة السياسية[٤]. ويعود تاريخها الحقيقي إلى قرن تقريباً، ففي سنة ١٨٥٠ لم يكن أي بلد في العالم باستثناء الولايات المتحدة يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة، رغم وجود اختلافات في الآراء ونواد شعبية وتكتلات فكرية وكتل برلمانية، في تلك المرحلة، إنما لم تكن تعبيراً عن أحزاب بالمعنى الصحيح[٥] والحديث.

---

(١) د. الخطيب، نعمان: م.س، ص٣٦٠.
(٢) د. الهاشمي، طارق علي: م.س، ص (١٤-١٨).
(٣) د. الخطيب، نعمان: م.س، ص٦٣.
(٤) ديفرجيه، موريس: م.س، ص (٤٢١-٤٢٢).
(٥) م.ن، ص٦.

فلقد ارتبطت الظاهرة الحزبية السياسية بنظم التقاليد الليبرالية وبتطور مفهوم الحقوق والحريات العامة وممارسة الحقوق السياسية وتوسع الحريات الشخصية الممنوحة للأفراد.

ويبدو أن غالبية الأبحاث والدراسات قد أقرت بصفة عامة وإلى حد كبير التقسيم الذي وضعه ديفرجيه حول نشأة الأحزاب السياسية والتي ارتكزت في الأصل على أحد مصدرين: نشأة برلمانية أو نشأة خارج الدورة البرلمانية(١).

فالأحزاب السياسية وليدة الحياة الديمقراطية ومرتبطة بالنظم السياسية الحديثة بالدرجة الأولى(٢).

ويلاحظ أن مختلف الآراء التي تعالج نشأة الأحزاب السياسية تبدو ذات منبت فكري واحد تقريباً، قاعدته الأولية التجربة الأوروبية كمرتكز أساسي. وقد يعود ذلك في جزء منه إلى تبلور الظاهرة الحزبية بإطارها الحديث في الدول الغربية من جهة وإلى تعميم هذا النموذج الحزبي السياسي على مختلف الدول غير الأوروبية من جهة أخرى.

كما يلاحظ أن نشأة الأحزاب السياسية ضمن الاتجاه الحديث ينسجم مع تحديد الحزب السياسي وتعريفه، وتفاعل عناصره وجوانبه المتعددة (أعضاء، تنظيم، فكرة، دور) كما يميز الحزب عن أشكال التضامن الاجتماعي الأخرى ومؤسساته. من هنا يمكن التساؤل حول تصنيف الظاهرة الحزبية السياسية ودورها المجتمعي.

---

(١) م.ن، ص (٦ـ٧) و (١٢ـ١٦).

(٢) لمزيد من المعلومات يراجع على سبيل المثال:

- Sigmund Neumann-Modern Political Parties, op.cit. P. 395.
- د. الخطيب، نعمان: م.س، ص٤٥ و٦١ و (٦٥ـ٧٧) (١٠٩ـ١١٥).
- شمبش، علي محمد: م.س، ص٨٩
- د. الغزالي، أسامة: م.س، ص٥ و (٨٩ـ٩٢).
- د. الهاشمي، طارق علي: م.س، ص٨.
- د. كامل، نبيلة عبد الحليم: م.س، ص١٧.
- د. أبو رامس، الشافعي: م.س، ص (٢٥ـ٢٨) و (٣٤ـ٤٣) و (٨٦ـ١١٢).
- د. خضر، طارق فتح الله: م.س، ص (٤٨ـ٥٤).
- د. المجذوب، محمد: **دراسات في السياسة والأحزاب**، ط١، بيروت، سنة ١٩٧٢، منشورات عويدات، ص٣٨ و٥٩.
- د. أشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي**، مجلد ١، تكوين الحزب، ط١، سنة ١٩٨٩، الدار التقدمية ص (٤٤ـ٤٦).

ثالثاً: التصنيف

تتعدد الآراء في تصنيف الأحزاب السياسية وتحديد الفوارق فيما بينها كما تتعدد في تحديد الحزب السياسي ونشأته.

وقد تختلف معايير التصنيف وجوانبه بين حزب وآخر بسبب النسق السياسي السائد في المجتمع من جهة أو نتيجة لطبيعة الحزب السياسي بحد ذاته من جهة ثانية. ويعتبر البعض أن عملية تصنيف أو «تقسيم» النظم الحزبية تعتبر من أهم المباحث الأساسية في أدبيات الأحزاب السياسية، «بل ربما كانت أهم مباحثها على الإطلاق»(١)، أياً كان المعيار الذي يستند إليه التصنيف.

فعلى صعيد النسق السياسي السائد في المجتمع فإن الأحزاب السياسية تختلف باختلاف أنظمة الحكم. أي أن التصنيف يقوم على طبيعة الأنظمة الحزبية السائدة في المجتمع ونوعيتها، فيكون «العدد» ـ عدد الأحزاب في الدولة ـ قاعدة هذا التصنيف وأساسه. لذلك فإن هناك نظام الحزب الواحد والثنائية الحزبية ونظام التعدد الحزبي(٢) مع ما يمكن رصده من مفارقات واختلافات فيما بينها(٣).

ويبين البعض أن المعيار «العددي» للتفرقة بين الأحزاب، رغم أهميته، فانه يفضي إلى نتائج شكلية تبعد عن جوهر الغاية من التحليل، أي ما يمكن أن ينطوي عليه النظام الحزبي من فرص الاختلاف والتنافس. لذلك فإن لحظ هذه الناحية يفترض اعتماد معيار آخر للتصنيف، ليكون أكثر انطباقاً على مختلف بلاد العالم بشكل عام ودول ـ مجتمعات العالم الثالث بشكل خاص(٤).

وينطلق هذا التصنيف من نوعية النظم الحزبية السائدة التي تندرج ضمن نوعين: النظم التنافسية والنظم اللاتنافسية.

---

(١) د. الغزالي، أسامة: م .س، ص١٢٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع مثلاً:

- د. الجوهري، عبد الهادي: م .س، ص (١٧٥ـ ١٨٠).
- د. حمادي، شمران: م .س، ص١٧٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص (٣٦٠ـ ٣٦٣).
- د. حمادي، شمران: م .س، ص١٧٦ وص (٢٠١ـ ٢٠٦) و (٢٢٤ـ ٢٣٢).
- د. الغزالي، أسامة: م .س، ص (١٥ـ ١٦) و (١٤٣ـ ١٤٩).

(٤) د. الغزالي، أسامة: م .س، ص١٣٠.

يضم النوع الأول بحسب تصنيف «جيوفاني سارتوري» أربعة نظم: نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة ونظم تعددية معتدلة أو محدودة ونظم ثنائية ونظم الحزب الغالب[١].

أما النوع الثاني (النظم اللاتنافسية) فإن المنافسة تنتفي بين الأحزاب لوجود «حزب واحد» لا يسمح بوجود الآخرين أو يكون هذا الوجود ـ وجود الآخر ـ شكلياً دون إمكانية توفر الشروط الضرورية، ولو بحدودها الدنيا، لمنافسة حقيقية[٢].

ويشير د. بدر إلى تقسيم «جوب ـ Jupp» حول النظم التنافسية (Competitive Systems) والنظم غير التنافسية (Non Competitive Systems) بحيث تتوزع الأحزاب في النموذج الأول (التنافسية) بين نظم ذات حزبين(متشابهين أو مختلفين) أو نظم ذات أحزاب متعددة (حزب مسيطر أو عدة أحزاب)[٣]. أما النموذج الثاني (غير التنافسية) فيشتمل على أربعة أنواع: الحزب الواحد الشرعي مع إمكانية وجود انتخابات تنافسية وقطاعات داخلية ـ Factionatism ـ في الحزب، ونظم الحزب الواحد بدون وجود لهذه المظاهر، ونظم شمولية ـ Totalitarian Systems ـ ونظم لا حزبية أو الغيت فيها الأحزاب[٤].

ويوضح «الموند» و«كولمان» خمسة أنماط من النظم الحزبية وهي تصح على الدول المتخلفة وتتوزع على الشكل التالي: الشمولية ـ والسلطوية ـ والمسيطرة غير السلطوية ـ والثنائية التنافسية ـ والتعددية التنافسية[٥].

ويبدو أن معايير التمييز بين النظم الحزبية على صعيد النظم السياسية السائدة تعتمد، إلى حد كبير، على مدى الممارسة الديمقراطية في المجتمع المعين وإمكانية النظام السياسي ومصداقيته في ضمانة حرية الرأي والتعبير وتوفيره ظروف المعارضة بأشكالها المختلفة. ويبين هذا التصنيف في أحد جوانبه مستوى الحزب وقوته ومصادر هذه القوة، ومدى تأثيره وفعاليته ونوعية الاستقرار السياسي وطبيعته وأساليب انتقال السلطة وطرقها في المجتمع المعين إلى جانب قضايا وجوانب أخرى متعددة.

أما على صعيد طبيعة الحزب السياسي بحد ذاته، فإن تصنيف الأحزاب السياسية قد يعتمد أحد المعيارين التاليين ـ (أو كليهما) ـ كأساس في عملية التمييز بين الأحزاب

(١) م. ن، ص (١٣٢ـ١٣٥).
(٢) م. ن، ص (١٤٠ـ١٤١) وص (١٤٥ـ١٤٧).
(٣) د. بدر، أحمد: صوت الشعب، م. س، ص (٢٥٠ـ٢٥١).
(٤) م. ن، ص (٢٥١ـ٢٥٢).
(٥) د. الغزالي، أسامة: م. س، ص١٥٧.

ورصد الفروقات بينها، يتمثل الأول في البعد الفكري الذي يلتزمه الحزب ويؤمن به، والثاني في البعد التنظيمي الذي يحكم عمل الحزب وحياته الداخلية.

ففي مستوى البعد الأول ميز البعض بين الأحزاب العقائدية (أحزاب المذاهب) وأحزاب البرامج من جهة والأحزاب الشخصية وأحزاب المصالح من جهة أخرى(١)، ويبدو أن البعد الفكري في كلا الحالتين تختلف حدته بشكل واضح كمقياس للتصنيف بين الأحزاب السياسية. بحيث يلاحظ وجود أحزاب تعتنق عقيدة مطلقة يجد فيها الحزب تفسيراً لكل الظواهر ويحدد من خلالها موقفاً من كافة القضايا ويعرض حلولاً لمختلف المشاكل، وهي ما يمكن تسميته برأي د. الخطيب بالأحزاب المذهبية. بينما يلاحظ ضمن هذا السياق وجود أحزاب غير مذهبية بمعنى أن عقيدتها غير مطلقة بل مبنية على معالجة أمر معين أو عدة أمور محددة(٢). أما الأحزاب الأخرى فإنها تقوم في الأساس على معالجة مسألة من المسائل دون ارتباط الحزب بأي مذهب أو عقيدة أو مبدأ. وهي أقرب لأن تكون أحزاباً متخصصة(٣) إذا جاز التعبير.

وقد لحظ ديفرجيه هذه الحالة فاعتبر أن التنافس الحزبي ضمن البعد الفكري أو المعيار الإيديولوجي يمكن أن يكون تنافساً بدون مبادىء (الولايات المتحدة) أو على مبادىء ثانوية (ألمانيا، بريطانيا) أو على مبادىء أساسية (الأحزاب الشيوعية).

ويشير البعض، ضمن هذا الاتجاه، إلى إمكانية استيعاب التعدد في تصنيف الأحزاب السياسية ضمن شكلين أساسيين هما: أحزاب الرأي وأحزاب الكتل الشعبية.

فأحزاب الرأي تتبنى أفكاراً ومبادىء عامة غير ثابتة وغير منسقة ولا تهدف لتغيرات جوهرية في المجتمع. كما أنها تعطي للفردية موقعها في الحياة السياسية وزعماؤها يتمتعون بمراكز اقتصادية وسياسية مميزة بحيث يرتبط الحزب بالأساس بهذه الزعامة.

أما أحزاب الكتل الشعبية فتلتزم إيديولوجية معينة وهي تختلف جوهرياً عن النوع السابق(٤).

---

(١) د. الخطيب، نعمان: م. س، ص (٥٠ـ ٥٢) وص٣٥٦.
(٢) م. ن، ص٥١.
(٣) م. ن، ص (٤٧٤ـ ٤٧٥).
(٤) يراجع:
- د. حمادي، شمران: م. س، ص (١٦٦ـ ١٧٥).
- الزيات، محمد عبد السلام: م. س، ص (٧ـ ٩).

وميز آخرون في تصنيف الأحزاب بين المحافظة والاشتراكية والشيوعية والفاشية[(١)]. أو أحزاب الكوادر وأحزاب الجماهير[(٢)] أو الأحزاب التقليدية والجماهيرية[(٣)]. وينطوي ضمن هذا التصنيف التقسيم الثنائي يميني/رجعي من جهة ويساري/ تقدمي من جهة أخرى أو التقسيم الرباعي بحسب تصنيف لورنس لوبل: أحرار ـ محافظون ـ تقدمي ـ رجعي. أو تصنيف هانس أيزنك (شيوعي ـ اشتراكي ـ محافظ ـ فاشي)[(٤)].

ولحظ ديفرجيه ثلاثة أنماط اجتماعية للأحزاب السياسية هي: المحافظة والليبرالية من جهة أولى والاشتراكية من جهة ثانية والشيوعية والفاشية من جهة ثالثة[(٥)].

أما في مستوى البعد الثاني ـ التركيب التنظيمي للأحزاب السياسية فإنه يمكن التميز بين الأحزاب المركزية، والأحزاب اللامركزية. وما تعكسه كلا الحالتين من آثار مباشرة على الحزب وأعضائه، ومدى توفر إمكانية التعبير ومجالاته بكافة مظاهره وأشكاله. حيث يلاحظ برأي البعض في الحالة الأولى الجمود والنظام الصارم وما يستلزمه هذا الإطار من واجب التنفيذ والطاعة التامة. أما في الحالة الثانية فإن النظام يتصف بالمرونة وحرية التفكير والتعبير[(٦)].

ولحظ آخرون ضمن هذا الاتجاه نوعين من الأحزاب السياسية: الأحزاب المنظمة وفق هيكلية تنظيمية داخلية مترابطة ومتماسكة بقوة التزام المحازبين والأحزاب غير المنظمة التي تفتقد بنية داخلية متماسكة[(٧)].

وأوضح ديفرجيه مخططاً لبنية الأحزاب السياسية تختلف طبيعتها من حيث عناصرها الأصلية وهيكلها العام وروابط انتمائها ومؤسساتها القيادية. وأشار إلى الأهمية المميزة للكيانات الحزبية وبنيتها التنظيمية. واعتبر أن المركزية بصفة عامة سمة الأحزاب المتحدرة

---

(١) د. الهاشمي، طارق علي: م .س، ص٩٩ ومزيد من التفاصيل ص (٩٩ـ ١٣٥).

(٢) د. عصام، سليمان: **مدخل إلى علم السياسة**، ط١، بيروت، سنة ١٩٨٩، دار النضال، ص (٩٥ـ ٩٧).

(٣) د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص (١٢٠ـ ١٢٣).

(٤) لمزيد من التفاصيل يراجع:

ـ د. حمادي، شمران: م .س، ص (١٤٣ـ ١٥٤).

(٥) ديفرجيه، موريس: م .س، ص (٢٣ـ ٢٥).

(٦) د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٣٥٦.

(٧) د. عصام، سليمان: م .س، ص (٩٥ـ ٩٧).

من خارج الدورة البرلمانية، بحيث تبدو أكثر تماسكاً وانضباطاً من الأحزاب ذات النشأة البرلمانية[1].

إن استعراض مختلف تصنيفات الظاهرة الحزبية إن على مستوى النظم الحزبية أو على مستوى طبيعة الأحزاب السياسية بحد ذاتها، يشير إلى تعدد الأنواع والمعايير المستخدمة وبالتالي إلى صعوبة حصر التعيين في معيار دون غيره للتفريق بين الأحزاب.

وتزداد هذه الصعوبة بشكل خاص في مجتمعات العالم الثالث، حيث تتداخل عوامل النشأة وظروفها وطبيعة الحزب وبنيته الداخلية بظروف المجتمع وتركيبه الاجتماعي وموروثه الثقافي ومستواه الحضاري ونوعية النسق السياسي السائد فيه، مع غيرها من العوامل، الأمر الذي يجعل من الحزب السياسي بحد ذاته ظاهرة غير مستقرة وغير متجذرة في البناء المجتمعي وغير ممتلكة للعديد من مقومات وأسس البناء الحزبي بشكلها السليم. لذلك فإن العديد من الأحزاب يمكنها أن تندرج ضمن أكثر من تصنيف في الوقت نفسه. من هنا فإن تحديد زاوية النظر، أو معيار الدراسة المعتمدة في تصنيف الأحزاب، بدقة أكثر، يساهم في تضييق مجالات القصور وجوانبه في عملية التصنيف.

كما لا بد من الإشارة إلى أن تصنيف الأحزاب السياسية سواء على صعيد النظم الحزبية أو طبيعة الأحزاب بحد ذاتها يؤثر بشكل مباشر على التنشئة السياسية العامة في المجتمع المعين من جهة وعلى طبيعة التربية الحزبية السياسية المعتمدة في الحزب السياسي من جهة أخرى. بحيث يلاحظ أن التنشئة السياسية، موقعاً وطبيعة وأسلوباً، تختلف باختلاف النظام السياسي والنظم الحزبية المسيطرة. كما أن موقع التربية الحزبية السياسية ومفهومها يتأثر بطبيعة الحزب السياسي بحد ذاته، وبالتالي فإنها قد تختلف من حزب لآخر ضمن المجتمع الواحد.

إضافة لذلك فإن تصنيف الحزب السياسي يؤثر أيضاً على الموقف من الحزب إن للمصالح التي يمثل أو لما يعكسه ويمارسه من توجهات واهتمامات تطال المجتمع وكافة قضاياه كما تؤثر على الحزب وأعضائه ضمن حياة الحزب الداخلية.

رابعاً: الموقع والدور

تتعدد الآراء حيال موقع الأحزاب السياسية ودورها في المجتمع. فقد تضمنت

(١) ديفرجيه، موريس: م.س، ص (٣-٤) و (١٦-١٧) و (٢٣-٢٥).

جملة الآراء المتعارضة في هذا المجال مواقف متناقضة في حدتها من جدوى الظاهرة الحزبية بحد ذاتها وضرورتها المجتمعية.

ويمكن أن تندرج المواقف تجاه الظاهرة الحزبية ضمن اتجاهين رئيسيين: اتجاه رافض لوجودها ومعترض على دورها، والآخر مؤيد للظاهرة وداعم لاستمرارها. ويعكس كلا الاتجاهين نتائج متعددة ـ سلبية أو إيجابية ـ على صعيد المجتمع وأبنائه كما على صعيد الحزب وأعضائه، وذلك بحسب الموقف من الظاهرة الحزبية ودورها في المجتمع.

فقد اعتبر الاتجاه الرافض للظاهرة الحزبية بأن وجودها خطر يهدد المجتمع وأبناءه، بما تتركه من آثار سلبية على مختلف نواحي الحياة المجتمعية. ولعل أقدم نقد وجه إلى الأحزاب السياسية ينطلق من القول بأنها تعرض وحدة الأمة للخطر، لأنها تؤدي إلى تقسيم الأمة داخلياً إلى فرق ـ Fraction أو (جماعات) متصارعة. وبالتالي فقد ماثل هذا الاتجاه بين وجود الحزب السياسي ودوره في المجتمع من جهة وبين ظاهرة التنافر وحالة التمزق[1] في المجتمع من جهة أخرى.

وأشار آخرون إلى أن استمرار فكرة الحزب بحد ذاتها أمر لا تعود على المجتمع بنتائج إيجابية، خاصة في دول العالم الثالث لما يتضمنه دور الأحزاب في هذه المجتمعات من تشويه للرأي العام، وبلبلة فكرية وسياسية دائمة، واستغلال للجمهور، وانشغال بالمصالح الخاصة (للحزب وأعضائه) على حساب المصالح والقضايا الوطنية، ولما يوفره وجود الأحزاب من منافذ للسيطرة الاستعمارية والتدخلات الأجنبية في البلاد. إضافة إلى أن النظام الحزبي بحد ذاته، وبأشكاله المتعددة، مضر مجتمعياً إن في أسلوب الوصول إلى الحكم أو في أسلوب وكيفية الحكم خاصة وأن استيلاءها على الحكم ينطلق من مصلحة حزبية خاصة[2].

(١) د. كامل، نبيلة عبد الحليم: م .س، ص٣٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٦٣، وص (٨٧ـ٨٩) و (١٩٠ـ٢٠١) و (٣٤٠ـ٣٤٣).
- د. شميش، علي محمد: م .س، ص (٩٦ـ٩٧) و (١٠٠ـ١٠١).
- د. بدر، أحمد: صوت الشعب، م .س، ص٢٤٨.
- د. خضر، طارق فتح الله: م .س، ص (٦٢ـ٦٤).
- د. الهاشمي، طارق علي: م .س، ص (٦١ـ٦٣).
- د. حمادي، شمران: م .س، ص (١٨ـ٢١).
- أبو راس، الشافعي: م .س، ص (٦٢ـ٧٨).

واستنتج آخرون بأن الأحزاب السياسية تشكل خطراً على الديمقراطية في المجتمع وتساهم في أجهاضها. فوجود الحزب ما هو إلا وسيلة لتوسيع السيطرة الحزبية، وممارسة السلطة على الشعب[(١)]، الأمر الذي يزيد من حدة الصراع داخل المجتمع وبين فئاته، ويحطم الانجازات الشعبية ـ سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ـ فتغدو الأحزاب، برأي هؤلاء ـ «قبيلة العصر الحديث» و «ديكتاتورية عصرية»[(٢)].

إضافة لذلك فقد اعتبر آخرون أن الأحزاب السياسية تؤثر سلباً على أعضائها، فتعزز الأوليغارشية[(٣)] داخل الحزب، وتنمي البيروقراطية في حياة الحزب الداخلية[(٤)]. كما تساهم في تغريب أعضاء الحزب عن المجتمع. بل إن وجودها يضفي طابعاً مؤسسياً على هذا الاغتراب، وذلك بتركيزها على زرع أحساس الولاء لحزب أو لطبقة اجتماعية أو جماعة دينية أكثر منه للأمة أو للنظام السياسي. وقد تبرز هذه الحالة بشكل عام في الأحزاب السياسية التي لا يسمح لها بالمشاركة الفعلية في الحكم. فيندمج الشخص ـ عضو الحزب في الحزب أكثر مما يندمج في المجتمع ككل[(٥)].

وقد تبرز هذه السمة أيضاً في الأحزاب الإيديولوجية الشاملة والتي تتبنى النظرة الكلية تجاه الحياة والإنسان.

إضافة لذلك فإن الأحزاب السياسية لا تنمي «السلوك الموضوعي» من خلال دورها في عملية توعية أعضاء الحزب، أو المواطنين، لأن إعطاء المعلومات من قبل الحزب يتم، برأي البعض، بطريقة غير موضوعية لما تعكسه هذه العملية من ذاتية وخلفية سياسية موجهة[(٦)].

فالحزب يبدو، عند البعض، تكتلا تعصبياً معاكساً لتوجه أي نشاط سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي، يهدف لرفع المستوى الإنساني وتوثيق العلاقات البشرية

= ـ د. الغزالي، أسامة: م .س، ص٩٣.

(١) **الحزبية**، الملتقى العالمي الثاني حول النظرية العالمية الثالثة، الكتاب الأخضر، الحرية والديمقراطية ط١، طرابلس، الجماهيرية، ص (١٠ـ ١٥) وص (٢٨ـ ٤٣).

(٢) القذافي، معمر: **الكتاب الأخضر**، ص (١٩ـ ٢٦).

(٣) ميشال، روبرتو: **الأحزاب السياسية**، ط١، بيروت، دار أبعاد، ص٢٨ و١٨٦.

(٤) الأخضر، العفيف: **التنظيم الثوري الحديث**، ط١، بيروت، سنة ١٩٧٤، الطليعة، ص٥١.

(٥) د. الغزالي، أسامة: م .س، ص١٩٢.

(٦) د. كامل، نبيلة عبد الحليم: م .س، ص (٩٥ـ ٩٦).

وتكثيف الخير[١]. وتبدو الأحزاب العقائدية أكثر الأحزاب ضرراً، عند هؤلاء، لأنها لم تستطع الانسجام «مع الانطلاق الروحي الذي يبني المدنيات» أو مع الكرامة البشرية التي ترفع المستوى الإنساني[٢].

ويعتبر البعض أن المجموعة الحزبية تبدو طائفة مغلقة منكمشة على نفسها، تعيش وفق قوانينها الخاصة المختلفة عن قوانين المجموعة الوطنية التي هي جزء منها، كما أنها تنمو وفقاً لوتيرة خاصة بها، الأمر الذي يجعل من المنتسبين إلى الحزب مجموعة منعزلة جزئياً عن الأحداث. بحيث يبدون تجاوباً واهتماماً تجاه المسائل الحزبية الصرفة الخاصة بالحزب المعين أكثر مما يبدون من اهتمام تجاه المسائل الأخرى[٣].

وفي الجهة المقابلة فإن الموقف المؤيد للظاهرة الحزبية والداعم لاستمرارها ووجودها ينطلق من دحض الآراء المعترضة وتفنيدها، لتأكيد ضرورة الأحزاب السياسية وأهمية موقعها وإيجابية دورها على مستوى المجتمع وأبنائه كما على مستوى الحزب وأعضائه.

وينطلق الاتجاه المؤيد للظاهرة الحزبية من النظرة الإيجابية للأحزاب السياسية بحد ذاتها، إذ يرى البعض أن الملاحظات السلبية الأساسية التي توجه للأحزاب في إثارة الصراعات وعدم الاستقرار والتدخل الأجنبي والفساد... إلخ. ترتبط بلحظات تاريخية معينة، وتعكس المراحل المبكرة من التحديث السياسي وبداية ظهور الأحزاب السياسية. وهي حجج ضد الأحزاب الضعيفة أكثر منها حججاً ضد الأحزاب بحد ذاتها. فالأحزاب تشكل عند درجة معينة من النمو أساساً للاستقرار والتغيير المنظم أكثر مما تشكل سبباً لعدم الاستقرار والفوضى[٤].

وبالتالي فإن الشرور التي تلصق بالحزب السياسي هي في الواقع سمات السياسة المهترئة المشتتة للأجنحة والكتل التي تظهر في ظل غياب الأحزاب السياسية وضعف موقعها في المجتمع[٥].

---

(١) المقدسي، توفيق: **الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩**، بيروت، منشورات الجريدة والأوريان، ص (٣ـ ٥).

(٢) م .ن، يركز المقدسي على رفض الأحزاب العقائدية رفضاً مطلقاً، وليس الأحزاب الإصلاحية، باعتبارها مناقضة للكرامة البشرية وتشكل تكتلاً أخطر من الطائفية، بل يدعو الشباب لعدم الانخراط فيها ويعتبرها طائفة وثنية.

(٣) ديفرجيه، موريس: م .س، ص (٩٨ـ ٩٩).

(٤) د. الغزالي، أسامة: م .س، ص (٩٣ـ ٩٤).

(٥) د. كامل، نبيلة عبد الحليم: م .س، ص١٦ و (٣٧ـ ٣٩).

فالأحزاب السياسية بالنسبة لهذا الاتجاه عامل توحيد واستقرار ولها دور مساعد في تطوير المجتمع وتقدمه[١] لما توفره من تنظيم للمشاركة السياسية ووعي سياسي. كما أن وجود الأحزاب يعزز المناخ الديمقراطي ويسهل إمكانية بلورة أشكال ـ نماذج حية من الممارسة الديمقراطية ويبعد المجتمع عن الجمود. لأن النظام السياسي بدون أحزاب سياسية هو بالضرورة نظام محافظ[٢]. ولا يمكن الإقرار بحرية سياسية دون أحزاب سياسية[٣].

إن وجود الأحزاب السياسية يوفر للمواطنين إمكانيات أفضل من أجل مساهمة ناشطة ومشاركة فاعلة في النشاط السياسي ومؤسساته المختلفة. كما أن الأحزاب السياسية تساهم في تفعيل المؤسسات السياسية في المجتمع وتراقب سير عملها وتحسين أدائها[٤].

فالأحزاب السياسية تبدو ضرورة مجتمعية لا تقل أهمية في دورها وموقعها عن المؤسسات المجتمعية الأخرى من عسكرية أو إدارية أو علمية[٥]... إلخ. فهي ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للحكومات الحديثة[٦]، كما للجماعات (المجموعات) المختلفة في المجتمع. لما يوفره الحزب السياسي من فرص لتجميع جهود الأفراد، وتمكينهم من التعبير عن رغباتهم ومعتقداتهم بطريقة منظمة وفعالة. فتبدو الأحزاب السياسية إلى حد كبير، شرطاً أساسياً ودليلاً واضحاً على حياة سياسية سليمة وطبيعية في المجتمع.

---

(١) يراجع:
- د. الهاشمي، طارق علي: م .س، ص (٥٨ـ ٦١).
- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص (٩٠ـ ١٠١).
- د. الغزالي، أسامة: م.س، ص (٣٦ـ ٣٧).

(٢) ديفرجيه، موريس: م .س، ص٤٢١.

(٣) يراجع:
- د. مجذوب، محمد: م .س، ص (٣٩ـ ٤٠).
- د. كامل، نبيلة عبد الحليم: م .س، ص٧.

(٤) يراجع:
- د. خضر، طارق فتح الله: م .س، ص٦٤.
- د. الغزالي، أسامة: م .س، ص١٨٩.
- د. الجوهري، عبد الهادي: م .س، ص١٨٣.

(٥) شمبش، علي محمد: م .س، ص (٨٨ـ ٨٩).

(٦) يراجع:
- د. الجوهري، عبد الهادي: م .س، ص١٨٣.
- د. الغزالي، أسامة: م .س، ص (٤٣ـ ٤٥).

وتعتبر الأحزاب السياسية برأي البعض، أيضاً من ضرورات التحديث في المجتمع خاصة في الدول المتخلفة[١].

فالحزب السياسي يبدو من أكثر المؤسسات أهمية في مضمار التحديث السياسي والتنمية السياسية. ويمثل الحزب في هذا المضمار رمز (التحديث السياسي) كما تمثل المصانع والسدود... إلخ. رموز التحديث الاقتصادي في المجتمع[٢]. ويشير أصحاب هذا الرأي إلى أن فشل التجارب التنموية في غالبية بلدان العالم الثالث على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، يعود في جانب مهم منه إلى الفشل في الأدوات التحديثية والتي يبدو الحزب السياسي أحد مظاهرها. إذ إن بناء تنظيم حزبي قادر على قيادة عملية التنمية بكفاية[٣] يساهم في إنجاح هذه العملية ويكون رافداً من روافدها الأساسية.

كما أن وجود الأحزاب السياسية له مردود إيجابي على مستوى الحزب وأعضائه. فالانخراط في صفوف حزب سياسي يبدو أعلى أنواع الالتزام، وتعبيراً جديداً من تعابير الوطنية، وتعويداً على الفكرة الديمقراطية وإمكانية ممارستها[٤]، وتكويناً لثقافة سياسية واجتماعية تسمح لعضو الحزب خاصة كما للمواطن عامة المشاركة في الشؤون العامة.

وبالتالي فإن عملية الانضواء إلى حزب سياسي تبدو في حد ذاتها، اكتمالاً اجتماعياً وواجباً لتحقيق الذات المسؤولة في المجتمع[٥].

فالخطر إذن ليس في وجود الأحزاب السياسية بالذات، بل في الطبيعة العسكرية أو الدينية أو الكلية التي ترتديها أحياناً[٦]. كما أن الانتقاد الذي يوجه للظاهرة الحزبية يتجاوز الوجود الحزبي ذاته ليتناول بصفة عامة الأساليب والوسائل التي تنتهجها بعض الأحزاب السياسية[٧].

لذلك يبدو من الضروري العمل على اتخاذ كل ما يستطاع من الوسائل لدرء ما

(١) د. الغزالي، أسامة: م.س، ص (٩٠-٩٢).
(٢) م.ن، ص٥.
(٣) م.ن، ص٦.
(٤) علوش، ناجي: **الثورة والجماهير**، ط٣، بيروت، سنة ١٩٧٣، الطليعة، ص (١٠٥-١٠٦) مأخوذ عن جريدة الصحافة اللبنانية في ردها على صحف القاهرة سنة ١٩٦٠ التي حملت على الحزبية وفكرتها.
(٥) د. المجذوب، محمد: م.س، ص٤١.
(٦) ديفرجيه، موريس: م.س، ص٤٢٢.
(٧) د. الخطيب، نعمان: م.س، ص١٠١ وص٦٢٢.

يمكن من المساوىء المعروفة عن الأحزاب السياسية[1]، من هنا ربط البعض بين ضرورة وجود الأحزاب السياسية والموقف الإيجابي منها، وبين القضاء على النواقص والسلبيات الأساسية في الظاهرة الحزبية السياسية[2]. ومن هنا أيضاً يمكن التساؤل عن فعالية الحزب السياسي في الحد من هذه النواقص والعمل لتجاوزها، وبالتالي عن دور النشاط التربوي الحزبي السياسي وموقعه في حياة الحزب الداخلية ومدى مساهمته في التوجيه والإعداد والتكوين والتنمية ـ سياسياً ومجتمعياً ـ لتخطي الثغرات ومواجهتها.

إلا أنه بالرغم من الانتقادات السياسية المتعددة للأحزاب السياسية منذ نشأتها، فإن الثناء[3] عليها وبيان أهميتها كان وما زال يمثل الكفة الراجحة في ميزان التقييم[4]. فلا بد من وجود الظاهرة الحزبية السياسية، أياً كانت صورتها لأن المجتمع الخالي من التنظيمات السياسية يسير وكأنه في فراغ[5].

وفي كل الأحوال يبدو وجود الظاهرة الحزبية السياسية والانخراط في صفوفها وإطارها المؤسسي، في أحد مظاهره، تلبية لحاجة نفسية اجتماعية مرتبطة ومتفقة مع طبيعة النفس البشرية التواقة غريزياً للاجتماع والائتلاف مع غيرها لممارسة النشاط الإنساني.

كما تبدو، في مظهر آخر، تعبيراً عن حالة معينة من الانقسام الموجود في المجتمع. وكل تجمع سياسي هو انعكاس أو تعبير أو سبب لنوع محدد من الانقسام في المجتمع. وبالتالي فإن الظاهرة الحزبية السياسية ضرورة مجتمعية وإنسانية على قدر كبير من الأهمية. وهي حديثة النشأة نسبياً ومتمايزة عن التشكيلات والتجمعات السابقة لها.

واستناداً إلى ذلك فالحزب السياسي يقوم على مجموعة من الأشخاص المنتظمين في إطار مؤسسي محدد، يتجه نحو المجتمع لتحقيق جملة أهداف معينة ويسعى لتعبئة المنضوين في صفوفه باتجاه دون آخر من أجل الهدف أو مجموعة الأهداف المرسومة.

---

(١) م .ن، ص١٠٠.

(٢) د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص (٧٨ـ ٨٤).

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص (٩٠ـ ١٠١).
- د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص (٥١ـ ٦٠).
- د. الهاشمي، طارق علي: م .س، ص (٥٨ـ ٦١).

(٤) د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٦١.

(٥) د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص٤.

هذه العملية التي قد تأخذ أشكالاً ومظاهر متعددة هي فعل إنساني مباشر حيناً وغير مباشر حيناً آخر، أي أنها نوع من الفعل التربوي الواضح والمحدد.

فالظاهرة الحزبية السياسية، كأي مؤسسة اجتماعية، تعتمد من حيث المبدأ نمطاً تربوياً محدداً لتحقيق ما تصبو إليه وتأمين الحد الأدنى من التماسك الداخلي وتحديد العلاقة - الموقف من المحيط الاجتماعي الذي تعمل ضمنه ومن خلاله. إن هذا النمط التربوي - الفعل الإنساني - المعتمد في الأحزاب السياسية هو ما يمكن اعتباره بشكل عام تربية حزبية سياسية. فكيف يمكن ملاحظته وتحديده؟

الفصل الثالث

التربية الحزبية السياسية

إن ما أثاره وجود الظاهرة الحزبية السياسية من مواقف متناقضة (مؤيد ومعارض)، دليل على مستوى التأثير الذي أحدثته الظاهرة، سلباً أو إيجاباً، على التركيب الاجتماعي العام في المجتمع. فرغم كونها ظاهرة اجتماعية سياسية حديثة النشأة، نسبياً، غير إنها تركت بصماتها الواضحة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ومجالاتها. فأثرت في المجال السياسي والواقع الاجتماعي بشكل أو بآخر، فكانت مشاركة في صنع الأحداث تارة، أو متأثرة بنتائجها تارة أخرى. وفي مختلف الأوضاع فقد عرضت الأحزاب السياسية موقفاً معيناً من الواقع الاجتماعي المعاش وعملت لإنجاز مشروعها وتحقيقه، وسعت لتعبئة أعضاء الحزب خاصة ومناصريه عامة ضمن التوجه المحدد من قبل الحزب فكراً وتنظيماً.

من هنا فإن النشاط السياسي والتوجيه الفكري الذي تقوم به الأحزاب السياسية على مستوى حياة الحزب الداخلية كما على مستوى المجتمع يتضمن فعلاً تربوياً محدداً له دوره الفعال والأساسي في حياة الحزب وتكوين أعضائه وتوجيههم، كما له تأثير معين على مستوى المجتمع بشكل عام باعتباره أحد مظاهر التربية الحزبية السياسية.

غير أن الدور التربوي الخاص بالظاهرة السياسية قد أغفل إلى حد كبير، ولم تتم معالجته بالشكل الكافي.

وقد يعود هذا الاغفال في أحد جوانبه إلى أن مجمل الدراسات والأبحاث التربوية والاجتماعية ركزت اهتمامها على كل من العائلة، كمؤسسة أولية ـ عفوية، والمدرسة، كمؤسسة ثانوية ـ نظامية عند التطرق لموضوع العملية التربوية في المجتمع. بحيث احتلت هاتان المؤسستان الاجتماعيتان الموقع الأبرز في العملية التربوية قياساً لغيرهما من المؤسسات الاجتماعية.

وقد يرجع السبب أيضاً إلى التركيز على مرحلة الطفولة بشكل عام والسنوات الأولى

من العمر بشكل أخص عند بحث العملية التربوية. حيث تبدو هذه العملية في المراحل الأولى من حياة الإنسان أكثر وضوحاً وتركيزاً، وتأخذ كافة مظاهرها وأبعادها الاجتماعية والنفسية والتربوية. فتؤثر التربية التي يتعرض لها الطفل ويتشربها في سنواته الأولى على طبيعة تكيفه وتطبعه الاجتماعي، وتساهم في صياغة جوانب شخصيته الأساسية وتكوينه وإعداده الاجتماعي، ويبقى أثرها واضحاً وبينا في مراحل حياته اللاحقة.

كما أن هذا الإهمال قد يعود في جزء أساسي منه إلى أن الدراسات التي تناولت الظاهرة الحزبية السياسية، كانت مسوقة إلى معالجة الجانب السياسي والتاريخي والقانوني والتنظيمي للظاهرة ودورها ووظائفها وأنواعها بوجه عام، الأمر الذي أدى إلى اغفال الجانب التربوي الذي تعتمده الأحزاب السياسية على مستوى حياة الحزب الداخلية لإعداد الأعضاء وتوجيههم ودراسة طبيعة هذا الجانب ونوعيته وآلية عمله. كما أغفلت بالتالي دراسة علاقة التربية الحزبية السياسية بالمجتمع ومؤسساته ونمطه الثقافي السائد وتحديد مفاهيمها وموقعها من عمل الأحزاب السياسية.

وفي مجتمعنا العربي، ساهمت حداثة الظاهرة الحزبية بحد ذاتها في طمس الجانب التربوي إذا قيس بالأوضاع السياسية العامة التي فرضتها الظروف وانساقت إليها الأحزاب. فتركزت الدراسات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ودور الأحزاب السياسية ومواقفها تجاه ما يجري على الساحة العربية أو في مواجهة ما تتعرض له المنطقة من تهديدات ومخاطر دون الأخذ بعين الاعتبار مفهوم التربية الحزبية السياسية على مستوى الحزب وعلاقته بالمجتمع بالاهتمام الكافي والدراسة المتخصصة.

وقد يكون عدم التركيز على دراسة التربية الحزبية السياسية، مرده إلى حد كبير، وفي جانب أساسي منه، إلى معالجة الجانب التربوي للظاهرة الحزبية السياسية من خلال دراسة التنشئة السياسية وتحليلها، حيث اعتبرت عملية التنشئة السياسية مرادفة للتربية السياسية[١] من جهة أولى، واحد جوانب العملية التربوية المجتمعية من جهة ثانية، وأحد مجالات الاهتمام التي توليها المؤسسة الحزبية السياسية العناية والاهتمام من جهة ثالثة.

---

(١) تعددت استخدامات التنشئة السياسية في العديد من المراجع، غير أن المضمون بقي واحداً إلى حد ما. فقد استخدم ريتشارد داوسن وآخرون في كتاب (التنشئة السياسية) تعبير التنشئة السياسية بمعنى التعلم السياسي. أما د. أحمد بدر في مؤلفه (صوت الشعب) فقد اعتمد تعبير التنشئة الاجتماعية السياسية. واعتبر علي محمد شمبش في (العلوم السياسية) أن إضافة المجالات السياسية باهتماماتها وقضاياها على تعبير التنشئة يؤدي إلى تعبير التنشئة السياسية. كما استخدم تعبير التربية السياسية والتنشئة السياسية في المعنى نفسه في العديد من المراجع. لمزيد من التفاصيل يراجع: =

إن الاغفال العام لموضوع التربية الحزبية السياسية قد بدأ يتضاءل إلى حد ما، نتيجة لزيادة انتشار المؤسسة الحزبية وازدياد فعاليتها ودورها وتأثيرها في الحياة السياسية والمجتمعية، الأمر الذي فرض الإطلالة على مفهومها وموقعها في عمل الأحزاب السياسية.

أولاً: التربية الحزبية والتنشئة السياسية

إن عملية التداخل ما بين التربية الحزبية السياسية من جهة والتنشئة السياسية من جهة أخرى لا يلغي الخصوصيات أو يذوب الفواصل بينهما.

فالتربية الحزبية السياسية محصورة ضمن المؤسسة الحزبية، وتطال بالدرجة الأولى الأعضاء المنتسبين إلى الحزب السياسي. لكنها غير معزولة عن الوسط الاجتماعي الذي يعمل ضمنه الحزب. فهي في علاقة تفاعلية وتأثير متبادل مع هذا الوسط.

أما التنشئة السياسية فإنها، من حيث المبدأ، ما يتعلمه الشخص الإنساني (أو الجماعة)، تلقائياً أو عمدياً، من أمور سياسية من محيطه الاجتماعي ومؤسساته الاجتماعية القائمة وعلى رأسها الدولة في المجتمع المعين. وتبدو التنشئة السياسية أقرب لأن تكون عملية مجتمعية «شاملة» ومرتبطة بالنسق السياسي السائد في المجتمع.

ورغم هذا التمايز فإنه يمكن توضيح كلا المفهومين من خلال الإطلالة على جانبين رئيسيين، يلخصان إلى حد ما مجالات الاختلاف ومحاوره ويساعدان بالمقابل على تحديد أكثر وضوحاً لموضوع التربية الحزبية: يتمثل الأول في الأطر التربوية المستخدمة والثاني في قضايا الاهتمام، عند كل منهما.

أ ـ الأطر التربوية

ففي الجانب الأول يبدو أن التنشئة السياسية تعتمد جملة من المؤسسات والوسائط التربوية لتوصيل مفاهيمها وتحقيق أغراضها من العائلة ـ الأسرة والمدرسة ومجموعة الرفاق (الشلة) والمؤسسات الاجتماعية الأخرى: النادي ومراكز العبادة ووسائل

= ـ داوسن، ريتشارد وآخرون: **التنشئة السياسية**، ترجمة مصطفى عبد الله وآخرون، ليبيا، جامعة قاريونس، م .س.
ـ د. بدر، أحمد: **صوت الشعب**، م .س.
ـ شمبش، علي محمد: **العلوم السياسية**، م .س.
ـ د. التل، سعيد (إشراف) وآخرون: **المرجع في مبادىء التربية**، م .س.
ـ د. حجاب، محمد فريد: **الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا**، م .س.

الإعلام[1]. . . إلخ. بحيث تبدو هذه الوسائط متطابقة من هذه الزاوية مع العملية التربوية في المجتمع أكثر من تطابقها مع أطر ووسائط التربية الحزبية السياسية. ويلاحظ أن لكل مؤسسة أو وسيط دوره المحدد في عملية التنشئة السياسية على النحو التالي:

١ ـ الأسرة

يبدو دور الأسرة وأهميته في التنشئة السياسية مرافقاً لدورها التربوي وأهميته بالنسبة للطفل. فالتنشئة السياسية تبدأ في سن مبكرة، كنوع من المحاكاة والتماهي مع الأهل في وسط الأسرة. فنتيجة للعلاقة الخاصة التي تربط الكائن البشري الوليد بإطاره المجتمعي عبر الأسرة التي ينشأ فيها، ومن خلال علاقات الطفل الحميمية بأسرته واعتماده عليها لاستمراره على قيد الحياة في المراحل الأولى من حياته فإنها تبدو الإطار الوحيد في البداية للتأثير عليه وتشكيله اجتماعياً وبالتالي سياسياً.

فالأسرة أحد عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في الوقت نفسه. حيث يتعلم الطفل القيم الاجتماعية وطرق التعامل والعلاقات الاجتماعية وإنماط السلوك. . . إلخ. كما يكّون الطفل في أسرته مفاهيمه السياسية الأولية المتعلقة بالوطن والسلطة. . . إلخ. ويتماثل مع الأهل في اتجاهاتهم السياسية ومعتقداتهم. وتؤثر الأسرة على الطفل في نقل التوجهات السياسية وتشكيل إطاره المرجعي وتنمية ذاته السياسية. وقد تبقى هذه الميول والاتجاهات السياسية التي يتشربها الطفل في أسرته مرافقة له في السنوات اللاحقة[2].

(١) يراجع على سبيل المثال:
- د. بدر، أحمد: **صوت الشعب**، م .س، ص١٩٤.
- داوسن، ريتشارد: م .س، ص (١٦ـ ١٨).
- شمبش، محمد علي: م .س، ص(٥١ـ ٦٥).
- د. المشاط، عبد المنعم: **التربية والسياسة**، ط١، سنة ١٩٩٢، دار سعاد الصباح، ص (١٠٥ـ ١٢١).
- د. المنوفي، كمال: **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين**، ط١، بيروت، سنة ١٩٨٠، دار ابن خلدون، ص (٣٣ـ ٣٩).
- د. ظاهر، أحمد جمال: **التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي**، ط١، الأردن، سنة ١٩٨٥، الأردن، ص (٤٠ـ ٤١).
- د. الجوهري، عبد الهادي: م .س، ص١٣٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- د. التل، سعيد (إشراف): م .س، ص٦٣٥.
- د. الجوهري، عبد الهادي: م .س، ص (٤١ـ ٤٥).
- داوسن، ريتشارد: م .س، ص١٥٤ وما بعدها والفصل السابع.

فالعائلة قد تتوارث في بعض الأحيان المواقف والمعتقدات السياسية كما يتم توارث الممتلكات والانتماءات الطبقية والدينية[١].

٢ ـ المدرسة

تبدو المدرسة عملياً من المؤسسات النظامية الأساسية في المجتمع التي تساهم في تكوين قناعات الطفل (الطالب) وتوجيهه. فتكون من الوسائط المهمة والقوية في التنشئة السياسية. فالمرحلة العمرية للناشىء تكون خلال فترة الدراسة، أكثر طواعية واستعداداً للتشكل وتكوين القناعات والاتجاهات السياسية وإن اختلفت درجة التأثير وفعاليتها بين مرحلة وأخرى. فالمدرسة تساهم في نقل القيم السياسية السائدة في المجتمع وتعرف الناشىء على المحيط السياسي، وتنمي الشعور بالانتماء الوطني (الأناشيد، الأعياد، القصص... إلخ). وتساهم في إعداده للمواطنية.

لذلك تبدو المدرسة إحدى أهم الوسائط التربوية بالنسبة للأنظمة السياسية المختلفة في عملية التنشئة السياسية في المجتمع. ويعتبرها البعض من هذه الزاوية أداة لإعادة إنتاج السائد مجتمعياً[٢]. وتمارس المدرسة دورها في التنشئة السياسية بشكل عام من خلال: المعلم، والبرامج ـ المنهاج المدرسي، والنشاطات[٣] التربوية.

أ ـ المعلم

يمثل المعلم مركزاً سلطوياً، إن من حيث موقعه السلطوي ـ القيادي، أو من

---

(١) د. حليم، بركات: **المجتمع العربي المعاصر**، طبعة ثالثة، بيروت، سنة ١٩٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٢٢١.

(٢) يراجع: **الفكر العربي**، العدد الرابع والعشرين، السنة ٣، كانون الأول ١٩٨١، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، بيروت، المواضيع التالية:

* «معاودة الإنتاج في التربية والمجتمع والثقافة» (بورديو وباسرون) مراجعة تريسيا برودفوت، ص (٣٤٧ ـ ٣٦١).
* «معاودة الإنتاج» (نصوص) تعريب، ن. و، بورديو وباسرون، ص (٣٦٢ ـ ٣٧٧).

- بورديو، بيير: **العنف الرمزي**، بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة نظير جاهل، ط١، سنة ١٩٩٤، المركز الثقافي العربي، ص (٧٥ ـ ٩٢).

(٣) يراجع:

- داوسن، ريتشارد: م. س، ص (٥٨ ـ ٦٠) و (٢٠٩ ـ ٢١٥) و (٢١٨ ـ ٢٢١).
- د. التل، سعيد (إشراف): م. س، ص (٦٣٢ ـ ٦٣٣).
- شمبش، علي محمد: م. س، ص (٥٨ ـ ٥٩).

خلال موقعه كسلطة معرفية ثقافية. الأمر الذي يعزز دوره وتأثيره في تشكيل القناعات والاتجاهات السياسية العامة المرتبطة بما هو متعارف عليه ومقبول في المجتمع من جهة، أو بما يمكن أن يتركه من تأثير على الآخرين نحو اتجاهات سياسية خاصة ومحددة من جهة أخرى.

ب ـ المنهاج المدرسي

يحتل المنهاج المدرسي موقعاً مهماً في عملية التنشئة السياسية وذلك بما يتضمنه من مواد وبرامج ومواضيع تتضمن المعلومات والمعارف التي تساهم في التأثير على الناشئة وتكوين اتجاهاتهم، وتبدو نوعاً من التلقين السياسي الإيديولوجي إلى حد ما.

وتعمد المدارس عادة إلى مواد ومواضيع مباشرة في هذا الجانب (التربية المدينة أو التربية الوطنية... إلخ)، إضافة إلى ما تحتويه الكتب الدراسية من اتجاهات وقيم ومعارف سياسية عامة تندرج ضمن التوجه العام للسلطة السياسية، وتساهم في تكوين المواطن وتنمية معارف الطالب وتعميق انتمائه الوطني.

جـ ـ النشاطات التربوية

تبدو النشاطات التربوية الصفية أو اللاصفية ـ اللامنهجية أحد العوامل المهمة في التنشئة السياسية من خلال ما تؤمنه بالنسبة للناشىء ـ الطالب من وعي لدوره وفهم لواجباته، وبما تنمي فيه من مهارات وقيم مرتبطة بالحياة العامة والانتماء للوطن، وبما توفره من مجالات يتدرب فيها ومن خلالها على المشاركة في الحياة العامة، وتحمل المسؤولية واكتساب القيم الثقافية والسياسية المتضمنة فيها[1] (برامج رياضية، اتحادات طلابية، رحلات... إلخ).

٣ ـ مجموعة الرفاق

تساهم مجموعة الرفاق في تنمية القناعات السياسية للناشىء في المراحل المختلفة لنموه. ويتطور أثر هذه المجموعة ودورها في عملية التنشئة السياسية مع تطور الناشىء ونموه.

وقد تبدو مرحلة الطفولة المتأخرة ومرحلة المراهقة من المراحل المهمة في تطوير

---

(١) داوسن، ريتشارد: م.س، ص (١٩٢ـ١٩٥) و (٢٠٦ـ٢٠٩).

المعرفة وتكوين الاتجاهات واكتساب القناعات السياسية. وذلك نتيجة لطبيعة هذه المرحلة العمرية والتغيرات الرئيسية التي تشهدها على الصعيد النفسي والجسماني والاجتماعي وما تتركه من أثر في زيادة الميل، بشكل عام، للمشاركة في الشؤون السياسية وتتبع الأحداث والقضايا العامة، والميل للانتماء إلى الأحزاب السياسية والمشاركة في نشاطات ذات توجهات سياسية واضحة.

٤ ـ المؤسسات الدينية

تلعب المؤسسات الدينية ومراكز العبادة دوراً أساسياً في عملية التنشئة السياسية لما تسقطه على اتباعها من قناعات ومواقف معينة، وما تتضمنه سلسلة المراسيم والخطب والمواعظ... إلخ. من أهداف تسعى لترسيخ اتجاهات سياسية معينة وتنمية عصبوية خاصة.

٥ ـ وسائل الإعلام

تقوم وسائل الإعلام بدور مهم في عملية التنشئة السياسية. ويبدو أن تأثيرها يزداد قوة وفعالية مع اتساع انتشارها وتنوع مصادرها. إضافة إلى تقدمها التقني وتغطيتها لمختلف المجالات والنواحي الحياتية. فتساهم وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة (إذاعة، صحافة، سينما، تلفزيون... إلخ) في توجيه المواطن سياسياً والتأثير على ميوله وقناعاته وسلوكه العام إلى حد ما وتوسيع معارفه. وتبدو في المجتمعات الحديثة كقوة أساسية لما تقوم به من دور مهم ومؤثر على حياة الأشخاص واتجاهاتهم وبما تؤمنه من ثقافة عامة على قدر كبير من الأهمية. كما تبدو في الغالب جزءاً من النظام السياسي السائد فتدعم اتجاهاته وتعرف بمزاياه وتوضح مواقفه وتوجه مواطنيه نحو المواضيع والمجالات التي تدعمه وتؤمن استقراره إلى حد معين.

٦ ـ مؤسسات أخرى

إضافة لذلك فإن بعض المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالجمعيات والنوادي والنقابات والاتحادات تساهم في عملية التنشئة السياسية بدرجة معينة لما توفره عادة من فرص للتعاون وتبادل المعلومات والعمل المشترك، وما تؤمنه من إمكانيات لتبادل الخبرات والآراء، وما توفره من مجال للنشاط من أجل تحقيق مطالب معينة ومتابعة القضايا الاجتماعية والمساهمة في الحياة السياسية العامة بطرق مختلفة. وتتميز هذه المؤسسات الاجتماعية من حيث المبدأ، بكونها مختلفة عن التشكيلات التقليدية وأشكال

تضامنها ومتمايزة في الوقت نفسه عن الأحزاب السياسية.

إن استعراض مؤسسات وقنوات عملية التنشئة السياسية يشير إلى أحد مجالات التمايز الأساسية عن التربية الحزبية السياسية. فالظاهرة الحزبية السياسية تعتمد جملة من الأطر التربوية الخاصة والمختلفة عن مؤسسات ووسائط التنشئة السياسية. حيث تكاد هذه الأطر أن تكون محصورة في حياة الحزب الداخلية وبنائه التنظيمي المحدد إلى حد كبير (اجتماع، مؤتمر، جريدة، منظمات جماهيرية. . . إلخ) كما سيتبين من خلال البحث.

غير أن ما يمكن ملاحظته في هذا الجانب أن التمايز بين المفهومين في الأطر والقنوات التربوية لا يلغي تأثر الظاهرة الحزبية السياسية بمؤسسات وقنوات التنشئة السياسية في المجتمع.

ويبدو أن أكثر مجالات التأثير تبرز من خلال اعتماد التربية الحزبية السياسية على هذه المؤسسات والقنوات لجذب المحازبين وكسب المؤيدين وزيادة عدد أعضاء الحزب. فتكون من العوامل المؤثرة في عملية الأنضواء إلى صفوف الحزب بالدرجة الأولى والمساعدة على تفعيلها إلى حد ما. كما قد تكون من العوامل المؤثرة على آلية عمل الظاهرة الحزبية بحد ذاتها وانتشارها. حيث ينتقل من خلال هذه المؤسسات والقنوات الكثير من المظاهر الخاصة والمهمة إلى داخل المؤسسة الحزبية، فتترك أثرها البين على الحزب ونشاطه وعلاقاته، وبالتالي على التربية الحزبية السياسية على مستوى الحزب وحياته الداخلية، وعلى مستوى علاقة الحزب بالمجتمع كما يمكن أن يتبين خلال البحث.

ب ـ قضايا الاهتمام ومجالاته

أما على الجانب الثاني فإن مجال اهتمام التنشئة السياسية يشتمل على قضايا مجتمعية أكثر اتساعاً من نطاق واهتمام التربية الحزبية السياسية.

فتبدو التنشئة السياسية وظيفة سياسية هامة بالنسبة لجميع الأنظمة السياسية في محاولتها لتخليد هياكلها وثقافاتها واستمرار سلطاتها عبر الزمن، من خلال أجهزة النظام السياسي المختلفة والمتعددة[١].

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- داوسن، ريتشارد: م .س، ص٢٥.
- شمبش، علي محمد: م .س، ص٥١ و٦٥.
- د. بدر، أحمد: صوت الشعب، م .س، ص (١٧٨ـ١٨٨).

وتسعى التنشئة السياسية، سواء في المجتمعات المستقرة أو غير المستقرة، إلى توفير الأوضاع والظروف المناسبة لتأمين الحفاظ على الوضع القائم واستمرار أمن المجتمع وديمومته وتثبيت دعائم النظام السياسي السائد[١]. ويشير البعض إلى أن هذا الجانب المرتبط بالتنشئة السياسية لا يعني ركود النظام وعدم حركيته[٢]، بل إن عملية التنشئة تحمل بذوراً للتغيير أو يمكن أن تكون أحد مصادره[٣].

وبالتالي فإن من نتائج سعيها لتحقيق الاستقرار في المجتمع وديمومته، مساهمتها إلى حد ما في تحقيق نوع من الانتعاش الاقتصادي والحفاظ على الاقتصاد القومي والإنتاج الوطني[٤] في الوطن المعين.

وتهتم التنشئة السياسية في عملية التقريب بين الحاكم والمحكوم، وتحقيق وظائف النظام السياسي المعين، والسعي لتنمية قيم وطنية وقومية تضمن ولاء الشخص لمجتمعه وتحاول تحريره إلى حد كبير من الولاءات الفرعية الضيقة وأشكالها التقليدية وتساهم بالتالي في غرس بذور المواطنية في المجتمع. فتغدو بمجملها عملية إدماج سياسي واجتماعي للمواطنين في مجتمعهم[٥].

- د. المشاط، عبد المنعم: **التربية والسياسة**، م .س، ص ١٢ و٣٨ و(٥٥ـ ٥٦) و (٦٥ـ ٦٦).
- د. ظاهر، أحمد جمال: م .س، ص٣٥.

(١) يراجع:
- د. بدر، أحمد: **صوت الشعب**، م .س، ص١٩٣.
- د. ظاهر، أحمد جمال: م .س، ص٣٨.
- د. التل، سعيد (إشراف): م .س، ص (٦١٨ـ ٦١٩).

(٢) د. بدر، أحمد: **صوت الشعب**، م .س، ص١٩٣.

(٣) يراجع:
- د. المنوفي، كمال: م .س، ص٣٣.
- د. ظاهر، أحمد جمال: م .س، ص٣٨.
- د. المشاط، عبد المنعم: **التربية والسياسة**، م .س، ص٥٩.
- د. المشاط، عبد المنعم: «التنشئة السياسية في دولة الإمارات»، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد ١٩، السنة الخامسة، خريف ١٩٨٨، الشارقة، ص٧.

(٤) يراجع:
- د. المشاط، عبد المنعم: **التربية والسياسة**، م .س، ص (٦٥ـ ٦٦).
- د. المشاط، عبد المنعم: **مجلة شؤون اجتماعية**، م .س، ص (٩ـ ١٤).
- د. سعيد، التل (إشراف): م .س، ص (٦١٨ـ ٦١٩).

(٥) د. المشاط، عبد المنعم: **التربية والسياسة**، م .س، ص (٥٥ـ ٥٦). ولمزيد من التفاصيل ص (٥٤ـ ٨٩).

إن مجالات الاهتمام التي توليها التنشئة السياسية لا تنفي الدور الذي يمكن أن تضطلع به الظاهرة الحزبية السياسية في عملية التنشئة السياسية في المجتمع. فالحزب السياسي، كمؤسسة اجتماعية سياسية بكافة أشكالها وأنواعها، يؤمن بحدوده الدنيا، بالنسبة لأعضاء الحزب ومناصريه، اهتماماً معيناً بالقضايا السياسية، ونوعاً من المشاركة في الحياة السياسية العامة في المجتمع.

وهو بالتالي يساهم في عملية إعداد أعضائه ومناصريه وتوعيتهم وتوجيههم وتكوينهم، كما يشارك من موقعه وبحسب فعاليته في الحياة السياسية العامة في المجتمع من أجل تحقيق أهداف الحزب ومبادئه. ويختلف حجم هذا الدور ومدى اتساعه وأهميته، باختلاف طبيعة الحزب، فكرياً وسياسياً وتنظيمياً من جهة، وباختلاف السلطة ونوعية النظام السياسي القائم من جهة أخرى.

غير أن هذه العملية التربوية التي يقوم بها الحزب السياسي لا تحصر عملية التنشئة السياسية ومفهومها بإطار الظاهرة الحزبية السياسية ودورها التربوي. باعتبار أن العملية الأولى (التنشئة السياسية) أوسع مدى وأكثر شمولية. وهي أقرب لأن تكون شكلاً خاصاً من أشكال التنشئة العامة في المجتمع. في حين أن نطاق التربية الحزبية السياسية يبدو أكثر حصراً وتحديداً باعتباره يركز على جماعة معينة وفي إطار الحزب المحدد. مع التأكيد في هذا المجال على استثناء ظاهرة الحزب الواحد وحكم الحزب القائد وحكم الحزب الشمولي حيث تتداخل خطط الحزب المعين وبرامجه وآلية عمله التربوي مع مجمل معالم الحياة الاجتماعية ومظاهرها المتعددة في المجتمع المعين. وبالتالي فإن التربية الحزبية السياسية لا يمكن بحثها ضمن الاتجاه العام والشامل الذي تتخذه التنشئة السياسية، بل يمكن النظر إلى التربية الحزبية السياسية ـ مفهوماً وممارسة ـ كعملية محددة ومحصورة في الحزب السياسي. وبالتالي فإن مفهومها في المجتمع الواحد وموقعها من عمل الأحزاب السياسية المتعددة قد يختلف باختلاف الحزب وهيكله التنظيمي وطابعه السياسي ونوعية توجهاته وأفكاره ومبادئه التي يبشر بها.

ثانياً: الموقع والأهمية

تهتم الأحزاب السياسية بالتربية الحزبية وإن اختلفت درجة الاهتمام وقوته بين حزب وآخر. كما تختلف النظرة تجاه التربية الحزبية ـ موقعاً وأهمية ـ باختلاف الموقف من الظاهرة الحزبية بحد ذاتها. فلقد تعددت الآراء والمواقف حول الموضوع وتنوعت، نتيجة

لطبيعة الحزب من جهة وللموقف المحدد من المؤسسة الحزبية من جهة أخرى.

ويبدو أن الأحزاب الشمولية تعنى بالتربية الحزبية السياسية عناية خاصة، قياساً لغيرها من الأحزاب. باعتبار أن الحزب الشمولي يعتنق نظرية كلية وشاملة، ويحدد موقفاً واضحاً من الحياة والكون، الأمر الذي يستلزم العمل لإعادة صياغة عضو الحزب ومجموع الأعضاء) بما يتلاءم ونظرته الإيديولوجية. كما يجهد الحزب في الوقت عينه لتحويل المجتمع وتغييره بحسب تصوراته الفكرية ونموذجه المحدد. وفي كلا الحالتين فإن هذه الاتجاه يفترض، من حيث المبدأ، إيلاء موضوع التربية الحزبية السياسية الاهتمام الكافي والعناية المطلوبة.

فالحزب الشيوعي، مثلاً، يعتبر أن اختيار أعضاء الحزب الجدد وتربيتهم هو عمل الحزب بكامله وتبدو هذه العملية من القضايا التي يجب أن تكون دائماً في مركز اهتمام الحزب ومنظماته[١]. ويلاحظ نتيجة لطبيعة الحزب أن مهمة الإعداد والتربية تتعدى نطاق الحزب التنظيمي لتشمل المجتمع بأسره. حيث يعتبر أن مسؤولية تربية الأجيال الصاعدة تقع بالدرجة الأولى على عاتقه. وهي إحدى مهمات الحزب ومنظماته إلى جانب كونها مهمة الدولة[٢] وأجهزتها. فالحزب يصوغ مهام التربية الفكرية للجماهير ويزود المنظمات الحزبية بالأسلوب الملائم والمناسب لتأمين نجاحها بين الجماهير[٣]. لأن «تعلم الشيوعية» كما يؤكد لينين، وتشريب الجماهير عامة والشبيبة خاصة، بالأخلاق الشيوعية المنبثقة من مصالح ونضال البروليتاريا الطبقي هدف أساسي للحزب بكل منظماته[٤].

ويعتبر البعض أن من شروط نجاح النظرية الماركسية ونظرية لينين حول الحزب بالتحديد توفر قيادة مسؤولة قادرة على تربية أعضاء الحزب وكوادره وإرساء تقاليد التنظيم في الحزب[٥]. وبالمقابل فإن قضية «تربية كوادر الحزب على امتلاك المنهج الديالكتيكي في التحليل والتقييم وتنمية جرأتهم الأدبية لممارسة النقد» من خلال التقيد بنظام الحزب

(١) برونين، إيفان وستيبتشيف، ميخائيل: **القواعد اللينينية لحياة الحزب الداخلية**، تعريب ندى الشمالي، بيروت، آذار ١٩٧٣، دار الفارابي، ص٤٧.

(٢) م .ن، ص١٢ و١٨٠.

(٣) فولكوغونوف، دميتري: **التربية الفكرية للعسكريين**، موسكو، سنة ١٩٨٦، دار التقدم، ص١٠.

(٤) لينين: **في الثقافة والثورة الثقافية**، ترجمة إلياس شاهين، موسكو، دار التقدم، ص (٨٠ـ ٩٩).

(٥) شفيق، منير: **الماركسية اللينينية ونظرية الحزب الثوري**، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧١، دار الطليعة، ص (١١٠ـ ١١١).

تغدو حاجة تنظيمية بالنسبة للحزب لتأمين التطبيق السليم للنظرية والرقابة الصارمة على القيادة[١].

وتعتمد الأحزاب الاشتراكية على تثقيف أعضائها بشكل دائم لإيمانها بأهمية الفكر واعتمادها على أيديولوجية محددة، الأمر الذي يساهم في التأثير مباشرة على الثقافة العامة وليس على الأمور والقضايا السياسية[٢] فقط، فتحظى التربية الحزبية بذلك الاهتمام والعناية اللازمتين.

وتركز الأحزاب الفاشية على تربية المنتسبين إلى صفوفها بشكل دقيق وصارم، بحيث تعتمد سلسلة من الإجراءات والتدابير الآيلة إلى بلورة اتجاهها التربوي على صعيد عضو الحزب ومجموع الأعضاء من جهة أولى، كما على صعيد المجتمع بأسره من جهة ثانية. وتكاد هذه الأحزاب، كما يشير البعض، أن تحصر عملية الانتساب إلى صفوفها بالأجيال الصاعدة وخاصة بعد استلام الحكم والوصول إلى السلطة، حيث تقوم بإعدادهم وتربيتهم[٣] من خلال عملية طويلة وشاقة في سبيل تكوينهم كصفوة ممتازة تتلاءم وأيديولوجية هذه الأحزاب[٤].

وتهتم الأحزاب النازية أيضاً بالتربية الحزبية بشكل واضح. فالتربية عند هذه الأحزاب هي ككل شيء آخر مجرد ذريعة لخدمة غايات الدولة[٥] وأهدافها. بحيث يذوب الفرد ـ عضو الحزب في إطار هذه العملية بحجة مصلحة الأمة وقضايا الشعب. وقد أشار برنامج الحزب النازي في ألمانيا إلى هذا الموضوع بقول مأثور موجه لعضو الحزب يقول فيه: «إنك لا شيء... شعبك هو كل شيء»[٦]، الأمر الذي يشير إلى اتجاه التربية

(١) م .ن، ص١١١.

(٢) د. الهاشمي، طارق علي: م .س، ص١١٦.

(٣) ديفرجيه، موريس: م .س، ص٢٧٥.

(٤) يراجع:

- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٣٨٣.
- رايخ، ويلهالم وآخرون: **دراسات في الفاشية**، ترجمة جوزيف سماحة، بيروت، حزيران سنة ١٩٧٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص (١٤٥ـ ١٤٧) و (١٩٧ـ ٢٠٠).

(٥) د. قربان، ملحم: **المنهجية والسياسة**، الطبعة الثالثة، بيروت، سنة ١٩٧٧، دار العلم للملايين، ص٢١٩.

(٦) يراجع:

- **دراسات في الفاشية**، م .س.
- د. الهاشمي، طارق علي: م .س، ص١٣٢.

الحزبية عند الحزب النازي والموقع الذي تحتله في عمل الحزب وسياسته.

ويشير البعض إلى أن الميل لتقوية الانضباط مثلاً في الأحزاب السياسية ظهر بعد نشوء الأحزاب الشيوعية والفاشية[١] وإلى ما أحدثه هذا المفهوم من أبعاد تربوية على قدر كبير من الأهمية، أثرت على الحزب كمؤسسة وأعضائه كأشخاص من جهة وعلى نوعية العلاقة التي تربط بين أعضاء الحزب وإطاره الفكري ومبادئه من جهة أخرى.

وتتضمن الآراء المتعارضة والمواقف المتباينة ـ المؤيد والرافض ـ للظاهرة الحزبية انعكاسات مباشرة حيال التربية الحزبية السياسية بشكل خاص، والدور التربوي للحزب بشكل عام.

فالاتجاه الرافض للظاهرة الحزبية السياسية ينطوي في جوهره على موقف سلبي تجاه التربية الحزبية وعقمها في الأحزاب السياسية عامة. ويمكن الاستدلال من مختلف الآراء المعادية للظاهرة الحزبية السياسية على أن الحزب السياسي ليس له، مبدئياً، دور تربوي ان في إطار المؤسسة الحزبية الضيق أو على صعيد المجتمع، الأمر الذي يساعد على ازدياد أزمة الثقة في النشاط السياسي عامة أو عبر الممارسة الحزبية خاصة.

وضمن هذا السياق فلقد اعتبر البعض أن معظم الحركات والتنظيمات السياسية العربية أو كلها، قد غابت عنها التربية الثورية الصحيحة لأفراد تلك الحركات والتنظيمات[٢]. ولم تهتم هذه الأحزاب أبداً، بتكوين التزام داخلي بشخصيتها وفكرها ونموذجها[٣]. فغابت البرامج العلمية لاختيار الأفراد الطليعيين وفرزهم وفق شروط نفسية ونضالية محددة[٤]. ولم تتمكن من إيجاد ـ أو على الأقل أعداد ـ عضو الحزب الصالح، قولاً وممارسة[٥]، الأمر الذي أثر سلباً على الحزب وأعضائه وفعاليته وعلاقته بالمجتمع.

وتضمن الاتجاه المؤيد للظاهرة الحزبية السياسية، بالمقابل، على موقف إيجابي من التربية الحزبية على مستوى الحزب كمؤسسة، كما على مستوى المجتمع.

---

(١) د. حمادي، شمران: م .س، ص١٢١.

(٢) معلوم، حسين محمد محمود: «قراءات في نقد اليسار العربي: التجزبة الحزبية العربية من الكائن إلى ما يجب أن يكون» **المستقبل العربي** (مجلة)، عدد ١١٤، السنة الحادية عشر، آب ١٩٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص (١٤٣ـ ١٤٤).

(٣) معلوم، حسين محمد محمود: **قراءات في نقد اليسار العربي**، سنة ١٩٩١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، م .س، ص٢٢٧.

(٤) معلوم، حسين محمد محمود: **المستقبل العربي** (مجلة)، م .س، ص١٤٣.

(٥) د. مجذوب، محمد: **دراسات في السياسة والأحزاب**، م .س، ص (٥٣ـ ٥٤).

فاعتبر البعض أن «الحزب السياسي قد وجد في الواقع ليكون مؤسسة تربوية ومركزاً توجيهياً» بالنسبة للمواطن أو لعضو الحزب، كونه يأتي في طليعة الجماعات أو الجمعيات التي تعلم المواطنين النظام والتنظيم والانضباط[١]. فتغدو الأحزاب السياسية عند هؤلاء مدرسة للشعوب[٢] ومنظمة تعليمية[٣].

وأشار آخرون أيضاً إلى أن الدعوة إلى قضية التطوير والتغيير في مجال التربية والتعليم على مستوى المجتمع تحتاج إلى تعاون مختلف الاتجاهات والقوى وتعبئة الرأي العام ويكون للأحزاب السياسية دور في هذا المجال[٤].

كما يساهم الحزب على المستوى الداخلي للحزب بتربية أعضائه وتثقيفهم وتنشئتهم سياسياً لتجسيد الفكرة[٥] التي يدعو إليها ويعمل من أجلها.

واعتبر آخرون أن إحدى المهمات الرئيسية التي يضطلع بها التنظيم «هي مهمة تربية وإعداد وخلق نماذج جديدة من البشرية» وتكوين الإنسان «الجمعي». وهذه المهمة تتطلب ضغطاً تربوياً على الأعضاء للحصول على تقبلهم وتعاونهم، ومن ثم بلوغ مرحلة تكوين عادات معينة ومناخ محددة للتفكير والسلوك ومعايير خلقية خاصة[٦].

إن موقع التربية الحزبية السياسية من عمل الأحزاب السياسية يبدو على قدر كبير من الأهمية والمسؤولية بالنسبة للحزب ووجوده. فتعتبر برأي البعض، «أحد الشروط اللازمة لوجود الحزب الثوري»[٧]. كما تغدو ضرورة تنظيمية وحاجة فكرية وسياسية، فالحزب

---

(١) م .ن، ص٩٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص (٥٦ـ ٦١) وص٦١٤.
- د. خضر، طارق فتح الله: م .س، ص٦١.
- د. حمادي، شمران: م .س، ص (١٢ـ١٨).

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- د. كامل، نبيلة عبد الحليم: م .س، ص ٩٥.
- آل شاوي، هشام: **مقدمة في علم السياسة**، بغداد، ص١٩٨.

(٤) د. لوبون، غوستاف: م .س، ص (١٣٦ـ ١٣٧).

(٥) يراجع:
- د. المشاط، عبد المنعم: **التربية والسياسة**، م .س، ص١١٩.
- د. الغزالي، أسامة: **عالم المعرفة** (مجلة)، م .س، ص (١٨٢ـ ١٨٣).
- علوش، ناجي: **الثورة والجماهير**، م .س، ص (٢١٩ـ ٢٢٠).

(٦) د. حجاب، محمد فريد: م .س، ص١٢٩.

(٧) معلوم، حسين محمد محمود: **المستقبل العربي** (مجلة)، م .س، ص١٤٤.

السياسي كمشروع محدد، فكرياً وتنظيمياً وسياسياً، يحتاج إلى تكوين أعضاء منسجمين مع هذا المشروع. فيحقق الحزب عبر تثقيف أعضائه والاهتمام بهم «بناء الإنسان الذي يريد» ـ حسب فكره ـ الأمر الذي يسهل عملية تحركه السياسي وتجانسه الداخلي[1].

كما تبرز أهمية التربية الحزبية السياسية وموقعها من عمل الأحزاب السياسية في النتائج السلبية المرافقة لغيابها على مستوى الحزب والمجتمع.

فعلى مستوى المجتمع تبدو التربية الحزبية السياسية أحد الشروط اللازمة لإنجاز برامج الحزب وتحقيق مبادئه. ذلك إن الوظائف المرتبطة بالأحزاب السياسية ودورها في المجتمع: من توعية المواطنين وإنارة الرأي العام ونقل العقائد السياسية للجماهير وتقوية المشاركة السياسية واختيار المرشحين والقيام بدور الرقابة الشعبية ومحاسبة الهيئات الحاكمة وتحقيق الوحدة الوطنية وتنظيم الحياة السياسية وخلافاتها وتعزيز الاستقرار السياسي والمجتمعي وتنمية الشعور بالمسؤولية لدى المواطن ـ الشخص والجماعة وتخفيف الفجوة بين الريف والمدينة والمساهمة في تحقيق التنمية... إلخ وغيرها من الوظائف والمهمات التي تزخر بها الدراسات والأبحاث السياسية والفكرية تحتاج في جانب كبير منها إلى إيلاء التربية الحزبية السياسية مزيداً من الاهتمام والتعزيز كي لا تتخلف الأحزاب السياسية عن القيام بدورها في المجتمع بالشكل المطلوب والمفترض.

إضافة لذلك فإن غياب التربية الحزبية السياسية يساهم في تكريس النظرة السلبية تجاه الظاهرة الحزبية في المجتمع. فالأحزاب السياسية كظاهرة بارزة تبدو للكثيرين في بلادنا ذات وجه سلبي، إذ يرون في وجودها ونشاطها ضرراً على المجتمع وشراً على أبنائه. وترجع مبررات هذه النظرة السلبية، في أحد جوانبها إلى نقص التربية الحزبية السياسية. بمعنى إغفال هذه الأحزاب المحاسبة الجدية وتهاونها في مراقبة سلوك أعضائها وضعف التوجيه والتكوين الحزبي، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف ثقة الرأي العام بالتجربة الحزبية[2] بحد ذاتها ويهمش دورها وفعاليتها وموقعها السياسي، سياسياً واجتماعياً وتغييرياً.

إضافة إلى ذلك، فإن غياب التربية الحزبية السياسية يساهم في تفشي مجموعة من

---

(١) د. أشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية (١٩٤٩ـ ١٩٧٥)**، المجلد الأول، م .س، ص٥٨٨.

(٢) فرزات، محمد حرب: **الحياة الحزبية في سوريا ١٩٠٨ـ ١٩٥٥**، الطبعة الأولى، سنة ١٩٥٥، منشورات الرواد، ص٢٧٩.

الظواهر المرضية وتثبيتها في ساحة العمل السياسي والاجتماعي. فتبرز، برأي البعض، ظواهر الدسيسة والوقيعة وسلوك التآمر ومواقف التشكيك وتبادل التهم وسيادة أساليب المناورة والتنابز والتباغض في الحقل السياسي والحزبي، وما تتضمنه هذه الظواهر السلبية وتخلقه من مظاهر التشرذم والتشهير والانحلال في الالتزام(١)... إلخ وغيرها من الأمراض المنتشرة في العلاقات المجتمعية والسياسية والمبررة بشكل أو بآخر، الأمر الذي يفترض حضور أكثر فعالية للتربية الحزبية لتجاوز هذه الأمراض وتجنبها.

أما على المستوى الحزبي وحياة الحزب الداخلية فإن إعداد الكوادر الحزبية وتكوين الأعضاء وإكسابهم الخبرات والأفكار والمواصفات المقبولة وتنمية الاتجاهات والمفاهيم المحددة بحسب نموذج الحزب الفكري والسياسي والتنظيمي يتطلب إعداداً تربوياً معيناً. إذ تبرز الحاجة لتأمين النموذج الحزبي الملم بأفكار الحزب وعقيدته ضرورة ملحة ليتمكن عضو الحزب من تجسيدها فكراً وسلوكاً من جهة، ويكون قادراً من جهة أخرى على مواجهة الواقع الاجتماعي القائم، من أجل تفعيل دور الحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ وتأكيد دوره وموقعه في عملية التغيير والتطوير.

كما أن غياب التربية الحزبية السياسية الصحيحة على المستوى الحزبي، يساهم، إضافة إلى الظواهر المرضية والسلبية السابقة، في التشرذم التنظيمي ويوفر، برأي البعض، الظروف المناسبة لتنمية روح الحلقية وسيادة الشللية في العمل الحزبي(٢) وغيرها من الظواهر المرضية التي تفتك بالمؤسسة الحزبية وتساهم في تكوين «نماذج» سياسية حزبية واجتماعية غير سوية، أو غير سليمة. إذ إن دور التغيير والتحديث المرتبطة بالظاهرة الحزبية السياسية يعتمد إلى حد كبير على مقدرة الحزب في طرح نموذجه المقترح وتجسيده داخل الإطار الحزبي بالدرجة الأولى. من هنا يأتي دور التربية الحزبية السياسية وأهميتها في الحزب السياسي.

إن استعراض الإطار العام للتربية الحزبية السياسية وموقعها بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، وبالتالي النتائج السلبية الممكن أن تتولد نتيجة لغيابها عن عمل المؤسسة الحزبية وبرامجها، تبين مدى الأهمية التي تحظى به والموقع الذي يجب أن تحتله في

---

(١) معلوم، حسين محمد محمود: **المستقبل العربي** (مجلة)، م .س، ص (١٤٣ـ ١٤٤).

(٢) معلوم، حسين محمد محمود: **قراءات في نقد اليسار العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، م .س، ص (٢٤٢ـ ٢٤٣).

حياة الحزب الداخلية وفي مختلف الأوقات والظروف.

فإذا كانت الظروف التاريخية والسياسية مؤاتية للتغيير، فإن أي عمل تنموي يبقى منقوصاً في غياب العامل الإنساني وضعف المجهود البشري وتهميش الإرادة الذاتية لاستمرار هذه الحالة وتنميتها واكتمالها في الشكل والأسلوب الصحيحين.

وبالمقابل فإن عدم توفر الظروف المجتمعية المناسبة لتحقيق المشروع التنموي وإنجازه يفترض تنمية العامل الذاتي ـ الإنساني وإعداده وتكوينه كركيزة أولى وأساسية لأخذ دوره المطلوب والمساهمة في تهيئة الأوضاع المجتمعية الملائمة وتوفير المناخات الضرورية لإيجاد مستلزمات المشروع التنموي ومقوماته بجوانبه المتعددة. وفي كلتا الحالتين تبدو التربية الحزبية السياسية ضرورة ملازمة للحزب السياسي وتحتل موقعها المميز والمهم في حياته الداخلية. ويصح عندها اعتبارها ـ التربية الحزبية السياسية ـ إحدى الزوايا التي يركن إليها للحكم على جدية الحزب وفعاليته، وأحد المقاييس المعتمدة للتمييز بين حزب وآخر[1].

وبالتالي فإن مفهوم التربية الحزبية السياسية يختصر، بمعناه العام، بكونه العملية التي من خلالها يحاول الحزب السياسي المعين توجيه أعضائه.

فتكون التربية الحزبية السياسية نوعاً من التكوين لعضو الحزب (ومجموع الأعضاء) وإعداده لاكتساب المعرفة النظرية وتنمية الاستعدادات السلوكية وتحديد الاتجاهات والمواقف السياسية للمشاركة في حياة الحزب الداخلية وخدمة اتجاهه العام وأهدافه النهائية.

وتغدو التربية الحزبية السياسية عملية إدماج لعضو الحزب (ومجموع الأعضاء) في حياة الحزب الداخلية، فيتشرب عضو الحزب (ومجموع الأعضاء) أفكار حزبه ويخضع لسلسلة من العلاقات والضوابط التي يقرها البناء التنظيمي للحزب. وتتمظهر هذه العملية بشكلها المباشر أو غير المباشر ضمن سلسلة من الأطر التربوية المحددة التي يعتمدها الحزب السياسي لتسهيل الفعل التربوي الذي يقوم به. فتتخذ التربية الحزبية السياسية في هذا الإطار مفهوماً أكثر ضيقاً من عملية التنشئة السياسية العامة في المجتمع، فتبدو إلى حد ما، نوعاً من التلقين والتوجيه والإعداد على مستوى الحزب، أو شكلاً خاصاً من أشكال التنشئة المرتبطة بالحزب والمحصورة في حدوده ونطاقه بالدرجة الأولى.

(١) د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص (١٢٠، ١٢١).

وعليه يمكن اعتبار التربية الحزبية السياسية، عملية اجتماعية سياسية مقصودة أو غير مقصودة، تتوجه نحو «الجهاز» ـ المؤسسة الحزبية لتعبئة الأعضاء حسب نموذج معين من خلال إكساب عضو الحزب ـ ومجموع الأعضاء ـ مجموعة من المفاهيم والانماط السلوكية المحددة. كما تتجه إلى «الخارج» نحو المحيط الاجتماعي محددة موقفاً وطارحة تصوراً معيناً لأوضاعه ومشاكله وقضاياه ومصيره. فكيف يمكن ملاحظة هذه العملية من خلال نموذجي البحث؟

الباب الثاني

الحزب الشيوعي اللبناني

«حزب الطبقة العاملة»

الفصل الأول

البنية الفكرية والأبعاد التربوية

أولاً: النشأة والملامح العامة

بدأت بواكير الحركة الشيوعية في لبنان في أوائل العشرينات من هذا القرن. وكانت بذلك من أوائل التشكيلات الشيوعية في البلدان العربية.

فالحركة الشيوعية في البلدان العربية عرفت أطراً تنظيمية محددة في فلسطين (عام ١٩١٩) ومصر (عام ١٩٢١)[١] ثم امتدت عبرهما إلى لبنان وسوريا، الأمر الذي جعل لبنان وسوريا من «المناطق السباقة في التنظيم الشيوعي والسائرة جنباً إلى جنب مع أعرق الدول الأوروبية في العمل السياسي والتنظيم الحزبي»[٢].

وقد شكلت الميول الاشتراكية العامة وكتابات «التمرد الأدبي» والدعوة للمساواة وإنصاف الفقير ثم مواقف التعاطف مع ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا ودعواها إلى التحرر والمساواة شكلت مع غيرها من الأمور قضايا فكرية ساهمت في التحضير للخطوات العملانية اللاحقة لتأسيس الحزب[٣].

وعملية تأسيس الحزب الشيوعي في لبنان مرت بمحطات عديدة، وساهم في

(١) دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، بيروت، ط٢، ١٩٨٤، دار الفارابي، ص٢١٦.
- د. السعيد، رفعت: اليسار المصري (١٩٢٥-١٩٤٠)، بيروت، ط١، ١٩٧٢، دار الطليعة.
- Z. Laqueur W. communism and Nationalism in the Middle East, third edition, 1961.

(٢) أيوب، س.: الحزب الشيوعي في سورية ولبنان (١٩٢٢-١٩٥٨)، بيروت، دار الحرية، ص١٣.

(٣) يراجع:
- دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م.س.
- بطاطو، حنا: العراق، الكتاب الثاني، الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ط١، ١٩٩٢، مؤسسة الأبحاث العربية، الفصل الأول.

إنجاحها روافد متعددة بدأت قبل مجيء جوزف برغر من الحزب الشيوعي الفلسطيني كمندوب للأممية الشيوعية ـ الكومنترن ـ واجتماعه بالصحافي يوسف إبراهيم يزبك والنقابي فؤاد الشمالي ورفاقهما في لبنان. حيث إن كلاً منهم مثل حيزاً مهما في رفد عملية التأسيس وإنضاجها.

فيوسف إبراهيم يزبك التقى مع مجموعة من المثقف حول جريدة «الصحافي التائه» ـ «جريدة البؤساء والعمال» ـ والتي كانت تصدر في بلدة زحلة ـ البقاع. وقد عبرت في مواضيعها عن تطلعات اشتراكية أولية ودعوة صريحة للعدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات ورفع المظالم عن العمال والفلاحين.

وتدل مساهمات «الصحافي التائه» إلى بداية تبلور اتجاه اشتراكي شيوعي مؤيد للبلاشفة في روسيا. رغم أن هذه المساهمات اتخذت نزعة طوباوية، إنسانية عامة ورومانتيكية. وقد أدت الجريدة «مهمة أساسية كبرى في نشوء الحركة الشيوعية» من خلال استقطابها الشباب المثقف المتألم ودفعه في الاتجاه الشيوعي وإعطائه الوسيلة للتعبير والتوجه للشعب[١].

ويبدو أن يوسف إبراهيم يزبك قد «جاء إلى الاشتراكية عن طريق التعاطف الذهني لشاب مثقف»، إلا أن اشتراكيته كانت بداية ذات نزوع بولشفي واضح[٢].

ورغم أن مساهماته الأولى في «الصحافي التائه» لا تنطلق من مستوى النضج النظري والمعرفي الكافيين، حيث وصفها هو نفسه بأنها كانت طوباوية، وكان يوقعها باسم «الشبح الباكي». إلا أن أهميتها تكمن في تأثيرها العملي والفعلي في أوساط المثقفين خاصة، والأوساط العمالية عامة وفي ارتباطها «بالخط البولشفي في الحركة الثورية العالمية»[٣]، الأمر الذي أدى إلى أن يكون أحد مؤسسي الحزب الشيوعي في لبنان.

---

(١) أيوب، س.: م.س، ص١٦ و٥٦.

(٢) دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م.س، ص٧٢ و٧٩.

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- دكروب، محمد: م.ن، ص (٧٢ـ ١٢٥) و٢١٢.
- كولان، جاك: **الحركة النقابية في لبنان (١٩١٩ـ ١٩٤٦)**، تعريب نبيل هادي، ١٩٧٤، ص (٩٩ـ ١١٠).
- جزماتي، نذير: **الحزب الشيوعي السوري (١٩٢٤ـ١٩٥٨)**، ط١، ١٩٩٠، ص٧.
- أيوب، س: م.س، ص١٦.

أما فؤاد الشمالي فقد كان بتجربته السياسية والتنظيمية والنقابية من دعائم تأسيس الحزب في لبنان. فلقد ساهم في مصر بتنظيم مجموعة من العمال اللبنانيين المهاجرين (بتاريخ ١٦ شباط ١٩٢٢) أطلق عليها «حزب العمال اللبناني». كما ساهم في تأسيس «الحزب الاشتراكي السوري ـ اللبناني» في نيسان ١٩٢٣. وكان «الحزب الاشتراكي» امتداداً للتجربة الأولى غير أن أهدافه الاشتراكية تبدو أكثر وضوحاً وارتباطه بالأممية الشيوعية أكثر حسماً[١]. إضافة إلى دوره كقائد نقابي في الاتحاد المصري للعمال، وكقائد سياسي في الحزب الشيوعي المصري.

هذه الخلفية المتعددة النشاطات والاهتمامات السياسية كانت خميرة مهمة ومحركاً أساسياً في متابعة نشاطه النقابي وتحركه السياسي بعد عودته إلى لبنان. وفؤاد الشمالي كان قد أصبح شخصاً معروفاً بالنسبة للمراجع الأمنية الفرنسية في لبنان خاصة وأنه عاد إلى وطنه مطروداً من مصر كونه شخصاً غير مرغوب فيه لميوله البولشفيه ونشاطه السياسي ودوره النقابي.

وإثر عودته مباشرة إلى لبنان ساهم في تأسيس نقابة عمال التبغ في بكفيا. وقد «استعان فؤاد الشمالي بنقابة التبغ لنشر الفكرة البلشيفيكية بين العمال»[٢] خاصة وأن هناك إشارة أخرى تشير إلى أن مجيئه في الأساس إلى لبنان كان نتيجة لقرار اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري بتكليفه «السفر إلى لبنان للقيام بنشر الدعاية اللازمة لتأليف حزب شيوعي لبناني ـ سوري»[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- دكروب، محمد: م .ن، ص (١٩٦ـ ٢٠٥).
- جزماتي، نذير: م .ن، ص (٤ـ ٦).
- **معلومات**: ملف، الحزب الشيوعي اللبناني (١٩٢٤ـ ١٩٩٣)، بيروت، المركز العربي للمعلومات، ص٢٥.

(٢) يراجع:
- مادويان، أرتين: **حياة على المتراس**، بيروت، ١٩٨٦، دار الفارابي، ص (٥٠ـ ٥١).
- كولان، جاك: م .س، ص٣ و٧.
- أيوب، س: م .س، ص (٦٢ـ ٦٣).

(٣) دكروب، محمد: م .س، ص٢١٦، نقلاً عن الشمالي نفسه في: كيف تنظمت الحركات الشيوعية السرية في سوريا ولبنان، مجلة **العاصفة** العدد ٤٩ في ٢٢ تموز ١٩٣٣ ص١٦. وعن أساس الحركات الشيوعية في البلاد السورية، اللبنانية ص١٠. ويشير دكروب إلى أنه لا يوجد معطيات أخرى تؤكد أو تنفي هذا القرار.

وعليه فإن فؤاد الشمالي يبدو «أول شيوعي لبناني»[1] ونشاطاته بعد عودته إلى لبنان تصب جميعها في المسار الحزبي المباشر. وتساهم في بلورة اتجاه سياسي نقابي يطرح قضايا العمال ومشاكلهم ويدعو لتنظيمهم ودفع حركتهم المطلبية ضمن إطار الحزب الشيوعي.

وقد نضج لقاء فؤاد الشمالي ويوسف يزبك بعد قدوم جوزيف برغر إلى لبنان. ورغم أنهما ـ الشمالي، يزبك ـ قد اشتركا في الاتجاه ذاته تفكيراً وتوجهاً وعملاً، غير أن لقاءاتهما لم تثمر بداية في اتخاذ الخطوات الجدية والمباشرة نحو تأسيس حزب شيوعي ـ بلشفي. ويبدو أن برغر قد أعطى لطبيعة اجتماعاته بهما منحى سياسياً وتنظيمياً أكثر وضوحاً وتحديداً، ودفعه مباشرة باتجاه قيام حزب شيوعي. خاصة وأن الظروف الذاتية لكل من الشمالي ويزبك وللأجواء التي تحيط بهما في أوساط بعض المثقفين والعمال قد أصبحت أكثر اختماراً لقبول فكرة إطار تنظيمي ـ حزبي.

وعليه فلقد كان «للأممية الدور الأساسي في نشوء الحزب» وأسهم مبعوثو الأممية ـ الكومنترن ـ «. . . إسهاماً مباشراً في جمع أبرز هؤلاء العمال الطليعيين والمثقفين الثوريين وأمنوا نشوء الحزب الشيوعي اللبناني» ولعبوا بذلك دور المنشط والمشجع والمسرع والمنظم للنمو، أي أن دورهم في ولادة الحزب كان دور «القابلة» وهو دور هام على كل حال[2].

وبعد سلسلة اللقاءات والاجتماعات[3] التي عقدت في بكفيا وبيروت والحدث. . .

---

(١) بطاطو، حنا: م .س، ص٣١.

(٢) مادويان، أرتين: م .س، تقديم جورج حاوي، ص (١١ـ ١٢).

(٣) لمزيد من المعلومات والتفاصيل عن اللقاءات والاجتماعات الأولية التي مهدت لقيام الحزب والمشاركين فيها يراجع:

- دكروب، محمد: م .س، ص٧ و١١ و٢٧ و (١٢٢ـ ١٢٤) و١٨٧ و (٢١٥ـ ٢١٦) و (٢٢١ـ ٢٢٥).
- كولان، جاك: م .س، ص (١١٤ـ ١٢٠).
- مادويان، أرتين: م .س، ص (٥٢ـ ٥٣).
- جزماتي، نذير: م .س، ص (٩ـ ١٢).
- سيل، باتريك: **الصراع على سورية (١٩٤٥ـ ١٩٥٨)**، ترجمة سمير عبده، دمشق، دار طلاس، ص (٢١٢ـ ٢١٣).
- ذبيان، سامي: **الحركة الوطنية اللبنانية**، ط١، ١٩٧٧، بيروت، دار المسيرة، ص (١٦٠ـ ١٦١).
- د. بركات، حليم: **المجتمع العربي المعاصر**، م .س، ص٣٠٨.
- أيوب، س: م .س، ص (٥٩ـ ٦٠).
- شاوي، نقولا: **كتابات ودراسات**، بيروت، دار الفارابي، ص (٥٢٤ـ ٥٢٦).

إلخ والتي شارك فيها إضافة ليزبك والشمالي مجموعة من الشباب المثقف وبعض أعضاء نقابة عمال التبغ تقرر تشكيل حزب سياسي ليكون أكثر قدرة على تطوير العمال ونشر الفكرة الشيوعية واكتساب أعضاء جدد.

وقد كان الاجتماع الذي عقد يوم الجمعة (٢٤ تشرين الأول ١٩٢٤) بداية الإعلان عن تأسيس الحزب الشيوعي اللبناني. غير أن الحزب الشيوعي ومنذ لحظة ولادته اتخذ لنفسه اسماً آخر، وهو حزب الشعب اللبناني. وبرأي جاك كولان فإنه «قد لا يكون في ذهن أكثرية أعضاء حزب الشعب الأوائل في تلك الفترة، فكرة تأليف حزب شيوعي إلا أنه ما لبث أن أصبح حزباً شيوعياً بعد فترة غير طويلة»[١].

ويبدو أن الظروف الأمنية والسياسية في تلك الفترة، لم تكن تسمح بالإعلان الحقيقي عن نوايا بعض المؤسسين واتجاههم الشيوعي. غير أن فكرة تأسيس الحزب الشيوعي كانت مرافقة بدايات حزب الشعب وجذوره الأولى. كما كانت بشكل أو بآخر، محور اللقاءات السياسية الأولية لحزب الشعب والتي مهدت لاحقاً لإعلان الحزب الشيوعي اللبناني.

وعليه فإن حزب الشعب أصبح حقل تجربة للحزب الشيوعي[٢]، والوجه العلني لعمله وتغطية لنشاطاته. وباسم حزب الشعب أخذت النواة الشيوعية تمارس نشاطها العلني[٣].

قدم حزب الشعب[٤] طلباً للحصول على ترخيص قانوني لعمله السياسي والشعبي والتنظيمي. وقد احتل النشاط النقابي موقعاً مميزاً في عمله. بل يبدو أنه استخدم الحركة النقابية الناشئة وأطرها التنظيمية التي وجدت في تلك الفترة، والتي كان لبعض رموز الحزب القيادية وأصدقائه دور في تشكيلها، مجالاً لتغطية نشاطه الشيوعي واكتساب عناصر جديدة إلى صفوفه.

---

(١) كولان، جاك: م .س، ص (١١٧ـ١١٨).

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع: م .ن، ص٤٢٩.
- جزماتي، نذير: م .س، ص١٤.
- مادويان، أرتين: م .س، ص٥٥.

(٣) دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، ص١٢٤.

(٤) مادويان. أرتين: م .س، ص٥٥.
- عن برنامج الحزب ومبادئه يراجع على سبيل المثال: د. العكاري، ضاهر، **الصحافة الثورية في لبنان (١٩٢٥ـ١٩٧٥)**، ط١، ١٩٧٥، بيروت، دار الفارابي، ص٤١٠.

ويبدو أن أهم نشاط حزب الشعب اللبناني كان الاحتفال بمناسبة أول أيار، بعد الحصول على ترخيص رسمي، في قاعة سينما الكريستال في بيروت عام ١٩٢٥.

ويعطي الحزب الشيوعي اللبناني أهمية سياسية نقابية مميزة للاحتفال بالأول من أيار عام ١٩٢٥. ورغم أنه ليس الاحتفال الأول في لبنان بعيد العمال، غير أنه الاحتفال العلني الأول[1] بهذا المستوى الرفيع من التنظيم وبهذا القدر من الحشد «الجماهيري». كما أنه الأول في لبنان والمنطقة العربية من حيث مصدر الدعوة وتنفيذها والتي ارتبطت بحزب سياسي منظم ومعروف عملياً.

وتكمن أهمية الاحتفال بناحيتين: الأولى في الشعارات السياسية والمطلبية العمالية ـ النقابية التي أطلقها خطباء الاحتفال. والثانية في انضمام مجموعة «سبارتاك» أو «سبارتاكوس» الأرمنية الشيوعية إلى صفوف الحزب.

وبانضمام شبيبة «سبارتاكوس» إلى صفوف الحزب من خلال أبرز رموزها أرتين مادويان خطا الحزب الشيوعي اللبناني خطوة متقدمة في تثبيت دعائمه وتعزيز اتجاهه وتوسيع انتشاره وزيادة عدد أعضائه. خاصة وأن شبيبة «سبارتاكوس» لها تجربة محددة في العمل السياسي والتنظيمي وفي حسم اتجاهها وخيارها الشيوعي ـ البلشفي وبلورته بشكل واضح ومنظم عبر مراحل تشكلها سياسياً وتنظيمياً. فقد تشكلت بشكل سابق ومنفصل عن حزب الشعب، فوجد كل منهما تكاملاً مع الآخر. وكان الاحتفال بعيد العمال عام ١٩٢٥ مناسبة تاريخية للتعاون والتلاحم وبالتالي الانضمام إلى حزب واحد هو الحزب الشيوعي في لبنان. وأصبحت شبيبة «سبارتاكوس» أحد الروافد[2] المهمة في تأسيس الحزب.

---

(١) الاحتفالات بالأول من أيار، عيد العمال، السابقة على احتفال حزب الشعب ارتبطت بمبادرات فردية واقتصرت على مجموعات صغيرة وسرية وأقيمت في أماكن «نائية» لمزيد من التفاصيل يراجع: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، ص (٤٥ـ ٤٧) و (٦٥ـ ٦٦) و١٠٦.

(٢) لمزيد من المعلومات يراجع:

- هوفهانسيان، نقولا هـ: **النضال التحرري الوطني في لبنان (١٩٣٩ـ ١٩٥٨)**، تعريب: بسام اندويان، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤، ص٥٣.
- بطاطو، حنا: م .س، ص٣٢.
- **معلومات**: م .س، ص١٠ و٢٥ وهامش ٩٢.
- دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، ص (٢٤٠ـ ٢٤٧).
- كولان، جاك: م .س، ص (١٣٣ـ ١٣٤).
- مادويان، أرتين: ص١٠ و (٤٤ـ ٤٦) و (٥٦ـ ٥٧).

وعليه فإن الحزب الشيوعي في لبنان تبلورت ملامحه العامة من خلال الروافد الأساسية التي غذت نشأته الأولى إن على المستوى النظري العام والأفكار الأولية عن الاشتراكية والتعاطف مع الثورة البلشفية في روسيا، أو من خلال الخطوات العملانية والتنفيذية التي تمظهرت بأشكال مختلفة وتأطرت لاحقاً لتكون حزب الشعب اللبناني النواة الأولى للحزب الشيوعي في لبنان من مثقفين ونقابيين وارمن وبمساعدة الأممية الشيوعية ـ الكومنترن عبر مندوبي الحزب الشيوعي الفلسطيني.

ويبدو أن هذه النشأة تميزت عن نشأة الأحزاب الشيوعية في أوروبا بحيث إنها لم تأت من انشقاقات الحركة العمالية أو الأحزاب الاشتراكية كما يبين س. أيوب، بل عبرت عن «اتجاه شيوعي مباشر» رغم عدم وضوح مقاصدها وانعدام الدقة في تحديد أساليبها ووسائلها الأولى. ورغم أن مفهوم الاشتراكية غلب عليه الطابع الرومانطيقي ـ الطوباوي. ورغم ملامح اليسر «الرفاهية» الذي ميز الشيوعيين الأوائل ـ المؤسسين[1]. . . .

مراحل نشاط الحزب

يبدو أن الخطوات العملية التي رفدت تأسيس الحزب الشيوعي اللبناني، ساهمت بشكل مباشر في انتشاره في كل من لبنان وسوريا[2].

---

(١) أيوب، س: م .س، ص (١٤ـ١٦).

(٢) عرف الحزب منذ بداياته الأولى باسم الحزب الشيوعي السوري اللبناني. وقد ورد ذلك في مختلف المراجع وفي أدبيات الحزب. رغم ما أثارته الوثيقة التي وزعت باسم الحزب في ٧ تموز ١٩٣١ لماذا الحزب الشيوعي السوري. غايته القصوى وشيء من بروغرامه. والتي لا يرد فيها اسم اللبناني السوري. والتي تشير في المقدمة إلى أن الوثيقة صدرت بعد مرور سنة على إعلان الحزب الشيوعي السوري، أي تحديد تاريخ جديد لتأسيس الحزب. ويوضح البعض ضرورة إضافة اللبناني على اسم الحزب كما يذكر د. ضاهر العكاري، م .س، أو أرتين مادويان، م .س.

غير أن محمد دكروب في **جلور السنديانة الحمراء** م .س، ص (٣٤٠ـ ٣٤١) نقلاً عن فؤاد الشمالي إنه بعد عودته من حضور المؤتمر السادس للأممية الشيوعية سنة ١٩٢٨ في موسكو عقدت اللجنة المركزية جلسة تقرر فيها إبدال اسم الحزب فأصبح: الحزب الشيوعي السوري، فرع الأنترناسيونال الشيوعي. القسم الأول من الاسم يتوافق مع الوحدة السورية ضد التجزيء الاستعماري والثاني تأكيداً لانتساب الحزب إلى الجيش العالمي الكبير للأممية الشيوعية. وبذلك يزول الالتباس حول الاسم إلى حد كبير.

ـ يوضح خالد بكداش في جريدة السفير تاريخ السبت ٩٣/٧/١٧: خالد بكداش يتحدث، الحلقة الخامسة ما يؤكد إلى حد كبير المقولة أعلاه لفؤاد الشمالي بحيث أن الحزب من أنصار الوحدة السورية وعند حصول كل من البلدين على الاستقلال أصبح الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان.

ـ أما في موضوع تاريخ التأسيس فإن البعض يعتبر أن ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٤ تاريخ تأسيس الحزب =

والمراحل التاريخية في الحزب الشيوعي اللبناني حافلة بالنشاط والمواقف والمصاعب والتضحيات، وهي طويلة زمنياً وغنية بالتجارب سياسياً.

وقد قسم[1] س. أيوب مراحل الانتشار الشيوعي في سوريا ولبنان حتى ١٩٥٨ إلى مراحل أربع. معتمداً فترات النشاط العلني الذي مارسه الحزب أساساً للتمييز بينها. ويفصل بين مرحلة وأخرى فترة الانضواء والعمل السري نتيجة لظروف سياسية طارئة. والمراحل الأربع هي:

١ ـ مرحلة النشوء والتركيز من: ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦.

٢ ـ مرحلة الانتشار العلني الأول: ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨.

٣ ـ مرحلة الانتشار العلني الثاني: ١٩٤٢ ـ ١٩٤٨.

٤ ـ مرحلة الانتشار العلني الثالث: ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨.

بينما يقسم ناجي علوش المراحل التي مرت بها الحركة الشيوعية في الوطن العربي ـ ومنها لبنان ـ إلى مراحل خمس، معتمداً للتمييز (بعد مرحلة التكوين)، بينها قاعدة المواقف السياسية للحزب تجاه القضايا القومية. والمراحل هي:

١ ـ ١٩٢٠ ـ ١٩٣٣، مرحلة التكوين.

٢ ـ ١٩٣٣ ـ ١٩٤٧، مرحلة استكمال الأحزاب الشيوعية لشخصيتها وتغيير موقفها من قضية فلسطين وقبول المعاهدة السورية الفرنسية عام ١٩٣٦ وسلخ لواء الاسكندرون وثورة العراق والجزائر.

٣ ـ ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥، مرحلة تأييد تقسيم فلسطين ومعاداة سياسة الحياد والفكرة القومية العربية.

٤ ـ ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، مرحلة بدأت فيها صحافة الحركة الشيوعية تنادي بالقومية والحياد الإيجابي.

= الشيوعي السوري، يراجع، **قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٢، التقديم. ويعتبر محمد دكروب م.س، ص١١ أن هذا الإصرار عند البعض ربما كان للتمايز.

- يراجع أيضاً .Z. Laqueur W-op.cit. p. 141 & 327 No (2)

(١) أيوب، س: م.س، ص٨.

- اعتمد نهاد حشيشو في مساهمته التقسيم ذاته: يراجع **معلومات**، م.س، ص (٢٩ـ ٣٠) و (٣١ـ ٣٢) و (٣٤ـ ٣٥).

٥ ـ ١٩٥٨ ـ ١٩٦١، مرحلة مقاومة الجمهورية العربية المتحدة وتأييد الانفصال[١].

ويمكن انسجاماً مع هذين التقسيمين، إدراج مرحلتين أساسيتين لاستكمال مراحل تاريخ الحزب ورصد ملامحه الأساسية خلالهما.

الأولى تمتد حتى عام ١٩٧٠ حيث عقد الحزب عام ١٩٦٨ مؤتمره الوطني الثاني. واعتبر المؤتمر منعطفاً تاريخياً في حياة الحزب ومساره السياسي والتنظيمي. وأجرى الحزب خلاله مراجعة نقدية مهمة حول القضايا السياسية والقومية والوطنية السابقة ومواقفه الخاطئة تجاهها وحل أزمته التنظيمية ـ السياسية الداخلية. وتبدو هذه المرحلة باستثناء مرحلة ما بعد عام ١٩٦٨ منسجمة مع تقسيم علوش لجهة استمرار نهج الحزب السلبي تجاه القضايا القومية. كما تبدو بالمقابل استمراراً لمرحلة السرية بحسب تقسيم س. أيوب.

والثانية من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥، مرحلة الانتشار العلني الرابع حسب تصنيف س. أيوب المعتمدة العلنية قاعدتها والتي حصل الحزب في بدايتها على ترخيص رسمي قانوني سمح له بمزاولة نشاطه بحرية وعلنية كحزب سياسي غير ممنوع. وما زالت هذه المرحلة العلنية سارية المفعول وتبدو أنها أطول مراحل النشاط العلني في تاريخ الحزب. كما تبدو مرحلة جديدة حسب تقسيم علوش للتحول في طروحات الحزب تجاه القضايا القومية.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن البحث المقدم، مستفيداً من مميزات كلا التقسيمين وخصائصهما في متابعة مراحل نشاط الحزب، لحظ تاريخ الحزب كوحدة مترابطة الأجزاء متصلة الحلقات متفاعلة فيما بينها من جهة، ومتأثرة بالمحيط السياسي ـ الاجتماعي الذي يعمل الحزب من خلاله من جهة أخرى. لذلك يرصد البحث المقدم السمات العامة للحزب في مختلف مراحل نشاطه العلني والسري، محدداً مواقفه محاولاً من خلال هذه النظرة المترابطة الاستدلال على الملامح العامة التي وسمت الحزب عبر تاريخه الطويل، في محاولة للإطلالة لاحقاً على المنحى التربوي السياسي.

دور الأقليات

يبدو أن موضوع الأقليات قد حظي بالاهتمام الكبير في التاريخ المبكر للأحزاب

(١) علوش، ناجي: الثورة والجماهير، م.س، ص٢٦ وما بعدها.

الشيوعية العربية وبلدان الشرق الأوسط(١)، لذلك بقي موضوعها مثاراً للجدل والنقاش عند التطرق للحركة الشيوعية ومنها الحزب الشيوعي اللبناني حيث يلاحظ أثرها الواضح ودورها الفعال في تأسيس الحزب وقيادته ونشاطه، منذ بداياته الأولى وحتى مراحل متقدمة من تاريخه الطويل، حتى غدت وإلى حد كبير من ملامح الحزب وسماته العامة.

وتتنوع الإقليات في الحزب الشيوعي اللبناني من عرقية (يهود، أرمن) ودينية (مسيحيين) أو عالمية (ماسونيين)(٢) بحدود غير معروفة. كما يضاف للحركة الشيوعية على المستوى العربي، الأجانب من دول متعددة أو أقليات عنصرية أخرى(٣)، الأمر الذي يبين إلى حد ما، واقع الأحزاب الشيوعية القائمة كتعبير عن رغبة «أقلية من الأقليات»(٤).

وقد فسر وجود الأقليات في الحزب تفسيرات مختلفة كما خضع لتأويلات متعددة، ولم ينج الحزب من آثارها الإيجابية العامة، ونتائجها السلبية المباشرة ومضاعفاتها المؤثرة على مسار الحزب وسياسته.

وتشير بعض المصادر إلى أن المغالطات في تضخيم دور الأقليات حول التركيب القومي للحزب تهدف لتشويه دوره الوطني والشعبي وطبيعته العربية. كما تشوه بالمقابل حقيقة دور الأقليات الإيجابي بحد ذاتها.

فالحزب يضم في صفوفه كل الفئات بغض النظر عن المشارب الدينية أو القومية. ويبدو أن «أصحاب هذه المغالطات يرمون إلى إظهار الحزب وكأنه لا يمثل مصالح الفئات الشعبية الكادحة ككل». ويحاولون استخدام موضوع الأقليات للتشكيك بدور الحزب لدى البسطاء من الناس(٥).

ويعتقد حنا بطاطو بأن لليهود الاشتراكيين عامة، والشيوعيين الروس منهم خاصة،

(١) Z. Laqueur W. ...op.cit. p. 221.

(٢) كولان، جاك: م .س، ص١١٨ مع الهامش. حيث يذكر بأن الحزب أصبح خلال عدة أشهر أشبه بجمعية سرية ذات مسارة مزدوجة وحاذقة. أليس يوسف يزبك والعديد من أصدقائه ماسونيين. ويوضح المترجم في هامش ص (١١٨) أن كلمة مسارة intitiation مأخوذة من مصطلحات الماسونية، وتعني تلقين المناصر الأسرار والمبادىء بصورة تدريجية.

(٣) يراجع:

- د. خضر، طارق فتح الله: م .س، ص١٢٣ مع الهامش.
- Z. Laqueur, W. ...op.cit. p. 221 & 235.

(٤) كيلو، ميشل: الياس مرقص. . . وداعاً، لوتس (مجلة)، عدد (٧٥)، شتاء ١٩٩١، ص٢٠٣.

(٥) هوفهانسيان، نقولاي هـ: م .س، ص٥٤.

يدا في ظهور الشيوعية في المشرق، كما في لبنان. غير أن أعداء الشيوعية من العرب يحاولون المبالغة أحياناً في هذه الحقيقة، ويتناسون «. . . أن هؤلاء اليهود الشيوعيين المبكرين كانوا رجالاً كرسوا أنفسهم كلياً لقضيتهم، وأن أصولهم العرقية أو انتماءاتهم الدينية السابقة لم تكن من الأمور ذات الأهمية بالنسبة إليهم»[(١)]. بل لعل مجمل الأقليات، وخاصة اليهود والأرمن وجدت في الأفكار العالمية حلا، وإلى الأبد، لعدم الأنصاف واللاعدالة التي تعيشها في أوطانها في بلدان الشرق الأوسط[(٢)].

ويوضح البعض أن الحزب الشيوعي اللبناني يشمل الأقليات القومية برعايته واهتمامه إدراكاً منه «لاستحالة نضال فعال اجتماعياً واقتصادياً» إلا بتظافر جميع فئات الشعب اللبناني. وتبرز الأقلية الأرمنية تجسيداً حياً لطبيعة هذا الاهتمام وجوهره[(٣)].

إضافة لذلك فإن موضوع الأقليات، برأي البعض الآخر، يبدو تدليلاً على طبيعة الحزب غير المتزمتة دينياً وقومياً، إن في برامجه أو نشاطاته. حيث تجد الأقليات في الحزب موقعها الطبيعي، وحلا مناسباً لأوضاعها ومشاكلها. فالحزب الشيوعي بالأساس «يعبر عن مصالح البروليتاريا بغض النظر عن الانتماءات القومية»[(٤)] القائمة.

ويوضح خالد بكداش بأن الحزب الشيوعي ليس لديه «تعصب قومي» من جهة، كما أن الاشتراكية التي يطرحها تساهم في حل مشكلة الأقليات القومية من جهة أخرى. لذلك فإن «السبب الطبقي» بحسب رأيه، عامل مهم لجذبها إلى الحزب ودافع لاستمرارها في صفوفه[(٥)].

غير أنه بالرغم من التفسيرات المقدمة فإن التساؤل حول طبيعة دور الأقليات في الحزب بقي وارداً. فهل اقتصر دورها على الاتجاه المعلن دون خلفيات اجتماعية ومبررات سياسية وأبعاد تاريخية؟ أم تخطته لمآرب أخرى واتجاهات مغايرة؟

ويعتقد آخرون أن هاجس الحداثة في سائر جوانبها كانت القاسم المشترك بين مطالب الذين شكلوا روافد تأسيس الحزب من مثقفين وأقليات وعمال. خاصة وأن الأقليات تصبو إلى مجتمعات سياسية يعامل الفرد فيها بوصفه فرداً، والناس بوصفهم

---

(١) بطاطو، حنا: م .س، ص٢٤ و (٣١. ٣٢).

(٢) Z. Laqueur, W. ...op.cit. p. 235.

(٣) هوفهانسيان، نقولاي هـ: م .س، ص٥٦.

(٤) برونين، ايفان: القواعد اللينينية لحياة الحزب الداخلية، م .س، ص٦.

(٥) خالد بكداش يتحدث: جريدة السفير الحلقة (٥)، السبت ١٧/٧/١٩٩٣، م .س.

أفراداً لا طوائف ومذاهب وأكثريات حاكمة وأقليات ذمية[1] مع الإشارة إلى أن دور الأقليات وتأثيرها يعود في أحد أسبابه إلى أن الانتلجنسيا في بلدان الشرق الأوسط كانت في الأغلب من الأجانب ـ الأقليات، الأمر الذي عزز دورها وفعاليتها في الحركة الشيوعية العربية[2] عامة كما في لبنان.

ويفسر آخرون بالمقابل انتشار الحزب بين الأقليات الطائفية والعنصرية بأنه «تعبير عن سخط الأقلية على استئثار الأغلبية بالحكم. . . فقد اعتقدت الأقليات أن تدمير الركائز الدينية سيفسح أمامها مجالاً أعظم للمشاركة في إدارة البلاد». فالأقليات تميل للماركسية لنزعتها «الدولية اللادينية أكثر من لب العقيدة الاشتراكية»[3].

فالعداوة «بين المسيحيين والمسلمين» بحسب هذا الرأي، الناجمة عن خوف المسيحيين الـ«مزمن من المسلمين» تدفع المسيحيين عامة ومسيحيي لبنان خاصة لتقبل «الدعاية الشيوعية أكثر من المسلمين، فالروم الأرثوذكس، والأرمن الكريكوريون (الأرثوذكس) يشكلون قاعدة الحزب الأساسية، ما بين أعضاء نشيطين وأصدقاء ومؤيدين»[4]. فالتبشير بالعقيدة الشيوعية في أوساط الأقليات بحسب هذا الرأي يتم على قاعدة اعتبار الأحزاب الشيوعية «على أنها الملجأ الذي يجب أن يحتموا به من «طغيان» القومية العربية المزعوم»[5].

ورغم تضارب التفسيرات وتناقضها الحاد، وبعيداً عن بعض من يتخذ منحى هجومياً عدائياً من وجود الأقليات ومساهمتها في الحزب الشيوعي اللبناني ـ أو الحركة الشيوعية عامة ـ فإن اللافت للنظر في الموضوع هو الدور الصهيوني بالتحديد، من خلال بعض اليهود في الحزب الشيوعي الفلسطيني ومبعوثي الكومنترن ـ الأممية الشيوعية إلى لبنان وسوريا.

ويبدو أن التأثير الصهيوني كان في بدايات الحزب وانطلاقته الأولى. ويشير خالد بكداش إلى وعي خطورة هذا الدور بقوله: إن اليهود كانوا «يريدون السيطرة على

(١) **معلومات**: م .س، ص١٣.

(٢) Z. laqueur W. -Communism, ...op.cit. p. 234.

(٣) **عالم المعرفة**: عدد (١١٣)، أيار ١٩٨٧، م .س، ص (٣١٧ـ٣١٨).

(٤) هوفهانسيان، نقولاي هـ: م .س، ص٤٥ عن تقرير سنة ١٩٤٨ نشرته اللجنة الفرعية الخامسة التابعة للجنة الخارجية في الكونغرس الأميركي بعنوان «الشيوعيون في الشرق الأدنى».

(٥) قلعجي. قدري: **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، بيروت، دار الكاتب العربي، ص٢٣.

الحركات الشيوعية في البلدان العربية». كما أن الصهاينة «اشتغلوا بجد للسيطرة على الحزب الشيوعي الفلسطيني، وحاولوا السيطرة على الحزب الشيوعي اللبناني... إلى آخره»[١] في المراحل الأولى.

غير أن هذا الدور الصهيوني في الأغلب اتخذ، قبيل قرار تقسيم فلسطين وما بعده أطراً أخرى لحركته ومساره. وذلك من خلال تغلغل الصهيونية إلى صفوف الحزب الشيوعي السوفياتي. حيث يؤكد بكداش هذا التغلغل الذي كان من نتائجه إحداث تأثير سلبي ضده كشخص وضد الحزب الشيوعي[٢] كمؤسسة.

من هنا يمكن الاستدلال على أن الأثر الصهيوني كان له تأثيرات سلبية متعددة الوجوه على صعيد حياة الحزب الداخلية أو على الصعيد السياسي العام للحزب.

فعلى المستوى السياسي العام أثرت هذه السمة سلباً على انتشار الحزب وتوسيع قواعده، وساهمت في عزلته سياسياً وجماهيرياً. خاصة مع بروز القضية الفلسطينية واتخاذها موقع الصدارة في مهام حركة التحرر العربية. من هنا يمكن تفسير جزء مهم من مواقف الحزب الشيوعي اللبناني (السوري) غير الموضوعية من القضايا القومية عامة والقضية الفلسطينية خاصة. وقد بقي الحزب الشيوعي ينوء بحمل مضاعفاتها الخطيرة حتى انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للحزب عام ١٩٦٨ والمراجعة النقدية الجريئة التي اتخذها في الموضوع القومي.

أما على المستوى الداخلي للحزب فقد ساهم ـ الدور الصهيوني اليهودي ـ ولفترات طويلة في افتعال مشاكل حزبية داخلية، ومحاولته الوصاية على الحزب في لبنان. ويشير سليم خياطة في هذا السياق إلى أن بعضهم يحمل في «أعماق موقفه بذور الحذر والتشكيك وحتى الازدراء حيال الجماهير العربية، وقلة الثقة بإمكاناتها الثورية» فالعربي برأيهم لا يصلح للقيادة الرصينة[٣].

وقد حاول آخرون كما يوضح أرتين مادويان، إحداث بلبلة حول تاريخ تأسيس الحزب[٤]. إضافة لدورهم السلبي في مواجهة عملية التعريب[٥] في مطلع الثلاثينات، من خلال الحد من تطوير كادرات الحزب العربية أو محاولة طمس شخصية الحزب الوطنية

(١) خالد بكداش يتحدث: السفير، الحلقة (٤)، الجمعة ١٦/٧/١٩٩٣.

(٢) م .ن، ويذكر من الاسماء بوماريوف الذي شجع الأزمات داخل الحزب.

(٣) شاوي، نقولا: **طريقي إلى الحزب الشيوعي**، بيروت، ط١، ١٩٨٤، دار الفارابي، ص (٢٥٣ـ ٢٥٤).

(٤) مادويان، أرتين: م .س، ص (١١٥ـ ١٢١) ويذكر دور نخمن ليستفسكي.

(٥) م .ن، ص١٠٣ و١٠٨.

وتبني شعارات وقضايا بعيدة عن هموم الناس وقضاياهم المباشرة.

ويبدو أن هذا الجانب قد أثر على الحزب عبر مراحل عديدة من تاريخه الطويل وقد بدأ تجاوزه بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني في بداية الخمسينيات إلى حد ما، حيث أصبح عدد اليهود قليلاً في المنطقة العربية ومنها لبنان، بعد بداية عملية النزوح خارج لبنان. كما أصبح من الصعوبة بل الاستحالة بروز «يهودي» بفعالية في الحزب بعد قيام الكيان الصهيوني. غير أنه لا يمكن تقدير حجم تأثير هذا الجانب ومدى اتساع نفوذه واستمرار فعاليته عبر علاقة الحزب مع الاتحاد السوفياتي خاصة والمعسكر الاشتراكي عامة في المراحل اللاحقة.

أما دور بقية الأقليات في الحزب الشيوعي اللبناني (الأرمن، والمسيحيين) فقد استمر بحدوده الطبيعية والعادية. خاصة مع اتساع انتشار الحزب بعد ١٩٦٨ في مناطق لبنانية متعددة، وممارسة الحزب النشاط العلني منذ عام ١٩٧٠، والتبدل الذي واكب طرحه الوطني والقومي والمطلبي بعد المؤتمر الثاني للحزب.

غير أن هذا الوضع لم يلغ الوجود الأرمني ممثلاً باستمرار في القيادة (شخص مادويان خاصة) كتعبير عن إرث تاريخي له دلالاته السياسية والاجتماعية أكثر من كونه تعبيراً عن ثقل جماهيري شعبي واسع. كما لم يضعف الوجود المسيحي المميز في قيادة الحزب[1]، خاصة وقد ارتبط منصب الأمين العام للحزب بالطائفة الأرثوذكسية دون سواها. منذ أن فرض على فرج الله الحلو التنحي عن مسؤولياته لصالح نقولا شاوي[2]. مع الإشارة إلى أن الوجود الماروني كان واضحاً منذ البدايات الأولى للحزب. غير أن التحول لما يمكن تسميته بالثقل «الأرثوذكسي» ترافق مع ظروف سياسية داخلية وتحولات أقليمية. وقد يكون للأرثوذكسية الروسية تأثير ولو بعيد في هذا التحول. وعليه فإنه يمكن اعتبار الحزب الشيوعي اللبناني حزباً «أرثوذكسيا» بمعنى من المعاني ضمن التركيب السياسي والطابع الخاص للأحزاب اللبنانية وإشكالياتها الناجمة عن الانقسام المجتمعي، رغم رفض بعض[3] المحازبين لمثل هذا الاتجاه في التحليل.

---

(١) Z. Laqueur-W. ...op.cit. p. 233.

ويشير إلى أنه ليس مصادفة بريئة وجود قيادات مسيحية دائمة في الحركة الشيوعية. ويبدو الرابط بين الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والمسيحيين الأرثوذكس في الشرق الأوسط قديمة العهد إلى حد ما.

(٢) مادويان، أرتين: م .س، ص٢٩٢.

(٣) رفاعي، غسان: م .ش (٢)، الثلاثاء ٢٨ نيسان ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبة.

وبالمقابل فإن البعض يبالغ في التركيز على هذه الناحية ويعتبرها سمة أساسية من طبيعة الحزب تنفي عنه العلمانية وتدحض طروحاته التي تبدو نوعاً من «الهروب إلى الإمام من هجمة العروبة والإسلامية»[١]. ورغم الطابع العلماني للحزب فإن الحضور المسيحي الكثيف ما زال قائماً، خاصة على مستوى الأمانة العامة له، الأمر الذي يبقي التساؤل مفتوحاً حول الوجود المسيحي في الحزب وأهدافه وأبعاده غير المعلنة، كما يؤول التفسير في هذا المجال ويعدد الاحتمالات دون حسم لاتجاه دون آخر.

العلاقة بالخارج

تبدو العلاقة «بالخارج» من العلامات البارزة في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني. حيث تتسم طبيعة هذه العلاقة ونوعيتها بالتبعية إلى حد كبير، وتتميز بهيمنة المركز ـ نموذج الخارج ـ بأشكال متعددة على الحزب في لبنان، الأمر الذي يجعلها موضعاً للتساؤل ومثاراً للجدل والنقاش.

فمنذ تأسيس الحزب يلاحظ سيطرة الحزب الشيوعي الفلسطيني على الحزب الناشىء في لبنان من خلال الهيمنة عليه والوصاية[٢] على نشاطاته وتوجهاته. منطلقاً من اعتبار الحزب اللبناني فرعاً للفلسطيني وليس حزباً مستقلاً قائماً بذاته. ويتم ذلك تارة عبر تدخل المندوبين، وطوراً باسم الكومنترن ـ الأممية الشيوعية، وطوراً آخر بحجة الوصاية ومقولة نقص التجربة وضعف الخبرة عند الشيوعي اللبناني، خاصة وأنه كان للحزب الشيوعي الفلسطيني دور بارز في قيام الحزب ونشأته في لبنان.

ويعتبر فؤاد الشمالي أنه حقق استقلال الحزب الشيوعي اللبناني عن الحزب الفلسطيني خلال المؤتمر السادس للأممية الشيوعية في موسكو عام ١٩٢٨[٣]. وهذا ما كان يرفضه قادة الحزب في فلسطين الذين خططوا ليكون الحزب في لبنان فرعاً للحزب في فلسطين. لكن «الشيوعيين اللبنانيين كانوا يفكرون بالأمر بشكل مختلف»[٤].

(١) د. نجار، إبراهيم: م .ش (٢)، ٣٠ آذار ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.
(٢) شاوي، نقولا: **طريقي إلى الحزب**، م .س، ص٢٥٣.
- يراجع أيضاً: أيوب، س.م .س، ص (٦٢ـ ٦٣).
(٣) دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، ص (٣٣٩ـ ٣٤٠).
(٤) بطاطو، حنا: م .س، ص٣٢.

ويبدو أن اللبنانيين قد استفادوا في الأغلب، من توجهات الأممية الشيوعية الداعية لتعريب الحزب في فلسطين، نتيجة للعقبات التي تؤثر سلباً على انتشار الحزب الشيوعي الفلسطيني في وطنه رغم كونه الأبرز نشاطاً وتقدماً بين الأحزاب الشيوعية في الشرق[١] في حينه. كما استفادوا من بدايات صعود الحزب الشيوعي الفرنسي وتزايد قوته في الثلاثينات.

وقد تحولت علاقة الحزب الشيوعي اللبناني لاحقاً نحو الحزب الشيوعي الفرنسي. خاصة في النصف الثاني من الثلاثينات بعد فوز الجبهة الشعبية الفرنسية في انتخابات أيار ١٩٣٦ ومشاركة الحزب الشيوعي بالسلطة.

ومن الجدير ذكره أن الحركة الشيوعية في منطقة الانتداب الفرنسي في لبنان وسوريا لم تنوجد بفعل التأثير المباشر للحزب الشيوعي الفرنسي. غير أن نوعية التأثير اتخذت في البداية شكلاً غير مباشر وذلك بمساهمة الفكر الفرنسي «في خلق الجو الاشتراكي البلشفيكي الذي جاء اليهود من فلسطين فاستغلوه ونظموه»[٢]. إضافة لتأثير جريدة الأومانيته الفرنسية منذ بداية العشرينات على المثقفين في لبنان عامة والأدباء السائرين في الاتجاه الشيوعي خاصة، ومنهم يوسف يزبك وجريدة «الصحافي التائه» بما تمدهم به الأومانيته الفرنسية من آراء ودراسات وتوجيهات[٣]. ولا عجب أن تكون أول جريدة للحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٢٥ تحمل اسم الإنسانية تماثلاً مع جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي.

وقد سهلت الجبهة الشعبية الفرنسية عمل الحزب الشيوعي في لبنان وسوريا. وبالمقابل عمد الشيوعيين برأي س. أيوب إلى تذليل العقبات التي قد تنشأ أمام حكومة الجبهة الشعبية في البلدين. وعمد الحزب الشيوعي الفرنسي إلى تمتين علاقته بالحزب في لبنان وسوريا وقد حضر رفيق رضا مندوباً عن الحزب الشيوعي اللبناني لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، لتنسيق الجهود المشتركة حول قضايا المصالح الفرنسية في لبنان وسوريا وشمالي أفريقيا بشكل خاص. ويوضح س. أيوب أن من نتائج هذه العلاقة أنه بدت مظاهر الترف والارتياح المالي تبرز بوضوح عند الحزب في لبنان

---

(١) م. ن، ص (٣٢ـ٣٤).

(٢) س.، أيوب: م. س، ص (٦٦ـ٦٧). ويوضح أن أول اتصال بين الحزبين جرى بواسطة يوسف يزبك بعد تعطيل جريدة الإنسانية وسفر يزبك إلى فرنسا حيث اتصل بجريدة الأمانيته.

(٣) م. ن، ص (٦٧ـ٦٨).

وسوريا[١]. وعبر هذه العلاقة يمكن «فهم» موقف الحزب في لبنان من قضية سلخ لواء الاسكندرون أو من خلال تأييده المعاهدة الفرنسية مع سوريا ولبنان (كما سيتبين لاحقاً).

وبالرغم من إشارة البعض خلال تلك المرحلة إلى الدور الإيجابي للحزب الشيوعي في لبنان من المفاوضات اللبنانية الفرنسية من أجل الاستقلال ومساهمة نقولا شاوي ومساعدته للوفد اللبناني المفاوض في فرنسا، الأمر الذي اضطر الحكومة اللبنانية نفسها إلى الاعتراف بالدور الذي لعبه الحزب، فقام رئيس الوزراء بالذات (سامي الصلح في حينه) بزيارة نقولا شاوي في مقر الحزب. كما «زحفت» الجماهير، كما يشير الحزب، على المطار لاستقبال شاوي حين عودته[٢]، بالرغم من أهمية هذا الدور إلا أن العلاقة بين الحزب الشيوعي اللبناني والفرنسي تميزت بنوع من التبعية قاعدتها مسايرة فرنسا المنتدبة بالدرجة الأولى، الأمر الذي ترك بصماته السلبية على الحزب وسياسته.

ثم تحولت العلاقة مباشرة إلى الاتحاد السوفياتي مع بداية الأربعينيات. مع التأكيد بأن العلاقة مع النموذج السوفياتي لم تتوقف منذ تأسيس الحزب أو تنحصر بمرحلة دون أخرى. فلقد بقي النموذج السوفياتي حاضراً في الفكر والسلوك والدعاية الحزبية رغم تداخل العلاقات السابقة وبروزها في فترات محددة وبسيطة.

فقبل تأسيس الحزب عرف العديد من رموزه بالميول البولشفية. ونقلت مقالاتهم الصحفية تأييداً لروسيا قبل أن يعرفوها مباشرة وتبدأ سلسلة الاتصالات والدعوات والزيارات والدورات التثقيفية نحو الاتحاد السوفياتي. ثم كانت مرحلة ما بعد التأسيس في العشرينات حيث تمتنت العلاقة مع النموذج في روسيا. ومنذ بداية الثلاثينيات فإن الشيوعيين في لبنان (وسوريا) كانوا مباشرة تحت عبئين: السوفياتي والفرنسي[٣].

غير أنه منذ بداية الأربعينيات هيمن النموذج السوفياتي بثقله ووطأته على الحزب الشيوعي اللبناني دون منازع. ولم تتأثر علاقة الحزب في لبنان مع النموذج السوفياتي رغم الانقسام الذي حدث لاحقاً في المعسكر الاشتراكي.

ويشير البعض إلى أن انتقال مركز التوجيه في الحزب الشيوعي اللبناني (السوري) إلى موسكو هو «الانتقال الثالث بعد (تل أبيب) و(باريس) ولعله الانتقال الأخير». ويبدو

(١) م. ن، ص (٧٥-٧٨).
- مادويان، أرتين: م. س، ص١٨٧.
(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع: د. العكاري، ضاهر، م. س، ص (٥٧-٧٨).
(٣) ذبيان، سامي: م. س، ص (١٦٢-١٦٣).

من النتائج الإيجابية لهذا التحول على الصعيد الحزبي الذاتي أنه عزز موقع الحزب في الحركة الشيوعية العربية. فلقد أصبح للحزب الشيوعي اللبناني «شخصيته المستقلة» وارتباطه المباشر بموسكو وفي ذلك «دليل على ارتفاع قيمة الحزب في الأوساط الشيوعية وازدياد أهمية الأعمال المكلف بها»(١). ورغم أهمية هذه الملاحظة إلا أنها تبدو سمة عامة للحركة الشيوعية العربية بأحزابها المتعددة وبطبيعة تحول علاقتها نحو الاتحاد السوفياتي مباشرة.

ويمكن الاستدلال على سلبية هذه العلاقة ووطأتها على الحزب في لبنان ليس فقط من الخلل في مواقف الحزب القومية (كما سنبين لاحقاً) والانجرار لسياسة النموذج السوفياتي. بل أيضاً من المجهود الدائم للحزب نفسه محاولاً توضيح هذه العلاقة والتخفيف من ثقلها أمام الرأي العام. وقد بدأت المحاولة مبكرة عند القبول بقرار حل الكومنترن ـ الأممية الشيوعية عام ١٩٤٣.

ويبدو أن القبول بحل الكومنترن(٢) ـ الأممية الشيوعية والترحيب بالقرار يحمل في طياته وإلى حد كبير مدلولاته السياسية المباشرة. فقد كان مستوى الترحيب بقرار الحل مرتفعاً في حماسته، وبدا محاولة لتأكيد استقلالية الحزب و «تحرره» من علاقات الخارج ومن الارتباط بأي مركز أممي. وتبدو خطابات خالد بكداش في تلك المرحلة ترجيحاً لهذا الاستنتاج(٣). كما تشير أيضاً كلمة فرج الله الحلو في المؤتمر الوطني الأول ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ إلى جهد الحزب لتأكيد طابعه الوطني المحلي، حيث يعتبر أن حل الأممية الشيوعية «بدد نهائياً جميع الأوهام وأعطى الدليل القاطع على أن الحزب الشيوعي هو حزب وطني بل حزب تحرر وطني ولم يبق له أية علاقة خارجية، لا فعلية ولا اسمية وأنه ولد في لبنان العربي. . . (. . .). . . وهو من لبنان. . لحماً ودماً»(٤) لكن هذا الاتجاه يبدو أنه لم يستمر طويلاً. وعادت العلاقة مع الاتحاد السوفياتي تلقي بظلالها على الحزب وسياسته.

---

(١) أيوب، س: م .س، ص٩٢.

(٢) لمزيد من المعلومات يراجع على سبيل المثال:
- أيوب، س.: م .س، ص (١٠٠ـ ١٠٤).
- مادويان، أرتين: م .س، ص (٢٣٨ـ ٢٤٠).
- جزماتي، نذير: م .س، ص١٩.

(٣) Z. Laqueur-W. ...op.cit. p. 151 & 143.

(٤) د. العكاري، ضاهر: م .س، ص (٤٢٩ـ ٤٣٠).

وبالرغم من أن مسار هذه العلاقات مع الخارج قد وفرت للحزب وفي ظروف معينة ومحددة وفي فترات قصيرة نسبياً نوعاً من حرية الحركة وهامشاً بسيطاً في النشاط العلني، غير أن هامش هذه الحركة النسبية بقي سطحياً ومرتبطاً بالظروف التي أوجدتها وبنوعية النموذج ـ الخارج وظروفه وتحالفاته وسياساته ومصالحه. ولم يؤسس لعلنية فعلية دائمة ومستقلة. وبقي الحزب في لبنان يحصد نتائج علاقاته الخارجية ويتعرض باستمرار لمطاردة السلطات المحلية دون أن تحميه علاقاته، من حيث المبدأ أو تخفف عنه.

ويبدو أن أول محاولة خجولة للتمايز النسبي عن النموذج السوفياتي في الحركة الشيوعية العربية قام بها الحزب الشيوعي اللبناني من خلال مؤتمره الوطني الثاني عام ١٩٦٨ والثالث عام ١٩٧٢[1].

وفي مطلق الأحوال فإن التوجه (العلاقة) نحو النموذج/ الخارج وانتظار توجيهاته والالتزام بتعليماته والدفاع عن سياسته وتبرير أخطائه والاقتداء به والتماثل معه دون أية ملاحظات جدية أو أي انتقادات موضوعية بقيت ميزة الحزب عبر تاريخه الطويل. فوسمت الحزب بالتبعية للخارج من جهة وهيمنة المركز ـ النموذج الدائمة على الحزب من جهة أخرى، الأمر الذي سيبين لاحقاً المضار السياسية والانعكاسات التربوية السلبية على بنية الحزب وحياته الداخلية.

الخلل في المواقف القومية

من الملاحظات البارزة في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني ضعف ارتباطه بالقضايا القومية، إن في موضوع لواء الاسكندرون أو في موضوع تقسيم فلسطين أو في الموقف من الوحدة العربية.

وقد برزت هذه الملاحظة في جوانب وأشكال متعددة في سياق الملاحظات السابقة. وتبدو متممة لما سبقها ـ العلاقة بالخارج ـ إلى حد كبير أو نتيجة من نتائجها. ويمكن القول بأن أحد الأسباب الموجبة لعدم توازن الحزب في مواقفه القومية مرده إلى

---

(١) المقابلات الشخصية لمزيد من التفاصيل يراجع:
- **الوثائق الكاملة للمؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**: ١٩٨٨، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني.
- الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة: **المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني**، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني.

تأثر الحزب التام بالتوجه الأممي، وانسياقه لسياسة مراكز النفوذ الخارجية التي خضع لها، الأمر الذي أدى لعدم مقدرته على فهم جوهر القضايا القومية وطبيعتها.

من هنا يمكن اعتبار موقف الحزب من لواء الاسكندرون قد ارتبط بعلاقته بالحزب الشيوعي الفرنسي[١]. كما ارتبط الموقف من تقسيم فلسطين بالانجرار وراء النموذج السوفياتي وسياسته[٢]. ولم تؤثر محاولات بعض رموز الحزب القيادية (فرج الله الحلو)[٣] في مرحلة الأربعينات في تحسين الأداء الحزبي تجاه فلسطين وقضيتها. فلقد استشف الحلو الخطر المتوقع من القبول بالتقسيم أو مهادنته. غير أن الحزب انساق لسياسة النموذج السوفياتي والتهليل لها، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً واضحاً على مسيرة الحزب لاحقاً.

كما ارتبط موقفه المنفعل من الوحدة العربية عام ١٩٥٨ والقبول بالانفصال لاحقاً بهيمنة الاتجاه «اليساري الانعزالي» في الحزب[٤]. كل هذه المواقف جعلت الحزب عاجزاً عن التحليل الموضوعي للواقع العربي. وبالتالي غير قادر على التعاطي الصحيح مع مشاكله وحاجياته، ومغترباً عن محيطه وساحة نشاطه.

إن الخلل في مواقف الحزب القومية يبدو سمة بارزة في تاريخ الحزب، وتاريخ الحركة الشيوعية العربية عامة. ولم يبدأ الحزب الشيوعي اللبناني بمراجعة مواقفه عملياً إلا

---

(١) ذبيان، سامي: م .س، ص١٦٢.

(٢) يراجع:

- علوش، ناجي: **الماركسية والمسألة اليهودية (١٨٤٤ـ ١٩٦٨)**، بيروت، ط١، ١٩٦٩، دار الطليعة، ص (١٢٩ـ ١٣٩).
- قلعجي، قدري: **مناقشة آراء العلماء والقادة السوفيت**، بيروت، ط٣، ١٩٨٠، دار الكاتب العربي، ص (٧٢ـ ٧٤) و (٧٦ـ ٧٧).
- Z. Laqueur-W. ...op.cit. p. 150.

(٣) عن موقف فرج الله الحلو ومحاولته الإدلاء بتصريح لإدانة التقسيم يراجع: أرتين مادويان، م .س، ص٣٠١.

- عن رئيف خوري وموقفه يراجع: جريدة **النهار**: السبت ٢/ ١٠/ ١٩٩٣، ص٩.

(٤) لمزيد من المعلومات:

- **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**: م .س، ص (٩٩ـ ١٠١).
- ذبيان، سامي: م .س، ص (١٦٤ـ ١٦٥) و (١٧٣ـ ١٧٤).
- شاوي، نقولا: **كتابات ودراسات**، م .س، ص (٣٠٤ـ ٣٠٥).
- النادي الثقافي العربي: **القوى السياسية في لبنان**، م .س، ص٢٠٤.

بعد القراءة النقدية التي أجراها في المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨). حيث اتسمت المرحلة اللاحقة بمظاهر تحول في النهج الحزبي السياسي القومي مختلف إلى حد كبير عما كان سائداً في الحزب.

سلطة الشخص - وهيمنة الرموز القيادية

تبدو هيمنة شخص القائد من العلامات البارزة في الحزب الشيوعي اللبناني عبر مراحل تاريخه الطويلة.

فبعد غياب يوسف يزبك المبكر وفؤاد الشمالي عن القيادة برز خالد بكداش كقائد مميز في الحزب ولمرحلة طويلة جداً. كما استمرت رموز قيادية عديدة تتبوأ المراكز العليا دون تغييرات تذكر، الأمر الذي يساهم في تعزيز الانطباع عن تأصل الروتين الحزبي وسيطرة البيروقراطية في الحزب وهيمنة شخص القائد.

فقد أصبح خالد بكداش عضواً في اللجنة المركزية للحزب في النصف الثاني من عام ١٩٣١ ولم يمض على انتسابه للحزب أكثر من سنة ونصف، ثم أصبح أميناً عام للحزب عام ١٩٣٢. ويبدو أنه هيمن على القيادة فور عودته من موسكو عام ١٩٣٦ بعد الانتهاء من دورة تثقيفية لمدة سنتين (١٩٣٤ - ١٩٣٦) في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق (KUTV) [١] واستمرت قيادته بطابعها الفردي منذ ذلك الحين، حيث بدأت تظهر لديه مظاهر عبادة الفرد سلوكاً وتفكيراً. وقد ازدادت هذه الظاهرة نمواً ووضوحاً في المراحل التالية. ورغم كل الإيجابيات التي تحلى بها إلا أن آثاره السلبية طغت على سلوكه وتفكيره وعلاقته مع أعضاء الحزب وقيادته. فحاول دائماً، كما يشير البعض، تحطيم الكوادر، واتباع سياسة فرق تسد داخل الحزب وإلقاء التهم جزافاً ضدهم وفرض آرائه على الآخرين. . . إلخ[٢]. الأمر الذي جعله نموذجاً «ستالينياً صغيراً»[٣] في الحزب.

ورغم قرار المؤتمر الوطني الأول للحزب عام (١٩٤٣ - ١٩٤٤) القاضي بتسمية

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- أيوب، س: م .س، ص (٧٠ـ ٧١).
- مادويان، أرتين: م .س، ص (١٢٩ـ ١٣٠) و (٣٤٠ـ٣٤٣).
- بطاطو، حنا: م .س، ص (٢٣ـ ٢٤) و٣٥ و (٢٣٩ـ ٢٤٢).

(٢) مادويان، أرتين: م .س، ص ٢٧٨ و٣١٢ و (٣٤٢ـ٣٤٣).
- قلعجي، قدري: **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، م .س، ص (٢٨٧ـ ٣١٢).

(٣) قلعجي، قدري: م .ن، ص٢٩٠.

الحزب الشيوعي اللبناني في لبنان وانتخاب فرج الله الحلو رئيساً له وخالد بكداش رئيساً للحزب الشيوعي السوري. غير أن سطوة بكداش بقيت واضحة على الحزب في كل من سوريا ولبنان وتأثيره استمر فاعلاً[1] لسنوات عديدة رغم «استقلالية» كل من الحزبين.

ويبدو أن هيمنة شخص بكداش المباشرة وتأثيراته على الحزب الشيوعي اللبناني قد بدأت تضعف بعد النصف الثاني من الستينيات. إلى أن حسم المؤتمر الوطني الثاني للحزب ١٩٦٨ موضوع الأزمة الداخلية في قيادته وبين أعضائه. وقد كان لخالد بكداش بعض تأثيراته على عدد من رموزها الذين أصبحوا بعد المؤتمر خارج الحزب[2].

ورغم أن سيطرة خالد بكداش وشخصيته «المتسلطة» لم يواز في الحزب وعبر تاريخه الطويل أي شخصية قيادية أخرى، غير أن الحزب الشيوعي اللبناني عرف رموزاً حزبية أخرى امتازت باستمرارية موقعها القيادي دون تغيير ولفترات طويلة. وكان لها تأثير دائم على مسار الحزب وسياسته وحياته الداخلية وإن لم يكن بذات المستوى السلبي الذي أحدثه بكداش. ومن هذه الرموز:

أرتين مادويان الذي استمر عضواً قيادياً (لمدة خمس وستين سنة) بدءاً من تأسيس حزب الشعب اللبناني ولغاية وفاته عام ١٩٩٠.

نقولا شاوي الذي استمرت قيادته في الحزب خمسين سنة. وقد أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني السوري منذ عام ١٩٣٣ واستمر عضواً قيادياً حتى وفاته عام ١٩٨٣.

فرج الله الحلو الذي أصبح عضواً قيادياً في الحزب منذ عام ١٩٣٣ ثم رئيساً للحزب الشيوعي اللبناني بعد المؤتمر الوطني الأول حتى وفاته في السجن نتيجة التعذيب عام ١٩٥٩ واستمرت قيادته ستة وعشرين سنة. ويوضح س. أيوب أن هذه الرموز القيادية استمرت تسيطر على توجيه الحزب[3] سيطرة محكمة. إضافة لذلك يبرز اسم

(١) مادويان، أرتين: م .س، ص٢٩٢ و٣٠١ و (٣٠٣ـ ٣٠٤) و (٣٠٧ـ ٣٠٨) و (٣١٦ـ ٣١٧) و (٣٢٣ـ ٣٢٤).

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**، م .س، ص١٠٦ و (١١٢ـ ١١٥).
- مادويان، أرتين: م .س، ص (٣٣٧ـ ٣٤٠).
- معلومات: م .س، ص (٣٦ـ ٤٠) وهامش ص (٩٧ـ ١٠٠).
- ذبيان، سامي: م .س، ص (١٧٤ـ ١٧٨).

(٣) أيوب، س: م .س، ص٧١.

مصطفى العريس كقائد حزبي لمدة (خمس وأربعين سنة تقريباً) أي منذ أن أصبح عضواً قيادياً سنة ١٩٣٦ وحتى وفاته سنة ١٩٨١. وكذلك يوسف خطار الحلو لمدة أربع وخمسين سنة منذ عام ١٩٣٣ وحتى المؤتمر الوطني الخامس للحزب في عام ١٩٨٧.

أما في مرحلة ما بعد المؤتمر الوطني الثاني ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٥ فقد تصدرت في قيادة الحزب «المجموعة» التي قادت عملية التغيرات السياسية والتنظيمية التي أقرها المؤتمر. ورغم ظهورها «كمجموعة» عمل «منسجمة» غير أن رموزها تركزت أساساً على أشخاص القيادة السابقة إلى حد ما. ورغم محاولات التأكيد على القيادة الجماعية، والانسجام المتوازن بين عناصرها، بقي نقولا شاوي وأرتين مادويان الأبرز بين رموزها كقائدين تاريخيين. يمثل الأول رمزاً حزبياً على مستوى لبنان، كما يتصف الثاني إضافة لذلك بكونه تعبيراً عن الدور الوطني للأقلية الأرمنية وتفاعلها الطبيعي مع محيطها وقضاياه.

إضافة لهذين الرمزين والاسماء السابقة، فقد برزت في الحزب أسماء حزبية أخرى احتلت ولفترات طويلة نسبياً موقعها القيادي. ويوضح أرتين مادويان أنه منذ منتصف الستينيات لم يكن الوضع في القيادة طبيعياً. لذلك كان لا بد من تعزيز اللجنة المركزية بالعناصر الشابة. من هنا أضيف إلى القيادة بعض الأسماء منها: جورج حاوي، نديم عبد الصمد، كريم مرورة، خليل دبس، غسان الرفاعي وخليل نعوس[١]. وقد تكرست شرعيتها القيادية بعد انتخابها في المؤتمر الوطني الثاني وما زالت تحتل موقعها في القيادة حتى عام ١٩٧٥ وبعض منها ما زال عضواً قيادياً حتى الآن.

ويبدو أن هذه «المجموعة المتفاهمة والمجددة اندرجت من حيث كانت تدري أو لا تدري، وبشكل أو بآخر في مسار سياسي وتنظيمي تأثر إلى أبعد حدود التأثير بالماضي البنيوي، وبالمناخ المتداخل في مسار التركيبة الحزبية»[٢]. الأمر الذي يبقيها أسيرة هذا الواقع ـ الماضي وظروفه وأمراضه.

إن هيمنة شخص القائد واستمرارية الرموز القيادية في مواقعها تبقى مؤشراً واضحاً وعلامة بارزة في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني. وإن اتخذت هذه الظاهرة ـ الملفتة للنظر ـ مظاهر مختلفة بين مرحلة وأخرى أو تحصنت بمبررات نظرية وحجج تنظيمية محددة. ويبدو أن هذه السمة تحمل مدلولاتها السياسية ومضامينها التربوية وآثارها السلبية على مجمل حياة الحزب الداخلية.

(١) مادويان، أرتين: م.س، ص٣٤٤.
(٢) معلومات: م.س، ص١٩.

السرية

ومن الملاحظات البارزة في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني غلبة الطابع السري على نشاطه. فلقد مارس الحزب نشاطه السياسي في ظروف أمنية صعبة، الأمر الذي جعل من أعضائه ومناصريه عرضة دائمة للملاحقة والاعتقال ووضع رموزه القيادية وكوادره باستمرار تحت مراقبة الأجهزة الأمنية. فغدت السرية سمة ملازمة حتى في ظل ظروف النشاط العلني المسموح بها قانونياً.

فمن خلال استعراض تاريخ الحزب منذ عام ١٩٢٥ ولغاية ١٩٧٥ يلاحظ أن سنوات النشاط السري تتجاوز نصف المدة الزمنية. باعتبار أن سنوات النشوء والتركيز كما حددها س. أيوب (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦) أو مراحل التكوين (١٩٢٠ ـ ١٩٣٣) بالنسبة لتقسيم ناجي علوش قد تخللتها ملاحقات مستمرة ابتدأت مع بداية تأسيس الحزب.

ففي العشرينات مثلاً بدأ الحذر من بعض رموز الحزب وكوادره القيادية فتم اعتقال فؤاد الشمالي ومطاردة يوسف يزبك ثم اعتقل أرتين مادويان وهيكازون بوياجيان وأعضاء آخرون. أما في بداية الثلاثينيات فقد اعتقل سليم خياطة وتم نفيه إلى فلسطين[1]، وفي نهاية الأربعينيات حظرت السلطات الرسمية نشاط الحزب. ويشير س. أيوب إلى أن الحزب بدءاً من عام ١٩٥٢ كان «لا يزال يعيش فترة هدوء واختمار لا يظهر على مسرح العمل السياسي إلا لماماً»[2]. وقد بقي نشاط الحزب العلني في مرحلة الستينيات ممنوعاً، باعتباره من الأحزاب غير المرخص لها بحرية العمل السياسي، الأمر الذي قلص فترات النشاط العلني بنسبة كبيرة، لدرجة كادت أن تكون معدومة.

وعليه فلقد بقي الجهاز الحزبي محاطاً بالكتمان الشديد ومعتمداً سياسة التخفي الدائم عن الأجهزة الأمنية. من هنا نلاحظ أن أطر العمل الديمقراطي ـ الواجهي كانت في أحد جوانبها الرئيسية مجالاً لحماية الحزب وتأمين حرية حركته ونشاطه. فلقد اعتمد الحزب المبدأ العام «العقيدة العلنية والتنظيم السري».

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- مادويان، أرتين: ص (٧٧ ـ ٨٤) و (١٠٧ ـ ١٠٨) و (١١٠ ـ ١١٤) و (١٣١ ـ ١٣٢) و١٥٦ و١٦٠ و١٦٤ و١٧٤ و٢١٥ و (٢١٣ ـ ٢١٤) و٣٣٦ و (٣٠٤ ـ ٣٠٥).
- شاوي، نقولا: **طريقي إلى الحزب**، م .س، ص (٢٨٦ ـ ٢٨٧) و٣٣٠ و٣٣٧.
- **مصطفى العريس يتذكر**: ١٩٨٢، بيروت، دار الفارابي، ص (٧٦ ـ ٩٣) و (٢٦١ ـ ٢٦٨).

(٢) أيوب، س: م .س، ص٨.

ومن الملاحظ أن أطول فترة يمارس فيها الحزب الشيوعي اللبناني نشاطاً علنياً مباشراً هي المرحلة التي أعقبت حصوله على ترخيص رسمي عام ١٩٧٠ والتي ما زالت مستمرة حتى الآن. وقد تميزت هذه الفترة خاصة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) بالانعطاف المهم الذي أسس له المؤتمر الوطني الثاني عام ١٩٦٨ ثم المؤتمر الثالث عام ١٩٧٢ حيث عاد الحزب كما تشير مصادره إلى موقع الصدارة في العمل السياسي اللبناني والعربي. وتكمن أهمية هذه الفترة العلنية بأنها سبقت ومهدت لمرحلة ما بعد عام ١٩٧٥ وبداية الأحداث اللبنانية الدامية.

ورغم فترة النشاط العلني، خاصة ما قبل ١٩٧٥، فلقد بقي الحزب يتصرف بسرية ملحوظة. باعتباره ما زال تحت مراقبة السلطات الأمنية الرسمية. فالحزب لم يكن ليطمئن لسياسة الأجهزة الأمنية، والسلطات الرسمية. بالمقابل لم تكن الأجهزة الرسمية المختلفة لتثق بدعواه الديمقراطية وتخشى من نتائج حركته العلنية وآثارها. وسوف تنعكس السرية التي وسمت الحزب عبر تاريخه الطويل على بنيته التنظيمية وحياة الحزب الداخلية. الأمر الذي يترك آثاره الواضحة على التربية الحزبية السياسية في الحزب.

الطابع الايديولوجي ـ اللبناني غير العنفي

ومن الملاحظات البينة عبر تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني أنه حزب ايديولوجي ـ لبناني يغلب عليه الطابع السياسي السلمي غير العنفي في بنيته ونشاطه.

ويلاحظ أن الحزب الشيوعي اللبناني هو أول حزب لبناني يتبنى نظرية شاملة متمثلة بالماركسية اللينينية. باعتبار أن الأحزاب القومية التي أعقبت تأسيسه فيما بعد، وعلى مختلف مشاربها، لم تقل بالنظرية الشاملة أو الكلية. أما الأحزاب اللبنانية الأخرى فقد رفضت فكرة العقيدة الشاملة ـ الكلية من أساسها.

ورغم الطابع التغييري للحزب، فإنه بقي حزباً سياسياً غير عنفي بالدرجة الأولى. بمعنى أن الحزب لم يعمد إلى «العنف الثوري» والأسلوب العسكري طريقاً للوصول إلى السلطة. وأقر النضال الوطني الديمقرطي أسلوباً في نشاطه السياسي باعتبار أن «النضال الديمقراطي العام ـ في إطار النظام القائم ـ لا يبعد بل يقرب الثورة الاشتراكية»[1].

(١) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني: م .س، ص١٩٧.

وقد شارك الحزب باستمرار ومنذ سنة ١٩٣٥[١] في المعارك الانتخابية النيابية محاولاً الوصول إلى الندوة النيابية. مستفيداً من المعركة الانتخابية لطرح أفكاره وبرامجه. وقد فاز خالد بكداش في انتخابات عام ١٩٥٤ في سوريا، وهو أول نائب شيوعي يصل إلى الندوة البرلمانية. وكان للحزب الشيوعي اللبناني مساهمة فعالة في وصول بكداش إلى البرلمان. واعتبر فوزه انتصاراً كبيراً للحزب ودوره السياسي ليس في سوريا فقط بل في العالم العربي وعلى الصعيد الدولي[٢]. إلا أن البعض اعتبر أن معركة بكداش الانتخابية لم تكن إلا تقليداً للنمط السياسي السائد عند الأحزاب الأخرى في تلك المرحلة. وبالتالي لم يستطع الحزب الشيوعي الخروج عن المألوف في كسب الأصوات إلى جانب مرشحه في الانتخابات النيابية[٣]. ورغم كل محاولاته اللاحقة فإن الحزب لم يستطع الفوز بأي مقعد نيابي في لبنان. وقد استمر الحزب في نهجه السياسي معتبراً أن الانتخابات النيابية والبلدية «يجب أن تحتل اهتماماً خاصاً من قبل الحزب»[٤].

كما أن مشاركة الحزب في أحداث عام ١٩٥٨ بقيت محدودة التأثير ولم تبدل من طبيعة الحزب السياسي غير العنفي أو تغير في توجهه. فالطابع العسكري الذي رافق الحزب في أحداث عام ١٩٥٨ لم يستمر طويلاً إذ توقف مباشرة مع توقف المعارك والوصول إلى تسوية «لا غالب ولا مغلوب» في لبنان. ويبدو أن رسوخ الطابع السلمي في الحزب ونهجه السياسي «المساير» في حينه والخط «الانعزالي» الذي سيطر على توجهه[٥] لاحقاً كما تشير مصادره ساعدت على تكريس هذا الاتجاه في الحزب وتعزيزه.

كما لم تستطع الأحداث السياسية التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ من أن تغير من طابع الحزب السياسي السلمي تغييراً جذرياً. فبروز المقاومة الفلسطينية وطروحات الكفاح الشعبي المسلح وسلسلة الأحداث الناجمة عن تفاقم حدة الصراع مع السلطة السياسية أو الأحزاب اللبنانية التي عرفت «بالأحزاب اليمينية» أو الاصطدامات مع الجيش اللبناني (٢٣ نيسان ١٩٦٩ وأحداث أيار ١٩٧٣ مثلاً) وغيرها من المعطيات لم تدفع الحزب إلى تبني فكرة العمل العسكري المباشر.

---

(١) مادويان، أرتين: م .س، ص١٣٦.

(٢) م .ن، ص (٣٢٠ـ ٣٢١).

(٣) جزماتي، نذير: م .س، ص (٢١٦ـ ٢٣٧).

(٤) **المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني**: م .س، ص٢٠٣.

(٥) يراجع: **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب**، م .س.

ـ **المقدسي، توفيق**: م .س، ص (٩٦ـ ٩٧).

يبدو أن هذه الأحداث ومضاعفاتها وفكرة التسليح والعمل العسكري ألقت بظلالها على الحزب وأثارت بداخله نقاشات مستمرة حول جملة هذه المسائل. ولحظ المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨ إشارات عابرة إلى أشكال نضالية أخرى غيرة محددة. فأشار إلى أن الحزب «يفضل انتقال السلطة إلى أيدي البروليتاريا وحلفائها بالطريقة السلمية، لتوافق ذلك ومصالح الطبقة العاملة والشعب بأسره». غير أنه «يهيء لكافة أشكال النضال، بما في ذلك الرد على عنف الرجعية لضمان انتصار الثورة الاشتراكية»[١].

ولعل أبرز مظاهر التأثر بالمستجدات التي أعقبت هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ وأثرت على الطابع السياسي غير العنفي للحزب مشاركته في تشكيل «قوات الانصار»[٢] التي تشكلت في الأردن بمبادرة من بعض الأحزاب الشيوعية العربية. ثم مبادرة الحزب في تشكيل «الحرس الشعبي»[٣] في أواخر كانون الثاني عام ١٩٧٠ كمنظمة للدفاع عن الجنوب اللبناني ولحماية الحدود اللبنانية من الاعتداءات الصهيونية.

غير أن هذه المساهمات لم تأخذ مجالها الكامل بدفع الحزب جدياً للاستمرار في هذا الاتجاه. وبقي الحزب الشيوعي اللبناني ينتقد انجرار المقاومة الفلسطينية وراء شلل اليسار المغامر[٤]. كما أن «الحرس الشعبي» بقي ظاهرة غير مؤثرة كما أن «قوات الأنصار» لم تعمر طويلاً ولم يكن لوجودها تأثير فعال إن في المقاومة الفلسطينية أو في ترسيخ الكفاح المسلح في حياة الحزب الداخلية، الأمر الذي يعزز الاعتقاد بأن الحزب لم يحسم أمره قبل أحداث (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) نحو العمل العسكري المباشر. وبقيت علاقته بهذا الاتجاه ضعيفة رغم كل ما دار داخل الحزب من نقاشات حول هذه المسائل ورغم كل التهم التي تلصق بالحزب حول هذا الموضوع. فرغم الاحتكاك الأولي للحزب مع مظاهر العمل المسلح بقي التجاذب داخل الحزب دون حسم واضح للاتجاه العسكري. وبقي الطابع السياسي السلمي السمة البارزة والمسيطرة على الحزب ونهجه السياسي[٥].

---

(١) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**: م .س، ص٢٠١.
(٢) شاوي، نقولا: **كتابات ودراسات**، م .س، ص (٤٦٦ـ ٤٦٩).
(٣) **معلومات**: م .س، ص١١.
(٤) **المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني**: م .س، ص (١٤٨ـ ١٥٠).
- **معلومات**: م .س، ص (٤١ـ ٤٢).
- شاوي، نقولا: **كتابات ودراسات**، م .س، ص (٥١٤ـ ٥١٥).
(٥) ذبيان، سامي: م .س.
- **معلومات**: م .س، ص٤٣ و (٤٩ـ ٥١) وهامش ص (١٠١ـ ١٠٢).

واستمر الحزب في مختلف مراحل نشاطه السياسي بطابعه اللبناني. فالتأسيس بداية باسم «حزب الشعب اللبناني» ثم عرف بالحزب الشيوعي اللبناني ثم الشيوعي اللبناني السوري. وبعد استقلال لبنان كرس المؤتمر الوطني الأول للحزب (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) اسم الحزب الشيوعي اللبناني. وقبل ذلك وبعده لم يجاهر الحزب برفض الكيان اللبناني[١]، أو يطرح إشكالية الكيان اللبناني[٢]. وقد ساهم في معركة الاستقلال الوطني واعتبر «بروز كيان لبنان» لاحقاً انتصاراً وطنياً[٣] ثم ركز الحزب على تغيير النظام السياسي مستنداً إلى طابعه الايديولوجي ومقولاته النظرية.

وعليه فلقد رفض الحزب المشاريع الوحدوية التي استهدفت ضم لبنان إلى الدول العربية المجاورة كمشروع «الكتلة الشرقية» وسوريا الكبرى والموقف السلبي من الوحدة العربية والتجربة الوحدوية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨.

ويوضح نقولا شاوي بأن للبنان خصائص مميزة عن غيره من البلاد العربية. ولذلك فهو ينفي كل تفكير بوحدة لبنان أو اتحاده مع الدول العربية. ويعتبر أن هذه الخصائص تتمثل في وضعه الطائفي الذي أوجده الاستعمار[٤].

ورغم الطابع الوطني اللبناني السياسي «الديمقراطي» غير العنفي فإن الحزب الشيوعي لم ينج من ملاحقة السلطات الأمنية كما أنه لم يكتسب نفوذاً ملحوظاً يؤهله الوصول إلى البرلمان أو يستطع اختراق التركيبة الاجتماعية التي يناضل ضمنها. وبقي طابعه الايديولوجي التغييري سبباً لمطاردة الحزب ومدعاة للتحريض عليه، كما بقي محكوماً باطلاقيته النظرية الكلية ـ الشاملة من جهة والواقع الاجتماعي السياسي المعاش من جهة أخرى. ولقد أثرت هذه السمة الايديولوجية اللبنانية السياسية غير العنفية على

---

(١) أشتي. فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي**، المجلد الأول، م .س، ص١١٢.

(٢) تقي الدين، سليمان: م .س، ص (٣٦ـ ٣٩).

ـ **تاريخ حزب الكتائب**: ج١، (١٩٣٦ـ ١٩٤٠)، بيروت، ١٩٧٩، دار العمل، ص (٣٠ـ ٣١) مع الهامش وص٣٣.

(٣) يراجع لمزيد من المعلومات حول دور الحزب في الاستقلال وطابعه الوطني اللبناني:

ـ **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني**: م .س، ص١٥ و (٢١ـ ٢٢) و (٢٦ـ ٢٧).

ـ د. العكاري، ضاهر: م .س، ص٢٢و (٥٧ـ ٧٨) و (٤٢٤ـ ٤٢٥).

لقاءات شخصية:

ـ الحلو، يوسف خطار: م .ش (١)، الجمعة ٢٧ آذار ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبة.

ـ مروة، كريم: م .ش (١)، الأربعاء ١٣ آذار ١٩٩٢، بيروت، مار الياس.

(٤) مقدسي، توفيق: م .س، ص (٩٣ـ ٩٤).

توجه الحزب التربوي وحكمت مساره السياسي كما حياته الداخلية.

إن استعراض مرحلة تأسيس الحزب الشيوعي اللبناني والإطلالة على العلامات البارزة في تاريخه السياسي الطويل تؤسس لفضاء معرفي أولي حول الحزب ومعالمه الأساسية في مختلف مراحل نشاطه السياسي.

ومن الجدير ملاحظته في الحزب الشيوعي اللبناني أهمية المؤتمر الوطني الثاني للحزب (١٩٦٨) الذي كان نتيجة لضرورات حزبية داخلية من جهة وتتويجاً لمستجدات ومتغيرات مجتمعية وسياسية من جهة أخرى.

من هنا يعتبر الحزب، من خلال وثائقه، أن المؤتمر الوطني الثاني والمرحلة التي أسس لها مفصل أساسي في حياته ومنعطف تاريخي على قدر كبير من الأهمية قياساً لما كان سائداً حزبياً. باعتبار أن مقررات المؤتمر، والتي عززها لاحقاً المؤتمر الوطني الثالث عام (١٩٧٢)، تعتبر نقلة نوعية طالت مختلف جوانب النشاط الحزبي سياسياً وتنظيمياً.

غير أنه ورغم أهمية ما جرى في المؤتمر الوطني الثاني وما تركه من آثار على الحزب والمراحل اللاحقة فإنه لم يكن بالضرورة عملية قطع منهجي مع تاريخ حزبي طويل، غني بالتجارب والأحداث، الأمر الذي أبقى ملامح المرحلة اللاحقة للمؤتمر الوطني الثاني مشرعة على أبواب التجديد والمراجعة. إضافة لما انطوت عليه من بقايا المراحل السابقة. لذلك يبدو من الضروري تتبع المتغيرات التي حدثت في الحزب - فكرياً، تنظيمياً، سياسياً - ومقارنتها مع السائد حزبياً، وملاحظة موقعها ورصد انعكاساتها التربوية في حياة الحزب الداخلية، في سبيل الوصول إلى تحديد الاتجاه التربوي السياسي للحزب وطبيعته.

ثانياً: الإطار الفكري

يحتل الجانب الفكري موقعاً مهماً في الحزب الشيوعي اللبناني. ويستند الحزب في هذا الجانب إلى تراث عالمي عريق، من حيث التزامه بالماركسية - اللينينية كبعد فلسفي واتجاه نضالي وسياسي وأسلوب منهجي في التحليل.

ويعتبر الحزب أن من سماته كحزب للطبقة العاملة استناده إلى «نظرية ثورية صحيحة»، لأن الايديولوجية التي يعتنقها أي حزب تحدد طابعه وموقعه واتجاهه[1].

(١) الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة: سلسلة محاضرات مبسطة في الماركسية «٣» دار الفارابي، ص٦ و (١٣-١٧).

حيث يقوم الفكر بتوجيه الحزب (كالبوصلة) وتصحيح مساره ومواجهة «الايديولوجية البرجوازية» وكشف مواقع الخلل في بنيانها وفضح زيف ادعاءاتها وتضليلاتها[1]. كما يكون مادة أساسية بالنسبة للمحازبين لشرح المبادىء والتبشير بالأفكار وتوضيح الخطة وتعزيز صلات الحزب بالجماهير لتنظيم حركتها وقيادتها ودفعها للانخراط في صفوفه. فالحزب كطليعة ثورية، وبحسب المفهوم اللينيني يقوم بادخال الوعي الطبقي إلى صفوف الطبقة العاملة[2]، الأمر الذي يعزز الاهتمام بالجانب الفكري وموقعه المميز في حياة الحزب الداخلية. فما هي ملامحه العامة ومقوماته الأساسية في الحزب الشيوعي اللبناني؟

١ ـ البدايات الأولى

يسترشد الحزب الشيوعي اللبناني بالماركسية ـ اللينينية كأساس نظري يبني عليه نشاطه الفكري والسياسي والنضالي والتنظيمي.

ويبدو أن التزام الحزب الشيوعي اللبناني بالماركسية ـ اللينينية تميز في بداياته الأولى بالإيمان العام دون التحليل، والعمومية دون التفحص والدرس. فالحركة الشيوعية في سوريا ولبنان لم تمتلك في بداية تشكلها نظرة شاملة عن الماركسية ـ اللينينية رغم الاتجاه الشيوعي المبكر والمباشر في عملها التنظيمي ـ الحزبي.

فالإطار الفكري اتسم بداية بنزعة اشتراكية عمومية، قريبة إلى الطوباوية والرومانسية والرومانطيقية منها إلى المفهوم الماركسي ـ اللينيني. وقد عبرت جريدة «الصحافي التائه» عن هذا الميل دون أن تكتسب مفهوماً شمولياً ومتناسقاً، أو تنعكس هذه النظرة ـ النزعة على جوانب الحياة الاجتماعية ومواضيعها فتضبطها ضمن «قوالب» الاتجاه الماركسي ـ اللينيني.

وقد بقي الإطار الفكري في مراحل التأسيس الأولى غير واضح المعالم أو المقاصد، وتنعدم الدقة في تحديداته ومفاهيمه ومنهجيته وقراءته للواقع الاجتماعي المعاش. فاعتبر البعض أن بداية الحركة الشيوعية في سوريا ولبنان رغم ادعائها الصفة «البلشفيكية» فإن الشيوعيين الأوائل لم يدعوا إلى فكرة ماركسية كاملة سواء كما حددها ماركس أو كما شرحها وطورها لينين. وجل اهتمامهم منصب على بعض الأفكار العامة

(١) **الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي**: دار الفارابي، ص٢٨.

(٢) **الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة**: م .س، ص٦.

حول المساواة بين الطبقات وإزالة الحيف اللاحق بفئات العمال والبؤساء من الشعب[1]. إضافة للترويج للدولة السوفياتية الفتية ونقل أخبارها وتجميل صورتها. وقد استخدموا بعض التعابير الشيوعية العامة مثل كلمة «رفيق» وأرخوا كتاباتهم استناداً إلى «الانترناسيونال» الثالث، ودعوا لأنصاف العمال وإلى الاشتراكية... إلخ. دون أن يترافق ذلك مع أسس موضوعية في تحديد مضامين التعابير ومعرفة خاصيتها وأبعادها الفكرية.

وعليه فقد تلاقى لديهم جملة من المبادىء المتناقضة والمتضاربة دون التخلي عن الاشتراكية كصفة ملازمة لدعوتهم وأشخاصهم[2].

واستمر الحزب بعد تأسيسه ضمن هذا الاتجاه دون إمكانية للحديث عن إطار فكري منسجم رغم الدعوة الشيوعية التي يعتنقها الحزب ويبشر بها. بمعنى أن الانتقال من حزب الشعب اللبناني إلى الحزب الشيوعي اللبناني لم يبدل في الأمر شيئاً خاصة على المستوى الفكري. حيث انحصرت الفكرة، وإلى حد كبير، في مهاجمة الاقطاعيين والأغنياء وتحديد جملة من المطالب العمالية منسجمة مع توجيهات الحزب الشيوعي الفلسطيني من جهة وسعي الحزب من جهة أخرى لتأسيس النقابات العمالية ومحاولة انتشاره بين صفوف العمال[3].

وقد بدأت أولى الإرهاصات الفكرية للحزب في التبلور بإطارها العام مع تعاقب الزيارات إلى الاتحاد السوفياتي ومشاركة عدد من الشيوعيين في جامعة كادحي الشرق في موسكو في بداية الثلاثينيات ووصول عدد من المراجع والكتابات حول الماركسية.

واعتبر س. أيوب أن فترة (١٩٣٢ ـ ١٩٣٦) بالنسبة للحزب تميزت بتركيز «عقائدي» ونشاط ثقافي متقدم عن الفترة السابقة. ويبدو من مظاهرها ترجمة خالد بكداش[4] «البيان الشيوعي» عام ١٩٣٣ وهي الترجمة العربية الأولى، مع مؤلفات أخرى.

---

(١) س. أيوب: م .س، ص١٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- م .ن، ص١٤ و١٦ و (١٧ـ ٣٤).

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- م .ن، ص٦٥.
- دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .س.
- د. العكاري، ضاهر: م .س.

(٤) نداف، عماد (إعداد وحوار): خالد بكداش يتحدث، دمشق، ١٩٩٣، دار الطليعة، ص٢٤.

كما أصدر الحزب مجلة الطليعة التي دأبت على نشر الفكرة الشيوعية والتعليلات الماركسية بين صفوف المثقفين فاستقطبت عدداً منهم إلى صفوف الحزب[١].

ورغم اهتمام الحزب بالناحية الإعلامية وإصداره عدداً من الجرائد (صوت الشعب) إلا أن التركيز في الغالب انصب على الجانب السياسي والثقافي العام.

ولم يلحظ المؤتمر الوطني العلني الأول للحزب (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) والذي انعقد في ظل حل الكومنترن أي اهتمام بالجانب النظري ـ الفكري للحزب. وتبين وقائع المؤتمر والميثاق الوطني الصادر عنه غياب الأسس الأولية للماركسية ـ اللينينية، إلى حد كبير، وبشكل ملفت للانتباه. فلقد حاول الحزب الاستفادة من حل الكومنترن «للتحرر» من تبعية العلاقة بالخارج سياسياً وفكرياً. فأكد المؤتمر على طابع الحزب «الوطني» والتوجه غير الشيوعي. كما سيتبين لاحقاً من خلال معالجة برنامج الحزب.

ويبدو أن المؤتمر الوطني العلني الأول للحزب قد أسس لمرحلة سلبية لاحقة طالت مختلف جوانب حياة الحزب الداخلية وعلاقاته السياسية ونضاله السياسي ومواقفه الوطنية والقومية. وانعكس ذلك بشكل أو بآخر على الإطار الفكري للحزب. بل يبدو أن الخلل في الجانب الفكري للحزب ساهم في تراكم سلسلة الأخطاء والظواهر المرضية في حياة الحزب الداخلية وسياسته العامة.

وقد لحظ المؤتمر الوطني الثاني للحزب (تموز ١٩٦٨) جملة الظواهر المرضية وقيمها من خلال مراجعته النقدية «الجريئة» لمختلف جوانب حياة الحزب الداخلية وتاريخه. وقد تمثلت بانحراف «يميني» في فترة زمنية وآخر «يساري» في فترة أخرى[٢]. أو ما يمكن اعتباره سيادة الخط «الانعزالي»، حيث إن سمة المرحلة السابقة، وكما وصفها المؤتمر الثاني للحزب يمكن توصيفها «باللاخطة» والتي قد تؤدي لنوع من الجمود العقائدي وإغفال للجانب الفكري في الحزب[٣].

---

(١) س. أيوب: م .س، ص٧١. ويذكر بأن «البيان الشيوعي» أعيد نشره عام ١٩٤٥.

(٢) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**، م .س.
- النادي الثقافي العربي: **القوى السياسية في لبنان**، م .س، ص٢٠٣.
- معلوم، حسين محمد محمود: **قراءات في نقد اليسار العربي**، م .س، ص (١٤٥ـ١٤٦).

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني**: م .س، ص (١٠٥ـ١٠٦).
- ذبيان، سامي: م .س، ص١٧٣.

وقد حاول المؤتمر الوطني الثاني تجاوز هذه الثغرات والتأسيس لنقلة نوعية في تاريخ الحزب من خلال وثائق المؤتمر وبرنامجه السياسي، مؤكداً أن الحزب الشيوعي اللبناني في هدفه «لتحويل المجتمع تحويلاً ثورياً إلى الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي» يسترشد «بنظرية الاشتراكية العلمية: الماركسية اللينينية»، باعتبارها «الأساس النظري الذي يبني عليه الحزب نشاطه» الفكري والسياسي والنضالي والتنظيمي[1].

وبناء على هذه الملاحظات فإنه يمكن تحديد ملامح الإطار الفكري للحزب الشيوعي اللبناني واتجاهه النظري العام مستندين إلى جانبين: الأول يتمثل في التراث الماركسي ـ اللينيني، وقاعدته النموذج السوفياتي كمرجع أساسي، إن في التحليل أو التفسير، وما قد يستتبع ذلك من نتائج سياسية وفكرية تصب في الاتجاه الرسمي السوفياتي وتخدمه وتدور في فلكه، الأمر الذي قد يترك آثاره التربوية والسياسية المباشرة والمبطنة على مختلف جوانب حياة الحزب الداخلية ونشاطه السياسي إن في أسلوب تعاطي الحزب مع النموذج السوفياتي أو في طبيعة فهم الحزب لإطاره الفكري وطريقة علاقته وتعامله مع نصوصه المقررة ومنهجه التحليلي.

أما الجانب الآخر فيتبلور من خلال البرنامج (البرامج) ـ السياسي الذي يحدده الحزب في مؤتمراته الدورية. وتتناول موقف الحزب من مختلف القضايا والمواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ. والتي تعتمد من حيث المبدأ الخلفية النظرية للحزب وإطاره الفكري.

٢ ـ الماركسية اللينينية

تبنى الحزب الشيوعي اللبناني الماركسية ـ اللينينية كإطار فكري لمجمل جوانب حياته الداخلية ونشاطه العام. ورغم تعدد التفسيرات المقدمة للماركسية فإن الحزب التزم التفسير الرسمي السوفياتي دون غيره فهماً وتحليلاً وما يمكن أن يستتبع ذلك من مواقف سياسية مباشرة.

يشير لينين إلى أن «المذهب الماركسي» هو الوريث الشرعي لخير ما أبدعته

(١) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني**: م .س، ص١٢٩ والنظام الداخلي (م .ن) ص٢٠٥.

الإنسانية في القرن التاسع عشر: الفلسفة الألمانية والاقتصاد السياسي الانجليزي والاشتراكية الفرنسية[١].

وتعتبر الماركسية فلسفة مادية، يقوم أساسها الفلسفي على المادية الجدلية القائلة بأن العالم مادي وأنه لا شيء فيه بجانب المادة وقوانين حركتها وتغيرها[٢]. بمعنى أنها تنطلق من الإقرار بأن «العالم هيولى» وكل ما هو موجود في الطبيعة يمثل «مختلف أشكال الهيولي المتحركة»[٣]. فالعالم المادي هو وحده العالم الحقيقي وهذا «حجر الزاوية في المادية الجدلية»[٤].

فالمسألة الأساسية في كل فلسفة، والحديثة منها بشكل خاص، كما يقول ماركس وانجلس هي مسألة علاقة الفكر بالكائن، أو علاقة العقل بالطبيعة. أيهما يسبق الآخر العقل أم الطبيعة. وعلى أساس الجواب يتحدد الموقع والاتجاه. من هنا انقسم الفلاسفة إلى معسكرين كبيرين: تمثل أحدهما في المعسكر المثالي الذي يؤكد أولوية العقل على الطبيعة وبالتالي يقبلون في آخر التحليل بخلق العالم، أياً كان نوع هذا الخلق، أما الآخرون، الذين قالوا بأولوية الطبيعة، فإنهم انتموا إلى المدارس المادية المختلفة[٥].

وعليه فإن المادة تعتبر دائماً المعطى الأول، أما الوعي أو العقل فإنه المعطى الثاني أو التالي[٦]، باعتبار أن لا وجود للوعي خارج جسم مادي. فمصدر الفكر والمعرفة

---

(١) لمزيد من التفاصيل:
- **لينين، ماركس، أنجلس، الماركسية**: ترجمة الياس شاهين، موسكو، دار التقدم، ص٨ و (٦٢-٦٨).
- لينين: **حول الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية**، ترجمة: الياس شاهين، موسكو دار التقدم ص (٩٧-٩٨) و (١٠٣-١١٣).
- لينين: **مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة**، دار التقدم، ص (٥-١٢).
- **ماركس، أنجلس، مختارات**: ج١، دار التقدم، ص (٢٨-٣٥).
- **معجم البناء الحزبي**: مجموعة من المؤلفين السوفيات، ترجمة صادق موسى، دار الثقافة الجديدة، ص (٣٣٣-٣٣٩).

(٢) م. روزنتال (إشراف): **الموسوعة الفلسفية**، بيروت، دار الطليعة، ص٣٣٩.
(٣) **معجم البناء التنظيمي**: م .س، ص٣٣٤.
(٤) م. روزنتال (أشراف): **الموسوعة الفلسفية**، م .س.
(٥) **لينين، ماركس، أنجلس، الماركسية**: م .س، ص١٠.
(٦) إ .م. بوشنسكي: الفلسفة المعاصرة في أوروبا، ترجمة: د. عزت قرني، **عالم المعرفة**، عدد ١٦٥، أيلول ١٩٩٢، ص١١٢.

(الوعي أو العقل) يكمن في أنه نتاج الدماغ الإنساني[١]. كما أن التعارض بين المادة والوعي لا قيمة له إلا في نظرية المعرفة، أما في نظرية الوجود فلا وجود غير المادة. فيصبح عندها الوعي أو العقل ظاهرة تابعة هو «نسخة انعكاس، صورة فوتوغرافية» للمادة حسب تعبير لينين[٢]. وبالتالي فإن «وحدة العالم في ماديته»[٣].

وتعتبر المادية الجدلية أن الحركة شكل وجود المادة. حيث إنه لا يوجد، بالنسبة للمادية الجدلية، أو لا يمكن أن يوجد في أي مكان مادة بدون حركة ولا حركة بدون مادة فالمادة في حركة دائمة وتطور مستمر وتحول دائم[٤].

وتعتبر المادية الجدلية في الماركسية، متجاوزة المدارس المادية الأخرى ـ السابقة ومتناقضة معها. فلم يتوقف ماركس عند مادية القرن التاسع عشر، بل أغنى الفلسفة المادية بأهم مكتسبات الكلاسيكية الألمانية، هيغل ثم لودفيغ فورباخ، ألا وهو «الديالكتيك». أي «نظرية التطور بأكمل مظاهرها وأشدها عمقاً». . كما أنها متناقضة مع المادية السابقة لابتعاد الأخيرة عن العلوم الطبيعية وتطوراتها المهمة في مختلف المجالات العلمية، كما لطابعها التأملي الميتافيزيقي والتجريدي والميكانيكي في نظرتها لظواهر الطبيعة والظواهر الاجتماعية، ولعدم فهمها لأهمية النشاط الثوري و«العملي النقدي» الذي يقوم به الإنسان، ولغياب عنصر الجدل، والمنطق في تلك النظريات التقليدية السابقة. وبالتالي فإن المادية الجدلية أعادت وضعية الديالكتيك عند هيغل على قدميه بعد أن كان مقلوباً على رأسه.

من هنا فإن المادية الجدلية تنظر إلى ظواهر العالم نظرة ترابطية شاملة وتعترف بتطورها نتيجة للتناقضات الداخلية الفاعلة بداخلها، الأمر الذي أعطى للمادية جدليتها وتميزها عن النظريات ـ المذاهب المادية السابقة والتي اقتصرت على تفسير العالم مع أن المطلوب كان «تغييره»[٥]. وعمق ماركس المادية الفلسفية وطورها من معرفة الطبيعة إلى

---

(١) لينين، ماركس، أنجلس، الماركسية: م .س، ص٩.
(٢) إ .م.بوشنسكي: م .س، ص (١٠٩ ـ ١١٢).
(٣) لينين، ماركس، أنجلس، الماركسية: م .س، ص٩.
(٤) م .ن.
(٥) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- لينين، ماركس، أنجلس، الماركسية: م .س، ص (١٠ـ ١١).
- م. روزنتال (إشراف): الموسوعة الفلسفية، م .س، ص (٣٩٨ـ ٤٠٠).
- إ .م. بوشنسكي: م .س، ص (١٠٩ـ ١١٠).

معرفة المجتمع البشري، فكانت المادية التاريخية.

تعتبر المادية التاريخية جزءا أساسياً، متمماً وحاسماً في الماركسية ـ اللينينية. وتبدو نقلاً تطبيقياً للمادية الديالكتيكية (الجدلية) من ميدان الطبيعة إلى ميدان المجتمع. بمعنى أنها امتداد لأحكام المادية الجدلية وقوانينها على دراسة الحياة الاجتماعية وميدان الظواهر الاجتماعية، فيصبح المجتمع بالتالي مجالها التطبيقي[1]. وبذلك فإن المادية التاريخية «العلم الذي يدرس القوانين العامة للتطور الاجتماعي وأشكال تحققه في نشاط الناس التاريخي»[2].

وقد قدم ماركس صيغة كلاسيكية لماهية المادية التاريخية في مقدمة كتاب «نقد الاقتصاد السياسي» عام ١٨٥٩، واعتبر أن «الناس أثناء الانتاج الاجتماعي لحياتهم، يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية مستقلة عن إرادتهم. وتطابق علاقات الإنتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية»[3]. فيصبح كل من المجال الاقتصادي وعلاقات الإنتاج بالنسبة إلى ماركس العاملين الأساسيين اللذين يحددان كل ما عداها. بمعنى أن الماركسية تتخذ نقطة انطلاقها مما يكمن في أساس كل مجتمع إنساني، أي طريقة الحصول على وسائل العيش[4].

إن طريقة الحصول على وسائل العيش والعلاقات الناتجة التي يدخل فيها الناس في عملية الإنتاج تشكل الأساس والقاعدة الحقيقية لكل مجتمع. فالأساس المادي ـ البناء التحتي ـ هو الذي يوجه ويحدد البناء الفوقي[5]. وقد درس ماركس هذا النظام الاقتصادي

= ـ ماركس، أنجلس: **مختارات**: ج١، م .س، ص (٣٧ـ ٤٠).
ـ السيد، جاسم عزيز: **ديالكتيك العلاقة بين المثالية والمادية**، بيروت، دار النهار، ص (١٧ـ ٢٥).
ـ بليخانوف: **الماركسية قضايا أساسية**، ترجمة جلال الماشطة، ١٩٨٣، دار التقدم، ص٥ و (١١ـ ٢٤) و (٢٥ـ ٤٤).

(١) السيد، جاسم عزيز: م .س، ص٥١.
ـ **معجم البناء الحزبي**: م .س، ص٣٣٤.
ـ لينين، ماركس، أنجلس، **الماركسية**، م .س، ص١٥.

(٢) م. روزنتال (إشراف): **الموسوعة الفلسفية**، م .س، ص٣٩٧.

(٣) لينين، ماركس، أنجلس، **الماركسية**: م .س، ص١٤.
ـ لينين: **مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة**، م .س، ص٢٧.

(٤) م. روزنتال: م .س، ص٣٩٧.

(٥) م .ن.
ـ بليخانوف: م .س، ص٨٨.

(رأس المال) وبين نظرية القيمة الزائدة التي تشكل برأي لينين «حجر الزاوية في نظرية ماركس الاقتصادية»[1].

من هنا يعتبر ماركس أن معيشة الناس الاجتماعية هي التي تعين وعيهم وليس وعي الناس هو الذي يعين معيشتهم. وبذلك تحتل الأفكار مرتبة ثانوية قياساً لأولوية الإنتاج المادي. فإذا كانت المادية بوجه عام، تفسر الوعي بالوجود، وليس بالعكس، فإن تطبيقها على الحياة الاجتماعية الإنسانية يتطلب تفسير الوعي الاجتماعي بالوجود الاجتماعي[2]. بتعبير آخر فإن المادة هي التي تحكم الوعي وتوجهه. فتاريخ المجتمع عبارة عن تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج بين الناس[3].

من هنا فإن المادية التاريخية كشفت قوانين تطور المجتمع البشري، مشيرة إلى أن المجتمع يتطور وفقاً لقوانين موضوعية بصرف النظر عن رغبة الناس وآرائهم وتقدم الإنتاج هو أساس تطوره[4].

ويكون هذا التطور نتيجة لطفرات نوعية بعد سلسلة من التراكمات الكمية، ونتيجة لعوامل التوتر والصراع الداخلي فالصراع ـ التناقض يعتبر القوة الدافعة للتطور. لذلك لحظ «البيان الشيوعي» أن تاريخ جميع المجتمعات، حتى يومنا هذا، ما عدا «المرحلة المشاعية الابتدائية» ـ كما أوضح[5] انجلس ـ لم يكن سوى تاريخ النضال بين الطبقات.

---

(١) لينين: **مصادر الماركسية الثلاثة...**، م .س، ص٩ و (٣٥ـ ٤٧).

(٢) لينين، ماركس، أنجلس، **الماركسية**: م .س،ص١٤.

(٣) يراجع:

- كورنو، أوغست: **ماركس وأنجلز، حياتهما وأعمالهما الفكرية**، المجلد ٤، نقله إلى العربية الياس مرقص، دار الحقيقة، ص (١٦٨ـ ٢٠٤).
- **معجم البناء الحزبي**: م .س، ص٣٣٤.

(٤) يراجع:

- لينين: **حول الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية**، م .س، ص (٧ـ ٨) والمقدمة.
- كورنو، أوغست: **ماركس وأنجلز**، المجلد ٤،م .س، ص (١٨١ ـ ١٨٥) و (٢٨٥ ـ ٢٨٦).
- كورنو، أوغست: **ماركس وانجلز**، المجلد ٣، ص (١٤٢ ـ ١٦٢).

(٥) يراجع:

- كورنو، أوغست: **المجلد ٣**، م .س، ص (١٩٦ـ ١٩٨).
- أنجلس: **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة الياس شاهين، دار التقدم.
- ماركس، أنجلس: **بيان الحزب الشيوعي**، بيروت، ط١، ١٩٧٢، دار الطليعة.

ويتخذ هذا الصراع بمعنى من المعاني خطاً «حلزونياً»، ويعتبر «تطوراً تفاؤلياً» يؤدي حتماً إلى مزيد من التقدم.

من هنا مقولة المراحل والتشكيلات الاجتماعية البشرية الخمس: المشاعية، الاقطاعية، البرجوازية، الاشتراكية، فالشيوعية. وتبدو كل مرحلة من هذه المراحل متقدمة عن سابقتها ـ باستثناء مرحلة المشاعية حيث لم يكن هناك مظاهر للملكية الخاصة أو الاستغلال.

وعليه فإن المجتمع البرجوازي بحسب المفهوم الماركسي ـ يراجع البيان الشيوعي ـ لم يقض على التناحر بين الطبقات، بل إنه أقام طبقات اجتماعية جديدة بدلاً من القديمة، وأوجد ظروفاً جديدة للاضطهاد وأشكالاً جديدة للنضال. فقد جعل التناحر الطبقي أكثر بساطة ووضوحاً، حيث إن المجتمع أخذ في الانقسام أكثر فأكثر إلى معسكرين طبقيين يشتد بينهما العداء المباشر هما: الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا ـ الطبقة العاملة. غير أن الرد على النظام الرأسمالي ومظالمه، قبل الماركسية والجدلية التاريخية، اتخذ نزعة «الاشتراكية الطوباوية» ـ الحالمة وغير القادرة على تحديد مخرج حقيقي أو حل موضوعي لازمات هذا النظام ومشاكله.

وعليه فإن البروليتاريا في المفهوم الماركسي تصبح الطبقة الأكثر ثورية بين جميع الطبقات الاجتماعية في المجتمع البرجوازي. باعتبارها «أخص منتجات» نمو الصناعة البرجوازية. وعلى عاتق البروليتاريا تقع مهمة تاريخية تتلخص في عملية التحويل التاريخي للمجتمع البرجوازي وقيادة هذا التحول نحو الشيوعية(١). حيث يزول كل أشكال الاستغلال وأنواعه ومظاهره وتنتفي الملكية الخاصة وتسود المساواة والعدالة والحرية... إلخ في ظل سلطة ديكتاتورية البروليتاريا. بمعنى أن انتصار البروليتاريا وسقوط البرجوازية أمر محتوم لا مناص منه تفرضه طبيعة التناقضات الداخلية التي أفرزها المجتمع البرجوازي. فالبرجوازية تنتج «حفاري قبرها» من هنا شعار ـ النداء الماركسي: يا عمال العالم اتحدوا.

وقد كشفت المادية التاريخية برأي الماركسية ـ اللينينية عيوب النظريات التاريخية

---

(١) يراجع:
- ماركس، أنجلس، مختارات: ج١، م .س، ص (٥٠ـ٦٦).
- لينين: مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة، م .س، ص (٣٠ـ٣٢).
- ماركس، أنجلس: بيان الحزب الشيوعي، م. س.

السابقة خاصة في أمرين رئيسيين: الأول في كون هذه النظريات اقتصرت على دراسة الدوافع الايديولوجية للنشاط الإنساني، ولم تأخذ غير الدوافع الفكرية لنشاط الناس التاريخي، فكانت نظريات مثالية عاجزة عن البحث في الأسباب المادية الحقيقية التي أحدثت مثل هذه الدوافع والعوامل الجوهرية التي تولدها، وبالتالي فإنها لم تستشف أي قانون لتطور نظام العلاقات الاجتماعية وجذورها الأساسية في تطور الإنتاج المادي. والعيب الثاني في أن النظريات التاريخية السابقة التي لم تدرس إلا دور الشخصيات البارزة في التاريخ وأهملت أو غيبت نشاطات الجماهير الصانعة الحقيقية للتاريخ[1].

فعلى هذا الجانب النظري ـ الفلسفي المنهجي استند الحزب الشيوعي اللبناني. وقد اتخذت الماركسية ـ اللينينية موقعها التوجيهي في الحزب كنظرية «علمية» متكاملة تقدم الحل «الموضوعي» لأزمات المجتمع ومشاكله. فاكتسبت بذلك سمات خاصة ومواصفات مميزة وهالة كبيرة من الهيبة والنضج والمعرفة، الأمر الذي أفقدها الكثير من موضوعيتها وحولها إلى نصوص جامدة صالحة لكل زمان ومكان وترك أبعاداً سلبية على الحزب وأعضائه سياسياً وتربوياً.

٣ ـ البرنامج السياسي

أ ـ الأهمية والموقع

تكمن أهمية برنامج الحزب السياسي في كونه يعتبر وثيقة سياسية أساسية ورئيسية يجسد الإطار الفكري للحزب واتجاهه النظري العام. ويحدد هدف الحزب النهائي وغايته المستقبلية. ويوضح مهماته المرحلية (القريبة) ومطالبه المباشرة، ويقدم فهم الحزب للمرحلة وطبيعة علاقاته وتحالفاته السياسية وأسلوب نضاله والوسائل المستخدمة من أجل بلوغ غايته الأساسية ومهماته المرحلية وعلاقة كل هذه الجوانب بالأهداف النهائية.

---

(١) يراجع:
- م. روزنتال (إشراف): م .س، ص٣٩٧.
- لينين: **مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة**، م .س، ص٢٩.
- لينين، ماركس، أنجلس، **الماركسية**، م .س، ص (١٥ـ١٦).
- كورنو، أوغست: **المجلد ٣**، م .س، الفصل الثاني والثالث.
- كورنو، أوغست: **المجلد ٤**، م .س، ص (٢٤٨ـ٢٧٥).

بمعنى أن برنامج الحزب يميز بين بعدين: بعد استراتيجي وآخر مرحلي، ويبدو كمرحلة انتقالية إلى حد كبير، بين هذين البعدين.

ويعتقد الحزب الشيوعي اللبناني أنه لكي تتمكن الطبقة العاملة من مجابهة ادعاءات البرجوازية والمدافعين عنها، وفضحها أمام الجماهير، ودحض آرائها ينبغي على الشيوعيين دراسة مستمرة للنظرية الماركسية ـ اللينينية ولواقع المجتمع. كما يفترض على الحزب بتحليله لهذا الواقع على ضوء الماركسية ـ اللينينية ـ التي اكتشفت قوانين تطور المجتمع ـ استخلاص التوجه المقبل للمجتمع وصياغة سياسية متكاملة (استراتيجية وتكتيك) لإحداث التغيير الثوري المطلوب. وهذا برأي الحزب ما يؤلف برنامجه[١].

فيغدو البرنامج مشروعاً سياسياً «متكاملاً» إلى حد ما، على المستوى الوطني والاجتماعي والاقتصادي... إلخ كما على المستوى القومي والعالمي. الأمر الذي يعطي برنامج الحزب أهمية خاصة في حياة الحزب الداخلية ونشاطه السياسي. لذلك فإن «الحزب بمجمله» يشارك عادة في إعداده من حيث المناقشة والتعديل وإبداء الآراء بمواضيعه عبر التسلسل التنظيمي الحزبي المعتمد، إلى أن يقره، مبدئياً، مؤتمر الحزب العام.

ب ـ المحاولات الأولية

وقبل استعراض ـ عرض ـ برنامج الحزب السياسي فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية حول برنامج الحزب السابق لمرحلة ١٩٦٨ والمحاولات الأولية في هذا الجانب:

ب ـ ١ مرحلة الثلاثينيات

يمكن اعتبار أن أول محاولة في اتجاه توضيح برنامج الحزب الشيوعي وتحديده قد برزت في بداية الثلاثين، حيث أصدر الحزب كتيباً بتاريخ ٧ تموز ١٩٣١ بعنوان: لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري ـ غايته القصوى وشيء من بروغرامه[٢].

---

(١) **الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي**: م.س، ص٢٩.

(٢) يراجع تفاصيل الكتيب في المراجع التالية:

- جزماتي، نذير: م.س، ص (٥٣ـ ٧٦).
- دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م.س، ص (٤٢٣ـ ٤٣٧).
- مادويان، أرتين: م.س، حيث اعتبر أن التحديد الوارد في الكتيب عند تأسيس الحزب غير صحيح، لأن الحزب تأسس عام ١٩٢٤.

وقد حدد الحزب من خلاله غايته الأساسية الهادفة إلى «تقويض النظام الرأسمالي الاستعماري، وإنشاء النظام الاشتراكي على أنقاضه» وهو نظام مآله الزوال كغيره من الأنظمة السابقة بسبب مفاسده.

وأوضح الحزب ضرورة وجود «بروغرام» خاص باعتبار أن «الوقت لم يحن بعد لتنفيذ هدف الحزب» وغايته القصوى. فيصبح «البروغرام» المسار الذي يوجه النضال في سبيل تحقيق المطالب المتوالية للعمال والفلاحين «والوصول إلى هدفنا النهائي».

ويتضمن البروغرام جملة من المطالب السياسية لتحرير سوريا من الاحتلال. إضافة للمطالب الاجتماعية لتحسين حياة العمال والفلاحين وتحرير المرأة والدفاع عنها وعن أوضاع العمال الأولاد. إلى جانب عدد من المطالب العامة، ودعوة للتضامن والأخاء بين جميع الشعوب المظلومة و «الجموع السورية العاملة» لإيجاد حكومة الفلاحين والعمال. حيث يبرز الحزب النموذج السوفياتي كمثال تاريخي لتآخي الشعوب وتضامنها وحياتها الهانئة في ظل «الحياة الإنسانية العالية». كما يحدد الحزب النضال أسلوباً ضرورياً في سبيل تحقيق غايته وهدفه المحدد.

ب ـ ٢ المؤتمر الأول

برزت المحاولة الثانية من خلال «الميثاق الوطني» الذي أقره المؤتمر الوطني العلني الأول للحزب بتاريخ (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤)[1]. ويتضمن تسعة عشر بنداً، موزعة على عدد من المحاور ـ المبادىء السياسية والوطنية والقومية والتربوية والثقافية، التي يناضل الحزب في سبيلها.

ويشتمل «الميثاق الوطني» على الدعوة لاستقلال لبنان وتعزيز كيانه وقيام النظام الجمهوري الديمقراطي الصحيح، وتوثيق التضامن الأخوي بين لبنان وسوريا وبقية الأقطار العربية، إضافة لجملة من المبادىء العامة حول بسط السيادة الوطنية على المؤسسات الأجنبية، وتمتين الحريات الديمقراطية العامة والضرورية، وتنظيم

(١) يراجع نصوص وتفاصيل «الميثاق الوطني» في المراجع التالية:
- د. العكاري، ضاهر: م .س، ص (٤٢٤ـ ٤٢٥).
- جزماتي، نذير: م .س، ص (١٩٧ـ ١٩٨).
- س. أيوب: م .س، ص (١١٨ـ ١٢٠).

شؤون الإدارة بمختلف مجالاتها، والاهتمام بتربية النشء وتعميم المدارس الرسمية وتوحيد البرامج التعليمية وحماية الأساتذة والمعلمين وتعزيز مكانة رجال الفكر والعناية بالوضع الصحي وحماية العائلة اللبنانية والتوزيع العادل للضرائب.

وقد أثار «الميثاق الوطني» ردود فعل عنيفة بعد إقراره، فقد اعتبره البعض تراجعاً عن المحاولة الأولى (كتيب ١٩٣١) لخلوه من الوضوح والدقة المطلوبين لحزب سياسي[1]. فالبرنامج ـ «الميثاق الوطني» ـ يبدو في نصه مجموعة من البنود العامة أقرب ما تكون للشعارات السياسية منها لبرنامج سياسي وتخلو من أية مقدمات أو تحليلات. ويعتبره الياس مرقص كأنه «دستور دولة» كل بند صيغ فيه بجملة واحدة، ليرضي الجميع في «دولة مستقلة، برجوازية عصرية»، كما أنه لم يلحظ أية إشارة إلى الإصلاح الزراعي «إضافة إلى كونه قد غيب «الاشتراكية» التي يمكن أن تشير إلى طبيعة الحزب وجوهره ومهماته وهدفه الأساسي[2].

ويشير أرتين مادويان في هذا الاتجاه أنه رغم «نجاح الحزب جماهيرياً» بعد إقرار الميثاق الوطني الذي أعطى للحزب «زخماً إلى الأمام سياسياً وتنظيمياً» وانضمام «أفواج كبيرة» إلى صفوفه، فإن مطالعة القارىء للميثاق «باهتمام ودقة يلاحظ غياب فكرة الاشتراكية». كما «تشوب البرنامج ـ الميثاق ميول للتنازل أمام البرجوازية وموقف يميني وروح إصلاحية». ورغم كل ما يمكن أن يقدم من تبريرات لمثل هذه الحالة فإنه «ليس صحيحاً تناسي الاشتراكية كلياً في ميثاقنا الوطني وفي إعلامنا». لأنه، كما يوضح مادويان، تنازل «عن سلاح تعبوي في العمل اليومي» داخل الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وصفوف المثقفين والشباب. وقد حرم الحزب نتيجة لهذا التوجه من «التفكير باتجاه الاشتراكية والعمل من أجلها». بمعنى أنه ساهم بإيجاد «نوع من التراخي لجهة نشر المفهوم الاشتراكي والوعي الطبقي».

---

(١) يراجع:
- جزماتي، نذير: م .س، ص (١٩٨ـ ٢٠١).
- س. أيوب: م .س، ص (١٢١ـ ١٢٢).
- علوش، ناجي: **الثورة والجماهير**، م .س، ص (٣٠ـ ٣١).

(٢) يراجع:
- مرقص، الياس: **الماركسية اللينينية والتطور العالمي العربي**، بيروت، دار الحقيقة، ص١٤.
- الحلو، يوسف خطار: من ذاكرتي، **النداء**، السبت ١٤/٨/١٩٩٣، ص٤١.
- Z. Laqueur W. ...op.cit. p. 151 & 145.

ويبين مادويان أن سيادة هذا الاتجاه كانت نتيجة «للانحراف اليميني» في الحزب الذي وجد داخله بعض الميول والاستعدادات التي عززت هذا الانحراف، وحاولت قبل المؤتمر تغيير اسم الحزب بحد ذاته وتسميته «الحزب الاشتراكي»[(١)]. إنها سياسة «الخيانة الطبقية» لدرجة أن برنامج البرجوازية كان متقدماً على برنامج الحزب الشيوعي اللبناني. وهذا الاتجاه ليس رغبة في إقامة «الجبهة الموحدة» بقدر ما هو تعبير عن خط فرض نفسه داخل الحزب منذ أمد طويل نسبياً[(٢)]، ومحاولة لمهادنة السلطة الحاكمة والتقرب منها ومسايرة «القوى التقليدية» والبرجوازية. وقد ساعد هذا الاتجاه، على الأغلب، في التأسيس للمرحلة اللاحقة من تاريخ الحزب.

ب ـ ٣ تجارب غير مكتملة

شهد الحزب بعد المؤتمر الوطني العلني الأول للحزب وقبله اجتماعات موسعة للجنة المركزية أو اجتماعات حزبية عامة، قدم خلالها تقارير[(٣)] ونقاشات وتقييمات متعددة غير أنه يصعب اعتبارها برامج سياسية بالمعنى الدقيق، رغم كل ما يمكن أن تتضمنه من مواضيع ومعالجات على قدر من الأهمية. ويعود ذلك لكونها لم تكن نتيجة لمؤتمرات حزبية وما يفترضه ـ هذا العامل ـ من إعداد ودراسة وتوثيق وتعديل ومشاركة للقاعدة الحزبية وغيرها من المستلزمات الضرورية لتحديد برنامج سياسي. كما أن هذه اللقاءات ـ الاجتماعات ـ غلب عليها مساهمة الشخص الواحد بالدرجة الأولى، وغالباً ما يكون الأمين العام للحزب، الأمر الذي يجعلها أقرب للخطاب السياسي العام أكثر من اكتسابها صفة البرنامج السياسي أو الارتقاء إلى مستواه وطبيعته.

---

(١) مادويان، أرتين: م .س، ص (٢٦٨ـ ٢٦٩).

(٢) جزماتي، نذير: م .س، ص٢٢٢، لمزيد من التفاصيل ص (٢١٥ـ ٢٤٤) وهامش ص (١٩٤ـ ١٩٥).

(٣) يعتبر تقرير خالد بكداش، على سبيل المثال لا الحصر، الذي ألقاه في الاجتماع الموسع للقيادة المركزية للحزب الشيوعي في لبنان وسوريا في كانون الثاني ١٩٥١ بعنوان: «لأجل النضال بنجاح في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية، يجب الاتجاه بحزم نحو العمال والفلاحين» أحد أهم هذه التقارير وقد أعيد طبعه في بيروت سنة ١٩٥٥، يراجع النص، في كتاب نذير جزماتي: م .س، ص (٢٧٦ـ ٣٢٠).

وتبرز أهمية هذا التقرير في إشارة جزماتي (هامش ص٢٧٦) إلى أنه قد ربى جيل من الشيوعيين اللبنانيين والسوريين واستندت إليه معظم مفاهيمهم «إن لم نقل كلها، في الفكر والسياسة والتنظيم». كما يراجع مناقشة جزماتي للتقرير في الفصلين (٢٢) و (٢٣).

جـ ـ البرنامج والموضوعات السياسية

من هنا يبرز برنامج الحزب الشيوعي اللبناني الذي أقره المؤتمر الوطني الثاني للحزب (تموز ١٩٦٨) متقدماً على المحاولات السابقة وتجاربها، إن في الدرجة أو في المحتوى. وقد أسس لاحقاً لمرحلة جديدة ونوعية في الحزب الشيوعي. حيث أولت المؤتمرات اللاحقة اهتماماً ملحوظاً لهذا الجانب، تمثلت في إعطاء البرنامج السياسي موقعه الأساسي والطبيعي في حياة الحزب الداخلية ونشاطه السياسي بعد الغياب شبه التام في المراحل السابقة، بما يتضمنه البرنامج من تحليل للأوضاع بمختلف جوانبها ومستوياتها المحلية والقومية والعالمية، ومن تحديد لأهداف الحزب ومهماته من منظور الإطار الفكري للحزب وقاعدته الماركسية ـ اللينينية. ومن اعتباره مرشداً لنشاط الحزب ودليلاً لاتجاهه، يوحد المحازبين ويحدد مسار عملهم بما يقدمه من تصورات وتحليلات غنية. إضافة لما يفترض أن يؤمنه من مشاركة قاعدية ـ حزبية واسعة عبر الأطر التنظيمية للحزب، كذلك تبرز في هذا السياق الموضوعات السياسية التي أقرها المؤتمر الوطني الثالث (١٩٧٢) كإطار برنامجي تحليلي.

وعليه فإن البرنامج السياسي للحزب والموضوعات السياسية وثيقتان أساسيتان في حياة الحزب الداخلية، يمكن عرضهما شكلاً ومضموناً، من خلال تبيان أهم المحاور الأساسية التي يتضمنانها، باعتبارهما النموذجين الأمثلين لبرنامج الحزب الشيوعي عبر تاريخه الطويل.

جـ ـ ١ الشكل والمضمون

من الملاحظ بداية أن التقسيم العام لكل منهما ـ البرنامج والموضوعات ـ متقارب إلى حد كبير في الشكل والمضمون.

فمن حيث **الشكل** اكتفى المؤتمر الثاني بتعبير البرنامج السياسي، أما المؤتمر الثالث فقد أعطى عنواناً واضحاً للموضوعات السياسية بدا كشعار سياسي مرحلي مباشر عنوانه: في سبيل حكم وطني ديمقراطي يفسح في المجال أمام الانتقال للاشتراكية.

وقد بدأ البرنامج السياسي بمقدمة مركزة تبدو تلخيصاً موضوعياً لكافة الفصول اللاحقة (سبعة فصول) تحدد طبيعة الحزب باعتباره «حزب العمال والفلاحين وجماهير

الكادحين والمثقفين الثوريين»[1] ثم يتوزع البرنامج على الفصول اللاحقة، كل فصل له عنوان رئيسي محدد إضافة لعناوين فرعية أخرى. أما الموضوعات السياسية فإنها غيبت المقدمة وحددت طبيعة الحزب في بداية الفصل السادس عند معالجة موضوع: الحزب. وقد اعتمدت الموضوعات السياسية عنواناً رئيسياً لكل فصل من الفصول الثمانية غير أنها توزعت على نقاط مرقمة بشكل متسلسل بلغت ثماني وثمانين نقطة.

أما من ناحية المضمون فإن البرنامج السياسي يبدو، وبشكل واضح، الأساس الموضوعي والخلفية ـ القاعدة المادية للموضوعات السياسية. حيث إن منطلقات البرنامج السياسي الأساسية، وفي مختلف الجوانب، ما تزال معتمدة ومعمولاً بها ويتم البناء على ركائزها ومنطلقاتها. لذلك فإنه يمكن استعراض البرنامج السياسي للحزب[2] والموضوعات السياسية[3] من خلال عرض المحاور الأساسية في كل منهما منطلقين من البرنامج السياسي مع توضيح ما يطرأ لاحقاً من تبديل في الموضوعات السياسية.

جـ ـ ٢ المحاور الأساسية

جـ ٢ ـ ١ الوضع العالمي

يستعرض البرنامج السياسي طبيعة المرحلة التاريخية وقواها المحركة وأشكال الصراع وطبيعته ودور المنظومة الاشتراكية.

يبدأ الفصل الأول بالوضع **العالمي** (الدولي في الموضوعات)، معتبراً أن «الانتقال إلى الاشتراكية» هو محتوى «عصرنا الراهن». وقد بدأ هذا «الانعطاف التاريخي» مع ثورة أكتوبر الاشتراكية. لذلك فإن محور الصراع الطبقي على النطاق العالمي يتمثل في الصراع بين «الاشتراكية والامبريالية» فتضعف الامبريالية وتتفاقم الأزمة العامة للرأسمالية وتشتد بالمقابل عدوانيتها. بحيث لا تفيد كل الوسائل المستخدمة لستر عيوبها أو «شفائها من تناقضاتها المستعصية» داخلياً أو بين دولها. إضافة لتمزق كتلها في مواجهة النظام الاشتراكي وحركات التحرر الوطني. ومن

---

(١) يعتبر الياس مرقص أن هذا التحديد مع مجمل المقدمة بحاجة إلى عدد من التعديلات، باتجاه إبراز الطابع الطبقي للحزب، يراجع الياس مرقص: **الماركسية اللينينية والتطور العالمي العربي**، م .س، ص (٢٢ـ ٢٣).

(٢) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**: م .س، ص (١٢٧ـ ٢١٠).

(٣) م .ن، ص (١٢٩ـ ٢١٣).

العوامل التي شجعت «عدوانية الامبريالية» بروز كتلة ماوتسي تونغ «الانتهازية اليسارية» أمام جميع الشيوعيين.

ويؤكد البرنامج أن «الطبقة العاملة العالمية» في عصرنا هي القوة المحركة الأساسية «لعملية التحول العام تحويلاً ثورياً»، معلقاً آمالاً كبيرة على تعاظم الدور الطليعي للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ونضالها في سبيل الاشتراكية. حيث تبرز «المنظومة الاشتراكية» القاعدة والحصن والدعامة والطليعة.

وتشير الموضوعات السياسية في هذا الجانب - وبمزيد من التفصيل - إلى أن محاولة وضع ظاهرة الرفض والتمرد الناتجة عن تفاقم أزمات النظام الرأسمالي موضوع - محل - النضال الطبقي و «احلال الشباب مكان الطبقة العاملة كقوة اجتماعية قائدة في الصراع ضد الامبريالية والرجعية» تشويه لعملية الصراع الحقيقي وتقسيم لصفوف القوى الثورية والديمقراطية.

ويشير البرنامج السياسي إلى تعاظم دور حركة التحرر الوطني في العملية الثورية. حيث يقع على عاتقها مهمة توطيد استقلالها الوطني «بتحررها الاقتصادي» باعتبار أن النضال مستمر و «لم ينته بعد». وأن التبعية لا تزول تلقائياً بزوال الاستعمار المباشر للامبريالية خاصة مع بروز ظاهرة «الاستعمار الجديد». من هنا أكدت الموضوعات السياسية أن «التطور الثوري... ليس عملية بسيطة ولا يجري وفق نمط منسجم وثابت» بسبب التعقيد الاستثنائي للتركيب الاجتماعي القبلي والعشائري والديني والطائفي... إلخ للمجموعات البشرية في هذه الدول. كما أنه قد «ثبت بقوة أن طريق الصلح الطبقي، أو اقتراح الكفاح المسلح كأسلوب وحيد للنضال التحرري لا يمكن أن يفيد منهما إلا أعداء الشعوب». من هنا فإن وحدة القوى المعادية للامبريالية والعمل الجماهيري المشترك على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي شرط أساسي لتحقيق الانتصار على الامبريالية.

ويبدو هذا الفصل[1] أكثر وضوحاً في تبني الاتجاه الرسمي السوفياتي،

---

(١) يعتبر الياس مرقص هذا الفصل أسوأ فصول البرنامج، باعتباره غير «لينيني»، ويصفه بأنه نوع من الاتجاه نحو «الاقتصادية». رغم إقرار مرقص أن البرنامج بداية انعطاف عظيم وفريد واستثنائي في تاريخ الحزب الطويل وتاريخ غيره من الأحزاب الشيوعية، م .س، ص٢٤٧ و٣٣٨. لمزيد من التفاصيل ص (٢٤- ٢٤٨). ومن الملاحظ أن مناقشة هذا الفصل تستحوذ على مجمل كتاب مرقص. ويعتبر مرقص أن هذه المحاولة تبدو الأولى من نوعها حيث يخصص كتاب كامل لنقد برنامج حزب من الأحزاب المنادية بالماركسية في الساحة العربية، م .ن، ص٥.

والموقف المتفائل من عملية التحول العالمي لصالح الاشتراكية وحتمية انتصارها في مواجهة الامبريالية، ورفض الحزب للاتجاهات الأخرى في الماركسية. منسجماً مع السياسة السوفياتية في مختلف القضايا والأحداث.

جـ ٢ ـ ٢ حركة التحرر العربية (الوضع العربي)

يستعرض الفصل الثاني موضوع حركة التحرر العربية (الوضع العربي في الموضوعات السياسية) من خلال عرض سماتها العامة وفصائلها وعلاقاتها، والأنظمة التقدمية إضافة لموضوع الوحدة العربية والقضية الفلسطينية.

ويعتبر البرنامج السياسي أن النضال العام لحركة التحرر العربية أدى إلى «قيام أنظمة تقدمية معادية للامبريالية في بعض البلدان العربية» صممت على «بناء الاشتراكية»، وكان من نتيجته إنجازات هامة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

ويحدد البرنامج الطابع التقدمي لفكرة الوحدة العربية، وانطلاق فكرتها من مواجهة القوى الأجنبية ومقاومة سيطرتها، وصولاً لتجربة الوحدة العربية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ التي برهنت على ضرورة «وحدة القوى التقدمية العربية» باعتبار الوحدة تعبيراً عن تطلعات جميع الفئات الشعبية.

وقيمت الموضوعات السياسية، من الناحية المبدئية والسياسية، تقييماً إيجابياً قيام الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا، مؤكدة على أن الحزب يعمل جاهداً لحماية الاتحاد وصيانته من محاولات الأجنحة اليمينية في حركة التحرر الوطني العربية التي تحاول حرفه عن مضمونه الأساسي نضالياً واقتصادياً وسياسياً.

أما في موضوع القضية الفلسطينية فيؤكد البرنامج السياسي موقفاً منسجماً مع المراجعة النقدية التي أقرها المؤتمر الثاني. حيث يضع القضية في إطارها الصحيح عربياً ودولياً. معتبراً إسرائيل جزءاً من الحركة الامبريالية العالمية وكياناً غريباً وعدوانياً، ووجوداً تقسيمياً في العالم العربي. وبالتالي فإن حلها يرتكز على حق العودة وتقرير المصير، رافضاً منطق العاطفية المتسرعة «لشن حرب التحرير الفورية» باعتبارها خطأ ومغامرة بالثورة وبالقضية. ويتطلب الأمر «توطيد الأنظمة التقدمية العربية» وتحليل حكم الإقطاع والرجعيات في البلدان الأخرى. وبالتالي فإن المقاومة المسلحة «داخل إسرائيل والأراضي المحتلة» حركة ثورية برأي الحزب.

وفي هذا الموضوع أشارت الموضوعات السياسية إلى مستجدات طرأت بعد

الخامس من حزيران ١٩٦٧، إن في الموقف من الحلول المطروحة، أو من المقاومة الفلسطينية بحد ذاتها.

ففي الجانب الأول يحدد الحزب موقفاً إيجابياً من قرار مجلس الأمن (تشرين ١٩٦٧) ومن الجمهورية العربية المتحدة وفصائل أخرى في حركة التحرر الوطني العربية لموافقتها على «الحل السلمي لأزمة الشرق الأوسط». وبالمقابل حذر من مناورات الولايات المتحدة الأمريكية الخادعة لحل أزمة الشرق الأوسط (مشروع روجرز). ورفض الحزب مواقف الأطراف الأخرى الداعية إلى «رفض الحل السلمي جملة وتفصيلاً» خاصة «مواقف الأوساط خارج المقاومة» التي تقتصر على «المزايدات الكلامية الفارغة».

أما في الجانب الآخر فقد أشار الحزب، في الموضوعات السياسية، إلى دوره في دعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل السياسية والمعنوية والمادية والبشرية، ومساهمته في صفوفها (قوات الأنصار). وبين بالمقابل أن قصور المقاومة يكمن في بنيتها الطبقية وتعدد أطرافها وغياب برنامجها الواضح. أما في موضوع علاقة المقاومة بالحركة الوطنية والتقدمية داخل كل بلد عربي فأكد على ضرورة إيجاد توازن موضوعي بينهما قاعدته رفض العزل والتبعية من جهة، وقيام التحالف «الرفاقي الكفاحي» من جهة أخرى. منتقداً انجرار قادة المقاومة في لبنان لمواقف شلل «اليسار» المغامر. ومشيراً إلى ضرورة مراعاة «ميزان القوى الراهن» في حل القضية الفلسطينية وارتباطه «بمجمل التطورات اللاحقة» لحركة التحرر الوطني العربية.

ويؤكد البرنامج السياسي على ضرورة «وحدة القوى الثورية العربية» والانتقال من صيغة «الجبهة الوطنية المعادية للاستعمار داخل كل بلد عربي» إلى صيغ جديدة وأكثر جذرية باتجاه توثيق التعاون واللقاء في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى الصعيد القومي والدولي لوضع برنامج - مهام - عمل موحد في مواجهة الامبريالية.

وتشير الموضوعات السياسية إلى جانب خاص بالحركة الشيوعية في البلدان العربية وعلاقاتها المشتركة. حيث ترى «أن كل الظروف الموضوعية مؤاتية لتمارس الحركة الشيوعية» دوراً متزايداً في حركة التحرر الوطني العربية. وبالتالي فإن الحزب يؤكد باستمرار «أهمية التنسيق وتوحيد المواقف والجهود» فيما بين فصائلها وتوحيدها وتقدمها بـ «بلاتفورم» موحد يتفق ومهمات المرحلة الراهنة مع حرص

الحزب الشديد على «احترام سيادة كل حزب» وسلامة وحدته الداخلية.

كما لحظت الموضوعات السياسية جوانب أخرى منها «أزمة قيادة حركة التحرر الوطني العربية» التي بدأت بعد عدوان ١٩٦٧ وازدادت حدة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر. وبروز الاتجاهات اليمينية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد التوجهات اللاديمقراطية وتسعير العداء للشيوعية وقيام تحالفات خارجية ضمن هذا السياق. وتبدو أحداث السودان «ضد الحزب الشيوعي السوداني وقادته الأبطال» أحد تعابيرها المباشرة، الأمر الذي يؤكد استنتاجات البرنامج السياسي في دعوته لأطلاق الحريات الديمقراطية.

ويشير هذا الجانب (الفصل الثاني) إلى تجاوز الحزب لمواقفه السابقة تجاه فكرة الوحدة العربية والقضية الفلسطينية خاصة، رغم عدم إقراره بالفكرة القومية كتعبير ـ مفهوماً ـ أو وجوداً. إضافة لمحاولة التمايز في التأكيد على الطابع غير المسلح للحزب ـ ممارسة ونظرة ـ وإقراره بالدور الإيجابي للأنظمة العربية التقدمية وقياداتها. كما يلاحظ الموقف السلبي تجاه ما سمي في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات «باليسار الجديد».

جـ ٢ ـ ٣ الوضع اللبناني

تعالج الفصول الأخرى الوضع اللبناني من مختلف جوانبه وإن اختلفت العناوين بين البرنامج والموضوعات السياسية. حيث يبرز بوضوح أن ما قدمه البرنامج السياسي يبقى القاعدة والمؤشر وكل التعديلات اللاحقة تبدو إضافات لأمور سياسية مستجدة لا تمس الجوهر والأساس.

ففي تحديده لسمات وخصائص لبنان ينطلق البرنامج من النظرة إلى تاريخ لبنان باعتباره جزءاً من «التاريخ الشامل» للمنطقة، ومتخذاً تطورات البنية الاقتصادية وتغيراتها منطلقه لرصد تشكيل لبنان وتحديد طبيعة سلطته السياسية. فمن سيادة النظام الاقطاعي ذي الطابع العسكري، إلى دخول الرساميل الأوروبية وعرقلة تطور القطاعات الحرفية وبروز البرجوازية التجارية الوسيطة المرتبطة تبعياً بالرأسمال الأجنبي.

ويوضح البرنامج أن الرأسمالية اللبنانية تمتاز بكونها لم تقطع مع المرحلة الإقطاعية، بل حافظت على العلاقات الاقطاعية وأبقت على نفوذها السياسي، الأمر الذي جعل من تطورها مخالفاً للتطور الكلاسيكي للرأسمالية. فكانت بذور الحركة

الوطنية مناهضة للنفوذ الأجنبي من جهة وللإقطاع ومراكز الاستغلال من جهة أخرى، بدءاً من ظاهرة العاميات الشعبية إلى رواد الفكر في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى الحركة الاستقلالية مع بداية الحرب العالمية الأولى.

ولم يساهم استقلال لبنان في قيام دولة قادرة على تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية. واستمرت السلطة اللبنانية في نهجها الرأسمالي التابع للاستعمار الجديد. وقد لعبت البرجوازية الوسيطة في الخمسينيات دوراً إضافياً آخر تمثل في تنفيذ المؤامرات والمشاريع المشبوهة والمآرب الاستعمارية ضد حركة التحرر العربية الصاعدة بالتنسيق مع الرجعية العربية. فانفجرت بوجهها ـ في مواجهتها ـ مقاومة ١٩٥٨، التي اتخذت بعداً سياسياً اجتماعياً حمل في نهايته إلى الحكم «الاتجاه الشهابي» كتيار برجوازي إصلاحي غير أنه بقي محدود التأثير كونه لم يستطع أن يمس جوهر الأزمة ومواقع البرجوازية الوسيطة.

فالاقتصاد اللبناني ارتكز أساساً على قاعدة «اقتصاد الخدمات» على حساب القوى المنتجة الأخرى، وباعتباره «اقتصاداً حراً فقد لعب لبنان دور الوسيط التجاري ثم المالي بين الدول الامبريالية والمنطقة العربية، الأمر الذي أدى إلى إعاقة توسيع قطاع الصناعة وضرب القطاع الزراعي. حيث إن فوضوية «الاقتصاد الحر» زادت الأزمة الاقتصادية العامة، كما زادت من سوء أوضاع العمال في لبنان والعمال الزراعيين والفلاحين في الريف فاضطر بعضهم للنزوح أو الهجرة.

وبناء على هذا التحليل فإن المجتمع اللبناني يتركب من عدد من الطبقات والفئات الاجتماعية، يوضح البرنامج السياسي أوضاعها ويحلل مواقفها وظروفها وعلاقاتها ومواقعها وموقف الحزب منها. حيث تتربع البرجوازية الوسيطة (الطغمة المالية وكبار المستوردين) على رأس الهرم الطبقي، ثم البرجوازية المرتبطة بالإنتاج الوطني (تتسم بالتردد والتأرجح في الموقف والموقع)، ثم الفئات المتوسطة في المدينة، ثم الطبقة العاملة طليعة النضال الشعبي ضد نظام «الاقتصاد الحر» وسيطرة الطغمة المالية والاستعمار الجديد.

أما في الريف فيبرز وبالتسلسل من قمة الهرم الطبقي إلى قاعدته الفئات الاجتماعية التالية: الأقطاعيون وكبار الملاكين والفلاحون الأغنياء (المزارعون) والفلاحون المتوسطون والميسورون والفلاحون الصغار والفلاحون الفقراء (حلفاء الطبقة العاملة) ثم العمال الزراعيون أكثر فئات الريف ثورية وهم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة. ويستعرض البرنامج تداخل العلاقات بين المدينة والريف. كما

يستعرض فئات أخرى في التركيبة الاجتماعية من المثقفين والطلاب والنساء عارضاً أوضاعهم ودور الحزب تجاههم.

ويحدد البرنامج طبيعة الدولة اللبنانية ضمن التركيب الاجتماعي السياسي الاقتصادي للمجتمع اللبناني فتغدو الدولة أداة السيطرة الطبقية حيث «سيطرة طبقة أو أكثر على طبقات وفئات أخرى» وبالتالي فإنها «ليست حكماً بين الطبقات». وتقوم الدولة عبر سائر أجهزتها بتنفيذ سياسة البرجوازية المتحالفة مع الإقطاع وبخاصة الطغمة المالية المرتبطة بالاحتكارات الامبريالية. ويتمظهر ذلك في النهج العام للدولة والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية وفي الدستور وقانون الضرائب وفي تقليص الديمقراطية وكبح الحركة العمالية والشعبية والتحيز لجانب الدول الامبريالية والرجعية مقابل الانكماش تجاه البلدان الاشتراكية... إلخ. لذلك فإن هدف الحزب هو «الانتقال من الرأسمالية» إلى «الاشتراكية» وبناء المجتمع الاشتراكي.

ويقرر الحزب النضال الديمقراطي وسيلة لبلوغ غايته الأساسية ـ النهائية في مواجهة «النظام الرأسمالي»، باعتبار النضال الديمقراطي «لا يبعد بل يقرب الثورة الاشتراكية».

ويعتبر الحزب أن الخطوة الأولى لتحقيق المهام الوطنية والديمقراطية تتمثل بـ «إسقاط الطغمة المالية» وقيام «حكومة وطنية ديمقراطية» تنفذ برنامجاً وطنياً ديمقراطياً تتضمن مبادئه العامة تصفية الشركات الاحتكارية الأجنبية وتقليص مواقع الطغمة المالية باتجاه تصفيتها نهائياً، وإجراء إصلاح زراعي (لا يمس الملكية الصغيرة والمتوسطة)، وتقوية القطاع الصناعي، وإطلاق الحريات الديمقراطية (يطرح علنية الحزب كضرورة وطنية ومعيار ديمقراطي)، وتحقيق المطالب الشعبية والمعيشية والاجتماعية، والتنسيق والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية، وانتهاج سياسة خارجية مستقلة معادية للامبريالية متعاونة مع الدول العربية المتحررة، وتحصين القرى الأمامية وتسليحها وإقرار التجنيد والتدريب العسكري ورفع قدرات لبنان الدفاعية، وتوسيع التعاون وتطويره مع المنظومة الاشتراكية عامة والاتحاد السوفياتي خاصة.

ويشير البرنامج إلى أن هذه المهام «ليست اشتراكية» غير أنها تخدم مصالح العديد من الفئات الاجتماعية. لذلك يعمل الحزب لإنشاء «جبهة واسعة من جميع الفئات»

المتضررة من وجود السلطة السياسية، موضحاً طريقه في اعتماد «النضال الجماهيري، الواعي والمنظم» رافضاً «الكلمة الثورية والميول اليسارية المغامرة والنزعات الرومنطيقية»، مفضلاً انتقال السلطة «إلى أيدي البروليتاريا وحلفائها بالطرق السلمية». غير أنه بالمقابل يهيء «الرد على عنف الرجعية بالعنف لضمان انتصار الثورة الاشتراكية» في لبنان.

جـ ٢ ـ ٤ مواضيع إضافية

إضافة لما تقدم فقد لحظت الموضوعات السياسية جملة من المواضيع والعناوين الإضافية في الموضوع اللبناني، إن من جهة طرحها لأول مرة أو من جهة إعادة التأكيد عليها بشكل أكثر بروزاً، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، يمكن ذكرها على النحو التالي:

- استمرار «أزمة نظام الاقتصاد الحر» كأزمة بنيوية ومضاعفاتها السياسية، خاصة بعد العدوان «الامبريالي ـ الإسرائيلي» عام ١٩٦٧. وتصاعد وتيرة «النضال الشعبي» من مهرجانات، إضرابات، مظاهرات، واعتصامات في مواجهة البرجوازية الكبرى. وقد كان لمساهمة الحزب النضالية دور بارز في هذه المعارك بدءاً من ٢٣ نيسان ١٩٦٩ وما تلاها من أحداث. حيث تميز برفض منطق بعض «الشلل» المغامر وأوهامها «الطفولية» وأسلوبها في التغيير من جهة، والسعي مع القوى التقدمية «لعدم الانجرار وراء محاولات الاستفزاز الرجعي لإثارة الفتنة ودفع البلاد إلى التقاتل وتبرير التدخل الأجنبي الامبريالي» من جهة أخرى.
- الطابع الديمقراطي لنضال الحزب وضرورة وحدة القوى التقدمية والوطنية والديمقراطية كشرط أساسي لنجاح النضال. منوهاً ـ كإضافة جديدة ـ بالتعاون الوثيق مع الحزب التقدمي الاشتراكي خاصة. حيث «يشكلان نواة» هذا الاتجاه وعليهما تقع المسؤولية المشتركة في صياغة برنامجه واقتراح أسسه التنظيمية.
- اهتمام الحزب «اهتماماً خاصاً» بميل الأوساط المسيحية «نحو اتجاهات تحررية» تكسر «طوق الانغلاق الطائفي»، متأثرة «بالتطورات التقدمية في الكنيسة الكاثوليكية» من جهة، وبالضغط الاجتماعي المتأزم في الداخل اللبناني من جهة أخرى.
- لحظ الحزب وضع الأقليات القومية الدينية (أرمن، أكراد، سريان، أشور،

كلدان. . . إلخ). ونوه بمساهمتهم في مجمل نواحي الحياة اللبنانية، ومحاولة الطغمة المالية استغلالها في إطار البنية الطائفية، مثمناً دور الأرمن خاصة، ومقدراً عالياً «تقاليد وتراث» سائر الأقليات.

- أشار إلى أوضاع العمال العرب والأجانب في لبنان، وتضامن الطبقة العاملة اللبنانية مع قضاياهم وضرورة تنظيمهم نقابياً.

- جدد الحزب دعوته لإقامة «النظام الاشتراكي» مؤكداً بأنه يعطي أقصى «الاهتمام للظروف الخاصة وللشروط الموضوعية، وللتقاليد التاريخية لشعبنا وبلادنا»، سواء فيما يتعلق «بأشكال النضال من أجل الانتقال إلى الاشتراكية» أم بمرحلة الانتقال نفسها، أم بعملية البناء الاشتراكي بالذات. معتبراً أن «الملكية الشخصية للفرد والعائلة لن تمس» وسوف تقدر «عالياً الكفاءات والمؤهلات الشخصية». أما من الناحية السياسية والحقوقية والديمقراطية فسوف تحترم «الحريات الأساسية للإنسان» احتراماً كاملاً، وتضمن «ضماناً كاملاً حرية المعتقد»، حيث إن حرية الإيمان والعبادات وممارسة الشعائر الدينية. . . إلخ تمارس بحرية تامة. وسوف يضمن الحزب «الحريات الديمقراطية والعامة» ويطورها. كما يشير الحزب إلى «أنه ليس من المحتم أن يتم بناء الاشتراكية في ظل حكم الحزب الواحد».

- أعار الحزب اهتماماً أكبر لموضوع الانتخابات النيابية «من أجل استخدام المجلس النيابي قدر الإمكان، وسيلة لطرح المطالب الشعبية والعمل على تحقيقها».

- تحديد فصل مستقل عن «الحزب» وموقع المؤتمر الثاني «كحدث تاريخي هام في حياة الحزب والحركة الشعبية في لبنان»، مجدداً تأكيده على أهمية التنظيم في الحزب وضرورته وعلاقته بالخطة السياسية. ولحظ نمو الحزب وضرورة التركيز على «منظمة القاعدة» والاهتمام بمسألة الملاكات القيادية (الكادر) والتثقيف الحزبي وتعميق ارتباط الحزب بالجماهير عامة وبجماهير «الطبقة العاملة وكادحي الريف» خاصة.

تحديد فصل مستقل عن «النضال الإيديولوجي» كضرورة مهمة يفرضها تعاظم حدة النضال الطبقي والتحول نحو الأفكار الاشتراكية، ولمواجهة الإعلام والتوجيه الامبريالي والرجعي والدعوات «الاشتراكية» غير العلمية. لذلك

يجب على الحزب كمؤسسة كما على الشيوعي ـ كعضو حزبي ـ نشر الوعي الاشتراكي وتنظيم صفوف الشغيلة والجماهير الشعبية، وفضح أيديولوجية البرجوازية المهيمنة وشعاراتها المضللة ودعواها المغرضة في تشويه مسيرة البلدان الاشتراكية، أو في نشر الأفكار التحريفية كالتروتسكية والماوية وغيرها من التيارات «اليسارية».

- يؤكد بفصل مستقل، أيضاً، وبعنوان «الحزب والحركة الشيوعية العالمية» على نضالية الحزب وأعضائه وطنياً وأممياً. فالحزب هو «المعبّر الحقيقي الأصيل عن المصالح الوطنية» والشيوعيون هم «أخلص أبناء هذا الشعب وأكثرهم وطنية وشجاعة ونكران ذات في الدفاع عن مصالح شعبهم ووطنهم». والحزب حريص على الوحدة في العمل والتعاون بين الأحزاب الشيوعية ومتمسك بمسؤوليته وواجباته الأممية وملتزم بما صدر عن المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والعالمية عام ١٩٦٩، مؤكداً طليعية الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي شاجباً بالمقابل النهج الصيني.

- يطرح الحزب البرنامج الزراعي في مقدمة وخمسة فصول[1] ـ كإضافة جديدة ـ فالقضية الزراعية إحدى القضايا الوطنية الكبرى التي تجابه المجتمع اللبناني بوصفها قضية اقتصادية اجتماعية سياسية. وما يعانيه القطاع الزراعي يأتي نتيجة حتمية لنظام «الاقتصاد الحر» ومعالجته بالتالي تندرج بالحلول التي يقدمها الحزب من إزالة السيطرة الطبقية وتحقيق إجراءات الإصلاح الزراعي.

ويعرض الحزب مجمل الأوضاع الراهنة للزراعة ومراحلها الأساسية وسماتها الرئيسية وأسباب أزمتها الموضوعية، وتخلف الدولة في الميدان الزراعي حيث إن تقديماتها تبقى بدون فعالية كونها لا تمس جوهر السياسة وسيطرتها الطبقية أو علاقات الإنتاج السائدة وأشكال الاستثمار. وعليه يوضح الحزب الفئات الاجتماعية (التركيب الاجتماعي) والنضال الطبقي في الريف وأسس الأصلاح الزراعي الجذري. إضافة للبرنامج المطلبي المباشر على مختلف المستويات والقطاعات،

(١) يراجع: **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، المواضيع التالية:
- تقرير حول مشروع البرنامج الزراعي: تقدمة يوسف خطار الحلو، ص (١٠٨ـ ١١٩).
- البرنامج الزراعي للحزب الشيوعي اللبناني: ص (٦١٣ـ ٦٦٢).
- يراجع أيضاً: **القضية الزراعية في لبنان في ضوء الماركسية**، منشورات الحزب الشيوعي.

مشيراً إلى أهمية تنظيم حركة الفلاحين كشرط لفعالية نضالهم المطلبي، ومؤكداً أن التنظيم النقابي «يشكل أساس» هذا الاتجاه. لذلك فإن الحزب «سيناضل بكل قواه وإمكانياته في سبيل تنظيم كادحي الريف وإيصال هذا النضال إلى أهدافه» القصوى - النهائية.

تعتمد مجموعة الفصول الخاصة بتحليل الوضع اللبناني على الماركسية - اللينينية فهما ومنهجاً. حيث يسقط الحزب «تحليله العالمي» على الوضع اللبناني، خاصة في موضوع الانتقال إلى الاشتراكية. فيضع هدفه النهائي «بناء المجتمع الاشتراكي» في لبنان دون دراسة معمقة لتحديد مدى تطابق هذا الهدف والواقع الموضوعي للبنان.

غير أن الحزب يتميز في هذا الجانب بخاصية بدأها المؤتمر الثاني في محاولته التأسيس لاتجاه «استقلالي» أو التميز[١] عن غيره من الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى، إن في دعمه للمقاومة الفلسطينية، ولو بحدود معينة، أو في فهمه لموضوع الاشتراكية وطريقة تحققها في لبنان - رغم ما يثيره هذا الفهم/ الهدف بحد ذاته من شكوك وما يتصف به من عدم الدقة والموضوعية، أو كما يسميه فواز طربلسي «القطرية المبكية»[٢] - أو في إقراره البرنامج الزراعي[٣]، وتأكيده أسلوبه الديمقراطي في النضال الوطني وتحذيره من إمكانية الانجرار إلى الاتجاه «العنفي» في مواجهة عنف الآخرين (الرجعية)، أو في تجديد دعواه الرافضة للاتجاهات الماركسية غير السوفياتية.

---

(١) تدخل مساهمات مهدي عامل ضمن هذا الاتجاه التجديدي في الحزب.

(٢) ربيع، جمال: **ماركسية العرب وانهيار السوفيت**، ط٢، ١٩٩٣، دار مشرق مغرب، ص٩٨.

- يؤكد نقولا شاوي في مقابلة مع جريدة لسان الحال بأن الوضع اللبناني يفسح في المجال لإتمام جميع التحولات الجذرية، بما في ذلك إقامة مجتمع اشتراكي. يراجع: شاوي، نقولا: **كتابات ودراسات**، م .س، ص (٦١٤- ٦١٥) في حين يشير الياس مرقص، م .س، ص (٤١٤- ٤١٥) إلى إن أقامة «لبنان اشتراكي خرافة». ويبدو أن الرأي الأخير أقرب إلى الموضوعية.

(٣) صليبا، عزيز: عشرون عاماً على البرنامج الزراعي للحزب الشيوعي اللبناني، **النداء**، العدد (٦٠)، السبت ٢٤/٧/١٩٩٣.

- **القضية الزراعية في لبنان في ضوء الماركسية**، م .س.

٤ ـ ملاحظات ختامية

إن الإطار الفكري للحزب بقي مفهوماً ملتبساً، غير واضح المعالم في البدايات الأولى وحتى مرحلة متقدمة نسبياً من تاريخه الطويل. حيث اتسمت تلك الفترة بنوع من الضبابية بين الحزب وفكرته، سواء في علاقة الحزب بالماركسية ـ اللينينية أو بالغياب شبه الكامل للبرنامج السياسي. فقد التزم الحزب الفكرة وحمل لواءها وبشر بها ودافع عن مفكريها وروادها ودولتها الاشتراكية الأولى في الاتحاد السوفياتي دون أن يترافق ذلك مع تعمق في البحث يتلازم مع جدية في الدراسة إن للواقع المعاش أو للنظرية بحد ذاتها، أو للعلاقة بين الفكر والواقع.

إن الإشارة إلى «غياب» إطار فكري واضح الملامح عند الحزب في بداياته الأولى، لا يقلل من أهمية مرحلة التأسيس والخطوات اللاحقة التي رافقت تجربته، كما لا يضعف من نضاليته في طرح القضايا الاجتماعية والسياسية والوطنية والاقتصادية ودوره في متابعتها، أو يشكك في مصداقية الرواد الأوائل ودور المحازبين لاحقاً. وقد يكون لهذه الثغرة ظروفها التاريخية وأسبابها الذاتية وعواملها الموضوعية، غير أنها تثير تساؤلات جوهرية حول علاقة الحزب بفكره وعلاقة الفكر بالواقع وانعكاس ذلك على أعضاء الحزب وطريقة تجسيدهم للإطار الفكري في الحزب.

إن توسع مجالات الإطلاع، لاحقاً، على مصادر الماركسية ـ اللينينية ثم إقرار البرنامج السياسي للحزب قد دفع الإطار الفكري إلى الارتقاء عن المرحلة السابقة، خاصة وأن البرنامج السياسي قد مهد لاتجاه مغاير عن السائد في الحزب.

غير أن هذا الارتقاء، ورغم أهميته، اتخذ بعداً أحادي الجانب من خلال التزام الحزب بالتفسير الرسمي السوفياتي في فهم النظرية وتفسيرها وبالتالي تجسيدها. كما أن البرنامج السياسي للحزب عكس بالمقابل جزءاً من جوانب الخلل العام الذي اتسم به الإطار الفكري للحزب سواء في نظرته «النرجسية» للذات وما تتضمنه من مغالاة في الإيجابية، أو في طريقة تجسيده للفكرة بحد ذاتها وما تحمله من نظرة إطلاقية في البحث والتفسير وتقديم الحلول، أو في تمايزه عن الآخر، في الاتجاه الماركسي، أو غيره من الاتجاهات الأخرى، الأمر الذي يطرح مدى تأثيرات الإطار الفكري على الحزب وأعضائه والأبعاد التربوية السياسية التي ينطوي عليها، لما يحتله الجانب الفكري من أهمية وتأثير في حياة الحزب الداخلية.

ثالثاً: الأبعاد التربوية

اعتمد الحزب الشيوعي اللبناني الماركسية ـ اللينينية قاعدة أساس لإطاره الفكري، وأداة في التحليل ونظرية مجتمعية للواقع وقضاياه واتجاه تغيره. وقد اتسمت طبيعة العلاقة بين الحزب وإطاره الفكري بجملة من السمات العامة يمكن إلى حد كبير حصرها بسمتين متلازمتين مترابطتين هما: العلاقة مع الخارج من جهة، والنظرة المغالية تجاه النظرية: بحد ذاتها من جهة أخرى، الأمر الذي ترك آثاره البينة على مختلف جوانب حياة الحزب الداخلية ونشاطه وسياسته.

١ ـ السمة الأولى: علاقة الحزب بالخارج

وتبرز السمة الأولى في تبني الحزب الشيوعي اللبناني الماركسية ـ اللينينية من خلال التفسير الرسمي السوفياتي بكل أبعاده وتفاصيله. إضافة إلى أن أحد المفاصل الأساسية التي حكمت لاحقاً آلية وضع برنامج الحزب السياسي ومخططاته العملية انطلقت من ضبط إيقاع حركة الحزب «ونشاطه على مسار المناخ السياسي الأممي، الذي كان يسير عليه الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، في ذلك الزمان»[١].

فلقد ارتكز الإطار الفكري للحزب في أحد جوانبه الرئيسية على قاعدة الدفاع عن الاتحاد السوفياتي. فعمد الحزب، كمؤسسة، أو من خلال أعضائه إلى الترويج للاتحاد السوفياتي، وتوضيح ـ تعداد إنجازاته وتبيان دوره فكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً... إلخ. فأصبح الاتحاد السوفياتي النموذج الأمثل للتجربة الشيوعية العالمية في صورتها الأرقى، والمثال الحي للمجتمع الشيوعي المنشود والذي يجهد الحزب في لبنان لبلوغه والاقتداء به.

ويبدو ان هذا الاتجاه برز أكثر وضوحاً في بدايات عمل الحزب ومراحل انتشاره الأولى، لعوامل متعددة منها ضعف التجربة الحزبية في لبنان، وندرة المصادر الماركسية وعدم الاطلاع الكافي على المراجع، والطابع الرومانسي لعلاقة الحزب بالفكرة الاشتراكية ودعوتها للمساواة وإزالة الغبن والظلم عن كاهل الفقراء، والانشداد (الانبهار) إلى التجربة الاشتراكية الأولى في غياب التجارب الأخرى... إلخ إلى جانب غيرها من العوامل والمبررات التي قد تبرر سيادة هذا الاتجاه وتقوي من روابط العلاقة مع النموذج السوفياتي. وقد بدت هذه الحالة سمة عامة، وإلى حد كبير رافقت التجربة الشيوعية عربياً وعالمياً في مرحلة من مراحل تشكلها، بشكل عام. وقد شملت هذه السمة العديد من

(١) حشيشو، نهاد: معلومات، م.س، ص ١٩.

المثقفين على المستوى العربي والعالمي، خاصة في مرحلة الثلاثينات والأربعينيات من القرن العشرين. حيث يشير البعض إلى أن التعلق بالاتحاد السوفياتي وتجربته الاشتراكية كان نوعاً من التعلق بالمثال ـ المجتمع الذي يتجه نحو قصد ـ هدف سام يتضمن نموذجاً لمشروع ثوري كبير. إضافة إلى كونه تعبيراً عن الانشداد إلى إنسان المستقبل المشرق وطموحات التغيير المنشود(١) الذي حاول الاتحاد السوفياتي تمثيله.

غير أن الارتباط بالمركز ـ النموذج السوفياتي بقي طاغياً في مختلف مراحل نشاط الحزب، وعلى مدار تاريخه الطويل. وقد جسدت سياسة الحزب اليومية، إلى حد ما، وبرامجه السياسية بمختلف أشكالها وتجاربها هذا المنحى وعززت استمراره وديمومته. ويمكن اعتبار المؤتمر الوطني الثاني للحزب (١٩٦٨) أول محاولة للتمايز عن النموذج السوفياتي، غير أنها بقيت محصورة وضعيفة ولم تستطع عملياً أن تؤسس لنقلة نوعية في هذا الاتجاه. خاصة وأن المؤتمرات اللاحقة وما صدر عنها من برامج وتحليلات سياسية لم تراكم على قاعدة التمايز أو «الاستقلال» عن النموذج السوفياتي، إلى أن نضجت لاحقاً الظروف المؤاتية والمناسبة لترسيخ توجه جديد ومختلف بعد انهيار الاتحاد السوفياتي(٢).

ويلاحظ بأن طبيعة العلاقة بين الحزب الشيوعي اللبناني والنموذج ـ المركز السوفياتي يغلب عليها طابع الإلحاق والتبعية. إلحاق اللبناني وتبعيته للمركز بما يمكن أن تتخلله العملية من تغليب للسياسة على حساب الفكر. فتحول الحزب الشيوعي اللبناني إلى مروج للسياسة الرسمية السوفياتية ومدافع عنها ومبرر توجهها. ويزيد الأمر تعقيداً

---

(١) يراجع:

- د. البيطار، نديم: **حدود اليسار الثوري**، ط١، ١٩٨٢، دار الوحدة، ص١٧٣.
- د. البيطار، نديم: **التجربة الثورية بين المثال والواقع**، ط١، ١٩٨٩، المجلس القومي للثقافة العربية، ص٩٦.

(٢) المحاولة الأهم جرت في المؤتمر الوطني السادس (٩ـ ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢) وأعقبها لاحقاً المؤتمر السابع (١٩٩٣) وقد تخلل المرحلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية مراجعات نقدية جريئة مارسها الحزب عبر صحافته ومنشوراته ووثائقه تطال في بعض جوانبها أسس العلاقة مع المركز، النموذج السوفياتي وطبيعتها وآثارها السلبية.

- ويشير محمد دكروب: م .ش (١)، الجمعة ١٣ كانون الأول ١٩٩١ بيروت، الرملة البيضاء، في موضوع العلاقة مع النموذج السوفياتي أن «الموقف الأممي للحزب كان خجولاً» في المؤتمر الوطني الثاني. ورغم ذلك كان مثل «الخروف الأبيض» وسط قطيع أسود. بمعنى أن ما اتخذه الحزب في حينه كان غير عادي بالنسبة للحركة الشيوعية، فتعرض للاتهامات ومحاولات «عزله». غير أنها خطوة مهمة أثرت إيجابياً على مسار الحزب لاحقاً وعلاقته بالأحزاب الأخرى.

إضفاء البعد الايديولوجي ـ الفكري على مجرى العملية ومسارها، الأمر الذي يساهم بدوره في تغريب الحزب عن واقعه وعن فكرته بحد ذاتها.

فالانشداد للنموذج ـ المركز السوفياتي عزز عند الحزب ترجيح الأولوية للجانب الأممي على حساب القومي والوطني. واتخذ الاتجاه الأممي الجانب الرسمي السوفياتي في مواجهة التجارب الاشتراكية الأخرى التي تصنف خارج نفوذه ودائرة سيطرته.

والنظرة إلى الحزب أصبحت أقرب إلى اعتباره جزءاً تابعاً للحركة الشيوعية العالمية وممثلاً لها، وليس تعبيراً عن علاقة تحالفية ـ نضالية فيما بين الطرفين (اللبناني والمركز السوفياتي).

وعليه فلقد كان من الصعوبة بالنسبة للمواطن العادي برأي البعض، الفصل أو التميز بين موقف الحزب الشيوعي اللبناني والموقف الرسمي السوفياتي. فتحمل الحزب تبعيات الالتزام بالنموذج ـ المركز السوفياتي والارتباط بتوجهاته، وما نتج عنها من مواقف تجاه الدين أو القضية القومية[1]، أو تجاه غيرها من القضايا والمواقف السياسية الخاطئة، التي تشير بمجملها إلى «وجود فكر هو الذي يتحكم باتخاذ هذه المواقف الخاطئة في المنعطفات»[2] وقد ولدت هذه الحالة أزمة بين الفكر والواقع تجلت بعض مظاهرها في تغريب الفكر عن واقعه بالنسبة للحزب في لبنان كما للحركة الشيوعية العربية. فالخلل في الفكر الماركسي السائد عربياً، جعل الحركة الشيوعية في نهجها وفي ممارستها السياسية وفي برامجها وفي أشكال تنظيم أحزابها تدخل في «أزمة انتماء اجتماعي ووطني» في بلادها رغم كل ما قدمته من إسهامات باهرة في النضال الوطني والاجتماعي. وتصبح بالتالي حركة معزولة وغير مهيأة لتشكيل البديل[3].

وقد تجسد هذا المنحى في سياسة الحزب وتوجهه العام وفي توجيهه للأعضاء. فأصبح النموذج ـ المركز المرجع في كل الأمور وغابت أبسط مظاهر النقد عن تجربته وممارسته وسياسته ومواقفه. وكأن النموذج ـ المركز السوفياتي فوق الأخطاء ومعصوم عنها. لذلك سادت في الحزب سياسة التبرير تجاه النموذج ـ المركز واتخذت مسوغاتها

---

(١) عبد الصمد، نديم: م .ش (١)، الثلاثاء ٢٦ أيار ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبة.

ـ تشير كافة المقابلات الشخصية إلى الآثار السلبية الناتجة عن طبيعة العلاقة مع النموذج، المركز السوفياتي في حينه.

(٢) معلومات: م .س، ص١١.

(٣) مروة، كريم: أزمة الفكر السياسي العربي، أفكار وملاحظات، المستقبل العربي، عدد ١٥٩، ٥/١٩٩٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (١٣٧ـ ١٣٨).

الفكرية، خاصة وأن النموذج ـ المركز يهيمن بالمقابل على التفسير الرسمي للماركسية ـ اللينينية، ويعتبر «مصدرها» والأقدر على توضيح جوهرها ومعرفة أبعادها وتبيان مضامينها. فيغدو موقعه السياسي ـ الفكري محط أنظار أحزاب الحركة الشيوعية ـ ومنها لبنان ـ الدائرة في الفلك السوفياتي. ويصبح التبرير نهجاً والدفاع عن النموذج ـ المركز مهمة حزبية لصيانة التجربة وحمايتها. فتتضخم لدى المحازب والحزب إنجازاته كما تتضخم بالمقابل صورة العدو المتربص بالنموذج ـ المركز، الأمر الذي يفقد الحزب والمحازب سلاح النقد الذاتي والرؤية الموضوعية لمجريات الأحداث، ويؤدي إلى نوع من الجمود الفكري إلى حد كبير، فيسود أسلوب النقل المكيانيكي والتقليد الكامل لكل ما يصدر عن المركز ـ النموذج.

وتحولت الماركسية ـ اللينينية إلى مجموعة من النصوص المقررة. واعتمدت «كراسات التبسيط» الصادرة عن المركز وبتوجيهه. ورغم أن المصادر الماركسية ـ اللينينية قد وسعت من مجال الاطلاع على النظرية وأوجدت نوعاً من المعرفة غير أنها بالمقابل اتسمت بخاصية سوفياتية معينة واتجاه «دوغماتي» مميز، ساهم في زيادة تعميق سمات الحزب في لبنان ووسم محازبيه بالنزعة السوفياتية. من هنا اعتبر الشيوعي اللبناني «جالية» سوفياتية في لبنان.

ويبدو أن الوصاية الأبوية التي مارسها النموذج ـ المركز انعكست على مسار الحزب وحياته الداخلية في لبنان فقلده في النهج والتصرف. ويشير البعض إلى أن القيادة الحزبية في لبنان تصرفت باعتبارها المرجع في النظرية، تمارس نوعاً من «الافتاء» داخل الحزب، لذلك غاب النقد الموضوعي وهيمن نوع من التبرير. وتحول النشاط الفكري إلى نوع من «التسويغ النظري» للسياسة، الأمر الذي أثر سلباً على الإطار الفكري في الحزب، فأصبح الحزب فوق المجتمع وأفراده وأصبحت القيادة فوق القاعدة الحزبية. فساهمت الوصاية الحزبية ونهجها، في إيجاد مردود سلبي داخل الحزب وخارجه، وأضعفت من إمكانية الانفتاح والتفاعل مع التجارب الأخرى عالمياً أو قومياً أو وطنياً. وجمدت الطاقات الحزبية وهمشت إمكانية البحث في النظرية لتتوائم ومتطلبات الواقع وحاجاته وظروفه.

إضافة إلى أنها ساهمت بدور آخر له بعد تربوي سياسي على مستوى الحزب وحياته الداخلية تمثلت في تراجع اندفاعة الحزب السياسية ومردودها الجماهيري وبالتالي في لجم أي حركة اعتراضية في صفوف الحزب[1]. فساد الاتجاه الواحد والتفسير الواحد والنهج الواحد.

(١) معلومات: م.س، ص١٩.

٢ ـ السمة الثانية: المغالاة النظرية

ويبرز في الجانب الآخر علاقة الحزب بالنظرية الماركسية ـ اللينينية بحد ذاتها، وطبيعة فهمه لها وتعامله مع نصوصها، كمؤشر آخر متمم للسمة الأولى في الإطار الفكري يعكس إضافات مهمة في توضيح الأبعاد التربوية ومدلولاتها السياسية.

ويبدو أن علاقة الحزب بالماركسية ـ اللينينية حافظت على وتيرة واحدة منذ بدايات الحزب الأولى. فالتسليم بالنظرية جاء قبل تعميق الاطلاع على تفاصيلها وحيثياتها، ومعرفة مدى ملاءمتها للواقع المعاش.

فقد اعتمد الحزب النظرية، بكليتها، أسلوباً لمعالجة «أمراض» الواقع الاجتماعي، وإطاراً لحل أزماته ومشاكله، ورداً على مظاهر تخلفه. فاكتسبت بذلك هالة مميزة، لقدرتها على تنفيذ ما يصبو إليه الحزب، وإمكانيات فذة على تحقيق النقلة النوعية في المجتمع وتحويله نحو الاشتراكية.

ويبدو أن طبيعة النظرة تجاه الماركسية ـ اللينينية لم تتأثر مع الأيام أو تخف حدتها عبر تاريخ الحزب الطويل. بل تعمقت مع السنين وازدادت رسوخاً بعد اتساع الاطلاع على مصادرها وتجاربها ومراجعها وتفسيراتها... إلخ.

وقد أكدت مؤتمرات الحزب بما صدر عنها من برامج سياسية، كما الاجتماعات الحزبية على مختلف مستوياتها إضافة لسياسة الحزب اليومية وسلوك محازبيه على هذه النظرة وإن بنسب مختلفة، حتى غدت الماركسية ـ اللينينية، بالنسبة للحزب أقرب إلى «النص المقدس» منها إلى نظرية فلسفية سياسية.

فالماركسية ـ اللينينية كنظرة شاملة ـ كلية للحياة والمجتمع اتصفت، بكونها كلا متكاملا في المنهج والبعد الفلسفي والطرح السياسي لقضايا المجتمع، وارتقت قوانينها إلى مستوى القوانين العلمية التي لا تدحض أو ترد أو يطالها أي شك، الأمر الذي حول نصوصها إلى ما يوازي «العقيدة الدينية» التي لا يمكن التشكيك بمنطقها وتعليلاتها وطروحاتها. فأصبحت صالحة لكل زمان ومكان، ويمكن أن تطبق على كافة المجتمعات وتعمم استنتاجاتها ورؤيتها في مختلف الأوقات والمراحل التاريخية.

ويبدو أن الحزب الشيوعي اللبناني قد عكس، في هذا الجانب، ما هو سائد في الحركة الشيوعية ككل حيال النظرية الماركسية ـ اللينينية. حيث تحولت النظرية إلى «دين»، بمعنى من المعاني. ولم ينج الحزب الشيوعي اللبناني من هذا الاتجاه باعتباره سمة وسمت مختلف فصائل الحركة الشيوعية إلى حد كبير. فالتعاطي الشيوعي اللبناني

مع النظرية الماركسية ـ اللينينية قام ومن خلال الممارسة على أساس كونها نوعاً من «الدوغما» ـ «المذهب ـ الدين»[1]. كما يعتبره البعض أنه قريب إلى «دين اسمه الشيوعية» مثل بقية الأديان. فتحول الحزب إلى طائفة من جملة الطوائف، بفارق أن الطوائف الأخرى تقوم على أساس انتماءات تاريخية دينية بينما يقوم الحزب «عندنا على أساس أيديولوجي»[2].

وقد أدى هذا الاتجاه إلى تحجر النظرية وانطوائها على ذاتها، كما يشير قدري قلعجي، ولم تعد تقبل التطور والتفاعل. وأصبح معنى اعتناقها التسليم بأنها الحقيقة «الكلية» والحتمية والنهائية التي توصلت إليها الفكر ـ الفعل البشري. وغير ذلك يبدو نوعاً من التجديف و«الكفر»[3] بالنسبة للحزب وأعضائه.

وهذه النظرة الإطلاقية والاستنتاجات القاطعة تساهم في تجميد آلية التطور الداخلي على مستوى النظرية ككل كما على مستوى الحزب بشكل خاص.

وقد أكد الحزب الشيوعي اللبناني على تبني كافة جوانب الماركسية ـ اللينينية في تطور المجتمع ومساره الحتمي نحو الاشتراكية. من هنا مثلاً طرح الحزب أن هدفه النهائي في لبنان تحقيق المجتمع الاشتراكي وبناؤه، رغم كل خصائص لبنان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالحزب عبر تاريخه السياسي الطويل،أو من خلال نشاطه السياسي، يعتقد بأن الوضع في لبنان يفسح المجال لإتمام جميع التحولات الجذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لإقامة المجتمع الاشتراكي[4]. فالحزب في تعامله مع الواقع المعاش من خلال الإطار الفكري (الماركسية ـ اللينينية والبرنامج السياسي) كان أكثر ميلا لفرض النص على الواقع، وغدت مقولاته الفكرية (المادية التاريخية خاصة) قدراً محتوماً، لا يمكن رده أو وقف مساره أو تجاوزه.

---

(١) سعد، سمير: م .ش (١)، الأثنين ١١ أيار ١٩٩٢، وطى المصيطبة، بيروت.
(٢) د. أبو شقرا، سناء: م .ش (٢)، الأربعاء ٢٩ نيسان ١٩٩٢، بيروت، جريدة النداء.
- يراجع لمزيد من التفاصيل:
- محور الماركسية من زوايا متعددة: مجلة **الطريق**، عدد ١ و٢ و٣ و٤، سنة ١٩٩٣.
- **قضايا فكرية**: عدد ١١ و١٢، ١٩٩٢.
(٣) قلعجي، قدري: **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، م .س.
(٤) شاوي، نقولا: **كتابات ودراسات**، م .س، ص (٦١٤ـ ٦١٥) و (٥٣٨ـ ٥٣٩).
- لمزيد من التفاصيل يراجع: **وثائق المؤتمر الوطني الثاني والثالث**، م .س.

وقد اتسم الحزب بمجموعه ـ كمؤسسة ـ أو بأعضائه ـ كأشخاص ـ بنوع من «الغرور الشيوعي» على حد تعبير لينين، انعكس في التربية والإعداد، وترك آثاره السلبية الواضحة على الحزب وأعضائه. حيث إن النظرة إلى «الذات الحزبية» على المستوى الحزبي ككل ـ مؤسسة ـ أو الشخصي ـ العضو الحزبي ـ تنطلق من «نرجسية» خاصة.

فالحزب يبدو، في مراجعة البعض النقدية، «الأفهم» باعتباره الأقدر على رؤية القضايا ـ القضية ـ بكليتها وتناقضاتها الأساسية وكونيتها الشاملة. ويتم التعاطي مع الوقائع المعاشة من موقع «الغرور الشيوعي»[١]. إنه نوع من احتكار الحقيقة، وما يصل إليه الشيوعيون هو الحقيقة وحدها بينما «حقيقة» الآخرين تبدو «مزيفة»[٢] وغير صحيحة. ومن الواضح أن هذه النظرة المغالية قد تنتج موقفاً «عدوانياً ـ صدامياً» تجاه الآخر، الأمر الذي يعرقل إمكانيات التفاعل مع الآخرين أحزاباً أو أشخاصاً أو هيئات. باعتبار الآخر عاجزاً عن بلوغ مستوى «الذات الحزبية» للشيوعي اللبناني بتجلياتها ورؤيتها، ومستوى إدراكها للأمور والقضايا. وقد تؤثر هذه النظرة المتعالية في إيجاد بعد آخر للغربة عن المجتمع و«لغته» ومعالجة مشاكله وهمومه.

كما يبدو من مكونات النظرة المغالية للإطار الفكري للحزب وفي السياق نفسه، مقولة الارتباط بين الحزب والطبقة العاملة. فيصبح الحزب الأقدر على تمثيل الطبقة العاملة، بل هو «حزب الطبقة العاملة» بدون منازع، وطريقها الوحيد لبلوغ غايتها، وقيادتها الأجدر لتحريرها من واقعها ومآسيها، وفكرها الأوحد لتوعيتها وهدايتها. ويدعي الحزب في وثائقه وبرامجه السياسية وخطابه اليومي وعبر محازبيه، تمثيله البروليتاريا أو تحالف العمال والفلاحين كونه المعبر عن مصالحها والمدافع عن قضاياها و«أول من عمل على إدخال الوعي الطبقي» إلى صفوف الطبقة الكادحة[٣] في لبنان.

وتكتسب هذه العملية، وإلى حد كبير، نوعاً من الادعاء النظري المغالي في النظرة «للذات» وتقدير دورها وتضخيم موقع النظرية، بما تتضمنه من اسقاطات ذهنية لا تتوفر فيها الشروط الموضوعية الكافية، فتبدو أقرب إلى المصادرة منها إلى التحليل الموضوعي.

---

(١) سعد، سمير: م .س.

(٢) الرفاعي، غسان: م .ش (١)، م .س.

(٣) شاوي، نقولا: **كتابات ودراسات**، م .س، ص٥٣٧.

إن الإشارة إلى هذه الملاحظة لا يقلل من دور الحزب الشيوعي في الاهتمام بقضايا الفئات الشعبية وتحسس مشاكلها، وتبني مطالبها والسعي لتحسين أوضاعها والعمل لتحقيق ما يخدم مصالحها، بل تبدو استشفافاً لاتجاه تربوي له دلالاته المباشرة على الحزب ونشاط أعضائه وتكوينهم وسلوكهم، وتوضيحاً لأبعادها السلبية في أضعاف التفاعل الوطني، والاستعلاء غير المبرر وتهميش للآخر في المجتمع.

وقد أفرزت النظرة المغالية تجاه النظرية وطريقة فهمها وأسلوب استيعابها وتطبيقها بُعداً آخر تمثل في إعلاء دور الوعي في عملية التحولات البنيوية المجتمعية عبر الإطار الفكري للحزب.

فرغم أن الوعي لا يحدد الوجود الاجتماعي بحسب المفهوم النظري للحزب، غير أن الحزب بدأ أقرب إلى الإقرار بأولوية الوعي ودوره وموقعه في حياة الحزب الداخلية ونشاطه السياسي. إن مجرد «امتلاك» الوعي النظري بالإطار الفكري للحزب، وأدواته ومنهجه ومصطلحاته وتبني مقولاته يبدو، وإلى حد كبير، نوعاً من «الحظوة» أو الميزة التي تفتح أمام الحزب أو الشخص أبواب التغيير وتسرع وتيرته. ولم يكن صعباً من خلال المعايشة اليومية للشيوعيين أو من خلال الاطلاع على برامجهم ووثائقهم وتحليلاتهم ملاحظة هذا الميل نحو ترجيح الوعي وضرورته وموقعه والاعتداد الواضح «بوعيهم» حزباً وأشخاصاً، مقارنة بالآخرين.

وتترافق جملة الملاحظات حول المغالاة تجاه النظرية مع توجه الحزب العام في تبسيط النظرية بحد ذاتها وتسهيلها. فنتيجة لضرورة توضيح النظرية وشرحها وتوصيلها لأوسع قطاعات المجتمع وفئاته كما للقاعدة الحزبية بمستوياتها المختلفة فقد عمد الحزب إلى «تبسيط» الإطار الفكري، ليكون في متناول عموم القراء من المحازبين. وقد اعتمد الحزب في الأساس على ما كان يصله من تعليقات وشروح ونصوص وترجمات ومختصرات من المركز ـ النموذج السوفياتي، أو ما يقوم به مباشرة من عمليات الشرح والتعليق لتسهيل استيعاب القضايا الفكرية ـ النظرية التي تثيرها الماركسية ـ اللينينية. وقد تحول الإطار الفكري في الغالب، وضمن الدائرة الحزبية بشكل خاص، إلى جملة من المصطلحات والتعابير المحددة التي تحفظ عن ظهر قلب كشعارات سياسية تمجد النتائج النهائية التي توصلت إليها الماركسية ـ اللينينية، دون إمكانية الارتقاء، غالباً، إلى مستوى الفضاء المعرفي الواسع الذي تحتل الماركسية ـ اللينينية أحد مواقعه وتعابيره.

وقد يؤثر هذا المنحى في «تسطيح» النظرية بحد ذاتها مع ما يستتبعه ذلك من تهميش

للنظريات الفلسفية الأخرى والموقف العدائي تجاهها، وإلقاء النعوت والصفات السلبية عليها. فالنظرة إلى هيغل أو فيورباخ. . . إلخ على سبيل المثال إلى جانب غيرهما من رواد الفلسفة بتياراتها المتشعبة تصبح أقرب إلى الدونية منها إلى الموضوعية. فيغلب حساب البعد الايديولوجي على حساب البعد المعرفي، الأمر الذي يساهم في تقييد حركة الفكر وانطلاقته وتجدده، كما يؤثر على أعطاء البعد الايديولوجي في توجه الحزب ونشاطه وتوجيهه اتجاهاً معادياً للآخرين ورافضاً لطروحاتهم، فيعيق حركة التفاعل والحوار الفكري. وقد يتخذ الصراع الفكري أشكالاً غير ديمقراطية خاصة عندما تنطلق النظرة للآخرين من موقع «العداء» والرفض. إضافة لما يمكن أن تساهم به من تزييف للوعي والحقائق وحجب للرؤية الموضوعية(١).

وتتضمن النظرة المغالية للنظرية إضافة لذلك فهما خاصاً، وإلى حد ما، للدور الطليعي للحزب كمؤسسة أو للأعضاء كأشخاص، حيث إن آلية التنفيذ العملي للبرنامج السياسي أو للنظرية بحد ذاتها ترتبط بتوفر المقومات والمستلزمات الضرورية لإحداث التحولات البنيوية في المجتمع وتحقيق المنجزات والمطالب الأساسية للفئات الشعبية. من هنا يكون الدور الطليعي للحزب أو للأعضاء عاملاً أساسياً في مسار التحول التاريخي للمجتمع.

وقد ساهمت فكرة «الطليعة» بتكريس اتجاه إيجابي في النشاط السياسي وذلك بتحقيق مستويات عالية من التفاني في خدمة الوطن وأبنائه، والدفاع عن قضايا الفئات الشعبية التي يحاول الحزب تمثيلها، وفي تغليب القضايا الوطنية والاجتماعية على الأمور الشخصية والذاتية، إضافة لما يرتبط بالفكرة من مظاهر التضحية في سبيل الآخرين وفي خدمة المصلحة العامة بشكل عام.

غير أن طبيعة التعاطي مع الفكرة في أحد جوانبه اتخذ بالمقابل منحى سلبياً، تجسد

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- غندور، أسد: **ظواهر الايديولوجية المتخلفة في الوضع العربي الراهن**، ١٩٨٧، ص٣ و (٤-١٩).
- شفيق، منير: **الماركسية اللينينية ونظرية الحزب الثوري**، م.س، ص٣٠ و٣٢.
- **الفكر العربي**: عدد ٦٨، ١٩٩٢، بيروت، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، ص٥.
- كشلي، محمد: **نقد الحياة السياسية اللبنانية**، م.س، ص١٢.
- د. نصار، ناصيف: **طريق الاستقلال الفلسفي**، ط٢، ١٩٧٩، الطليعة، ص (٤٣-٤٥).
- معلوم، حسين محمد محمود: **التجربة الحزبية**، م.س، ص (١٤٢-١٤٩).

في فهم فكرة الطليعة «بما هي نخبة وليس بما هي علاقة مع البشر»، ونوعاً من العلاقة الفوقية غير التفاعلية مع الوسط الاجتماعي[1]. وتبدو بذلك تجسيداً لا شعورياً لمقولة لينين في إدخال الوعي (نقله من الخارج) إلى صفوف الطبقة العاملة[2]. بما تتضمنه عملية الادخال من جهد قسري إلى حد ما، ومن دور تعليمي تلقيني ومن مفهوم تغييري رسولي.

ويشير البعض إلى أن هذا النمط يبدو سائداً في واقعنا عامة. فهو نوع من «ديالكتيك الاستبداد العربي القائم على فكرة أن الغلط في الشعب». وتعميم فكرة «النيابة» ضمن هذا السياق على حياة الحزب الداخلية وعلاقة القيادة (اللجنة المركزية، المكتب السياسي) بالأعضاء (التلاميذ). فتنوب القيادة عن «أعضاء تلاميذ يجب تعليمهم وتلقينهم وتغييرهم من أجل أن ينسجموا مع الفكرة». كما تنتج علاقة سلبية بين الفكر والواقع، حيث «تقطع علاقة الجدل» فيما بينهما. فيساهم هذا المفهوم للطليعة في «إيجاد قطيعة بين الفكر والواقع ويكرس ما هو متخلف في الواقع ولا يغيره»[3].

كما يعطي هذا الفهم للطليعة أولوية مطلقة للسياسة في تعاملها مع الواقع والنظرة إليه، باعتباره «مادة أو عجينة للعمل بها وقولبتها». فيسود «التصور أن الأفكار تغير ولا تتغير، أي أن الفكرة التقدمية تغير المجتمع». وفي هذا الجانب نوع من الخطأ كونه يضخم دور الأفكار في تغيير المجتمع بمعزل عن مستوى تطوره[4].

فتتحول الطليعة إلى نوع من الوصاية على الآخرين. وقد تتخذ منحى عدائياً تجاه المجتمع وفئاته، باعتبار أن المجتمع بمجموعه غير مقدر لدور الطليعة (حزباً أو أشخاصاً) أو مثمن لجهدها، الأمر الذي يزيد من «الهوة» بين الشعب والطليعة. وقد تكون له نتائج عكسية سلبية على الأعضاء نتيجة لطبيعة الإطار الفكري للحزب وتطبيقاته الميدانية.

إن مجمل الأبعاد التربوية تبدو في أحد جوانبها نتيجة لتناقض الإطار الفكري

---

(١) سعد، سمير: م.س.

(٢) يراجع: لينين، **ما العمل**، دار التقدم.

(٣) يراجع:

- ربيع، جمال: **ماركسية العرب وانهيار السوفييت**، حوار مع فواز طرابلسي، «العودة إلى ماركس»، ص (١٠٢-١٠٣).

- **مجلة الحرية**: ٢٦ تموز، ١ آب ١٩٩٢، مقابلة مع فواز طرابلسي، ص (٣٤-٣٨).

(٤) ربيع، جمال: م.س، ص٩٩.

للحزب مع منهجه الجدلي ومرجعيته النظرية. حيث اتسمت الممارسة العملية في الحزب بتعارض بين جوهر الفكرة المتحرك في دينامية ترفض التقوقع والجمود من جهة وبين أدائها المؤسسي ـ البيروقراطي المتصف بالتنفيذ الآلي الميكانيكي من جهة أخرى. فأفقدت الإطار الفكري موضوعيته وأثرت على تكريس اتجاه كهنوتي يمارسه الحزب على الواقع بمن وما فيه، وتمارسه القيادة على الحزب وأعضائه. فيتحول الإطار الفكري عبر الحزب إلى سلطة بطريركية تصادر المعرفة وتمارس دور الافتاء. وتتحول بالمقابل علاقة الأعضاء بالحزب عبر الإطار الفكري إلى علاقة تبعية تحكمها طقوسية إيمانية يحتل فيها الإطار الفكري موقع الطواطم ـ المقدس.

وعليه تتكون عصبية فكرية ـ (تنظيمية) لها عصمتها الواضحة، تتماثل مع العصبيات المذهبية بالمعنى الطائفي ـ الديني، ويحكمها قانونها الفكري ـ «الروحي» المتمثل بالماركسية ـ اللينينية، ومرجع زمني ـ دنيوي متمثل بالمركز ـ النموذج السوفياتي. وضمن هذه الاتجاهات يتحرك المحازب ـ العضو، ويوجه مباشرة أو بشكل غير مباشر.

وقد وسمت هذه المظاهر بسلبياتها مسار الحزب كمؤسسة سياسية ـ اجتماعية وسيطرت على توجهه ونشاطه. كما انعكست نتائجها على أعضائه ومحازبيه. فيصبح الحزب الأقدر على فهم الواقع ومعرفة أوضاعه وتحديد سبل خلاصه لمجرد استرشاده في عمله بإطار فكري «متكامل» يشكل نظاماً فكرياً شاملاً لتفسير ظواهر العالم وقضايا الحياة والكون. فيسقط الحزب إطاره المفاهيمي ـ المعرفي على الواقع بمختلف قطاعاته وفئاته وجوانبه، ويؤثر بذلك على سلوك المحازبين وتكوينهم الأمر الذي يجعل، إلى حد ما، وجود تدامج بين حياة المحازب العامة وحياته الخاصة كما يقول ديفرجيه فتصبح «الحياة كلها حزبية»[1].

ويبدو أن هذا الجانب يستكمل عبر البنية التنظيمية للحزب التي تجسد انعكاساً مباشراً للإطار الفكري وتقدم أحد تعبيراته الأساسية والمهمة.

(١) ديفرجيه، موريس: م .س، ص (١٣٠ـ ١٣٥).

الفصل الثاني

البنـية التنظـيمية والأبعاد التربوية

تحتل فكرة التنظيم موقعاً مميزاً في الأحزاب الشيوعية، حيث تبدو عصب الحياة الحزبية الداخلية.

وقد أولى الحزب الشيوعي اللبناني فكرة التنظيم اهتماماً خاصاً، باعتباره أحد مميزات الحزب. فمنذ البدايات الأولى، وبعد التأسيس مباشرة وفي (أيار ١٩٢٥) اعتبر أن الانتقال إلى المرحلة التنظيمية ضرورة ملحة كونها «تميز الحزب الشيوعي عن أي تجمع أو حزب آخر»[1]. واستمر الاهتمام الحزبي بهذا الجانب في مختلف مراحل نشاط الحزب وعبر تاريخه الطويل.

ففي المؤتمر الوطني الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) أكد الحزب على ضرورة التنظيم وأهميته. واعتبر فرج اللّه الحلو في تقريره أمام المؤتمر أن أساس قوة الحزب وأساس تطوره وتقدمه سلاحان: فإضافة للنظرية «الثورية العلمية في التحرر الوطني» يأتي التنظيم الحزبي «السلاح الثاني» الذي يعتمده الحزب في نضاله. لأن «التنظيم هو الذي يعطي نظرية الحزب وخطته السياسية قوتهما ومعناهما». فالحزب يمتاز بنوع تنظيمه وشكل بنائه الداخلي[2].

واعتبر المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) أن ضعف الحزب عددياً وعدم توسيع صفوفه رغم الظروف المؤاتية يعود في جزء منه إلى عدم الالتفات الكافي إلى ضرورة البناء التنظيمي للحزب[3]. فالخلل التنظيمي أثر على مسيرة الحزب بشكل سلبي.

كما لحظ المؤتمر الثالث (١٩٧٢) أهمية الناحية التنظيمية في الحزب وموقعها في حياة الحزب الداخلية. باعتبار أن تحقيق مهمات الحزب السياسية يتوقف على تطوير

---

(١) دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .س، ص٢٨٧.

(٢) د. العكاري، ضاهر: م .س، ص٤٣١، عن صوت الشعب عدد ٦٩٨ في ٧/ ١/ ١٩٤٤.

(٣) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني، م .س، ص١١٤.

أساليب العمل وأشكال التنظيم في الحزب[١]. واستمر الاهتمام بالجانب التنظيمي في المؤتمرات اللاحقة بذات الوتيرة والعمق.

ورغم أن البدايات الأولى اتخذت أشكالاً أولية وبسيطة في الجانب التنظيمي غير أن فكرة التنظيم الحزبي، وآلية «الجهاز»[٢] الحزبي ارتكزت لاحقاً على الأسس التنظيمية المستمدة من التراث الماركسي اللينيني.

وقد كرست مؤتمرات الحزب المفهوم اللينيني في بنية الحزب التنظيمية. لأن«. . . الأسس اللينينية في التنظيم تعطي الحزب قوة وروحاً كفاحية لا مثيل لها»[٣]. وتبدو المبالغة في أولوية التنظيم والتركيز عل أهميته وضرورته في حياة الحزب الداخلية موازية، وإلى حد كبير، للاهتمام بالعنصر البشري، إذا لم تفقها بمرات عديدة وظروف محددة.

فالتنظيم يكسب الإنسان قوة فائقة، و «يضاعف القوة عشرات المرات». والطليعة برأي لينين[٤]، في حال تنظيمها تزداد قوة على قوة بعشرات الأضعاف. فيغدو التنظيم بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني ـ ولغيره من الأحزاب الشيوعية، ضرورة سياسية كونها مدخلاً لوحدة الحزب. فتحقيق وحدة الحزب تتطلب ليس فقط «الدعوة الفكرية، بل كذلك الوحدة التنظيمية»[٥].

ويبدو أن التركيز على التنظيم في الحزب ارتكز في أحد مقوماته الأساسية على

---

(١) يراجع:
- **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص٩٤.
- أكد المؤتمر الوطني الرابع (١٩٧٩) بأنه رغم تغير أشكال التنظيم غير أن روح المؤتمرين الثاني والثالث في المجال التنظيمي ظلت هي السائدة، وظلت الموجهة لخط الحزب التنظيمي في مختلف المراحل، يراجع: **المؤتمر الوطني الرابع**، منشورات الحزب الشيوعي، ط٣، ص (٢٣٣ـ ٢٣٤).

(٢) يشير ديفرجيه إلى البنية والكيانات التنظيمية وأهميتها بالنسبة للأحزاب المعاصرة، ويبين انعكاسها على اللغة المستخدمة. فيطلق الأمريكيون اسم «آلة» للدلالة على بعض الأشكال الحزبية لديهم. كما يسمي الشيوعيون الكيان التسلسلي لأحزابهم بالجهاز «appenl» أو يلقبونه بـ «التنظيم». يراجع؛ موريس ديفرجيه: م .س، ص (٣ـ ٤).

(٣) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص١٩٧.

(٤) برونين، إيفان: **القواعد اللينينية لحياة الحزب الداخلية**، ص (١٠ـ ١٣).

(٥) يراجع:
- م .ن، ص٧.
- يربط د. شمران حمادي أهمية التنظيم الحزبي في الأحزاب السياسية بمدى أو درجة وعي الشعب الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر أنها تقل في الدول المتقدمة سياسياً واقتصادياً بينما تزداد هذه الأهمية في الدول المتأخرة والنامية، يراجع د. شمران حمادي: **الأحزاب السياسية**، م .س، ص٦٤.

قاعدة الانضباط الحزبي واتخذ منحى شديد التمركز. فالمركزة الثقيلة والانضباط الحديدي يبدوان من المقاييس الضرورية المتوجب توفرها في الحزب لقيادة الطبقة العاملة[١]. فالحزب هو الفصيلة الطليعية الواعية الأكثر تنظيماً للسير نحو ديكتاتورية البروليتاريا وبناء المجتمع الاشتراكي.

وقد تعرض المفهوم التنظيمي للحزب، المعتمد على المفهوم اللينيني كقاعدة أساسية لجملة من الآراء المعارضة والانتقادات المباشرة. خاصة بما أحدثته المرحلة الستالينية من آثار سلبية طالت مختلف جوانب حياة الحزب الداخلية. وهو المفهوم الذي تماثلت به الحركة الشيوعية العربية ومنها الحزب الشيوعي اللبناني[٢].

وبناء عليه فإن تحليل البنية التنظيمية للحزب الشيوعي اللبناني من خلال، دراسة البناء التنظيمي كما بينه النظام الداخلي للحزب (نظام ١٩٦٨ ونظام ١٩٧٢) واستعراض المنطلقات الأولية لعملية الانضواء الحزبي، وملاحظة الحزبي ضمن مؤسسته التنظيمية - الحزبية تبدو محاور أساسية للوصول إلى تحديد إطار العملية التربوية في الحزب، موقعاً ومفهوماً، باعتبار أن هذه المحاور تختزن بصورة مباشرة أو غير مباشرة مضامين تربوية سياسية على قدر كبير من الأهمية والوضوح كونها تحيط بمختلف جوانب الحياة الحزبية. خاصة وأن التحليل ينطلق من رصد ومتابعة التركيب البنائي للتنظيم الحزبي بمنهج تحليلي نقدي موضوعي، يستهدف استنباط مكامن الخلل وتحديد مظاهره وتوضيح نتائجه وما يمكن أن تعكسه هذه المحاور من آثار مباشرة أو مضمرة تطال الحزب بمجمله كما عناصره ومحازبيه. باعتبار أن البنية التنظيمية أحد مظاهر التدخل المباشر على المحازب بما تفرضه من آلية معينة ونمط محدد في الجهاز الحزبي وبما تحدثه من نتائج مباشرة أو غير مباشرة على الأعضاء الحزبيين.

أولاً: النظام الداخلي

أول نظام داخلي للحزب الشيوعي اللبناني أقر في المؤتمر الوطني الأول عام (١٩٤٣ - ١٩٤٤) غير أنه بقي إلى حد كبير، نظاماً شكلياً[٣] حتى انعقاد المؤتمر الوطني

(١) الخطيب، نعمان: م .س، ص (٢٤٧-٢٤٩).

(٢) غير الحزب تغييراً جذرياً منطلقاته التنظيمية بعد المؤتمر الوطني السادس (١٩٩٢) والمؤتمر السابع (١٩٩٣).

(٣) للإطلاع على النظام الداخلي، يراجع: د. العكاري، ضاهر، م .س، ص (٤٢٦-٤٢٧) وس. أيوب، م .س، ص (١٥٢-١٢٥).

الثاني للحزب عام (١٩٦٨) وإقرار النظام الداخلي الجديد[١]، واعتبر من الانجازات المهمة للمؤتمر، وحدثاً كبيراً في تاريخ الحزب وحياته الداخلية. ثم أقر المؤتمر الوطني الثالث (١٩٧٢)[٢] نظاماً آخر وقد بقي ساري المفعول إلى ما بعد أحداث (١٩٧٥)[٣].

وإذا كان النظام الأول قد جاء بعد حل الكومنترن، غير أنه حافظ في جوهره، وإلى حد كبير، على أسس التنظيم اللينيني في البناء الحزبي، رغم أن ذلك لم يرد ذكره مباشرة في نصوص بنوده. ويبدو ذلك انسجاماً مع التوجه السياسي الذي اتبعه الحزب في تلك المرحلة ومحاولته التخفيف من طابعه الأممي والعلاقة المباشرة مع الاتحاد السوفياتي وسعيه لإضفاء الطابع الوطني الديمقراطي على بنية الحزب وتوجهه العام.

غير أن النظام الداخلي لعام (١٩٦٨) اعتمد مباشرة الماركسية اللينينية كأساس نظري يبني عليه الحزب أساسه التنظيمي. حيث ارتكز البناء التنظيمي على المركزية الديمقراطية كمبدأ أساسي، وقاعدة ثابتة تقوم عليه حياة الحزب الداخلية.

ولم يجر المؤتمر الوطني الثالث (١٩٧٢) تغييرات في جوهر البناء التنظيمي ومبدأه. لذلك فإن النظام الداخلي الذي أقره يعتبر امتداداً لما أقره المؤتمر الثاني مع بعض التعديلات في الصياغة والتعابير كما سيتبين خلال البحث من خلال المقارنة بينهما.

ينبثق جوهر النظام الداخلي للحزب الشيوعي اللبناني من جملة من الأسس والمبادىء والمهمات القريبة والبعيدة كما حددتها مقدمة النظام الداخلي.

فالحزب الشيوعي اللبناني حزب «الطبقة العاملة والفلاحين اللبنانيين جميعاً». أساسه النظري «النظرية الماركسية اللينينية»، وهدفه الأساسي «القضاء على النظام الرأسمالي وديكتاتورية البرجوازية لبناء مجتمع اشتراكي» في لبنان. وعلى طريق النضال ـ أو ما يمكن اعتباره مهمات قريبة ـ يطرح النضال من أجل حكم وطني ديمقراطي، واستئصال مواقع الاستعمار والنفوذ الامبريالي وإزالة سلطة الطغمة المالية[٤] وتحقيق

= ـ يجمع من قابلتهم على هذا الاتجاه. فيعتبروا أن النظام الداخلي كان غائباً عن حياة الحزب الداخلية.

(١) للاطلاع على تفاصيل النظام الداخلي، يراجع: **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني**، م .س، ص (٢٠٣ـ٢١٨).

(٢) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص (٦٦٣ـ٦٧٨).

(٣) بدأت تغيرات مهمة وأساسية تطال بنية الحزب ومفهومه ومنطلقاته التنظيمية في المؤتمر السادس للحزب عام ١٩٩٢ والمؤتمر السابع الاستثنائي عام ١٩٩٣.

(٤) لم يستخدم هذان التعبيران (حكم وطني ديمقراطي، الطغمة المالية) في نظام عام ١٩٦٨.

الاستقلال الاقتصادي وتوطيد السيادة الوطنية وإجراء تحولات بنيوية في المجتمع اللبناني للانتقال إلى الاشتراكية.

يبني الحزب نشاطه على «التقيد الصارم الدقيق» بـ «قانون» أساسه القواعد اللينينية في حياة الحزب الداخلية وفي طليعتها وحدة الحزب فكرياً وتنظيمياً(١) وسياسياً.

كما «يهتدي دائماً بالفكرة اللينينية» - القائلة بتحالف العمال والفلاحين في سبيل الوصول لأهدافه.

ويتبنى الحزب خاصية لبنانية تتمثل في إحياء الحزب التقاليد والأفكار الوطنية والثورية للشعب اللبناني بتاريخه الطويل(٢).

ويحدد الحزب موقعه كجزء عضوي من حركة التحرر العربية ومهامها(٣)، وفصيل من الحركة العالمية(٤). رافضاً مظاهر «الانتهازية اليمينية واليسارية الغريبة»(٥). داعماً كفاح الشعوب المناضلة لتحررها. داعياً لقيام جبهة للقوى المعادية للامبريالية، مناضلاً لإزالة أسباب الحروب وكل مبرراتها. من هنا يمكن استعراض المبادىء التنظيمية للحزب من خلال معالجة المركزية الديمقراطية وبنائه التنظيمي.

١ - المركزية الديمقراطية

المركزية الديمقراطية بحسب النظام الداخلي مستمدة من نظرية الحزب الثورية.

---

(١) يشدد نظام عام ١٩٦٨ على هذه الفكرة، وحدة الحزب، باعتبارها «قانون ثابت يجب أن يسود حياة الحزب الداخلية في كل حين»، رافضاً مظاهر التكتل أو العمل الانقسامي لأنه يتنافى مع مبادىء الماركسية - اللينينية وعضوية الحزب. وتبدو هذه الفكرة في أحد جوانبها تعبير عن ظروف المؤتمر والأزمة الداخلية في الحزب.

(٢) أشار نظام عام ١٩٦٨ إلى تعبير «الشعب اللبناني العربي» وتعبير «تاريخه المجيد» في محاولة على ما يبدو لتحقيق توازن ما بين انفتاحه بالاتجاه العربي وطابعه اللبناني وواقعه الكياني.

(٣) أشار نظام عام ١٩٦٨ إلى إحدى مهماته في هذا المجال محاربة الصهيونية، بينما حدد نظام ١٩٧٢ هذه المهمة بـ «... استعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني».

(٤) يؤكد كلا النظامين على موقع الحزب الشيوعي السوفياتي كطليعة «مجربة».

(٥) نظام ١٩٦٨ أشار إلى رفضه مظاهر «الجمود العقائدي والتحريفية». يبدو الفرق بين تعابير النظامين في أن نظام ١٩٦٨ حاول توضيح موقعه وطبيعته التجديدية بعد الأزمة الداخلية. فلقد اتهم بعض الرموز القيادية التي اصبحت خارج الحزب «بالجمود العقائدي». أضافة لتأكيده العلاقة مع النموذج السوفياتي في مواجهة النموذج الصيني من خلال تعبير «التحريفية» التي كانت تطلق على الماوية في الصين وأتباعها. بينما نظام عام ١٩٧٢ في «المؤتمر الوطني الثالث» فقد طغت عليه ما أحدثته ظاهرة «اليسار الجديد» التي وقف منها موقفاً رافضاً وناقداً.

وهي التي تؤمن وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية ووحدة عمله. إنها ضرورة «لتأمين أمتن وحدة فكرية وسياسية» وتشكل أساساً صلباً لعمل الشيوعيين كلهم كرجل واحد أثناء تنفيذ المهمات التي يقرها الحزب ديمقراطياً[١]. ولا غرو في ذلك فالمركزية الديمقراطية في المبدأ والجوهر تبدو أساس البناء التنظيمي لجميع الأحزاب الماركسية ـ اللينينية[٢].

وغياب المركزية الديمقراطية في الحزب الشيوعي يؤثر سلباً على مجمل حياة الحزب الداخلية ويؤدي إلى تصدعات تنظيمية خطيرة، كذلك يمكن أن يؤثر سلباً الخلل الذي ينشأ نتيجة لرجحان كفة أي منهما. من هنا فإن الالتزام بقواعدها ومبادئها وتطبيقاتها السليمة يساهم برأي المؤتمر الوطني الثالث بتحقيق تماسك حزبي متين في مختلف المستويات الحزبية والأطر التنظيمية[٣].

وقد حدد المؤتمر الثالث مبادىء المركزية الديمقراطية في المادة الخامسة من الفصل الثاني من النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر على النحو التالي[٤]:

١ ـ حرية المناقشة في مختلف المستويات «على أساس المبادىء المحددة في هذا النظام» والمناقشات تنتهي باتخاذ قرار يلتزم الجميع بتنفيذه. كما أن قرارات الهيئات العليا ملزمة لمنظمات الحزب كلها. والأقلية تلتزم برأي الأكثرية.

٢ ـ هيئات الحزب منتخبة في كل المستويات.

٣ ـ مبدأ القيادة الجماعية، الذي «لا ينبغي بل يفترض توزيع المسؤوليات» بدقة. كما «لا يحد بل يطلق مبادرة الرفاق على أسس سليمة».

---

(١) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص١٩٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:

ـ لينين: **ما العمل**، رسالة إلى رفيق حول مهماتنا التنظيمية، خطوة إلى الأمام، خطوتان إلى الوراء حول الأسس التنظيمية للحزب البروليتاري.

(٣) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص٩٩.

ـ إشارت المؤتمرات اللاحقة إلى ذلك أيضاً، يراجع:

ـ **المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني**: ص (١٨٨ـ ١٨٩).

ـ **المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني**: ص (٢٤٦ـ ٢٤٧).

(٤) م .ن، ص (٦٦٩ـ ٦٧٠).

٤ ـ تلزم كل هيئة حزبية بتقديم تقارير عن نشاطها ووضع منظمتها إلى الهيئة الأعلى منها مباشرة.

٥ ـ ممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي.

ومقارنة مع النظام الداخلي (١٩٦٨) فقد ألغى المؤتمر الثالث (١٩٧٢) بعض البنود التي أقرها النظام الداخلي في المؤتمر الوطني الثاني. خاصة في موضوع التكتل والانتخابات الحزبية. حيث أصبح هذان البندان في نظام (١٩٧٢) أقل مركزية إلى حد ما. فقد أشار نظام (١٩٦٨)[١] إلى رفض كل عمل تكتلي في الحزب وفي كل المستويات واعتبره «عملاً انقسامياً غريباً معادياً للحزب وخرقاً للنظام وخيانة للحزب ولقضية الطبقة العاملة والاشتراكية»[٢].

كما كرس نظام (١٩٧٢) نصاً صريحاً ومباشراً حول انتخابات القيادات في كل المستويات. وبالتالي فقد ألغى حقاً استثنائياً للجنة المركزية كان وارداً في نظام (١٩٦٨) في تجميد آلية الانتخابات بحجة «صيانة سلامة الحزب»[٣].

ويبدو أن هذين البندين، مع غيرهما من التعابير والبنود الأخرى قد هذبت وعدلت في المؤتمر الوطني الثالث والنظام الداخلي الذي أقره. باعتبار أن المؤتمر الثاني (١٩٦٨) قد اتسم بطابع خاص، وكان تتويجاً لمخاض داخلي فرض زيادة حدة التشديد على مظاهر المركزية والإلزام والطاعة. ويبدو أن هذه المبررات قد انتفت الحاجة إليها، أو ضعفت ضرورتها، بعد أن تجاوز الحزب أزمته الداخلية وتوطدت دعائم الاتجاه الذي أقره المؤتمر الثاني. غير أن رواسب هذه المظاهر بقيت متضمنة في بنود أخرى وبأشكال غير مباشرة في سياق مواد النظام الداخلي لعام ١٩٧٢ كما سيتبين من خلال عرض البناء التنظيمي للحزب.

٢ ـ البناء التنظيمي

تضمن الفصل الثالث[٤] من النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الوطني الثالث

---

(١) يبدو نظام (١٩٦٨) متماثلاً في هذا الجانب والنظام الأول للحزب عام (١٩٤٣ـ ١٩٤٤) حيث التزم النظام الأول بمبادىء المركزية الديمقراطية دون أن يذكرها مباشرة في النص.

(٢) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني**: م .س، ص، المادة الخامسة بند رقم (٢)، ص٢١٠.

(٣) م .ن، بند رقم (٥).

(٤) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص (٦٧٠ـ ٦٧٨).

للحزب الشيوعي اللبناني مختلف جوانب البناء التنظيمي للحزب، من تركيب الحزب (فرقة فرعية، منطقية) المؤتمر، اللجنة المركزية (المكتب السياسي، السكرتاريا)، لجنة الرقابة المركزية، المجلس العام والمالية.

وبالمقارنة مع النظام السابق (١٩٦٨) الذي أقره المؤتمر الثاني فقد أدرج النظام الداخلي (١٩٧٢) في مادتيه السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين موضوعاً إضافياً حول الترشيح والانتخاب في الهيئات القيادية، وكلا المادتين لم ترد في النظام الداخلي السابق (١٩٦٨). كما أضاف عناوين أخرى كانت فصلاً مستقلاً في النظام الداخلي السابق (١٩٦٨)، وهي مواضيع الانضباط الحزبي والتدابير الحزبية بحق الهيئات والأفراد، كما حذف الأحكام العامة الخاصة بطريقة تعديل النظام الداخلي[١].

وعليه يمكن استعراض هذه الجوانب على النحو التالي: تركيب الحزب وهيئاته القيادية.

أ ـ تركيب الحزب

يقوم بناء الحزب التنظيمي على النحو التالي[٢]:

أ ـ ١ الفرقة.

أ ـ ٢ الفرعية.

أ ـ ٣ المنطقية[٣].

وقد حدد النظام الداخلي طبيعة وتشكيل وانتخاب ومهام كل من هذه الأطر، مع الإشارة إلى وجود بعض التعديلات بين النظامين (١٩٧٢ و١٩٦٨).

---

(١) الوثائق الكاملة للمؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني: م .س، ص (٢١٠ـ٢١٨).

(٢) الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة: م .س، ص٦٧٠.

(٣) حذفت كلمة ـ تعبير اللجنة الفرعية واللجنة المنطقية وقد استخدمتا في نظام (١٩٦٨) وبالتالي أصبح الحديث عنهما كإطار قاعدي وليس فقط كإطار قيادي.

ـ كما حذف بنداً رابعاً هو اللجنة المركزية التي أصبحت عنواناً مستقلاً.

ـ لم يلحظ النظام الداخلي الأول (١٩٤٣ـ ١٩٤٤) وجود الفرعية والتقسيم اقتصر فقط على الفرقة والمنطقية.

أ ـ ١ الفرقة[1]

هي منظمة الحزب في القاعدة، والعامود الفقري في هيكل بنائه. تشكل بقرار من اللجنة الموجودة. وتؤلف على أساس مكان العمل أو السكن. أما في الأرياف فإن الفرق تشكل على أساس مكان السكن وإذا توفرت الإمكانيات فتشكل على أساس أمكنة العمل. لكن يبدو في كلا الحالتين أن التشكيل اعتمد في غالبيته المطلقة على أساس مكان السكن. خاصة وأن إحدى مهام الحزبي الشيوعي العامل في مؤسسة أن ينشط أيضاً في مكان سكنه خصوصاً بين الشغيلة، وبالدرجة الأولى شغيلة القطاع الذي يعمل فيه.

أما عدد أعضاء الفرقة فبقي غير محدد في نظام (١٩٧٢) في حين حدده النظام السابق (١٩٦٨) من ثلاثة إلى سبعة أعضاء[2]. ويبدو أن هذا التحديد منسجم مع طبيعة العمل السري الذي ساد خلال وبعد المؤتمر الوطني الثاني للحزب. الأمر الذي فرض عدداً محدداً لكل فرقة، وبالتالي جعل في القرية الواحدة أو الحي الواحد إمكانية وجود أكثر من فرقة. بينما اختلف الوضع بعد علنية الحزب عام ١٩٧٠ وخلال انعقاد المؤتمر الثالث، الأمر الذي جعل عدد الأعضاء غير محدد، وبالتالي فإن كافة الشيوعيين في القرية أو الحي يمكن أن تضمهم فرقة واحدة.

أ ـ ٢ الفرعية

الفرعية هي مجموع الفرق في منطقة جغرافية معينة أو مؤسسة كبيرة أو عند الضرورة قطاع صناعي أو مهني معين، ويجري تشكيلها بقرار من اللجنة المنطقية[3].

أ ـ ٣ المنطقية

تتكون المنطقية من الفرعيات والفرق في منطقة جغرافية محددة. وتكون

(١) الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة: م .س، مادة (٩)، ص٦٧٠.
(٢) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني: م .س، المادة (٩)، ص٢١١.
(٣) المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي اللبناني: م .س، المادة الثانية عشر، ص٦٧٢.

المنطقية عملياً بحجم المحافظة[1]. وقد أناط النظام الداخلي باللجنة المركزية إمكانية تقسيم المنطقية وتوسيعها وتشكيلها[2].

ب ـ الهيئات القيادية «الوسطية» ومهامها

ب ـ ١ الهيئات القيادية للفرقة والفرعية والمنطقية

الهيئة القيادية للفرقة هي القاعدة الحزبية ـ الأعضاء ـ المكونة للفرقة. حيث تنتخب القاعدة سنوياً مكتباً وسكرتيراً لها يتولى اعداد الاجتماعات وتنفيذ قراراتها في العمل الجماعي، وتكون هذه الهيئة مسؤولة أمام القاعدة الحزبية، التي يحق لها إبدالها بعد موافقة الهيئة الأعلى[3] ـ الفرعية.

وبالمقارنة مع النظام السابق (١٩٦٨) فإن نظام (١٩٧٢) لم يذكر بالنص وجود مكتب في قيادة الفرقة لكنه أشار إلى أن الانتخاب يتم بحضور ممثل عن اللجنة الفرعية التي تنتخب سكرتيراً ومسؤولاً عن المطبوعات وآخر عن المالية[4].

أما الهيئة القيادية لكل من الفرعية والمنطقية فهي المؤتمر الفرعي[5] والمؤتمر المنطقي[6]. الأول يجتمع مرة كل سنة وبالضرورة قبل المؤتمر المنطقي. والثاني مرة كل سنتين وبالضرورة قبل المؤتمر الوطني للحزب. كما لحظ النظام الداخلي إمكانية عقد مؤتمرات استثنائية ويحق للمنطقية عقد كونفراس بين مؤتمرين.

وفي المؤتمرين ـ الفرعي والمنطقي ـ فإن المندوبين منتخبون في الفرق والمؤتمرات الفرعية[7]، على أساس نسبة عدد الأعضاء. غير أن العدد الإجمالي للمندوبين يحدد مع القيادة الأعلى ـ الفرعية بالتشاور مع المنطقية، والمنطقية بالتشاور مع اللجنة المركزية، وفي كل من المؤتمرين تنتخب اللجنة الفرعية والمنطقية والتي بدورهما تنتخبان مكتباً

---

(١) **مقابلات شخصية منها مثلاً**: كريم مروة: م .ش (١)، ١١ آذار ١٩٩٢، د. سناء أبو شقرا: م .ش (٢)، م .س.

(٢) م .ن، المادة الثامنة عشر، ص٦٧٣.

(٣) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، المادة الحادية عشرة، ص٦٧١.

(٤) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني**: م .س، المادة الحادية عشرة، ص (٢١١ـ ٢١٢).

(٥) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، المادة الثالثة عشر، ص٦٧٢.

(٦) م .ن، المادة التاسعة عشرة، ص٦٧٣.

(٧) م .ن، المادة الرابعة عشرة والمادة العشرون، ص٦٧٢ و٦٧٣.

وسكرتيراً. ومن الملاحظ أن النظام الداخلي لحظ في كلا الانتخابين موافقة اللجنة الأعلى. إضافة لذلك فإن اللجنة المركزية ينبغي أن توافق على ترشيح سكرتير اللجنة المنطقية الذي ينبغي أن يكون قد مضى على الأقل خمس سنوات على انتسابه للحزب[١].

وبالمقارنة مع النظام السابق (١٩٦٨) فإن الهيئة القيادية لكل من الفرعية والمنطقية هي اللجنة الفرعية واللجنة المنطقية. ولم يشر مباشرة إلى وجود المؤتمر الفرعي أو المنطقي. واستعاض عن ذلك بأن انتخاب اللجنة الفرعية واللجنة المنطقية يجري في اجتماع يحضره ممثل عن الهيئة الأعلى. كما يحضره الممثلون المنتخبون في الفرق ومنظمات الحزب في المنطقية ونسبة الاشتراك والتمثيل تحظى أيضاً بموافقة اللجنة الأعلى[٢].

ولم يلحظ وجود مكتب لكنه إضافة للسكرتير فإنه يجري أيضاً انتخاب مسؤول عن المطبوعات وآخر عن المالية في كل من اللجنتين الفرعية والمنطقية. غير أنه اشترط في المادة التاسعة عشرة أن يتم انتخاب سكرتير اللجنة المنطقية بالاتفاق مع اللجنة المركزية.

ويبدو أن التغيرات في نظام (١٩٧٢) لم تطل الأسس المبدئية في انتخاب الهيئات القيادية. حيث إن كلا النظامين أبقيا البناء التنظيمي ممركزاً في الهيئة الأعلى حتى في موضوع انتخاب الهيئات ـ اللجان ـ القيادية. وقد كرس كل من النظامين مظاهر المركزية في المادتين السابعة والثامنة حيث أعطى لهيئات الحزب الحق في إنشاء لجان حزبية في قطاع معين إضافة لحقها في أن تضم إلى صفوفها أعضاء آخرين على أن لا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء الهيئة، والقرار في كلا الحالتين مرتبط بموافقة الهيئة الأعلى مباشرة.

كما أن مظاهر العلنية التي أعقبت ١٩٧٠ وحرية الحركة في النشاط الحزبي لم يغيرا أو يخففا من جوهر المركزة وحدتها باستثناء إضفاء تعابير المؤتمر بدلاً من الاجتماع وبقيت الأمور على وضعها دون تبديل جوهري.

ب ـ ٢ المهمات

ب ٢ ـ ١ مهمات الفرقة

تبدو مهمات الفرقة على قدر كبير من الأهمية، باعتبارها القاعدة الحزبية التي تربط

---

(١) م .ن، المادة الثالثة والعشرون، ص٦٧٤.

(٢) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني: م .س، المادة الرابعة عشرة ص٢١٢ والمادة السابعة عشرة والثامنة عشرة ص (٢١٣ـ ٢١٤).

الحزب بالجماهير الشعبية. فمنظمات القاعدة ـ الفرق ـ «شبيهة بخلايا الجسم الحي. فإذا كانت الخلايا حيوية وفعالة يكون الجسم نشيطاً»[1]. ولم يحصر النظام الداخلي مهمات الفرقة بالهيئة القيادية ـ المكتب والسكرتير ـ بل حددها كمهمات تشمل عمل الفرقة وكافة أعضائها، الأمر الذي وضع الفرقة في اهتمام الهيئات القيادية نظراً لأهميتها وموقعها الأساسي في البناء التنظيمي وتركيب الحزب. وطالب المؤتمر الوطني الثالث الهيئات القيادية أن تكون إحدى مهماتها الأساسية «السهر على الحياة الداخلية السياسية والفكرية والتنظيمية لمنظمة القاعدة، وكذلك السهر والأشراف على عملها الجماهيري»[2]. وقد حدد النظام الداخلي لعام (١٩٧٢) في مادته العاشرة[3] عدداً من المهمات الأساسية، وتسهيلاً للعرض يمكن إدراجها مهمات على المستوى الحزبي وأخرى على المستوى الداخلي ـ الحياة الداخلية ـ للفرقة على النحو التالي:

ـ المستوى الحزبي العام

المساهمة في وضع سياسة الحزب على أساس حاجات الجماهير (ومطامحها) وتوثيق صلات الحزب بالجماهير عن طريق تعميم خطه وأفكاره، معتمدة على المطبوعات وغيرها من النشاطات، وتنظيم الجماهير وقيادتها من أجل مطالبها وقضاياها والأهداف التي يحددها الحزب. بينما لحظ النظام السابق (١٩٦٨) في موضوع تنظيم الجماهير وقيادتها تحديداً أكثر ارتباطاً بالحزب وأهدافه، حيث ورد في المادة العاشرة في هذا الجانب ما نصه «. . . من أجل مطالبها، ومن أجل أهداف الحزب العامة»[4].

ـ المستوى الداخلي ـ حياة الفرقة الداخلية

رفع المستوى السياسي والفكري لأعضائها، معتمدة الماركسية اللينينية وبرامج الحزب ومقررات المؤتمر واللجنة المركزية. والسهر على «تطبيق الانضباط الحزبي» وتربية الأعضاء «بروح اليقظة الثورية» وممارسة «الانتقاد والانتقاد الذاتي». وأن ترفع

---

(١) برونين، إيفان: م .س، ص٧٧.

(٢) الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة: م .س، ص (١٩٨ـ ١٩٩) كذلك لحظ المؤتمر الرابع ١٩٧٩ والمؤتمر الخامس ١٩٨٧ هذه الحالة.

(٣) م .ن، ص٦٧١.

(٤) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني: م .س، المادة العاشرة، ص٢١١.

«تقارير عن نشاطها» إلى اللجنة الفرعية، وتجمع الاشتراكات والتبرعات وأن تقوم بنشاطات مالية يعود ريعها للحزب.

وفي موضوع «الانضباط الحزبي» فقد لحظ النظام الداخلي بعض التدابير الانضباطية التي يمكن للفرقة اتخاذها بحق الأعضاء الحزبية، ذلك بحسب المواد المدرجة في بند الانضباط الحزبي ـ المادة التاسعة والثلاثون ولغاية المادة الثانية والأربعين. فكل مخالفة «للانضباط الحزبي» تعرض «صاحبها لتدابير» تأديبية بمستوى المخالفة المحددة.

وقد أنيط بالفرقة الحزبية اتخاذ التدابير الانضباطية بحق أي عضو في الفرقة من التأنيب إلى التجريد من المسؤولية جزئياً أو كلياً، إلى التجميد. أما القرارات الأخرى (الفصل، والطرد) فإن الأول يتطلب موافقة الهيئة الأعلى والثاني يتطلب موافقة اللجنة المركزية.

وبالمقارنة مع نظام ١٩٦٨، فإن بعض المهام قد اختلفت وتنوعت. ففي موضوع المستوى السياسي والفكري فقد أورد نظام ١٩٦٨ جانباً آخر يتعلق بـ «الوثائق الأساسية للحركة الشيوعية العالمية» كمادة لرفع المستوى السياسي والفكري لأعضاء الفرقة. أما في موضوع الضبط التنظيمي ـ الحزبي، فقد اعتمد نظام ١٩٦٨ تعبير «السهر على تطبيق نظام الطاعة الحزبية» وحدد الفترة الزمنية للتقارير المرفوعة للهيئة الأعلى بأنها «تقارير شهرية» إضافة لتحديد أدق لموضوع الانضباط الحزبي والتدابير الانضباطية الممكن اتخاذها بحسب كل هيئة حزبية[١].

ب ٢ ـ ٢ مهمات اللجنة الفرعية

أما مهام اللجنة الفرعية فيبدو أنها تركزت بحسب المادة السابعة عشرة على المستوى الداخلي، إذ تنحصر مهامها إلى حد كبير بمتابعة وضع الفرق الحزبية في نطاق عملها. فعليها أن «تشرف بصورة مباشرة ودائمة على حياة الفرق ونشاطها» وتساعدها في وضع برامج عمل، وتنفيذ قرارات الهيئات العليا وقرارات مؤتمرها. وأن تدرس وتجيب على ما تتلقاه من الفرق وتهتم بمطبوعات الحزب، قراءة وتوزيعاً، وتقدم تقاريرها للجنة الأعلى ـ اللجنة المنطقية.

(١) م. ن.

ومقارنة مع النظام السابق (١٩٦٨) فإن مجمل المهام بقيت سائدة، مع وجود مهام إضافية أكثر تحديداً لارتباطها بالأغلب بالأوضاع المستجدة بعد المؤتمر الثاني للحزب والتي تستدعي بالضرورة التوضيح والشرح والمتابعة. لذلك فإن المادة الثالثة عشرة[1] من نظام ١٩٦٨ لحظت إضافة لما ورد أعلاه مساعدة الفرق «. . . على تنظيم حياتها الداخلية وعلى فهم خطة الحزب وقراراته وتنفيذها»، الأمر الذي يوضح النقلة النوعية التي أحدثها المؤتمر الثاني. وانسجاماً مع هذا الاتجاه فقد استوجب، الاهتمام بتركيز الوضع التنظيمي لحياة الحزب الداخلية، وتوضيح المفاهيم والقرارات والتغيرات التي أقرها المؤتمر. من هنا تعنى اللجنة الفرعية بحسب نظام ١٩٦٨ «بتزويد فرق الحزب الجديدة والمرشحين لعضوية الحزب بالمبادىء الأولية للحزب، ومبادىء نظامه الداخلي. . .» والسهر على التقيد بهذا «النظام وعلى محاربة كل انتهاك لقواعد العمل الحزبي اللينينية».

ب ٢ ـ ٣ مهمات اللجنة المنطقية

يبدو في مهمات اللجنة المنطقية رجحان المستوى الخاص بالجانب الداخلي ـ الحزبي. فقد حددت المادة الثانية والعشرون[2] أن اللجنة المنطقية تقود عمل الحزب في دائرة عملها، وتنفذ قرارات الهيئات الأعلى (اللجنة المركزية، المكتب السياسي، والمؤتمر المنطقي)، وتقوم بمساعدة الهيئات القيادية الأدنى في تحليل الوضع واستنتاج المهمات، و «كذلك في المجال الفكري وفي الميدان التنظيمي» كما تضع وتنفذ برامج عمل، وتوجه عملية نمو الحزب خاصة نحو مراكز التجمع العمالية وكادحي الريف.

ومقارنة مع نظام (١٩٦٨) فقد أضاف نظام (١٩٧٢) مهمات إضافية حول الوضع المالي ومشاركة الشيوعيين في المنظمات الجماهيرية والاهتمام بالنشاط السياسي والصلات الجبهوية مع القوى التقدمية والوطنية وهي مواضيع جديدة لم يلحظها نظام ١٩٦٨.

بينما أشار نظام ١٩٦٨ مباشرة إلى موضوع العمل التثقيفي والفكري وتشجيع الأعضاء على «التثقيف الذاتي. . . وتربية الشيوعيين بروح الأمانة التامة لمبادىء الماركسية ـ اللينينية وروح المسؤولية إزاء الحزب. . .» ورفع الروح الكفاحية والتفاني من أجل قضية الطبقة العاملة والاشتراكية[3].

---

(١) م .ن، ص٢١٢.

(٢) الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة: م .س، ص (٦٧٣ـ ٦٧٤).

(٣) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني (نظام ١٩٦٨): م .س، المادة السادسة عشرة، ص٢١٣.

جـ ـ الهيئات القيادية «المركزية»

جـ ١ ـ اللجنة المركزية

تتصدر اللجنة المركزية قمة الهرم التنظيمي للحزب، باعتبارها «القيادة المركزية للحزب في الفترة الواقعة بين مؤتمرين» فالمؤتمر «هو الهيئة العليا للحزب»[١]. وعليه فإن اللجنة المركزية تقود عمل منظمات الحزب سياسياً وتنظيمياً وفكرياً وهي «مسؤولة جماعياً» عن مختلف جوانب حياة الحزب الداخلية والخارجية. ولا تختلف طبيعتها في أي من النظامين[٢] (١٩٦٨، أو ١٩٧٢) إلا من حيث التعبير المحدد في كل منهما فهي «القيادة المركزية» في نظام ١٩٧٢ و «القيادة العليا» في النظام الآخر.

وتضم اللجنة المركزية أعضاء أصيلين منتخبين من المؤتمر الوطني وأعضاء مرشحين، والفرق بين الأصيلين والمرشحين يكمن في انتفاء حق التصويت بالنسبة للأعضاء المرشحين[٣].

وتعقد اللجنة المركزية اجتماعاتها العادية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل. كما تعقد اجتماعات استثنائية، وفي كلا الحالتين تكون الاجتماعات بدعوة من المكتب السياسي. أما الاجتماعات الاستثنائية فيمكن أن تكون «بناء على طلب أكثرية أعضائها»[٤]. بينما لحظ نظام ١٩٦٨ اجتماعات دورية «مرة كل أربعة أشهر» إضافة للاجتماعات الاستثنائية المحصورة بدعوة المكتب السياسي، مما يعطي اللجنة المركزية في نظام (١٩٧٢) حرية حركة أكبر سواء في الفترة بين اجتماع وآخر أو من خلال إمكانياتها الدعوة لاجتماعات

---

(١) يراجع:
- **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة (نظام ١٩٧٢)**: م.س، المادة الرابعة والعشرون، ص٦٧٤.
- **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني (نظام ١٩٦٨)**: م.س، المادة العشرون، ص٢١٤.
- وسوف يتم لاحقاً استعراض المؤتمر ضمن الأطر التربوية للحزب.

(٢) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: المادة السابعة والعشرين، ص٦٧٥.
- **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني (نظام ١٩٦٨)**: المادة الثالثة والعشرون، م.س، ص٢١٥.

(٣) م.ن، نظام ١٩٧٢، المادة الثانية والعشرون، ص ٦٧٥.
- م.ن، نظام ١٩٦٨، المادة الرابعة والعشرون، ص٢١٥.

(٤) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م.س، المادة التاسعة والعشرون، ص٦٧٥.

استثنائية. كما حول نظام (١٩٧٢) الاجتماعات ذات الصفة الاختصاصية الاقتصادية والفكرية والتنظيمية حسب المادة السادسة والعشرين في نظام ١٩٦٨، التي كان من حق اللجنة المركزية الدعوة إليها (إلى مثل هذه الاجتماعات) إلى المجلس العام (كونفراس) بحسب المادة السادسة والثلاثين من نظام (١٩٧٢) والذي يعتبر تعزيزاً لموقع اللجنة المركزية لإشرافها شبه الكامل عليه فيعقد المجلس العام بدعوة منها وتحدد جدول أعماله، وعدد المشاركين فيه وتختار المشاركين بالاتفاق مع اللجنة المنطقية. كما لا تصبح قرارات المجلس العام (كونفراس) نافذة إلا بعد إقرارها من قبل اللجنة المركزية.

ومن صلاحيات اللجنة المركزية أيضاً انتخاب المكتب السياسي والسكرتاريا واللجنة المالية ولجنة المراقبة المركزية من بين أعضائها. كما تنتخب أميناً عاماً لها[١]. بينما كان انتخاب لجنة المراقبة المركزية يتم حسب نظام ١٩٦٨ (المادة الواحدة والعشرون) من بين أعضاء اللجنة المركزية لكنها تجري عملية الانتخاب من قبل المؤتمر الوطني.

وقد حصر كلا النظامين في اللجنة المركزية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين سلامة الحزب ونشاطه واستمرار قياداته على جميع المستويات في حال نشوء ظروف سياسية استثنائية[٢].

جـ ـ ٢ المكتب السياسي

يعتبر المكتب السياسي في كلا النظامين «الهيئة القائدة»[٣] أو الهيئة «المركزية القائدة»[٤] لعمل الحزب بين اجتماعات اللجنة المركزية، ويمارس نشاطه وفقاً لمقررات اللجنة المركزية. لكن يبدو أن المكتب السياسي يمثل مركزاً أساسياً في الهرمية الحزبية ويحصر في إطاره «كهيئة قيادية» خيوط وقنوات الإشراف والقيادة الحزبية إلى حد كبير، كونه حلقة مركزية بين اللجنة المركزية والسكرتاريا.

---

(١) م.ن.

- الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني (نظام ١٩٦٨): المادة السابعة والعشرون، أن اللجنة المركزية تنتخب أميناً عاماً للحزب، م.س، ص٢١٥.

(٢) الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة (نظام ١٩٧٢): المادة الواحدة والثلاثون، م.س، ص٦٧٥.

- الوثائق الكاملة المؤتمر الوطني الثاني: م.س، المادة الثامنة والعشرون، ص٢١٥.

(٣) نظام ١٩٧٢، المادة الثانية والثلاثون، م.س.

(٤) نظام ١٩٦٨، المادة التاسعة والعشرون، م.س.

جـ ـ ٣ السكرتاريا

خصصت للسكرتاريا حسب نظام ١٩٧٢ المادة الثالثة والثلاثون بعد أن كانت في النظام السابق (١٩٦٨) مشتركة مع المكتب السياسي في المادة التاسعة والعشرين. وبالتالي فإن السكرتاريا أصبحت تسهر على تنفيذ قرارات المكتب السياسي وتضطلع بحل «المهمات اليومية» بينما في السابق (نظام ١٩٦٨) كان عليها أن «تنفذ وتراقب تنفيذ قرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسي»[١]. ويبدو أن جوهر دور السكرتاريا يكمن في كونها صيغة ـ إطاراً للقيادة اليومية للمكتب السياسي في الحزب، الأمر الذي يعطيها دوراً يومياً وإشرافاً عملياً وتدخلاً مباشراً على مجمل جوانب حياة الحزب الداخلية أو على مستوى علاقاته خارج المؤسسة الحزبية.

من هنا فإن البناء التنظيمي للحزب الشيوعي اللبناني يتسم بهرمية تنظيمية شديدة المركزة. منطلقاً من اعتماده قواعد المركزية الديمقراطية ومبادئها أساساً لبنائه ونشاطه. وتكاد السلطة تنحصر عملياً في الهيئات القيادية العليا: اللجنة المركزية والمكتب السياسي والسكرتاريا.

ويلاحظ في البناء التنظيمي أن كلا النظامين لم يحددا صلاحيات ومهام الأمين العام للحزب حيث أغفلت مواد كل منهما ذكر هذا الجانب إغفالاً تاماً رغم الدور الذي يقوم به الأمين العام، والموقع الذي يحتله واتساع دائرة نشاطه عملياً، الأمر الذي يترك الموضوع عرضة للاجتهاد والتأويل ووقفاً على موقع شخص الأمين العام الذاتي وشخصيته الخاصة. وقد يؤدي هذا الإغفال إلى تداخل الصلاحيات بين الأمين العام والهيئات القيادية الأخرى، الأمر الذي قد يساهم في انتقال المركزة في السلطة إلى شخص الأمين العام بحد ذاته على حساب الهيئات الأخرى. كما لم يذكر كلا النظامين عدداً محدداً لأعضاء اللجنة المركزية أو بقية الهيئات العليا في الحزب. وبقي تحديد العدد مرتبطاً بكل مؤتمر على حدة[٢] لذلك

---

(١) م.ن.

(٢) يراجع:

- المادة الرابعة والعشرون من نظام ١٩٧٢.
- المادة الثانية والعشرون من نظام ١٩٦٨.
- من النظام الأول عام (١٩٤٣ـ ١٩٤٤)، المادة (١٨)، يراجع س. أيوب: م.س، ص١٢٥، ود. ظاهر العكاري: م.س، ص٤٢٧.

اختلف عدد أعضاء اللجنة المركزية بين مؤتمر[1] وآخر. حيث يخضع العدد لظروف سياسية وتوازنات حزبية داخلية.

كما يبدو أن التقسيم الأفقي للحزب يتناسب بحدود معينة مع التقسيم الإداري في الدولة اللبنانية خاصة في موضوع منظمة القاعدة - الفرقة في القرى كما المنطقية التي قد تشمل حدودها نطاق المحافظة إلى حد ما.

إن شدة المركزة الواضحة تتضمن بالضرورة جملة من الأبعاد التربوية على قدر كبير من الأهمية، كما أن طبيعة الضبط الحزبي وتحديد اتجاهه ينعكس على عمل الحزب وعلاقاته ضمن حياة الحزب الداخلية أو في علاقاته العامة الخارجية مع المحيط الاجتماعي الذي يتحرك ضمنه، الأمر الذي يستدعي محاولة الإلمام بانعكاسات هذه المركزة على القاعدة الحزبية ومعرفة دورها الفعلي وموقعها الحقيقي، باعتبارها العمود الفقري للبنية التنظيمية، وبالتالي استشفاف إمكانية وجود اتجاهات معارضة داخل الحزب ومحاولة رصد سلطة القرار الحزبي واتجاهاته وتحديد موقع الأقلية في البنية التنظيمية ضمن صيغة «الأغلبية والأقلية» في الحزب.

وهنا يمكن التساؤل عن إمكانية وجود الرأي الآخر المختلف أو المعارض داخل الحزب. وبالتالي حجمه ودوره ومدى تأثيره وطبيعة تمظهره وما تحمله هذه التساؤلات

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول عدد أعضاء اللجنة المركزية خلال المراحل التاريخية للحزب وخاصة بعد مؤتمراته العامة. يراجع **معلومات**: م .س، ص٨١ و٨٩ على النحو التالي:

- المؤتمر الأول (١٩٤٣-١٩٤٤) عدد أعضاء اللجنة المركزية ثمانية عشر عضواً.
- المؤتمر الثاني ١٩٦٨ العدد عشرون عضواً.
- المؤتمر الثالث ١٩٧٢:
  - أعضاء اللجنة المركزية أربعة وعشرون عضواً بدون الأمين العام (نقولا شاوي في حينه).
  - أعضاء المكتب السياسي (١١) عضواً مع الأمين العام.
  - السكرتاريا (٥) مع الأمين العام، المؤتمر الثالث، م .س، ص٦٠٦.
- المؤتمر الرابع ١٩٧٩، لا يرد أي ذكر عن العدد أو الأسماء. وقد أصبح هناك رئيساً للحزب (نقولا شاوي) وأميناً عاماً (جورج حاوي).
- المؤتمر الخامس ١٩٨٧، أعضاء اللجنة المركزية (١١) مع الأمين العام.
- المؤتمر السادس ١٩٩٢، أعضاء اللجنة المركزية (٥٢) بمن فيهم رئيس لجنة المراقبة المركزية ورئيس لجنة الرقابة المالية المركزية.
- المؤتمر السابع، أصبح هناك مجلس وطني عدد أعضائه (٧٠) منتخبين في المؤتمر و (٣٥) عضواً مسؤولوا المنطقيات والقطاعات المركزية. وأعضاء المكتب السياسي (١٧) عضواً بدون الأمين العام (فاروق دحروج).

وغيرها من أبعاد تربوية ذات دلالات بينة، الأمر الذي يطرح في الأساس، إشكالية العلاقة بين المركزية والديمقراطية داخل الحزب، وطبيعة العلاقات السائدة في حياة الحزب الداخلية، ونوعية السلطة المعتمدة، ومسألة الديمقراطية بحد ذاتها داخل البناء التنظيمي القائم وحدودها، وموقعها، وتأثيرها. . . إلخ وغيرها من التساؤلات التي تنبثق من طبيعة القواعد التنظيمية وأسسها السائدة. وما يمكن أن تعكسه هذه الأوضاع من أبعاد تربوية تطال الحزب بمجمله وهيئاته وأعضاءه، باعتبار أن البناء التنظيمي نسيج من العلاقات والأطر والضوابط التي تحدد قواعد العمل الحزبي وأصوله ونوعية علاقاته.

ثانياً: الأبعاد التربوية

إن أول نظام داخلي للحزب الشيوعي اللبناني أقر في المؤتمر الوطني الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤)، أي بعد ما يقارب عشرين سنة على تأسيس الحزب. ويشير أرتين مادوين إلى أنه حتى عام ١٩٣٩ لم يكن للحزب الشيوعي اللبناني السوري نظام داخلي، لكنه اعتمد نظام الأممية الشيوعية الثالثة. ويوضح أن اللجنة المركزية عقدت اجتماعاً موسعاً بتاريخه (١٩٣٩) وكلفت لجنة «الصياغة أول نظام داخلي في تاريخ الحزب»[1]. ورغم ذلك فإنه لا توجد أية إشارة تدل على اعتماد نظام داخلي قبل المؤتمر الأول للحزب.

ومن اللافت للنظر أن النظام الداخلي الأول بدا في الواقع والممارسة غير فعلي إلى حد كبير. حيث تكاد مختلف الآراء تجمع على أن المرحلة الحزبية التي تلت المؤتمر الأول لم تلحظ تطبيقاً جدياً للنظام الداخلي ومواده. فمظاهر الحياة الحزبية الداخلية خلال المرحلة الطويلة التي أعقبت المؤتمر لم تشهد مؤتمرات دورية وانتخابات حزبية أو علاقات داخلية خاضعة لقواعد الضوابط التنظيمية وأصولها السليمة بشكل عام، إن بين الأفراد أو الهيئات الحزبية وعلى مختلف المراتب والمستويات التنظيمية. ويبدو أن بنود ومواد النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الأول بقيت مهمشة نصاً وممارسة.

لذلك فإن النظام الداخلي الذي أقر في المؤتمر الوطني الثاني ١٩٦٨ يبدو الأول نظرياً وعملياً في تاريخ الحزب. حيث اعتمد في هذا النظام الأسس اللينينية لبناء الحزب التنظيمي وحددت أصول العلاقات الحزبية الداخلية وأقرت قواعد تركيب الحزب بمجمله.

---

(١) مادويان، أرتين: م .س، ص٢٠٩. ويذكر أن اللجنة تشكلت من «الرفاق خالد بكداش، فرج الله الحلو، نقولا شاوي، أرتين مادويان، رشاد عيسى، فؤاد ناصر الدين والرفيقة أسمى غصن».

ويشير بعض المحازبين إلى أن السائد قبل عام ١٩٦٨ كان المفهوم الستاليني للحزب، ولم يكن المفهوم اللينيني معمولاً به ـ رغم ما يمكن أن يكون من مآخذ على هذا المفهوم (اللينيني) ـ مؤكدين أن المركزية الديمقراطية في تلك المرحلة شوهت وغاب النقد والنقد الذاتي، وسادت سلطة الفرد. فلقد كان خالد بكداش «ستالينا صغيراً»[١]. كما يوضح آخرون بأنه قبل المؤتمر الوطني الثاني لم يكن هناك عملياً وجود لنظام داخلي، ولا أسس لتنظيم أو مرجع محدد لضبط العلاقات التي تحكم الهيئات والأعضاء في الحزب[٢].

وقد أشار قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان خلال اجتماعها الدوري الذي عقد في شهري نيسان وأيار عام ١٩٥٦ إلى موضوع مهمات الحزب بشأن مبادىء القيادية الجماعية وتطبيق الديمقراطية داخل الحزب ورفع مستواه السياسي والنظري. وأكد القرار على وجود جملة من النواقص الجدية في نشاط هيئات الحزب تساهم في إعاقة تطوره وتقدمه واتساعه. وأبرز هذه النواقص ـ حسب القرار ـ «اهمال التطبيق العملي لمبدأ القيادة الجماعية، والفهم الخاطىء لهذا المبدأ في أكثر الأحيان» وأن عدداً من «مناضلي الحزب» ومن «أعضاء في اللجنة المركزية يعتمدون الأسلوب الفردي البيروقراطي في معالجة المهمات الحزبية». ويدعو القرار إلى ضرورة «تطبيق مبدأ الديمقراطية الداخلية في الحزب»[٣].

ورغم هذه الملاحظات النقدية في بنية الحزب وتنظيمه وعمل هيئاته إلا أن القرار لم يلحظ أية إشارة إلى وجود نظام داخلي في الحزب. كما لم يشر إلى أن النواقص والممارسات الخاطئة ناتجة عن اختراق هيئات الحزب القيادية وأعضائه لمواد النظام الداخلي أو تجاوزهم لقواعد الحزب التنظيمية. ولم يرد في قرار اللجنة المركزية أية إشارة إلى مبدأ المركزية الديمقراطية، أو تدعو لالتزام الحزب وأعضائه بالمبادىء والقواعد اللينينية في البناء التنظيمي وتركيب الحزب انطلاقاً من المركزية الديمقراطية[٤] واكتفى بالإشارة إلى أن تعاليم الماركسية اللينينية تقول باحترام القيادة الجماعية، الأمر الذي يؤكد وجود خلل تنظيمي عميق في تركيب الحزب وبنائه التنظيمي وحياته الداخلية.

---

(١) عبد الصمد، نديم: م .ش (١)، م .س.

(٢) سعد، سمير: م .ش (٢)، الأثنين ١٨ أيار ١٩٩٢، وطى المصيطبة، بيروت.

(٣) النداف، عماد: خالد بكداش يتحدث، م .س، ص (١٧٤ـ ١٧٧) وثيقة رقم (٥).

(٤) م .ن، تشير الوثيقة رقم (٥) إلى تعبير الديمقراطية الداخلية دون أية إشارة إلى المركزية الديمقراطية.

وقد أكد المؤتمر الوطني الثاني مجمل هذه الآراء وغيرها من الملاحظات. حيث اعتبر أن المرحلة التي سبقت المؤتمر كانت مثقلة بالأمراض. وإن التكتلات في حينها قد «شلت دماغ الحزب» وحولت هيئاته إلى هيئات كاريكاتورية، وتفاقمت الأخطاء والنواقص التنظيمية التي كانت سائدة قبل استقلال الحزب. «فسادت البيروقراطية والفردية وعدم احترام الهيئات... إلى درجة خطيرة». وحاولت «العقلية السطحية» تجميد كل تطور في الحزب خاصة موضوع تنظيم الحزب في محاولة لإبقاء الوضع على ما هو عليه[1].

وبناء عليه فإن ما يمكن ترجيحه هو أن الخلل التنظيمي في الحزب الشيوعي اللبناني كان واضحاً، وقائماً بين المؤتمر الأول (١٩٤٤) والمؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) ولمدة أربع وعشرين سنة تقريباً. أي أن الحزب ولغاية ١٩٦٨ بقي وضعه التنظيمي غير مستقر إلى حد كبير، ولا يعتمد في الممارسة العملية على نظام داخلي واضح المعالم سليم الأسس.

غير أن هذا الغياب لأصول النظام الداخلي وقواعد البناء التنظيمي في الحزب لا تلغي الأصول و «الأعراف» التنظيمية المعتمدة في تاريخ الحزب ومسيرته الطويلة. ويمكن تلخيص مجمل الملاحظات النقدية للحزب على المستوى التنظيمي، وبحسب تحليل الحزب نفسه، في غياب المفهوم اللينيني للبناء التنظيمي في الحزب وتهميشه وسيادة المظاهر الستالينية في تركيبه وهيكليته.

وتدل هذه الثغرة التنظيمية ـ السياسية العميقة على أبعاد تربوية سياسية على قدر كبير من الأهمية. تكمن في تأثيرها المباشر على تكوين الحزب وهيئاته وعلاقاته وأعضائه، خاصة في تكريس الفردية وتغييب الديمقراطية وتضييع الحدود والفواصل وقواعد العمل بين هيئات الحزب المختلفة وفي مختلف جوانب حياة الحزب الداخلية.

من هنا يبدو إقرار المؤتمر الوطني الثاني (عام ١٩٦٨) للنظام الداخلي إنجازاً على قدر كبير من الأهمية وحدثاً ليس بعادي على المستوى التنظيمي في تاريخ الحزب الطويل.

لذلك أكدت كل المؤتمرات اللاحقة على أهمية ما حدث على مستوى الحزب التنظيمي، وبقيت منطلقات البناء التنظيمي التي أقرت عام ١٩٦٨، المرتكز الأساس للحزب وبنائه وتركيبه لغاية المؤتمر الوطني السادس ١٩٩٢ حيث إن التغييرات طالت

(١) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني**: م. س، ص (٩١ـ ٩٢) و (١١٤ـ ١١٥).
ـ **معلومات**: م. س، ص٣٣.

الأسس والمنطلقات الأولية المعتمدة في بناء الحزب وهيكله التنظيمي[١].

ورغم هذه الأهمية فإن التساؤل يبقى وارداً لمعرفة مدى فعالية النظام الداخلي (١٩٦٨) ثم (١٩٧٢) في التأسيس لنمط تربوي آخر متجاوز ما كان متعارفاً عليه ومعمولاً به. وما هي بالمقابل إمكانية «الإرث» السابق في التأثير على بنية الحزب التنظيمية الجديدة؟... وغيرها من التساؤلات التي تساهم في إلقاء مزيد من الضوء على الأبعاد التربوية للبنية التنظيمية في الحزب في المرحلة اللاحقة. هنا تكمن أهمية النظرة النقدية التحليلية للنظام الداخلي للحزب ومنطلقاته في البناء التنظيمي لمساهمتها في رصد التكوين التربوي للحزب بمجمله.

ويبدو أن البناء التنظيمي من خلال النظام الداخلي (١٩٦٨ و١٩٧٢) مثقل بالمركزية على المستوى المركزي أو في التسلسل الهرمي للحزب. فالهيئات العليا تكاد تحصر مجمل الصلاحيات ضمن أطرها. وتزداد حدة التمركز في الهيئات القيادية المسؤولة مباشرة عن النشاط الحزبي ومتابعة قضاياه اليومية. بمعنى أن السكرتاريا ثم المجلس السياسي يكادان يجمعان القيادة الفعلية للحزب. وبالرغم من أن اللجنة المركزية تعتبر «القيادة المركزية» للحزب غير أن طول المدة الفاصلة بين اجتماع وآخر (ثلاثة أشهر حسب نظام ١٩٧٢) من جهة وطبيعة اجتماعاتها العادية التي تتم بناء على دعوة المكتب السياسي من جهة أخرى يعطي للمجلس السياسي موقع الصدارة ومركز الثقل في الهرمية الحزبية. وتبدو هذه الخصيصة مرتبطة أيضاً بين المكتب السياسي والسكرتاريا، كما بين اللجنة المركزية والمؤتمر الوطني العام للحزب، الأمر الذي قد يجعل من العلاقات الحزبية بين هيئات الحزب القيادية علاقات تبعية لصالح الهيئة القيادية اليومية في الحزب، وهو ما يفقد الهيئات الأخرى الكثير من دورها وفعاليتها كما يغلب على عملها الدور الاستشاري والتنفيذي غير التقريري إلى حد كبير.

لكن ضمن هيئات الحزب المركزية وعملها يلاحظ موقع شخص الأمين العام ودوره، حيث يبدو أنه يحتل مركز الثقل والدور الأبرز في عمل الهيئات القيادية المركزية. فالأمين العام يعنى بقيادة المكتب السياسي واللجنة المركزية في الحزب ويتابع أعمال السكرتاريا. من هنا يحتل الأمين العام رأس الهرم التنظيمي بين هيئات الحزب وهو ضابط

(١) يراجع: **الوثيقة الفكرية، السياسية، التنظيمية**، أقرت في المؤتمر الوطني السادس (٩ـ ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢) ص (٥٨ـ٥٩).

إيقاع حركتها، الأمر الذي قد يعطي لشخص الأمين العام دوراً أكبر من دور الهيئة الحزبية. وبالتالي تبدو نوعية السلطة القائمة في الحزب تميل نحو التمركز حول الشخص ـ الفرد أي (الشخصانية ـ الفردانية). وقد سادت هذه الحالة كظاهرة سلبية مرحلة طويلة من تاريخ الحزب. خاصة قبل المؤتمر الوطني الثاني، حيث حصر خالد بكداش كافة الصلاحيات بشخصه وموقعه كأمين عام للحزب. وقد حاول خالد بكداش تبرير هذه الحالة ودحضها[١]. كما أعادت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في لبنان وسوريا، في حينه، رد مبررات هذه الحالة الفردانية في الحزب إلى «اتجاه قوي» عند بعض أعضاء اللجنة المركزية للتهرب من المشاركة الفعالة في معالجة المهمات القيادية الكبرى السياسية والتنظيمية، وإلى قصور في «مستواهم النظري» ـ الفكري، الأمر الذي «يؤدي إلى إلقاء تبعيات العمل القيادي والتوجيهي في الحزب، في جميع الميادين، على عاتق شخص واحد في القيادة هو الأمين العام للحزب»[٢] غير أن هذا التبرير لسلطة ودور الأمين العام في حينه (خالد بكداش) يؤكد الحالة ولا يلغي أو يقلل من طبيعة الهيمنة التسلطية وجوهرها السلبي ونزعتها الفردانية ـ الشخصانية[٣].

وتعتبر هذه السمة السلبية مظهراً ستالينياً، اتقنت أحزاب الحركة الشيوعية العربية، إلى حد كبير، تجسيده تنظيمياً في أحزابها، ومنها الحزب الشيوعي اللبناني. وكان لينين قد لحظ بعد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الروسي عام ١٩٢٢ خطورة استحداث منصب الأمين العام الذي استلمه ستالين في حينه، كونه قد «حصر في يديه سلطة لا حد لها»[٤].

ويبدو أن من نتائج مركزة القيادة في شخص الأمين العام إلغاء الهيئات الحزبية وإلحاقها في فلك الأمين العام أو خضوعها لإرادته، كونه محور الحركة ومركز الثقل، وتهميش فكرة القيادة الجماعية في الحزب، كما أنها تضعف عملياً إمكانية تطوير الهيئات الحزبية بحد ذاتها، باعتبار أن سلطة القرار الفعلية تتركز في شخص الأمين العام وليس في

---

(١) النداف، عماد: م .س.
(٢) م .ن، ص١٧٥.
(٣) يراجع:
- مادويان، أرتين: م .س، ص (٣٠٧ـ ٣٠٨) و٣١٢ و (٣١٦ـ ٣١٧) و (٣٢٣ـ ٣٢٥ـ ٣٢٦) و٣٤٣.
- قلعجي، قدري: **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، م .س، ص (٢٨٧ـ ٣١٢).
(٤) المغربي، سعيد: **الثورة ومشكلات التنظيم**، م .س، ص١٠٨.
- يراجع: **ملحق النهار**، السبت ٢٤ نيسان ١٩٩٣.

المجموعة القيادية ككل. وعليه فإن القيادة تميل لأن تتشكل على أساس فرد أو مجموعة أفراد، وليس على أساس وحدة التنظيم وديمقراطيته[1]. وقد تساهم آلية هذا الاتجاه في تقديم الهيئة الموالية أو تشكيل هيئات موالية، وتضعف إمكانية المبادرة والنقد عند الهيئات الحزبية نتيجة لضغط المركز، هيئة أو شخصاً. ويتماثل الحزب في هذه الحالة مع البنية البطريركية والسلطة الأبوية في المجتمع.

كما تساهم هذه الظاهرة في سيطرة عقلية التسلط والإلزام بدلاً من منطق الحوار ومستلزماته؛ كما تضعف النصوص الحزبية وفعاليتها أمام شخص القائد وموقعه. حيث تبدو النصوص الحزبية غير قادرة، وإلى حد كبير، على ضبط حركته وتحديدها. ويشير البعض في هذا الجانب، إلى أن الممارسة الحزبية دلت على أن المسؤول بقي شبه مطلق الصلاحية عملياً، وذلك لشعوره بأنه يلبي طموحات الهيئة. غير أن تلبية هذه الطموحات تتم في الغالب على طريقته الخاصة[2].

ورغم أن ظاهرة المركزة في عمل الهيئات القيادية أو مصادرة السلطة من قبل الأمين العام تتوقف على حجم الحزب وموقعه في السلطة ـ وهي بالتالي تختلف باختلاف الحزب الشيوعي والمجتمع الذي يتحرك ضمنه ـ غير أن العقلية تبدو واحدة من حيث المبدأ، كما أن الأبعاد التربوية التي تعكسها وتنميها داخل الحزب تبدو متماثلة إلى حد كبير.

إن طبيعة العلاقات التي تحكم الهيئات القيادية المركزية ـ كما تبين أعلاه ـ سوف تنعكس على العلاقات الرأسية داخل الحزب وبالروحية ذاتها، أي بين الهيئات القيادية في الرأس الهرمي للتنظيم والقيادات الأدنى ضمن التسلسل التنظيمي. خاصة أن النظام الداخلي للحزب قد أعطى للهيئات الأعلى صلاحيات لضبط الهيئات الأدنى والتحكم بجزء مهم من عملها ونشاطها.

وقد لحظ النظام الداخلي للهيئات القيادية المركزية إمكانية السيطرة على اللجان الأدنى ضمن دائرة عملها. فاللجنة المنطقية ترتبط باللجنة المركزية، وللأخيرة حق التدخل في تحديد عدد أعضاء المؤتمر المنطقي[3]. كما يشترط النظام الداخلي موافقة

(١) يراجع: مادويان، أرتين: م .س.

(٢) د. أبو شقرا، سناء: م .ش (١)، م .س.

(٣) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني (نظام ١٩٧٢)**: م .س، المادة (٢٠)، ص٢١٤.

ـ **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة (نظام ١٩٦٨)**: م .س، المادة (٢١)، ص٦٧٢.

اللجنة المركزية على ترشيح سكرتير اللجنة المنطقية. وينطبق الأمر على اللجنة المنطقية وعلاقاتها باللجنة الفرعية، وبالفرق وعلاقاتها باللجنة الفرعية. كما يحق لهيئات الحزب القيادية، عند الضرورة، «أن تضم إلى صفوفها أعضاء آخرين على أن لا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء الهيئة» حسب المادة الثامنة من نظام ١٩٦٨ و١٩٧٢. الأمر الذي يجعل مجمل العلاقات الهرمية في البناء التنظيمي ممسوكة من القمة وخاضعة لسيطرة المركز. ويحكم هذه التراتبية المركزية نظام صارم وانضباط حزبي محكم وطاعة ملزمة لكل عضو من أعضاء الحزب ولكل منظمة من منظماته، بحسب النظام الداخلي لعام (١٩٦٨ و١٩٧٢). فالسمة الغالبة لهذا التسلسل تبدو صيغة إلحاق الأدنى بالأعلى[1]. خاصة وأن البناء التنظيمي الممركز في الحزب لا يسمح بإمكانية إقامة علاقات ـ صلات أفقية بين هيئاته ومنظماته. فالتسلسل قائم على الهرمية المحكمة للتنظيم الحزبي.

ويبدو أن مجمل هذه الظواهر نابعة من مبادىء المركزية الديمقراطية المعتمدة في حياة الحزب الداخلية. حيث تقوم فكرة الحزب على مفهوم الحزب «التآمري» الذي يتحين الفرصة التاريخية للانقضاض على السلطة. فالحزب يصبح كـ «الجيش المنظم» الموحد تنفيذاً والتزاماً. من هنا فإن مجمل عناصر المركزية الديمقراطية غير قادرة على تحقيق توازن طبيعي بين قطبيها: المركزية والديمقراطية. لذلك تبقى الكفة راجحة لصالح المركزية في البناء التنظيمي على حساب الديمقراطية.

فحرية النقاش التي كفلتها المركزية الديمقراطية في مختلف المستويات انحصرت «على أساس المبادىء المحددة» في النظام الداخلي. وبالتالي فإن حدود المعارضة وإمكانية الاختلاف ومجالات التعبير عن الرأي الآخر تبدو ضعيفة أو تكاد تكون معدومة. خاصة وأن النظام الداخلي ينفي إمكانية وجود أي تجمع لرأي معارض ويعتبره مظهراً «تكتليا» انقسامياً له منحى تخريبي. وعليه فإن أطر البناء التنظيمي لا تسمح بتلاقي الآراء المختلفة أو المتعارضة مع آراء القيادة. ورغم أن حدود الانتقاد مسموحة في دائرة الاجتماع غير أنها محصورة، كما سيتبين لاحقاً، في حدود ضيقة وضمن الدائرة المحددة في النظام الداخلي، الأمر الذي لا يفسح أي مجال لإقامة تواصل بين الآراء أو تفاعل بين وجهات النظر المتعارضة مع السائد في الحزب. فرأي القيادة هو الرأي المعمول به باعتباره رأي الأكثرية.

---

(١) د. أبو شقرا، سناه: م .س.

وإذا كان على الأقلية الالتزام برأي الأكثرية حسب مبادىء المركزية الديمقراطية فإن النظام الداخلي بالمقابل، ومبادىء المركزية الديمقراطية لم توفرا أية ضمانات حقيقية للأقلية في أن تتبلور بشكل سليم. وبقيت الأقلية ظاهرة «مرضية» في الحزب، الأمر الذي يكرس النظرة الأحادية الجانب ويلغي أمكانية قبول الآخر أو الإقرار بالتنوع داخل الحزب. ولا تخفى الآثار المجتمعية السلبية لسيادة هذا الاتجاه، إن من حيث العلاقة بين الجماعات، أو من حيث مظاهر العصبية بأشكالها السلبية والحادة في مواجهة الآخر ورفضه حزباً أو مجموعة أو أفراداً، أو من حيث تنمية المشاعر العدائية على صعيد حياة الحزب الداخلية أو على صعيد المجتمع ككل.

كما أن ما تقره المركزية الديمقراطية من كون «كل هيئات الحزب القيادية منتخبة على كل المستويات» لا ينطبق على الواقع المعاش في حياة الحزب الداخلية. حيث يتم إغفال الآلية الانتخابية بحد ذاتها وتهميشها، ومحاولة إكسابها طابعاً ديمقراطياً وتحويل الأنظار عن قنوات التدخل الواسعة من الهيئات القيادية المركزية، سواء في تحديد مسار العملية الانتخابية أو توجيه نتائجها لصالح المركز وقرارته، وتجري هذه العملية على مختلف مستويات التسلسل التنظيمي والمراتب الحزبية.

فقد لحظ النظام الداخلي لعام ١٩٧٢ في مادته الثامنة والثلاثين وجود لجنة تسمى «بلجنة الترشيحات» تقوم بدرس الترشيحات المقدمة في مختلف المؤتمرات «فرعي، منطقي وطني» وتفرز منها عدداً من المرشحين «وتتبنى ترشيحهم أمام المؤتمر المعني». وعليه فإنه يجري التصويت على المرشحين الذين تبنتهم اللجنة دون سواهم. إضافة لما ورد أعلاه حول تدخل الهيئات الأعلى في عمل المؤتمرات الأدنى وانتخابها، الأمر الذي يزيد من مركزة السلطة باتجاه الطابع «الديكتاتوري» ويغيب الحياة الديمقراطية في الحزب، ويضفي الطابع الشكلي على العملية الانتخابية بحد ذاتها.

ويترافق غياب السلوك الديمقراطي مع تهميش الاعتراف بالآخر، ومنع تشكل أطر تنظيمية ديمقراطية تتمظهر المعارضة من خلالها، إضافة لجوانب التسلط الأخرى في حياة الحزب الداخلية، حيث تساهم مجتمعة في إنتاج أشكال غير ديمقراطية للتعبير داخل الحزب. فالسلطة الحزبية التي تتسم بالفردية بطابعها «الديكتاتوري» ـ التسلطي سوف تساهم في إنتاج تعابير ـ أشكال مماثلة لجوهرها القمعي داخل الحزب. بمعنى أن المعارضة داخل الحزب قد تتخذ مظاهر عنفية ـ «تآمرية» لمواجهة السلطة الحزبية السائدة.

من هنا يساهم البناء التنظيمي ومبادىء المركزية الديمقراطية بشكل مباشر أو غير مباشر، في تنمية مظاهر عنفيه داخل الحزب، الأمر الذي يترك أثره المباشر على التربية السياسية للحزب ونهجه العام. ويصبح الحزب صورة مصغرة عن السائد اجتماعياً وسياسياً. فالسلطة السياسية القمعية ـ التسلطية في المجتمع تساهم بإنتاج أشكال معارضتها السياسية. لأن الإطار غير الديمقراطي قد يسهل بروز ردود فعل مشابهة لجوهره في الفكر والسلوك. فتتماثل السلطة الحزبية مع السلطة المجتمعية إن على المستوى السياسي ـ الدولة أو على مستوى المؤسسات الاجتماعية الأخرى (الأسرة مثلاً) في المجتمع والتي يغلب عليها الطابع التسلطي غير الديمقراطي[1]. فتغيب بالتالي التربية الديمقراطية مجتمعياً وحزبياً.

إن دور الحزب في هذا الجانب (غير الديمقراطي) يعود في جانب منه إلى عوامل موضوعية كون الحزب مؤسسة من مؤسسات المجتمع، بل يبدو المؤسسة الأضعف باعتباره الأحدث بينها، الأمر الذي قد يضعف من قدرته على مواجهة السائد في موضوع الديمقراطية. غير أن دوره في جانب آخر يعود لعوامل ذاتية تنظيمية ـ داخلية. حيث يساهم البناء التنظيمي في تهميش الجانب الديمقراطي من حياة الحزب الداخلية. ويبدو أن هذا الاتجاه يضعف الدور التغييري للحزب في المجتمع إلى حد كبير.

لذلك يبدو التساؤل طبيعياً على الصعيد المجتمعي عن كيفية تصرف الحزب عند استلامه السلطة في المجتمع؟ وهل يمكنه في ظل تركيبه الداخلي وبنائه التنظيمي إنتاج بديل أكثر ديمقراطية مما هو سائد؟ وهل يسمح الحزب فعلياً بقبول الرأي الآخر ـ الحزب الآخر مثلاً المخالف في الرأي والتحليل والاتجاه؟ بمعنى آخر هل يمكنه أن يكون مجتمعياً أفضل من تجربته «الديمقراطية» داخل مؤسسته الحزبية؟ وهل يستطيع كمؤسسة أن يقيم علاقات خارج إطاره التنظيمي مغايرة لنمط علاقاته الداخلية؟

أما على الصعيد الحزبي الداخلي، فإن غياب الديمقراطية تبدو مرافقة للمركزية الديمقراطية وبناء الحزب التنظيمي وتراتبيته الهرمية. وبناء عليه فهل يمكن القول إن القاعدة الحزبية قادرة على المساهمة جدياً في بلورة خط الحزب ورسم سياسته؟ وهل يستطيع الحزب ضمن هذا المناخ أن يربي بالاتجاه الديمقراطي؟ إن الأسس التنظيمية

---

(١) يراجع:

- بركات، حليم: **المجتمع العربي المعاصر**، م .س.
- شرابي، هشام: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، المتحدة للنشر، ١٩٧٥.

السائدة وطبيعتها، تبين عدم مقدرتها على تنمية تربية ديمقراطية موضوعية، إن على الصعيد المجتمعي أو على الصعيد الحزبي الداخلي.

ويعتقد البعض أن غياب الديمقراطية تبدو سمة غالبة على الماركسية ككل. باعتبار أن الديمقراطية ظلت حقيقة غير «منظرة»، لأن كلاً من ماركس وانجلز لم يبحثا عنها إلا لماماً. إضافة إلى أن الماركسيين فصلوا فصلاً تعسفياً بين النظرية الماركسية والأفكار البرجوازية السابقة لها. وبالتالي فقد نبذوا كل المفاهيم البرجوازية بما فيها قضية الديمقراطية[1].

وقد حاول الحزب الشيوعي إعطاء الديمقراطية طابعاً خاصاً بربطها بدكتاتورية البروليتاريا ومنع الحرية عن الطبقات الأخرى، أو برأي البعض في تغليب القضية الاجتماعية على القضية السياسية في موضوع الديمقراطية[2]. وفي كلا الحالتين فإن المركزية الديمقراطية تخبىء تعارضاً في المفاهيم وتلاعبا في الألفاظ وتصب نهاية في الاتجاه شبه الديكتاتوري، وعليه فهي نقيض الديمقراطية الليبرالية[3] ومقوماتها وآلية عملها. ويبدو أن الحزب قد بالغ، برأي البعض، في التركيز على القوة التنظيمية دون الانتباه إلى قوة الحزب بنفوذه. وبذلك فقد أولى مستلزمات التنظيم الحزبي الاهتمام الأكبر على حساب نفوذ الحزب بالتعاطي المنفتح مع البشر وفي كل الجوانب[4].

وعليه فإن البعد التربوي للجانب الديمقراطي في الحزب الشيوعي اللبناني يبدو مشوهاً. كما تبدو دعواه في هذا الاتجاه متناقضة ومرتبكة إلى حد كبير. إنه يدعو إلى الديمقراطية مجتمعياً ويحرض ضد السلطات القمعية، بينما يبدو داخلياً على مستوى مؤسسة الحزب وحياته الداخلية يميل نحو الاتجاه التسلطي غير الديمقراطي. وقد حاول المؤتمر الوطني الثاني للحزب التمايز بحدود معينة في هذا المجال فأقر قواعد الضبط الحزبي وأسس البناء التنظيمي، كما قال بضرورة حرية العمل السياسي والنقابي والحزبي والشعبي بالنسبة لمختلف القوى السياسية[5]. غير أن منطق الأمور وبنية الحزب التنظيمية ونمط تفكيره المرتكز على امتلاك الحقيقة قد لا يعزز مثل هذا التوجه الديمقراطي بأفقه

---

(١) كيلة، سلامة: **نقد الحزب**، ط١، ١٩٨٧، دار دمشق، ص١٠٥.

(٢) مروة، كريم: م.ش (١)، م .س.

(٣) زيداني، سعيد، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، **المستقبل العربي**، عدد ١٣٥، ٥/ ١٩٩٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (١٨-١٩).

(٤) سعد، سمير: م.ش (١)، م .س.

(٥) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**: م .س، ص٢٣٠.
- **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص٤١١.

المجتمعي الواسع أو حدوده التنظيمية الضيقة.

من هنا يمكن القول، وإلى حد كبير، إن جوهر التوجه الحزبي بأبعاده التربوية السلبية الآنفة الذكر قد استمر داخل الحزب ووسم حياته الداخلية.

فإذا كان مأزق البناء التنظيمي وأبعاده التربوية في مرحلة ما قبل المؤتمر الوطني الثاني عام ١٩٦٨ تكمن في جانب أساسي منها في غياب مظاهر البناء التنظيمي السليم وأسس النظام الداخلي الصحيح، فإن المأزق استمر لاحقاً ـ بعد المؤتمر الثاني والمرحلة التي أعقبته ـ في تركيب البناء التنظيمي المعتمد في الحزب، وفي مضمون النظام الداخلي المقر والمعمول به. باعتبار أن مبدأ المركزية الديمقراطية كأساس للبناء التنظيمي قد حمل بداخله مظاهر أخرى أثرت على مسيرة الحزب ووسمته بمواصفات تربوية معينة.

لذلك فإنه لم تجر في الحزب عملية قطع منهجي حقيقي مع الإرث الحزبي القديم على المستوى التنظيمي. وليس هذا تقليلاً من أهمية ما أنجزه المؤتمر الوطني الثاني ١٩٦٨ على المستوى التنظيمي، بل انطلاقاً من الاعتقاد بأن ما تم التوصل إليه بقي في جانب أساسي منه مبنياً على ذات الأرضية السابقة ومنطلقاً من الخلفية الفكرية والسياسية والتنظيمية نفسها، الأمر الذي يشير إلى أن مظاهر الأبعاد التربوية السلبية قد وجدت في مرحلة ما بعد المؤتمر الثاني وعلى المستوى التنظيمي للحزب ونظامه الداخلي، أطرا أخرى للتمظهر وقوالب جديدة للتجسد والاستمرار[١].

ويقود هذا لمحاولة الإطلالة على عملية الانضواء الحزبي وملاحظة الحزبي ضمن مؤسسته لتحديد جانب آخر من الاتجاه التربوي للحزب بعد أن تم التطرق للحزب كمؤسسة عبر هيئاته وعلاقاته وتركيبه الداخلي.

(١) يراجع مؤتمرات الحزب اللاحقة:

- **الوثيقة البرنامجية الفكرية، السياسية، التنظيمية، مشروع للنقاش في الحزب، كانون الثاني ١٩٩١، م. س.**
- **الوثيقة الفكرية، السياسية، التنظيمية، أقرت في المؤتمر الوطني السادس (٩ـ ١٢) كانون الثاني ١٩٩٢.**
- **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع للحزب الشيوعي اللبناني.**
- **الوثائق السياسية والتنظيمية المقرة من اللجنة المركزية تحضيراً للمؤتمر السابع الاستثنائي، مشاريع للنقاش، كانون الأول ١٩٩٢.**
- **مشروع الوثيقة الفكرية، السياسية، التنظيمية مشروع الميثاق، الحزب الشيوعي اللبناني، المؤتمر الوطني السادس، أوائل كانون الثاني ١٩٩٢.**

ثالثاً: عملية الانضواء الحزبي: المنطلقات الأولية

يبدو الانضواء في صفوف الحزب الشيوعي اللبناني عملية مركبة وغير بسيطة. وقد استخدم الحزب وسائل متعددة لجذب المحازبين إلى صفوفه، باعتبار أن عدد الأعضاء يبقى معياراً على قوة الحزب ومدى جماهيريته. وهذا ربما ما دفع المؤتمر الوطني الثالث للحزب (١٩٧٢) إلى الدعوة لتحويل الحزب إلى حزب جماهيري[١]. فتبرز عملية جذب الأعضاء الجدد أحد المظاهر الجماهيرية، نظراً للأهمية الكبرى التي «تعطى للحزب الذي يجمع قاعدة شعبية كبرى»، ولأن العدد البشري يمثل أيضاً كسباً مادياً ومعنوياً في سبيل تحقيق هدف الحزب في الوصول إلى السلطة[٢].

ويلاحظ أن الأحزاب اللبنانية عامة تبدو أحزاباً غير جماهيرية من حيث العدد، باستثناء الأحزاب التي تستند إلى قاعدة طائفية ـ مذهبية معينة أو مناطقية محددة. غير أن «جماهيريتها» في هذه الحالة مرتبطة أيضاً بظروف سياسية خاصة وتطورات أمنية اجتماعية دراماتيكية محددة، حيث تستفز «القاعدة» المحددة عند الحاجة فتوسع حركية الانضمام إلى مثل هذه الأحزاب وتزيد وتيرتها. غير أنها سرعان ما تخبو عادة مع انتفاء الأسباب الموجبة والمحركة لهذه العملية.

وعليه، فإن الأحزاب اللبنانية عامة ـ والحزب الشيوعي أحد تعابيرها الواضحة ـ هي أحزاب «أقلوية» من حيث عدد أعضائها. علماً أن العدد الحقيقي للمحازبين في الحزب الشيوعي اللبناني، كما في غيره، يبقى طي الكتمان ويبدو من الأسرار الحزبية الخطيرة غير الممكن الأفصاح عنها أو تحديدها[٣]. ويعتبر د. أبو راس أن الإحصاءات المعلنة عن

---

(١) أعاد المؤتمر الوطني الرابع (تموز ١٩٧٩) الدعوة، من أجل حزب شيوعي جماهيري مقاتل. وذلك بعد أن اتخذت الأوضاع السياسية في لبنان منحى آخر بعد أحداث عام ١٩٧٥. يراجع: الحزب الشيوعي من خلال وثائقه «٧» **المؤتمر الوطني الرابع**، ط٣، ص (٢٢٤ـ ٢٤٩).

(٢) د. الخطيب، نعمان: م .س، ص (٢٦ـ ٢٧).

(٣) لمعرفة أولية عن عدد أعضاء الحزب في الأربعينات والثلاثينات يراجع:

- كولان، جاك: م .س، هامش ص٢٤١.
- جزماتي، نذير: م .س، ص (١١٥ـ ١١٦).
- **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني**: م .س، ص٣٦.
- تقي الدين، سليمان: م .س، ص٣٣٦.
- أما بعد عام ١٩٦٨ وقبلها فإن الأعداد تصبح نسباً غير محددة. يراجع: **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص (٩٦ـ ٩٨) و١٩٨.

عدد أعضاء التنظيمات السياسية هي بغالبيتها غير دقيقة لما يصادفها من صعاب ويكتنفها من ظروف وعوامل، «الأمر الذي يفرض علينا أن لا نأخذ بهذه الإحصاءات إلا بالحذر وبعد التدقيق والتمحيص»[١].

والملاحظ في عملية الانضواء إلى صفوف الحزب الشيوعي اللبناني بعدها، وإلى حد كبير، عن المنفعة الشخصية ـ المادية المباشرة.

فالحزب الذي ظل ردحاً طويلاً من تاريخه السياسي يمارس نشاطه بسرية تامة، ومعرضاً للاعتقالات الدائمة والمداهمات المستمرة والسجن المتواصل، وممنوعاً من النشاط العلني وممارسة عمله بشكل طبيعي وديمقراطي، سوف لن يجد الراغب في الانضمام إلى صفوفه منفعة خاصة ومباشرة يجنيها من انضمامه للحزب. باعتبار أن مصلحته الشخصية ـ وأمنه الذاتي في الأمام مهدد باستمرار عند انضمامه للحزب، خاصة وأن عملية الانضواء في صفوف الحزب في المراحل التاريخية الماضية تعرض صاحبها للمطاردة وقد تحرمه لقمة العيش وتعرضه لشتى أنواع الاتهامات. فيكون الانتساب للحزب في مثل هذه الظروف التي يحرمها القانون عملية بعيدة عن المنفعة وغير مصلحية في جوهرها.

وقد بدأت مظاهر هذه الحالة تخف تدريجياً، وإن بنسبة بسيطة بعد حصول الحزب على ترخيص قانوني ـ رسمي (عام ١٩٧٠) لمزاولة نشاطه السياسي. غير أن حدة التوتر لم تختف، فالحزب بمجمله، من حيث شعاراته وأفكاره مقلق للحكم والسلطات الأمنية. كما أن أعضاءه ورغم علنية الحزب يحملون أفكاراً تغييرية تطال النظام اللبناني القائم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً... إلخ. الأمر الذي يجعل عملية الانضواء في صفوف الحزب بحد ذاتها أو مجرد التعاطف مع الحزب عرضة لمراقبة الأجهزة الأمنية وملاحقتها، وبعيدة بعداً واضحاً عن المنافع الآنية المباشرة أو المغانم التي يمكن أن يكتسبها المحازب من خدمات أو وظائف أو غيرها[٢].

وبين قطبي السرية واللانفعية، وما يحيط بالحزب من اتهامات سياسية تربطه

---

(١) د. أبو راس. الشافعي: م .س، ص١٣١.

(٢) لا يمكن اعتبار موضوع المنح الجامعية التي كانت تقدم للطلاب من أجل التخصص في الاتحاد السوفياتي أو غيره من دول المنظومة الاشتراكية كمصلحة ذاتية تجذب المحاربين رغم أنها قد تبدو كذلك عند البعض. لكنها تبقى كعامل بعيد من جهة وغير أساسي من جهة ثانية وتخضع لاعتبارات ومقاييس حزبية وسياسية من جهة ثالثة.

بالأجنبي ـ الاتحاد السوفياتي ـ تارة أو اجتماعية إيمانية تتهمه بأنه حزب مادي غير مؤمن، أي في اعتباره حزباً ملحداً، تارة أخرى، أو اجتماعية عامة تعتبر سعيه للتغيير وتقويض السائد اجتماعياً عملاً منافياً للقيم وللأنماط المعروفة تارة ثالثة، رغم هذه العوامل وغيرها من الموانع السياسية فإن عملية الانضواء في صفوف الحزب لم تتوقف، وقد استمرت دون كلل أو انقطاع في سبيل جذب المزيد من المحازبين إلى صفوف الحزب الشيوعي اللبناني.

بناء عليه فإن عملية الانضواء في صفوف الحزب الشيوعي اللبناني تعتمد من حيث المبدأ السياسة منطلقها وقاعدتها الأولية، وتختلف عن أحزاب الطوائف ـ والمناطق في الدعوة والهدف.

فالحزب ينطلق في نشر أفكاره وتعميم مبادئه لجذب المحازبين، من قاعدة كونه حزب الطبقة العاملة، والمدافع الأول عن مصالح العمال والفلاحين وعموم الكادحين. لذلك يمكن القول، بأن الحزب حاضر، من حيث المبدأ، بفكره ومبادئه وظروفه، في أولويات عملية الجذب وآليتها التنظيمية اللاحقة. بمعنى أن الشخص المستعد ـ الراغب للانضمام إلى صفوف الحزب يكون إلى حد كبير، على بينة من أمره ومن طبيعة «الجهاز» السياسي الذي ينخرط في صفوفه.

ترتكز عملية الانضواء كعملية سياسية في جوهرها، على وجود حد أدنى من الحوار مبدئياً، وامتلاك القناعة الفكرية غير الموروثة، ولو بإطارها الأولي أو بمظاهرها البسيطة العمومية. فالحوار يساعد المحازب الجديد على تبيان جوانب معينة في الحزب. والقناعة الأولية لديه تساهم في تأمين اللبنات الأولية لانخراطه في الحزب. فيكون الانخراط من هذه الناحية خياراً فكرياً وخياراً سياسياً[1] بالدرجة الأولى.

ويعتمد الحزب على سلسلة من النضالات الشعبية والسياسية والمطلبية التي تساعده على إثارة اهتمام الجمهور الموجهة نحوه هذه النضالات أو التي تستهدف تحقيق مطالبه وحل مشاكله. وتحتل القضايا المطلبية موقعاً مهماً في سلسلة النضالات التي يخوضها الحزب من مطالب العمال والفلاحين والطلاب... إلخ الأمر الذي يعطي للمنظمات الشعبية ـ القطاعية موقعاً مهماً في حياة الحزب. من هنا تلعب المنظمات «الواجهية» ـ الديمقراطية دوراً مهماً في عملية جذب المحازبين. حيث تقوم العناصر الشيوعية عادة

---

(1) سعد، سمير: م.ش (1). م.س.

في هذه المنظمات بدور المحرك في طرح القضايا والمطالب التي تهم قطاعاً محدداً، وتحاول أن تجذب العديد من المشاركين في التحرك المحدد إلى صفوف الحزب.

كما تقوم المنظمات «الواجهية» ـ الديمقراطية في جانب أساسي من وظائفها بدور ـ مهمة «السنارة» لاصطياد العناصر الجديدة لصفوف الحزب. وتكتسب هذه الفعالية في جذب المحازبين، باعتبارها منظمات غير حزبية.

وتبدو هذه الأطر وسيلة قديمة ـ جديدة بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني، استخدمها الحزب منذ بداياته الأولى[١] واستمر معتمداً عليها خلال نشاطه ومراحل تاريخه السري الطويل. كما في مراحل النشاط العلني، خاصة بعد عام (١٩٧٠) حيث ازدادت إمكانية الحركة وتنوعت وسائل العمل واتسعت مجالاته. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى. فيقول مصطفى العريس مثلاً: «اصطادني» الشيوعيون من عمال المطابع في الاضراب العمالي المشهور الذي دام تسعة أيام في آب عام ١٩٣٣[٢]. كما يعرض البعض أن أحد أسباب الانخراط في الحزب كانت من خلال نشاط الشيوعيين في الجامعة[٣] أو بين الطلاب الثانويين[٤].

لذلك يشير قدري قلعجي في موقفه الناقد للحزب بأنه «... تبين لنا فيما بعد أن هذه المنظمات التي لا تدعو إلى الأهداف الشيوعية مباشرة أكثر فائدة للشيوعية من المنظمات الحزبية نفسها... (...)... لأنها تسعى في البدء إلى إيجاد حلفاء للحزب في الأوساط الوطنية المحترمة حول شعارات غير متطرفة ثم ينقلب هؤلاء الحلفاء الوطنيون إلى شيوعيين ملتزمين». فيتحول حلفاء الحزب إلى شيوعيين. فهذه المنظمات ما هي «في الواقع إلا بؤرات شيوعية وشراك تكتيكية لا يهدف الشيوعيون من ورائها إلا بث شعاراتهم وعرض وجهات نظرهم واستدراج الوطنيين الصادقين إلى تبنيها والدعوة لها»[٥].

وتختزن عملية الانضواء في صفوف الحزب في صميمها دوافع اجتماعية ومبررات

---

(١) يمكن إدراج الأسم الأول للحزب: حزب الشعب اللبناني ضمن هذا السياق إلى حد بعيد.
(٢) مصطفى العريس يتذكر: م .س، ص (٤٦ـ٥٣).
(٣) سعد، سمير: م .س.
(٤) نعمة، أديب: م .ش (١)، الأربعاء ١١ كانون الثاني ١٩٩١، بيروت، وطى المصيطبة.
ـ دبس، ماري ناصيف: م .ش (١)، الخميس ٧ أيار ١٩٩٢، بيروت، جريدة النداء، شارع الوتوات.
(٥) قلعجي، قدري: تجربة عربي في الحزب الشيوعي، م .س، ص (١٥ـ ١٧).

وطنية، حيث يصبح الحزب الوسيلة للخلاص من وطأة الظلم الاجتماعي والقهر الوطني. فسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والحرمان الذي يعيشه الراغب بالانتساب لصفوف الحزب، مباشرة أو من خلال الواقع الاجتماعي العام في البلاد، كما أن رفض الواقع السياسي القائم وسيطرة الإقطاعية، وعجز الحكومات وضعفها، وهيمنة الأجنبي وطمس الشخصية الوطنية، والفساد الذي تتخبط في ظله البلاد، وغياب البرامج اقتصادياً وسياسياً تجعل من الحزب الضالة المنشودة لتحقيق الرغبة في التغيير الاجتماعي الاقتصادي والوطني[1]. وقد استفاد الحزب من سياسة الدوائر الحاكمة الرافضة عملية التطوير الاجتماعي، فبدت فكرته في التغيير الراديكالي الحل الوحيد في ظل الظروف السائدة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً[2]... إلخ.

كما تطرح ضمن الموضوع الاجتماعي الوطني قضية المنتسب غير المعاني مباشرة من وطأة الظلم الاجتماعي[3]، فيكون الهم الوطني العام والأجحاف المعيشي القاسي الذي يعانيه أبناء الوطن دافعاً قوياً للانضواء. وترتبط المعاناة الإنسانية ـ الوطنية عادة بالعائلات الميسورة، كما بحالات المثقفين إلى حد كبير، ومعاناتهم من القهر الاجتماعي والخلل السياسي في الوطن، فتجد الحزب متنفساً فكرياً وإطاراً سياسياً للتغيير والتطوير. وقد كان هذا الجانب منذ بدايات الحزب الأولى ومرحلة تأسيسه. حيث عبر جمهرة من المثقفين عن رفضهم للواقع اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، فكان الانخراط في صفوف الحزب الشيوعي الاتجاه المطلوب برأيهم لتحقيق طموحهم ودعواهم. واستمرت هذه الحالة لاحقاً منطلقاً لعملية الانضواء في صفوف الحزب.

وقد ساعد المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) والمرحلة التي أعقبته في تعزيز هذا

---

(١) الحلو، يوسف خطار: م.ش (١)، م.س. ويشير إلى أنه مع فرج الله الحلو عبرا عن هذا الميل في انتسابهما إلى صفوف الحزب عام ١٩٣١، أي الميل الوطني الاجتماعي.

(٢) Z. Laqueur. W. op. cit. p. 167.

(٣) دبس، ماري ناصيف: م.س، تشير إلى أن انتسابها إلى صفوف الحزب كان ممارسة شخصية ليس للعائلة دور فيها. والتجربة الخاصة، الشخصية ابتدأت في المدرسة أيام الطفولة والشعور بوجود نوع من الفروقات الاقتصادية، المادية التي تميز البشر عن بعضهم والتي لم أجد لها تفسيراً في حينه أو إجابة مقنعة، إضافة لنوع آخر من الفروقات في مدرسة الراهبات بين المسلم والمسيحي. وقد بدأت القراءات تعطي بعض الإجابات إلى أن تعرفت على شيوعيين بحدود سنة ١٩٦٦ وقد ترافق ذلك مع بداية النقاش العلني داخل الحزب عن ضرورة التجديد. فكانت النقاشات مدخلاً عزز خطواتي باتجاه الانتساب للحزب، إضافة إلى أن المرأة في الانضواء إلى الحزب تجد موقعها الطبيعي، حيث يغيب داخل الحزب التميز الذي تعيشه مجتمعياً.

الاتجاه سواء في طرح برنامجه السياسي أو في مراجعته النقدية تجاه القضايا القومية والوطنية أو في تجديده التنظيمي وإقراره النظام الداخلي للحزب. حيث عززت هذه المنطلقات حركية الانضواء في صفوف الحزب بعد أن كانت هذه القضايا مثاراً للتساؤل وعائقاً أمام فئات وقطاعات واسعة منعتها من تعميق صلاتها بالحزب.

من هنا تلعب وسائل الإعلام (صحافة الحزب المركزية، صحف المناطق، القطاعات... إلخ) دورها المهم في جذب المحازبين. كما تساهم الكتب الفلسفية والنظرية التي يصدرها الحزب بدورها أيضاً في جذب هذه الشرائح نحو الحزب بما توفره من تساؤلات ذهنية تلبي طموحها وتطلعاتها وتعزز توجهها التغييري.

كما يعتبر الانضواء في صفوف الحزب الشيوعي إضافة لمظاهر رفض التفاوت الاجتماعي وعدم الرضوخ لمنطقه في كونه أيضاً، وإلى حد كبير، تكاملا مع الآخر في البيئة الأخرى. فيكون الحزب الإطار الأنسب لحل ظاهرة الانقسام المجتمعي ومعالجتها، إن بمظهرها الطبقي الاجتماعي المجحف من جهة أو بتعابيرها المجتمعية السائدة وانقسامها الطائفي ـ المذهبي من جهة أخرى.

ويجسد مرسيل خليفة أحد مظاهر هذه الحالة. حيث يوضح بأن بواكير الرفض عنده وإحساسه بالتفاوت الاجتماعي بدأت منذ الصغر «... منذ أن كنت أذهب مع أمي إلى الكنيسة. كنا نجلس في آخر الصفوف وكان هناك ستار يفصلنا نحن الناس العاديين عن أبناء الذوات... (...)... في هذا المناخ اكتشفت أن مكاننا في «الخلف» وفي الأمام مكان أناس الموقع والسلطة». ورغم أنه لم يكن مسيحياً بالمعنى «الكسليكي» إلا أنه أتى الماركسية «من ثورية المسيح، لقد كان المسيح رجلاً صنع ثورة مع تلامذته... (...)... بهذا المعنى، أنا لم أكن إلا صديقاً للمسيح تلميذاً من تلامذته»[1]. ثم يأتي الآخر ـ الديني ليكمل إطباق حلقة الرفض ويعطيها بعداً وطنياً بعد أن كبر الرفض عنده ورافقه من المدرسة إلى الثانوية، فيتحول الآخر كفضاء معرفة ومجال تفاعل فيقول: «... كان جميلاً بالنسبة لي، نحن موارنة من الجبل، أن أتعرف على القضية الفلسطينية، أن أنزل من عمشيت إلى جبيل وأتعرف على المسلمين»[2].

ورغم أن هذه الحالة قد لا تكون ذات دالة عددية غير أنها ذات دالات سياسية

(١) حوار مع مرسيل خليفة: **ملحق النهار** عدد (٢١) ١ آب ١٩٩٢، ص٩.

(٢) م.ن، ص٨.

تربوية ومعان مهمة في منطلقاتها وأبعادها. ويكمن أحد مظاهرها المهمة في أن ردة الفعل تجاه الآخر ـ الديني أخذت مضموناً وطنياً اجتماعياً وليس طائفياً تصادمياً. فأصبحت عملية الانضواء في الحزب مجالاً للتفاعل بدل الصراع ومحركاً للوحدة واللقاء مقابل القوقعة والفرقة وتعبيراً عن الانتماء الوطني في مواجهة مظاهر الانتماء المذهبي ـ الطائفي المجزىء. والآخر ـ الديني لم يلعب هنا دور إثبات الهوية «المنقوصة» كما عند انطوان نجم في عوامل ومنطلقات الانضمام لصفوف حزب الكتائب، (كما سيتبين لاحقاً عند معالجة حزب الكتائب اللبنانية). كما أن الآخر في البيئة الواحدة ورغم الاشتراك في «الهوية» المذهبية ـ الطائفية الواحدة وما يستتبعها من مقولات سياسية وادعاءات اجتماعية لم تساهم جميعها في لجم أو التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي أو تغييبه، الأمر الذي يعطي عملية الانضواء، في هذه الحالة المحددة وهي ليست الوحيدة بالتأكيد ـ بعداً وطنياً وعمقاً إنسانياً ويجعل من الظاهرة الحزبية متنفساً للتفاعل وحلماً بالتغيير.

ورغم جملة المنطلقات والعوامل السابقة، منفردة أو مجتمعة، فإن عملية الانضواء في صفوف الحزب لا تنحصر في ظل الإطار الآنف الذكر. فقد يكون للعوامل العائلية دور في جذب المحازبين. فمن الملاحظ ميدانياً ومن خلال التجربة والمعايشة انتساب عدد من المحازبين إلى صفوف الحزب بسبب قريب[1] محدد. كما أن بعض العائلات توسم بالشيوعية لوجود أبنائها في صفوف الحزب دون أن يعني ذلك انتساباً فعلياً وحقيقياً لمجمل أفرادها. وتبدو هذه سمة عامة عند العديد من الأحزاب السياسية في لبنان وخارجه نتيجة لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة من جهة، ولتأثر الانتماء لحزب محدد دون آخر بدوافع الوسط العائلي وصلة القربى[2] من جهة أخرى.

كما تؤثر ضمن هذا الإطار أيضاً بعض الصداقات الخاصة وأجواء الرفقة والشلة الواحدة. وتبدو هذه الظاهرة عامة، إلى حد كبير لما تحمله الشلة الواحدة والرفقة المشتركة من عوامل تؤثر على تحديد اتجاه الشخص وميوله. إضافة لطبيعة مرحلة الشباب

---

(١) الشعراء الشباب وذكريات الحرب، ملحق النهار، السبت ١٤ آذار ١٩٩٢، م .س.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- داوسن، ريتشارد وآخرون: م .س، ص (٧٥ـ ٧٨) و١٣٣ و١٤٥ و (١٥٩ـ ١٦٨).
- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٢٦.
- د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص (١١٦ـ ١١٨).
- د. حمادي، شمران: م .س، ص (١٥٥ـ ١٦٥).

بحد ذاتها والميل لتحقيق المساواة والرغبة في تأكيد الاعتراف بالوجود. فيكون الانتساب تلبية لتحقيق الذات والطموح[1].

وقد استفاد الحزب في مختلف مراحل نشاطه من المناسبات السياسية والاجتماعية المتعددة لدفع وتيرة الحزب التعبوية. فعمد المحازبون في المناسبات الاجتماعية والدينية والخاصة إلى نشر سياسة الحزب والقيام بأعمال تعبوية[2]، إضافة للمناسبات السياسية (ثورة أكتوبر، عيد العمال، ذكرى تأسيس الحزب... إلخ). وتبرز الذكرى الخمسون عام (١٩٧٤) والتي أعقبت المؤتمر الوطني الثالث (١٩٧٢) مؤشراً في هذا الاتجاه. فقد اعتبرها التقرير التنظيمي للمؤتمر الوطني الرابع في أنها لعبت دوراً تنظيمياً على صعيد الحزب، ساعد في كسر الأطر التنظيمية الضيقة والمتقوقعة. ودفعت الحزب إلى أوسع نشاط بين الجماهير وانعكس ذلك إيجابياً على أوضاع الحزب التنظيمية وفي انتسابات جديدة إلى صفوفه. إلى درجة أن «أفواج الشيوعيين» التي شاركت لاحقاً في الأحداث اللبنانية «... هي بشكل أساسي أفواج الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب»[3].

ويبدو من منطلقات عملية الانضواء الحزبي ومقوماتها في الحزب الشيوعي اللبناني موضوع النموذج المقدم والمجتمع المنشود. فإذا كانت دعوة الحزب التغييرية وسعيه لتحقيق المجتمع الاشتراكي هدفاً بعيد المدى ويستدعي مجهوداً نضالياً طويلاً، فإن النموذج الاشتراكي في الاتجاه السوفياتي خاصة والمنظومة الاشتراكية عامة يبدوان المثال الأنسب لتقريب الصورة لأذهان الراغبين في الانضواء في صفوف الحزب. ويجهد الحزب باستمرار لتوضيح معالم النموذج السوفياتي ومقوماته وطبيعة الحياة المجتمعية السائدة فيه. باعتباره النموذج الأقرب، إذا لم يكن الأوحد، والأفضل الذي يحتذى في تجسيد الصورة المستقبلية القادمة، الأمر الذي يجعله بطريقة أو بأخرى ضمن المقدمات المشجعة لعملية الانضواء في صفوف الحزب.

إضافة لمجمل المنطلقات السابقة في عملية الانضواء، تبرز قضية الاهتمام بالجانب الذاتي ـ الشخصي للراغب في الانتساب ومواصفاته السلوكية والاجتماعية. لأن لقب «عضو حزبي» له أهميته السياسية ودلالاته الاجتماعية. لذلك يجب الاختيار الصحيح

(١) يراجع شاوي، نقولا: **طريقي إلى الحزب**، م .س، ص (٢١٠- ٢٢١) والفصل ١٨ ص (٢٩٧- ٣١٧).

(٢) مادويان، أرتين: م .س، ص١٢٦.

(٣) **المؤتمر الوطني الرابع**: م .س، ص٢٤٠.

لأعضاء الحزب، لأن المحازب الشيوعي يمثل حقيقة الحزب وصورته. وبالتالي فإن الحزب يتأثر بالانطباع الذي يتصوره (يشكله) المحيط الاجتماعي عن محازبيه. من هنا يؤكد المحازبون[1] على ضرورة توفر السلوك الحسن والسمعة الحميدة والمواصفات الاجتماعية المقبولة في الراغب بالانضمام إلى الحزب، إلى جانب المواصفات الوطنية والفكرية والمقومات الأخرى الواجب توفرها في عملية الانضواء الحزبي.

وعليه فالشخص غير المرغوب فيه ضمن وسطه الاجتماعي سيكون بالتأكيد عنصراً منفراً في علاقاته مع وسطه الاجتماعي. كما أنه عاجز عن تنفيذ سياسة الحزب والتبشير بأهدافه وتعبئة «الجماهير» في خط الحزب السياسي والوطني والاجتماعي... إلخ. وككل حزب، بشكل عام، يولي الحزب الشيوعي عنايته الفائقة في اختيار محازبيه والراغبين الانضمام إلى صفوفه كمنطلق أساسي في عملية الانخراط إلى صفوفه. فالحزبي عليه أن يكون «مثالاً» يحتذى لأنه تجسيد لصورة الحزب وحقيقته بكل معنى الكلمة. خاصة وأن الأحزاب الشمولية لا تفصل كثيراً بين الحياة الشخصية ـ الخاصة للحزبي وحياته الحزبية والعامة.

من هنا تبرز عملية الانضواء الحزبي في صفوف الحزب الشيوعي اللبناني مرتكزة على بعد سياسي واضح، قاعدته التحريض على الواقع القائم بمختلف مظاهره السياسية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ. ومرتبطة باتجاه فكري بديل عن السائد (الواقع القائم) ومتجاوزة له.

وتفترض عملية الانضواء في صفوف الحزب أشخاصاً على قدر من العطاء الدائم والمقدرة على التحمل، لإنجاز الطموح والوصول إلى الأهداف المرجوة وتحقيق برنامج الحزب وتجسيد شعاراته، منطلقة بذلك من مقومات متعددة ووسائل كثيرة. باعتبار أن طبيعة الحزب لا تستند من حيث المبدأ لقاعدة شعبية «جاهزة» ولا تقدم إغراءات مصلحية خاصة للمنتسبين.

وبالمقابل فإن هذا الاتجاه يفترض مجهوداً خاصاً من الحزب نحو أعضائه لإعادة «صياغتهم» بعد عملية الانخراط في صفوفه، لإنجاز ما يتوخاه الحزب ويهدف إليه، الأمر الذي يجعل من بنية الحزب التنظيمية وضوابط السلطة ومستلزمات العضوية وإجراءاتها مدخلاً أولياً في صميم الاتجاه التربوي للحزب.

---

(١) مجمل المقابلات الشخصية.

رابعاً: الحزبي ضمن مؤسسته

تبقى العضوية من أسس البناء الحزبي فكرياً، وتنظيمياً. فالعضو ـ مجموع الأعضاء ـ مادة الظاهرة وهدفها إلى حد كبير. باعتبار أن جوهر التوجه الحزبي، من حيث المبدأ، وبمداه النهائي، يهدف لخدمة الإنسان فرداً أو جماعة.

لذلك فإن العضوية تعطى الحزب التجسد الواقعي والموضوعي، وتحقق للحزب نوعاً من الاستمرارية والديمومة، الأمر الذي يعزز من موقع «العضوية» كعملية حزبية متكاملة في مختلف الأحزاب السياسية عامة، والأحزاب ذات الطابع الشمولي العقائدي خاصة، حيث تخضع العضوية لآلية معينة ولشروط محددة حسب اللائحة التنظيمية في الحزب المعين.

وبالرغم من اختلاف موضوع العضوية بين حزب وآخر، غير أنها تلتقي بمجملها على كونها تضع العضو الحزبي في خضم الحياة الحزبية الداخلية، وتحدد موقعه وحدود حريته وطبيعة واجباته ونوعية حقوقه[1]... إلخ، ولكل من هذه الجوانب بعدها التربوي المؤثر على الحزب وحياته الداخلية وأعضائه ومحيطه الاجتماعي.

من هنا تتم معالجة موضوع الحزبي ضمن مؤسسته من خلال الاطلاع على شروط العضوية ودرجاتها، وطريقة الانتساب للحزب، والحقوق التي يوفرها الحزب للمحازب، والواجبات المترتبة عليه. إضافة لما يتضمنه النظام الداخلي من مواد وإشارات مباشرة أو غير مباشرة، تحدد موقع المحازب ودوره ومساهمته في إغناء حياة الحزب الداخلية، وفعاليته كشخص ـ عضو، إلى جانب القضايا الأخرى المتعلقة بالحزبي ضمن مؤسسته والتي تساهم جميعها في تحديد الاتجاه التربوي الذي يتبعه الحزب ويقره بالنسبة لمحازبيه، في محاولة لتحديد مسار هذا الاتجاه التربوي وطبيعته وانعكاساته على الحزب وأعضائه.

---

(١) لمزيد من الاطلاع على الاختلاف بين الأحزاب في تحديد العضوية وموقعها بين حزب وآخر يراجع على سبيل المثال:

- د. حمادي، شمران: م .س، ص (٣١ـ ٥٩) و٢٢٠.
- د. الهاشمي، طارق علي: م .س، ص١٦٢.
- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٢٩ و (٣٤ـ ٣٦).

١ ـ العضوية

أولت الأحزاب الشيوعية اهتماماً خاصاً لمسألة العضوية في الحزب. فعمدت إلى تحديدها وتعيين شروطها وتوضيح المستلزمات الواجب توفرها في الشخص الراغب في الانضمام إلى صفوف الحزب واكتساب عضويته.

فقد اعتبرت العضوية في الأحزاب الشيوعية «إحدى المسائل الجذرية لنظرية البناء الحزبي وممارسته». كما أن نجاح الحزب، في تحقيق «رسالته التاريخية يتوقف، إلى حد كبير على كيفية تركيب الصفوف الحزبية»[1]، الأمر الذي جعل من مسألة العضوية موضوعاً يتضمن أبعاداً تنظيمية نضالية تربوية.

وعليه فقد اعتبر البعض أن الاهتمام بتحديد صفة العضوية في الأحزاب خاصة والنشاط السياسي عامة، قد ظهر مع الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين، وذلك لتحديد صفة العضو، ومن هو، وبالتالي لتمييزه عن المتعاطف أو المؤيد للحزب[2].

ويلاحظ في مسألة العضوية أن الأحزاب الشيوعية عامة، قد اعتمدت الصيغة التي أعدها لينين وأقرها المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي الروسي عام ١٩٠٥. وقد اعتمدت الصيغة اللينينية بعد مناقشات حادة بينه وبين ماراتوف. وكان لينين قد أعطى أهمية كبيرة للخلاف حول مسألة العضوية. واتهم المعارضين لصيغته بالانتهازية في المسائل التنظيمية وبأنهم يميلون نحو عقلية «المثقف البرجوازي» الراغب بعلاقات تنظيمية أفلاطونية.

ويبدو التمايز بين صيغة لينين وصيغة ماراتوف في مسألة العضوية، أن الأخير لم يشترط إلزامية واضحة أو «إجبارية» حادة في عملية الانضمام إلى صفوف الحزب، بينما أصر لينين بالمقابل على درجة معينة من التنظيم والمشاركة الشخصية والإلزام المباشر بالنسبة للمنتسب. واعتبر أن هذه الدرجة من المشاركة المباشرة تؤمن للعضو المنتسب التربية الثورية، والالتزام بروح انضباطية سامية، كما تضمن إشراف وقيادة الحزب على نشاطاته. فيما اتفقا كل من (لينين وماراتوف) على الشرطين الآخرين في تحديد العضوية وهما ضرورة موافقة العضو على برنامج الحزب ودعمه مالياً[3].

---

(١) **معجم البناء الحزبي**: ترجمة صادق موسى، م .س، ص٢٥٨.

(٢) د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص (١١٩ـ ١٢٠).

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع على سبيل المثال:

ـ ف .أ. لينين: **حول الأسس التنظيمية للحزب البروليتاري**، ١٩٧٣، وكالة نوفستي، ص (١٤ـ ١٩). =

من هنا أقرت مؤتمرات الحزب الشيوعي اللبناني الصيغة اللينينية في مسألة العضوية، إن في المؤتمر الأول (رغم أنه بقي هامشياً) عام ١٩٤٤، أو المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨، أو في المؤتمر الثالث ١٩٨٢. ولم تطل التعديلات التي أقرها المؤتمر الوطني الثالث على النظام الداخلي أسس هذه الصيغة وجوهرها.

وقد حددت المادة الأولى من النظام الداخلي لعام ١٩٦٨ على أنه «يمكن أن يكون عضواً في الحزب الشيوعي اللبناني كل مواطن (ومواطنة) يوافق على برنامج الحزب ونظامه الداخلي وينضم إلى إحدى منظماته وينفذ قرارات الحزب ويدفع اشتراكه بصورة منتظمة». في حين أن التعديل الذي أحدثه نظام المؤتمر الثالث أكد على الانضمام إلى إحدى منظمات الحزب في «القاعدة ـ (الفرقة)» واستبدل شرط تنفيذ قرارات الحزب والتي تبدو شكلاً مباشراً للإلزام والإجبار بصيغة أخرى اشترطت وجوب وجود الصفة النضالية في المحازب ـ المنتسب. حيث عليه أن «يناضل» في صفوف الحزب كشرط من شروط اكتساب العضوية إلى جانب الشروط الأخرى.

ويبدو هذا التعديل محاولة لتأكيد الصفة النضالية على الحزب عامة وأعضائه خاصة. فيصبح النضال سمة ملازمة للعضو الحزبي، الأمر الذي يعطي للعضوية بعداً إضافياً ويجعل للمنتسب دوراً أكثر شمولية، ويلقي على كاهله أعباء جسيمة تنسجم مع طبيعة الحزب وبرنامجه والفكرة الطليعية التي يوليها الحزب اهتماماً خاصاً. وعليه فإن عضوية الحزب ترتبط بالموافقة على برنامج الحزب ونظامه الداخلي والمشاركة المباشرة في إحدى منظماته والنضال في صفوفه ودفع الاشتراكات بانتظام.

٢ ـ الانتساب للحزب

يمر المنتسب الجديد إلى الحزب الشيوعي اللبناني قبل اكتسابه العضوية الكاملة بمرحلة الترشيح ـ عضو مرشح. يعني أن النظام الداخلي للحزب لحظ وجود العضو المرشح والعضو العامل.

تجري عملية الترشيح وبحسب النظام الداخلي[1] بواسطة الفرقة (الفرق) الحزبية،

= ـ لينين: **خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء**، م .س، المقدمة وص٧ و (٥٦ـ ٧٠) و (٩٠ـ ٩١).

ـ مرقص، الياس: **نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن**، ط١، ١٩٧٠، دار الحقيقة، ص (٣٥ـ ٣٧).

(١) النظام الداخلي لعام (١٩٦٨) أو النظام الداخلي لعام (١٩٧٢) وأي تحديد آخر يتم ذكره في حينه.

أو أي عضو من أعضائها العاملين. وقد نصت المادة الثانية من نظام ١٩٦٨ و١٩٧٢ على تقديم «طلبات الانتساب إلى الحزب بصورة إفرادية» حيث يبحث اجتماع الفرقة الطلب «على أساس تقرير شامل عن المرشح» الذي يجب «أن يعرفه ويزكيه رفيقان على الأقل من الفرقة التي تبحث طلب انتسابه».

ويشمل طلب الترشيح كافة المعلومات الضرورية عن العضو الراغب في الانتساب إلى صفوف الحزب، من عنوانه وسلوكه واستعداداته النضالية ومستواه الفكري... إلخ. ويأتي طلب الانتساب ـ الترشيح عادة تتويجاً لمتابعة العضو (أو الأعضاء) الذي يزكي ويعرف عن الراغب في الانضمام إلى صفوف الحزب. وبالمقابل فإن المنتسب الجديد ـ المرشح يكون على اطلاع أولي على أفكار الحزب ومواقفه، ويكون العضو العامل ـ والمزكي والمعرف على معرفة أولية ووافية بأوضاع مقدم الطلب الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والنضالية... إلخ. قبل أن يتبنى تزكية ترشيحه لعضوية الحزب.

وقد حدد النظام الداخلي فترة الترشيح بستة أشهر كحد أدنى، على أن لا تزيد عن السنة. وأضاف نظام ١٩٧٢ على هذا الجانب إمكانية تقليص المدة المقررة بالنسبة «للعمال والفلاحين الفقراء» فأقر بأنه يمكن عدم الأخذ بفترة الترشيح بقرار من اللجنة الفرعية وموافقة اللجنة المنطقية وذلك «من حيث الأساس بالنسبة للعمال والفلاحين». وتبدو هذه الإشارة محاولة أخرى لإضفاء الطابع الطبقي العمالي على بنية الحزب وتركيبه، وتسهيل عملية انضمام أكبر عدد من «العمال والفلاحين الفقراء» إلى صفوف الحزب.

وخلال فترة الترشيح يشترك العضو المرشح في «كل نشاطات الفرقة» ويتمتع بكل حقوق العضوية باستثناء حق التصويت. وأكد كلا النظامين على أن العضو المرشح «تنطبق عليه كل واجبات عضو الحزب».

وبعد انقضاء فترة الترشيح تبت الفرقة في طلب الانتساب وبصورة إفرادية أيضاً. وقد لحظ نظام ١٩٦٨ في هذا الموضوع إمكانية رفض الطلب أو قبوله بناء على وضع المرشح وعلى ضوء تطوره ومؤهلاته خلال فترة الترشيح. وفي مطلق الأحوال فإن قرار رفض الطلب أو قبوله يصبح نافذاً بعد موافقة اللجنة الفرعية.

وقد لحظ النظام الداخلي حالات أخرى للانتساب إلى صفوف الحزب تتمثل الأولى في قبول أعضاء سابقين في أحزاب أخرى، والثانية في إعادة أشخاص مطرودين من الحزب إلى صفوفه. حيث أقر النظام الداخلي في كلا الحالتين موافقة اللجنة

المركزية، الأمر الذي يوضح الفرق بين قبول المواطن العادي في صفوف الحزب والمواطن المسيّس. فبينما يلاحظ السهولة في عملية انتساب المواطن العادي فإن الأمور تجري بصورة أكثر تعقيداً بالنسبة للحالة الثانية. فالحالة الأولى قد لا تحتاج إلى جهد كبير، في حين أن المواطن المسيّس في الحالة الثانية يمتلك قناعات فكرية أخرى وقد يترتب على انضمامه إلى صفوف الحزب مضاعفات سياسية معينة. لذلك فإن قبول الحالة الثانية في صفوف الحزب تحتاج لقرار مركزي يكون أكثر إلماماً بتفاصيل الوضع السياسي العام والوضع الذاتي الخاص للراغب في الانضمام إلى صفوف الحزب. وقد يكون مرد هذا التدبير لعوامل تنظيمية حزبية وأخرى سياسية، بمعنى الحرص على وضع الحزب الداخلي ووحدته وانتظام حياته الداخلية من جهة، ووضع الحزب السياسي العام من جهة أخرى، سواء من حيث علاقاته مع الأطراف السياسية الأخرى أو من حيث التأثيرات السياسية التي يمكن أن يحدثها قبول أعضاء حزبيين من أحزاب أخرى، أو إعادة مطرودين إلى صفوف الحزب.

وفي الإطار العام فإن عملية الانتساب إلى صفوف الحزب وفترة الترشيح تتسم باليسر وعدم التعقيد إلى حد كبير. وتقترب العملية من «الانتساب المنظم» حيث تمثل العضوية موقعاً مهماً، وهي سمة أحزاب الجماهير عامة، لذلك فإن العملية تتم على مرحلتين: الأولى توقيع الشخص على طلب الانتساب، حيث يتجسد هنا في طلب الترشيح، والثانية في قرار القبول من الجهاز المختص في الحزب. وهي بذلك تختلف عن أسلوب «الانتساب المفتوح» الذي يتطلب تسجيل الاسم كما في بعض الانتخابات الأولية المطبقة في الولايات المتحدة الأميركية[1]. وتبقى الحالة الأولى معياراً وفيصلاً للتمييز بين درجات العضوية في الأحزاب المختلفة.

٣ ـ حقوق عضو الحزب

لم يلحظ النظام الداخلي الذي أقر في المؤتمر الوطني الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) بنداً مستقلاً لموضوع حقوق عضو الحزب، باستثناء الإقرار العام بحق الانتخاب وحرية المناقشة في الاجتماعات.

ويبدو أن موضوع حقوق عضو الحزب بقيت ولفترة طويلة نسبياً نوعاً من «الترف»

(١) الخطيب، نعمان: م .س، ص (٣٤ـ٣٦).

أو «لزوم ما لا يلزم». بمعنى أن المحازب ـ العضو الحزبي ليس له حقوق خاصة على حزبه، فهو «كمناضل» لا يهدف إلى أية مكاسب مادية. خاصة وأن الحقوق إجمالاً لها طابعها المادي بشكل أو بآخر، وهذا قد يكون بعيداً عن رغبة العضو وغايته ومنافياً «لنضاليته».

ولعل هذه السمة عريقة في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية. فقد غابت حقوق عضو الحزب ولفترة طويلة عن الحزب الشيوعي السوفيتي مثلاً. حيث إن لائحات الحزب الداخلية التي كانت سارية المفعول في الفترة ما قبل انتصار ثورة أكتوبر (١٩١٧) وفي العقود الأولى للسلطة السوفياتية لم تنص على حقوق خاصة بالشيوعيين. واعتبرت «الحقوق العامة لعضو الحزب أمراً بديهياً»[١].

وقد أشار لينين في المؤتمر الثاني للحزب عام ١٩٠٣ كإجابة على اللوم الموجه لغياب حقوق العضو في اللائحة الحزبية بقوله إن «مثل هذا الاعتراض لا أساس له إطلاقاً: إذا لم نشر إلى حقوق خاصة يتمتع بها عضو الحزب فلا بد أن نلاحظ أننا لم نورد أية تعليمات للحد من حقوق أعضاء الحزب»[٢]. وقد أدخلت فقرة خاصة بحقوق عضو الحزب لأول مرة في المؤتمر الثامن عشر عام (١٩٣٩) كاستجابة لنمو فعالية أعضاء الحزب، ولرفع مسؤوليتهم إزاء الحزب، وحمايتهم من مظاهر البيروقراطية[٣].

وبالمقابل فإن أول فقرة (مادة) مستقلة عن حقوق عضو الحزب بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني كانت في النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الوطني الثاني عام ١٩٦٨. وتبدو أيضاً استجابة للنقلة النوعية التي أحدثها المؤتمر في تاريخ الحزب ومساره العام. وقد تكرست حقوق العضو لاحقاً كمادة مستقلة ودون أي تعديل يذكر في النظام الداخلي للمؤتمر الثالث (١٩٧٢).

وبحسب المادة الثالثة من النظام الداخلي فإن حقوق عضو الحزب تحددت في بنود ستة يمكن عرضها كما يلي:

يحق لعضو الحزب مناقشة سياسة الحزب وخطته في اجتماعاته الحزبية، مساهماً بذلك في وضع سياسة الحزب وتحسين نشاطه. وله الحق في أن ينتخب وينتخب، وفي

---

(١) **معجم البناء الحزبي**: م .س، ص١٩٢.

(٢) م .ن، يراجع: لينين، **مجلد** ٧، ص٢٩٠.

(٣) **معجم البناء الحزبي**: م .س.

التصويت على القرارات التي تتخذها هيئته الحزبية، والتوجه بالاقتراحات والأسئلة إلى الهيئات القيادية بالطرق التنظيمية، والاشتراك في مناقشة التدابير التي تقترحها الفرقة بحقه، والطعن بالتدابير المتخذة بحقه أمام الهيئات العليا وبالطرق التنظيمية أيضاً، ويمكنه في هذا الصدد التوجه إلى لجنة المراقبة المركزية.

ويبدو أن مجمل حقوق عضو الحزب تنحصر في المناقشة العامة أو بالاعتراض على التدابير المتخذة بحقه. وترتبط بحدود الأطر التنظيمية ودوائرها المحددة حسب النظام الداخلي، ومن الواضح أن هذه الأطر يغلب عليها طابع المركزة الشديدة وهيمنة الهيئات القيادية العليا. الأمر الذي قد يضعف من حقوق عضو الحزب، ويبقيها شكلية وغير ذات تأثير، كما سيتبين لاحقاً من خلال استعراض الأبعاد التربوية، أمام رجحان كفة واجبات عضو الحزب.

٤ ـ واجبات عضو الحزب

تبدو واجبات عضو الحزب من الأمور البديهية في الحياة الحزبية عامة والأحزاب الشمولية خاصة. حيث ترتبط بالنظرة لدور عضو الحزب من جهة، ومهمة الحزب من جهة أخرى. بمعنى أن هناك علاقة عضوية ما بين دور الحزب وغايته وواجب عضو الحزب ومهمته. الأمر الذي يجعل واجبات عضو الحزب متصلة مباشرة بطبيعة المحازب ـ «المناضل» في خدمة الحزب وقضاياه من جهة، وبتنفيذ ما يمكن أن تقرره القيادات الحزبية بشكل عام، وعلى مختلف المستويات من جهة أخرى.

ويلاحظ من استعراض مراحل التاريخ الحزبي للشيوعي اللبناني بأن المرحلة التي أعقبت المؤتمر الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) وحتى انعقاد المؤتمر الوطني الثاني والتي اتسمت بهيمنة سلطة الفرد ـ الشخص (الأمين العام) وتهميش العمل بقواعد النظام الداخلي، واستمرار البنية التنظيمية الشديدة المركزة، وغياب مظاهر الديمقراطية وغيرها من السمات جعلت من واجبات عضو الحزب إلى حد كبير أموراً مرتبطة بالقيادة الحزبية، وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتعليمات، خاصة وأن النظام الداخلي في تلك المرحلة لم يذكر بشكل مفصل ومستقل أي بند خاص بواجبات عضو الحزب.

ولقد أقرت واجبات عضو الحزب كمادة مستقلة ولأول مرة في النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الوطني الثاني للحزب عام ١٩٦٨. وبقي في النظام الداخلي لعام ١٩٧٢ مع تغييرات طفيفة في الإطار العام وليس في الجوهر.

ويبدو هذا التطور قريباً من تجربة الحركة الشيوعية العالمية ممثلة بالحزب الشيوعي السوفياتي. حيث إن واجبات عضو الحزب ذكرت لأول مرة منذ عام ١٩٣٤ بعد المؤتمر السابع عشر، وقد ارتبط هذا التحول مع ازدياد «الدور» القيادي للحزب. ثم عرضت واجبات العضو بشكل أكثر تفصيلاً في اللائحة التي أقرها المؤتمر التاسع عشر عام (١٩٥٢). ثم في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام (١٩٨٦)، حيث تمت صياغة واجبات الشيوعي بشكل ملحوظ، مراعاة للمهمات التي تواجه الحزب في مرحلة الارتقاء قدماً بالاشتراكية[١] في المجتمع السوفياتي.

وعليه فقد لحظت المادة الرابعة من النظام الداخلي في الحزب الشيوعي اللبناني لعام ١٩٦٨ واجبات عضو الحزب في بنود ثمانية، بينما اقتصرت في النظام الداخلي لعام ١٩٧٢ على سبعة بنود يمكن تقسيمها تسهيلاً للعرض كما يلي: قسم منها يصنف كواجبات تجاه الحزب، والقسم الآخر تجاه الحزبي ذاته، والقسم الثالث تتضمنه مواد النظام الداخلي المتفرقة. ففي القسم الأول نلاحظ واجب عضو الحزب في الاشتراك في اجتماعات هيئته والاسهام في مناقشة خطة الحزب ووضعها وتنفيذ القرارات المتخذة في الهيئات القيادية، وفي الفرقة الحزبية، وتوثيق صلات الحزب بالجماهير والعمل بجد و «نكران ذات» لقيادة نضالها اليومي والدفاع عن حقوقها ومصالحها[٢]. وإيصال خطة الحزب وتوضيح مواقفه و «إيصال مطبوعاته»[٣] للعمال والفلاحين الفقراء خاصة. والعمل بدأب لتقوية نفوذه باستمرار وتوسيع صفوفه بعناصر جديدة.

وقد حدد نظام ١٩٦٨ في البند الرابع من المادة الرابعة واجبات أكثر تحديداً تجاه الحزب بحد ذاته. وذلك من خلال تأكيده على أن يكون العضو الحزبي ساهراً «على وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية، والإسهام بجميع الوسائل في صيانتها وتوطيدها»، واليقظة «حيال أي شكل من أشكال العمل الانقسامي ضد الحزب». كما أكد نظام ١٩٦٨ على واجب عضو الحزب في المحافظة «بجدية على أسرار الحزب». وأشار إلى جانب أخلاقي تجاه الحزب يبدو كنوع من الطقوس الإيمانية حيث يفترض على العضو واجب «أن يكون صادقاً وشريفاً وصريحاً مع الحزب» بما تتضمنه هذه التعابير من معاني «التطهر» الأخلاقي الذاتي تجاه الحزب وأطره التنظيمية.

(١) م .ن، ص (٤٥٩-٤٦٩).

(٢) إضافة في النظام الداخلي لعام ١٩٧٢.

(٣) م .ن.

وتبدو هذه التأكيدات ـ الواجبات، المفروضة على عضو الحزب الشيوعي في جزء أساسي منها استجابة مباشرة للمخاض العسير الذي مر به الحزب قبيل المؤتمر الثاني من جهة وتعبيراً عن طبيعة البنية التنظيمية ـ الفكرية التي يعتمدها الحزب من جهة أخرى.

وهي تتضمن إشارة واضحة الدلالة للقلق الدائم الذي يختزنه الحزب تجاه وحدته الفكرية والتنظيمية ولطبيعة علاقاته الداخلية ونوعيتها. كما تتضمن هذه الدلالات أبعاداً تربوية مباشرة تطال الحزب كمؤسسة وأعضاءه كأفراد بما تفرضه على المحازب وتلزمه التقيد به والعمل بمقتضاه.

وبالرغم من إلغاء هذا البند (البند الرابع) لاحقاً في نظام عام ١٩٧٢، إلا أن واجبات عضو الحزب بقيت تؤكد (وفي كلا النظامين) على الشيوعي بأن «لا يغيب عن باله، أنه يناضل في صفوف حزب ثوري، مع كل ما يمليه ذلك من متطلبات من أجل صيانة الحزب وسلامته ومناعته وضمان تنفيذ برنامجه».

بينما اتخذت الواجبات في الجزء الآخر منها بعداً أكثر شمولية ارتبط بعمق نضال الحزب واتساع دائرة نشاطه الوطني والأممي. ففرضت على الشيوعي واجب «أن يكون دائم اليقظة حيال مكائد الاستعمار والأعداء الطبقيين ونشاطهم التخريبي»، الأمر الذي يجعل المحازب في حالة استنفار دائم، ويفرض عليه الاحتياط والحذر المستمرين تجاه كل ما يحدث أو يقال، وهو يعكس آثاره على الحزب وأعضائه كما على علاقة المحازب بالآخرين خارج الحزب، ونظرته لهم وتصوره لأوضاعهم وإمكانية تعامله معهم وعلاقته بهم. وذلك يتضمن بعداً تربوياً مهما كما سيتبين لاحقاً من خلال معالجة الأبعاد التربوية للعضو ضمن مؤسسته.

أما في القسم الآخر من واجبات عضو الحزب فترتبط بالشيوعي بحد ذاته وتجاه شخصه مباشرة. حيث أقر كل من النظامين على الشيوعي واجب الاهتمام الجدي برفع مستواه الفكري ووعيه السياسي. بينما أضاف نظام ١٩٧٢ بنداً آخر إذ يفرض على الشيوعي ضرورة انتسابه «إلى المنظمة الجماهيرية التي تغطي ميدان عمله ونشاطه» كواجب تنظيمي نضالي.

وبالإضافة لواجبات عضو الحزب كمادة مستقلة، فإنه يمكن ملاحظة القسم الثالث من الواجبات المتممة لما ورد ذكره سابقاً مدرجة ضمن مواد أخرى في النظام الداخلي، سواء على مستوى منظمة القاعدة أو على مستوى الانضباط الحزبي.

فعلى مستوى الفرقة (منظمة القاعدة) فإن النظام الداخلي لعام ١٩٧٢ يلحظ في

مادته التاسعة واجب الشيوعي بأن يكون عضواً في «فرقة المؤسسة» التي يعمل فيها، كما يجب عليه «أن يناضل لإيجادها» عندما لا تكون الفرقة الحزبية في المؤسسة موجودة. إضافة للمهمات التي تناط به كعضو حزبي في منظمة القاعدة التي ينتمي إليها.

أما على مستوى الانضباط الحزبي، فيلاحظ في كلا النظامين مادة مستقلة (المادة الثانية والثلاثون من نظام ١٩٦٨ والمادة الثامنة والثلاثون من نظام ١٩٧٢) حول الموضوع. حيث تشير كل منهما إلى أن «الانضباط الحزبي واجب ملزم لكل عضو من أعضاء الحزب. . .»[١] كما لكل منظمة من منظماته.

وتتوضح الأهمية التي تعطى لموضوع الانضباط الحزبي وواجب التقيد الصارم به، من خلال الإشارة إلى أن «مخالفة الانضباط الحزبي تعني الخروج على سياسة الحزب وخرق المبادىء والقواعد اللينينية»[٢]. وإذا بدت هذه الإشارة ملازمة للمؤتمر الوطني الثاني وظروف انعقاده فإن النظام الداخلي اللاحق (١٩٧٢) أعاد التركيز على ضرورة الالتزام بالانضباط الحزبي كواجب أساسي، بحيث إن مخالفته الانضباط الحزبي «يمكن أن تعرض صاحبها لتدابير من قبل هيئته الحزبية»، الأمر الذي يعطي لموضوع الانضباط الحزبي أبعاداً تربوية على قدر كبير من الأهمية، تؤثر على الحزب وأعضائه ويكون لها مضاعفات سلبية على العديد من مظاهر حياة الحزب الداخلية، كما على تكوين المحازب وتوجيهه.

وعليه فإن ملاحظة عضو الحزب ضمن مؤسسته من خلال، ما ورد أعلاه، أي من حيث الاطلاع على شروط العضوية بصيغتها اللينينية، أو عملية الانتساب غير المعقدة إلى صفوفه، أو معرفة حقوق عضو الحزب، أو التعمق بالواجبات «الثقيلة» التي تفرض عليه، تشير مجتمعة إلى الأهمية المعطاة لعضوية الحزب وعملية الانتساب إلى صفوفه. حيث تبدو كما عبر عنها لينين «مسألة حياة أو موت»[٣]. لذلك بدت عضوية الحزب واضحة التحديد، شديدة الإلزام، الأمر الذي أدى بالمقابل إلى رجحان كفة واجبات عضو الحزب مقارنة مع حقوقه. فجاءت الواجبات منسجمة، إلى حد كبير، مع طبيعة العضوية ومستلزماتها، ومرتبطة عضوياً بهدف الحزب وغايته.

---

(١) أشار نظام ١٩٦٨ أن الانضباط الحزبي واجب ملزم «لكل عضو من أعضاء الحزب ولكل منظمة من منظماته على الإطلاق. . .». وقد حذف تعبير «على الإطلاق» من نظام ١٩٧٢.

(٢) النظام الداخلي لعام ١٩٦٨.

(٣) شفيق، منير: الماركسية اللينينية ونظرية الحزب الثوري، م .س، ص٨٤.

من هنا فإن مجمل هذه الجوانب تؤثر على المحازب بشكل أو بآخر، محاولة توجيهه ومساهمة في تشكيله الفكري والتنظيمي. فما هي مجالات هذه التأثيرات واتجاهاتها العامة وآثارها الممكنة على المحازب ـ عضو الحزب خاصة، وبالتالي مردودها ونتائجها المجتمعية عامة.

خامساً: الأبعاد التربوية

بين عملية الانضواء الحزبي واكتساب العضوية علاقة تفاعلية. فإذا كانت عملية الانضواء مرحلة التهيؤ العام لدخول الحزب، فإن المرحلة الثانية ـ اكتساب العضوية ـ تعطي المنتسب نوعاً من الإقرار الحزبي «بالنضج» السياسي واكتمال الشروط اللازمة وتوفر المستلزمات الضرورية لولوج حياة الحزب الداخلية. وبالتالي فإن اكتساب العضوية بحد ذاتها تبدو، وإلى حد كبير تتويجاً للمرحلة الأولى. حيث ينتقي الحزب لعضويته من الإطار الواسع الذي تؤمنه المرحلة الأولى، العناصر «الأكفاء» والأكثر استعداداً لتحمل تبعات العضوية وشروطها. لأن المرحلة الأولى بعناصرها ومقوماتها، الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية... إلخ. توفر الأرضية الأولية، واللازمة لتوسيع صفوف الحزب وجذب العناصر الجديدة. بمعنى أن عملية الانضواء الحزبي تقوم مبدئياً بدورين أساسيين: تشكل سياجاً حول الحزب من جهة، كما تؤمن المادة الأساسية التي ترفده بالمحازبين من جهة أخرى، الأمر الذي يعزز التفاعل بين المرحلتين ويقوي عملية تأثر كل منهما بوضعية الآخر ضعفاً أو قوة.

وعليه يثار التساؤل حول الملامح العامة للنمط التربوي الذي يمكن استنباطه من متابعة عضو الحزب ضمن مؤسسته. وبأي اتجاه يمكن تحديد مساره؟ وما هي آثاره على المحازبين؟ ويمكن استعراض هذه الجوانب من خلال معالجة عملية الانتساب إلى صفوف الحزب وحيثياتها من جهة، وتحليل واجبات عضو الحزب وحقوقه ومضامينها من جهة أخرى.

١ ـ عملية الانتساب لصفوف الحزب

يلاحظ أن عملية الانتساب إلى صفوف الحزب تبدو سهلة وغير معقدة. فالنظام الداخلي لم يلحظ في تحديده لمستلزمات الانتساب ما يعرقل حركية الدخول إلى صفوف الحزب أو يشترط مراحل صعبة الاجتياز أمام الراغبين في دخول الحزب واكتساب عضويته.

ويبدو أن مرحلة الترشيح، التي قد تستمر في حدها الأقصى لمدة سنة واحدة (في تعديل ١٩٧٢) تبرز كمرحلة اختبارية إعدادية ـ تدريبية. بل يمكن القول إنه يطغى عليها سمة الإعداد والتدريب أكثر من الاختبار، باعتبار أن مرحلة الاختبار تكون قد تمت في مرحلة الإعداد للعضوية والتهيئة لها، عبر عملية الانضواء في صفوف الحزب ومبرراتها. من هنا تبدو مرحلة الترشيح متماثلة وإلى حد كبير من «فصل دراسي» يترفع المحازب مباشرة بعدها إلى «صف» العضوية بانقضاء الفترة المحددة.

ويلاحظ أن عملية الانتساب لصفوف الحزب لا تشترط عمراً محدداً، لاكتساب العضوية، حيث إن النظام الداخلي لم يحدد أي عمر معين لقبول الأعضاء. وبذلك بقي موضوع العمر ـ الزمني للمنتسب مسألة مفتوحة وقابلة للاجتهاد والتخمين. فقد يقبل في صفوف الحزب الشاب في نهاية مرحلة المراهقة، أو بداية مرحلة الطفولة المتأخرة[١]، مثلما يقبل الرجل الراشد أو الكهل. ويشير البعض إلى أنه ليس هناك شرط ثابت أو محدد لعمر المنتسب، ويبدو موضوعاً استنسابياً بشكل أو بآخر. غير أن المطلوب، في مطلق الأحوال، توفر حدود دنيا من الوعي والتمييز[٢].

غير أن غياب تحديد العمر ـ السن لدخول الحزب له تفسيراته المتعددة منها: أن الحزب الشيوعي اللبناني قد يستفيد من تغييب العمر ـ السن لتوسيع مجال الانتساب إلى صفوفه، وذلك من خلال محاولة جذب «الشباب» في مرحلة المراهقة إلى الحزب. خاصة وأن مرحلة المراهقة تتسم بتوق عناصرها للاستقلال عن الأسرة والسعي لتأكيد ذاتها والاعتراف بمكانتها الاجتماعية وتقدير الدور الذي يمكن أن تضطلع به. إضافة

(١) حول تقسيم مراحل النمو اعتمد علماء النفس والمربيين مراحل متعددة. لمزيد من التفاصيل يراجع:
- بدوي، أحمد زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، م .س، ص٧٥.
- عبد المجيد، عبد الرحيم: **مبادىء التربية وطرق التدريس**، م .س، ص (٧٥ـ٧٦).
- د. رزق الله، رالف: **سيكولوجية النمو**، محاضرة، بيروت، قرى الأطفال، ص (١٠ـ١١).
- القاضي، ماري بوترول: **الموجز في علم نفس الطفل**، الطفولة الثانية، بيروت، ١٩٧١، دار الكشاف، ص (٢٤ـ٣٧).
- د. عاقل، فاخر: **علم النفس التربوي**، بيروت، دار العلم للملايين، ص٩٨.
- د. يعقوب، غسان: **تطور الطفل (عند بياجيه)**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص٧٢.
- د. سليم، مريم: **الأسس التربوية والنفسية لتدريس الرياضيات للأطفال**، بيروت، دار المقاصد الإسلامية، ص (١١ـ١٢).

(٢) نعمة، أديب: م .ش (١)، م .س.

لكونها تبدو ميالة للتساؤل حول قضايا الحياة والكون والتعلق بالمثل العليا وتقبل الأفكار السياسية[١]. . . إلخ. الأمر الذي يؤهلها، من حيث المبدأ، لتكون أكثر استعداداً، لاعتناق الأفكار السياسية والعمل لتجسيدها عبر الالتزام بالأحزاب السياسية.

كما أن أفراد مرحلة المراهقة يتصفون بالشفافية والحساسية فيكونون بذلك أكثر ميلاً لرفض الظلم والفساد، وبالتالي أكثر مقدرة للعمل من أجل التغيير والمواجهة.

كما أن غياب تحديد العمر ـ السن كشرط لاكتساب عضوية الحزب الشيوعي اللبناني، قد يحمل في مضمونه محاولة تخطي السائد اجتماعياً وسياسياً في النظرة إلى «مرحلة الشباب» وربطها «بالطيش» وعدم النضج، ورفض الإقرار بعمر معين كمحدد وحيد للنضج والوعي السياسي والاجتماعي.

ومن هنا يتعارض هذا التوجه مع القوانين السارية المفعول في لبنان والتي تحدد عمر الثامنة عشر بالنسبة للشاب، ليكون مسؤولاً عن أعماله ـ نضج اجتماعي وقانوني ـ وعمر الواحد والعشرين بداية مسؤوليته أو نضجه السياسي، الأمر الذي يساهم في إعطاء الشباب ـ مرحلة المراهقة ـ دوراً أكبر في الحياة الاجتماعية عامة والنشاط السياسي خاصة. وما يمكن أن يعكسه هذا الوضع من نتائج إيجابية على الوضع السياسي وتوسيع مجالات المشاركة في العملية السياسية لدفع وتيرة التطور والتقدم في الوطن. خاصة وأن العضوية في حزب سياسي تعتبر من النشاطات الأولية في موضوع المشاركة السياسية[٢].

إضافة لذلك فإن عملية الانضواء في صفوف الحزب الشيوعي اللبناني لا تستند، من حيث المبدأ إلى قاعدة اجتماعية سياسية تقليدية، الأمر الذي يعطي لظاهرة إشراك الشباب في الحياة السياسية عامة والحزبية خاصة بعدها الإيجابي في الاتجاه التربوي العام للحزب.

كما أن عملية الانتساب إلى صفوف الحزب وبحسب النظام الداخلي لم تشترط توفر مواصفات اجتماعية محددة لاكتساب العضوية. فهل تعتبر هذه إشارة لرفض الحزب للمعايير الاجتماعية السائدة ومواصفاتها الأساسية لتحديد المرغوب والمرفوض اجتماعياً؟ وهل يحاول الحزب طرح مقاييس اجتماعية بديلة بما يتضمنه هذا الاتجاه من محاولة لإرساء اتجاهات تربوية خاصة؟

---

(١) د. عاقل، فاخر: م.س، ص (١٢١ـ ١٢٢) و (١٢٤ـ ١٢٧) و (١٣٠ـ ١٣٢).

(٢) د. الجوهري، عبد الهادي: م.س، ص (٥١ـ ٥٢) و (٥٥ـ ٥٦) و٧٢.

إن التفسير الموضوعي لهذا الغياب لا يصل إلى هذا المستوى من العمق والتحليل، والنظام الداخلي لم يلحظ أية مواصفات خاصة مقابل السائد اجتماعياً. ويبدو أن التقرير الشامل عن المرشح «الذي يجب أن يعرفه ويزكيه رفيقان على الأقل»، يتضمن إشارة إلى صفات المرشح الشخصية وسمعته الاجتماعية ومصداقيته السلوكية، والتي عليها أن لا تتعارض مع السائد اجتماعياً كمواصفات ضرورية للشخصية الاجتماعية المتوازنة. كما أكدت جملة المقابلات الشخصية على هذا الجانب باعتبار أن الشيوعي يجب أن يتصف بالسمعة الحسنة والأخلاق الشيوعية، ويحظى باحترام محيطه الاجتماعي.

إن غياب المواصفات الاجتماعية من شروط العضوية لا تأخذ، في الغالب، بعداً تربوياً متعارضاً مع السائد اجتماعياً. خاصة وأن العديد من المعايير الاجتماعية والمواصفات الخاصة بالشخصية الإنسانية وسلوكها العام تتصف بالطابع الإنساني الشامل. كما أن النظام الداخلي لم يلحظ مواصفات خاصة مقابل السائد اجتماعياً، وقد أكد فقط رفضه لبعض المظاهر المرضية التي يدعو المحازب إلى محاربتها كواجب من واجباته الحزبية، خاصة مظاهر «حب الظهور والغرور وروح الاكتفاء الذاتي» والتي تبدو منافية للنضالية الشيوعية ومؤثرة على نشاط المحازب ومقيدة لحركته النضالية.

وعليه يمكن القول بأن الحزب الشيوعي في هذا الجانب المحدد، يفترض بمحازبيه التحلي بسمات البيئة الاجتماعية المحيطة وبمواصفاتها السلوكية والأخلاقية المتعارف عليها اجتماعياً.

ومن الملاحظات البينة في عملية الانتساب إلى صفوف الحزب الشيوعي اللبناني غياب قسم اليمين غياباً كاملاً من النظام الداخلي. حيث إن اكتساب المرشح لعضوية الحزب تتم كإجراء تنظيمي روتيني عادي، ودون أية مظاهر احتفالية معينة كما تجري في الأحزب الفاشية مثلاً والتي تتخذ شكلاً جماعياً ومتماثلة والنمط العسكري[1]، أو كما هو موجود عادة في الأحزاب السياسية عامة. فالمتعارف عليه عادة وفي مختلف الأحزاب السياسية إجمالاً اعتماد العضو ـ المنتسب الجديد إلى صفوف الحزب على أداء قسم اليمين المحدد بعد انتهاء فترة «الترشيح» أو قبلها.

ورغم اختلاف «القسم» مضموناً وأداء من حزب لآخر، فإن مختلف النصوص عادة

---

(١) يراجع:
- د. حمادي، شمران: م .س، ص٢٢٠.
- د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٣٨٣.

تشير إلى أن المنتسب يؤكد قسمه بالله أو بشرفه أو بكليهما معاً على الالتزام بالحزب ومبادئه والدفاع عنه.

«فالقسم» ـ حلف اليمين مظهر للتحالف والتعاقد والمبايعة[1] تجاه الله والآخرين وتجاه الذات الشخصية للمحازب، للتأكيد على مصداقية إعلانه وحقيقة التزامه. ويبدو لهذا الإعلان ـ التعهد دلالاته النفسية والإيمانية إضافة للمعاني التنظيمية والتربوية الخاصة بالحزب. غير أن الحزب الشيوعي اللبناني يغيب هذا المظهر كلياً. ويبقي عملية اكتساب العضوية نابعة من قرار ذاتي شخصي يتكفل المحازب فيه التعهد بينه وبين نفسه الالتزام الطوعي بالحزب دون حاجة لشهود أو إعلان. ويبدو أن القناعة الذاتية هنا تلغي المظاهر المتعارف عليها لإثبات عضوية الحزب وإعلانها، وتغيب كل الأشكال السائدة اجتماعياً لتأكيد إعلانها واكتساب شرعيتها. فإلى أية أسباب يمكن رد هذا الغياب؟ وهل يبدو غياباً غير مقصود، أو سببه طبيعة الحزب ودعوته المادية، أو رفض الحزب مظاهر الإيمان الشكلية؟ وهل يتضمن هذا المنحى بعداً «علمانياً» أم محاولة للارتقاء بالفرد ـ الشخص إلى موقع سام يبقيه فوق المعتقدات الغيبية ومظاهرها؟ هل يعود هذا الغياب لظروف النشاط السري؟... إلخ. أو إلى غيرها من التساؤلات الأخرى التي يمكن أن تبرز، لما يتضمنه غياب قسم اليمين من دلالة تربوية واضحة المعالم.

إن حذف قسم اليمين، وبأي صيغة، من حيث المضمون/ المحتوى أو من حيث الشكل/ الطريقة من عملية الانخراط في صفوف الحزب الشيوعي اللبناني قد تبدو محاولة لتحاشي ذكر المعايير الغيبية، أو الإقرار بوجودها، ورفض الاعتراف بمرجعية إيمانية خارج الحزب، وعقيدته، أو تكريس الاعتقاد بقوة غيبية ميتافيزيقية تلزم الشخص ـ العضو البقاء على عهده والتزامه. وبالتالي فإن قرار الاستمرار في صفوف الحزب يعتمد مبدئياً على إرادة المحازب الذاتية وحريته الشخصية.

كما أن قرار قبول طلب الترشيح أو رفضه يعتمد بالمقابل على رأي الهيئات القيادية الحزبية دون حاجة لأية تعهدات قد تكون «غير موضوعية» أو كافية لتأكيد استمرار المحازب وصدق التزامه، الأمر الذي يشير في هذا الموضوع إلى محاولة الحزب التمايز عن السائد اجتماعياً، وعدم التسليم بكامل القيم المتعارف عليها، أو الرضوخ لأشكال الإيمان بمظاهرها ومضامينها السائدة اجتماعياً. وبذلك يتجه الحزب في توجيه المحازب

---

(١) لسان العرب: مجلد (١٢)، م.س، ص٤٨١ ومجلد (١٣) ص٤٦٢.

مباشرة أو بطريقة مبطنة نحو عدم الإيمان أو الإقرار بالمعتقدات الإيمانية الغيبية وإبقاء تعهده مقروناً بقراره الذاتي وإيمانه الخاص النابع من قناعته الذاتية.

من هنا يبرز التساؤل حول مصداقية هذا التفسير لغياب قسم اليمين، وهل يمكن التسليم بمعطياته كاملة خاصة في جانب الإقرار بالذاتية الشخصانية للعضو الحزبي. فإذا كان تفسير غياب قسم اليمين يميل في شقه الأول إلى تجاهل الحزب التأكيد على المظاهر الإيمانية الشكلية والغيبية كشرط أو معيار لقبول المحازب، وذلك نابع من طبيعة عقيدة الحزب الفكرية وقاعدتها الفلسفية، فإن الشق الآخر من التفسير حول اتجاه الحزب التربوي لتأكيد الذات «الشخصانية» وتنمية الشخصية الحزبية على قاعدة الاعتراف بالشخص ـ العضو وموقعه في الحزب يبقى موضوعاً ملتبساً وغير دقيق. فكيف يمكن توضيحه وتحديد موقع الشخص ـ العضو في الحزب كبعد تربوي من ضمن متابعة عضو الحزب ضمن مؤسسته.

إن عملية الانتساب إلى صفوف الحزب تلحظ قبول طلبات الانتساب «بصورة إفرادية». الأمر الذي قد يرجح تفسير الاتجاه التربوي السابق، غير أن مؤشرات النظام الداخلي وحيثياته لا تعزز هذا التفسير. بل إنها تثير إشكالية واضحة تتلخص في كيفية تحقيق التوازن بين «فردانية» عضو الحزب في حركية انتسابه من جهة، وسلطة الحزب وهيمنة مؤسسته على المحازب من جهة أخرى.

إن الانتساب إلى صفوف الحزب «بصورة فردانية» يأتي في سياق خدمة وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية والسياسية. فتشديد الحزب على وحدته الداخلية وتركيز فكرة الانضباط الحزبي ورفض «التكتلات» و «الشلل» داخل الحزب ومحاربة مظاهرها وأشكالها جملة وتفصيلاً، توضح أن التركيز على الانتساب «بصورة إفرادية» يهدف لمنع تسرب مجموعات موحدة يمكنها أن تشكل عصبية معينة داخل الحزب وتؤثر على حياته الداخلية. خاصة وأن واجبات عضو الحزب وفكرة الانضباط الحزبي، كما سيتبين لاحقاً، تخفف من احتمال الاعتراف «بالشخصانية» بمعنى الإقرار بموقع الشخص وتمايزه. نتيجة لرجحان واجبات عضو الحزب وطغيان مستلزمات الانضباط الحزبي، بشكل يؤثر على موقع الشخص ـ عضو الحزب من جهة، ويجيره لخدمة الحزب وهيئاته وسلطته من جهة أخرى. وبالتالي لا تتوضح معالم «الشخصانية» أو الشخصية الحزبية المستقلة بجلاء ووضوح، الأمر الذي يجعل من تغييب قسم اليمين من النظام الداخلي للحزب محاولة لتكريس الفلسفة المادية واتجاهها، وأضعاف الاتجاه «الإيماني» بالنسبة إلى الحزب عامة

ولعضو الحزب خاصة، كما تجعل من عملية الانتساب «بصورة إفرادية» إلى صفوف الحزب اتجاهاً تنظيمياً سياسياً تربوياً لخدمة الحزب وصون وحدته بجوانبها المتعددة، ومحاربة أي مظهر تكتلي حفاظاً على استمرار السائد داخل الحزب.

ومن الملاحظات البينة في عملية الانتساب إلى صفوف الحزب، أنها لم تستلزم موافقة المنتسب على العقيدة الماركسية اللينينية أو الإيمان بها كشرط لاكتساب العضوية. وقد اقتصرت شروط العضوية في هذا الجانب، موافقة المنتسب على برنامج الحزب ونظامه الداخلي، إضافة للشروط الأخرى بحسب النظام الداخلي. ويثير هذا الموقف تساؤلاً حول موقع العقيدة في ذهن المحازب وفكره وسلوكه، خاصة وأن الحزب الشيوعي حزب عقائدي. فهل يمكن أن يكون عضو الحزب شيوعياً دون اعتناقه العقيدة الماركسية اللينينية؟ وهل برنامج الحزب ونظامه الداخلي خارج إطار هذه العقيدة؟

إن عدم اشتراط الحزب اعتناق العقيدة الماركسية اللينينية كشرط للعضوية قد يساعد على توسيع دائرة الانتساب إلى صفوف الحزب، ويضفي على شروط العضوية في الحزب مرونة واضحة ويخفف من حدتها. غير أن هذا الاتجاه قد يتضمن موقفاً ملتبساً وبالتالي إشكالية تنظيمية سياسية تربوية، تتمثل في المواءمة بين طبيعة الحزب المرتكزة فكرياً ـ نظرياً على العقيدة الماركسية ـ اللينينية والمستندة تنظيمياً على «أساس التقيد الصارم والدقيق بقواعد اللينينية في حياة الحزب الداخلية» حسب النظام الداخلي من جهة، وبين قبول أعضاء الحزب خارج هذه الأسس ومنطلقاتها الثابتة.

ويلاحظ أن برنامج الحزب ومهماته السياسية والوطنية، وتحليله للتركيب الاقتصادي والاجتماعي للبنان، وسماته وخصائصه وتطوره، ونظرته لطبيعة الدولة اللبنانية ومواقف الحزب من جملة القضايا العالمية والقومية... إلخ. تنطلق جميعها من الخلفية الماركسية اللينينية[1]. بمعنى أن الحزب يعتمد في برنامجه العقيدة الماركسية اللينينية في لغة التحليل ومنهجيته وأدواته، وفي الحلول السياسية والاقتصادية المقترحة كبديل عن الواقع المعاش، الأمر الذي يجعل من إمكانية تحقيق التوازن بين قطبي الإشكالية على قدر كبير من الصعوبة.

وقد ترتبط هذه المرونة في عدم اشتراط موافقة عضو الحزب على العقيدة الماركسية ـ اللينينية في كونها إعفاء للمنتسب تبعات العقيدة الماركسية اللينينية ـ كعقيدة شاملة كلية

(١) يراجع: وثائق المؤتمر الوطني الثاني والثالث، م.س.

لها مواقفها من مختلف جوانب الحياة وقضاياها المجتمعية، وتطال بالمقابل جوانب الحياة العامة والخاصة للمنتسب ومعتقداته ونظرته للحياة والكون. غير أن تطبيق عملية الفصل بين عضوية الحزب ومستلزماتها بحسب الصيغة اللينينية في الحزب الشيوعي اللبناني وبين الإيمان بالعقيدة الماركسية ـ اللينينية تبدو على قدر كبير من الصعوبة. إضافة لما قد تحدثه من تساؤلات وشكوك حول مصداقية الحزب في هذا الجانب بحد ذاته.

وبالمقابل لم يلحظ وجود أي ظاهرة حزبية مؤثرة (هيئة، شخصاً...) خارج اعتناق الماركسية اللينينية. ومن الواضح أن طبيعة الحزب، فكرياً وتنظيمياً، لا تعطي فرصاً للترقي التنظيمي والبروز لغير الماركسي اللينيني، وذلك من خلال الملاحظة والمتابعة والدراسة لتاريخ الحزب الطويل، الأمر الذي يبقي عملية الانتساب لغير الماركسي اللينيني ضعيفة جداً وعملية ترقيته تنظيمياً معدومة كلياً.

من هنا فقد يساهم الحزب في تكريس اتجاه سياسي غير ديمقراطي في التعامل مع عامة الناس والدعوة للانضمام إلى صفوفه، كونه يضمر في توجهه التنظيمي ودعوته أبعاداً غير معلنة. الأمر الذي قد يرجح مقولة قدري قلعجي في موقفه النقدي تجاه الأطر الواجهية ـ الديمقراطية (المنظمات الجماهيرية) التي ينشط الحزب من خلالها لاكتساب أعضاء جدد أو خوض معاركه المطلبية والنضالية. ويساهم هذا الاتجاه في أضعاف الأطر الديمقراطية من جهة كما يساعد على إبقاء الشكوك والحذر قائماً في النظرة تجاه هذه المنظمات ـ الأطر الديمقراطية والتعامل معها، نتيجة لهذه الازدواجية الملتبسة من جهة أخرى.

إن التعارض في هذا الجانب على قدر كبير من الأهمية لأنه يحمل تضليلاً معيناً، ورغم أن هذا التضليل قد لا يكون مقصوداً غير أنه يثير تساؤلاً جدياً[1] حول مصداقية

(١) بدأ الحزب بعد المؤتمر الوطني السادس (١٩٩٢) ثم المؤتمر الوطني السابع (١٩٩٣) خطواته الأولى باتجاه التأسيس لإطار تنظيمي فكري سياسي قد يساهم في التخفيف من حدة هذه الإزدواجية. وقد لحظ المؤتمر السابع بشكل خاص، ضرورة التخفيف من شروط العضوية إلى الحدود القصوى، والاكتفاء بالموافقة على الخطة السياسية والنظام الداخلي وقد يكون بذلك أكثر مرونة من الأول. لمزيد من الاطلاع يراجع:

- الحزب الشيوعي اللبناني، **الوثيقة الفكرية، السياسية، التنظيمية أقرت في المؤتمر الوطني السادس** (٩ـ ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢)، م .س، ص (٥٥ ـ ٦٠).
- الحزب الشيوعي اللبناني، **الوثائق السياسية والتنظيمية المقرة من اللجنة المركزية تحضيراً للمؤتمر السابع الاستثنائي** (مشاريع للنقاش)، كانون الأول ١٩٩٢، م .س، ص٣٧.

الحزب في هذا الجانب. كما أن له مضاعفاته السلبية في تكوين المحازب من جهة، وعلاقته مع محيطه من جهة أخرى. فالحالة الأولى تظهر للمحازب، ولو بعد حين، أن وجود مثل هذه الازدواجية تبدو نوعاً من «التشاطر» السياسي غير المبرر أو الموضوعي، وفي الحالة الثانية قد تضعف من حركية المحازب ضمن وسطه الاجتماعي وتعزز الاتهامات والإشاعات التي يتعرض لها الحزب بين فترة وأخرى، رغم كل ما يتمتع به أعضاء الحزب من مصداقية وتفان في خدمة قضايا الناس والدفاع عنها.

٢ ـ واجبات عضو الحزب وحقوقه

إن واجبات عضو الحزب تبدو شديدة المركزة حول خدمة الحزب وقضاياه. وإذا اعتمدنا تقسيم الواجبات لمستويات ثلاثة: المستوى الفردي ـ الذاتي كواجبات تجاه الشخص الحزبي، والمستوى الداخلي ـ العلاقة بالحزب، والمستوى الخارجي ـ العلاقة مع المحيط، فإن واجبات عضو الحزب المقررة بحسب النظام الداخلي تكاد تنحصر في تمركزها على المستوى الداخلي ـ العلاقة بالحزب على بقية المستويات الأخرى. ويبدو أن المستويين الآخرين: الذاتي والخارجي يصبان بدورهما في خدمة المستوى الداخلي بشكل أو بآخر.

ويساهم في تعزيز هذه السمة محدودية حقوق عضو الحزب إذا قورنت بالواجبات الحزبية من جهة، وسيادة فكرة الانضباط الحزبي بحد ذاتها من جهة أخرى، الأمر الذي يساهم في التأثير على المحازب وتكوينه وسلوكه ونظرته للحزب ودوره، بما يعكسه هذا التأثير من أبعاد تربوية على قدر كبير من الأهمية.

وتبرز في هذا الاتجاه نظرة المحازبين للحزب بحد ذاته كفكرة أو كطريقة في التعاطي والسلوك. ففي ظل واجبات الحزب المثقلة بالأوامر والقرارات، مقابل الحقوق الخجولة ومنطق الانضباط الحزبي الشديد الأحكام، يتحول الحزب في نظر المحازبين ـ عضو الحزب إلى قيمة مجردة ومفهوم مطلق، يتطلب نمطاً سلوكياً تنظيمياً وحياتياً يخدم هذه القيمة ويعززهذا المفهوم. فيسقط المحازب على الحزب هالة من القدسية الخاصة والمميزة بهيبتها ووقارها وحضورها. ويصبح الحزب، إلى حد كبير، فوق الجميع باعتباره حزب التغيير الجذري وحزب «الطبقة العاملة والفلاحين والكادحين اللبنانيين جميعاً».

وبالتالي فإن هذه النظرة الإيمانية تجاه الحزب قد تجسد في المقابل، مغالاة في

تقدير المحازب لدور الحزب وفعاليته. بمعنى أن الحزب يصبح بالنسبة لعضو الحزب ـ أو لمجموع أعضائه ـ القوة الأقدر، إذا لم تكن الوحيدة، لنقل المجتمع من حالته المتردية إلى حالة التحرر والرفاهية وانتفاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. وقد تتضمن هذه النظرة سلبيتين رئيسيتين متلازمتين: الأولى تتمثل في انتفاء دور الآخرين أو تهميشهم، والثانية في تضخيم الذات وتعظيمها. وفي كلا الحالتين فإن من نتائجهما السلبية الأساسية عرقلة أي اتجاه ديمقراطي داخل الحزب أو خارجه. إضافة لما تتضمنه هذه النظرة من موقف عنفي تجاه الغير مجتمعياً ـ خارج الحزب ـ، وقمعي تسلطي تجاه المناوىء أو المعارض أو المنتقد داخل الحزب. إن هذا التفسير لا ينفي ما يقدمه الحزب من خدمات، أو يقوم به من دور إيجابي في خدمة المجتمع وحل مشاكله. غير أنه إشارة إلى بعض كوامن الخلل الذي يتعزز في حياة الحزب الداخلية، ويتشبع به أعضاء الحزب ويترك آثاره وانعكاساته السلبية على الاتجاه التربوي للحزب بمجمله.

وضمن ملاحظة البعد التربوي لهذه النظرة إلى الحزب ودوره يمكن الإشارة إلى الأهمية المعطاة لوحدة الحزب، وشدة التركيز على الانضباط الحزبي والأبعاد التربوية السلبية المرافقة لذلك، والمؤثرة على أعضاء الحزب ومجمل حياته الداخلية.

ويشير البعض إلى أن ميل الأحزاب السياسية إلى تقوية الانضباط ظهر بعد نشوء الأحزاب الشيوعية والفاشية. ورغم أن هذه الأحزاب لم تزد من قوة خضوع الفرد لأوامر حزبه وقرارته الصارمة، غير أنها غيرت من طبيعة هذا الخضوع بحد ذاته، وذلك بأن أضافت بعداً روحانياً لخضوع الفرد، قياساً للطابع العملي الذي كان سائداً. من هنا ظهرت فكرة قدسية الحزب وقدسية مبادئه، إذ جعلت هذه الأحزاب للانضباط مضموناً روحانياً مقدساً لا يجوز الخروج عليه. لأن مجرد الشك يبدو بمثابة الكفر الذي يستوجب طلب الغفران[1]. إذا لم يستلزم في الوقت عينه كل إجراءات الردع والقمع والعقاب الواجبة تجاه «الكافر».

ويعيد آخرون مبررات النظام الصارم في الأحزاب العمالية إلى ما يمكن أن نعتبره عوامل نفسية ذاتية. فالأحزاب العمالية بداية كان ينقصها الخبرة من جهة والمقدرة على مواجهة الأحزاب البرجوازية من جهة أخرى، الأمر الذي استوجب بالنسبة للحزب العمالي «اتباع أسلوب صارم في فرض النظام داخل صفوفه» كونه الأسلوب الوحيد الذي

(١) د. حمادي، شمران: م.س، ص١٢١.

«يفرض احترام وتقدير واعتبار الأحزاب البرجوازية»[1].

وقد تساهم هذه الجوانب مع غيرها من العوامل الفكرية والتنظيمية، في تأكيد اتجاه «التربية الانضباطية» ـ الامتثالية بما تتضمنه من «التقيد» بخطة الحزب وبنظامه الداخلي، وتستلزمه من شروط «لتنفيذ القرارات المتخذة»، وتفرضه من «احترام مبدأ الطاعة الحزبية». الأمر الذي يؤثر على إعادة تكوين المحازب وصياغته وتوجيهه، بما يقوي العصبوية الحزبية واندماجاً أقوى لعضو الحزب في حياة الحزب الداخلية، ويعزز موقع الحزب وسلطته على حساب موقع الشخص ودوره.

وتلعب «الطاعة الحزبية» هنا دورها في أساس الجماعة الحزبية وديمومتها. وتقوية التضامن الذي يوحد فيما بين الأعضاء. ومن هذه الزاوية يقترب الحزب من النمط السوسيولوجي للجيش، حيث تستطيع قوة الاحتواء وصرامة الانضباط، إقرار التماسك بين عناصر الحزب برابطة الوحدة[2].

ويندرج ضمن هذا السياق فكرة وحدة الحزب التي تفرضها «التربية الانضباطية» ـ الامتثالية، فعلى عضو الحزب «السهر على توطيد وتعزيز وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية والسياسية، ومحاربة العمل التكتلي الانقسامي بكل مظاهره وأشكاله». عندها تصبح وحدة الحزب واجباً أساسياً وهماً دائماً يتطلب من أعضاء الحزب، أعباء جسيمة ومهمات يومية تؤثر على مجمل حياة الحزب الداخلية وعلاقات أعضائه. ومن مظاهرها المباشرة تغييب الديمقراطية إلى حد كبير، وإعاقة عملية التفاعل داخل الحزب. ويعزز هذا البعد غياب أي حق لعضو الحزب في التعبير والنقد خارج أطر البناء التنظيمي وأشكاله المحدودة. إضافة للنظرة السلبية تجاه أي مظهر أو نشاط تنظيمي غير خاضع لمركزية القيادة وسلطتها، إلى جانب غياب قنوات التفاعل وإمكانية التواصل بين أعضاء الحزب على المستوى الأفقي للبنية التنظيمية. هذه الأمور تجعل من مقولة وحدة الحزب الشيوعي ـ فكرة وأسلوباً ـ سيفاً مسلطاً بوجه عضو الحزب المعترض أو الناقد، فيقوي من هيمنة القيادة وتسلطها ويضعف من موقع الشخص ودوره، كما يعزز امتثاليته أمام سلطة القيادة وإطاعته لأوامرها والتسليم بمنطقها وتنفيذه لقراراتها.

وتلقى على كاهل عضو الحزب إضافة لذلك واجبات أكثر شمولية ومهمات أكثر

---

(١) ميشال، روبرتو: م.س، ص (٣٥ـ٣٦).

(٢) ديفرجيه، موريس: م.س، ص١٨٤.

خطورة، فعليه أن «يكون دائم اليقظة حيال مكائد الاستعمار والأعداء الطبقيين ونشاطهم التخريبي»، فالحزب موضع ترصد قوى معادية داخلياً وخارجياً، الأمر الذي يستوجب من المحازب الارتقاء في واجباته تجاه الحزب إلى مستوى الجدية واليقظة الضروريتين للوقوف بوجه الخطر المعادي الدائم واستهدافاته المستمرة.

وقد تنمي واجبات عضو الحزب في هذا الجانب مشاعر إيجابية ذاتية لدى المحازب، باعتباره أحد ركائز المواجهة في مشروع تنظيمي سياسي على قدر كبير من الأهمية والخطورة، وتجعله في حالة من «الاستنفار» الذاتي والدائم لمتابعة تطور الأحداث والقضايا من حوله وملاحقة متغيراتها داخلياً وخارجياً، وتوضيح انعكاساتها على مختلف مجريات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحزبية والذاتية وإعلان رأيه وتحديد موقفه تجاهها، الأمر الذي يعطي للمحازب دافعاً للتدخل في نقاشات سياسية مستمرة في العديد من القضايا والمواضيع. لذلك ليس مصادفة أن يبدو عضو الحزب الشيوعي مسيّساً بدرجة عالية نسبياً و «مثقلاً» بالهم السياسي وقضايا المجتمع المحلي، والمواضيع العالمية باعتباره شخصاً «طليعياً» و «يناضل في صفوف حزب ثوري».

وتنمي واجبات عضو الحزب بعداً تربوياً آخر بالنسبة للمحازب، إذ يفترض به خلال نشاطه السياسي وعمله بين صفوف الجماهير أن يعمل «بجد ونكران ذات لقيادة نضالها اليومي والدفاع عن حقوقها ومصالحها». كما تشترط على المحازب «محاربة حب الظهور والغرور وروح الاكتفاء الذاتي»، الأمر الذي يعزز لدى المحازب بعداً «رسولياً» في عمله السياسي. وتبدو هذه الأمور في أحد جوانبها دعوة واضحة للابتعاد عن المصالح الذاتية ورفض المنطق المادي والعلاقات المصلحية والتضحية في سبيل خدمة الحزب وقضايا الجماهير. كما تبدو بالمقابل دعوة لرفض الثروة والغنى وإن في حدودهما الدنيا.

وبالرغم من أهمية المواصفات الأخلاقية التي يفترض توفرها في المحازب، في هذا الجانب من واجبات عضو الحزب، غير أنه من مظاهرها السلبية عمومية المفاهيم المقترحة وعدم الدقة في تحديد المواصفات المرغوبة، الأمر الذي قد يضيع المقاييس المتبعة عند التطبيق، ويسهل عملية إلقاء التهم والشكوك بحجة محاسبة الآخرين داخل الحزب أو خارجه، وتجاه أقل مظاهر الحياة بساطة وتواضعاً، وما يمكن أن يتركه ذلك من آثار سلبية في تكوين المحازب وتعامله مع الآخرين.

ويحاول الحزب من خلال التأكيد على ممارسة «الانتقاد والانتقاد الذاتي» والكشف عن الأخطاء والنواقص في العمل الحزبي والسعي لإزالتها، أن ينمي لدى المحازب

الشعور بالمسؤولية وواجب المشاركة في تقويم خط الحزب وتصحيح مساره وتعزيز الممارسة الديمقراطية.

ورغم أهمية «الانتقاد والانتقاد الذاتي» في الحياة الحزبية فإن الأبعاد التربوية الإيجابية المتوخاة من ممارسته، لا تأخذ مسارها الكامل نتيجة لطبيعة البنية التنظيمية للحزب ومنها غياب الأطر التنظيمية الفعلية والكفيلة ببلورة أشكال تنظيمية تضمن حق التعبير والاختلاف، كما تساهم في تحويل عملية «الانتقاد والانتقاد الذاتي» من مجرد أسلوب فردي ـ ذاتي للتعبير والاستماع في أطر منعزلة وضيقة داخل الحزب، إلى عمل مؤسساتي فعلي داخل الحزب وخارجه، يكفل حرية التعبير والنقد والمحاسبة بمفهومها الواسع وبشكلها الجدي والموضوعي. ونتيجة لذلك، ولغيرها من الجوانب كما ستتوضح لاحقاً في معالجة أطر التربية الحزبية، يضعف تأثير عملية الانتقاد والانتقاد الذاتي إلى حد كبير، لأن المناقشات مشروطة والانتقادات محصورة ومقيدة[١].

إن مجمل الأبعاد التربوية الناجمة عن متابعة عضو الحزب ضمن مؤسسته من خلال عملية الانضواء الحزبي والانتساب لصفوف الحزب وواجبات عضو الحزب وحقوقه تشير إلى السهولة واليسر في عملية الانتساب إلى الحزب. غير أنها تخفي بالمقابل صعوبة تجسيدها العملي سواء في حياة الحزب الداخلية أو في عملية الانتساب لصفوف الحزب بحد ذاتها.

وتلخص مقولة عدم اشتراط الإيمان بالعقيدة الماركسية أحد أهم مظاهر الخلل في تحقيق هذه المرونة، كما تخفي التباساً غير موضوعي يؤثر على الحزب وأعضائه رغم كل المواصفات المسلكية والأخلاقية التي يفترضها الحزب والتي تتوافق مع السائد اجتماعياً في عملية الانتساب لصفوف الحزب.

وتتقاطع عملية الانتساب إلى صفوف الحزب وحقوق عضو الحزب وواجباته في إكساب المحازب الانضباط الحزبي الدائم للسهر على وحدة الحزب وصيانتها، وتعويد المحازب على تعظيم الحزب ودوره وإحاطته بهالة من القدسية على حساب الشخص ـ عضو الحزب المهمش بكشل واضح، والذي عليه أن يتخلى عن شخصيته وتفكيره والتنازل عنهما لقيادة الحزب[٢]. حيث يصبح عضو الحزب أكثر طواعية في نشاطه داخل

(١) د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٤٢٧.

(٢) قلعجي، قدري: **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، م .س، ص٣٠.

الحزب ممتثلاً للأوامر ومنضبطاً في التنفيذ، ومطيعاً للقرارات، الأمر الذي يغيب الممارسة الديمقراطية ويسطح المظاهر المعمول بها، ويخفف من إمكانية التفاعل داخل الحزب، ويرفض وجود الرأي الآخر أو التنوع... إلخ بما تتركه مختلف هذه المظاهر السلبية أيضاً من انعكاسات مجتمعية تؤثر على تطور المجتمع ووحدته. فكيف يمكن تتبع الأطر الحزبية المولجة القيام بالتربية الحزبية السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني.

الفصل الثالث

التربيـــة الحـزبيــة مفهومـــاً وموقعــــاً

يعمد الحزب الشيوعي اللبناني إلى إحداث تغيير مجتمعي شامل في مختلف جوانب الحياة. ويقدم من خلال الإطار الفكري للحزب ـ الماركسية ـ اللينينية، والبرنامج السياسي ـ رؤيته التغييرية ونظرته الكلية لمشاكل المجتمع وقضاياه وطريقة معالجتها.

كما يقدم الحزب من خلال بنيته التنظيمية، والمفهوم اللينيني للحزب تجسيداً للدور المناط بالحزب القيام به، باعتباره طليعة الطبقة العاملة وقيادتها في عملية التحول الشامل والتغيير الجذري نحو المجتمع الاشتراكي ـ والشيوعي المنشود. حيث يبدو التنظيم ضرورة سياسية للحزب لا غنى عنها، لأن التنظيم كما يشير تقرير اللجنة المركزية في المؤتمر الثالث «العنصر الحاسم في تمكين الحزب من تطبيق خطه السياسي وتنفيذ مهماته والقيام بدوره الطليعي».

وانطلاقاً من هذا التصور ـ الفكري والتنظيمي ـ فإن عضو الحزب الشيوعي (كما مجموعة الأعضاء) الذي ينخرط في صفوف الحزب يخضع لسلسلة من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، تساهم في إحداث التغييرات التي يراها الحزب ضرورية لمواكبة عملية التحول المطلوب.

أولاً: الأطر التربوية

وقد أولى الحزب الشيوعي اللبناني اهتماماً كبيراً لعملية إعداد عضو الحزب، ومجموعة أعضائه، فكرياً وسياسياً ونضالياً لينخرط في حياة الحزب الداخلية، ويساهم في تحقيق طموحات الحزب وبرامجه، ويؤمن علاقة الحزب واتصاله بالجماهير، ويشارك في النشاط الحزبي وآلية عمله اليومية، ويخوض المعارك المطلبية والوطنية والقومية والعالمية

ضمن توجه الحزب وسياسته، ومن خلال المظاهرات والمسيرات والندوات والنقاشات والمهرجانات والاحتفالات وتوزيع المنشورات... إلخ. وتبدو هذه الوسائل كمهمات نضالية حزبية مباشرة أمام عضو الحزب يشارك فيها أو في إعدادها أو قيادتها أو توجيهها... إلخ. بحسب الظروف المجتمعية والأوضاع السياسية في المجتمع، الأمر الذي يبرز أهمية الأطر الأولية للتربية الحزبية السياسية ابتداء من الاجتماع الحزبي والمؤتمر الوطني كركيزتين أساسيتين في حياة الحزب الداخلية وبنائه التنظيمي، إلى صحافة الحزب أكثر الأطر بروزاً وتمظهراً في مجال الدعاية والتحريض، إلى المنظمات الجماهيرية كإطار رئيسي في علاقة الحزب وصلاته بالجماهير، إلى دورات التثقيف الحزبي المختلفة كإطار لتكوين الوعي الفكري والسياسي والتنظيمي.

لذلك سنحاول الإطلالة على مختلف الأطر التربوية التي يعتمدها الحزب لإنجاز التحولات المرغوبة في عضو الحزب والتي ينخرط بها المحازب بشكل أو بآخر. وتساهم إلى حد كبير في إعادة تكوينه من جهة، وتوجيهه من جهة أخرى، لمعرفة دور هذه الأطر ومدى فعاليتها وتأثيرها على عضو الحزب كما على الحزب بمجموعه.

١ ـ الاجتماع الحزبي

يكتسب الاجتماع الحزبي موقعاً مهماً في حياة الحزب الداخلية. ويشكل إلى حد كبير، الإطار التربوي الأول، والأساسي الذي يساهم بتربية المحازب وتوجيهه سياسياً وتنظيمياً وفكرياً.

فالانضمام إلى إحدى منظمات الحزب في القاعدة الحزبية (الفرقة) يعتبر من الشروط الأساسية لاكتساب عضوية الحزب الشيوعي اللبناني. وبالتالي فإن المشاركة في الاجتماع الحزبي من أول الواجبات الرئيسية لعضو الحزب.

من هنا يركز الحزب على صيغة الاجتماع الحزبي الدوري في مختلف المراتب التنظيمية وبدون استثناء، من القاعدة الحزبية (الفرقة) إلى اللجنة المركزية كأعلى هيئة قيادية بين مؤتمرين، وإن اختلف موعده ومضمونه بين اجتماع وآخر بحسب المهمات التنظيمية والسياسية التي يحددها النظام الداخلي لكل مستوى أو هيئة تنظيمية. ولم يلحظ النظام الداخلي تحديداً دقيقاً لدورية الاجتماعات الحزبية وانتظامها في الهرم ـ البناء التنظيمي للحزب، باستثناء اجتماع اللجنة المركزية. حيث أوضحت المادة التاسعة والعشرون من النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الثالث (١٩٧٢) بأن اجتماعاتها العادية

مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر. أما بقية الاجتماعات فلم يشر النظام الداخلي إلى موعد محدد لانتظام انعقادها إن بشكلها العادي أو الاستثنائي.

ويبدو أن السرية، كسمة طبعت مسيرة الحزب عبر تاريخه الطويل، قد وسمت مواعيد الاجتماعات الحزبية أو مكان انعقادها، باعتبار أن الحزب الشيوعي اللبناني كان حزباً «ممنوعاً» من قبل السلطات الرسمية، وغير مرخص له لممارسة نشاطه السياسي بشكل علني. وقد بدأت هذه السمة تضعف إلى حد كبير، بعد حصول الحزب على ترخيص رسمي عام ١٩٧٠.

ومن الجدير ذكره أن مكان الاجتماع الحزبي، بشكل خاص بقي سرياً. فالحزب بعد المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) لم يعمد إلى فتح مراكز حزبية علنية في أي من المناطق اللبنانية نتيجة لسرية الحزب. وقد بدأت مراكز الحزب العلنية بالظهور بعد حصول الحزب على ترخيص رسمي، ثم انتشرت لاحقاً بشكل أوضح بعد المؤتمر الثالث[1] (١٩٧٣).

وقد استخدمت مراكز الحزب العلنية لمجمل نشاطاته من اجتماعات حزبية محددة، إلى لقاءات للأصدقاء، أو تجمع للمحازبين، أو اجتماعات للطلاب وبعض نشاطاتهم، إلى إقامة المحاضرات والندوات، إلى اعتمادها مراكز لانطلاق حملات التبرعات أو بيع الجريدة أو المجلة الحزبية، أو في المعارك النقابية والمطلبية ومعارك الانتخابات النيابية... إلخ.

ورغم تعدد المراكز الحزبية فإن بيوت الشيوعيين، بالدرجة الأولى، أو بيوت أصدقائهم بقيت المكان الأكثر استخداماً لعقد الاجتماعات، حرصاً على الوضع الأمني وتحسباً من الأجهزة الأمنية ومراقبتها.

وقد انتفت فيما بعد السرية لدرجة واضحة مع تطور الأحداث الأمنية في لبنان بدءاً من عام ١٩٧٥، والتحولات السياسية والتنظيمية التي حدثت في الحزب.

وفي مطلق الأحوال بقي الاجتماع الحزبي الإطار الأولي، والوحيد إلى حد كبير، يمارس من خلاله المحازب التزامه الحزبي، ويساهم بدوره في حياة الحزب الداخلية،

---

(١) افتتحت منظمة الحزب في النبطية مراكزاً لها عام ١٩٧١. يراجع:

- جريدة النداء: عدد (٤٧٤٩)، وكلمة نقولا شاوي في افتتاح المركز في: **كتابات ودراسات**، م.س، ص (٤٩٠-٥٠٧).
- كما كان للحزب عدة مراكز في بيروت وطرابلس وبعض المناطق الأخرى.

الأمر الذي يعزز أهميته ومكانته المميزة بالنسبة للحزب عامة ولعضو الحزب خاصة. وعليه فإنه يمكن استعراض اجتماع القاعدة الحزبية كإطار ـ نموذج ـ يطال كافة أعضاء الحزب الشيوعي اللبناني.

أ ـ اجتماع القاعدة الحزبية «الفرقة»

تعتبر الفرقة الحزبية في تركيب الحزب قاعدة البناء التنظيمي وأساسه. وتجمع الفرق عناصر القاعدة الحزبية بكافة أعضائها المرشحين والعاملين. فيغدو اجتماع الفرقة الحزبية الإطار الجامع للمحازبين في مختلف القطاعات والمناطق.

وكما تبين في معالجة البنية التنظيمية للحزب، من خلال تركيبه وتوزيع هيئاته والمهام الموكلة إليها، فإن كافة نشاطات عضو الحزب تتمركز من خلال اجتماع الفرقة الحزبية. خاصة وأن الترشيح لعضوية الحزب يتم بواسطة الفرقة أو أي عضو من أعضائها. لذلك فإن حياة الفرقة الداخلية تتركز في اجتماعاتها الدورية ـ المنتظمة. حيث إن اجتماع القاعدة الحزبية إطار المحازب ـ عضو الحزب ـ التنظيمي للاندماج في الحزب بمشاركته الإلزامية في الاجتماع من خلال المناقشة والانتخاب والتصويت وعرض الأفكار وطرح المشاكل والقضايا التنظيمية والحياتية... إلخ وممارسة مبادىء المركزية الديمقراطية من جهة، وباعتبار الاجتماع من جهة أخرى الإطار الوحيد لتحقيق نوع من التواصل بين القيادة والقاعدة الحزبية، وباعتباره من جهة ثالثة منظم حركة المحازب وموجهاً لنشاطه، حيث يلتزم عضو الحزب من خلال اجتماع القاعدة الحزبية بتنفيذ خطة الحزب والتقيد بتعليماته وتقوية صلات الحزب بالجماهير، وتأمين حضوره الدائم في صفوفها.

واجتماع القاعدة الحزبية يغلب عليه الطابع السري غير العلني، إلى حد كبير. ويعقد عادة في بيوت الشيوعيين. ويحضره من حيث المبدأ كافة الأعضاء العاملين والمرشحين في الحي أو القرية. بينما كان في مراحل النشاط ـ العمل السري السابقة محدداً بعدد معين لجهة الحضور.

ويبدو أن توزيع الفرق على أساس مكان السكن أصبح الشكل الأكثر انتشاراً في تركيب الحزب بعد أن خفت درجة السرية وسلسلة الملاحقات الأمنية ضد الشيوعيين. وبالتالي فإن طبيعة اجتماع القاعدة الحزبية في الفرقة يعتمد تنظيم الخلايا الحزبية، مع الإشارة إلى أن الخلية بحد ذاتها اتسمت بمرونة أكبر من الناحية التنظيمية لاستيعاب عدد المحازبين القاطنين في دائرة عمل الفرقة.

كما أن اجتماع القاعدة الحزبية دوري ـ منتظم. حيث إن الاجتماعات المنتظمة شرط لقيام الفرقة بمهامها ومسؤوليتها. وتأتي «ضرورة هذه الاجتماعات المنتظمة أساساً من نشاط وحيوية الفرقة»[١]. وقد كان السائد سابقاً اجتماع الخلية الحزبية مرة في الأسبوع[٢]، غير أن عدد أعضائها كان قليلاً جداً قياساً لما استجد بعد الحصول على الترخيص الرسمي للحزب.

وبما أن اجتماع الفرقة الحزبية ضرورة تنظيمية أساسية، لذلك من المفيد متابعة مجرياته وأحداثه التفصيلية.

ب ـ مجريات اجتماع القاعدة الحزبية[٣]: «جدول الأعمال»

يبدأ الاجتماع الحزبي في الوقت المحدد مبدئياً، بإعلان مسؤول الاجتماع عن بدايته، دون أن يسبق البداية أو يواكبها أو يعلن عنها أية طقوس معينة. فالحزب الشيوعي اللبناني لا يعتمد نشيداً حزبياً أو شعاراً محدداً أو إيعازاً معيناً لبدء اجتماعاته الحزبية.

ومسؤول الاجتماع، وهو غالباً سكرتير الفرقة، هو الذي يرأس الاجتماع ويدير النقاش ويؤمن الصلة بالهيئة الأعلى. ومع بداية الاجتماع يدون الحضور وأسماء الأعضاء الغائبين وأسباب غيابهم، ثم يقترح المسؤول الحزبي ـ مسؤول الاجتماع ـ جدولاً للاجتماع، باعتبار أن مكتب الفرقة من حيث النص (النظام الداخلي) يقوم بإعداد اجتماعات الفرقة الحزبية. غير أن المجتمعين ـ أعضاء الاجتماع ـ قد يجرون أي تعديل على جدول الاجتماع المقترح. بمعنى أن المجتمعين يناقشون جدول الاجتماع فيقرونه أو يعدلون ما يرونه مناسباً. ويبدو أن الاجتماع سيد نفسه إلى حد ما. ويتم استعراض محضر الاجتماع السابق لمتابعة مقرراته ومعرفة ما تم إنجازه وملاحقة المهام العالقة. لذلك فإن جدول الأعمال قد يختلف من اجتماع لآخر، إلا أنه يمكن ملاحظة الخطوط العامة لمجريات الاجتماع الحزبي واستعراض العناوين الرئيسية لجدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

---

(١) الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة: م .س، ص٣٠.

(٢) مادويان، أرتين: م .س، ص١٢٦.

(٣) مجريات الاجتماع الحزبي تم تنسيقها وجمعها من مجمل المقابلات الشخصية. أما الآراء الخاصة والأكثر تحديداً فيرد ذكرها في حال وجودها في حينه.

ب ـ ١ المستوى السياسي

يبدو الجانب السياسي موضوعاً دائماً على جدول أعمال الاجتماع الحزبي. ويشير أرتين مادويان إلى أن التقرير السياسي في اجتماعات القاعدة الحزبية، سابقاً، يكون عادة مقتضباً[1]. وفي مختلف المراحل فإن الخطوط الرئيسية للوضع السياسي والمفاصل الأساسية للتقرير السياسي تكون مقررة من القيادة المركزية. حيث يعمم المكتب السياسي عبر التسلسل التنظيمي، التحليل السياسي ورأي الحزب والمواقف المباشرة من جملة القضايا الراهنة لكافة القواعد الحزبية.

وتختلف طريقة عرض الجانب السياسي بين اجتماع وآخر، وذلك بحسب خطورة الوضع وأهميته وظروفه.

ففي الحالات العادية يقوم مسؤول الاجتماع عادة بعرض مستجدات الوضع السياسي، خاصة إذا كان الموضوع السياسي طبيعياً ـ روتينياً. فيستعرض المسؤول مضمون التحليل السياسي للحزب، وينقل توجيهات القيادة والمواقف الواجب الأخذ بها. ثم تتم المناقشة والتساؤلات وتسجل الملاحظات وترفع جملة الآراء إلى القيادة لتكون على بينة واطلاع على رأي منظمات القاعدة الحزبية.

أما في الحالات الأخرى فيتولى مندوب القيادة عرض الجانب السياسي. فإذا كان الوضع السياسي على قدر من الأهمية فإنه يحضر مسؤول من هيئة قيادية أعلى لعرض الجانب السياسي.

وفي بعض الحالات فإن الجانب السياسي يعالج من خلال تقرير مطبوع يوزع على الأعضاء أو يقرأ للاطلاع على مضمونه.

ويبدو الجانب السياسي في الاجتماع موضوعاً تثقيفياً سياسياً دورياً إلى حد ما، لكنه ليس عملاً تثقيفياً مباشراً أو قطاعياً. ويرتبط بمعالجة الوضع السياسي وظروفه فيشير إلى أبعاد الحدث وتطوراته وموقف الحزب من مجريات الأحداث والرأي الحزبي المطلوب إعلانه خارج الاجتماع والدفاع عنه أو التبشير به والتحريض عليه بين الناس.

ويكاد يجمع المحازبون على أن نسبة الاستماع والتلقي لما يصدر من الهيئات

---

(١) مادويان، أرتين: م .س، ص١٢٦.

القيادية في الجانب السياسي أكبر من نسبة التقرير والمشاركة. ويبدو أن هذا الاتجاه قد بدأ يتغير إلى حد ما بعد المؤتمر السادس للحزب (١٩٩٢).

ب ـ ٢ مستوى المهمات وحياة الفرقة الداخلية

يبدو هذا الجانب دائم الحضور على جدول أعمال اجتماع القاعدة الحزبية، إن في جانبه الأول أو في معالجة قضايا الفرقة الداخلية. باعتباره موضوعاً تتقاطع فيه عدة جوانب شديدة الترابط فيما بينها.

وتندرج ضمن هذا البند العديد من القضايا والمواضيع التي يتطلب من المحازبين كأشخاص القيام بها، أو من الفرقة ككل تنفيذها. باعتبار الفرقة هي التي تقوم بتنفيذ سياسة الحزب بشكل ملموس.

وقد أشار المؤتمر الثالث (١٩٧٢) إلى أهمية الفرقة، ومساهمتها في تطوير سياسة الحزب. فعليها يقع العبء الرئيسي في التطبيق العملي لهذه السياسة. كما يتطلب من الفرقة أن تنشر مبادىء الحزب بين العمال والفلاحين، وتطرح مطالبهم وقضاياهم وتجندهم لتحقيقها. وعليها أيضاً مسؤولية توسيع صفوف الحزب، والبحث عن انتسابات جديدة باستمرار[١]، الأمر الذي يوسع مجالات اهتمامها، وينوع مهامها وينشط حياتها الداخلية.

وقد أشار أرتين مادويان إلى أن المهمات الحزبية في المرحلة السابقة، غير العلنية، كانت توزع بشكل «محدد لكل رفيق» وتكاد المهمة الأساسية تنحصر في «الاتصال بالمراكز العمالية والحرفية والأصدقاء، لشرح سياسة الحزب والعمل لضم رفاق جدد» إلى صفوفه. إضافة إلى القيام بمهمة توزيع النشرات السرية وجباية مالية المنظمة[٢]. كما يعتبر البعض أن المهمات التنفيذية في تلك المرحلة كانت، على ما يبدو مدروسة بدقة أكبر مما هي عليه بعد أن أصبح نشاط الحزب غير محظور[٣].

إضافة لذلك فإن الاجتماع الحزبي يتابع المهمات التي يكلف بها أعضاء الاجتماع، لمعرفة آلية تنفيذها والمستوى الذي وصلته، ومواكبة تفاصيلها لتذليل ما

---

(١) الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة: م.س، ص١٩٩.

(٢) مادويان، أرتين: م.س، ص١٢٦.

(٣) سعد، سمير: م.ش (٢)، م.س، ويشير إلى أنه لم يعايش مرحلة ما قبل ١٩٦٨ لكنه يسمع أخبارها ومطلع على طبيعتها وظروفها.

قد يعترضها من عقبات. وقد يكون بعضها مرتبطاً بقطاعات محددة (عمالية، طلابية، فلاحية، نسائية... إلخ). حيث يتولى ـ يكلف أعضاء من الاجتماع بمتابعتها حسب ظروفها وطبيعتها. إضافة لمهمات مستقبلية في القضايا التنظيمية والاجتماعية، والعلاقة مع الوسط الاجتماعي والسياسي في دائرة عمل الفرقة الحزبية، وما يحدده النظام الداخلي للحزب في موضوع الفرقة واجتماعاتها.

وترتبط بعض الأمور الأخرى بتكليفات مركزية مباشرة من الهيئة أو الهيئات القيادية الأعلى عبر اجتماع الخلية الحزبية. ويغلب على هذه الأمور ـ المهمات الطابع التنفيذي المباشر مثل: الحشد لمظاهرة سياسية عامة، أو نقابية مطلبية محددة خاصة بقضايا العمال أو الطلاب... إلخ، أو تكليف الأعضاء بحضور ندوة معينة يقيمها الحزب، أو يشارك فيها، أو لحضور مهرجان مركزي، أو لتوقيع عرائض... إلخ إلى جانب العديد من التكليفات والتبليغات الحزبية التي يفرضها الوضع العام في البلد والظروف السياسية ونشاط الحزب وبرنامجه.

ويندرج في هذا الجانب بعض القضايا الناتجة عن أمور طارئة، موسمية أو غير منتظمة. مثال ترشيح الفرقة من تراه مناسباً للحصول على منحة دراسية في الاتحاد السوفياتي أو بلدان المنظومة الاشتراكية، أو ترشيح أعضاء حزبيين للمشاركة في دورة تثقيفية معينة... إلخ.

ويبدو أن جوهر هذا الجانب ـ المستوى بالنسبة للاجتماع الحزبي لم يتغير في جزئه الأساسي. ويغلب عليه إلى حد كبير الطابع الإداري ـ التنفيذي.

ب ـ ٣ مستوى المطبوعات

تحتل مطبوعات الحزب موقعاً خاصاً في اجتماعات القاعدة الحزبية. ويبرز في هذا الجانب، وبالدرجة الأولى جريدة الحزب بشكل عام، أو مجلته الأسبوعية بشكل خاص، حيث إن موضوع توزيعها يبدو بنداً مستقلاً ودائم الحضور على جدول أعمال كل الخلايا الحزبية. إذ ترتبط جريدة الحزب (أو المجلة) بأعضاء الحزب عبر اجتماعاتهم الدورية كمهمة نضالية ملقاة على عاتقهم بالدرجة الأولى، بشكل دائم ومستمر.

ويبدو أن توزيع جريدة الحزب تقليد عريق في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني استمر بأشكال متنوعة عبر مسيرته السياسية منذ مرحلة الأربعينات. فقد عمد الحزب

من خلال أعضائه وأصدقائه إلى توزيع جريدة «صوت الشعب» أيام الآحاد، بشكل خاص، كأسلوب سياسي نضالي مميز[1].

من هنا يبحث اجتماع القاعدة الحزبية موضوع التوزيع كامتداد لتراث حزبي. ويعين في الاجتماع أسماء الأعضاء المكلفين القيام بهذه المهمة الحزبية على البيوت والمحلات والمارة... في دائرة نشاط الفرقة الحزبية وميدان عملها. ويحدد بالتالي مهمة كل عضو، ومدى مساهمته في موضوع الجريدة توزيعاً وشراء... إلخ. لذلك يبدو أن هذا الجانب يأخذ قسماً ـ حيزاً كبيراً من الاجتماع، إن لتحديد المهمات، أو لتقسيم المناطق، أو لتعيين ـ تكليف الأعضاء أو لمتابعة مختلف الجوانب وبحث المشاكل التي تعترض العمل وتقييم سيره ومردوده وطريقة تطويره.

ونتيجة لأهمية جانب المطبوعات فإن مكتب الفرقة يتضمن مسؤولاً عنها. ويتم من خلاله ملاحقة مختلف مطبوعات الحزب عبر الاجتماع الحزبي. فيتحدد عدد الجريدة (أو المجلة) الإجمالي المطلوب تأمينه لأعضاء الفرقة أو الكمية التي تتكفل الفرقة بتوزيعه في دائرة عملها. إضافة لذلك يحدد حاجة الفرقة من إصدارات الحزب الأخرى: كتب، كراسات، وثائق، تقارير... إلخ. ويحدد عدد البيانات التي يجب توصيلها للفرقة في حال صدورها وطريقة التوزيع.

وقد لحظ النظام الداخلي ضرورة إيصال مطبوعات الحزب «للجماهير»، وبنوع خاص إلى العمال والفلاحين الفقراء، كأحد الواجبات المترتبة على عضو الحزب كشخص. إضافة إلى أن مهمة «نشر مطبوعات الحزب» تبدو من الطرق التي تساعد الفرقة على توثيق صلات الحزب «بالجماهير».

من هنا يتعزز موقع جانب المطبوعات في جدول أعمال اجتماعات القاعدة الحزبية، غير أن هذا الموضوع المرتكز في جزئه الأساسي على مسؤول المطبوعات في الاجتماع، يغلب عليه الطابع الإداري والروتيني أكثر مما هو تثقيفي نتيجة لارتباطه بتوزيع العمل وضبط حركته، وانحصاره إلى حد كبير في هذه الحدود الضيقة.

ب ـ ٤ المستوى المالي

يعالج اجتماع القاعدة الحزبية على جدول أعماله الجانب المالي كبند دائم إلى

---

(١) الحلو، يوسف خطار: أوراق من تاريخنا، ط١، ١٩٨٨، دار الفارابي، ص (٢٩٢ـ٢٩٣).

حد ما. ويهتم المسؤول المالي عادة، بمتابعة القضايا المالية التي تهم الاجتماع الحزبي (الفرقة الحزبية) بشكل عام، أو المترتبة على عضو الحزب الشيوعي كشخص بحد ذاته بشكل خاص. حيث يناط بالفرقة الحزبية، وبحسب النظام الداخلي جمع التبرعات والقيام بالنشاطات المالية التي يعود ريعها لدعم مالية الحزب العامة.

ويتابع الاجتماع الحزبي، من خلال المسؤول المالي، المردود المالي الناتج عن بيع جريدة الحزب، والكتب، وحملات التبرعات... إلخ وغيرها من الأمور التي تدعم مالية الفرقة، وتصب في دعم مالية الحزب العامة. خاصة وأن كل هيئة من هيئات الحزب تقدم تقارير دورية عن وضعها المالي إلى الهيئة الأعلى.

ويبرز في الجانب المالي، وبالدرجة الأولى، موضوع الاشتراكات الحزبية التي تعتبر نوعاً من المساهمة الشخصية الإلزامية المترتبة على عضو الحزب، لدعم ميزانية الحزب العامة. ويقوم المحازب ـ عضو الحزب ـ بتسديد اشتراكه الشهري بشكل منتظم من خلال اجتماعه الحزبي.

والاشتراكات الحزبية على جانب كبير من الأهمية في تاريخ الحركة الشيوعية وأنظمتها الداخلية، ومنها الحزب الشيوعي اللبناني. باعتبارها أحد الشروط الإلزامية لاكتساب عضوية الحزب، كما نصت المادة الأولى من النظام الداخلي للحزب الشيوعي اللبناني.

ويبدو أن التشديد على إلزامية وانتظام تسديد الاشتراكات الحزبية، وتعميمها على كافة الأعضاء ومختلف المراتب والمستويات التنظيمية محاولة لتأكيدها كمصدر أساسي من مالية الحزب وموارده الرئيسية. فقد أقرت المادة الثالثة والأربعون في بندها الأول على أن اشتراكات الأعضاء الشهرية تعتبر أحد المصادر التي تكون مالية الحزب. لذلك يسود الاعتقاد بأن الدعم الشخصي الذي يقدمه عضو الحزب كاشتراك شهري، والذي يقتطعه عن نفسه يساهم في تدعيم الحزب واستمرار نشاطه.

كما يعتبر موضوع الاشتراكات الحزبية مظهراً من مظاهر تربية الشيوعيين ورفع مستوى انضباطهم وتعزيز علاقتهم بالحزب. بحيث تتخطى هذه المساهمة جانبها المادي البحت لتصل إلى مستوى من المشاركة النفسية في حياة الحزب الداخلية. وقد أشار لينين في ذلك إلى ضرورة تسديد الاشتراكات الحزبية ومغزى الالتزام

بتنفيذها ومدلولها السياسي والتنظيمي، فاعتبر أنه إذا لم تسدد الاشتراكات الحزبية في وقتها، فهذا يعني أن أعضاء الحزب لا يفكرون في الحزب، ويتخذون «موقفاً لا مبالياً تجاه واجباتهم الحزبية». ويعتبر أن تخلف عضو الحزب عن مثل هذه الواجبات الحزبية التي تبدو ذات طابع تنظيمي صرف «. . . يعني أن الحزب لا يمتلك كيانه» بالشكل المطلوب والكافي. من هنا فإن «تسديد اشتراكات العضوية بالنسبة للشخص الذي يفكر في الحزب مبعث ارتياح، لأن ذلك بمثابة إضافة صلة مادية مع الحزب وكأنه يلمسه»[1].

ويؤكد النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) على أن تخلف عضو الحزب عن «دفع الاشتراكات الحزبية لفترة ستة أشهر متتالية» يعرضه لتدابير انضباطية، وتتخذ الهيئة الحزبية بحقه إجراءات تأديبية.

ويبدو أن هذا التأكيد ترافق وتعمم مع «النهضة» الحزبية التي أحدثها المؤتمر الثاني، والتي تطلبت تظافر جهود المحازبين في مختلف الجوانب، ومنها الدعم المالي للمساهمة في تحقيق تطور الحزب وتقدمه. غير أن حدة هذا التأكيد قد خفت لاحقاً وإلى حد ما، باعتبار أن النظام الداخلي للمؤتمر الثالث للحزب لم يلحظه أو يشر إليه. الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى الحاجة الفعلية لاشتراكات الأعضاء من جهة، والموقع الحقيقي الذي تحتله في مالية الحزب ونسبتها من إجمالي موارده العامة من جهة أخرى.

أما تحديد قيمة الاشتراك الشهري فقد أحالها النظام الداخلي (١٩٦٨ و ١٩٧٢) إلى الهيئة التي ينتمي إليها عضو الحزب. وبالتالي فإن قيمة اشتراك عضو الحزب تحدد في اجتماعه الحزبي.

وتحدد نسبة الاشتراك بحسب المدخول الشهري، حيث تتراوح بين (٢,٥-٥)٪ من نسبة مدخول عضو الحزب. وقد أشار نقولا شاوي، عن المرحلة السابقة، إلى أنه من الناحية المبدئية «ينص نظامنا الداخلي على أن يدفع العضو الشيوعي عشرة بالمئة من دخله الشهري، ولكن لسنا صارمين في تطبيق هذا النظام. فالعامل الذي لا يتقاضى سوى مئة ليرة لا نرغمه على دفع عشرة بالمئة، بينما هناك أعضاء قادرون

(١) معجم البناء الحزبي: م .س، ص٧٥.

يدفعون أكثر من هذه النسبة»[1]. أما بالنسبة لبعض القطاعات الأخرى، الطلاب مثلاً فإن مساهمته كانت في الأغلب مبلغاً مقطوعاً.

وقد عبّر نقولا شاوي في التقرير الذي قدمه بوصفه الأمين العام للحزب في المؤتمر الثالث (١٩٧٢) عن نشاط اللجنة المركزية للحزب منذ المؤتمر الثاني (١٩٦٨)، عن ارتياح اللجنة المركزية إلى «التطور الإيجابي الذي طرأ» على مالية الحزب. ونوه في هذا الجانب إلى التحسن الواضح في «زيادة الاشتراكات وضبط جبايتها...»، إضافة لحملات التبرعات الواسعة، وهو يؤكد برأيه على «الاستعداد الكبير للشيوعيين ولأصدقائهم ولأوساط جماهيرية واسعة لدفع الاشتراكات والتبرعات بنسبة متزايدة». لكنه بالرغم من الناحية الإيجابية فقد كشف عن نواقص ذاتية عند المنظمات الحزبية في موضوع «الجباية وعدم الملاحقة في كثير من الأحيان»، الأمر الذي يستدعي، حسب رأيه، نتيجة لأهمية المالية في عمل الحزب، ضرورة الاهتمام بالموضوع «والملاحقة المستمرة لتسديد الاشتراكات، ورفع نسبتها...»[2].

وفي كلا الحالتين الإيجابية والسلبية يبرز الاشتراك الحزبي من خلال اجتماع القاعدة الحزبية مادة حية على جدول الأعمال، وموضوعاً دائم الحضور في نقاشات ومجريات عمله. وقد بقي الاهتمام بالاشتراك الحزبي لعضو الحزب من الناحية النظرية، موضوعاً مهماً لعلاقته بأسس عملية الانضواء في صفوف الحزب وشروط العضوية من جهة، ولارتباطه بإيعازات الحزب وتوجيهاته بضرورة الاشتراك وأهميته في حياة الحزب الداخلية ومجمل نشاطه من جهة أخرى، ولما يوفره للمحازب من قناعة فكرية واطمئنان نفسي عن جدوى دوره الشخصي وأثره في دعم الحزب وتعزيز استمراره من جهة ثالثة.

ب ـ ٥ المستوى التثقيفي

يبدو أن الجانب التثقيفي ليس بنداً دائم الحضور على جدول أعمال اجتماع القاعدة الحزبية، باعتبار أن موضوع التثقيف الحزبي النظري حول الإطار الفكرية للحزب، تتولاه أطر أكثر تخصصاً وتحديداً من الاجتماع الحزبي.

(١) المقدسي، توفيق: **الأحزاب السياسية في لبنان ١٩٥٩**، م .س، ص٩٩. لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه النسبة (١٠٪) لم تلحظ في أي من أنظمة الحزب الداخلية.

(٢) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص١٠١.

فالاجتماع الحزبي في القاعدة يقدم الملامح العامة والمبادىء الرئيسية والأولية حول الحزب ومبادئه وأفكاره، ولا يوسع كثيراً من مجالات اهتمامه في هذا الجانب. وما يمكن الإشارة إليه في جانب التثقيف في اجتماع القاعدة الحزبية، أن مظاهره قد تتخذ بعض الإشكال التالية وبحسب ظروف الاجتماع:

- قراءة فصول من برامج الحزب ومناقشتها.
- تزويد أعضاء الاجتماع ببعض كتب الماركسية ـ اللينينية، والكراسات، والدراسات والنشرات الحزبية. . . إلخ. وهي متعددة ومتوفرة ويساهم بعضها في تعزيز نوع من التوعية الذاتية إلى حد ما. خاصة وأن النظام الداخلي (١٩٧٢) أشار إلى أن من واجب عضو الحزب «الاهتمام الجدي برفع مستواه الفكري ووعيه السياسي».
- تبليغ أعضاء الاجتماع عن عقد دورات أو محاضرات تثقيفية خارج مكان وموعد الاجتماع ومستقلة عنه كلياً. فيقوم الاجتماع بترشيح المشاركين أو تكليف البعض بمتابعتها. ويتولى الاجتماع متابعة حضور أعضائه ومشاركتهم في مثل هذه الدورات وينبه المتغيبين. كما يمكن أن يستعرض الاجتماع تقييم عملية التثقيف في الدورات التي يشارك فيها أعضاؤه.
- تخصيص اجتماعات تثقيفية «خاصة تعالج فيها بعض القضايا النظرية» إضافة لبعض المشاكل الأخرى «ليتمكن الرفاق من تنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم»[1].

ويبدو أن هذا الأسلوب ظاهرة قديمة في اجتماعات القاعدة الحزبية. فقد أشار أرتين مادويان إلى أن «كل خلية تعقد بشكل دوري كل أسبوع أو ثلاثة أسابيع اجتماعاً تثقيفياً مستفيدة من تجارب الرفاق، لتلافي النواقص واتخاذ التوجيهات الضرورية»[2]. ثم أعاد المؤتمر الثالث (١٩٧٢) التأكيد على الجانب التثقيفي في منظمات القاعدة، من خلال الاهتمام بتدريس المبادىء الأولية للماركسية ـ اللينينية وأسس تنظيم الحزب وشعاراته الرئيسية مرحلياً واستراتيجياً[3].

---

(١) الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة: م .س، ص٣١.

(٢) مادويان، أرتين: م .س، ص١٢٦.

(٣) الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة: م .س، ص١٠٠ و٢٠٠.

وعليه فإن الاجتماع الحزبي لا يركز مباشرة على الجانب التثقيفي، وبقي جانباً ضعيفاً إذا قيس بغيره من مجريات الاجتماع الحزبي. ويلحظ في هذا المجال أن محاولة الإحاطة بالإطار الفكري للحزب، قد يستتبعه تبسيط للإطار الفكري ليصبح في متناول كافة مستويات القاعدة الحزبية، الأمر الذي يساهم في التركيز على الجانب التعبوي في الاجتماع الحزبي أكثر من اهتمامه بالتربية الفكرية.

ب ـ ٦ مستوى الانتقاد والانتقاد الذاتي

يمكن اعتبار موضوع الانتقاد والانتقاد الذاتي أحد المواضيع المدرجة على جدول أعمال اجتماع القاعدة الحزبية، لعوامل متعددة، بعضها يعود إلى كونه واجباً من واجبات عضو الحزب بحسب النظام الداخلي، للمساعدة على «الكشف عن الأخطاء والنواقص في العمل الحزبي والعمل لإزالتها»، وبعضها الآخر مرتبط بالمركزية الذيمقراطية، ومبادىء التنظيم الحزبي المرتكزة في أحد مبادئها على ضرورة ممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي بكل حرية في منظمات الحزب وهيئاته». باعتبار أن مثل هذه الممارسة «الجريئة والبناءة من شأنها أن تساعد على تصحيح الأخطاء والنواقص، وعلى التغلب على نواحي الضعف في عمل الأفراد والهيئات»[1].

إضافة إلى كون الانتقاد والانتقاد الذاتي إحدى مهمات الفرقة الحزبية التي يتوجب عليها تشجيع الأعضاء على ممارسته «في سبيل الكشف عن النواقص والاخطاء واجتثاث جذورها»[2].

واستناداً على هذه المعطيات يصبح الانتقاد والانتقاد الذاتي من مجريات اجتماع القاعدة الحزبية، ويتوجب ممارسته تجاه الذات والآخرين والحزب.

فالانتقاد الذاتي الذي يقوم به عضو الحزب تجاه الذات، يبدو نوعاً متقدماً في الإداء والتكوين السياسي للمحازب. فمبادرة عضو الحزب إلى الإعلان عن أخطائه، والإشارة إلى جوانب الخلل في عمله، وتوضيح تقصيره في تنفيذ مهامه وتقييم تصرفاته الحزبية والاجتماعية، واستعداده للتصريح عن سلبياتها بجرأة أمام رفاقه بهدف إزالتها وتجاوزها ودون وجل أو شعور بالضعف، تعتبر خطوة إيجابية في

(١) م .ن، النظام الداخلي، المادة الخامسة، البند الرابع، ص (٦٦٩ـ ٦٧٠).
(٢) م .ن، المادة العاشرة، البند الخامس، ص٦٧١.

تربيته السياسية وتدريبه على الارتقاء إلى مستوى من النضج السياسي والوعي الفكري والممارسة المسؤولة مختلفة في جوهرها عن السائد في العلاقات السياسية والاجتماعية.

كما أن جملة الانتقادات التي يقدمها عضو الحزب تجاه جوانب الخلل في الأداء الحزبي العام أو الخاص ـ المحدد في قضية أو موضوع معين، أو النقد لبعض هيئات الحزب ورموزه وأعضائه قد يعزز، من حيث المبدأ، بالنسبة لعضو الحزب، الشعور بأهمية موقعه ودوره في تصحيح أخطاء الحزب وتقييمها ودلالة على حرصه على مسيرة الحزب وسلامة أعضائه.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه في ممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي في اجتماع القاعدة الحزبية، ضرورة مراعاته ضوابط تنظيمية محددة ليأخذ هذا الجانب اتجاهه الحزبي المطلوب.

فينبغي أن يمارس الانتقاد والانتقاد الذاتي ضمن الاجتماع الحزبي دون سواه. بمعنى أنه لا يحق لعضو الحزب أن يمارس أي نوع من الانتقاد خارج الأطر التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بأوضاع الحزب وقضاياه. ويكون مقياس الانتقاد والانتقاد الذاتي «برنامج الحزب ونظامه الداخلي». ويجب أن لا تؤدي هذه الحرية في إبداء الرأي إلى اتجاه معاد للحزب أو «يهدد الدسبلين الحزبي»[1] أو يساهم بتشكيل «تكتلات» سياسية أو أي شكل من أنواع المعارضة السياسية المتعارف عليها.

باختصار فإن ممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي تفترض عدم التعرض لأصول الماركسية ـ اللينينية، إن في الجانب الفكري أو في البناء التنظيمي. لذلك يجب الاهتمام بمحتوى الانتقاد من أجل أن يبقى الحزب متماسكاً في وحدته الفكرية والتنظيمية وقفة «رجل واحد». فالحزب كما قال لينين «ليس نادياً للنقاش»[2].

ويعتبر الانتقاد والانتقاد الذاتي تقليداً قديماً في الحزب الشيوعي اللبناني، خاصة في داخل الاجتماعات الحزبية، بالرغم من كونه لم يأخذ في المراحل السابقة مجراه الموضوعي واتجاهه الصحيح. فقد أشار المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) إلى

(١) الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة: م.س، ص٢٤.

(٢) برونين، إيفان: م .س، ص٣٧.

عدم غيابه، من حيث المبدأ، عن وثائق الحزب أبداً، غير أن العبرة تبقى في ممارسته الممارسة الصحيحة. وتوضح وثائق المؤتمر إلى أن هذا المبدأ ـ القانون لم يمارس في مرحلة ما قبل المؤتمر كسلاح لكشف النواقص والأخطاء في عمل الحزب من أجل تصحيحها، بل تحول بصورة أساسية إلى «وسيلة للتشهير الشخصي ولإلقاء مسؤولية النواقص والأخطاء على الآخرين». وأصبح قانوناً «التكريس وتثبيت ـ عبادة الشخصية»[1] في الحزب. وللدلالة على المخاطر السلبية لهذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى ما سمي بتاريخ الحزب «برسالة سالم» وما تمثله من ممارسة سلبية لظاهرة الانتقاد والانتقاد الذاتي، كونها فرضت فرضاً واستهدفت استبعاد «فرج اللّه الحلو» وتشويه صورته، لما مثله من منحى متقدم في نظرته للقضايا القومية والممارسة التنظيمية الحزبية[2].

وعليه فرغم أهمية مبدأ الانتقاد والانتقاد الذاتي في اجتماع القاعدة الحزبية، فإن ممارسته بقيت مقيدة مما أضعف من إيجابياته، وخفف من النتائج المتوخاة كمبدأ سياسي تربوي تنظيمي في الحزب.

فقد أشار البعض إلى أن الانتقاد والانتقاد الذاتي لم يستخدم بإطاره الطبيعي كأسلوب للمحاسبة على نتائج العمل، وليس فقط لمجرد الاعتراف بالخطأ[3]، الأمر الذي جعل منه طريقة أو نوعاً من التطهر الذاتي يمارسه عضو الحزب فيؤمن له رضى نفسياً واطمئناناً ذاتياً. كما أن ارتكازه على الاستماع بالدرجة بالأولى، والخطاب النقدي المقيد والمحصور في إطار الاجتماع الحزبي الضيق بالدرجة الثانية قد أضعف فعاليته الديمقراطية وإمكانيته في تشكيل إطار مؤسساتي يعزز أشكال الممارسة الديمقراطية ويعمقها.

إضافة لذلك فإن جملة المحظورات على الانتقاد والانتقاد الذاتي تساهم بإيجاد إشكالية عميقة التأثير بالنسبة لعضو الحزب أو مجموعة الأعضاء المنتقدين. فعضو الحزب الذي يقوم بواجبه النقدي داخل إطار الاجتماع الحزبي، يضطر مرغماً خارج

---

(١) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني: م .س، ص٧٩.

(٢) سالم الإسم الحزبي (السري) لفرج الله الحلو. لمزيد من المعلومات يراجع:
ـ الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني: م .س، ص (٣٦ـ ٢٣٧).
ـ الحلو، يوسف خطار: أوراق من تاريخنا، م .س، ص (٣٩ـ ٥٢) و١٣٦.

(٣) سعد، سمير: م .س.

الاجتماع وأمام عامة الناس إلى الدفاع عن أمور ينتقدها ـ داخل الاجتماع ـ وغير مقتنع بها أو قابل بنتائجها. وذلك بحجة المحافظة على وحدة الحزب، وضرورة الالتزام بأصول المركزية الديمقراطية. من هنا يتولد لديه مشاعر من القلق والتوتر الدائمين ونوع من ازدواجية الخطاب. ويساهم هذا في تكريس الاتجاه غير الديمقراطي داخل الحزب وخارجه، ويتعود عضو الحزب على المواربة في معالجة الأمور أو مخاطبة جمهوره ومحيطه الاجتماعي. وتتحول العلاقة مع الحزب، برموزه ومؤسساته وهيئاته إلى نوع من العلاقات الصنمية الجامدة التي ينقصها التفاعل والحوار السليم. ويعزل الحزب وأعضاؤه عن عامة الناس ويلغي دور «الجماهير» في تطوير القضايا الحزبية والمساهمة في معالجة إشكالياتها، الأمر الذي يؤثر سلباً على العلاقة التفاعلية بين الحزب وجماهيره، إلى جانب غيرها من المظاهر السلبية الناتجة عن الاستخدام المتبع للانتقاد والانتقاد الذاتي في اجتماع القاعدة الحزبية.

جـ ـ ملاحظات ختامية

إن اجتماع القاعدة الحزبية يبدو إطاراً أساسياً للقاء الأعضاء، وتوضيح سياسة الحزب، وتحديد المهمات المباشرة، ومحاولة متابعتها لتحقيق خط الحزب وخدمة توجهاته.

وقد يحمل اجتماع القاعدة الحزبية في مضمونه وأدائه محاولة محددة لتطوير رؤية عضو الحزب والخروج من ذاتيته الضيقة إلى مستوى العمل الجماعي المنظم وتبادل الآراء والأفكار لتحقيق إنجازات عامة، وذلك بما يوفره الاجتماع من مجالات للحوار والتعاون والتفاعل. ويعتبر الحزب أن نجاح الفرقة ـ قاعدة البناء التنظيمي ـ في «تنظيم اجتماعات حية»، يشعر فيها عضو الحزب بدوره في صياغة القرارات وتنفيذها تساعد «كل شيوعي على أن يصبح مناضلاً نشيطاً». كما تحقق في الوقت عينه «التربية السياسية والفكرية لأعضائها»[1].

غير أن مجريات اجتماع القاعدة الحزبية من خلال معالجة جدول أعماله تشير بالمقابل إلى دوره التعبوي المباشر باتجاه سياسي معين يحدده الحزب، وتقرره قياداته وهيئاته المركزية.

(١) الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة: م .س، ص٣١.

كما يساهم اجتماع القاعدة الحزبية في تكوين عصبوية تنظيمية ـ فكرية تجسد في اتجاهها مختلف الأبعاد التربوية للإطار الفكري والبنية التنظيمية للحزب.

ويتسم الاجتماع بالتالي بالطابع الإداري، الذي يغلب المهمات والعمل الروتيني «اليومي» على حساب الجوانب الأخرى. ومجمل هذه الأمور قد تساهم في تحويل الحزب إلى ما يمكن تسميته «عائلة ـ أو قبيلة» عصرية.

٢ ـ مؤتمر الحزب

عقد الحزب الشيوعي اللبناني عدداً محدداً من المؤتمرات الحزبية. فمؤتمره الأول عقد عام (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤)، بعد انقضاء عشرين سنة على تأسيس الحزب. بينما عقد المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨، أي بعد مرور أربع وعشرين سنة على المؤتمر الأول. لذلك تبدو نسبة مؤتمرات الحزب قليلة جداً إذا قيست بسنوات نشاطه السياسي عبر تاريخه الطويل. وقد اتخذت هذه الثغرة تفسيرات متعددة، وكانت موضعاً للنقد المباشر في المؤتمر الوطني الثاني.

غير أن الحزب عرف لاحقاً نوعاً من الانتظام في مؤتمراته الدورية، الأمر الذي أعاد لمؤتمر الحزب موقعه الفعلي في حياة الحزب الداخلية.

فعاد المؤتمر يجسد الهيئة القيادية الأساسية في الحزب، ويلعب دوراً توجيهياً وتعبوياً بالنسبة لعضو الحزب أو للمؤسسة الحزبية بحد ذاتها. خاصة وأن المؤتمر يوضح خطة الحزب، ويحدد توجهاته الأساسية، ويرسم سياسته العامة. وعبره تنتخب القيادة المركزية وتكتسب شرعيتها التنظيمية، وإليه تعود مختلف الأمور وخلاله تحسم كافة المواضيع السياسية والفكرية والتنظيمية، الأمر الذي يجعل من المؤتمر إطاراً تربوياً سياسياً مباشراً.

فما هي طبيعة مؤتمر الحزب وطريقة تشكله وفترة انعقاده ومهامه الأساسية؟ وما هو الدور الفعلي للمؤتمر ومدى فعاليته في حياة الحزب الداخلية؟ وما هي الفروقات بين المؤتمر والمؤتمرات الفرعية والمجالس العامة في الحزب؟ وكيف تجري عملية الانتخاب في المؤتمر وما هو الموقع الحقيقي للممارسة الديمقراطية في المؤتمر؟ إن معالجة هذه المحاور وغيرها من القضايا تساعد في الإطلالة على الدور التربوي السياسي للمؤتمر كإطار أساسي في حياة الحزب الداخلية.

أ ـ الفكرة والبدايات الأولى

إن فكرة مؤتمر الحزب عميقة في تراث الحركة الشيوعية العالمية، وتحظى باهتمام جدي. فقد اعتبر لينين أن المؤتمر «الهيئة الأكثر مسؤولية في الحزب»[١].

وبالرغم من الإقرار المبدئي بأهمية المؤتمر في الحزب وضرورته، وبالرغم من أن فكرته لم تغب، بشكل أو بآخر، عن وثائق الحزب، غير أن التجربة العملية تبين عدم تعاقب مؤتمرات الحزب الدورية، وعدم انتظامها. لذلك فإن الحزب الشيوعي اللبناني، وعبر تاريخه الطويل، لم يعرف تجسيداً حياً للفكرة قبل انعقاد مؤتمره الوطني الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤). وقد اتخذت هذه الفكرة اتجاهين قبل هذا التاريخ وبعده.

ويعتبر البعض أن مؤتمر الحزب الوطني (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) ليس بالضرورة المؤتمر الأول في تاريخ الحزب حتى تلك الفترة. فقد يصح إعطاؤه صفة المؤتمر الثاني أو الثالث لكنه ليس الأول[٢]، مستندين إلى سلسلة اللقاءات الموسعة التي كان الحزب يعقدها بين فترة وأخرى.

ويشار في هذا الجانب بشكل خاص إلى الاجتماع الذي عقد عام ١٩٢٥ بعد تأسيس الحزب مباشرة، وانضمام «اتحاد شبيبة سبارتاك» إلى الحزب الشيوعي اللبناني، وتشكيل أول لجنة مركزية للحزب الشيوعي في لبنان وسورياً، حيث يعتبر برأي البعض بمثابة المؤتمر الأول[٣] للحزب.

غير أن أرتين مادويان يوضح بأن الاجتماع المذكور (عام ١٩٢٥) يعتبر الاجتماع الموسع (كونفرانس) الأول من نوعه في الحزب الشيوعي اللبناني السوري، إن من حيث جدول أعماله أو طبيعته أو قراراته، لكنه «لم يكن بمثابة مؤتمر ولا يصح اعتباره مؤتمراً».

---

(١) برونين، إيفان: م .س، ص (٨٠ـ ٨١).
(٢) دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، ص١٤.
(٣) س. ، أيوب: م .س، ص (٦٨ـ ٦٩).
- جزماتي، نذير: م .س، ص (١٨ـ ٢٢) و (١٥٢ـ ١٥٣).
- **قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري**: م .س، يؤكد في التقديم: كما في صفحات أخرى على أن المؤتمر الذي عقد عام (١٩٦٩) هو الثالث في تاريخ الحزب. معتبراً ضمناً أن المؤتمر الأول للحزب عام ١٩٢٥ والثاني عام (١٩٤٣ـ ١٩٤٤).
- علوش، ناجي: **الثورة... والجماهير**، م .س، ص٣٠.

ويشير إلى خطأ «الرفاق السوريين» الفادح في اعتباره مؤتمر الحزب الأول والانطلاق منه لترقيم المؤتمرات اللاحقة[١].

كما أن جريدة «صوت الشعب» التي أصدرت، في حينه (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤)، عدداً خاصاً بالمؤتمر الوطني لم تشر إلى أي ترقيم لتسلسل المؤتمر العام[٢].

وقد حسم المؤتمر الوطني للحزب عام (١٩٦٨) عملياً الجدل حول هذا الموضوع كونه حدد موقعه «المؤتمر الوطني الثاني» في تسلسل المؤتمرات الدورية للحزب. كما أشار تقرير اللجنة المركزية، أمام المؤتمر، إلى أن «الأهمية الخاصة لمؤتمرنا الحالي هي انعقاده بعد انقطاع طويل دام أكثر من ٢٤ عاماً بعد المؤتمر الأول»[٣]، واعتبر هذا الغياب ظاهرة سلبية في تاريخ الحزب.

وقبل هذه الفترة (١٩٤٣) عقد الحزب عدداً من الاجتماعات الموسعة عرفت باسم «الكونفراس»[٤] الحزبي، أو المجلس الوطني للحزب. كانت تعرض فيها جملة من التقارير، وتبحث الأوضاع السياسية والتنظيمية. ويكون (الكونفراس) نتيجة لظروف سياسية طارئة أو تلبية لضرورات حزبية تنظيمية محددة.

ويعتبر أرتين مادويان أن «كونفراس» الحزب الذي عقد في شباط ١٩٣٧، بعد عودة خالد بكداش من فرنسا، قد أحدث انعطافاً في تاريخ الحزب سياسياً وتنظيمياً. حيث شرع

---

(١) مادويان، أرتين: م.س، ص (٧٦ ـ ٧٧).

- يعتبر حنا بطاطو ما جرى عام (١٩٢٥) خطوة قام بها «إيلي تير» عضو الحزب الشيوعي الفلسطيني جمع فيها جماعة سبارتاكوس الأرمنية وجماعة الشمالي، يزبك أدت إلى تشكيل أول لجنة مركزية مؤقتة للحزب الشيوعي في سورية ولبنان. ويشير إلى كونها خطوة قد تمت بدون معرفة الحزب الشيوعي الفلسطيني، لمزيد من التفاصيل، حنا بطاطو، م.س، ص (٣١ ـ ٣٢).

(٢) جريدة **«صوت الشعب»**: عدد (٦٨٩)، الجمعة ٧ كانون الثاني ١٩٤٤.

(٣) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**: م.س، ص١٦.

(٤) عقد الحزب حتى عام (١٩٤٣) عدداً من الاجتماعات الموسعة (كونفراس)، كانت على قدر من الأهمية. لمزيد من التفاصيل يراجع:

- دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م.س، ص٣٢١، و (٣٥٠ ـ ٣٥١).
- مادويان، أرتين: م.س، ص١٢٠ و١٣١ و (٧٦ ـ ٧٧) و (١٨٥ ـ ١٨٦) و (٢٣٧ ـ ٢٣٨) و (٢٤٠ ـ ٢٤١).
- جزماتي، نذير: م.س، ص٢٧ و٩٩ و١٤٦.
- **معلومات**: م.س، ص (٢٦ ـ ٢٧).
- الحلو، يوسف خطار: **أوراق من تاريخنا**، م.س، ص (٢٣ ـ ٢٤).

الحزب بالعمل العلني رغم عدم الحصول على ترخيص رسمي من السلطة[١]. ويبدو أن هذا التحول قد ترافق مع مرحلة توقيع المعاهدة بين لبنان وفرنسا ووصول الجبهة الشعبية في فرنسا إلى السلطة.

وعليه فإن فكرة المؤتمر في الحزب حتى عام (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) بقيت غير واضحة إلى حد كبير، وتداخلت مع فكرة «الكونفراس» الحزبي التي كادت أن تكون بديلاً عن المؤتمر.

كما أن فكرة المؤتمر كانت تفتقد، من حيث المبدأ، إلى الأصول والقواعد المتبعة في المؤتمرات. وقد أشار يوسف خطار الحلو، إلى أن مؤتمر (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) قد عقد بحسب الأصول والأساليب العصرية المتبعة في عقد المؤتمرات[٢].

أما فترة ما بعد (١٩٤٤) فقد شهدت غياباً كاملاً للمؤتمرات الحزبية. وقد اعتبر هذا الغياب تقصيراً فادحاً أثر سلباً على مجمل نشاط الحزب واتجاهه السياسي ومسيرته وتطور حياته الداخلية.

وتشير وثائق المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) إلى أنه قد مرت بعد المؤتمر الأول فترات ملائمة لانعقاد مؤتمرات حزبية، غير أن سيادة عقلية «التخويف» من عقد المؤتمر كانت العقبة الرئيسية في هذا السبيل. إضافة لعوامل أخرى لخصتها قراءة المؤتمر الثاني ومراجعته النقدية، وتكاد تنحصر في أحد جوانبها في هيمنة «عبادة الفرد»[٣] من جهة والتبعية للمركز ـ النموذج السوفياتي من جهة أخرى. ويذكر خالد بكداش في هذا الاتجاه إلى أن النية لعقد مؤتمر الحزب كانت موجودة عام ١٩٥٦ غير أنه بعد مفاتحة «الرفاق

---

(١) مادويان، أرتين: م .س، ص (١٨٥ـ ١٨٦).
ـ الحلو، يوسف خطار: **أوراق من تاريخنا**، م .س.

(٢) قلعجي، قدري: **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، م .س، ينفي اعتباره مؤتمراً لأنه «لم تتوافر فيه شروط المؤتمر» بالرغم من كونه في تلك الفترة أحد الخطباء السبعة في هذا المؤتمر.
ـ الحلو، يوسف خطار: **أوراق من تاريخنا**، م .س، ص٣٠.
ـ لمزيد من التفاصيل عن المؤتمر يراجع:
ـ **النداء**: عدد (٦٤)، م .س، ص٤١.
ـ مادويان، أرتين: م .س، ص (٢٦٥ـ ٢٦٧).
ـ علوش، ناجي: **الثورة... والجماهير**، م .س، ص (٣٠ـ ٣١).
ـ **صوت الشعب**: عدد (٦٨٩)، م .س.

(٣) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**: م .س، ص (١٦ـ ١٧).

السوفيات» بالأمر لإرسال مندوب عنهم لحضور المؤتمر «نصحوني بعدم عقده» لأن سوريا كانت آنذاك على علاقة جيدة مع الاتحاد السوفياتي و«تتهم بأنها شيوعية»، لذلك يوضح بكداش أنه «استمع إلى النصيحة» وتقرر عدم انعقاده[1].

غير أن هذا التوجه يشير بحد ذاته إلى نمط تربوي سياسي واضح الدلالات قاعدته القطع المنهجي ـ فكرياً، وتنظيمياً ـ بين مقولات الحزب من جهة وممارسته من جهة أخرى. وقد بقي هذا النمط، بكل ما يمكن أن ينتج عنه من تناقضات سلبية، مسيطراً على الحزب وموجهاً له، إلى أن عقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب عام ١٩٦٨.

ب ـ ما هية المؤتمر

ب ـ ١ الطبيعة

يعتبر مؤتمر الحزب أعلى هيئة في الحزب الشيوعي اللبناني، باعتباره يمثل الحزب وقواعده ويعتبر تعبيراً كاملاً عن أرادته الجماعية. وقد كرس النظام الداخلي[2] في مادته الرابعة والعشرين موقع المؤتمر الوطني للحزب بكونه «الهيئة العليا» وقراراته ملزمة لجميع هيئات الحزب وسائر أعضائه.

ب ـ ٢ الانعقاد

يعقد المؤتمر الوطني للحزب «مرة على الأقل كل أربع سنوات»، بدعوة من اللجنة المركزية وهذا ما أكده أيضاً المؤتمر الثاني للحزب. بينما لحظ أول نظام داخلي انعقاده كل سنتين. ويعلن عن موعده وجدول أعماله قبل أربعة أشهر على الأقل. في حين كان الإعلان عنه في مرحلة العمل السري مختلفاً. فقد يعلن عنه قبل شهرين في نظام (١٩٦٨) وقبل شهر في نظام (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤).

ويكتسب المؤتمر شرعيته «إذا تمثل فيه ثلثا أعضاء الحزب». ويمكن عقد مؤتمرات استثنائية بدعوة من اللجنة المركزية «أو بناء لطلب أكثرية أعضاء الحزب». ويعلن عن موعده وجدول أعماله ـ المؤتمر الاستثنائي ـ قبل انعقاده بشهرين على

(١) النداف، عماد: خالد بكداش يتحدث، م .س، ص١٣٣.
(٢) يعتمد النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الثالث للحزب (١٩٧٢)، الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة، م .س، وأي استشهاد آخر أو مختلف يذكر في حينه.
ـ تجمع كل أنظمة الحزب الداخلية، نظام المؤتمر الأول أو الثاني، على هذا المنحى. باعتبار المؤتمر «الهيئة العليا».

الأقل ولا يكون شرعياً إلا إذا تمثل فيه ثلثا أعضاء الحزب.

ويبدو أن إمكانية عقد مؤتمر استثنائي في غاية الصعوبة، إذا لم يكن بموافقة اللجنة المركزية أو بناء لطلبها. وذلك لصعوبة تأمين نسبة عدد الأعضاء المطلوبة، الأمر الذي يجعل مؤتمرات الحزب تحت سيطرة اللجنة المركزية وهيمنتها. بينما النظام الداخلي السابق الذي أقره المؤتمر الثاني حيث اشترط في موضوع المؤتمر الاستثنائي، إضافة لدعوة اللجنة المركزية ضرورة طلب موافقة «عدد لا يقل عن نصف مجموع أعضاء الحزب الممثلين في المؤتمر الحزبي الأخير».

ب ـ ٣ المشاركة

يشارك في أعمال المؤتمر، وبحسب النظام الداخلي، المندوبون المنتخبون في المؤتمرات المنطقية والمنظمات المنشأة من قبل اللجنة المركزية والمسؤولة أمامها مباشرة.

أما بخصوص عدد المشتركين ونسبة تمثيل أعضاء الحزب فإنها تحدد من قبل اللجنة المركزية في كل مؤتمر. ولم يلحظ النظام الداخلي أي نص محدد أو ملزم للقيادة، باستثناء ما ورد سابقاً في مراعاة تمثل، ثلثي أعضاء الحزب لاكتساب المؤتمر شرعيته.

كما لحظ إمكانية مشاركة أعضاء اللجنة المركزية الذين لم ينتخبوا مندوبين إلى المؤتمر، حيث لهم كافة حقوق المشاركين ما عدا حق التصويت.

ب ـ ٤ المهمات العامة

يناط بالمؤتمر عملياً المهام الجسيمة. فالمؤتمر يبحث القضايا الأساسية التي تهم الحزب. وهو الهيئة الوحيدة، مبدئياً، المخولة والقادرة على تقرير وتعديل وإلغاء مختلف الأمور الخاصة بشؤون الحزب وسياسته وتوجهه العام. لذلك فإن المؤتمر، من حيث المبدأ، يستمع ويناقش تقارير اللجنة المركزية أو أي هيئة أخرى، ويتخذ القرارات المناسبة بشأنها. كما يقرر برنامج الحزب ونظامه الداخلي ويدخل عليها كل ما يراه ضرورياً من التعديلات، و«يرسم خط الحزب السياسي والتنظيمي». كما ينتخب المؤتمر اللجنة المركزية (قيادة الحزب بين مؤتمرين) بعد أن يحدد أعضائها «ويشترط أن يكون قد مضى على انتسابهم للحزب ما لا يقل عن خمس سنوات».

جـ ـ المؤتمرات الفرعية

وقد لحظ النظام الداخلي مستويات أخرى من المؤتمرات التنظيمية يمكن تسميتها «بالمؤتمرات الفرعية». وتعتبر في جانب من جوانبها تحضيراً للمؤتمر الوطني للحزب. وهي عبارة عن اجتماعات مندوبي اللجان بحسب بناء الحزب التنظيمي (تركيب الحزب) ـ في الفرقة، الفرعية، المنطقية.

وقد أشار نظام (١٩٧٢) بالنص إلى وجود المؤتمر المنطقي والفرعي[١]. بينما لم يرد مثل هذا التعبير في نظام ١٩٦٨، وقد استعاض عنه بتعبير اجتماع الممثلين المنتخبين في الفرق أو منظمات الحزب المنطقية[٢].

وينعقد المؤتمر «المنطقي» ـ للمنطقية بحسب تركيب الحزب التنظيمي ـ مرة كل سنتين، وبالضرورة قبل المؤتمر الوطني للحزب. وهو الهيئة الحزبية العليا للمنطقية. يحضره مندوبون منتخبون من المؤتمرات الفرعية على أساس نسبة الأعضاء. غير أن تحديد العدد الإجمالي تقرره اللجنة المنطقية وبالتشاور مع اللجنة المركزية. ويناقش المؤتمر تقارير اللجنة المنطقية والوثائق التحضيرية للمؤتمر الوطني. وينتخب لجنة منطقية كما ينتخب مندوبين للمؤتمر الوطني للحزب. ويمكن عقد مؤتمرات استثنائية أيضاً.

أما المؤتمر «الفرعي» ـ للفرعية بحسب تركيب الحزب التنظيمي ـ فإنه تجسيد مصغر للأول ـ المؤتمر المنطقي ـ ومتماثل معه في الطبيعة وطريقة انعقاده ونوعية مشاركته والمهام باستثناء أنه يعقد مرة كل سنة وبفارق اختلاف الموقع التنظيمي لكل من الفرعية والمنطقية.

وقد طرحت القيادة المركزية أمام سائر منظمات الحزب الخطوط العامة والعريضة للتحضير للمؤتمرات الحزبية المختلفة (فرق، فرعيات، منطقيات) وحددت لائحة الإجراءات التي ينبغي اتباعها أثناء انعقاد هذه المؤتمرات. وهي إجراءات «منبثقة في الأساس من روحية أحكام» النظام الداخلي المقرة في المؤتمر الثالث للحزب.

ويفتتح كل مؤتمر مندوب الهيئة الحزبية الأعلى الذي يطرح «كيفية سيره وجدول أعماله».

---

(١) م .ن، مواد رقم (١٣) و (١٤) و (١٥) و (١٩) و (٢٠) و (٢١).

(٢) مواد رقم (١٤) و (١٧) و (١٨) من النظام الداخلي الذي أقر في المؤتمر الثاني للحزب، (١٩٦٨)، م ٠س٠

كما لحظت القيادة أهمية الترشيح لمختلف الهيئات الحزبية في هذه المؤتمرات والنظر إليها «بأقصى روح من الجدية والمسؤولية» وضرورة توفر مواصفات الحد الأدنى بالمرشحين، من حيث النشاط والاستعداد للعمل الحزبي والجماهيري، والنضج السياسي والفكري، والاستقرار النسبي في المنطقة المحددة لتأمين العمل القيادي. إضافة إلى ضرورة مراعاة المنشأ الطبقي قدر الإمكان لزيادة تقديم الكادرات العمالية، ودرجة الارتباط بالحزب والأمانة الحزبية(١).

ويبدو أن طبيعة «المؤتمرات الفرعية» كانت تسير بشكل روتيني إلى حد كبير، خاصة بعد المؤتمر الثالث للحزب. وبدت هيمنة القيادة المركزية على سير عملها السياسي والتنظيمي، خاصة في تحديد عدد أعضاء القيادة لكل لجنة (فرقة، فرعية، منطقية) وطريقة الانتخاب من خلال الترشيحات الحزبية.

ولقد لعبت هذه المؤتمرات دورها في تنشيط الحياة الداخلية للحزب وآلية حركتها. وساهمت في التحضير لمؤتمر الحزب الوطني العام، عبر النقاشات العامة التي تجري خلال التحضير لانعقاده، وعبر انتخاب المندوبين للمشاركة فيه.

د ـ الانتخابات الحزبية

يكفل النظام الداخلي ـ نصاً ـ حرية الانتخابات الحزبية، إن لجهة كونها حقاً من حقوق عضو الحزب، أو لجهة تطبيق مبادىء التنظيم الحزبي وقواعد المركزية الديمقراطية. حيث أن كل هيئات الحزب القيادية منتخبة، وعلى كل المستويات: مكتب الفرقة في اجتماع الفرقة، واللجان الفرعية والمنطقية والمركزية، على التوالي في مؤتمرات الفرعيات والمنطقيات وفي المؤتمر الوطني للحزب(٢).

وقد حصر النظام الداخلي في المادة الثامنة والثلاثين طبيعة الترشيح والانتخاب إلى الهيئات القيادية بأصول تنظيمية محكمة ودقيقة، وذلك عبر ما يسمى «الجنة الترشيحات» في الحزب، والتي تنتخب عند بدء أعمال أي مؤتمر (فرعي أو منطقي أو وطني).

---

(١) **رسالة إلى المنظمات** حول إجراءات التحضير للمؤتمرات الحزبية المختلفة، مكتب التنظيم المركزي، ٢٠/٣/١٩٧٤، غير منشورة، أرشيف جريدة النداء.

ـ **إجراءات المؤتمرات**، اللجنة المنطقية في بيروت وضواحيها، ١٨/١٠/١٩٧٢، غير منشورة، أرشيف جريدة النداء.

(٢) **النظام الداخلي**: م .س، المادة الخامسة بند رقم (٢).

وبالرغم من الشكل الانتخابي لتشكيل لجنة الترشيحات، غير أنها تكون في الأساس بناء على اقتراح الهيئة التي تنتهي مدتها أي اللجنة (الفرعية أو المنطقية أو المركزية). وتقوم «لجنة الترشيحات» بدراسة الترشيحات المقدمة ثم بفرز «عدد من المرشحين يتفق مع عدد أعضاء الهيئة الشاغرة وتتبنى ترشيحهم أمام المؤتمر المعني». ومن الجدير ذكره أن التصويت يجري على المرشحين الذين تبنتهم «لجنة الترشيحات» دون سواهم. ويعتبر فائزاً في العملية الانتخابية «من نال منهم أكثر من نصف الأصوات».

ولقد حاول النظام الداخلي إضفاء الطابع الديمقراطي على العملية الانتخابية من خلال إشاراته إلى تكريس حق الانتخاب وتعميم أسلوبه على مختلف المستويات التنظيمية في الحزب. غير أن النمط المقدم من خلال «لجنة الترشيحات» يفرغ العملية الانتخابية من طابعها الديمقراطي. وقد يبدو هذا النمط متماثلاً مع السائد في الحزب قبل المؤتمر الوطني الثاني لجهة كونه نوعاً من التعيين غير المباشر وإلى حد كبير، لكن بأصول تنظيمية مختلفة. خاصة في أنه نقل صلاحية التعيين من «شخص الفرد» وسلطته إلى الهيئة القيادية المركزية.

هـ ـ المجلس العام

ميز النظام الداخلي بين المؤتمر الوطني للحزب وبين المجلس العام. فالمجلس العام ظاهرة قديمة في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني، وهو عبارة عن اجتماع موسع غير دوري يسمى عادة «كونفرانس». يبحث في القضايا العامة التي قد تواجه الحزب أو البلاد في مرحلة معينة، إن على المستوى السياسي العام أو التنظيمي الخاص، فتعالج القضايا والمواضيع المقدمة وتناقش وتتخذ التوصيات اللازمة بشأنها.

ويرتبط المجلس العام (الكونفرانس) باللجنة المركزية، من حيث موعد انعقاده ودعوته وتحديد جدول أعماله وعدد المشتركين فيه وكيفية اختيارهم. إضافة لذلك فإن توصياته لا تصبح نافذة إلا بعد إقرارها من قبل اللجنة المركزية.

أما على المستويات التنظيمية الأخرى، فإنه يمكن للمنطقية فقط أن تعقد «كونفرانس» بين مؤتمرين لبحث القضايا السياسية والتنظيمية وتبدو على مستوى الهيئات القيادية الدنيا ظاهرة جديدة غير ملحوظة مثلاً في النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الثاني للحزب.

فالمجلس العام (كونفرانس) اجتماع مختلف عن المؤتمر ويغلب عليه الطابع التعبوي الاستشاري إلى حد كبير.

و ـ المؤتمرات «الوطنية» ـ المركزية

عقد الحزب الشيوعي اللبناني حتى عام ١٩٧٥ ثلاثة مؤتمرات وطنية ـ مركزية:

الأول عام (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) وقد تناولنا في الفصول السابقة مختلف جوانبه. إضافة إلى كونه مؤتمراً محدوداً ولم يؤسس لمؤتمرات لاحقة في تاريخ الحزب.

المؤتمر الثاني كان عام (١٩٦٨) في مرحلة النشاط السري، وتحدد جدول أعماله بالأمور التالية:

عرض تقرير اللجنة المركزية ـ برنامج الحزب ـ النظام الداخلي ـ انتخاب اللجنة المركزية. وقد حضره حوالي (١٢٠) مندوباً منتخبين[١].

أما المؤتمر الثالث فقد عقد عام (١٩٧٢) في الوقت المحدد بحسب النظام الداخلي أي بعد مرور أربع سنوات على المؤتمر الثاني.

وقد حدد جدول أعماله بالنقاط التالية:

١ ـ تقرير اللجنة المركزية عن نشاطها منذ المؤتمر الثاني للحزب.

٢ ـ موضوعات سياسية تعالج بعض القضايا الهامة في ضوء البرنامج السياسي للحزب.

٣ ـ الوضع التنظيمي في الحزب وتعديلات على النظام الداخلي.

٤ ـ البرنامج الزراعي للحزب.

٥ ـ انتخاب الهيئات القيادية[٢].

ويعتبر المؤتمر الثالث المؤتمر العلني الأول بعد حصول الحزب على ترخيص رسمي عام ١٩٧٠. بل هو المؤتمر العلني الأول لحزب شيوعي عربي يعقد في المنطقة العربية. وقد أثار انعقاده موجة استنكار بين الأحزاب «اليمينية» حيث نظمت ضده تظاهرة احتجاج طلابية. وعقدت سلسلة اجتماعات سياسية واقتصادية في مواجهته، كما نشرت بعض الصحف مقالات معادية لانعقاده[٣]، واعتبره بيار الجميل «طعنة في صميم الكيان اللبناني».

---

(١) مادويان، أرتين: م .س، ص٣٨٤.

(٢) نحو المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني: منشورات الحزب، ص (٢٧ـ ٢٨).

(٣) يراجع صحف ومجلات تلك المرحلة تاريخ: ١١ كانون الثاني ١٩٧٢ (العمل، الحياة، الجريدة، النهار، المحرر، الشعب، صدى لبنان). =

وبالمقابل فإن المؤتمر الثالث كان بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني تظاهرة سياسية وطنية عامة، حاول فيها الحزب إبراز قوته ومدى فعاليته السياسية والتنظيمية. وقد شارك في المؤتمر وفود وأحزاب لبنانية وعربية وعالمية. وصدرت وثائق المؤتمر ومختلف التقارير والأبحاث والمداخلات والمقررات والتوصيات وتحيات الوفود في كتاب خاص[1].

والفروقات بين المؤتمرين تبدو في الدرجة (الشكل) وليس في الجوهر (المضمون). حيث يعتبر المؤتمر الثالث متابعة للمؤتمر الثاني. فهو لم يحدث نقلة نوعية أو تغييرات أساسية في الحزب، بل عمق خطوط المؤتمر الثاني وتعرض لأمور أخرى ذكرت في معالجة برنامج الحزب.

أما بالنسبة للمؤتمر الثاني فإن كافة المحازبين (المقابلات الشخصية) ووثائق الحزب وبياناته ومؤتمراته اللاحقة تجمع على أهميته في تاريخ الحزب وموقعه المؤثر في حياة الحزب الداخلية. حيث أن الحديث عنه وتثمين دوره يكادان يوازيان الحديث عن مؤتمر تأسيسي للحزب.

فقد عقد المؤتمر الثاني للحزب بعد أزمة داخلية سياسية ـ تنظيمية، فأعاد «الشرعية» إلى الحياة الحزبية بعد مرور (٢٥) سنة على المؤتمر الأول. كما أعاد أصالة النشأة الوطنية وأصالة الانتماء الأممي للحزب بعد أن سادت «عبادة الفرد» وانتفت القواعد التنظيمية اللينينية وفقدت روح المبادرة وحرية الرأي[2]، فحرر الحزب من الجمودية[3]. وأحدث انعطافاً في الحركة التحررية الوطنية العربية، وافتتح مرحلة «خروج الحركة من أزمتها المزمنة. كونه رسم الخط السياسي البروليتاري «الثوري» الذي هو الخط النقيض للخط البرجوازي الذي كان سائداً. ففي هذا المؤتمر «ولد الحزب ولادة بروليتارية جعلته قادراً

= ـ يشير أحد الحزبيين إلى أن المؤتمر الوطني الثالث كان قد عقد «سراً» قبل أن يعقد علنية. بمعنى أن «العلنية» كانت تكراراً لما جرى في «المؤتمر السري» مضافاً إليها البهرجة الإعلانية ومشاركة الوفود السياسية.

(١) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س.

ـ يراجع: **النداء** في تلك الفترة بشكل خاص تاريخ الخميس ٦ كانون الثاني ١٩٧٢ ولغاية الأحد ١٦ كانون الثاني ١٩٧٢.

(٢) مادويان، أرتين: م .س، ص (١٣ـ ١٤) تقديم بقلم جورج حاوي. ويذكر المؤلف في صفحات أخرى إشارات متعددة عن المؤتمر الثاني.

(٣) الحلو، يوسف خطار: **أوراق من تاريخنا**، م .س، ص١٣٩.

على أن يستعيد تملك تاريخه الطويل الممتد على نصف قرن من النضال في سبيل تحرر لبنان وشعبه» فكان بحق مؤتمراً تاريخياً[١].

فشكل المؤتمر الثاني، برأي مصادره، البوصلة التي يهتدي بها الحزب. وساهم بإخراجه من عزلته. إضافة إلى إقراره النظام الداخلي للحزب على قاعدة الأسس الرئيسية اللينينية في التنظيم، بعد أن كان الحزب عملياً بدون لائحة داخلية تحدد أصول علاقاته الداخلية وأصول الحياة الحزبية. وضرب العمل الانقسامي والتكتلات اليمينية واليسارية المغامرة. وأقر البرنامج السياسي، وأجرى أهم عملية نقد ذاتي في تاريخ الحزب حيال المواقف القومية والمسيرة السياسية، فكان رائداً بين أحزاب الحركة الشيوعية العربية. وصحح مسار علاقاته مع فصائل حركة التحرر العربية، وعدل من اتجاهه السياسي في لبنان الذي تميز بهيمنة «الخط الانتهازي» اليميني[٢].

ويشير المحازبون (المقابلات الشخصية) إلى أن أهمية المؤتمر الثاني تكمن أيضاً في أنه أسس لاتجاه استقلالي داخل الحزب. وأطلق مسألة تنامت فيما بعد، وهي التباين في وجهات النظر داخل الحزب قياساً لما كان سائداً. إضافة إلى تشكل نهج «جنيني» في بداية فهم أولي لمسألة التمايز عن النموذج السوفياتي. وفي مطلق الأحوال فقد كان المؤتمر الثاني الركيزة التي ساهمت بإعادة تفعيل الحزب لأخذ دوره وموقعه. لدرجة يكاد التساؤل يصل إلى مستوى التشكيك بوجود حزب فعلي قبله.

وقد ترافق المؤتمر الثاني مع المرحلة التي أعقبت الخامس من حزيران ١٩٦٧، وكان بشكل أو بآخر أحد تعابيرها المباشرة. وبالتالي فإنه أسس لاتجاه تربوي سياسي مختلف عن السائد في الحزب الشيوعي اللبناني خاصة والحركة الشيوعية عامة. وقد تعرض الحزب في لبنان بنتيجة ذلك لسيل من الاتهامات على اتجاهه المميز والمختلف. غير أن الظروف في حينه لم تكن تسمح بأن يأخذ الاتجاه النقدي التأسيسي المميز للمؤتمر مساره الطبيعي ومداه الكامل. وبالتالي فقد بقي الحزب محكوماً بأفق العلاقة مع الحركة الشيوعية العالمية ومستلزماتها الموضوعية على مستوى البنية التنظيمية، مفهوماً وآلية عمل

---

(١) عامل، مهدي: **النظرية في الممارسة السياسية بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان**، دار الفارابي، ١٩٧٩، ص (٨٥ـ ٨٦) و (٩٠ـ ٩١) و (٩٨ـ ٩٩) و١٠٤. تفاصيل أخرى ص (٥٩٥ـ ٦٢٨).

(٢) يراجع على سبيل المثال:
- **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**: م .س.
- **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص ٩٥ و١٩٦.

وتركيباً، كما على مستوى الإطار الفكري وحدود علاقاته بالنموذج ـ المركز. وكان على الحزب الانتظار سنوات طويلة لتوفر شروط موضوعية مناسبة لإعادة التأسيس على البدايات الأولية التي خطها المؤتمر الثاني. وهذا ما حدث في المؤتمرين السادس (١٩٩٢) والسابع (١٩٩٣).

ز ـ التأثير التربوي

إن مؤتمرات الحزب ـ بما فيها المؤتمر الأول خلال فترة انعقاده ـ تساهم بإيجاد آلية عمل مميزة وتشكل فضاء حيوياً داخل الحزب، حيث يتأثر به كافة أعضاء الحزب وهيئاته القيادية.

فقبل انعقاد المؤتمر ينخرط أعضاء الحزب وهيئاته الحزبية في التحضير والمشاركة من خلال مؤتمراتهم الفرعية، وبالحدود المسموح بها. وخلال المؤتمر يشعر المحازبون بأهمية دورهم وفعالية مشاركتهم في رسم سياسة الحزب وتقرير مساره. ثم أن مرحلة ما بعد المؤتمر ومتابعة ما يصدر من قرارات وتوصيات، وما يقدم من تحليل للأوضاع على مختلف المستويات تكون كلها زاداً للمحازبين في عملهم ونشاطهم السياسي. فالمؤتمر يبدو بذلك مفصلاً مهماً وإنجازاً نضالياً على قدر كبير من الأهمية يؤمن تضامناً حزبياً وفعالية تنظيمية وتعبئة سياسية وفكرية تغني الحزب وتكون مادة للتثقيف والتحريض والتوجيه. خاصة وأن مؤتمرات الحزب لم ينتج عنها مظاهر انقسامية، بل كانت بمجملها مجالاً لتعميق وحدة الحزب وإبرازها فكرياً وتنظيمياً.

غير أن المؤتمر الحزبي، من خلال آلية تشكله وتكوينه، سواء في المشاركة أو القضايا والأمور الإجرائية، لا يساهم بشكل جدي في تعميق الاتجاه الديمقراطي في الحزب، أو تعزيز منطقه أو تدعيم مساره، الأمر الذي يؤثر سلباً على تكوين النموذج الديمقراطي المقدم من الحزب. كما لا يساهم بإيجاد أو تشكيل تقليد ديمقراطي بالنسبة لعضو الحزب كشخص، أو بالنسبة للحزب كمؤسسة وهيئات قيادية، إضافة لكونه لا يساهم في التأسيس لتراث ديمقراطي على مستوى المجتمع ككل.

فعملية المشاركة في المؤتمر تبقى خاضعة لقرار اللجنة المركزية. حيث أن لكل منطقية (أو لكل محافظة) نسبة معينة (كوتا) من الأعضاء، وعلى المؤتمر المنطقي أن يقوم بانتخاب مندوبيه إلى المؤتمر الوطني على أساس نسبة الأعضاء المحددة من قبل اللجنة المركزية.

وبالرغم من أن تحديد هذه النسبة يخضع لظروف سياسية وأمنية وحزبية (ترتبط مثلاً بالإمكانيات المتوفرة والمكان المناسب وأوضاع الحزب الذاتية وظروف العمل السري وما تستلزمه من تشدد وانتباه. . . إلخ)، غير أن الأسلوب الانتقائي ـ النسبوي يجعل من مشاركة القاعدة الحزبية مشاركة ضعيفة إلى حد كبير وغير مستندة إلى قواعد واضحة وأرقام دقيقة وأسس ثابتة.

إضافة لذلك فإن العملية الانتخابية بحد ذاتها، في المؤتمر الحزبي، تبدو شكلية جداً، الأمر الذي يضعف هذه العملية ويشوهها إلى حد كبير. فوجود لجنة الترشيحات المخولة تحديد واختيار المرشحين تهمش الممارسة الديمقراطية، بل تكاد تلغيها. فرغم أن العملية الانتخابية تجري بالاقتراع السري، غير أن النتائج تكاد تكون واضحة مسبقاً ومعروفة سلفاً.

فقد أشار نقولا شاوي في الكلمة الختامية للمؤتمر الثالث إلى أن المؤتمر شكل في جلسته المغلقة «لجنة ترشيحات من مندوبي المناطق ومن ممثلين للجنة المركزية السابقة». وقد انتخب المؤتمر «جميع الرفاق الذي رشحتهم لجنة الترشيحات» وأكثريتهم «بإجماع أصوات المندوبين. . . وباعتزاز أقول أن الانتخابات أكدت مرة أخرى أيضاً الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية الراسخة في حزبنا»[١]. والجدير ذكره أن لجنة الترشيحات موجودة في كافة المؤتمرات (فرق، فرعيات، منطقيات) الأمر الذي يجعل الأبعاد السلبية مرافقة لكافة المستويات التنظيمية.

إن هذا النمط يشكل تناقضاً حاداً بالنسبة لعضو الحزب كما للحزب بمجمله بين الخطاب الديمقراطي النقدي المستخدم خارج الأطر التنظيمية من جهة، والغياب شبه الكامل للممارسة الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية بحجج وأعذار مختلفة من جهة أخرى، مع ما يرافق ذلك من إضعاف للنقاش وتهميش لحرية الرأي وغياب لمظاهر التعبير وحق الاختلاف والمعارضة. . . إلخ.

فالمحازب ـ عضو الحزب الشيوعي ـ يبدو من أكثر المدافعين عن الديمقراطية وضرورتها المجتمعية. وهو المحرض القوي في الإشارة إلى الممارسات غير الديمقراطية في المجتمع كافة أو مؤسسات السلطة القمعية أو في الأحزاب السياسية الأخرى، وهو

(١) م .ن، ص٦٠٥.

الناشط الدائم لتحقيق الأطر الكفيلة بتدعيم الحياة الديمقراطية وصيانتها والمضحي في سبيلها ووجودها. غير أنه بالمقابل يبدو نقيضاً لذلك داخل الحزب، حيث أنه يقبل الرضوخ والاستكانة لغياب الأصول والقواعد الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية، الأمر الذي يكون ازدواجية في الخطاب، وانفصاماً في الممارسة، كما يساهم من جهة أخرى في تعزيز الاتجاه التبريري داخل الحزب، ويضعف الاتجاه الموضوعي في قراءة الواقع ومعالجة قضاياه ومشاكله.

٣ ـ دورات التثقيف الحزبي

يهتم الحزب الشيوعي اللبناني بالجانب التثقيفي اهتماماً خاصاً. فقضية الكادر الحزبي وتطويره وتوسيع معارفه وتدريسه مبادىء الماركسية ـ اللينينية تبقى موضوعاً دائم الحضور في الحزب.

فالبدايات الأولى في الحزب اعتمدت التسليم بمصداقية المبادىء التي دعت إليها الحركة الشيوعية العالمية عبر الأممية الشيوعية (الكومنترن)، ومن خلال الإيمان بالفكرة الاشتراكية وما جسده قيام الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.

غير أن مستلزمات العمل الحزبي والنشاط السياسي فرضتا ضرورة التركيز على تعميق المعرفة وتوضيح الأسس الكفيلة بتمتين عملية الالتزام بالحزب ومبادئه وفكرته. فالإنسان الشيوعي الحقيقي ـ كالحزب الشيوعي الحقيقي «لا يوجد جاهزاً، بل هو يصير شيوعياً باستمرار»[1]. من هنا يمكن اعتبار مطلع الثلاثينيات البداية الأولى بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني في التركيز على الجانب التثقيفي بدقة أكثر وضوحاً وبإطار أكثر رسوخاً. فقد خطا الحزب أولى خطواته، في تلك المرحلة بإيفاد أعضاء من قيادته بشكل خاص للدراسة في الاتحاد السوفياتي عبر «مدرسة كادحي الشرق».

ويبدو أن دورات التثقيف الحزبي في الخارج والبعثات الدراسية إلى الاتحاد السوفياتي كانت الركيزة الأساسية، ولفترة طويلة من تاريخ الحزب، في موضوع دورات التثقيف الحزبي المؤسسة على قواعد حزبية محددة. وقد ساعدت هذه الدورات من جهة أخرى على تعزيز شخص القائد وتكريس موقعه وتقوية مركزه. حيث يخضع أعضاء الحزب القياديون وكوادره الأساسية لدورات تثقيفية في الجانب الفكري والتنظيمي

(١) دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م.س، ص٢٤.

وأساليب العمل النضالي. وقد مر على هذه «المدارس» مجمل قيادات الحزب في لبنان، وأحزاب الحركة الشيوعية العربية، خلال كافة المراحل اللاحقة.

وقد اعتمد التثقيف الحزبي بداية مواضيع المعرفة النظرية من خلال الاطلاع على ما توفر من مصادر الماركسية ـ اللينينية، خاصة باللغة الفرنسية، ثم الترجمات الأولية التي بدأت في الوصول من الاتحاد السوفياتي والدعاية الشفوية وبعض الكراسات والمجلات والنشرات[1] إلى أن تعددت مجالات الاهتمام بهذا الجانب مع الزمن.

فقد أوصى المؤتمر الأول للحزب (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) اللجنة المركزية بضرورة الاهتمام بالثقافة السياسية للأعضاء. والبحث في مسألة تأليف لجنة خاصة للثقافة، ووضع وحدة التوجه الثقافي تحت إشرافها بالدرجة الأولى[2].

وأشارت بعض الاجتماعات والتقارير الحزبية إلى ضرورة التركيز على العمل الثقافي النظري «مهما كانت الظروف والأحوال، ومهما كان العمل كثيراً». لأن التخلف عن معالجة الجانب الثقافي النظري في الحزب، وعدم النجاح في جعله «شيئاً مستمراً وعادياً في حياة الحزب» سوف يؤثر سلباً على تقدم الحزب، لدرجة «أنه لن يستطيع التقدم أبداً مهما نشط الحزب» في الجوانب النضالية الأخرى[3].

وقد أوحى أرتين مادويان إلى أن الاهتمام بالتثقيف الحزبي قديم في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني. وأشار في أكثر من موقع إلى بعض مظاهره، إن مع بداية الثلاثينات عبر إرسال كوادر الحزب إلى موسكو، أو في عام ١٩٤٤ حيث «تشكلت هيئة مصغرة من أجل تثقيف كادرات الحزب القيادية»، أو في بداية الخمسينيات حيث أقيمت ثلاث دورات تثقيفية متتالية لكادرات الحزب، أطلق عليها اسم المدرسة الحزبية وشملت عدداً من الكوادر من مختلف المحافظات في لبنان وسوريا، أو لاحقاً في الستينات عبر تعزيز دورات الخارج مجدداً[4].

ورغم هذا التركيز فإن دورات التثقيف الحزبي إن من خلال دورات الخارج أو ما

(١) شاوي، نقولا: **طريقي إلى الحزب**، م .س، ص٣٢٠.
(٢) س. أيوب: م.س، ص١١٧.
ـ جزماتي، نذير: م.س، ص٢٠٧.
(٣) جزماتي، نذير: م .س، ص (٣١٧ـ٣١٨).
(٤) مادويان، أرتين: م .س، ص٨١ و١٠٤ و١٦٤ و٢٨٩ و٣١٧ و٣٣٤ و (٣٤٣ـ٣٤٤).

أعقب المؤتمر الأول للحزب بقيت موضوعاً عاماً وغير معمق إلى حد كبير. فدورات الخارج محدودة ودورات الداخل متقطعة ومتباعدة وتكاد تكون نادرة. حيث اعتبر المؤتمر الوطني الثاني للحزب (١٩٦٨) أن المرحلة التي أعقبت المؤتمر الأول هيمن عليها ما يمكن أن نسميه الجمود العقائدي والفكري. وإنه لم يكن ممكناً إيجاد الظروف لتطوير الكادر الحزبي وتنمية روح المبادرة والابتكار لديه. فالكادر تحول إلى عنصر تنفيذي عادي وليس إلى قائد فعلي للجماهير. والعمل التثقيفي في الحزب كان «أكاديمياً» جامداً يعتمد بعض المقتبسات من المؤلفات الماركسية للحفظ والترديد، ويشوبه خلل كبير ويتخلله نواقص جدية. إنه بجوهره بعيد عن النهج الماركسي ـ اللينيني[١].

لذلك فإن المؤتمر الوطني الثاني للحزب بعد أن استعرض تقرير اللجنة المركزية وجملة الأخطاء والنواقص في الجانب التثقيفي والفكري، طلب من اللجنة المركزية توجيه عناية خاصة للعمل الفكري والإيديولوجي، وإعادة الاهتمام الخاص لتكوين الملاكات الحزبية فكرياً وسياسياً وتنظيمياً بمختلف الوسائل المتوفرة، بما في ذلك إنشاء مدرسة حزبية تابعة للجنة المركزية[٢].

كما أشار تقرير اللجنة المركزية الذي قدمه الأمين العام للحزب أمام المؤتمر الثالث (١٩٧٢) إلى التقدم الرفيع والتطور «العددي والنوعي» الذي شهده موضوع الكادر في الحزب. والاهتمام الذي توليه اللجنة المركزية لجانب تطوير التثقيف في الحزب، ووضع البرامج الضرورية، وتخصيص مسؤولين للقيام بهذه المهمة، ومحاولة ربط «النظرية بالحياة» بهدف المساعدة على تعميق الفهم للأوضاع اللبنانية الملموسة ولخطة الحزب، وجعل التثقيف موضوعاً «يطال كل أعضاء الحزب»[٣].

وعليه فإن موضوع التثقيف الحزبي بأشكاله المتنوعة والاهتمام بالملاكات القيادية (الكادر) مسألة تحتل على الدوام «مركزاً أكيداً في اهتمام الحزب الشيوعي»، ويكاد لا يخلو منها مؤتمر من مؤتمرات الحزب (توصية، قراراً، مناقشة... إلخ). لما للتثقيف الحزبي، فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، من دور في تكوين الكادرات وتطويرها. خاصة وأن

(١) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني: م .س، ص٨٠.
ـ يشير حنا بطاطو في كتابه، العراق، الكتاب الثاني، م .س، ص٢٤٢ على أن طبيعة التثقيف المعتمدة في مرحلة المؤتمر الأول لم تستند إلى أسس ماركسية، لينينية واضحة.
(٢) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني: م .س، ص (٢٣٨ـ ٢٣٩).
(٣) الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة: م .س، ص (٩٩ـ ١٠٠).

«التثقيف عنصر أساسي في بناء ونضال الحزب الماركسي ـ اللينيني»[١].

من هنا فإن التثقيف الحزبي يتموضع بشكل أكثر وضوحاً في أطر دورات التثقيف الحزبي. لذلك فإن معالجة هذا الجانب من خلال دراسة طبيعة الدورات وانتظامها وبرامجها في الداخل خاصة أو في الخارج عامة، يساهم في توضيح أحد معالم التربية الحزبية السياسية ودورها في العملية التربوية السياسية العامة للحزب الشيوعي اللبناني[٢].

أ ـ تنظيم دورات التثقيف الحزبي

يشرف على دورات التثقيف الحزبي مجموعة من الكوادر. حيث تكلف اللجنة المركزية للحزب ـ أو المكتب السياسي ـ من بين أعضائها «رفيقاً» مشرفاً على موضوع التثقيف الحزبي، يعاونه مجموعة من الكوادر الحزبية. من هنا فإنه تقع على هذه «الهيئة»، من حيث المبدأ، مسؤولية الأشراف على الدورات وتنظيمها بشكل عام.

وقد طغى على دورات التثقيف الحزبي بأشكالها المتنوعة الطابع السري، إن في مرحلة النشاط السري أو في المرحلة العلنية اللاحقة. ونتيجة للظروف الأمنية الصعبة، إضافة للأسباب المادية الخاصة بالحزب فإن إمكانية جمع عدد من الشيوعيين في وقت محدد ومكان معين ولفترة مستقرة نسبياً كان أمراً صعب التحقيق عادة. إلى جانب ذلك فإن طبيعة الأعضاء المشاركين بحد ذاتها وتنوع مستوياتهم الحزبية والثقافية والعلمية واختلاف أعمالهم ومهامهم الحياتية وأوقات فراغهم ساهم بدوره في تنوع دورات التثقيف الحزبي وتعدد أشكالها.

وقد تنوعت طبيعة دورات التثقيف الحزبي من حيث النوع والأعداد والمشاركة والمدة الزمنية والتقديم، لذلك نلاحظ أنواعاً متعددة منها: التثقيف الابتدائي المعتمد على محاضرات مبسطة لأهم الموضوعات من برنامج الحزب ومبادىء الماركسية ـ اللينينية، إلى التثقيف القطاعي (طلاب، عمال... إلخ) المرتبطة بقضايا وهموم القطاع المحددة، إلى دورات الكوادر التي تجري في لبنان والتي تعرف بما يسمى «المدرسة الحزبية». إضافة إلى الدورات التثقيفية خارج لبنان وتكون أيضاً متعددة ومتنوعة المستويات[٣]. إضافة إلى التثقيف الحزبي بين الشيوعيين الأرمن، التي غالباً ما تعنى به

(١) م .ن، ص (١٩٩ـ ٢٠٠).

(٢) اعتمدنا على مجمل المقابلات الشخصية، وعند ورود رأي محدد يذكر في حينه.

(٣) نعمة، أديب: م .ش (١)، م .س.

المنطقيات الحزبية التي تضم بين أعضائها حزبيين أرمن. إلى جانب دورات التثقيف الحزبي التي يمكن أن تقوم بها المنظمات الحزبية ضمن دائرة عملها[1].

ويراعى في تنظيم دورات التثقيف الحزبي وجود تناسب معين في تكوينها ومستويات المشاركين فيها، لتكون أكثر إنتاجية ومردودية. فدورات الكادر «مدرسة الكوادر» يتمتع المشاركون فيها عادة بمسؤولية حزبية معينة، أو يكونون ذوي كفاءات علمية محددة. بينما يمكن أن تضم دورات التثقيف الابتدائي أعضاء حزبيين عاديين. وتبقى دورات التثقيف القطاعي محصورة إلى حد كبير بالعاملين في القطاع المعين.

كما يمكن ملاحظة جانب آخر في موضوع التنظيم مرتبط بالإعداد بحد ذاته. حيث أن دورات تثقيف الكادر المحلية - التي تجري في لبنان - يتم الإعداد لها بشكل أكثر تركيزاً وعمقاً قياساً لدورات التثقيف الابتدائي، نتيجة لطبيعتها المركزية ونوعية الأعضاء المشاركين ومستوياتهم والمهام الملقاة على عاتقهم. لكنها قد تكون بالمقابل أقل من الدورات الخارجية التي تتصف عادة بكونها أكثر تنظيماً لعوامل وأسباب موضوعية.

وقد تتخذ دورات التثقيف الحزبي طابعاً مركزياً يشتمل على مشاركة مختلف فروع الحزب في المناطق اللبنانية، أو قد تتخذ شكلاً غير مركزي، إذا جاز التعبير، معتمدة على انتقال الهيئة المكلفة بالتثقيف الحزبي إلى المناطق اللبنانية. ويساهم بعض المشاركين في الدورات الأساسية - المركزية منها خاصة - فيما بعد بنقل المحاضرات لكوادر المستويات الأدنى. بمعنى أن بعض المحاضرات في دورات التثقيف الابتدائي قد يتولى عرضها الكوادر التي شاركت في دورات أعلى. وتكون طبيعة هذه المحاضرات، في البداية، مبسطة وأقل تعقيداً. وفي كافة الأحوال فإن «هيئة» التثقيف الحزبي تشرف على المحاضرات في كافة الدورات التثقيفية.

أما من حيث الترشيح للمشاركة في دورات التثقيف الحزبي بأشكالها المتعددة فيتم عبر التسلسل التنظيمي في الحزب، بحسب طبيعة كل دورة ونوعها. فتعمد لجان المناطق الحزبية إلى انتداب أو ترشيح الأعضاء الحزبيين للمشاركة وبحسب حاجتها وإمكانياتها.

أما من ناحية المدة الزمنية لدورات التثقيف الحزبي فقد تنوعت أوقاتها أيضاً

(١) **تقرير منطقية بيروت وضواحيها** أمام المؤتمر المنطقي، في أواسط كانون الأول ١٩٧٢، تقرير غير منشور، أرشيف جريدة النداء.

- **تقرير قطاع التثقيف** في مؤتمر منطقية بيروت وضواحيها في أول أيلول ١٩٧٤، تقرير غير منشور، أرشيف جريدة النداء.

وتعددت. فبعض الدورات تكون عبارة عن جلسة كل أسبوع ولمدة من الوقت، وبعضها الآخر عدة محاضرات في الأسبوع الواحد ومنها من يخصص له يوم كامل أو فترة «نهاية الأسبوع» لمدة من الوقت تعرض في كل جلسة عدة محاضرات.

ويبدو أن أفضل الأوقات لإقامة دورات التثقيف الحزبي تكون فترات العطل أو فترات الصيف بشكل عام. ومن الملاحظ أنه في حال انتظام الدورة يومياً فإنها قد تستمر لمدة أسبوعين، من حيث المبدأ، كحد أقصى.

أما لجهة عدد المشاركين في الدورة الواحدة، فإن عدد أعضائها يتراوح مبدئياً ما بين خمسة عشر وعشرين عضواً. ويفرض العدد، إجمالاً، طبيعة الدورة والظروف الأمنية والسياسية في البلد وتوفر المكان المناسب إضافة لأسباب إجرائية وتنظيمية خاصة بالحزب.

وتجري دورات التثقيف الحزبي عادة على شكل محاضرات يقدم كل محاضر موضوعاً معيناً. وتكون المحاضرات معدة مسبقاً ويعرض المحاضر، في الغالب، رؤوس الأقلام حول المسألة ـ الموضوع المطروح. كما قد توزع في بعض الأحيان المحاضرات وتكون مهمة المحاضر عرض المضمون وإدارة النقاش والاستماع إلى مداخلات المشاركين والرد على تساؤلاتهم.

ويكلف المشاركون في بعض الأحيان بعرض بعض المواضيع. ويتم هذا النمط من المحاضرات في دورات تثقيف الكادر بشكل خاص. ولا تعتمد دورات التثقيف الحزبي نظام الامتحانات ـ الأسئلة والأجوبة ـ في تنظيمها.

ب ـ برامج دورات التثقيف الحزبي

إن النقلة الأساسية في موضوع التثقيف الحزبي وبرامجه قد انطلقت بشكل أفضل بعد المؤتمر الوطني الثاني للحزب. فالتغيرات التي أحدثها المؤتمر الثاني في جانب الإطار الفكري بعامة وإقرار البرنامج السياسي بشكل أخص، إضافة لإعادة تركيز الحزب في الجانب التنظيمي على مقومات المفهوم اللينيني للعمل الحزبي ومبادىء المركزية الديمقراطية، وما استجد من مواقف سياسية تجاه القضية القومية وحول موضوع التطور الداخلي في لبنان وطبيعة العلاقات والتحالفات السياسية، والتركيز على الطابع المعارض للحزب، . . . إلخ. هذه العوامل فرضت تطويراً في موضوع التثقيف الحزبي بشكل عام، وانعطافاً أساسياً في توجهه وتغييراً في مضمونه ليواكب النقلة التي أحدثها المؤتمر.

كما حاول الحزب تجاوز السائد في موضوع التثقيف الحزبي والتأسيس لانطلاقه متجددة. فالسائد يكان ينحصر في دراسة وثائق الحركة الشيوعية العالمية وتاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي[١]. لذلك كان لا بد من «الحد من النقل الميكانيكي والمشوه والجامد للمحاضرات»، ومن تحديد المواد المناسبة لكل مستوى من المستويات التنظيمية، وجعل التثقيف الحزبي أكثر شيوعاً في الحزب[٢].

وقد حدد المؤتمر الثالث، بشكل عام، بعض مواد التثقيف الحزبي بأعمال ومؤلفات مؤسسي الماركسية ـ اللينينية «وبشكل خاص كتابات لينين». والأبحاث والدراسات التي تصدر عن الفكر الماركسي المعاصر، إضافة لبرنامج الحزب وما يصدر عن هيئاته المسؤولة وقادته من أبحاث فكرية وسياسية[٣].

وانعكست هذه التغيرات بشكل مباشر على برامج دورات التثقيف الحزبي بأشكالها المتنوعة بحسب مستوى الدورة وطبيعتها ونوعية الأعضاء المشاركين فيها[٤].

---

(١) لمزيد من التفاصيل:
- النداف، عماد: **خالد بكداش يتحدث**، م .س، ص ١٧٦.
- **الحزب الشيوعي السوري**: م .س، ص (٣٠٧ـ ٣١٨).
- جزماتي، نذير: م .س، ص (٢٧٦ـ ٢٨٧) و (٢٨٩ـ ٣٢٠).
- قلعجي، قدري: **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، م .س، ص١٢.

(٢) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، ص١٠٠.

(٣) م .ن، ص١٠٠ و٢٠٠.

(٤) بقي موضوع التثقيف الحزبي موضعاً للاهتمام على مستوى الحزب عامة ومن خلال دورات التثقيف الحزبي خاصة. وقد فرضت الأحداث التي ابتدأت في لبنان عام ١٩٧٥ مواضيع أخرى وأسلوب مختلف في بعض النواحي وذلك نتيجة لطبيعة الظروف السياسية والإمنية في لبنان. فدورات التدريب العسكري مثلاً رافقها محاضرات للتثقيف السياسي والفكري. وقد رافق الدورات العسكرية، من حيث المبدأ، مفوض سياسي بشكل دائم. كما أضيفت عناوين جديدة حول الثورة والكفاح المسلح، وأساليب الصراع على الساحة اللبنانية، وحول أخلاق المناضل ومميزاته وعلاقته ببيئته.
- يوضح أديب نعمة: م .ش (١)، م .س، أن برامج مدرسة الكادر بعد المؤتمر الرابع للحزب (١٩٧٩) قد شملت عناوين جديدة منها على سبيل المثال: الحزب الشيوعي الجماهيري المقاتل، المسألة الطائفية بتفصيل أكبر، المسألة الفاشية.
- لمزيد من الاطلاع على اتجاه التثقيف الحزبي بعد عام (١٩٧٥) يمكن مراجعة:
- **المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني**: تقرير اللجنة المركزية، م.س. ص٣ و (٢٤٣ـ ٢٤٤).
- **المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني (١٩٨٧)**: م .س، ص١٨٧.

وتكاد مواضيع البرامج التثقيفية أن تنحصر إلى حد كبير بعناوين محددة يركز قسم منها على الجانب التنظيمي الحزبي، والقسم الآخر حول الإطار الفكري، للحزب سواء على المستوى الماركسي اللينيني كنظرية ومبادىء وقوانين، أو على مستوى البرنامج السياسي للحزب، إضافة لقسم آخر يتعلق بالوضع اللبناني بجوانبه المتعددة والوضع العربي والعالمي. ويمكن أن يندرج تحت هذه العناوين الرئيسية عدد من العناوين الأخرى تبعاً لنوعية الدورة وطبيعتها ومدتها الزمنية. من هنا تختلف البرامج باختلاف الدورة ونوعيتها (ابتدائي، قطاعي، كادر) ويمكن تعداد بعضها على النحو التالي:

تبدو دورات التثقيف الابتدائي من الدورات الأساسية لتوسع دائرة المشاركة فيها وتنوع مواضيعها إضافة لكونها، من حيث المبدأ، دورات تأسيسية إلى حد كبير. وتضم عدداً من المحاضرات المتنوعة. وتغطي مختلف الميادين والمواضيع، الفكرية والسياسية والتنظيمية فتشمل محاضرات عن: الاشتراكية العلمية (المادية التاريخية)، والمبادىء الأولية في الفلسفة المادية، والطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي في لبنان والنضال الديمقراطي، والحكم الوطني الديمقراطي، والطائفية، والاشتراكية، وحركة التحرر الوطني العربية، والحركة الثورية العالمية، والبرنامج الزراعي للحزب، والمنظمات الجماهيرية، ومبادىء البناء الحزبي والمركزية الديمقراطية وأهم قضايا النظام الداخلي، وتاريخ الحزب والأحزاب السياسية في لبنان[1]. . . إلخ.

أما دورات التثقيف القطاعي فتشمل محاضرات حول العمل النقابي في قطاع العمال والطلاب والشباب والنساء. فيتم توضيح قضايا القطاع المعين ومشاكله ومطالبه الأساسية وأساليب العمل المقترحة في القطاع المحدد وعلاقة القطاع بالبناء المجتمعي العام. . . إلخ.

ففي الجانب العمالي والنقابي تقدم بعض المحاضرات حول الطبقات الاجتماعية، وكيفية حصول الاستثمار الرأسمالي واستخراج القيمة الزائدة، وطبيعة الدولة والتشريع إضافة لقضايا نقابية حول بناء العمل النقابي وقيادته، ومراحل تطور الحركة النقابية في لبنان، وموقع النضال النقابي والعمالي، ودور الاتحاد الوطني إضافة لدور الحزب في العمل النقابي ونشاطاته وإسهاماته في هذا القطاع ومحاضرة حول «الحزب الشيوعي حزب

(١) يذكر تقرير منطقية بيروت وضواحيها أمام المؤتمر المنطقي، أواسط كانون الأول ١٩٧٢، م .س عناوين المحاضرات التي يتضمنها برنامج التثقيف الابتدائي بعد أن أقره مكتب التنظيم المركزي وتشمل أربعة عشر محاضرة.

- تقرير قطاع التثقيف أمام المؤتمر المنطقي لبيروت وضواحيها، م .س.

الطبقة العاملة» وأساليب عمل الحزب ومواضيع الدعاية والتحريض في القطاع العمالي.

بينما يركز قطاع الشباب والطلاب على عدد من المواضيع النظرية عن دور الشباب ومشاكلهم وأساليب العمل في النوادي، إضافة لقضايا الطلاب والحركة الطالبية، وتأزم الوضع التعليمي في لبنان (تأليف مهدي عامل)، واليسار الحقيقي واليسار المغامر إلى جانب عدد من المواضيع الأخرى حول الحزب وبرنامجه ووثائقه... إلخ. وقد شكل الطلاب بشكل عام عملاً تثقيفياً دائماً في الحزب وفي مختلف المنظمات الحزبية[1].

أما دورات تثقيف الكادر فتكون محاضراتها أكثر عمقاً وتختلف عن سابقتيها بالمضمون والاتساع والعدد رغم أن بعض عناوينها، يمكن أن تكون متماثلة مع عناوين الدورات الأخرى، ونذكر على سبيل المثال بعض عناوين المحاضرات على النحو التالي:

مواضيع حول قضايا التنظيم الحزبي والأسس التنظيمية وقضايا التنظيم اللينيني. إضافة إلى قضايا فكرية نظرية حول الأسس الفلسفية للماركسية وقوانينها ومصادرها والبيان الشيوعي، ومقارنة الماركسية مع غيرها من النظريات والفلسفات لإبراز تمايزها وموقعها وريادتها. إضافة لمؤلفات لينين، وقراءة أكثر عمقاً لبرنامج الحزب وخلفيته وطروحاته.

وتندرج عناوين متعددة حول النظام الرأسمالي في لبنان، وتحليل بنيته الاقتصادية والسياسية وتركيبه الاجتماعي، ومفهوم الصراع الطبقي، والطائفية وجذورها التاريخية وفعلها السياسي في لبنان. وحول دور المنظمات الجماهيرية الديمقراطية (نقابات، منظمات شباب... إلخ) وكيفية عمل الشيوعيين فيها. والتحالفات السياسية وأشكال الصراع ـ النضال الديمقراطي العام والحكم الوطني الديمقراطي كمرحلة انتقال للاشتراكية، ومواضيع حول حركة التحرر العربية والنظرة الجديدة للحزب تجاه القضية القومية ومبرراتها والمسألة القومية في ضوء الماركسية ـ اللينينية. وحول القضية الفلسطينية[2]... إلخ.

(١) سعد، سمير: م .ش (١)، الأثنين ١٨ أيار ١٩٩٢.

(٢) صدرت بعض العناوين عن دار الفارابي، بيروت، ضمن سلسلة محاضرات مبسطة في الماركسية اللينينية منها على سبيل المثال:

- الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة.
- اليسار الحقيقي واليسار المغامر.
- المسألة القومية في ضوء الماركسية اللينينية.
- الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي في لبنان.

أما موضوع الموقف السياسي الآني وضرورة شرحه وتوضيحه في دورات التثقيف الحزبي بعامة ودورات الكادر «المدرسة الحزبية» بخاصة فقد بقي مجالاً للنقاش وموضوعاً للجدل. فالموضوع، من حيث المبدأ، مرتبط عادة بالمنظمة الحزبية التي ينتمي إليها عضو الحزب المشارك في الدورة، لأن نقل الموقف السياسي وتبيانه إحدى المهام اليومية للمنظمة الحزبية. ويناط بدورات التثقيف الحزبي كذلك عرض الأمور الجديدة والمواضيع الأخرى التي لا تدخل مباشرة وبشكل دائم في دائرة عمل ونشاط المنظمة الحزبية. من هنا بقي هذا الموضوع غير مستقر في برامج دورات التثقيف الحزبي، وبين أخذ ورد، و«مشكلة» قائمة حول مدى ملاءمة اعتماده في «المدرسة الحزبية»[١].

جـ ـ دورات الخارج

بدأت دورات الخارج تقريباً منذ البدايات الأولى للحزب الشيوعي اللبناني، أسوة بغيره من أحزاب الحركة الشيوعية العربية[٢]. حيث أرسل الحزب العديد من كوادره إلى موسكو للدراسة في «الجامعة الشيوعية لشعوب الشرق» أو جامعة الشرق للشيوعيين. ثم تعاقبت الدورات لاحقاً مع نمو الحزب وتقدم مسيرته، سواء إلى موسكو والاتحاد السوفياتي خاصة أو إلى بلدان المنظومة الاشتراكية بشكل عام، حتى غدت تقليداً في الحزب الشيوعي اللبناني، كما في غيره من أحزاب الحركة الشيوعية العربية.

وقد تنوعت دورات الخارج إن من حيث المستوى أو من حيث المدة الزمنية. وبالتالي فإن برامجها تنوعت أيضاً نتيجة لطبيعة الدورة وماهيتها.

فمن ناحية التنظيم فقد تميزت بانتظام أوقاتها وآلية عملها وذلك بسبب الظروف

(١) الرفاعي، غسان: م .ش (١)، م .س.

(٢) بطاطو حنا: يشير إلى أن محمود حسني العرابي أول خريج شيوعي مصري من «الكومنترن» في موسكو سنة ١٩٩٢. وإلى قرار الحزب إرسال مجموعة أخرى من مصريين وسودانيين عام ١٩٢٥ للتدريب في موسكو. وإلى التسهيلات التي منحت لإرسال طلاب واعدين من فلسطين وسوريا سنة ١٩٢٧ لتدريبهم. وإلى مشاركة العديد من الشيوعيين في تلك الفترة في «الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق» (KUTV)، الكتاب الثاني، م .س، ص (٢٩ـ ٣١) و٣٥ وجدول ص٦٣.

ـ يذكر العديد من الشيوعيين في كتبهم، م .س، مشاركتهم في هذه الدورات: خالد بكداش، نقولا شاوي، أرتين مادويان، يوسف خطار الحلو، مصطفى العريس. . . الخ. على سبيل المثال لا الحصر.

ـ علوش، ناجي: يشير إلى أن الحزب الشيوعي الفلسطيني أرسل أكثر من ثلاثين عربيا إلى موسكو للدراسة في السنوات الست التالية لسنة ١٩٢٦، الماركسية والمسألة اليهودية، م .س، ص١٢٩.

المهيئة والعوامل المساعدة على استقرار الأعضاء المشاركين وتأمين متطلباتهم المختلفة. فمثل هذه الدورات عادة تكون معدة مسبقاً ومجهزة باستمرار لاستقبال الأعضاء المشاركين وتوفير المستلزمات الضرورية لسير عمل الدورة بشكل طبيعي.

أما المدة الزمنية لدورات الخارج فإنها قد تمتد من شهر أو عدة أشهر إلى سنة أو عدة سنوات.

كما أنها قد تتنوع من مدارس الشبيبة ـ الكومسومول (ألمانيا ـ الاتحاد السوفياتي)، إلى الدورات النقابية العمالية (الاتحاد السوفياتي وبلغاريا)، إلى المدارس الحزبية العامة في الاتحاد السوفياتي خاصة ومعهد العلوم الاجتماعية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذي يستقبل الأعضاء من كافة أحزاب الحركة الشيوعية العالمية، ويبدو أن معظم كوادر هذه الأحزاب في العالم والبلدان العربية قد تخرجت من معهد العلوم الاجتماعية، خاصة القياديين منهم وأعضاء اللجان المركزية.

أما من ناحية البرامج فإنها تختلف من دورة لأخرى. وتشمل في الأغلب مجموعة من المحاضرات التي تتضمن عدداً من المواضيع منها على سبيل المثال:

محاضرات حول الفكر الماركسي والفلسفة الماركسية بشكل مركز خاصة في دورات القيادات الحزبية ومن مختلف الجوانب. إضافة لتاريخ الحركة الشيوعية العالمية، والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. ومواضيع كلاسيكية حول لينين ومؤلفاته وإسهاماته، وطبيعة النظام الرأسمالي والحركة الشيوعية العالمية وحول الاقتصاد والبناء الاشتراكي في العالم الثالث والتجارب الثورية في العالم... إلخ. وقد تحدث في برامج بعض الدورات بعض التعارضات مع الأساتذة السوفيات المشرفين، خاصة حول جملة مفاهيم مثل الأمة والمسألة القومية[1].

ويبدو أن دورات الخارج قد شكلت أساساً مهماً في تثقيف قطاع واسع من الشيوعيين في الحزب الشيوعي اللبناني، وساهمت في توسيع المدارك والمعرفة الحزبية والسياسية والفكرية. إضافة لما وفرته من «تربية» أممية وتضامن عالمي، ومن اطلاع على تجارب الأحزاب الأخرى وإقامة علاقات مباشرة مع بعض رموزها وإجراء حوارات معها.

(١) سعد، سمير: م .ش (٢)، الأثنين ١٨ أيار ١٩٩٢، يشير أن بعض الأساتذة كان يتعاطف مع الطرح المقدم. لكن البعض منهم يقوم بتثقيف مضاد خاصة مع الشيوعيين العرب المشاركين في الدورة. وقد يحتدم النقاش ويأخذ وقتاً ويستمر خارج المحاضرة المقررة. ويشير إلى تمايز الشيوعيين السودانيين في هذا الجانب إضافة للشيوعيين اللبنانيين.

لذلك بقيت دورات الخارج أحد أهم أطر التثقيف الحزبي لتخريج الكوادر في كافة مراحل تاريخ الحزب.

وقد تكون دورات الخارج في أحد جوانبها امتيازاً معيناً لعضو الحزب المشارك، إن لجهة تأهيله وإعداده، أو لجهة «الاعتراف» الحزبي بأهليته، أو للدور الذي يمكن أن يوكل إليه بعد عودته من الخارج لممارسة عمله الحزبي في لبنان.

غير أن دورات الخارج ساهمت بالمقابل في تكريس النمط السوفياتي وسيادته، في قراءة النظرية وتفسيرها، وترجيح وجهة نظر الحزب الشيوعي السوفياتي وتحليلاته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية. . . إلخ. الأمر الذي قد يساهم في تغييب المساهمة الذاتية، ويضعف من إمكانية البحث والدراسة الخاصة بالواقع المعاش وتحليله. خاصة وأن برامج هذه الدورات قد لا تكون منسجمة أو قريبة من واقع الحزب المشارك. فيلجأ الحزب المشارك إلى اقتباس ما يصدر عن المركز وتعميمه والتعامل معه كأنه الحقيقة الوحيدة. فيغلب على الحزب مهمة التنفيذ والنقل والتقليد إلى حد كبير.

وتساهم هذه الدورات في جانب آخر في تعزيز النظرة المغالية للمركز السوفياتي وتعظيم لدوره وقدراته وإمكانياته. وقد تحول اتجاه «التربية» الأممية والتضامن العالمي لخدمة المركز ـ النموذج. فيصبح المعيار لمصداقية التوجه الأممي هو مدى الانسجام مع الاتحاد السوفياتي والأخلاص له ومدى التقيد بتعليماته وخدمة أغراضه.

وقد تضمن تضخيم الدور السوفياتي وإبرازه بشكل أو بآخر، وتعميم مفهوم النموذج الناجح ـ من خلال دورات الخارج في جزء أساسي منها ـ نوعاً من الانحياز «القومي» الروسي، ومنها مثلاً موضوع التركيز على لينين ودوره. فعمدت دورات الخارج إلى بث هذا التأثير وتعميمه فكرياً ونظرياً وسياسياً وتنظيمياً ونضالياً. . . إلخ. وترافق هذا الاتجاه في تهميش التجارب الأخرى خارج دائرة النموذج ـ المركز من جهة، وانعدام الحس النقدي الموضوعي تجاه النموذج ـ المركز وتجربته من جهة أخرى، الأمر الذي عزز مقولة الدفاع عن ـ وحماية ـ «القلعة» الاشتراكية طليعة الحركة الشيوعية العالمية، وجعل النموذج ـ المركز فوق الشبهات أو الأخطاء، وبعيداً عن النواقص والأمراض.

د ـ ملاحظات ختامية

إن دورات التثقيف الحزبي بتنوعها تبدو نوعاً من أشكال الدراسة الحزبية النظرية المنظمة، إلى حد ما، لإدخال الوعي أو زيادته. بالرغم من الإقرار العام بأنها لم تكن

ممنهجة بشكل دائم أو منتظمة بشكل مستمر[١]. فتساهم مساهمة فعالة في تكوين عضو الحزب سياسياً، وبلورة أفكاره نظرياً، وإعداده حزبياً. بمعنى أنها نوع من التعليم المباشر لرفع مستوى عضو الحزب فكرياً وزيادة معرفته بالإطار الفكري للحزب وسياسته والدعاية له وتفعيل دوره في حياة الحزب الداخلية.

وتبدو في جانب آخر «إعلاناً» حزبياً بتقدم عضو الحزب باكتسابه صفة الكادر في الحزب أو تعزيز هذه الصفة وتكريسها، بما تحمله هذه السمة من مواصفات فكرية وميزات نضالية، وبما تتضمنه من اعتراف بطليعيته وبما حصله أو توصل إليه من وعي ومعرفة.

وقد تتخذ دورات التثقيف الابتدائي الطابع التعليمي ـ المدرسي أكثر من دورات تثقيف الكادر، أو ما يمكن تسميته «بالمدرسة الحزبية»، حيث يمكن أن يكون للمناقشة والحوار حيز أوسع ودور أكبر مما هو سائد في المستوى الأول. كما تحاول دورات التثقيف القطاعي إبراز الطابع الطبقي وتنميته بالنسبة للقطاع العمالي.

ويشير البعض إلى أن الطابع المدرسي أو التعليم المدرسي يبدو مرحلة ضرورية من مراحل التكوين الثقافي، أي وجود جانب تعليمي تثقيفي مباشر حول مواضيع الحزب. وهذا ضروري لأي حزب سياسي لتأمين حدود دنيا من التماسك والإيديولوجيا والفعالية. إنما الخلل يكمن، من حيث المبدأ، في أن يتحول هذا الاتجاه إلى بديل ثابت ـ جامد، دون أن يستكمل بتحفيز على القراءة وبمزيد من الاطلاع أو يترافق مع نشاط فكري ثقافي معرفي وبحثي في الحزب[٢].

غير أن الصعوبة تبقى في تحقيق نوع من التوازن ما بين النمط المدرسي ـ التعليمي المعتمد، في مضمونه وأدائه، على الحفظ والتلقين من جهة، وبين محاولات البحث والدراسة من جهة أخرى.

ويبدو أن الحدود الفاصلة ما بين طرفي هذه المعادلة بقيت غير واضحة إلى حد كبير في دورات التثقيف الحزبي. خاصة مع هيمنة المنطق السائد في الحزب والمعتمد على مقولة امتلاك الحقيقة والوعي بقوانين التطور الاجتماعي، الأمر الذي جعل من مواضيع

---

(١) تجمع المقابلات الشخصية على أن دورات التثقيف الحزبي لم تكن دائمة أو مستمرة بالشكل المطلوب. ويعود السبب لعوامل متعددة منها الخاص بالحزب ومنها الظروف والأوضاع العامة في البلد.

(٢) نعمة، أديب: م.ش (١)، الأربعاء ١١/١٢/١٩٩١.

التثقيف الحزبي، رغم الانعطاف الذي أحدثه المؤتمر الثاني للحزب، تندرج في دائرة السائد إلى حد ما، وغير قادرة على اختراقه وتجاوزه. فاتسمت المواضيع بالطابع النظري ـ الفكري ضمن الاتجاه السائد.

وقد كان للظروف التي ساهمت في بلورة ظاهرة ما سمي «باليسار الجديد» بعد هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، الأثر الفعال في تفعيل وتيرة الاتهامات المتبادلة بين مختلف فصائل «اليسار». فقد اعتبر الحزب الشيوعي اللبناني «اليسار الجديد» ظاهرة مغامرة، بينما اتهمت فصائل «اليسار الجديد» الحزب الشيوعي اللبناني بأنه يمثل اليسار التقليدي في لبنان والمنطقة العربية. ويبدو أن الظروف العامة في المنطقة من جهة، وطبيعة الأجواء السياسية التي هيمنت على النشاط السياسي في لبنان من جهة أخرى، أثرت مباشرة على الحزب الشيوعي اللبناني، فازداد الاهتمام والتركيز على الطابع النظري ـ الفكري للحزب لتوضيح موقع الحزب ومكانته وتمايزه عن الاتجاهات «اليسارية» الأخرى بعامة و«اليسار الجديد» بخاصة. ولا عجب أن يأخذ عنوان «اليسار المغامر واليسار الحقيقي» حيزاً أو عنواناً من عناوين دورات التثقيف الحزبي.

وعليه فإن دورات التثقيف الحزبي غلب عليها طابع الأدلجة. إنها برأي البعض نمط من التثقيف المؤدلج[1]، أو نوع من «النضال الايديولوجي» بحسب تعبير المؤتمر الثالث للحزب. وبالتالي فإنها تساهم بدورها في توحيد أعضاء الحزب في الاتجاه الذي يقرره الحزب وتعمل على إيجاد «منهجية تفكير»[2] معينة ومتماثلة إلى حد كبير، فيما بين الأعضاء المحازبين. فتحقق من موقعها اندماج عضو الحزب تنظيمياً وفكرياً وسياسياً في صفوف الحزب.

٤ ـ صحافة الحزب

تساهم مطبوعات الحزب الشيوعي اللبناني في توجيه عضو الحزب، وتحديد موقفه، وتكوينه العام. وهي متعددة الأنواع والأشكال: كتب، منشورات، جرائد، مجلات... إلخ. وتعتبر بمجملها ضمن النشاط الإعلامي ـ الدعائي الذي يمارسه الحزب لنشر أفكاره ومبادئه. لذلك تقوم بدور تربوي سياسي واضح المعالم.

(١) د. أبو شقرا، سناء: م .ش (١)، الأثنين ٢٧ نيسان ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبة.
(٢) الرفاعي، غسان: م .ش (١)، م .س.

من هنا يمكن اعتبار «صحافة الحزب» أحد المظاهر الأكثر تعبيراً عن مطبوعات الحزب.

وتدخل «صحافة الحزب» ضمن الأطر التربوية السياسية للحزب الشيوعي اللبناني، باعتبارها تميزت بنوع من الاستمرارية إلى حد كبير، وإن اتخذت في آلية انتظامها أشكالاً متنوعة وأساليب مختلفة.

وتبدو «صحافة الحزب» من أعرق الأساليب التي اعتمدها الحزب في عمله السياسي. وكانت من بدايته الأولى، وفي مراحل متعددة من تاريخه الطويل أكثر تأثيراً من بعض الأطر التربوية الأخرى، بل إنها أقدم من بعض هذه الأطر وأكثر وضوحاً.

وقد حافظت على دورها خلال كافة مراحل تاريخ الحزب. واتخذت منحى يميل إلى العمل المؤسسي المنظم إلى درجة كبيرة، وقد تعددت أشكالها وأسماؤها وفترات صدورها.

فما هي أهم العناوين الرئيسية والمحطات الأساسية في «صحافة الحزب»؟ وما هو دورها وتأثيرها التربوي السياسي بالنسبة للحزب وأعضائه؟

أ ـ جرائد ومجلات الحزب

رافقت الصحافة بدايات الحزب ومراحل تأسيسه، واستمرت عبر سنوات تاريخه الطويل. فقد اهتم الحزب بالعمل الصحافي، وسعى لإصدار صحافته الخاصة منذ انطلاقاته الأولى، الأمر الذي أكسبه ميزة خاصة في هذا المجال. لذلك فإن الاطلالة العامة على إصدارات الحزب الصحفية تلقي الضوء على تجربة الحزب الغنية في هذا الجانب. وتساعد بالمقابل على تحديد أدق للدور الذي تلعبه «صحافة الحزب» وتساهم من خلاله في التربية الحزبية السياسية.

فقد تنوعت «صحافة الحزب» من حيث نوعية المطبوعة الحزبية الصادرة من الناحية الزمنية (يومية، أسبوعية، نصف شهرية، شهرية... إلخ)، أو ناحية اللغة (عربية، أرمنية)، أو ناحية الماهية (سياسية عامة، فكرية، أدبية، عمالية... إلخ)، أو ناحية طبيعة الأصدار (علانية، سرية... إلخ). ويعود هذا التنوع إلى الظروف السياسية والأمنية من جهة وإلى إمكانيات الحزب وأوضاعه الداخلية من جهة أخرى. لذلك سنعرض لأهم التجارب التي خاضها الحزب على الصعيد الصحفي:

أ ـ ١ «الإنسانية»

بعد أن كانت جريدة «الصحافي التائه» قبل تأسيس الحزب ملتقى المثقفين ضمن الاتجاه الاشتراكي العام، ورافداً من روافد الحزب لاحقاً، فإن الاجتماعات الأولى والتي مهدت لتأسيس الحزب، عالجت فكرة إصدار جريدة، باللغة العربية خاصة بالحزب. حيث إن الآراء في حينه كانت مجمعة على أن نمو الحزب الجديد رهن بإصدار جريدة خاصة به، الأمر الذي دفع، جاك كولان، إلى الاستنتاج بأن اهتمام الحزب «كان منصباً في البداية على الدعاية أكثر منه على العمل».

وسرعان ما تحققت الفكرة، بإصدار جريدة «الإنسانية»، كصحيفة أسبوعية بتاريخ ١٥ أيار عام ١٩٢٥، أي بعد سبعة أشهر فقط على إعلان تأسيس الحزب[١]. وقد اختير اسم «الإنسانية» تيمناً «بالاومانييته» العمالية، الجريدة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي.

وكان المهرجان الشعبي الحاشد الذي أقامه الحزب احتفالاً بعيد العمال عام ١٩٢٥، من العوامل التي سرعت، برأي البعض، عملية إصدار الجريدة. حيث «أدرك الرفاق الأوائل أن الصحافة عمود فقري للحزب لا يستطيع بدونه الاتصال بالجماهير وإيصال خطه النضالي إليها وتعليمها والتعلم منها». فكانت «الإنسانية» أداة

---

(١) لقد أثير في الاجتماع الذي عقد مع جوزف برغر (J.Berger) مندوب الحزب البلشفيكي الفلسطيني ومراسل جريدة «الترناسيونال كورسبانداس» الصادرة عن الكومنترن، خلال التحضير لتأسيس الحزب عام ١٩٢٤ ضرورة إصدار جريدة تنطق باسم الحزب الجديد. وبحثوا تكاليف الإصدار التي قدرت في حينه بـ (٢٥٠٠) ليرة استرلينية، بحسب ما ذكر أرتين مادويان، لكن برغر، بحسب تعليل س. أيوب، راح يداور ويؤجل بحجة أن الحزب في فلسطين يجتاز أزمة خانقة بسبب اعتقال أعضائه.
لمزيد من التفاصيل حول الاجتماعات الأولى لتأسيس الحزب وإصدار جريدة يراجع:
- مادويان، أرتين: م .س، ص٥٢.
- س. أيوب: م .س، ص٦٢.
- كولان، جاك: م .س، ص١١٧.
- قلعجي، قدري: م .س، ص٥٢.
- يزبك، يوسف إبراهيم: «أمر عظيم هز الرفاق وأيقظ المئات»، **صوت الشعب أقوى**، م .س، ص (٩ ـ ١٠).
- الحلو، يوسف خطار: **أوراق من تاريخنا**، م .س، ص٢٧٧.
- دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، ص٢٢٤ و٢٦١، تفاصيل أخرى حتى ص٢٨٧. ويعتبرها الإنجاز الأول للحزب.

نشاط وتنشيط لحزب الشعب وأحد الحوافز المهمة لإطلاق حركته باتجاه العمل السياسي العام، إضافة لنشاطه النقابي والعمالي[١].

واعتبرت «الإنسانية» صحيفة «أنشئت خصيصاً لخدمة العمال والفلاحين، وللمدافعة عن حقوقهم وتنظيم صفوفهم». ومن شعاراتها الرئيسية: «اتحدوا أيها العمال». و«الإنسانية للفقير على الغني وللعامل على الرأسمالي».

وبالرغم من أنها لم تعمر طويلاً (أصدرت خمسة أعداد فقط)، فإن البعض يعتبرها أول جريدة شيوعية بالمعنى الصحيح في سوريا ولبنان[٢]. ويبدو أن قرار المفوض السامي بتعطيلها أفقد الحزب إداة علنية مهمة لنشر دعوته. وقد أثر سلباً على تجربته الصحفية، خاصة وأن التجربة ما زالت في مهدها وبداياتها الأولى. فتأخر الحزب مدة من الوقت حتى عاود مرة أخرى إصدار جريدة علنية يومية بمستوى «الإنسانية».

أ ـ ٢ «صوت العمال» و«العمال»

صدرت «صوت العمال» بتاريخ ١٧ آذار عام ١٩٣٠ بمبادرة من فؤاد الشمالي. حيث أكد في افتتاحية العدد الأول على أن خطة الجريدة «ستكون متخصصة بالعمال والفعلة والفلاحين» تدرس حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية و«تنور أذهانهم بالعلوم النافعة المفيدة»، لكنها سرعان ما توقفت بأمر من السلطة.

وبعد توقف «صوت العمال» رأس فؤاد الشمالي في نفس العام، تحرير جريدة

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- كولان، جاك: م .س، ص (١٢٥ـ ١٣٢).
- دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .س، ص (٢٧٣ـ ٢٧٤).
- د. المكاري، ضاهر: م .س، ص٩.
- جزماتي، نذير: م .س، ص١٤ مع الهامش.
- أعداد «الإنسانية» الخمسة.

(٢) يراجع:
- كولان، جاك: م .س، ص١٣٢.
- دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .س، ص (١٥٦ ـ ١٥٧).
- مادويان، أرتين: م .س، ص (٦٣ ـ ٦٤).
- س. أيوب: م .س، ص (٦٦ ـ ٦٧).
- أعداد «الإنسانية».

«العمال»، بعد أن اتفق مع صاحبها سجيع الأسمر، الذي أوضح في الافتتاحية بأنه «قد اتفق العمال الناهضون واجتمعت كلمتهم على أن تسلم زمام جريدتهم للرفيق فؤاد الشمالي العامل الجريء». واهتمت «العمال» بالدعاية النقابية بشكل خاص ضمن الخط السياسي للحزب الشيوعي. كمانشرت أخبار الحزب، غير أنها توقفت بعد صدور العدد الثاني بأمر من سلطة الانتداب[1].

أ ـ ٣ «الدهور» و«الطليعة»

صدرت «الدهور» عام ١٩٣٤ بحلة جديدة وبإدارة الشيوعي سليم خياطة، كمجلة أدبية مرتكزة على النظرية العلمية. وبإصدارها يكون الحزب قد حاول الالتفاف على قرارات السلطة المستمرة في تعطيل جرائده ومجلاته. فغير الاتجاه نحو المجلات ذات الطابع الأدبي، والتي لا تثير الكثير من الشبهات والتساؤلات، محاولاً اعتماد أسلوب أكثر مرونة لإيصال خط الحزب دون التعرض لحملات التعطيل. غير أن سلطات الانتداب أصدرت قراراً بإبعاد سليم خياطة من لبنان وسوريا إلى فلسطين في نفس العام بعد أن أصدر من الدهور عشرة أعداد بإشرافه المباشر.

وقد صدرت «الطليعة» بعد تعطيل «الدهور» بمبادرة من الحزب عام ١٩٣٥ وتنقلت بين دمشق وبيروت ـ شعارها: رسالة التحرير الفكري.

تعتبر «الطليعة» من نتائج «مؤتمر المثقفين الثوريين العرب» الذي عقد في زحلة عام ١٩٣٤ بدعوة من الحزب وبرعايته.

وتكاد تنفرد عن جميع صحف الحزب باهتمامها المركز على النواحي الفكرية والأدبية. وقد استفادت من تجربة «الدهور» الغنية وعلاقاتها مع المفكرين والأدباء،

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن «صوت العمال» و «العمال» يراجع:
- كولان، جاك: م .س، ص (١٨٥ ـ ١٨٦).
- دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .ن، ص (٣٤٩ـ ٣٥٠).
- مادويان، أرتين: م .س، ص (١٠٣ـ ١٠٤).
- د. المكاري، ضاهر: م .س، ص (١٠ـ ١٢).
- أعداد «العمال»:
  - العدد (١) السنة السابعة، بيروت، الأربعاء ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٠.
  - العدد (٢) السنة السابعة، بيروت، الأثنين ١ كانون الأول ١٩٣٠.

داخلياً وعربياً وعالمياً، فعمقت هذا الاتجاه وعززته. ولم تتطرق للقضايا السياسية المباشرة، وحاولت التعبير عن اتجاه تجديدي تقدمي في الأدب العربي لإعلاء شأن الثقافة الوطنية والشعبية. كما ساهمت من ناحية أخرى في إرساء الفكر الماركسي وتطبيعه إلى أن أوقفتها سلطة الانتداب عام ١٩٣٩ بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية(١).

أ ـ ٤ «صوت الشعب»

صدرت «صوت الشعب» عام ١٩٣٧ كجريدة أسبوعية بعد حصولها على الامتياز الرسمي من السلطة، بإدارة نقولا شاوي يعاونه فرج الله الحلو. وترافق صدورها مع بروز النشاط العلني للحزب الشيوعي بعد التحسن النسبي في المناخ السياسي اللبناني قياساً لما كان سائداً. حيث فرضت المستجدات السياسية ضرورة وجود منبر إعلامي يعبر الحزب من خلاله عن مواقفه وآرائه. فكانت «صوت الشعب» الجريدة العلنية الرسمية الناطقة باسم الحزب الشيوعي وبإشرافه المباشر. أي بعد اثنتي عشرة سنة على صدور «الإنسانية» كأول جريدة للحزب».

وتجمع المراجع على أهميتها بالنسبة للحزب، ودورها في التعبير عن قضايا العمال والفلاحين، ونقل أخبار النضال الشعبي في سبيل الاستقلال، والسعي لإقامة صداقة مع الاتحاد السوفياتي. وقد جسدت في هذا الجانب توجه الحزب في علاقاته مع «الخارج»، خاصة في مرحلتها الأولى مع فرنسا. وعرفت بسياسة الحزب، وإزالة الكثير من الضباب الذي كان لا يزال عالقاً بأذهان الناس حوله. فاحتلت برأي نقولا شاوي «مركزاً مرموقاً في مسيرة الحزب النضالية قياساً للصحف والمجلات التي أصدرها الحزب».

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن «الدهور» و «الطليعة» يراجع:
- كولان، جاك: م .س، ص٢٣٨.
- دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .س، ص ١٥٧.
- مادويان، أرتين: م .س، ص (١٦٣ـ ١٦٤).
- د. العكاري، ضاهر: م .س، ص (١٣ـ ١٩).
- الحلو، يوسف خطار: أوراق من تاريخنا، م .س، ص (٢٧٨ـ ٢٨٤) و٩٧.
- حوراني، رجا: «الطليعة رسالة التحرير الفكري»، صوت الشعب أقوى، م .س، ص (٩٣ـ ٩٤).
- «الدهور» العدد العاشر، كانون الأول ١٩٣٤.

توقفت «صوت الشعب» عن الصدور بقرار من المفوض السامي الفرنسي عام ١٩٣٩. واستمرت متوقفة لغاية ١٩٤٢ حيث عادت إلى الصدور مرة أخرى ليعاد توقيفها عام ١٩٤٧ من قبل سلطة الاستقلال إلى أن ألغي امتيازها نهائياً بعد دخول الحزب مرحلة العمل السري عام ١٩٤٨[1].

أ ـ ٥ «الطريق»

صدرت مجلة «الطريق» عام ١٩٤١ كرسالة ثقافية تصدرها عصبة مكافحة الفاشية والنازية في سوريا ولبنان.

ومن الجدير ذكره، أن العصبة كانت قد تأسست بمبادرة من الحزب الشيوعي صيف ١٩٣٧.

من هنا حملت مجلة «الطريق» منذ انطلاقتها فكرة العصبة واتجاهها في مقاومة الأفكار الفاشية والنازية من جهة، وجسدت الاتجاه العام لسياسة الحزب من جهة أخرى.

وتشعبت مواضيع «الطريق» وتعددت مساهماتها لتشمل مختلف المجالات، من الأدب والتاريخ والثقافة والفكر والسياسة... إلخ. وركزت على تغطية اللقاءات الشعبية وإقامة المؤتمرات الفكرية لخدمة توجهها المحدد. إضافة لتغطية المعارك الوطنية في لبنان وسوريا. كما تضمنت صفحاتها التعريف بالاتحاد السوفياتي وجوانب الحياة فيه. فكانت برأي حسين مروة سلاح الإنسان الفكري والايديولوجي في معركته ضد أعداء الإنسان.

واغتنت «الطريق» بتجارب سابقتيها «الدهور» و «الطليعة». وحافظت على نوع من التواصل بين محرريها والمفكرين والأدباء، باعتبارها رافداً يجمع في مسيرته

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- كولان، جاك: م .س، ص٢٤١.
- مادويان، أرتين: م .س، ص١٨٨.
- د. العكاري، ضاهر: م .س، ص (١٩ـ ٢٤) و (٤١٧ـ٤١٩).
- أوراق من تاريخنا، م .س، ص٢٤ و (٩٤ـ ٩٥) و٩٩ و (١٠٩ـ ١١٤) و (٢٨٨ـ ٢٩٣).
- س. أيوب: م .س، ص٨٠.
- شاوي، نقولا: «صوت الشعب»، صوت الشعب أقوى، م .س، ص (١٣٧ـ ١٣٨).
- Z. Laqueur W. op.cit... p. 142.

الملتزمين الاتجاه الماركسي والاشتراكي إضافة للأقلام الوطنية والديمقراطية العامة. ومن هذا الموقع ساهمت في جذب أصدقاء جدد للحزب وتوسيع دائرة المتعاطفين معه خاصة بين المثقفين.

وتمتاز «الطريق» بكونها ما برحت تصدر حتى اليوم (١٩٩٤). لذلك تكون من أقدم المجلات في تاريخ الحزب وأكثرها استمراراً، بالرغم من صدورها المتقطع في مراحل مختلفة، وقد لعبت دوراً مهماً داخل الحزب وخارجه.

ويشير محمد دكروب إلى الدور المميز الذي لعبته «الطريق» من خلال مواضيعها، ومحاولتها التأسيس لمرحلة جديدة. فقد واكبت المؤتمر الوطني الثاني للحزب ورافقت طروحاته المتجددة وجسدتها على صفحاتها.

وحاولت تكريس مفهوم التمايز والتنوع داخل الحزب، من خلال التمييز ما بين كاتب المقال والموقف الرسمي للحزب. والسعي لإقناع القارىء بضرورة وجود، بل واجب وجود، مثل هذه الفروقات، حتى ولو كان الكاتب المعين قائداً أو مسؤولاً في الحزب. وفتحت بالتالي نافذة لحرية «الاختلاف» وحرية النقاش. وساهمت من هذه الزاوية، في إطلاق حرية التفكير داخل الحزب.

وعززت «الطريق» مقولة مهمة تتلخص بأن للكاتب حرية التفكير المستقل، الأمر الذي يساهم بالمقابل في امتلاكه لحرية التجديد والإبداع. وقد كانت هذه الحرية مقيدة ومحدودة في الحزب سابقاً، والسائد كان التماهي مع الاتجاه العام الذي يحدده الحزب ويقره. ويمكن تلمس هذا الاتجاه من خلال مراجعة أعداد «الطريق» بعد المؤتمر الثاني. وبالرغم من أن الموضوع «التجديدي» سار ببطء وهدوء نتيجة للإمكانات المتوفرة في حينه، غير أنه كان خطوة على قدر كبير من الأهمية قياساً للأوضاع المعروفة في تلك المرحلة[1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- مادويان، أرتين: م .س، ص١٩٣.
- د. المكاري، ضاهر: م .س، ص (٢٥ـ٢٨).
- الحلو، يوسف خطار: أوراق من تاريخنا، م .س، ص١٠٩.
- دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .س، ص١٥٧.
- جزماتي، نذير: م .س، ص١٤٧.
- قلعجي، قدري: تجربة عربي في الحزب الشيوعي، م .س، ص (١٤ـ١٥).
- دكروب، محمد: م .ش (١)، م .س، الجمعة ١٣ كانون الأول ١٩٩١، بيروت، الرملة البيضاء. =

أ ـ ٦ «الصرخة» و «الأخبار»

صدرت «الصرخة» عام ١٩٥١ في محاولة للتعويض عن «صوت الشعب». وقد أشرف الحزب الشيوعي اللبناني على سياستها بعد أن عقدت قيادة الحزب مع صاحبها أحمد زكي الأفيوني، وهو شيوعي قديم، اتفاقاً بهذا الخصوص. وقد عبرت خلال فترة إصدارها عن رأي الحزب في مختلف القضايا. غير أنها ارتبكت، برأي يوسف خطار الحلو بالمواقف، خاصة تجاه حلفاء طبيعيين للحزب. وقد استمرت إلى أن أصدر الحزب «الأخبار».

صدرت «الأخبار» عام ١٩٥٤ في ظروف عمل الحزب السري، وتنوعت بين يومية وأسبوعية، واستمرت إلى سنة ١٩٧٦. وكانت كسابقتها أداة تثقيفية تنظيمية إلى جانب كونها أداة تحريض ودعاية. ففي ظروف العمل السري، وفي أجواء الإرهاب والتضييق الذي يتعرض له أعضاء الحزب الشيوعي ساهمت «الأخبار» في توصيل رأي الحزب ومواقفه السياسية من مجمل القضايا والأحداث التي تمر بها البلاد إلى أعضاء الحزب في المناطق النائية. فتحولت إلى منبر إعلامي دعائي توجيهي بالنسبة للمحازبين أعضاء الحزب ومناصريه(١).

أ ـ ٧ النداء

صدرت «النداء» عام ١٩٥٩، نتيجة لحاجة الحزب الملحة إلى جريدة يومية علنية تعبر عن موقفه اليومي من الأحداث الجارية. خاصة وأن صدورها ترافق مع ظروف سياسية وأمنية صعبة، سواء على المستوى الوطني لجهة الأوضاع السياسية التي يمر بها لبنان بعد أحداث ١٩٥٨، أو على المستوى العربي لجهة المستجدات

ـ Z. Laqueur W. o.p.Cit. p. 149.

ـ ابتدأت «الطريق» عام ١٩٩٤ بمعالجة محاور جديدة منها مثلاً:
ـ أزمة الحياة الحزبية في الوطن العربي.
ـ الماركسية من زوايا متعددة.

(١) الحلو، يوسف خطار: أوراق من تاريخنا، م .س، ص (١٧٢ـ ١٧٤) و (٢٩٤ـ ٣٠٤).
ـ دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .س.
ـ شاوي، نقولا: طريقي إلى الحزب، م .س، هامش ص٢١٧.
ـ مصطفى العريس يتذكر: م .س، ص٣٢١.
ـ الحلو، يوسف خطار: «الصرخة» و «الأخبار» صوت الشعب أقوى، م .س، ص (٢٥٥ـ ٢٥٦).

والتطورات المهمة في تلك المرحلة. فكانت باستمرار جريدة الحزب الرسمية والمعبرة عن آرائه وناقلة لمواقفه وتحليلاته ونظرته للأمور.

وتمتاز «النداء» بأنها لعبت دورها كجريدة يومية وحيدة للحزب لأطول فترة من تاريخه، وخلال مرحلة النشاط السري كما العلني، وما زالت تقوم حتى اليوم بدورها هذا رغم كل الظروف التي مر بها الحزب (تحولت عام ١٩٩٣ إلى مجلة أسبوعية).

وساهمت «النداء» في التعريف بسياسة الحزب، وأهدافه. وعملت على توصيل آرائه إلى أوسع القطاعات والفئات الشعبية. واهتمت، ضمن خط الحزب وتوجيهه، بالقضايا الشعبية على اختلافها وتبنت مطالب القطاعات العمالية والطلابية وهموم المزارعين وقضاياهم.

كما نشرت، وباستمرار، نشاطات الحزب وتصاريح قياداته وغطت أخباره وأبرزت معاركه السياسية والمطلبية. وتكاد «النداء» أن تكون أرشيفاً كاملاً عن الحزب خلال مرحلة طويلة من تاريخه هي العمر الزمني لصدورها.

واعتمدت «النداء» أسلوب «صوت الشعب» في علاقتها مع القراء. حيث يقوم أعضاء الحزب ومناصروه بتوزيعها مباشرة مرة في الأسبوع على الأقل. ومن الجدير ذكره في هذا الجانب، أن موضوع توزيع جريدة الحزب يعتبر إحدى المهمات الرئيسية بالنسبة للأعضاء ومن العناوين الدائمة على جدول أعمال اجتماع الفرق الحزبية في مختلف المناطق اللبنانية.

ويشير يوسف خطار الحلو أن «النداء» لا تنطلق في أخبارها من منطلق تجاري، كونها تحمل هما وطنياً وقومياً وعالمياً. ولقد تخرج من «مدرسة النداء» العديد من الملاكات الرئيسية والقيادات الأساسية في الحزب.

وعليه فإن «النداء» تتخطى كونها ناقلة خبر بالنسبة لعضو الحزب، لتصبح بحق، أداة توجيه وتحريض، ومادة تثقيف وتعبئة. ولتغدو جزءاً من تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني[1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- الحلو، يوسف خطار: **أوراق من تاريخنا**، م .س، ص (٣٠٥ ـ ٣٠٦).
- دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س.
- نعوس، خليل: «النداء»، **صوت الشعب أقوى**، م .س، ص (٢٨٩ ـ ٢٩٠).

ب ـ الصحافة السرية

أصدر الحزب عبر تاريخه الطويل العديد من المطبوعات السرية، أو ما يمكن تسميته «بالصحف السرية». وهي عبارة عن نشرة حزبية تصدر عن الحزب بشكل مباشر، وفي مراحل معينة من نشاطه السياسي ولأهداف محددة. وتهدف إلى توصيل رأي الحزب ومواقفه من الأحداث السياسية الجارية. كما تكون أداة تثقيف وتعبئة بالنسبة للعضو ـ أعضاء الحزب. وتصدر بشكل خاص في مراحل العمل السري وفترة الملاحقة الأمنية ومطاردة الحزب من السلطات الرسمية.

وقد تصدر في مناسبات محددة ولأسباب سياسية يرتئيها الحزب وتهدف لتمرير موقف محدد وتعميمه على الأعضاء والمناصرين.

وفي مطلق الأحوال، وخاصة في مراحل النشاط السري، فإن توزيعها يعتبر بحد ذاته مهمة حزبية جليلة. باعتبار أن الحزب يكون مطارداً، وموزعها يتعرض للاعتقال والسجن. وقد خفت إصدارات «صحافة الحزب السرية» بعد حصول الحزب على تصريح رسمي لمزاولة نشاطه السياسي.

ويمكن ذكر عدد من جرائد الحزب السرية ـ «الصحافة السرية» للحزب ـ على النحو التالي:

- جريدة «المطرقة والمنجل» عام ١٩٣١ صدرت في سوريا[(١)].
- جريدة «الفجر الأحمر». أصدرها الحزب بعد أن عطلت سلطات الانتداب الجرائد التي تنطق «بلسان» العمال والفلاحين واسمهم (الإنسانية، صوت العمال، العمال)، كما يشير بيان الحزب عام ١٩٣١. وكانت تصدر باللغتين العربية والأرمنية. وتوزع سراً في مختلف المناطق اللبنانية، كما ترسل في البريد إلى جميع الصحف ومختلف الشخصيات السياسية[(٢)].

---

(١) النداف، عماد: **خالد بكداش يتحدث**، م .س، ص (٢١ـ ٢٢).

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، ص (٣٦٨ـ ٣٦٩) و (٣٧١ـ ٣٧٢) و٣٧٤ و٤٢٨.
- النداف، عماد: **خالد بكداش يتحدث**، م .س، ص٢٤.
- Z. Laqueur W. op.cit. p. 121.
- تتعدد الأسماء فالبعض يعتبر «العلم الأحمر» يراجع؛ **أوراق من تاريخنا**: م .س، ص٢٧٧. والبعض يعتبرها «النجم الأحمر»، يراجع؛ د. ضاهر العكاري: م .س، ص١٢.

- جريدة «نضال الشعب» التي صدرت عام ١٩٣٤ واستمرت إلى سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧. حيث توقفت بعد صدور «صوت الشعب». وكانت «نضال الشعب» ناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني السوري[(١)].

- جريدة «الكومنفورم» ـ مكتب الأنباء ـ التي صدرت عام ١٩٥١ باللغة العربية والتي يمكن اعتبارها من «الصحف السرية». وهي تصدر في الأساس عن الكومنفورم. يقوم الحزب بترجمتها عن الفرنسية، بعد أن حصل على موافقة هيئة الجريدة في بوخارست. ولقد أنشأ الحزب مطبعة سرية لهذه الغاية. وتترجم بعض المقالات إلى اللغة الأرمنية حيث تصدر بشكل مستقل. وكانت توزع سراً في لبنان وترسل بالبريد إلى بعض الدول العربية والعالمية. وتوقفت عن الصدور عام ١٩٥٦ بعد حل «الكومنفورم»[(٢)].

- جريدة «حياة الحزب» تعتبر أيضاً من الجرائد السرية التي أصدرها الحزب وهي أقرب لأن تكون نشرة داخلية خاصة بالحزب وأعضائه. رافقت نشاط الحزب السري ومرحلة العمل العلني، غير أن صدورها لم يكن منتظماً. وتبدو من أقدم النشرات السرية في الحزب باعتبارها ما زالت مستمرة حتى اليوم (١٩٩٤) ويمكن ملاحظة موقعها وأهميتها في حياة الحزب الداخلية من خلال قرار المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) بإعادة إصدارها لضرورتها.

فقد طلب المؤتمر من اللجنة المركزية اتخاذ التدابير الكفيلة لإعادة «حياة الحزب» بأسرع وقت. كما دعا بالمقابل جميع المنظمات المسؤولة إلى صياغة تجاربها في حقلي التنظيم والممارسة السياسية العملية في مقالات توجه إلى هيئة تحرير «النشرة الداخلية». وذلك بعد أن لحظ المؤتمر جوانب الخلل في ضعف الانضباط الحزبي وفي الثقافة التنظيمية

(١) دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، طبعة ١٩٧٤، ص٤٧٠.
- الحلو، يوسف خطار: **أوراق من تاريخنا**، م .س، ص٩٥.
- مادويان، أرتين: م .س، ص١٤٤.
- كولان، جاك: م .س، ص٢٣٨.
- قلعجي، قدري: **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، م .س، ص١٣.
- يذكر أرتين مادويان: م .س، ص٨٩، بأنهم أصدروا في السجن جريدة «نور باستيل»، الباستيل الجديد، عام ١٩٢٦ باللغة العربية والأرمنية ولعدد واحد. يراجع: جذور السنديانة، م .س، ص٣٢٥.

(٢) مادويان، أرتين: م .س، ص (٣١٥ـ ٣١٦). ويذكر ص (٣١٨) جريدة سرية أخرى صدرت عن منظمة الحزب في أوائل الخمسينات باسم «صوت الجماهير»، ص٣١٨.

الحزبية، الأمر الذي يشير إلى مدى مساهمة «حياة الحزب» كنشرة داخلية، في رفع «التكوين الحزبي بشكل عام»، ودورها في إعادة «الانضباط البروليتاري» إلى حياة الحزب الداخلية، وضرورتها كأداة توجيه وتثقيف وتربية بالنسبة لعضو ـ أعضاء الحزب(١).

جـ ـ الجرائد والمجلات الأرمنية

عمد الحزب إلى إصدار عدد من الجرائد باللغة الأرمنية، ويبدو هذا التدبير أمراً طبيعياً، فقد كان للأرمن دور مميز وأساسي في نشأة الحزب. واستمر هذا الدور من خلال وجود العديد من الأرمن كأعضاء في صفوفه إضافة للمناصرين والمؤيدين والأصدقاء، الأمر الذي فرض على الحزب الاستمرار في بذل المساعي والجهود لجذب العناصر الأرمنية إلى صفوفه، وتوضيح مواقفه وتبني قضاياهم ومعالجة مشاكلهم، فكانت الجرائد إحدى أهم الوسائل في ذلك. ومن هذه الجرائد(٢):

- صدرت أول جريدة ناطقة باسم الحزب الشيوعي في لبنان باللغة الأرمنية عام ١٩٢٥ باسم «نور باروس» ـ الفنار الجديد ـ ولم يصدر منها غير عددين.
- صدرت بعدها جريدة «سبارتاك» عام ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧.
- صدرت عام ١٩٣٨ «جوغوفورتي تسيين» ـ صوت الشعب ـ كأول جريدة علنية، أسبوعية للحزب الشيوعي اللبناني ـ السوري. وكان لها دور في تعبئة الجماهير الأرمنية سياسياً وفكرياً وقد صدر قرار من المفوض السامي بتعطيلها عام ١٩٣٩.
- صدرت «ماراداغوتش» ـ نداء النضال ـ بإدارة أرتين مادويان عام ١٩٣٩ ولأربعة أعداد فقط.
- صدرت «هاراتش» ـ إلى الأمام ـ الأسبوعية عام ١٩٥٧. ولمدة ثماني سنوات، وقد تعطلت نتيجة الأزمة الداخلية ـ التنظيمية التي عصفت في الحزب منتصف الستينات.
- صدرت «غانتش» ـ النداء ـ عام ١٩٧١ برئاسة أرتين مادويان، كملحق أسبوعي

---

(١) الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني: م .س، ص٢٣٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- مادويان، أرتين: م .س، ص (٦٥ـ ٦٦) و٨٧ و (١٩٥ـ ١٩٨) و٣٢٤ و (٣٥٨ـ ٣٦١).
- د. العكاري، ضاهر: م .س، ص (٢٤ـ ٢٥)، يذكر اسم «المنارة الجديدة» بدلاً من «الفنار الجديد».
- دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .س، ص٣٢٥.

لجريدة النداء، باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني. واهتمت بنشر وثائق الحزب وإبراز نشاطاته، والتزمت نهج الحزب ونظريته الماركسية ـ اللينينية. وكانت أمينة لخط الحزب وتوجهاته في كافة القضايا. وسعت دائماً لتعميق الوحدة الوطنية في لبنان وتعزيز التلاحم بين الأرمن في لبنان ووطنهم الأم في أرمينيا السوفياتية. وقد استمرت لما بعد عام ١٩٧٥ (توقفت عام ١٩٨٣).

د ـ الجرائد والمجلات القطاعية

رغم أن صحافة الحزب بمجملها، بشكل عام، وبمختلف أشكالها كانت تغطي الأخبار والمواضيع التي تتعلق بقضايا الفئات الشعبية كالعمال والفلاحين والطلاب... إلخ. وتطرح أوضاعها وتعالج مشاكلها وتحدد مطالبها في مواجهة الدولة أو أرباب العمل، ورغم أن صحافة الحزب اليومية، بشكل خاص، كانت تعالج على صفحاتها المواضيع التي تهم مختلف الفئات الكادحة ضمن توجه الحزب وخطه السياسي، وتبرز دوره ومتابعته لقضايا الفئات الشعبية، بالرغم من ذلك فقد عمد الحزب إلى إصدار عدد من الجرائد والنشرات الدورية ذات الطابع القطاعي المحدد، والتي تهتم مباشرة بقطاع محدد من القطاعات الشعبية.

فإضافة إلى «صوت العمال» و«العمال» فقد أصدر الحزب «حياة العمال» كجريدة غير منتظمة تهتم بقضايا القطاع العمالي. وهي أقرب لكونها نشرة منها إلى جريدة عادية. واستمرت بالصدور بشكل متقطع وفي مختلف مراحل نشاط الحزب السري كما العلني.

كما أصدر الحزب جريدة «الثقافة الوطنية» عام ١٩٥٢. وقد تقطع إصدارها بين مرحلة وأخرى، كما تنوعت مواضيعها واهتماماتها، إلى أن استقرت في المرحلة الأخيرة ـ ما قبل ١٩٧٥ ـ «كمجلة نقابية» تهتم بالقضايا العمالية. إضافة إلى جريدة «الوقت» في بداية الخمسينيات كجريدة أسبوعية سياسية تهتم «بقضايا العمال والمستخدمين والنقابات والنقابيين» ثم تحولت لاحقاً إلى أن تكون ترجمة لمجلة الحركة الشيوعية العالمية[1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول «الثقافة الوطنية» و «الوقت» يراجع:
- شاكر، الياس: «الثقافة الوطنية»، صوت الشعب أقوى، م .س، ص (٢٣٥ـ ٢٣٦).
- «الثقافة الوطنية»: عدد (١) الجمعة ١٩ كانون الأول، ١٩٥٢.
- «الوقت»: عدد (٢٧)، السبت، شباط ١٩٥٤.
- تقرير غير منشور، بدون عنوان، بدون تاريخ، يعالج قضايا الإعلام والنشر في الحزب، يبدو أنه في مرحلة ما قبل ١٩٧٥ وخلال مرحلة النشاط العلني للحزب، أرشيف النداء.

كما أصدر القطاع الطلابي عدداً من الجرائد ـ النشرات أهمها «صوت الطالب» وكانت تعالج القضايا الطالبية وتوزع في الجامعات والثانويات والمدارس التكميلية.

إضافة لذلك أصدر اتحاد الشباب الديمقراطي في لبنان نشرة مركزية باسم «الشباب» تغطي المواضيع التي تهم الشبيبة بشكل عام إضافة لنشاطات الاتحاد المختلفة. إلى جانب بعض النشرات «الفرعية» مثل «قضايا الطلاب» التي تصدر عن الاتحاد في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

هـ ـ الدور والتأثير التربوي

يشير تنوع وتعدد أسماء «صحافة الحزب» السرية منها والعلنية والقطاعية التي تصدر عن الحزب الشيوعي اللبناني إلى الموقع المميز الذي تحتله في حياة الحزب الداخلية، والأهمية الكبرى التي يوليها الحزب للجانب الصحفي خاصة، وبالتالي لموضوع الإعلام والدعاية عامة.

من هنا يذكر البعض بأن لدى الحزب الشيوعي اللبناني «عراقة» في موضوع الإعلام عامة والعمل الصحافي خاصة. وهو «أول حزب لبناني انخرط في ميدان الإعلام وأصدر أول صحيفة». واستمر بإصدار الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى بدون انقطاع رغم القهر الاستعماري وتعسف السلطات الأجنبية والمحلية المتعاقبة[١]، حتى غدت «صحافة الحزب» أحد المظاهر التي تبرز تأثير الحزب وفعاليته[٢].

وقد شكلت «صحافة الحزب» برأي آخرين «القسم الأهم والأعمق والأغنى في الثقافة العربية التقدمية الحديثة»[٣]. لذلك يلاحظ أنه تكاد لا تخلو مرحلة من مراحل نشاط الحزب عبر سنوات تاريخه الطويلة من جريدة معينة أو مجلة محددة.

من هنا تضمنت «صحافة الحزب» من خلال موقعها المميز ودورها الفعال أثراً واضح التأثير والفعالية في تربية عضو الحزب وتكوينه السياسي.

فقد ساهمت «صحافة الحزب» في توجيه القاعدة الحزبية ضمن الخط السياسي للحزب، كما في تكوينها سياسياً وفكرياً وثقافياً بما تقدمه من آراء وما تعرضه من تحليلات.

(١) مروة، كريم: م .ش (١)، م .س.
ـ معلومات: م .س، ص١٢.

(٢) New York. -1946 A.H.Hourani -Syria & Lebanon, A Political Essay -p. 194.

(٣) دكروب، محمد: جذور السنديانة الحمراء، م .س، ص١٥٦.

فالجريدة اليومية بشكل خاص، تتكفل بتوصيل الموقف الحزبي المباشر من مجريات الأحداث وقضاياها. وتثير عبر صفحاتها القضية الأبرز وطنياً أو قومياً أو عالمياً أو حزبياً. كما تبرز المواضيع الأكثر إثارة واهتماماً ضمن الاتجاه السياسي للحزب، وتغطي أخبار الحزب المركزية، والمناطقية ونشاطاته وتحركاته على مختلف الصعد والقطاعات. إضافة لما تعرضه «صحافة الحزب» غير اليومية من مواضيع ثقافية وفكرية تعالج مختلف جوانب الإطار الفكري للحزب، إلى جانب المواضيع الأدبية والتحليلات السياسية والتحقيقات المتنوعة. فتغدو «صحافة الحزب» أداة تحريض سياسية بالنسبة للقاعدة الحزبية، وأداة تعبئة فكرية في الوقت نفسه.

وتساهم «صحافة الحزب» بدور مهم في توحيد الرؤية بين أعضاء الحزب ومناصريه حيال القضايا السياسية والمعارك المطلبية والأحداث الوطنية والقومية والعالمية.

كما توحد الخطاب السياسي اليومي المباشر، بمفاهيمه وتعابيره ومصطلحاته، فتؤمن التوازن الضروري بالنسبة لعضو الحزب في خضم الأحداث الجارية، وفي موازاة سيل الأخبار والمعلومات المتوفرة من مصادر إعلامية متنوعة ومتعارضة بمجملها مع الحزب واتجاهه وتحليلاته. خاصة وأن لبنان يحتل مركزاً إعلامياً دعائياً رئيسياً في المنطقة العربية ولمختلف الفصائل السياسية والاتجاهات الفكرية، الأمر الذي يفترض تركيزاً مباشراً من الحزب، وعبر «صحافته» لتوجيه عضو الحزب بما تستلزمه ضرورات المرحلة أو الحدث المباشر داخلياً وخارجياً.

وقد حدد تقرير حزبي المهمات السياسية المطروحة من موضوع وسائل الإعلام والتحريض فاعتبر أن أحد جوانبها الأساسية يتركز على إيصال خط الحزب إلى قواعده وأصدقائه والجماهير، من أجل تعبئتها في النضال لتحقيق أهداف الحزب، والرد على الهجمات الرجعية واليسارية المغامرة، وكذلك توضيح سياسة الاتحاد السوفياتي خاصة والبلدان الاشتراكية عامة وعرضها بدقة، في خضم المعركة العالمية ضد الامبريالية. إضافة إلى توضيح سياسة الأحزاب الشيوعية في العالم الرأسمالي[١].

من هنا تتحول «صحافة الحزب» إلى ما يشبه النشرة الحزبية التثقيفية اليومية والرئيسية إلى حد ما. يستند إليها عضو الحزب لمعرفة موقف الحزب ومجريات الأحداث

---

(١) تقرير غير منشور: بدون عنوان، بدون تاريخ، أرشيف جريدة النداء، م .س.

وخلفياتها والإطار العام لتطورها، بما توفره من مادة أساسية سياسياً وفكرياً وإخبارياً ـ إعلامياً.

ويبدو أن الاتجاه التربوي السياسي السائد في «صحافة الحزب» لا يبرز التنوع في التحليل أو التعدد في وجهات النظر وإمكانية الاختلاف. حيث يلاحظ سيطرة النمط الحزبي الآحادي الجانب. «فصحافة الحزب» ينطبق عليها في هذه الحالة سمة الإعلام الحزبي الموجه، والمستند إلى إطار فكري غير قادر، أو قابل بالاختلاف والتنوع وتعدد الآراء.

فتساهم «صحافة الحزب» ضمن هذا الاتجاه بتحديد مجالات الرؤية وتكريس النظرة الأحادية الاتجاه بالنسبة لعضو الحزب، الأمر الذي يجعل منها أداة للتوجيه والتكوين في نفس الوقت، فهي إطار مساعد على قولبة عضو الحزب باتجاه أيديولوجي محدد.

فالدور الايديولوجي لـ «صحافة الحزب»، وسعيها الدائم لخدمة خط الحزب السياسي والفكري، واستمرارها في توصيل هذا الاتجاه وتأكيده، مكتفية بعرض الإيجابيات، بعيداً عن النقد الجدي والمراجعة الموضوعية، وفي غياب تنوع الآراء وتعددها، يساعد بشكل أو بآخر على تعزيز منطق التزمت والتعصب تجاه الغير ـ الآخر، ذهنياً وسلوكياً. ويؤثر سلباً على مجالات الانفتاح وإمكانيات التفاعل داخل الحزب وخارجه. خاصة وأن سيادة منطق رفض الآخر، وعدم القبول بالتنوع والحد من تعدد الآراء يقيد مجالات الحرية، ويضعف الممارسة الديمقراطية، كما يهمش أطر المناقشة الموضوعية، إضافة لتكريس منهج الشك تجاه الآخر أفراداً وآراء ومجموعات، داخل الحزب وخارجه.

وبالتالي فإن «صحافة الحزب» تبقى ضمن الاتجاه الذي رسمه لينين وحدده. فإضافة إلى دورها في نشر الأفكار والتربية السياسية وجذب الحلفاء والتحريض الجماعي، فإنها تقوم بدور «منظم جماعي». وبالتالي فإنها تشبه «السقالات» التي تقوم حول المبنى فتسهل الاتصال بين العاملين وتوزع العمل وتنظمه[1].

فتغدو «صحافة الحزب» بحجم الحزب. ويصبح عضو الحزب أسير صحافته ودائرة تأثيرها، فكرياً وسياسياً وإعلامياً ودعائياً وتحريضياً وتثقيفياً.

---

(١) ف .أ. لينين: م .س، ص٧٠ و١١٢

ـ خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء: م .س، حول دور «الايسكرا».

٥ ـ المنظمات الجماهيرية

اهتم الحزب الشيوعي اللبناني اهتماماً خاصاً بالمنظمات الجماهيرية منذ بدايات عمله السياسي، لما تمثله من دور أساسي في خدمة الحزب وأهدافه العامة من جهة، ولما توفره من علاقة تفاعلية بين الحزب والمحيط الاجتماعي من جهة أخرى.

فبرزت المنظمات الجماهيرية أحد الأطر التي يعتمدها الحزب في نشاطه السياسي وعمله في صفوف الجماهير. حيث تعتبر أداة رئيسية لتوطيد صلات الحزب بفئات الشعب ومجالاً حيوياً لحركة الحزب ونضاليته.

وبالرغم من أن المنظمات الجماهيرية قد تتخذ تعابير متعددة ومصطلحات مختلفة مثل: المنظمات الديمقراطية، أو المنظمات الجماهيرية، أو مؤسسات العمل الجماهيري، أو العمل القطاعي، أو أطر العمل الديمقراطي... إلخ غير أنها تكاد تكون متقاربة في المفهوم والجوهر، ومتقاطعة في الطبيعة والدور، إذ تعتبر، من حيث المبدأ، أطراً يمارس الحزب من خلالها وبواسطتها نوعاً من العلاقة السياسية مع المحيط الاجتماعي بحسب القطاع المحدد أو الفئة الاجتماعية المعينة، لتحقيق أهداف تخدم مصالح هذه القطاعات والفئات ضمن توجه الحزب وخطه السياسي.

من هنا تتنوع اهتمامات المنظمات الجماهيرية ومجالاتها، وتختلف دائرة حركتها وأفق نشاطها السياسي والمطلبي من المنظمات العمالية ـ النقابية والطلابية والشبيبية والنسائية.

وتختلف هذه المنظمات عن المبادرات الأخرى التي قد تتشكل بمبادرة من الحزب، أو بالتعاون معه، نتيجة لوضع سياسي محدد أو لقضية اجتماعية، ثقافية، تربوية معينة... إلخ، والتي لا تتخذ في أشكال تمظهرها التنظيمي وتوجهها المطلبي والسياسي صفة الديمومة والاستمرار. كما لا تشكل، هذه المبادرات، من ناحية أخرى اهتماماً حزبياً رئيسياً قياساً لعمل المنظمات الجماهيرية وطبيعتها وتنظيمها. حيث تحتل الأخيرة اهتماماً أساسياً وحيزاً مهماً من سياسة الحزب وبرنامجه السياسي، وتعتبر ركيزة أساسية في توجهه العملي وممارسته اليومية. إذ تمثل قطاعاً محدداً من القطاعات المجتمعية، وتغطي ميداناً معيناً من ميادين العمل والنشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي... إلخ، وتعتبر رافداً مهماً من روافد تركيب الحزب وبنائه المجتمعي. إنها تبدو باختصار تنظيمات الحزب في هذه القطاعات بالدرجة الأولى.

وعليه فإن المنظمات الجماهيرية في الحزب تطال مباشرة عضو الحزب، من خلال كونه أحد عناصر القطاع المجتمعي المحدد من جهة، وبكونه عضواً في صفوف الحزب يخضع لقراراته ويلتزم بتوجيهاته ويشارك في نشاطاته ومعاركه المختلفة من جهة أخرى. خاصة وأن العضوية في كلا الحالتين لا تبدو متناقضة في الجوهر أو الشكل. من هنا يبرز دورها التربوي السياسي نتيجة للعلاقة الخاصة والتداخل المميز بينها وبين الحزب.

فكيف يمكن ملاحظة الدور التربوي السياسي للحزب في المنظمات الجماهيرية من خلال الإطلالة على المفهوم العام للمنظمات الجماهيرية وموقف الحزب منها وآلية العمل التي تحكم عمله ضمن مؤسساتها.

أ ـ الإطار المفاهيمي والدور الأساسي

تبدو المنظمات الجماهيرية، من حيث المبدأ، إطاراً تنظيمياً مستقلاً يجمع العاملين في ميدان معين أو قطاع محدد من ميادين العمل، أو قطاعات الإنتاج أو المهتمين بقضاياه وشؤونه. وهي إطار عمل جماعي لطرح قضايا الفئات الاجتماعية والدفاع عنها والسعي لتحقيق مطالبها. إنها شكل من أشكال وعي الناس، وأصحاب المصلحة المباشرة، لقضاياهم ومصالحهم المباشرة والعمل لتحسينها. وتتخذ منحى تنظيمياً ديمقراطياً يساهم بتحقيق إنجازات مطلبية تعود بالفائدة على العاملين في القطاع ـ الميدان المحدد، كما في تحسين أوضاع القطاع ـ الميدان وتطويره[١].

غير أن هذا المفهوم يتخذ بعداً آخر بالنسبة للعديد من الأحزاب السياسية بشكل عام والأحزاب الماركسية ـ اللينينية بشكل خاص. باعتبار أن الحزب الماركسي ـ اللينيني يدخل الوعي السياسي في الجماهير، ويوضح أهدافها ويحدد «طرق تحويل العالم ثورياً». فيضفي على أعمال الجماهير «طابعاً هادفاً ومنظماً مستنداً على أسس شيوعية». وبناء عليه فإن الحزب الماركسي ـ اللينيني قائد الجماهير الشعبية وشرطها الأساسي لكي «تصبح الجماهير الشعبية صانعة واعية للتاريخ وبانية للحياة الجديدة»[٢].

---

(١) تداخل المنظمات الجماهيرية من حيث المبدأ مع مفهوم جماعات الضغط. لمزيد من التفاصيل حول جماعات الضغط وماهيتها وأنواعها واختلافها عن الأحزاب السياسية يراجع على سبيل المثال:
ـ د. الخطيب، نعمان: م .س، ص (١٢٣ـ ١٣٤).

(٢) **معجم البناء الحزبي**: م .س، ص١٦٥.

انطلاقاً من هذه الخلفية النظرية والفهم السياسي تغدو المنظمات الجماهيرية أقرب لأن تكون أداة جماهيرية في خدمة الحزب ودائرة أساسية من دوائر حركته ونشاطه، ووسيلة مهمة من وسائل عمله الشعبي والسياسي. ولم تعد المنظمات الجماهيرية بالنسبة للحزب إطاراً لجمع الناس في سبيل مصالحها وطرح قضاياها ومطالبها فقط، بل حملت مضموناً سياسياً واضحاً في توجهه، تغييرياً في جوهره، حزبياً في سلوكه. إضافة إلى أنها تتحول لمجال مهم يرفد الحزب بالأعضاء الجدد ويزيد من توسيع قاعدته الحزبية بالمؤيدين والمناصرين.

وقد ارتبط هذا المفهوم بالإطار الفكري للحزب والمفهوم اللينيني. خاصة في النظرة لطبيعة «العملية الثورية» بحد ذاتها، وضرورة حشد كافة الطاقات وتأمين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ للحظة التاريخية المناسبة لاقتناص الفرصة السانحة والوصول إلى الحكم، والبدء في عملية التحويل الجذري لبنية المجتمع وعلاقاته.

ويبدو أن هذا الإطار المفاهيمي حكم آلية عمل الحزب في المنظمات الجماهيرية وآلية حركة أعضائه فيها، سواء في مرحلة النشاط السري أو العلني، مع ما يمكن أن يطرأ من تغييرات في أسلوب العمل وطبيعته بين المرحلتين من جهة، وما يمكن ملاحظته من تبدلات في السلوك الحزبي ضمن عمل المنظمات الجماهيرية من جهة أخرى بين مرحلة وأخرى.

أ ـ ١ مرحلة النشاط السري

إن ظروف العمل السري قد ساعدت، إلى حد كبير في بروز المنظمات الجماهيرية. حيث إن طبيعة الحياة السياسية التي رافقت سنوات النشاط السري للحزب الشيوعي اللبناني، وما تخللها من ملاحقة ومطاردة وسجن لأعضاء الحزب وقياداته من قبل السلطات المتعاقبة ومنعه من مزاولة عمله السياسي بشكل طبيعي، فرضت على الحزب اللجوء إلى أطر تنظيمية أخرى غير حزبية، من حيث المبدأ، تكون متنفساً للحزب ومجالاً حيوياً لنشر أفكاره وممارسة العمل السياسي بجوانبه المتعددة.

فاعتمدت المنظمات الجماهيرية في الأساس كأسلوب عمل سياسي يخدم

الحزب وتوجهه، ويوفر الإطار المناسب لحركته ونشاطه بين فئات الشعب، عندما يكون الحزب عاجزاً عن الإعلان مباشرة وبشكل علني عن اسمه الحقيقي. فتغدو المنظمات الجماهيرية مدخل الحزب الأساسي ووسيلته الرئيسية لإقامة العلاقة بينه وبين الوسط الاجتماعي. كما تؤمن بدورها حماية نسبية لعضو الحزب، وتغطي حركته السياسية إلى حد ما، وبالتالي تشرعن وجوده بشكل أو بآخر. حيث يفترض بالشيوعي في هذه الحالة وخلال نشاطه في المنظمات الجماهيرية أن لا يعلن عن نفسه، ويركز على انخراطه في العمل المطلبي مع العمال، ويكسب ثقتهم ويجد الوسيلة لإيصال خط الحزب إليهم[١].

من هنا يصبح دور المنظمات الجماهيرية في مرحلة العمل السري مميزاً ووجودها ضرورياً في حياة الحزب وعمله. لما تؤمنه من خدمات للحزب كما للفئات الاجتماعية التي يسعى الحزب لخدمتها ومساعدتها على تحقيق أهدافها.

أ ـ ٢ مرحلة النشاط العلني

أما في مرحلة النشاط العلني فقد بقيت المنظمات الجماهيرية ضرورة حزبية على قدر كبير من الأهمية. لأن نشاط الحزب الشيوعي باسمه الواضح ـ في ظروف العمل العلني ـ لا يقلل أبداً من دور المنظمات الجماهيرية على اختلاف أنواعها واهتماماتها. بل إن ظروف العلنية تتيح «إمكانيات غير محددة لعمل هذه المنظمات ولخوض معارك واسعة وتحقيق مطالب فئوية هامة»[٢]. وبالتالي لم تفقد المنظمات الجماهيرية موقعها وأهميتها ودورها بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني كأسلوب للعمل السياسي والمطلبي بين فئات الشعب المختلفة، سواء على مستوى عضو الحزب أو الهيئات الحزبية المختلفة.

فقد أكد النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الوطني الثالث (١٩٧٢)، على أن أحد واجبات عضو الحزب «الانتساب إلى المنظمة الجماهيرية التي تغطي ميدان عمله ونشاطه».

إضافة إلى أنه يتوجب على الفرقة الحزبية توثيق صلات الحزب بالجماهير

---

(١) مجلة الأخبار: ١٩٧٤، ص٢٦. غير محدد العدد، أرشيف جريدة النداء، رقم الموضوع ٢/١٨٤، بيروت.

(٢) م.ن.

والقيام بعمل تنظيمي بينها. كما يتطلب من اللجنة المنطقية الحزبية أن «تسهر على مشاركة الشيوعيين في المنظمات الجماهيرية»[١].

وقد أولى المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي اللبناني، والذي عقد في ظل ظروف النشاط العلني، المنظمات الجماهيرية أهمية بالنسبة للحزب. واعتبرها من الشروط الأساسية المكملة لجماهيريته. بل إن القسم الأساسي من جماهيرية الحزب يقوم على «مدى عمل وسمعة ونفوذ الحزب في هذه المنظمات»[٢].

وعليه فإن عمل أعضاء الحزب في المنظمات الجماهيرية عليه أن ينسجم مع تحقيق «شعار جماهيرية الحزب. فلا يمكن تصور حزب جماهيري دون منظمات جماهيرية» واسعة يقودها الحزب ويستخدمها «يعطيها لتعود فتجزل له العطاء»[٣].

من هنا فإن مفهوم الحزب للمنظمات الجماهيرية بقي نفسه إلى حد كبير في مرحلة النشاط السري كما العلني، وبقي الهدف الأول والأخير في كلا المرحلتين تأمين صلة الحزب باستمرار مع «الجماهير» ونقل أفكاره إليها والعمل معها وكسب المحازبين إلى صفوفه، وإعداد جيش الثورة والمساعدة على إنضاج الظروف واللحظة المناسبة لإسقاط حكم البرجوازية.

ب ـ القطاعات الأساسية

تعددت تجارب الحزب في المنظمات الجماهيرية، بتعدد القطاعات وميادين العمل. وتبدو أكثرها وضوحاً تلك التي تركزت في قطاع العمال والتنظيم النقابي، وقطاع الشباب والطلاب، إضافة للقطاع النسائي.

وتبدو هذه التجارب متشابهة في جوهرها إلى حد كبير، نتيجة للإطار المفاهيمي للحزب حول المنظمات الجماهيرية، وتصوره لدور أعضاء الحزب في إطارها

---

(١) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة (نظام ١٩٧٢)**: م.س:
- مادة رقم (٤) بند رقم (٣).
- مادة رقم (١٠) بند رقم (٢).
- مادة رقم (٢٢).

(٢) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م.س، ص (٢٠١-٢٠٢).

(٣) **تقرير قطاع الشباب والطلاب والأندية أمام المؤتمر المنطقي**، بيروت، أول أيلول ١٩٧٤، غير منشور، أرشيف جريدة النداء.

المؤسساتي، الأمر الذي جعل من نهج الحزب وآلية عمله في المنظمات الجماهيرية، على تنوعها واختلافها، تجربة واحدة بفارق ما تفترضه خصوصية كل قطاع وتمايزه عن الآخر. وهذه القطاعات المحددة لا تنفي مشاركة الحزب في قطاعات أخرى (كتاب، مهندسين، أطباء. . . إلخ) لكنها تبدو أكثر تعبيراً عن علاقة الحزب بالقطاع المحدد. مع الإشارة إلى أن نهج الحزب مع القطاعات كافة يبدو في ذات النهج والممارسة.

ب ـ ١ القطاع العمالي والتنظيم النقابي

يبدو القطاع العمالي والتنظيم النقابي من أقدم تجارب الحزب في المنظمات الجماهيرية وأكثرها بروزاً ووضوحاً.

فقد ارتبطت نشأة الحزب في جزء أساسي منها بالحركة النقابية. وكان العمال عبر «النقابة العامة لعمال الدخان في لبنان» والتي أسسها فؤاد الشمالي صيف ١٩٢٤ أحد روافد تأسيس الحزب. وبقي نشاط الحزب في النقابات، إلى جانب الأشكال التنظيمية العمالية الأخرى، إطار الحزب الواجهي للعمل بين صفوف العمال. كما بقيت قضايا القطاع العمالي والتنظيم النقابي إحدى المهمات الأساسية في نشاط الحزب الشيوعي اللبناني في مختلف مراحل تاريخه السياسي.

وخاض الحزب في هذا الميدان العديد من التجارب. وكان له دور أساسي في تشكيل العديد من النقابات والاتحادات العمالية بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي مختلف القطاعات والمهن: من عمال الأفران ونقابات عمال المطابع، النجارين، البناء، الأحذية، التنجيد الافرنجي، والخياطين. . . إلخ. وقد أسست هذه التشكيلات العمالية «الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان» بقيادة الشيوعيين. كما تفرعت عنه لجان عمالية للعمال الذين لم يكن لديهم جمعيات[1]. إضافة لدور الحزب في النقابات المنفردة فيما بعد. ومساهمته عبر مختلف الأطر النقابية مع الأطراف النقابية الأخرى بقيام الاتحاد العمالي العام سنة ١٩٧٠.

وقد جسد الحزب في نشاطه العمالي وتنظيمه النقابي توجه الحزب الشيوعي في العمل السياسي والتنظيمي، والمستند إلى التحليل الماركسي ـ اللينيني والمرتكز في جوهره على قاعدة الصراع الطبقي. من هنا رفض الحزب ومنذ بداياته الأولى فكرة النقابات العمالية بحسب المفهوم التقليدي «المتخلف» والتي تقوم على جمع

---

(١) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني**: م .س، ص (٣٧ـ ٣٨).

العمال وأصحاب العمل معاً في إطار نقابي مشترك. وساهم الحزب في بلورة التنظيم النقابي منطلقاً من «مفهوم عمالي ثوري»، فكانت النقابات التي شكلها الحزب ضد المفهوم السائد. وسار الحزب منذ «البداية في خط كفاحي صدامي على أساس طبقي واضح وصريح»[١].

من هنا تركزت الآلية الحزبية في القطاع العمالي والتنظيم النقابي على تعزيز المفهوم الطبقي وتكريسه. وقد ثقف الحزب أعضاءه ومناصريه داخل الحزب وضمن المنظمات الجماهيرية على قاعدة هذا التصور لقضايا العمال ومشاكلهم.

وقد دعا الحزب أعضاءه إلى الانتساب الإلزامي إلى النقابات، وتنسيب الأصدقاء لدعمها وتطويرها وتقويتها في مواجهة النقابات «اليمينية» والاتجاه الانتهازي في الحركة النقابية، ولمقاومة تدخل الدولة الموجه ضد الاتجاه الوطني والتقدمي في الحركة النقابية، ولحسم الصراعات التي قد تنشأ داخل الجسم النقابي لصالح الاتجاه الذي يمثله الحزب وحلفاؤه.

وعمد الحزب إلى توجيه أعضائه العاملين في القطاع العمالي والتنظيم النقابي بحسب قرارات الحزب وتخطيط هيئاته القيادية.

فالقيادة الحزبية هي التي تبحث قضايا العمال ومواضيع العمل في القطاع العمالي والتنظيم النقابي، وتقرر طبيعة التوجه وشكله وأسلوب المواجهة وطريقة التصعيد. كما تفرض على أعضاء الحزب في المنظمات الجماهيرية ضمن هذا القطاع الأسماء التي يجب أن تترشح للمناصب القيادية في الأطر الجماهيرية، وعلى عضو الحزب الالتزام بتعاليم القيادة وقراراتها وتنفيذها داخل المنظمة الجماهيرية التي ينتسب إليها، بعد إعطائها الصفة الدستورية اللازمة والكفيلة بتأمين سير خطة الحزب وقراراته[٢].

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، ص١٨٧.
- كولان، جاك: م .س، ص١٣٨ و٢٣١ و٢٨٨ و٢٨٩ و٤٢٩ و٤٤٥ و (٤٤١ـ ٤٤٢) وصفحات أخرى.
- مجلة **الأخبار**: سنة ١٩٧٣، «ملف أول أيار»، ص (١٩ـ ٢٤)، أرشيف جريدة النداء.
- مجلة **الأخبار**: «يوسف إبراهيم يزبك يكتب ذكريات عاشها الرعيل الأول»، ص (١٩ـ ٢٦)، أرشيف جريدة النداء.

(٢) مجمل **المقابلات الشخصية** خاصة: غسان الرفاعي، سمير سعد وكريم مروة.

وبالرغم من هذه الآلية الحزبية لعمل أعضاء الحزب في المنظمات الجماهيرية ضمن القطاع العمالي والتنظيم النقابي، فإن الحزب بالمقابل ساهم بتحقيق العديد من المكاسب للفئات الشعبية، وفرض نهجاً خاصاً في عمله ضمن هذا القطاع.

فقد فرض الحزب برأي المحازبين (مقابلات شخصية) ووثائق الحزب المختلفة مكاسب عديدة، خاصة في تأطير جماهير العمال وقيادة نضالاتهم وتبني قضاياهم وتعزيز فكرة التنظيم النقابي بوجه حملات السلطة وأرباب العمل، وساهمت المعارك المطلبية والسياسية التي شارك فيها الحزب أو قادها عبر منظماته الجماهيرية في هذا القطاع في تحقيق إنجازات مهمة لصالح الطبقة العاملة والفئات الكادحة. فالحزب أول من رفع مطالب العمال بشكل مباشر، بدءاً من مهرجان أول أيار ١٩٢٥. وقد ساهمت نضالاته اللاحقة في تحقيق مكاسب مهمة، من قانون العمل والضمان الاجتماعي. . . إلخ إلى جانب العديد من المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوطنية العامة[1].

كما فرض عمل الحزب وتوجهه في المنظمات الجماهيرية ضمن القطاع العمالي والتنظيم النقابي معارك صدامية دائمة داخل الجسم النقابي وبين أرباب العمل والعمال، كما بين النقابات والاتحادات العمالية والسلطة الحاكمة، الأمر الذي جعل من عضو الحزب الشيوعي عامة، والعضو المنظم في إطار نقابي خاصة عرضة للملاحقة والطرد من العمل، وفي أحسن الأحوال بقي موضع مراقبة دائمة من قبل أصحاب المؤسسات التي يعمل فيها أو من قبل أجهزة الأمن، باعتباره عنصراً مخرباً وباعتبار نشاطه النقابي له بعد سياسي ويتخذ منحى تغييرياً يمس جوهر النظام السياسي القائم وركائزه الاقتصادية، وكونه داعية تحريض دائم بين صفوف العمال.

---

(١) كولان، جاك: م .س.

- **مصطفى العريس يتذكر**: م .س.
- **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة**: م .س، «الموضوعات السياسية التي أقرها المؤتمر»، إضافة إلى مساهمات الخطباء على النحو التالي:
  - جورج هبر: «وحدة الطبقة العاملة اللبنانية وحركتها النقابية شرط أساسي للدفاع عن مصالحها» ص (٢٢٦ـ ٢٣٣).
  - بطرس حكم: «بفضل وحدة الطبقة العاملة انتزعت المكاسب الهامة»، ص (٢٨٠ـ ٢٨٢).
  - إيليا عوض: «في سبيل جماهيرية الحزب بين العمال» (٣٦٢ـ ٣٦٥).

ب ـ ٢ القطاع الشبابي والطلابي ـ «قطاع الشبيبة»

تبدو تجربة اتحاد الشباب الديمقراطي في لبنان من أكثر تجارب الحزب تعبيراً عن المنظمة الجماهيرية في قطاع الشباب والطلاب بالنسبة للحزب.

فقد تأسس اتحاد الشباب الديمقراطي في لبنان سنة ١٩٧٠، كمنظمة ديمقراطية وطنية مستقلة، يحكم عمله قانون أساسي ويضبط علاقاته الداخلية نظام داخلي محدد، بمبادرة كاملة من الحزب وبقيادته الفعلية. فالهيئة التأسيسية للاتحاد وقيادته اللاحقة كانت عملياً القيادة الحزبية لطلاب الحزب في الجامعة اللبنانية[(١)].

يهدف الاتحاد إلى جمع الشباب في لبنان. ويهتم «بتأصيل الروح الوطنية فيهم وتربيتهم الاجتماعية وبرفع مستواهم الثقافي والفكري». كونهم أمل المستقبل ودعامة أساسية «في بناء المجتمع اللبناني الجديد». إضافة إلى سعي الاتحاد «لتوحيد الشباب في لبنان» بهدف الدفاع عن حقوقهم في مختلف الميادين»[(٢)].

وعليه فإن الحزب الشيوعي اللبناني خاض، إلى حد كبير، معاركه المطلبية والسياسية ضمن قطاع الشبيبة عبر تجربة الاتحاد.

وقد تمكن الاتحاد من فتح فروع له في مختلف المناطق اللبنانية. خاصة وقد ترافق مع النشاط العلني للحزب، بل كان أحد مظاهره وتعابيره. وأصبح عضواً في الاتحاد الديمقراطي العالمي في بودابست، نتيجة لميوله الشيوعية الواضحة.

وحاول اتحاد الشباب الديمقراطي أن ينوع أقسامه (طلاب، ثانويين، رواد) وتشكلت لجان تهتم بالتربية والجامعة والثانويين والنشاطات الأخرى المتنوعة، خاصة وقد اعتبر تركيب الشبيبة في لبنان يشتمل على: الشبيبة العاملة، الريفية، التلاميذ، الطلاب (جامعة)، المثقفين الشباب والشابات[(٣)]. وبالتالي نوع الاتحاد

(١) أبو عقل، جوزف: م .ش (١)، الأربعاء ٩/ ٢/ ١٩٧٤، وطى المصيطبة، بيروت.

(٢) تقرير اللجنة التأسيسية لاتحاد الشباب الديمقراطي في لبنان أمام الجمعية العمومية التأسيسية في ٦ حزيران ١٩٧٠، تقرير غير منشور، أرشيف جريدة النداء.

ـ النظام الداخلي لاتحاد الشباب الديمقراطي في لبنان، المادة الأولى، المؤتمر الوطني ٩، ١٠، ١١ آذار ١٩٧٣، أرشيف جريدة النداء.

ـ لمزيد من التفاصيل حول المؤتمر الأول يراجع: جريدة النداء، عدد ٤٠١٣، الأحد ١٩ آذار ١٩٧٢.

(٣) تقرير اللجنة التأسيسية، م .س، ص (٧ـ ١١) أرشيف جريدة النداء.

ـ النظام الداخلي لاتحاد الشباب الديمقراطي، مادة (٨)، وقد توسعت الأقسام لاحقاً، أرشيف جريدة النداء.

نشاطاته لتناسب اهتمامات الشبيبة وميولهم وتعبر عن تطلعاتهم ورغباتهم. وقد تنوعت بين الثقافة والرياضة والفن والنشاطات الاجتماعية وإقامة الحفلات والرحلات وتشكيل الفرق المسرحية . . . إلخ . إضافة للمشاركة في الأحداث الوطنية والسياسية.

ويبدو من خلال وثائق الاتحاد كما المقابلات الشخصية، بأن القسم الطلابي كان الأكثر نشاطاً وحيوية قياساً لبقية الأقسام. ومن خلال القسم الطلابي خاض طلاب الحزب الشيوعي المعارك السياسية والوطنية والمطلبية، وساهموا في تحقيق العديد من الإنجازات في قطاع التعليم الرسمي بفروعه المختلفة والمستوى التربوي عامة ومستوى الجامعة اللبنانية خاصة.

وقد بقيت العلاقة ما بين الحزب واتحاد الشباب الديمقراطي متداخلة جداً وبقيت سلطة القيادة الحزبية تحدد مسار الاتحاد وتوجهه. ففي مؤتمرات الاتحاد فإن قيادة الحزب هي التي تحدد كالعادة الأشخاص الحزبيين الذين يجب انتخابهم للقيادة. بمعنى أن الحزب يقرر وأعضاؤه في الاتحاد ينفذون قراراته وتعليماته، بعد أن يعطوها صفة قانونية ـ دستورية في الاتحاد.

ويشير البعض في هذا المجال إلى أنه لم يكن ممكناً ترك القيادة «للديمقراطيين» نتيجة لطبيعة مفهوم الحزب بحد ذاته من جهة، وفهم الحزب في حينه للمنظمات الجماهيرية ودورها. ويوضح جوزف أبو عقل بأنه لو طبقت حرية الانتخابات في الاتحاد لوصل إلى قيادة الاتحاد شباب الحزب وأعضاؤه دون التدخل المباشر من الحزب لفرض مرشحيه[1].

إضافة لذلك فإن مواضيع التثقيف الفكري والنشاط الثقافي داخل الاتحاد اتخذ في بداياته الأولى اتجاهاً ماركسياً واضحاً. وتماثلت اجتماعات الاتحاد مع الحزب إلى حد كبير[2]، الأمر الذي يشير إلى تداخل العلاقة بين الحزب والاتحاد وهيمنة الأول على الثاني بشكل مباشر.

وقد أشار تقرير قطاع الشباب والطلاب في مؤتمر منطقية بيروت في الحزب

---

(١) أبو عقل، جوزف: م .س.

(٢) ذكرت مجلة «الشباب» عدد (٢)، حزيران ١٩٧٢، وهي نشرة داخلية يصدرها اتحاد الشباب الديمقراطي أن من نشاطات الاتحاد في الجانب الثقافي محاضرة لحسن حمدان حول الماركسية ضمن إطار «الجامعة الحرة» تضمنت عرضاً للماركسية وفلاسفتها وقوانينها.

الشيوعي اللبناني عام (١٩٧٤) إلى الصعوبات الناجمة عن تداخل العمل بين الاتحاد من جهة والحزب من جهة أخرى. خاصة عندما شرع الاتحاد بفتح فروع له في الأماكن والمناطق التي يوجد فيها فروع الحزب. ودعا التقرير إلى ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الجهتين وإبعاد الاتحاد عن الطابع الحزبي المباشر. غير أن هذا الاتجاه لم ينجح وبقي الحزب القائد الفعلي للاتحاد والموجه المباشر لنشاطه ونهجه والضابط الآمر لآلية عمله الداخلية.

ب ـ ٣ القطاع النسائي

تبدو تجربة الحزب في القطاع النسائي متماثلة مع التجارب الأخرى. فقد مارس الحزب نشاطه من خلال لجنة حقوق المرأة.

فالحزب وبحسب المقابلات الشخصية ليس لديه تنظيم نسائي بشكل دقيق داخل صفوفه، بالرغم من اهتمامه الدائم بقضايا المرأة، وإثارته المستمرة لواقعها المتدني، وتوضيحه للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تقيد حريتها وتكبلها وتضعها في مرتبة متخلفة عن الرجل. وربط الحزب قضية المرأة وتحررها بالقضية الوطنية والمجتمعية، وبأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فقد أشار الحزب إلى موضوع المرأة منذ انطلاقته الأولى عام ١٩٢٤، حيث تضمنت مبادئه ضرورة «تحرير المرأة ومساعدتها لنيل حقوقها المهضومة». كما دعا فؤاد الشمالي في كتابه «نقابات العمال» عام ١٩٢٩ إلى «ضرورة تنسيب المرأة إلى النقابات». وأشار الحزب عام ١٩٣١ إلى واقع المرأة وفند المطالب الأساسية التي تضع حداً لحالة العاملات السيئة[١].

وبقي الحزب متبنياً موضوع المرأة وقضاياها، حيث لحظت مؤتمراته المتعاقبة حيزاً مباشراً لقضيتها وواقعها المتردي، في ظل النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم. وحددت المطالب الأساسية بانعتاقها وتحررها، ونضال الحزب الدائم من أجل نيل حقوقها الكاملة.

---

(١) يراجع على سبيل المثال:
- جريدة «الإنسانية» العدد (٢)، الأحد ٢٤ أيار ١٩٢٥، «مبادىء حزب الشعب اللبناني»، ص٢.
- س. أيوب: م .س، ص٦٥.
- جزماتي، نذير: م .س، ص (٦٨ ـ ٦٩).
- دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، م .س، ص٢٧٦ و٣٤٧ و٤٣٢.

كما أكد نقولا شاوي، الأمين العام للحزب في حينه (١٩٧٥)، موقف الحزب تجاه المرأة واعتبر أن مقياس تحررها في أي من المجتمعات هو المقياس الطبيعي للتحرر العام لهذا المجتمع. وربط تحرر المرأة بثلاثة مستويات: القانون والعمل والعائلة[١].

وبالرغم من هذا الاتجاه فإن الحزب لم يلحظ تنظيماً نسائياً في صفوفه كقطاع تنظيمي مستقل أسوة بغيره من القطاعات العمالية والشبابية والطلابية، ورغم دعوات الحزب لمساواة المرأة بالرجل فإن مدى مشاركتها داخل الحزب بقيت ضعيفة قياساً لدور الرجل وحجم مشاركته وفعاليته. خاصة في تولي المسؤوليات الحزبية والمهام القيادية. فقد بقي الفارق كبيراً، برأي البعض، بين طموح لمساواة حقيقية بين الرجل والمرأة من جهة، وبين القدرات الفعلية والممارسة العملية للحزب من جهة أخرى.

ولا يعود ذلك لكون المرأة أقل كفاءة من الرجل، بل يبدو تعبيراً عن الثقل الاجتماعي وأثره على الحياة السياسية. فالحزب جزء من هذا الواقع الموضوعي وما زال يختزن بداخله العديد من الثغرات تجاه المرأة ودورها[٢].

وعليه فقد كانت جمعية لجنة حقوق المرأة اللبنانية، كمنظمة جماهيرية مستقلة تعني بقضايا المرأة وشؤونها، الإطار الحيوي والمجال العملي لحركة الشيوعيات ونشاطهن في القطاع النسائي، ضمن مفهوم الحزب وتصوره لقضية المرأة وتحررها[٣].

فقد أقر القانون الأساسي والنظام الداخلي لجمعية لجنة حقوق المرأة اللبنانية أن غايتها «الدفاع عن حقوق المرأة في المدينة والريف والعناية بالطفولة ورعايتها والعمل على تعزيز استقلال لبنان وسيادته»[٤]. فهي منظمة ديمقراطية جماهيرية تبني نشاطها انطلاقاً من مصالح النساء وتحدد برنامجها في ضوء ما تعانيه المرأة من

(١) جريدة «السفير» تاريخ ٣ نيسان ١٩٧٥، «ماذا قدمت الأحزاب للمرأة وبالعكس»، الحلقة (٢) حديث مع الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني.

(٢) تجمع تقريباً المقابلات الشخصية على هذا الرأي: سمير سعد، د. سناء أبو شقرا، ماري ناصيف دبس، نديم عبد الصمد.

(٣) لم أوفق في تأمين مقابلة مع أي من مسؤولي لجنة حقوق المرأة، رغم اتصالاتي المتكررة بحجة أن اللجنة ليست منظمة شيوعية وقد حددت في رسالة موجهة للسيدة ليندا مطر بتاريخ ٧/ ٢/ ١٩٩٢ الغاية من المقابلة وطابعها الأكاديمي لكن دون جدوى.

(٤) القانون الأساسي والنظام الداخلي لجمعية حقوق المرأة اللبنانية، أرشيف جريدة النداء.

مصاعب وقيود تميزها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً. وحددت مقررات المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة مجالات مساواة المرأة على صعيد القوانين والمطالب الكفيلة بتعزيز دورها في التنمية الصناعية والزراعية(1).

وقد لعب الحزب من خلال لجنة حقوق المرأة الدور المشابه للتجارب السابقة، وبقي الحزب ضمن القطاع النسائي في لجنة حقوق المرأة الموجه الأساسي للجنة ككل ولحركة أعضائه في صفوفها رغم الاستقلالية الخاصة لجمعية حقوق المرأة.

جـ ـ الأبعاد التربوية

تبدو العلاقة التي تحكم آلية العمل بين الحزب من جهة، والمنظمات الجماهيرية من جهة أخرى غير متوازنة بين الطرفين. بحيث يبرز بوضوح رجحان الكفة لصالح الحزب، الأمر الذي أثر سلباً على الحزب وأعضائه كما على المنظمات الجماهيرية بحد ذاتها.

فرغم تأكيد الحزب في العديد من المناسبات على استقلالية المنظمات الجماهيرية وطابعها الديمقراطي، فإن الممارسة العملية للحزب وإطاره الفكري الذي أفرز إطاره المفاهيمي حول المنظمات الجماهيرية ودورها وعلاقتها بالحزب، وموقع أعضاء الحزب في أطرها المؤسساتية ودورهم فيها، تشير مجتمعة إلى أن المنظمات الجماهيرية استخدمت أطراً واجهية لعمل الحزب إلى حد كبير.

فقد ضاعت الفواصل وامحت الحدود بشكل شبه كامل بين المنظمات الجماهيرية والحزب. وأصبحت المنظمات الجماهيرية «ملحقات» بالحزب أو «محميات جماهيرية» تعمل لصالحه وتنفذ قرارته، وتكون أدواته المباشرة لنشاطه في الوسط الاجتماعي الذي ينشط فيه، ومؤسسات حزبية «مموهة» من خلالها يعبر الحزب إلى القطاعات وميادين العمل الشعبية وبواسطتها يعبر الأعضاء الجدد إلى صفوفه، فتكون متنفساً لجذب العناصر الجديدة إلى صفوفه والمجال الذي يؤمن للحزب سياجاً من المؤيدين والمناصرين.

---

(1) **برنامج عمل لجنة حقوق المرأة**، أقر في المؤتمر السادس للجنة حقوق المرأة بتاريخ (٦ ـ ٧) آذار ١٩٧٢، أرشيف جريدة النداء.

- **مقررات المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة**، آذار ١٩٧٥، أرشيف جريدة النداء.

فتحولت المنظمات الجماهيرية إلى منابر حزبية، يوجه أعضاء الحزب للعمل بداخلها وفي صفوفها، ضمن هذا الإطار الذي يكرس هيمنة الحزب واستفراده وتسلطه.

إن هذا التوجه أفقد المنظمات الجماهيرية صفتها الديمقراطية وأفرغها من مضمونها وحجم دورها وأبعدها عن جمهورها الطبيعي، فأصبحت أقرب لأن تكون تنظيماً حزبياً من أن تكون منظمة جماهيرية.

ولم تنجح إشارة المؤتمر الثالث للحزب (١٩٧٢) في التأسيس لتعامل موضوعي مع المنظمات الجماهيرية، ودعوته الشيوعيين للتعامل المحايد معها، كمنظمات مستقلة وعدم الخلط بينها وبين الحزب. وانحصرت هذه الملاحظات في إطارها النظري ولم تؤسس لاتجاه جدي، كما دلت التجربة إن على مستوى الأفراد[١] أو عمل الهيئات الحزبية.

كما أن هذا التوجه حول عضو الحزب إلى منفذ بالدرجة الأولى ومتلق للأوامر والتعليمات كما هي حاله في حياة الحزب الداخلية. بل يبدو أن وضعه الحزبي ـ كما تبين سابقاً ـ يسهل عليه اتقان وممارسة دوره المحدد في المنظمات الجماهيرية.

وقد ساهم هذا التوجه التربوي، إلى حد كبير في تعطيل الحياة الديمقراطية إن على مستوى المنظمات الجماهيرية أو على مستوى العلاقة مع المجتمع. إضافة لذلك فإنه عطل إمكانية بناء مؤسسات المجتمع المدني. وكرس الحزب ومصلحته فوق الجميع أفراداً كانوا أو منظمات أو مجتمعا بحد ذاته.

إن جملة الملاحظات التربوية السلبية في عمل الحزب ضمن المنظمات الجماهيرية لا يلغي أو يقلل من المكاسب والانجازات التي تحققت في مختلف الميادين والقطاعات، أو ينفي محاولتها التأسيس أو بلورة اتجاه ديمقراطي غير طائفي يجمع جمهوره حول مصالح مشتركة وقضايا مطلبية عامة بعيداً عن الشرخ الطائفي المجتمعي السائد في المجتمع الواحد، غير أن هذه الإيجابيات بقيت محاصرة ليس فقط بالعداء المصلحي

(١) يشير عضو قيادي بارز في الحركة النقابية أنه التزم منذ البداية مفهوماً مستقلاً في عمله النقابي. فرغم انتمائه الحزبي المعروف فإنه طبق مقولة أن يكون نقابياً في الحزب، وليس حزبياً في النقابة. واختلف في هذا الإطار مع المفهوم السائد في حينه على حد تعبيره. ويشير إلى أن التزامه الحزبي داخل الحركة النقابية انحصر بالأساسيات والمبادىء الجوهرية، والتي تتركز حول السيادة الوطنية والاستقلال ومصلحة العمال العليا:

ـ **مقابلة شخصية**، دون ذكر اسم، «عضو نقابي»، الثلاثاء ٢٥/١/١٩٩٤، بيروت.

والمنفعي لبعض الجماعات من جهة،وبطبيعة المجتمع وبنيته من جهة أخرى، بل أيضاً بطبيعة مفهوم الحزب وتوجهه واتجاهه داخل المنظمات الجماهيرية من جهة ثالثة[1].

ثانياً: المفهوم والموقع

تساعد منطلقات البحث في الإطار الفكري للحزب والبنية التنظيمية كما الأبعاد التربوية لكل منهما، إضافة للأطر التربوية في الحزب الشيوعي اللبناني في تحديد إطار معرفي حول مفهوم التربية الحزبية السياسية وموقعها بالنسبة للحزب.

ويمكن اعتبار التربية الحزبية السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني تقوم على ركيزتين أساسيتين مترابطتين: تكوين الوعي الفكري والسياسي من جهة، والانضباط الحزبي من جهة أخرى.

فالتربية الحزبية السياسية ضمن هذين البعدين ـ الفكري والتنظيمي ـ تسعى لإيجاد قناعة فكرية راسخة بالمنطلقات الفكرية والاتجاه السياسي للحزب، ليكون عضو الحزب قادراً على الإلمام بالمعطيات النظرية للماركسية ـ اللينينية، ومدركاً قوانينها ومضمونها الطبقي، وإلى دمج المحازب، عضو الحزب، بالإطار التنظيمي للحزب والالتزام بالقوانين والأصول التنظيمية وقواعد الانضباط الحزبي من أجل تحقيق أهداف الحزب وغايته القصوى.

ويبدو أن هذين البعدين متداخلان متفاعلان في علاقة عضوية، يتمم أحدهما الآخر ويرفده، ويكتمل كل بعد بمدى علاقته بالبعد الآخر.

فالوعي الفكري والسياسي يقوم على قاعدة الإطار الفكري للحزب ونظريته الشاملة للحياة والكون والوعي بقوانين التطور المجتمعي وعملية تحوله. بينما يرتكز الانضباط الحزبي على قاعدة الانضباطية الحزبية وفكرة وحدة الحزب وتماسكه التنظيمي.

فالانضباط الحزبي مرتبط بجوهره بمفهوم الحزب بحد ذاته، ومضمونه «التآمري» ومدلولاته العملية بحسب المفهوم اللينيني. الأمر الذي يعطي الانضباط الحزبي بعداً فكرياً ودوراً سياسياً مباشراً، ويربطه بالإطار الفكري للحزب.

---

(١) أقر الحزب الشيوعي اللبناني تحولات جذرية في المؤتمرين السادس (١٩٩٢) والسابع (١٩٩٣) على مستوى الإطار الفكري والمستوى التنظيمي للحزب، الأمر الذي لحظ تحولات في إطاره المفاهيمي للمنظمات الجماهيرية ودوره من خلالها وموقعه فيها وتعامله معها.

وبالمقابل فإن الوعي الفكري والسياسي الذي يقوم على امتلاك المعرفة النظرية والمنهجية الدقيقة عن تطور التاريخ وصيرورته بحسب المقولة الماركسية ـ اللينينية، يشترط وجوب الإطار التنظيمي المتمثل بالحزب الشيوعي كضرورة موضوعية في عملية التحول المجتمعي والتاريخي.

من هنا يصبح الانضباط الحزبي واجب الوجود لخدمة الفكرة، وتغدو الفكرة مرشدة الحزب ودليله النظري فتعطي للانضباط الحزبي مسوغاته النظرية ودوره التاريخي، وتتحول التربية الحزبية لأن تكون عملية بحد ذاتها من حيث تركيب العناصر وتفاعلها وتداخل مكوناتها الأساسية.

ورغم تمظهر العملية التربوية السياسية بأشكال متنوعة، بين مرحلة وأخرى غير أن البعدين النظري ـ التنظيمي بقيا جوهر العملية في مختلف مراحل النشاط السياسي للحزب إلى حد كبير.

١ ـ مرحلة ما قبل ١٩٦٨

عرفت مرحلة ما قبل ١٩٦٨، وبالتحديد ما قبل المؤتمر الوطني الثاني للحزب، باعتبار المؤتمر الثاني معلماً هاماً في تاريخ الحزب ومنعطفاً أساسياً في توجهه وأدائه السياسي والفكري والتنظيمي، اتجاهاً اختلف في العديد من سماته عن المرحلة اللاحقة، والممتدة حتى عام ١٩٧٥.

وتجمع أدبيات الحزب ووثائقه العامة والمراجعة النقدية في المؤتمر الثاني خاصة، على أن المرحلة التي أعقبت المؤتمر الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) وما رافقها من ظواهر سلبية في الحزب وعلاقته «بالجماهير» وتوجهه العام، وما تخللها من أشكال انحرافية ومظاهر «يسارية» طفولية وتوجهات «انعزالية» خطيرة، وثغرات عميقة في حياة الحزب الداخلية أفقدته أبسط مقومات العمل الحزبي التنظيمي وساهمت في تنامي ميول مرضية داخل الحزب تمثلت بشكل خاص بظاهرة «عبادة الشخص» كاتجاه تنظيمي فكري وسياسي.

ويبدو أن هذه الظاهرة المرضية وسمت عمل الحزب وعلاقاته الداخلية وتركت آثارها السلبية ونتائجها الخطيرة على مختلف جوانب حياة الحزب الداخلية وعلاقاته وتوجهاته. كما أثرت سلباً على مختلف أوجه نشاط الحزب السياسي. وقد أفرز هذا الاتجاه استخفافاً بأهمية التربية الحزبية و «عدم فهم» موضوعي لدورها وضرورتها في تحسين نوعية الشيوعيين والأداء الحزبي، الأمر الذي جعل الجزء الأساسي من مفهوم التربية الحزبية في الحزب الشيوعي اللبناني انعكاساً لهذه الظاهرة وتجسيداً لمنطقها في

تلك المرحلة من تاريخ الحزب. فاكتسبت عملية الوعي الفكري والسياسي كما الانضباط الحزبي إلى حد كبير طابعاً ميكانيكياً بحتاً. وقد ساهمت أطر التربية الحزبية المتوفرة في حينه في خدمة هذ الاتجاه وتحقيق أغراضه.

٢ ـ مرحلة ما بعد ١٩٦٨

تركز عملية التربية الحزبية السياسية على الأساس النظري ـ الفكري والجانب الحزبي التنظيمي، ففي الجانب الأول تبرز أهمية الوعي ودوره وضرورته، إن على مستوى الماركسية ـ اللينينية وطروحاتها وموقعها المتقدم والمميز بين النظريات الفلسفية والفكرية الأخرى، أو على المستوى التطبيقي العملي عبر برنامج الحزب وقضاياه المطلبية.

فقد جهد الحزب لتكوين وعي فكري وسياسي عند المحازبين، أعضاء الحزب، لتكريس قناعة راسخة بالمبادىء العامة التي يبشر بها الحزب ويعمل في سبيلها، وتعميق الإيمان بالأفكار التي يسعى لتحقيقها.

وتتم هذه العملية منذ بداية الانضواء في صفوف الحزب وعبر سلسلة الأطر التربوية السياسية.

وقد تبدو هذه السمة عامة عند مختلف الأحزاب السياسية باعتبار القناعة الفكرية والوعي السياسي ضرورتين أساسيتين للحياة الحزبية، وشرطاً من شروطها ومبرراً لعملية الانخراط في صفوف الحزب والدفاع عنه ومتابعة حيثيات الالتزام الحزبي وقضاياه.

غير إن العملية بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني تتخذ طابعاً إيمانياً خاصاً في هذا الجانب. حيث تسقط التربية الحزبية السياسية المفهوم «العلمي» البحث على منطلقات الحزب الفكرية. وتحاول في عملية تكوين الوعي الفكري والسياسي تنمية الإحساس عند المحازب بأنها تستند إلى أسس موضوعية ثابتة وقوانين علمية راسخة، تجعل من الإطار الفكري للحزب ومضمونه الطبقي ومنطلقاته المنهجية ومنظومة الأدوات المفهومية «مذهباً» إيمانياً إطلاقياً قائماً بذاته، يتصف بالكونية والشمول ويصلح لكل زمان ومكان.

وبالمقابل فعلى المحازب عضو الحزب التسليم بحيثيات هذا المذهب والإقرار بنتائجه «كقدر» محتوم واتجاه ثابت لا يتغير ولا يخطىء، فيكتسب فكر الحزب نوعاً من القداسة ويحاط بهالة من التعظيم والتبجيل، رغم أن جوهر المنطلقات الفكرية بحد ذاتها، ترفض الجمود والتقوقع، ولا تقر بالثبات والتحجر. وتبرز في مصادرها الأساسية كمرشد للعمل يغتني مع حركة الواقع ويتطور مع متغيراته.

ويبدو أن هذا المفهوم التربوي طال الحزب وأعضاءه بشكل مباشر. فتأدلج عضو الحزب ضمن العملية التربوية في شرنقته الضيقة وأخضع كل الأمور لمنظار «مذهبه» وأحكامه، وتشرب الإطار الفكري للحزب كما يتشربه اتباع النظريات الغيبية، التي أنكرها وكشف نواقصها.

وتحول الحزب في مفهوم التربية الحزبية السياسية إلى وصي على الفكر والواقع في الوقت ذاته. فلعب الحزب مع أعضائه دور الكاهن مع رعيته فكرست التربية الحزبية السياسية الحزب عبر قيادته ـ داخلياً أو خارجياً ـ دور القائد ـ المرجع الروحي. فاتسمت بطابعها العقائدي ذي المضمون «التعبدي».

وعليه فقد اعتمدت التربية الحزبية النصوص كمقولة جامدة، ورفعت الفكر، الفلسفي والسياسي، إلى مصاف «الدين»، وتعاملت مع القوانين النظرية بمستوى «الآيات المنزلة». فاتخذت التربية الحزبية في جوهرها اتجاهاً عدائياً تجاه الآخر، غير الخاضع لتفسير المرجع وتعليماته، واعتبرته خارجاً عن «الإيمان»، فاسبغت عليه كل التعابير والمواصفات المنسجمة مع رؤيتها غير الموضوعية تجاه الآخر ـ الغير.

وبالمقابل فقد أسقط الحزب على الواقع عبر التربية الحزبية السياسية قناعته الخاصة. فتعامل الحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ مع الواقع من موقعه ونظرته. فالحزب يرى الواقع على الصورة التي يريدها ويرغبها. فيسقط عليه تحليلاته ويحدد حركته وتطوره بالاتجاه النظري الذي يبشر به.

وفي مختلف الأحوال فقد نمت التربية الحزبية السياسية الطابع الإيماني «التعبدي» بمضمونه الطقوسي، وإن اختلفت مع السائد في طبيعة التوجه وغايته. مع ما يستتبع ذلك من مظاهر التقديس لرموز العقيدة ومضامينها ونصوصها، وما يتضمنه من تسليم مطلق بصوابية أحكامها، ومصداقية مقولاتها. فاتخذت بذلك نمطاً، أيديولوجيا ـ سياسياً تبريرياً.

من هنا فإن التربية الإيمانية المغالية تساهم في تعطيل عملية الحوار والتفاعل والجدل سواء مع الواقع المجتمعي ومتغيراته، أو مع التشكيلات السياسية القائمة والموجودة، أو على مستوى الحزب بحد ذاته. إضافة لما تتركه من ميل للاستعلاء على الآخرين وتهميش لدورهم وأفكارهم وتصوراتهم. باعتبارهم لم يمتلكوا مصادر المعرفة وقوانينها، فعملية امتلاك الوعي ومعرفة الحقيقة تتم عبر الحزب، بالدرجة الأولى فكراً وتنظيماً، وبواسطته.

ويغدو الحزب الضمانة والمعيار في مواجهة الآخر، جماعات وأفكاراً ونظريات،

إن لسلامة التوجه أو لبلوغ الغاية المنشودة. فالتربية الحزبية تنمي الشعور بالتمايز عن الآخر بالاتجاه السلبي وبالمعنى المتعالي.

وتضخم التربية الحزبية السياسية من هذه الزاوية النظرة للحزب ودوره وموقعه في الحياة الفكرية والسياسية. فيغدو الحزب الأقدر على قيادة المجتمع والأجدر على تحديد اتجاهه وحل معضلاته. فتنمي في الحزب كما في الأعضاء اتجاه العمل «الرسولي» والدور الطليعي. حتى يكاد الأمر يصل إلى مستوى التساؤل عن مصير المجتمع والطبقة الكادحة عامة والطبقة العاملة خاصة في حال غياب الحزب وأعضائه.

حتى إن تحقيق فكرة بناء المجتمع الاشتراكي بحد ذاتها ترتبط مباشرة باستمرار الحزب ووجوده وقيادته، الأمر الذي يشير إلى الذاتية المغالية في مفهوم التربية الحزبية السياسية.

أما في الجانب الثاني ـ الجانب التنظيمي فإن مفهوم التربية الحزبية السياسية وسماتها العامة تكاد تتركز حول فكرة الانضباط الحزبي كركيزة أخرى، بما تتضمنه فكرة الانضباط الحزبي من طاعة وتنفيذ وامتثال والتزام. . . إلخ. لقرارات الحزب وتعليماته، حيث تبدو متداخلة مع الجانب الأول ومرتبطة به.

فالتربية الحزبية السياسية تنمي ضمن هذا الجانب عصبوية حزبية تنظيمية متينة، تقوم على تأمين وحدة الحزب كضرورة أساسية لنشاطه وتماسكه «كرجل واحد» بكل ما في الكلمة من المعنى. وذلك ضمن قواعد الحزب التنظيمية وآلية الانضباط الحديدي.

ويبدو أن مفهوم التربية الحزبية السياسية لا يرتكز على أسس ديمقراطية. حيث إن العملية التربوية بمجملها داخل الحزب لا تنمي المبادىء الديمقراطية وإمكانية ممارستها الفعلية في حياة الحزب الداخلية، إن في موضوع الانتخابات الحزبية التي تبدو أقرب للتعيين منها للممارسة الديمقراطية السليمة، أو في تهميش حق الاختلاف والتنوع وحرية التعبير والمعارضة داخل صفوف الحزب.

وبالتالي فإن التربية الحزبية السياسية في هذا الجانب تكون عند عضو الحزب، كما تكرس على المستوى الحزبي العام ازدواجية الخطاب والممارسة، إلى حد الانفصال بينهما، بين النمط التربوي التحريضي ـ الرافض خارج صفوف الحزب من جهة، وبين النمط التربوي القانع ـ المدجن داخله.

من هنا فإن مفهوم التربية الحزبية السياسية لا يساهم في تقديم نموذج ديمقراطي في حياة الحزب الداخلية. كما يبدو أنه غير قادر على تكريس أو تكوين اتجاه ديمقراطي مجتمعي موضوعي على مستوى المجتمع بشكل عام. والسبب في كلا الحالتين لا يعود

فقط إلى ضعف الحياة والممارسة الديمقراطية في المجتمع، بل أيضاً لعجز آلية عمل القواعد التنظيمية في الحزب وفكرة الانضباط الحزبي بحد ذاتها من إنتاج نمط ديمقراطي يكون متعارضاً بجوهره وأسلوبه مع السائد مجتمعياً، الأمر الذي يبقي الخطاب الديمقراطي وممارسته الحزبية الداخلية وتطبيقاته عبر منظمات الحزب الجماهيرية في وضع مأزوم. فعضو الحزب، كما الحزب، يستخدم الخطاب الديمقراطي باتجاه أحادي الجانب، موجه بالدرجة الأولى نحو السلطة وممارستها ومؤسساتها، ونحو الخارج (خارج الحزب) بشكل عام، دون أن يمس حياة الحزب الداخلية وممارساته السياسية ونشاطاته المختلفة. فيجعل من الديمقراطية خطاباً تكتيكياً ـ شعاراتياً أكثر من كونه ممارسة عملية موضوعية.

لذلك يساهم مفهوم التربية الحزبية السياسية في تكريس السائد مجتمعياً من ناحية تغييب الحياة الديمقراطية وإضعاف موقعها وتهميش دورها.

كما أن التربية الحزبية السياسية ومفهومها اللاديمقراطي وتجسيداته العملية في حياة الحزب الداخلية، لا تنمي عند عضو الحزب ـ كشخص أو كمجموعة ـ الإحساس العميق بالمواطنية، ليس بمعنى الانتماء الوطني، بل بمعنى الالتزام بمتطلبات الدولة وخدمة مؤسساتها ودعم أو الالتزام بقوانينها.

ويبدو أن هذا الاتجاه عائد إلى طبيعة العلاقة التي تحكم الحزب والسلطة في لبنان. فالتربية الحزبية السياسية تعزز مقولة الحذر الدائم من السلطة القائمة، والشك المستمر في نواياها وسياستها وتوجهاتها. ويسيطر داخل الحزب اتجاه أمني حريص على الحزب وسلامته من جهة، وموجه ضد السلطة الحاكمة من جهة أخرى. فالحزب محاصر دوماً ومستهدف باستمرار من قوى معادية داخلياً وخارجياً. مما يجعل العلاقة ما بين الحزب والسلطة في توتر دائم وعداء مستحكم.

وقد تأسس هذا المفهوم العدائي على قاعدة النظرة المتناقضة لكلا الطرفين تجاه بعضهما البعض. وعززت مراحل النشاط السري للحزب هذا الاتجاه كما أكدته ممارسات السلطة تجاه الحزب وأعضائه. إضافة لطبيعة المجتمع بحد ذاته والعلاقات السياسية التي تقوم بين الحاكم والمحكوم بشكل عام والتي تفتقد من حيث المبدأ إلى تراث ديمقراطي عريق.

ويبدو أن التربية الحزبية السياسية في تنمية العداء للسلطة الحاكمة لم تفصل بشكل واضح ما بين مفهوم السلطة ومفهوم الوطن، فتداخل المفهومان إلى حد كبير. خاصة وأنها ـ التربية الحزبية ـ بالمقابل تركز على أهمية وضرورة الانتماء للطبقة العاملة وتعطي

للسلطة مضموناً طبقياً، الأمر الذي يضعف الشعور بواجب خدمة الدولة القائمة ومؤسساتها أو الاعتراف بشرعيتها وصدقية قوانينها.

ويتداخل هذا الاتجاه مع فكرة الحزب الشيوعي، بحد ذاتها، ودعوته لبناء المجتمع الاشتراكي التي تتناقض مع السائد مجتمعياً وسياسياً على صعيد السلطة السياسية وبنية المجتمع ككل، الأمر الذي يضفي على التربية الحزبية، من حيث المبدأ طابعاً راديكالياً. فالتغيير كسمة عامة لنمط الحزب التربوي يرتبط بالجذرية، ولا يقبل التطور البطيء والتحول الديمقراطي الليبرالي، أو فكرة الإصلاح بشكل عام، رغم ما قد تثيره هذه الناحية من تعارض في مفهوم التربية الحزبية، بين التوجه الجذري للحزب من جهة، وطبيعته السياسية «الإصلاحية» إلى حد كبير من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل حل هذا التعارض يقوم على الحاق التربية الحزبية بالسياسة إلحاقاً كاملاً إلى حد كبير، وإخضاعها لتأثير النشاط السياسي بالدرجة الأولى ومؤثراته المباشرة وأغراضه الآنية.

ويترافق مفهوم التربية الحزبية السياسية، غير الديمقراطي واتجاهه العدائي تجاه السلطة، مع تغييب عضو الحزب كشخص في حياة الحزب الداخلية لصالح الحزب كمجموع. فالتربية الحزبية السياسية لا تركز على عضو الحزب كشخص حر، مستقل، وتضعف من موقعه ودوره إلى حدود قصوى على حساب مصلحة الحزب ووحدته واتجاهه السياسي الآني وهدفه النهائي. فكما تصادر حرية الشخص مجتمعياً ويهمش دوره وتلغى استقلاليته في ظل السلطة الحاكمة وغياب المجتمع المدني، وإرث العلاقات الاجتماعية العشائرية والعائلية والطائفية وطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، فإن التربية الحزبية السياسية تساهم داخل الحزب في تكريس اتجاه تغييب عضو الحزب كشخص، من خلال آلية الحياة الحزبية وقواعد البناء التنظيمي وفكرة الانضباط الحزبي، في سبيل وحدة الحزب ومصلحته. فالحزب دوماً فوق الجميع، والجميع دوماً في خدمة الحزب (أشخاصاً ومجموعات).

إن التربية الحزبية السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني، المرتكزة في جوهرها على نوع من الإيمان المطلق والنظرة المغالية للذات الحزبية فكراً وسياسة وتنظيماً، تحتل من هذا المنظار موقع الصدارة في حياة الحزب الداخلية، وتساهم في توجيه عضو الحزب وأدلجته فكرياً وضبط آلية حركته تنظيمياً، الأمر الذي جعل الحزب من خلال النمط التربوي السائد أقرب لأن يكون متماثلاً مع نمط العائلة البطريركية بما تتضمنه من مضامين اجتماعية وعلاقات داخلية.

الباب الثالث

الكتائب اللبنانية

حزب «ديمقراطي، اجتماعي، لبناني»

الفصل الأول

البنية الفكرية والإبعاد التربوية

تبدو الكتائب اللبنانية أحد مظاهر الحياة الحزبية السياسية اللبنانية، بصورتها الواضحة وتناقضاتها البينة. فحركة الكتائب وليدة البيئة اللبنانية الاجتماعية والسياسية بما تحمله من تطلعات وتختزنه من قلق وتتضمنه من هموم. وعليه فقد تعددت الآراء في تحديد معالم الحركة ورسم اتجاهاتها، وتناقضت بالتالي المواقف تجاهها كإطار سياسي أو كفكرة اجتماعية سياسية وذلك حسب الاتجاه الفكري والميل السياسي والموقف النظري والموقع الطائفي، الأمر الذي زاد في تعقيد مسالك الولوج إلى عالم الحركة ودراستها وتحديد معالمها وطبيعتها.

فالمنظمة التي ولدت عام ١٩٣٦ لم تأت من فراغ اجتماعي وسياسي، إنها نتيجة مخاض طويل تمظهر لاحقاً بأشكال تنظيمية وأطر سياسية محددة.

وترافقت نشأة المنظمة مع تشابك الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمع اللبناني الذي شهد تناقضات حادة، رسمياً وشعبياً، فضلاً عما تجاذب الكيان اللبناني الناشىء من تيارات فكرية واتجاهات سياسية متناقضة. فعلى المستوى الرسمي سيطر في بداية نشوء المنظمة صراع سياسي تمثل في كتلة إدة والكتلة الدستورية: نوع من الثنائية الحزبية السياسية حصرت، إلى حد كبير، مجمل النشاط الحزبي السياسي اللبناني، بمضامين فردية ـ تقليدية وأشكال حزبية بسيطة. وقد جمعت الثنائية الحزبية في إطارها آنذاك مختلف الزعامات التقليدية والتجمعات السياسية في البلد الناشىء.

أما على المستوى الشعبي فقد عصفت بالحياة الاجتماعية اللبنانية ثنائية مجتمعية من نوع آخر تجسدت في قطبي المجتمع اللبناني: المسلم ـ المسيحي، الأمر الذي أثر على مجمل أوجه الحياة في البلد الناشىء وطبع مسيرته اللاحقة بمظاهر الانقسام المجتمعي ـ الطائفي وأشكاله السياسية الحادة. كما أثر على طبيعته ونظامه ونمط حياته، وبقي مهدداً باستمرار وجود الكيان اللبناني ومستقبله.

إضافة لهذين المستويين فقد نشطت الدعوات السياسية والفكرية المتعددة الميول والمتناقضة الأغراض، في نظرتها وموقفها من الكيان الناشىء.

فيلاحظ التيار العروبي ودعوة الوحدة العربية، والتيار السوري القومي وفكرة الهلال الخصيب، والتيار الاشتراكي والفكرة الماركسية، والتيار اللبناني وفكرة الاستقلال مع الإبقاء على علاقات واضحة وصريحة وقوية مع الانتداب الفرنسي. إضافة لدعوات التقسيم كتيار آخر ينادي بسلخ الأقضية الأربعة عن لبنان الكبير والعودة إلى عهد المتصرفية أو الإبقاء على الحماية الفرنسية[١].

أولاً: النشأة والملامح العامة

وضمن هذا الإطار وما يتضمنه من تشعبات إقليمية ودولية نشأت منظمة الكتائب اللبنانية. وقد ربط البعض[٢] نشأتها بظروف المعاهدة اللبنانية الفرنسية في الثلاثينات والنزاع الدائر حولها. بينما حدد «تاريخ حزب الكتائب اللبنانية» نشأة المنظمة في ظل انفجار أبعاد الثنائية المجتمعية، وتعدد الاتجاهات القومية[٣] في الكيان الناشىء، حيث يمكن اعتبار ولادة المنظمة، إلى حد كبير، ردة فعل «فكرية» على الدعوات العروبية[٤].

ورغم أن الكتائب نشأت منظمة شبابية رياضية كشفية، غير أنها حملت في مضمونها دعوة «قومية» وطنية لبنانية خاصة، تمثلت في فكرة المطالبة باستقلال الكيان اللبناني بحدوده المعترف بها عام ١٩٢٠، والدفاع عنه بوجه الدعوات السياسية والاتجاهات الفكرية المعادية له وغدت الفكرة اللبنانية سمة مميزة في تاريخ حزب الكتائب ومبرراً

---

(١) صاغية، حازم: **تعريب الكتائب اللبنانية، الحزب، السلطة، الخوف**، بيروت، ط١، سنة ١٩٩١، دار الجديد، ص (١٠٧ ـ ١٠٨).

ـ أبو خليل، جوزيف: م .ش (١)، الخميس ١٦ نيسان ١٩٩٢، بعبدا، فرن الشباك.

(٢) صاغية، حازم: **تعريب الكتائب**، م .س، ص٤٧.

ـ لمزيد من التفاصيل حول أجواء مرحلة ١٩٣٦ يراجع: **تاريخ حزب الكتائب**، ج١ (١٩٣٦ ـ ١٩٤٠)، بيروت، ١٩٧٩، دار العمل، ص (٥١ ـ ٥٧).

(٣) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص (٧ ـ ٨).

ـ لمزيد من التفاصيل حول التأسيس، م .ن، ص (٦١ ـ ٦٥) و (٦٦ ـ ٧٧).

(٤) J.p/ Entelis - pluralism & party transformation in Lebanon: Al'kataeb: 1936 - 1970 - P: 78.

ـ د. الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج٢، بيروت، ط١، المؤسسة العربية، ص (٥٠٧ ـ ٥٠٩).

لولادة المنظمة وسر وجودها. فالكتائب تعتقد بأنها تستمد من صميم الكيان اللبناني مبررات وجودها وأهداف رسالتها[1].

غير أن دعوة الكتائب اللبنانية عبرت منذ انطلاقتها الأولى عن شخصية مسيحية ـ مارونية: فالانتشار بقي مسيحياً قاعدته الأساسية الطائفة المارونية. وقد ازداد نمو الحركة وتوسعها على أساس كونها حزب المارونية السياسي الشعبي المنظم[2].

ونتيجة لمارونيتها فقد لاقت الكتائب الدعم والمساندة والتأييد من الزعماء والسياسيين حكاماً وأفراداً وهيئات منذ الانتداب الفرنسي وفي مختلف مراحل نشاطها السياسي. وقد استمر الدعم والتعاطف مع المنظمة الناشئة بالرغم من مظاهر المنافسة السياسية التي تفرضها «الصراعات» الحزبية التقليدية، والمصالح الذاتية والخاصة ضمن البيئة الواحدة، وبالرغم من التعارضات المهمة والمتعددة التي أوجدتها المواقف السياسية للكتائب في مواجهة «المزاج» الشعبي العام للطائفة المارونية[3].

فقد مثلت الكتائب مصالح الطائفة المسيحية ـ المارونية. كما عبرت عن حاجة تنظيمية سياسية ضرورية[4] بالنسبة للشارع المسيحي ـ الماروني، الأمر الذي أهلها لاحقاً لتكون أحد أقطاب الثنائية المجتمعية، ومن ضمن النظام السياسي القائم وحركته الطوائفية[5]. ولهذا اعتبرت الكتائب النموذج الأول والأساسي والأصلي في الجغرافية الطائفية[6]، بالرغم من ادعاءاتها الدائمة السعي للفكاك من طبيعتها الطائفية التي حكمت

---

(١) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص٢٠٨، لمزيد من التفاصيل ص (٢٢٥ ـ ٢٢٦).
ـ **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٢، (١٩٤١ ـ ١٩٤٦)، بيروت، ١٩٨١، دار العمل، ص (١٦ ـ ١٩) و ٢٧ و ٣٤، حول مواقف الحركة ورفض الدعوات الوحدوية.

(٢) تقي الدين، سليمان: م .س، ص (٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٣) لم تكن الكتائب دوماً تعبيراً عن التطرف الماروني، أو بالعكس. بل وقفت الكتائب على «يسار» الموقف الجماهيري للطائفة المارونية، يراجع: **تعريب الكتائب**، م .س، ص (١٠٣ ـ ١٠٨).
ـ أبو خليل، جوزيف: م .ش (١)، م .س، يذكر العديد من الأمثلة التي تعارضت فيها الكتائب مع المزاج الماروني العام مثلاً: الاستقلال والتسوية عام ١٩٤٣، ثم التسوية بعد أحداث ١٩٥٨.

(٤) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص٧١.
ـ أبو خليل، جوزيف: **لبنان... لماذا؟ مشروع وطن لم يتحقق بعد...**، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٢، شركة المطبوعات، ص (٤١ ـ ٤٣).

(٥) أبو خليل، جوزيف: م.ش (٢)، الخميس ٧ أيار ١٩٩٢، بعبدا، فرن الشباك.
ـ أبو خليل، جوزيف: **لبنان... لماذا؟** م .س، ص٤١.

(٦) كشلي، محمد: **نقد الحياة السياسية اللبنانية**، بيروت، ط١، سنة ١٩٩١، دار ابن خلدون، ص١٢٧.

نشاطها عبر تاريخها الطويل، وبالرغم من توضيح محازبيها بأن السمة الطائفية ليست من صميم «العقيدة» الكتائبية بقدر ما هو عائد إلى ظرف سياسي تاريخي كان مسؤولاً عن قسمة اللبنانيين[1] في اتجاهاتهم السياسية ومواقفهم تجاه الكيان الناشىء.

إن محاولة فهم تمازج الفكرة اللبنانية عند الكتائب بالمسيحية ـ المارونية يساعد على استيعاب طبيعتها ومسارها العام بصورة أدق، ويساعد من ناحية أخرى على فهم الطبيعة الاجتماعية السياسية للمجتمع اللبناني الذي أفرزها.

فقد مثلت الكتائب اللبنانية ما يمكن تسميته بالواقعية التاريخية أو الخط «الوسطي» المعتدل في الطائفة المارونية[2]: «الخط» الذي زاوج ما بين الخصوصية اللبنانية من جهة ومحاولة الانتماء للمحيط العربي من جهة أخرى ضمن التيارين اللذين يتنازعان الطائفة المارونية على مدار تاريخها السياسي[3]، دون إغفال أو تجاهل العوامل المؤثرة من اقتصادية وسياسية واجتماعية ساهمت في تعزيز الاتجاه الوسطي عند الكتائب اللبنانية وتقوية دعائمه.

وطرحت الكتائب نفسها حركة غير تقليدية وعلى النقيض من سياسة المختار والناطور، وخارج الصراع الحزبي، وضد ممثلي الشعب «الرسميين» الخمولين والمتغافلين[4]. إنها ردة فعل على تردي الأوضاع الاجتماعية[5] لذلك رفضت بداية تعاطي السياسة الضيقة، ودعت لأحزاب تنقذ السياسة من الصغائر لدرجة رفضت اعتبار نفسها حزباً سياسياً[6] أو حزب المناسبات فهي حركة مستقبلية[7] تتخطى الواقع المتردي

---

(١) النادي الثقافي العربي، **القوى السياسية في لبنان**، بيروت، ط١، سنة ١٩٧٠، دار الطليعة، م .س، ص٢٤.

(٢) خليفة، نبيل: م.ش (١)، الأربعاء ١٧ حزيران ١٩٩٢، جبيل.

ـ خليفة، نبيل: **لبنان في استراتيجية كيسنجر**، ط١، سنة ١٩٩١، دار بيبلوس، ص (٢٤١ ـ ٢٤٥).

(٣) خليفة، نبيل: م .ش (١)، م .س، ويوضح أن الكتائب حركة وسطية بين تيارين متناقضين في الطائفة المارونية هما: التيار الانفصالي والتيار الاندماجي.

(٤) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص٦٦ و(٦٣ ـ ٦٤).

(٥) J.P Entelis - Pluralism... P.P Cit - P.49.

(٦) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص٦٤ و ٨٢ و ١٠٧ و (١٣٧ ـ ١٤٠).

ـ أبو خليل، جوزيف: لبنان... لماذا؟، م .س، ص٤٠ و٥٠.

(٧) د. شرف، جان: **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، (١٩٤٦ ـ ١٩٥٢)، بيروت، ١٩٨٧، ص (١٣٧ ـ ١٤٠).

لتحرير الشخص والمجتمع وتعمل في خدمة لبنان تحت شعار: الله ـ العائلة ـ الوطن.

وقد تجسدت الأفكار السياسة بداية في تنظيم شبه عسكري[١] معتمداً النشاط الكشفي الرياضي كإطار لبنيته التنظيمية قبل عملية التحول لحزب سياسي عام ١٩٥٢.

فالإطار التنظيمي، وتعبير الكتائب أعطيا الحركة مظهراً فاشياً[٢] تماثلاً مع الحركات الفاشية والنازية في أوروبا.

إلا أن الكتائبيين يرفضون الصفة الفاشية للكتائب. فتعبير الكتائب خطأ تاريخي و «عيب» في الوقت عينه[٣] والكتائب كحركة سياسية لا تعيش حالة فاشية لأن المظاهر لا تدل على حقيقتها[٤]. ولا يجوز الصاق التهمة ـ الفاشية ـ لمجرد الدفاع عن مبادىء الكتائب بحرارة وجدية[٥].

كما أن الإطار التنظيمي شبه العسكري للحركة كان تعبيراً عن إعجاب بيار الجميل بفكرة التنظيم التي لاحظها خلال مشاركته في الألعاب الأولمبية في برلين. لذلك ركزت الكتائب على ضرورة جمع الشبيبة وتعليمها وتنظيمها لحفظ العاطفة الوطنية. «فالجمع» و «التعليم» و «التنظيم» على جانب من الخطورة، ولبنان في حاجة ماسة لتكريس هذه المفاهيم[٦]. من هنا

---

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص (٧١ ـ ٧٧) والفصل الثاني.
ـ أبو خليل، جوزيف: قصة الموارنة في الحرب، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٠، شركة المطبوعات، ص٨١.
ـ د. بركات، حليم: المجتمع العربي المعاصر، بيروت، ط٣، سنة ١٩٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٢٨٤.

(٢) تقي الدين، سليمان: م .س، ص١٤٢.

(٣) د. نجار، إبراهيم: م .ش (٣)، ٣٠ آذار ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية، ويجمع الذين قابلتهم من حزب الكتائب على هذا الاتجاه.

(٤) م .ن.

(٥) أيوب، أنطوان: م .ش (٢)، الثلاثاء ٧ تموز ١٩٩٢، كسروان، أدونيس.
ـ لمزيد من التفاصيل حول اسم الكتائب يراجع:
ـ تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص (٧٠ ـ ٧٣) مع الهوامش.
ـ حميد، راشد: «الكتائب اللبنانية، تاريخها، عقيدتها، تنظيمها»، شؤون فلسطينية، رقم ٤٦ حزيران ١٩٧٥، ص ٢١٨.
ـ غانم، رفيق: بيار الجميل قائد ومؤسسة، ص (٢٢ ـ ٢٣).

(٦) حول التنظيم في الكتائب والتدريبات والشباب يراجع: تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص٦٦ و ٦٨ و ٢٠٥.

اعتبر البعض أن الصفة الفاشية لا تنطبق بالضرورة على الكتائب اللبنانية[١].

ويبدو أن ظروف المجتمع اللبناني في مرحلة ما بعد الاستقلال وطبيعة النشاط السياسي للكتائب في الانتخابات النيابية والدخول بشكل أوسع في «اللعبة السياسية» ومحاولة البحث عن دور أكثر فعالية وأكبر تأثيراً فرض على الكتائب التحول لاحقاً إلى حزب[٢] سياسي.

إن عملية التحول إلى حزب سياسي «ديمقراطي، اجتماعي، لبناني» رافقها تحول في التوجه السياسي والإطار التنظيمي.

فتأكيد الطابع الحزبي اعتبر تطوراً في طبيعة الحركة واتجاهها الإصلاحي ونضالها الوطني ووعيها للقضايا الاجتماعية والسياسية. فتحولت السياسة إلى وسيلة[٣] بعدما رفضت سابقاً كمنطق وأسلوب للعمل.

كما أن التأكيد على الطابع الحزبي ساهم في تطوير البنية التنظيمية للكتائب. فأقر النظام العام بما تضمنه من تحولات تنظيمية على مستوى التنظيم المركزي والإقليمي[٤]. إضافة إلى تخفيف المظاهر العسكرية، واعتماد الأساليب الغربية الحديثة في التنظيم للتخلص من الأساليب «القديمة المتبعة»[٥]. غير أن المظاهر العسكرية، المباشرة وغير المباشرة، بقيت كامنة في طبيعة الحزب، وسرعان ما تتمظهر بأشكالها المتنوعة عند أي عملية شرخ مجتمعي وانعطاف تاريخي في المجتمع اللبناني.

---

(١) يناقش حازم صاغية تسمية «الفاشية» ومدى ملاءمة إطلاق التعبير على الكتائب اللبنانية، فيعتبر أن الكتائب اللبنانية كحركة سياسية لا تتماثل مع الحركات الفاشية والنازية. لمزيد من التفاصيل، حازم صاغية: **تعريب الكتائب**، م .س، ص (٩٨ ـ ١٠١).

(٢) اتخذت الكتائب في تموز ١٩٤٩ اسم «حزب الاتحاد اللبناني» كإطار للعمل إجازته السلطات للكتائب بعد قرار حل المنظمة الذي استمر ثلاثة أيام فقط. ثم صدر لاحقاً إجازة «العلم والخبر» من السلطات الرسمية باعتبار «حزب الاتحاد اللبناني» حزب الكتائب اللبنانية. يراجع: **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص (١٧٦ ـ ١٧٩).

ـ لمزيد من التفاصيل يراجع: م .ن، الفصل الخامس والكتائب من المنظمة إلى الحزب، ص (١٦٩ ـ ٢٠٨).

(٣) م .ن.

(٤) م .ن، ص (١٨٣ ـ ١٩٤) التنظيم المركزي هو التقسيم العامودي (مكتب سياسي، المجلس المركزي، رئاسة الحزب، الأمين العام، المصالح الحزبية...) أما الإقليمي فالتوزيع الأفقي للحزب في المناطق اللبنانية.

(٥) م .ن، ص (١٧٢ ـ ١٧٣).

ويبدو أن عملية التحول إلى حزب «ديمقراطي، اجتماعي، لبناني» لم تأخذ تفاعلاتها الكاملة أو تستوف الشروط الضرورية لنجاحها. ويعود ذلك إلى عوامل مجتمعية ترتبط بخاصية المجتمع اللبناني وتركيبه الطائفي، كما يعود إلى طبيعة الكتائب اللبنانية تنظيمياً وفكرياً.

من هنا فإن الكتائب لم تكن حزباً كآلية عمل، وبالمعنى الكامل لتعبير الحزب السياسي[١]. ولم تنجح كل محاولات التطوير أو الاطلاع على التجارب الحزبية في جعلها حزباً بالمعنى «التكنيكي». وبقيت حركة شعبية[٢] منضبطة ضمن تنظيم معين[٣]. فتعبير الحركة الكتائبية[٤] أو الحركة السياسية الكتائبية[٥] يبدو الأكثر دلالة على طبيعتها ونوعية أفكارها واتجاهها وملامحها الأساسية.

وقد ساعد ذلك على أن ترتبط الكتائب بشخص بيار الجميل ارتباطاً عضوياً لا انفصام فيه. فامتزج الحزب بحياة الشخص، وانطبع تاريخ الشخص بأدق التفاصيل السياسية للحزب في عملية متفاعلة عميقة البعد واسعة التأثير صعبة الفصل. فبيار الجميل والكتائب اسمان لمسمى واحد[٦]. وقد طرح مراراً التساؤل حول أيهما الأهم الحزب أم الشخص؟ أو هل الكتائب رجل أم حزب[٧].

ورغم ما يثار حول بيار الجميل من آراء خارج الحزب أو داخله عن شخصه ودوره وقيادته، فإن الكتائبيين يكادون يجمعون اجماعاً شبه كامل على احترامه احتراماً خاصاً وتقدير دوره وتثمين قيادته واعتباره القدوة في المناقبية والسلوك والأخلاق والوطنية[٨]، الأمر الذي أثار تساؤلاً حول مدى إمكانية استمرار الكتائب في حال غياب الرئيس، ومدى

(١) أبو خليل، جوزيف: م .ش (٢)، م.س.
(٢) م .ن.
(٣) د. نجار، إبراهيم: م .ش (٥)، الاثنين ١٣ نيسان ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.
(٤) أبو خليل، جوزيف: م .ش (٢)، م .س.
(٥) نبيل، خليفة: م .ش (١)، م .س.
(٦) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص٩٥ و١٠٤.
(٧) م .ن، ص١٣٢.
(٨) م .ن، ص٩٥ مع الهامش و ص١٣٠ و ص١٣٢.
- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣، م .س، هامش ص١٩٧.
- تبدو الصورة عن بيار الجميل متماثلة عند جميع اللذين قابلتهم، واعتبروه من دعائم استمرار الكتائب اللبنانية.

إمكانية الكتائب في المحافظة على المستوى الذي فرضه في حياته[1] والآثار الناجمة عن هيمنة الشخص على الحزب فكراً وتنظيماً وأداء.

إن طبيعة الكتائب وملامحها الأساسية قد ترسخت على مدار تاريخها السياسي الطويل. غير أن خصائص الانطلاقة الأولى بقيت فاعلة في تحديد خواصها وطبيعتها وتحديد مسارها وتطورها. فقد جسد حزب الكتائب اللبنانية، وإلى حد كبير، مقولة ديفرجيه بأن الأحزاب السياسية تحافظ على جذور الانطلاقة الأولى وتتأثر بها وتحمل بعضاً من سماتها وخصائصها[2]، الأمر الذي وسم الحزب بالعديد من المواصفات الخاصة فكرياً وتنظيمياً وسياسياً. فبدت كأنها مواصفات يصعب تجاوزها أو إلغاؤها. وليس صعباً ملاحظة هذه الخصائص في فترات متلاحقة من تاريخ الحزب، خاصة في الأزمات السياسية التي تتعرض لها البلاد (أحداث ١٩٥٨، مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧ ثم مرحلة ما بعد عام ١٩٧٥).

ويبدو أن مرحلة ما قبل الأحداث اللبنانية عام ١٩٧٥ والتي أعقبت نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ مثلت تلخيصاً مكثفاً لطبيعة الكتائب اللبنانية وسماتها العامة ثم جاءت مرحلة ما بعد العام ١٩٧٥ وما تخللها لتكون أحد التعابير الحية لما اختزنته الكتائب واتصفت به.

فالدعوة إلى الفكرة اللبنانية والدفاع عن السيادة والاستقلال برزت في هذه المرحلة، كما البداية، حادة وعنيفة بوجه التيارات السياسية والاتجاهات الفكرية العقائدية والوحدوية وازدادت توتراً في مواجهة تنامي الوجود الفلسطيني المسلح فوق الأراضي اللبنانية.

كما نمت مجدداً أشكال التنظيم شبه العسكري في الحزب بصورة مباشرة، فأعيدت مخيمات التدريب بطابعها العسكري غير الرياضي أو الكشفي بحجة الدفاع عن الوجود وضرورة حماية النفس وهواجس الخوف والحرص على الكيان.

كما ازداد الانقسام المجتمعي، شعبياً وسياسياً، حدة وخطورة، الأمر الذي أعاد الكتائب اللبنانية إلى بداياتها ومبررات نشأتها وانطلاقتها. ويبدو أن هذه الظروف قد ساهمت في إلغاء أو تحوير مجالات التطور وإمكانية تحققه حزبياً ومجتمعياً.

وعليه فإن النظرة إلى الكتائب اللبنانية من الزاوية السوسيولوجية للمجتمع اللبناني

---

(١) طرح د. جورج سعادة بعد انتخابه رئيساً للحزب مهمة الانتقال من حزب المؤسس إلى حزب المؤسسة.
(٢) ديفرجيه، موريس: الأحزاب السياسية، م .س، ص١٧.

وتركيبه الفسيفسائي بتنوعه الطائفي والمذهبي والسياسي يساهم في إعطاء تصور موضوعي عن طبيعة الحركة ـ الحزب. كما يشير إلى ضرورة ملاحظة موقع الفعل التربوي السياسي للكتائب في الحياة الحزبية الداخلية أو في حركة المجتمع اللبناني. وذلك من خلال معالجة الإطار الفكري للكتائب اللبنانية والبنية التنظيمية والأطر التربوية المساعدة للوصول إلى تحديد موقع التربية الحزبية السياسية ومفهومها.

ثانياً: الإطار الفكري

يحتل الفكر موقعاً مهماً في الظاهرة الحزبية السياسية كونه يحدد التوجه العام للحزب ويرسم تصوراته الأساسية ويشير إلى الغاية التي ينشدها ويسعى من أجلها. فإلى جانب وجود الأعضاء العاملين والإطار التنظيمي كركيزتين أساسيتين لوجود الحزب السياسي يمثل الفكر الركيزة الثالثة التي يستند إليها الأعضاء في عملهم ونشاطهم السياسي وانتظامهم في إطار محدد.

وقد تختلف درجة الاهتمام بالناحية الفكرية بين حزب وآخر غير أن الفكر يبقى العنصر الذي يعزز اللحمة التنظيمية ويعطي المبررات والدوافع المحركة لاستمرار التنظيم. كما يبدو باستمرار السبب الذي من أجله تهون التضحيات وترخص، فيشد أزر المحازبين ويثير الهمم ويخفف من وطأة المعاناة وقسوتها. فإلى أي مدى يؤثر الفكر في حزب الكتائب اللبنانية؟ وما هي خطوطه الأساسية؟ وما هي الأبعاد التربوية التي يتضمنها؟

١ ـ البدايات ومراحل التطور

لم يولد حزب الكتائب اللبنانية نتيجة مخاض فكري وفلسفي شاملين، أو نتيجة موقف تحليلي للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع اللبناني بقدر ما عبر عن جملة من المبادىء العفوية البسيطة والأولية. وقد عبر بيار الجميل عن ذلك بقوله، إن حركتنا لم تنطلق من كتاب أو نظريات فلسفية موضوعة مسبقاً، حيث إن اهتمامنا باستقلال لبنان كهدف أول لم يكن يحتاج إلى فلسفات ونظريات فلسفية[1].

لذلك من الصعوبة إيجاد أي كتابات عقائدية مركزة حتى عام ١٩٥٢. إنما هناك مجموعة من المبادىء الأولية والأفكار العامة والآراء الشخصية المبعثرة التي عبرت عن

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص٢٨١.

مواقف المنظمة من القضايا المطروحة[1]. فالكتائب ـ المنظمة والحزب ـ عاشت مبادئها وناضلت من أجلها قبل أن تصوغ عقيدتها. فالنضال سبق المبادىء، والمبادىء جاءت تراكم تجارب وخبرات وإحساسات وطنية[2].

ويبدو أن التطورات التنظيمية التي مر بها الحزب، كما الأوضاع السياسية والمجتمعية التي عاشها لبنان تركت تأثيرها المباشر في طبيعة الحزب الفكرية.

غير أن العلاقة ما بين الإطار الفكري للحزب وموضوع العقيدة أو «الايديولوجيا» بقيت دون حسم، وخضعت لتفسيرات متعددة. كما أن موضوع العقيدة بحد ذاته في الفكر الكتائبي بقي موضوعاً ملتبساً من حيث التحديد والمدلول، وقد اتخذ ذلك أشكالاً متعددة.

فقد أشار أنطليس Entelis إلى أن التطور العقائدي من الناحية الايديولوجية في الكتائب اللبنانية قد مر بمحطات ثلاث[3]:

الأولى: ١٩٣٦ ـ ١٩٤٣؛ ارتكزت على مفهوم لبنان المستقل من منظور قومي ماروني ـ «القومية المارونية» ـ مغال ومتعصب.

الثانية: حتى ١٩٥٨؛ حيث خفت إلى حد ما حدة الاتجاه الماروني لعوامل متعددة أبرزها استقلال لبنان ومشاركة الحزب في النضال لتحقيقه وتعاونه مع أحزاب أخرى ومجموعات سياسية متعددة... إلخ.

الثالثة: ابتدأت من عام ١٩٥٨؛ انطلقت من عدم النظر إلى لبنان بمنظار الماضي فقط واعتبار «القومية اللبنانية» بحد ذاتها اتجاهاً مستقبلياً. ورغم أن «اللبنانية» بقيت معطى مسيحياً بالدرجة الأولى فإن أحداث عام ١٩٥٨ والمشاركة السياسية المسؤولة للكتائب في السلطة فرضت التعديل «الايديولوجي».

بينما يرى آخرون[4] أن صياغة «الايديولوجية» في حزب الكتائب بدأت مع مرحلة ما بعد الاستقلال واتساع مجال المشاركة السياسية وتحول المنظمة إلى حزب سياسي.

---

(١) م .ن.

(٢) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص١٩٥.

(٣) J.P Entelis - Pluralism... op. cit. P. 75-73.

ـ حميد، راشد: م .س، ص٢٢١.

ـ **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص (٢٧٨ ـ ٢٧٩).

(٤) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص٢٧٨.

ويميز البعض[1] بين المبادىء والعقيدة. فالمبادىء في حزب الكتائب ترتكز على الإيمان بلبنان بلد الحرية والحق والعدل والإشعاع الفكري، وتحويل هذا الإيمان إلى واقع أكيد. أما العقيدة فإنها ترتبط بقسمين: الأول مرتبط ب «الميثاق الوطني» كأساس تقوم عليه الأمة والدولة، والثاني مرتبط بمعضلات الواقع اللبناني من جوانبه المختلفة.

ويبدو أن الأزمة في تحديد العلاقة بين الطابع الفكري للحزب كمجموعة من المبادىء العامة وبين طابعه العقائدي قد تفاقمت مع تفسير المبادىء الاجتماعية - الاقتصادية والموقف حيالها.

فقيادة الحزب في بداية الخمسينيات لم تحسم الجدل حول العقيدة الكتائبية بالرغم من الضغوطات الجدية[2]. وقد أثر ذلك مباشرة على عملية الانضواء الحزبي وتراجعها كما على وحدة الحزب. فقد تبين أنه رغم الوحدة الظاهرية للحزب وأشكال تنظيماته المدهشة فإن مكتبه السياسي كان منقسماً على نفسه إلى عدة كتل وتيارات عقائدية متناقضة منها: تيار المادية العلمية الذي يقول «بالفراغ العقائدي»، وتيار «الاشتراكية المعتدلة» ومقولة التقدمية الاشتراكية وتيار «القومية اللبنانية - الاجتماعية»[3] والقول بحقيقة المجتمع اللبناني بوضعه القائم والوعي الوطني المطلوب للانتقال إلى القومية الحقيقية... إلخ وغيرها من التيارات والأسماء[4] التي ظهرت، إلا أن تأثيرها على مسار الحزب العام بقي محدوداً إذا لم نقل معدوماً.

(١) م. ن، ص٢٨٠، عن جميل جبر الأشقر، الحركة الكتائبية، ص (١١٤ - ١١٥).
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م. س، ص (١٧٦ - ١٧٧)، يشير إلى أنه ارتكز هذا القسم على «المدخل إلى المنهاج الاجتماعي» الذي أصدره «حزب الاتحاد اللبناني» الاسم الذي اعتمدته الكتائب بعد قرار حل المنظمات السياسية في تموز عام ١٩٤٩.

(٢) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م. س، ص (١٩٦ - ٢٠٠).

(٣) م. ن، ص (٢٠١ - ٢٠٣) ويشير هامش ص (٢٠١) عن أدوار صعب وجود تيارات أخرى ويذكر رموزها.

(٤) نجم، أنطوان: م. ش (١) الخميس ٩ تموز ١٩٩٢ المتن، الجديدة، يشير إلى عدد من الأسماء منهم:
- عماد عيسى: بدأ بالفكر الكتائبي في مطلع الخمسينات وانتقل إلى الماركسية.
- جوزيف مغيزل: كان رئيس مصلحة العقيدة وانتقل إلى العروبية.
- إدوار صعب: أخذ عن مغيزل وترك العمل العقائدي.
- أنطوان نجم: كان رئيس مصلحة العقيدة مدة طويلة ثم انتقل لفكرة التعددية والإيمان بأن في لبنان هويتين: إسلامية عربية وأخرى مسيحية ثم إلى القول بالنظام الفيدرالي.

كما أثر استمرار الالتباس الفكري و «العقائدي» من جهة أخرى على بنية الحزب التنظيمية والفكرية، وذلك من خلال وجود مصلحة العقيدة، كمصلحة أساسية ضمن مصالح الحزب وفي اعتمادها تارة وإلغائها تارة أخرى[1]. فقد وجدت مصلحة العقيدة بداية ضمن مصالح الحزب في النظام العام لسنة ١٩٣٩، ثم حذفت من نظام عام ١٩٤٢ حيث أصبحت ضمن اهتمامات مصلحة التربية الوطنية التي تهتم بالتربية الكتائبية وبأمور العقيدة والثقافة والفنون الجميلة التي تهم لبنان[2]. ثم أعيدت لاحقاً ضمن مصالح الحزب في النظام العام لسنة ١٩٥٢ وبقيت في تعديل النظام العام لسنة ١٩٥٦ الذي حدد بأن «تتولى مصلحة العقيدة السهر على عقيدة الحزب وتطوراتها وتعليمها»[3]. غير أنها حذفت من التداول في المرحلة اللاحقة وأدخلت ضمن اهتمامات قسم الدراسات.

وبقي «الجدل العقائدي» قائماً بين المادية التاريخية والفكرة الشخصانية[4] إلى أن أقر مؤتمر الكتائب اللبنانية الأول عام ١٩٥٦ «بلورة عقيدة الحزب الفلسفية على ضوء المذاهب الفلسفية التقدمية وانطلاقاً من المذهب الشخصاني»[5] فتكرست بذلك عقيدة الحزب[6].

وبعد أن أصبح المذهب الشخصاني المرتكز الأساس في الفكر الكتائبي، وتحقيقاً لقرار المؤتمر الأول أعلن الحزب في مؤتمره العام الثالث عام ١٩٦٠ تحديد فلسفة العقيدة الكتائبية وارتفع بذلك بناء الحزب «العقائدي»[7] الحالي.

---

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، جدول ص٢٥٣.
- حذف النظام العام المعدل بموجب قرار ٥٨٨٥ تاريخ ١٣ ت١ ١٩٨٦ كلمة العقيدة من قسم اليمين.

(٢) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١ م .س، ص٢٥٦، عن النظام العام سنة ١٩٤٢ المادة (٤١).

(٣) النظام العام المعدل بموجب قرار رقم ٦٣١ تاريخ ٢١ شباط ١٩٥٦ المادة (٢٢) والمادة (٢٥).
- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣، م .س، ص١٨٦.

(٤) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣، م .س، ص٢٠٦ و ١٩٦ و ١٩٩. ويشير إلى أن تفسير مبادىء المنهاج الكتائبي في الخمسينيات أحدث جدلاً مهماً. وأن مصلحة الأقاليم وافقت على أهمية النظريات في الحياة الحزبية لكنها تحفظت على أي اتجاه تجريبي. ورأت أن في الكتائب «إلى جانب الفكرة، عقيدة مجسمة برئيسنا المحبوب لها من الأثر فينا أكثر من الأعاجيب والخوارق لأنها مثل حي». ص١٩٧ مع الهامش.

(٥) ناجي، أمين: فلسفة العقيدة الكتائبية، ط١، سنة ١٩٦٦، منشورات الكتائب اللبنانية، ص٧٦.

(٦) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣، م .س، ص٢٠٨.

(٧) ناجي، أمين: فلسفة العقيدة الكتائبية، م .س، ص٩٨.

غير أن الحل المقدم بقي نظرياً وعاماً ولم يقدم أساساً موضوعياً لتحديد طبيعة الحزب من الناحية الفكرية والعقائدية كما أنه لم يحسم الجدل القائم حول الجانب العقائدي. فحزب الكتائب اللبنانية ليس حزباً عقائدياً، كما يؤكد المحازبون، ولا يؤمن بـ «العقيدة الكلية» ـ الشاملة التي رفضها واعتبر نفسه مناقضاً لها في المنطلق والأسس والتوجه منذ نشأته وحتى اليوم[1]. وبالرغم من المراحل السابقة ومن ورود تعبير العقيدة أو الحزب العقائدي في بعض الأدبيات والكتابات الحزبية[2] إلا أن تعبير العقيدة بقي يثير مخاوف المحازبين وقلقهم كأفراد وهواجس الحزب وتوتراته كمجموعة.

من هنا فإن البحث في الإطار الفكري لحزب الكتائب اللبنانية لا يخرج في جزئه الأساسي والمهم عن كونه معالجة لعدد من القضايا والأفكار والمبادىء الأولية والعامة رغم ورود تعبير العقيدة. وهذا ما سوف يتوضح أكثر من خلال الأطلالة على مفهوم العقيدة عند الحزب وركائزها وغايتها ومصادرها، ومعرفة المثلث العقائدي للحزب المتمثل في شعاره: الله ـ العائلة ـ الوطن، وتوضيح فكرة الشخصانية وما تمثله من موقع بالنسبة للحزب في محاولة للوصول إلى تلمس الأبعاد التربوية للفكر الكتائبي وتوجهاتها الأساسية، وبالتالي أثر الفكر عند حزب الكتائب اللبنانية على التربية الحزبية السياسية.

٢ ـ الفكر الكتائبي: الطبيعة والمرتكز

يبتعد الفكر الكتائبي عن العقيدة ذات الطابع الشمولي في النظرة والاتجاه المعياري وفي التفكير والممارسة. ويرتبط مباشرة بالمتطلبات الضرورية التي تكفل الانضواء في الحزب.

ويشير أمين ناجي إلى أن العقيدة الحزبية «هي كل ما يقتضي أن يدين به الحزبي حزبياً. فالعقيدة الكتائبية هي، بالتالي، كل ما ينبغي أن يعتنقه أحدنا، في المجالات التي تهم حركتنا، ليكون كتائبياً»[3].

---

(١) تجمع **المقابلات الشخصية** على رفض العقيدة الكلية ـ الشاملة ونزع الصفة العقائدية عن الكتائب اللبنانية.
ـ يراجع سلسلة **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، م .س، خاصة ج١ ص٢٧٧.

(٢) على سبيل المثال لا الحصر يذكر منير الحاج الأمين العام للحزب في التمهيد لكتاب **تاريخ حزب الكتائب**، ج٣، م .س، إن «هذا الكتاب يوصى به ككتاب عقيدة، كما يوصى به ككتاب تاريخ».
ـ خليفة، نبيل: **الكتائب وعروبة لبنان**، ج١، ص١٥٥، يذكر أن حزب الكتائب اللبنانية حزب عقائدي.

(٣) ناجي، أمين: **فلسفة العقيدة الكتائبية**، م .س، ص (١٢ ـ ١٣).

وبما أن حزب الكتائب ليس حزباً توليتاريا، وليس له موقف شمولي من الحياة والكون، فإن وظيفة العقيدة الكتائبية إذن لا تفترض بالضرورة تأمين الإجابة على كل سؤال. كونها ليست نظرة كاملة شاملة للحياة والكون والتاريخ. كما أنها ليست معيارية ولا مقياس العلوم أو مقياس الفلسفات أو الثقافات «إنها قبضة من الأفكار الرئيسية التي تسمح لحزب بأن يكون عنده مشروع سياسي يصل عن طريقة إلى الحكم لينفذه». إنها الحد الأدنى من الأفكار الرئيسية[١].

وعليه فإن السمة العامة للعقيدة الكتائبية تبدو في كونها غير «تدخلية». فهي تعترف بأنها «غير صالحة ولا مؤهلة للتدخل في حياة المنضوي من جميع نواحيها». كما تعترف بحرية الإنسان فلا يمكنها «أن تمس حرية الكتائبي ولا حرية أي مواطن آخر». غير أن إيمان العقيدة بالحرية كمبدأ لا يصل إلى حد «الحرية المطلقة». لأن طبيعة الإنسان تفرض الحرية وتفرض بالمقابل حدودها[٢].

والغاية المحورية للعقيدة الكتائبية تتمثل في الشخص الإنساني. «فالشخص هو أبدا، الغاية، يتجه تفكيرنا نحوه ومن أجله نعبىء قوانا» كما يشير البعض. فالإنسان موضوع اهتمام العقيدة وفلسفتها أولاً وأخيراً. وتعود هذه النظرة، بحسب هذه الرأي إلى طبيعة النفس الإنسانية وجوهرها وإلى الإيمان بالله الذي يعطي للعقيدة مبررها في التركيز على الشخص الإنساني[٣].

أما مصادر العقيدة الكتائبية ومنطلقاتها كما حددتها فلسفة العقيدة الكتائبية فهي ثلاثة:

١ ـ معطيات البيئة اللبنانية: فهم البيئة والالتزام فيها والانطلاق منها. «فالايديولوجية الكتائبية منذ نشأتها وتطورها أصرت على لبنان «كحقيقة كيانية»[٤]. وقد تغذت بما هو إيجابي من هذه البيئة وفي الطليعة «تراث اللبنانيين الروحي»، والإيمان الديني، وأولوية الشخص، واحترام الآخرين والتعلق بالحرية.

(١) نجم، أنطوان: م .ش (١)، م .س.
(٢) ناجي، أمين: م.س، ص (٢٦ ـ ٢٧).
(٣) م .ن، ص (١٩ ـ ٢٥) و (٣٣ ـ ٣٩).
(٤) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص٢٠٣.

٢ ـ تعاليم الأديان الموحدة: اليهودية والمسيحية والإسلام. وما يتفرع منها من مذاهب وطوائف. إنها عقيدة روحية لا تتجاهل الدين.

٣ ـ التيارات الفكرية التقدمية وإمكانية الانتقاء منها[١].

وتشير «فلسفة العقيدة الكتائبية» إلى أنه رغم كون التطور سمة العقيدة إلا أن حدود التغيير تقف عند حدين متلازمين: الشخص الإنساني والقومية اللبنانية. فيصبح هذان الحدان من ثوابت العقيدة الأساسية ومرتكزاتها الأولية. حيث لا يقبلان أي تغيير أو تبديل ولا يصلهما أي تطوير أو «تحديث» ويبدوان كمبرر لوجود الحزب واستمراره. لأن أي تغيير يطال هذين الحدين يفترض انتفاء مبرر الحزب. باعتبار أن الغاية الجديدة تفترض حركة جديدة لذلك تؤكد مصادر حزب الكتائب اللبنانية «. . . أن نظرتنا إلى الشخص الإنساني وكل ما يلازمها ويرافقها من مرتكزات فلسفية أساسية، ونظرتنا إلى القومية اللبنانية وجوهرية مستلزماتها، غير قابلتين، كتائبياً، لأي تغيير، جزئياً أو كلياً. أما ما عدا ذلك فهو قابل للتطوير، بكل ما في الكلمة من زخم وبعد»[٢].

ويمكن أن تتوضح طبيعة الفكر الكتائبي ومنطلقاته الأساسية ومرتكزاته الأولية من خلال معالجة محورين رئيسيين يعتمدهما الحزب بشكل أو بآخر هما: المثلث «العقائدي» للحزب من جهة والمذهب الشخصاني من جهة أخرى.

أ ـ المثلث «العقائدي»: شعار الحزب

يقوم شعار الحزب عند الكتائب اللبنانية على مثلث: الله العائلة الوطن. ويحيط هذا «المثلث العقائدي» بالأرزة الكتائبية الهندسية الشكل والمتساوية الاضلاع. حيث تحتل كلمة الله قمة المثلث، بينما ترتكز كلمتا العائلة والوطن على زاويتي القاعدة فيه. وقد أطلق عليه أنطليس Entelis تعبير «المعتقد الكتائبي» وهو أقرب لأن يكون برأيه «نظرة أخلاقية للمجتمع» منه إلى اتجاه أيديولوجي[٣] واضح ومحدد. وسنعرض مفهوم الحزب للشعار.

---

(١) ناجي، أمين: م .س، ص (٦١ ـ ٩٣).

(٢) م .ن، ص (١١٣ ـ ١١٤).

(٣) Entelis, J.P. Pluralism... op. cit p.p.(68 - 73).

أ ـ ١ الله

الإيمان بالله ركيزة «العقيدة الكتائبية» والله «ركن العقيدة الأول»[١]. ويشير كتاب فلسفة العقيدة الكتائبية إلى أن «الإيمان بالله الركيزة الأساسية في فهم العقيدة وشرحها وتفسيرها وتعليلها». وعليه فإن «العقيدة الكتائبية تنهار تماماً إذا لم تعترف صراحة بالله». ويوضح أن الله الذي نؤمن به هو «نفسه الله الذي تبشر به الأديان الموحدة». دون الدخول في جدل حول وجوده أو عدم وجوده... لذلك لا تبحث في طبيعة الله ولا في شكل علاقته بالكون». كونها أبحاثاً خارج نطاق عقيدتنا ومركز اهتماماتها.

والإيمان بالله أمر ضروري لتدعيم التماسك الفكري المنطقي في العقيدة، باعتبارها ذات طبيعة روحية، إضافة لكون الإيمان حاجة موضوعية لتثبيت أولوية الشخص في العقيدة وإعطائه مركزية الاهتمام والموقع. لأن الإيمان بالله يصبح هنا «الحارس الدائم» لإنقاذ أولوية الشخص من أي خطر وخصوصاً «ينقدنا من تأليه الإنسان نفسه». إضافة لجملة من البراهين والمقتضيات الضرورية التي تبرر إيمان العقيدة الكتائبية بالله منها: إعطاء الأخوة الإنسانية قاعدتها الصحيحة، والإقرار بالمواطن الحر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام جوانية الإنسان، وعدم الانزلاق في فلسفة كلية، وباعتبار ذلك خيراً للبشرية وتنمية للقيم، إضافة لكونه ضرورة قومية وطنية، فالإيمان بالله سمة مميزة في تراث اللبنانيين الروحي. ويساهم هذا الإيمان برأي العقيدة الكتائبية في تأدية لبنان رسالته كملتقى للشرق والغرب وللتفاعل الفكري والحضاري وكمختبر للعيش المحب المسالم المثمر.

والعقيدة الكتائبية لا تزج نفسها في أمور دينية ولاهوتية أو تفاضل بين الأديان. كما أن الإيمان بالله لا يزيد المشكلة الطائفية تعقيداً.

ولا تفرض الكتائب في عقيدتها الإيمان على غير الكتائبي. فالمواطن حر في أن يؤمن أو لا يؤمن. حتى أنها لا تمنع الملحد من أن يكون نصيراً للحزب. وتقر بحرية المواطن في التبشير بالإلحاد شرط أن يراعي شعور الغير والسلامة العامة[٢].

وإذا كان موضوع الإيمان بالله معطى بديهياً وأولياً وأساسياً في الفكر الكتائبي،

---

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣، م .س، ص٢٠٤.
(٢) ناجي، أمين: م .س، ص (١١٧ ـ ١٣٢).

نتيجة للمنبت المسيحي الإيماني للحزب، فإن القول بإمكانية التبشير بالإلحاد تبدو محاولة لتعزيز إيمان الحزب بالحرية وتعبيراً عن هذا الإيمان. إلا أنها في الوقت عينه تجاوز لما أقره الحزب في الخمسينيات حيث منع التبشير بالألحاد أو بأي عقيدة تتنافى مع وجود الله أو قيام العائلة كدعامتين من دعائم الأمة الأساسية[١].

أ ـ ٢ العائلة

تحتل العائلة المرتبة الثانية في المثلث العقائدي الكتائبي، الأمر الذي يشير إلى الأهمية التي توليها «العقيدة» للعائلة، وعمق الإيمان بموقعها وأهميتها. فرغم أولوية الشخص في «العقيدة» غير «أنها لا ترى فيه خلية المجتمع»[٢]، في حين تعتبر العائلة خلية المجتمع الأساسية.

ويشير أمين ناجي في «فلسفة العقيدة» إلى أن الثقة برسالة العائلة اتسم بداية بالعفوية إلى حد كبير قبل أن تؤكد الاستقصاءات العلمية صحة هذه الثقة. فوجود العائلة ضرورة اجتماعية وضرورة وطنية تربوية أخلاقية كونها تفي بمقتضيات الحياة في اسمى معانيها.

وترفض العقيدة الكتائبية الهيمنة على العائلة. كما ترفض الدعوة القائلة بأن تتعهد الدولة أو أي هيئة أخرى تنشئة الطفل منذ ولادته. لأن «تفتح الشخصية الإنسانية غير ممكن إلا انطلاقاً من العائلة». فالعائلة «الخلية الإنسانية» و «مشتل المجتمع»، الأمر الذي يفرض احترامها وتوطيد أركانها والوقوف في وجه محاولات النيل من قيمتها ورسالتها[٣].

أ ـ ٣ الوطن

يحتل الوطن الركن الثالث في مثلث العقيدة الكتائبية. وقد بلغ الإيمان به

---

(١) يشير المدخل إلى المنهاج الاجتماعي الاقتصادي في بداية الخمسينات إلى موضوع الإيمان والألحاد بقوله «الإيمان بالله وقيام العائلة من دعائم الأمة الأساسية، فإذا كان اللبناني حراً في قرارة ضميره بأن لا يكون مؤمناً، فهو لا يستطيع التبشير بالألحاد وبأي عقيدة تتنافى مع وجود الله أو مع قيام العائلة».
يراجع:
ـ تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣ م .س، ص١٧٦ عن جميل جبر الأشقر، ص (١١٥ ـ ١٢٨).

(٢) ناجي، أمين: م .س، ص٤٢.

(٣) م .ن، ص (٤٢ ـ ٤٥).

مستوى مميزاً، فتخطى العائلة وكاد يتقدم رأس المثلث العقيدي لولا وجود كلمة الله[1].

فلقد نشأت الكتائب اللبنانية كحزب قومي لبناني يعمل من أجل «إيمان لا يتزعزع بالوطن اللبناني»[2]. فالحزب بدأ عمله مطالباً باستقلال الكيان اللبناني كمطلب أساسي. بل كمبدأ من أقدس مبادىء الكتائب على الأطلاق وأول أهدافها. فاستقلال لبنان ليس ببدعة جديدة و«... ليس من صنع المخيلة ولا من مبتكرات الأحلام. لقد عرف اللبنانيون هذا الاستقلال منذ أجيال بعيدة»[3] ثم تركزت قضية الاستقلال والسيادة كقيم نهائية، ومعطى ثابت، ومقولة بديهية في تاريخ الحزب حتى غدت مبرراً لوجوده وقوة لاستمراره. من هنا فإن الكتائب حركة تواصل في التاريخ اللبناني وقد مهدت لاستقلال لبنان وساهمت في إنجازه عام ١٩٤٣[4].

والوطن في الفكر الكتائبي حقيقة تاريخية ترتكز على إيمان مطلق بوجوده ومغالاة صارخة في فهمه وتأكيده. فالكتائب اللبنانية تؤمن «بأن لبنان لم يتكون صدفة. ولا هو من صنع إرادة غريبة»[5] وتكون نظرة تبدو مثالية عن لبنان التاريخ، لبنان الأعماق[6] الموجودمنذ فجر التاريخ وليس نتيجة لاتفاقية سايكس بيكو. باعتبار أن للبنان على مر التاريخ وضعاً خاصاً، وما دور اتفاقية سايكس بيكو إلا في كونها أوجدت لبنان الحديث فقط بحدوده الجغرافية والإنسانية الحالية[7]. كما أن

---

(١) يخطىء البعض في ترتيب وتعداد شعار الحزب. فبدلاً من الله - العائلة - الوطن. يرددوا الله - الوطن - العائلة. ولولا الله والإيمان به لأصبح الوطن في قمة المثلث العقائدي الكتائبي. ويعود ذلك لأهمية الإيمان بالوطن وعمقه عند الكتائبيين.

(٢) خليفة، نبيل: **الكتائب وعروبة لبنان**، م .س، ص١٥٦.
- جريدة **العمل**: (١٠٤)، السبت ١٩ شباط ١٩٤٤.

(٣) **العمل**: عدد (٤٢)، السنة الثانية، الأحد ٧ أيلول ١٩٤١.
- **العمل**: ١٩٤٤، عدد (٢٦).
- **العمل**: عدد (١٠٧)، السنة الخامسة، الثلاثاء ١٤ آذار ١٩٤٤.

(٤) يتمحور حول مقولة السيادة والاستقلال مجمل النشاط الفكري والسياسي للكتائب اللبنانية. كما تبين من المقابلات الشخصية. ويعتبر صلاح نصر (عضو المكتب السياسي) في جريدة العمل ١٩٨٤/١١/٢٥ أن الكتائب تعتقد أن استقلال لبنان الحديث يعود على الأقل إلى العام ١٦٢٣ مع معركة عنجر حيث وحد فخر الدين لبنان وحرره من الأتراك.

(٥) مؤتمر الكتائب العاشر: **بيان بيار الجميل**، ٢٩ أيلول ١٩٦٧، منشورات الحزب، ص٦.

(٦) د. نجار، إبراهيم: م .ش (٤)، الاثنين ٦ نيسان ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.

(٧) أيوب، أنطوان: م .ش (١)، الخميس ٢ تموز ١٩٩٢، كسروان، أدونيس.

لبنان لم يبدأ عام ١٩٤٣، أنه «هنا منذ آلاف السنين... كان قبل الانتداب وفيه وبعده، بحدوده الطبيعية وطابعه الفريد ورسالته الفذة... ولا نقيم وزناً للتغيرات التي طرأت على حدوده السياسية»[١]. «كان لبنان ينعم بشخصيته الخاصة منذ عشرات القرون حين كانت أكثر البلدان المجاورة لا شخصية خاصة لها»[٢]، إنه «متميز بطابعه الشخصي وسماته الخاصة»[٣] ويؤكد بيار الجميل «أن لبنان، لبناننا، لبنان الكتائب، ليس لبنان الكبير، ولا لبنان الصغير، إنه لبنان التاريخ، لبنان الستة آلاف سنة، لبنان اللبنانيين الأوائل الذين جاؤوا إلى هذه الأرض ليجعلوها أرض حرية وإنسانية، وأرضاً لكل الرجال المتعطشين للحرية، وليس بلداً مسيحياً أو إسلامياً أو يهودياً. إن لبنان ليس أرضاً محددة فقط، وليس دستوراً أنه روح»[٤].

وقد مثلت الكتائب اللبنانية فكرة الدعوة الكيانية أفضل تمثيل. واعتبرت نفسها مجسدة لهذه الفكرة بأعمق معانيها. والكيان عند الكتائب غير القطر بالمعنى العروبي والاتجاه الوحدوي. أنه ليس جزءاً من غير (من كل) باعتبار أن الكيان اللبناني شيء نهائي قائم بذاته[٥].

وعليه فقد جهدت الكتائب اللبنانية في القول بفكرة التمايز عن المحيط العربي. والقول بالخصوصية «اللبنانية»، و «الأمة اللبنانية»، و «القومية اللبنانية». ورفضت الهوية العربية كانتماء وتعبير. فعروبة لبنان بنظر الكتائب «تقف عند حدود اللغة. أما كقومية فلسنا منها لأن لنا شخصيتنا وقوميتنا اللبنانية الصافية»[٦]. «إننا نريد أن يفهم اللبنانيون

---

(١) مؤتمر الكتائب العاشر: **بيان بيار الجميل**، م .س، ص٤ و ٦ و ١١.

(٢) تصريح بيار الجميل لمراسل «البشير» **العمل**، ١٩٤٤، السبت ١٩ شباط، العدد ١٠٤، م .س.

(٣) **العمل**: ١٩٤١، العدد ٤٢، م .س.

- **العمل**: ١٩٨٣، الأحد ٢٧ ت٢ عدد ١١٥٢٣، السنة ٤٤، ملحق خاص عن عيد الكتائب، ص١٦.

(٤) غانم، رفيق: **الجميل قائد ومؤسسة**، م .س، ص٢٦١.

- يعبر جوزيف أبو خليل عن الشعور الكتائبي تجاه الوطن اللبناني فيقول:

«... لم أكن لأتساءل: أي لبنان تريده الكتائب وتعمل له؟. والتساؤل نفسه لم يكن وارداً. فلبنان الكتائب لبناني أنا: الموروث عن الآباء والأجداد، سواء كان كبيراً أم صغيراً. فلماذا التساؤل؟ أنه معطى قائم، والخروج عليه كالخروج عن الدين، وكافر من يفعل ذلك. وفي أعماق نفسي لم أكن لأشعر بأي فارق بين انتمائي الديني وانتمائي الوطني. فمارونيتي وكتائبيتي ولبنانيتي شيء واحد».

يراجع: **لبنان... لماذا؟**، م .س، ص٣٤.

(٥) نجم، أنطوان: م .ش (٣)، الجمعة ١٧ تموز ١٩٩٢، المتن، الجديدة.

(٦) مؤتمر الكتائب العاشر: **بيان بيار الجميل**، م .س، ص (١٢ ـ ١٣).

وغير اللبنانيين أن لهذا الوطن الجميل المحبوب قومية لها مجدها الكبير وتاريخها المجيد»[١]. وقد وقفت بعناد ضد كافة الدعوات الوحدوية التي تعتبر لبنان جزءاً من محيطه العربي أو السوري[٢].

كما ارتبط الوطن في الفكر الكتائبي بجملة من المواضيع والقضايا المرافقة لوجوده والمرتبطة بتكوينه كمعلم من معالمه وسمة من سماته. فالوطن اللبناني عند الكتائب اللبنانية مركز وموطن وملجأ للأقليات الدينية، التي وجدت في طبيعته ملجأ فتسابقت الهجرات الطائفية إلى أرضه[٣]. وعليه فلبنان في الفكر الكتائبي موطن الحرية الكاملة بكل أبعادها ومعانيها، وخصوصاً حرية المعتقد «... ولا حدود لسائر حريات الإنسان إلا المصلحة العامة ومصلحة الحرية نفسها»[٤]. وقد اقترن اسم لبنان عبر التاريخ «بأول سعي إنساني في هذه المنطقة من العالم لحماية الحرية فيه... وبالكفاح المشترك من أجل الحرية تكونت هذه الأمة... إن لبنان، هو وطن الحرية بكل معانيها السامية»[٥].

كما أن فكرة الوطن ارتبطت بالفكر الكتائبي بالدعوة للتعايش بين فئاته المتنوعة. واعتبرت الوحدة الوطنية أساساً لمستقبل لبنان[٦]. وجهدت الكتائب لتكريس فكرة التعايش ـ والعيش المشترك و «الانصهار الوطني»[٧]. حتى أصبحت

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- خليفة، نبيل: **الكتائب وعروبة لبنان**، ج١، وج٢، م .س.
- **العمل**: ١٩٣٩، ٣١ك١ السنة الأولى، العدد ٤.
- **العمل**: ١٩٨٣، ٢٧ت٢، م .س، ص١٣ و ١٤ و١٥.

(٢) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص (٨ ـ ٤٧).
- **المقابلات الشخصية على سبيل المثال**: أنطوان معربس: م .ش (١)، الأربعاء ١٥ تموز ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية، م .س، «نحن نؤمن بوجود قومية لبنانية مميزة عن القومية العربية والقومية السورية».
- **العمل**: ١٩٤٣، العدد ٩٥، الثلاثاء ١ تشرين الثاني، السنة الرابعة.

(٣) **لبنان الجديد**، محلل العمل السياسي، ط٢ سنة ١٩٧٧، دار العمل، ص (٣٩ ـ ٤١).
(٤) مؤتمر الكتائب العاشر، بيان بيار **الجميل**، م .س، ص١١.
(٥) م .ن، ص٦.
(٦) م .ن، ص٣٠.
(٧) نجم، أنطوان: م .ش (٢) الاثنين ١٣ تموز ١٩٩٢، المتن، الجديدة.

«ايديولوجية» تستحق أن تعاش ويعمل من أجلها، كصيغة فريدة في المنطقة والعالم[١].

وفي مطلق الأحوال فقد بقي «الوطن» ومفهومه هما وطنياً وسياسياً دائماً بالنسبة للكتائب اللبنانية في الفكر كما في الممارسة السياسية، ويكاد ينحصر فيه ومن خلاله مجمل النشاط الكتائبي. حتى أن النظام العام[٢] للحزب فرض على العضو الحزبي «تقديس لبنان» على رأس قائمة الواجبات المفروضة على الأعضاء الحزبيين. كما لازم الكتائب اللبنانية تعبير «في خدمة لبنان» للدلالة على عمق الإيمان بالوطن ومغزى وجود الحزب.

ب ـ المذهب الشخصاني ـ الشخصانية

الشخصانية تيار مثالي ديني انتشر في الفلسفة الأميركية والفرنسية في بداية القرن. واعتنقها عدد من الفلاسفة في المانيا وبريطانيا[٣]. والسمة الرئيسية للمذهب الشخصاني تقوم على الاعتراف بـ «الفرد» بأنه الواقع الأولي والقيمة الروحية الاسمى. أي النظر إلى الشخص على أنه العنصر الروحي الأول للوجود[٤].

غير أن الشخصانية اتخذت مع الفيلسوف الفرنسي إمانويل مونيه Emmanuel Mounieh (١٩٠٥ ـ ١٩٥٠) «بعداً آخر أكثر التزاماً وشمولاً، فاتسع نشاطها وتطرقت بالتالي إلى ميادين الحياة اليومية للإنسان»[٥]. فتميزت بكونها علم العلاقات الإنسانية ذلك

---

(١) يذكر جوزيف أبو خليل في لبنان... لماذا؟ م .س، ص (٤٣ ـ ٤٤) أن مقولة العيش المشترك أضحت عند بيار الجميل أمراً يستحق التضحية بالحياة من أجله.

ـ أبو خليل، جوزيف: م .ش (١) و(٢)، م .س.

(٢) المادة ١٢، البند الأول من النظام العام المعدل بموجب قرار رقم ٦٣١ تاريخ ٣١ شباط ١٩٥٦.

(٣) **الموسوعة الفلسفية**: إشراف: م .روزنتال وب .يودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ص٢٣٧.

تشير إلى أن أول من استخدم المصطلح في الولايات المتحدة هو بروتسون آلكون وفي فرنسا شارل رينوفيه. ومؤسس الشخصانية في أمريكا ب .باون (١٨٤٧ ـ ١٩١٠) وقد ارتبطت الشخصانية في الفلسفة الأمريكية المعاصرة باللاهوت البروتستنتي. أما في بريطانيا وألمانيا فهي أقل ارتباط باللاهوت.

(٤) م .ن.

(٥) د. سغبيني، منير: **الشخصانية الشرق أوسطية**، بيروت، ط١، ١٩٨٢، مج، ص٨٢.

«لأن الشخص هو المحور الأساسي لهذه الفلسفة»[١]. بل أن الشخص الإنساني هدف الوجود والتطور في كل جيل[٢].

لقد اشمأز إمانويل مونيه من العالم البورجوازي. فكان لا بد برأيه من ثورة روحية لتحرير الفكر، تهدف إلى عملية تبديل وتثقيف الناس وفي الوقت ذاته تغيير البنية. لأن الطغيان ليس حدثاً اقتصادياً وسياسياً فقط لكنه أيضاً يمس أعماق القلوب[٣]. من هنا يجب إعادة الإنسان القادر على ترويج الحضارة الجديدة[٤]. والمحور الأساسي هو الشخص، باعتباره محور الكون و «المعنى الأصيل والجوهري لحياة الكون»[٥]. وتذهب الشخصانية إلى أن «المهمة الاجتماعية الرئيسية ليست تغيير العالم، وإنما تغيير الفرد، أي دعم كماله الذاتي الروحي»[٦]. فالشخصانية تحترم ذاتية الشخص الإنساني كمحور لكل منظور، لا موضوعاً من المواضيع[٧]. من هنا على «الشخص البشري أن يشخصن العالم»[٨].

وقد اعتنقت الكتائب اللبنانية المذهب الشخصاني في المؤتمر الأول الذي عقد عام ١٩٥٦. ويشير «تاريخ حزب الكتائب» إلى أن الديمقراطية الاجتماعية على المستوى الحزبي أخذت تتجه تدريجياً نحو الشخصانية التي كرست عقيدة الحزب. و «استمرت محاولات تفسير العقيدة في ضوء التيارات الفكرية الغربية مع التأكيد أكثر فأكثر على أولوية الشخصانية التي كيفت لتصبح أكثر ملاءمة لواقع المجتمع اللبناني الروحي»[٩].

وقد أدخل أدوار صعب الفكرة الشخصانية في المؤتمر الأول بعد مداخلاته في

---

(١) م .ن، ص١٨٢.

(٢) الأب سعادة، يوحنا سليم، ر.ل.م. **فلسفة حوض البحر المتوسط والالتزام اللبناني في مؤلفات د. رينه حبشي**، الكسليك، لبنان، ١٩٩٣، ص (٣٩٥ ـ ٤٦٠).

(٣) Encyclopaedia Universalis - Corpus 12. Emmanuel mounier (1905 - 1950) P.715.

(٤) م .ن، أن رفض أمانويل مونييه لمظالم العالم البورجوازي لم يوصله لقبول الماركسية. فقد عارض الماركسية بشدة ودعا إلى أن تكون أكثر انفتاحاً. كما أن الشخصانية بحسب مؤلفات د. رينه حبشي ترفض الماركسية وتعتبرها من أمراض الثقافة الغربية وتساهم في تلاشي الإنسان سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، يراجع: الأب يوحنا سليم سعادة، م .س، ص (١٦٣ ـ ١٧٣) و(١٨٩ ـ ٢٠٣).

(٥) د. سغبيني، منير: م .س، ص٨٢، عن معجم الفلسفة، بالنص الإيطالي، طبعة رتسولي، ط٣، ١٩٧٧.

(٦) **الموسوعة الفلسفية**: ترجمة سمير كرم، م .س، ص٢٣٧.

(٧) الأب سعادة، يوحنا سليم: م .س، ص (٢٧٩ ـ ٢٨٨).

(٨) د. سغبيني، منير: م .س، ص٨٢.

(٩) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، ص (٢٠٧ ـ ٢٠٨).

المؤتمر، ونتيجة للحاجة التي فرضها «الطلاب والفئة المثقفة في الحزب»[١].

والفكرة الشخصانية عند الكتائب اللبنانية مأخوذة عن الفيلسوف الفرنسي إمانويل مونيه[٢]. حيث الشخص البشري الغاية المحورية والأساسية في كل شيء والتي ينصب عليها الفكر ويجب أن يتناولها كل نضال قومياً كان أو وطنياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً. . . إلخ[٣].

ويعتبر الحزب أن فكرة الشخصانية دعوة لتخطي العقيدة الكلية ـ الشاملة. كما أنها تختلف عن التيارات الفكرية السياسية الأخرى (النازية ومنطلقها العرقي، والفاشية وتمجيد الدولة المطلقة، والماركسية ومقولة الطبقة الاجتماعية)[٤]. . . إلخ. فالشخص المحور المركزي والمعيار الأساسي والمنطلق النهائي، تتجه إليه وتنطلق منه كل الأفكار. كونه في مرتبة القيم الأولى، بل القيمة المطلقة. من أجله وفي خدمته يجب أن تقوم كل الأنظمة والحركات السياسية. أنه القطب الرئيسي الذي يتجه إليه النشاط السياسي[٥].

والفكرة الشخصانية بالمقابل دعوة لتخطي الفردية ـ الفردانية وتجاوزها والتمايز عنها.

فالشخص غير الفرد. فمقابل الفرد المستوحد المنعزل يكون الشخص في المذهب الشخصاني «مجتمعياً» منذ ولادته. ومقابل الفرد كشيء حسابي في كتلة نجد الشخص المتجدد تلقائياً. ومقابل الفرد كذات مغلقة نلاحظ الشخص منفتحاً إلى التعالي كجواب للنداء الباطني. فالشخص إذن هو الإنسان الذي يعمد إلى نسيان ذاتيه والانفتاح على العالم. لأن «الإنسان الصادق هو الإنسان الذي يعطي»[٦]. فالشخص أكثر شمولاً[٧]

(١) نجم، أنطوان: م .ش (٢)، م .س.

(٢) عن إمانويل مونيه. اعتبره البعض مثال للنصرانية الملتزم. واعتبره آخرون كواضع أسس حضارة جديدة في الواقع. غير أن الشخصانية عند مونيه ليست فلسفة نصرانية. إلا أننا نجد الإلهام الإنجيلي عنده في الدعوة إلى الحب والتفوق على الذات بالتقشف. وقد دلت الرسائل والبطاقات التي نشرت بعد وفاته على مدى عمق إيمانه.

يراجع: Encyclopaedia Universalis, corpus 12 - Paris S.A. 1985 - P.715.

(٣) د. نجار، إبراهيم: م .ش (١)، م .س، الاثنين ٩ آذار ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.

(٤) نجم، أنطوان: م .س.

(٥) د. نجار، إبراهيم: م .ش (١)، م .س.

(٦) Encyclopaedia corpus 12 op. cit. p.715.

(٧) د. سغبيني، منير: ص١٠٦، لمزيد من التفاصيل ص (١٠٤ ـ ١٠٧).

وبعداً وعمقاً. أنه «المتعالي أبداً» والمتحرر بفضل جهده ومقدرته الإبداعية في كل مكان وزمان[١].

إذن الشخص مناقض للفرد باعتبار الفرد مرتبطاً بنزواته ومكاسبه ورغباته ومصالحه المادية والعنصرية والذاتية وردات فعله بمعناها الغريزي[٢]، الأمر الذي يؤثر سلبياً في إخماد طاقاته الكامنة، ويعرقل تعامله مع الآخرين، ويباعد بين عناصر المجتمع.

وبالنتيجة فإن «الفرد يجب أن يصقل ليصبح شخصاً»[٣]. من هنا تتناقض الشخصانية مع النظرة الفردية[٤] وتتجاوزها لأن الشخص قيمة سامية «تكاد تكون إلهية»[٥].

والشخصانية تطلق الحرية إلى أقصى حدودها. ويعتبر إمانويل مونيه أن الحرية لا حدود لها. إنها طاقة كونية شمولية[٦] وليست شيئاً جامداً بل عطاء متواصل من خلالها يتم «إثبات حق الإنسان وإثبات وجوده كشخص قائم في ذاته»[٧].

وقد جسد حزب الكتائب برأي البعض[٨] الفكرة الشخصانية في تنظيمه كونه الحزب الوحيد الذي يحترم إلى أقصى حدود الإنسان ـ الشخص واعتقاداته وطاقاته وغاياته ضمن التوفيق والتوازن الذي يقيمه الحزب بين الانضباطية السياسية الحزبية من جهة وبين الحرية التي يؤمن بها[٩]. من هنا يعتبر بيار الجميل «إن حرية الفرد الأساسية جوهرية. وأن استقلال الوطن وسيادة الدولة لا معنى لهما إذا كانا لا يحميان حرية الفرد ضد المجموع. فحرية الفرد، كما يقول بيار الجميل، أعظم من حرية البلد، أعظم من القومية، أعظم من الاستقلال»[١٠].

---

(١) الأب سعادة، يوحنا سليم: م.س، ص (٢١٩ ـ ٢٢٣) و (٢٤٥ ـ ٢٧١).
(٢) د. نجار، إبراهيم: م.ش (١)، م.س.
(٣) م.ن.
(٤) ناجي، أمين: **فلسفة العقيدة الكتائبية**، م.س، ص (٣٩ ـ ٤٠).
(٥) د. نجار، إبراهيم: م.س.
(٦) د. سفبيني، منير: م.س، ص١٤١، عن إيمانويل مونييه، مؤلفاته، ج٣، ص١٥١.
(٧) م.ن، ص١٤٥ عن إيمانويل، مونيه، الشخصانية ص (٧٦ ـ ٧٧) بحسب النص الفرنسي. لمزيد من التفاصيل يراجع: د. سفبيني، منير، م.س، ص١٣٧ و ١٤١ و (١٤٤ ـ ١٤٦) و ١٥٥.
(٨) نجم، أنطوان: م.ش (٢)، م.س.
(٩) م.ن.
(١٠) من رسالة مفتوحة إلى شيلوف، أحد وزراء الخارجية السابقين في الاتحاد السوفياتي. تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٦، عن **فلسفة العقيدة الكتائبية**، م.س، ص٣٥.

والفكرة الشخصانية من منظار «فلسفة العقيدة الكتائبية» تعتبر الشخص «كائناً مجتمعياً بطبعه». وتلتقي مع المصدر في فلسفة إمانويل مونيه حيث أن الشخصانية دفع إلى الالتزام[1]. والشخص ليس حقيقة قانونية كاملة معزولة عن الجماعة بل أن الشخصانية تعتقد أن المجتمع في الإنسان بقدر ما الإنسان في المجتمع[2].

وعليه فإن «العقيدة» الكتائبية تعتبر المجتمع «في جميع تجزيئاته، ضرورياً للشخص ليتمكن من تنمية ذاته»[3]. وتنظر إلى المجتمع من حيث هو:

١ ـ مجتمع شخصاني حيث قيمة الشخص سابقة لقيمة المجتمع كمجتمع.

٢ ـ مجتمع معشري حيث مصلحة الخير العام فوق المصالح الفردية.

٣ ـ مجتمع كثاري حيث يفترض قيام تكتلات متنوعة داخله سياسية وغيرها نتيجة لاحتياجات الإنسان الأساسية[4].

وتعود هذه النظرة للشخص الإنساني إلى بعد روحي وإيمان ديني عميق. فالإنسان كائن متسام على الطبيعة لأن فيه نفساً. وطبيعة النفس تعطي الإنسان قيمته وتمنع مصادرته أو ملكيته من الأهل أو الأمة أو المجتمع أو الدولة أو أي حزب آخر. لأن الشخص ـ الإنساني الأصل في القيمة. ولا يمكن أن تكون هذه النظرة بمثل هذا المستوى دون الإيمان باللّه فالإيمان باللّه يعطي العقيدة مبرر هذه النظرة للشخص[5]. ولا عجب أن يتقدم الشخص من حيث المرتبة والموقع على العائلة لكونه غاية العقيدة ومحورها المركزي.

إن ملامح الفكر الكتائبي تشير إلى كونه جملة من المبادىء العامة والأفكار الأولية التي ترافق عادة بدايات التبشير والتأسيس. ونتيجة لغياب التحليل الموضوعي للواقع المعاش، وبحجة رفض العقيدة الكلية ـ الشاملة، وبسبب طبيعة الحزب وظروف نشأته وتمثيله أحد قطبي الثنائية المجتمعية، ولأن تزاحم المواضيع والقضايا السياسية في مجتمع

(١) Encyclopaedia - Corpus 12 - op. cit. P: 715.

(٢) Ibid.

(٣) ناجي، أمين: **فلسفة العقيدة الكتائبية**، م .س، ص٤٠.

(٤) م .ن، ص (٣١ ـ ٣٩).

(٥) م .ن.

ـ لمزيد من التفاصيل حول النظرة الإيمانية (المسيحية والإسلام) وموقع الشخص. يراجع:

د. سغبيني، منير: م .س، القسم الأول: تاريخ الفلسفة الشخصانية في الشرق ص (١٧ ـ ٦٧).

قائم على ثنائية حادة تفرض ردات فعل ومواقف سياسية محكومة بمنطقها الطائفي وغيرها من العوامل والأسباب، طغى على الفكر الكتائبي الموقف السياسي الآني فتداخل الفكر مع الموقف السياسي المباشر، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان الالمام والإحاطة بالفكر و «العقيدة» إذا وجدت. وبالتالي بقي الفكر ومدى تأثيره وموقفه وحجمه مثار جدل دائم داخل الحزب وعلى مراحل تاريخه ونشاطه السياسي. ضمن هذا الإطار للفكر الكتائبي ما هي الأبعاد التربوية التي عكسها الفكر الكتائبي؟ وكيف عبر عنها؟ وما هي نتائجها؟

ثالثاً: الأبعاد التربوية

يتمحور الإطار الفكري في الكتائب اللبنانية حول فكرتين أساسيتين: رفض العقيدة الكلية ـ الشاملة من جهة والقول بالفكرة اللبنانية من جهة ثانية. الناحية الأولى حولت الجانب الفكري إلى جملة من المبادىء العامة، والثانية أضفت مغالاة واضحة على نظرة الحزب للكيان اللبناني، حتى كادت الفكرة اللبنانية أن تكون «العقيدة» الوحيدة للحزب.

ففي الجانب الأول يبدو أن تأكيد الكتائب على رفض العقيدة الكلية ـ الشاملة محاولة لنزع الاتجاه الايديولوجي والنظرة التوليتارية عن الحزب. إلا أنها بالمقابل تشير إلى جملة من التساؤلات تتركز حول موقع الفكر بالنسبة للحزب، ومدى أهميته وما يحمله ذلك من أبعاد تربوية سياسية أن على مستوى المحازبين كأشخاص أو على مستوى الحزب كمجموعة.

إن الحذر من فكرة العقيدة الكلية ـ الشاملة لم يستطع أن يبقي الحزب في منأى عن التأثيرات السياسية والفكرية والايديولوجية في المجتمع اللبناني، الأمر الذي فرض على الكتائب اللبنانية القيام بمحاولات متكررة لرأب الصدع داخل الحزب، بطروحات سياسية بديلة والقول «بعقيدة» محددة لمواجهة الآخرين.

فبعد اعتبار «الفراغ الأيديولوجي» عاملاً في أساس استمرار الكتائب اللبنانية، لأنها رفضت تغيير نفسها والإنسان فيها، ولأن الصراع الايديولوجي قد تخطاه الزمن[١]، فإن احتكاك المحازبين بالآخرين فرض تحديات فكرية وبين خطورة الفراغ القائم وانعكاساته السلبية. لذلك فرضت الحاجة «إن نستكمل فكرنا»[٢] لأن الموجود من شعارات ومواقف

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣، م .س، ص٥.

(٢) نجم، أنطوان: م .ش (١)، م .س.

سياسية ومبادىء عامة لم يعد قادراً على الصمود بعد ازدياد الاحتكاك مع طلاب الأحزاب الأخرى ومفكريها[١]. وعليه فإن العمل العقائدي في الكتائب كان ردة فعل لعمل عقائديي الأحزاب الأخرى (القومي السوري، الماركسي، البعثي) ليكون لديهم عقيدة مقابل عقائد الآخرين[٢].

غير أن موقع الفكر في الكتائب اللبنانية بقي باستمرار عاملاً من عوامل الأزمة. لذلك يشير البعض إلى أنه إذا كانت أزمة الأحزاب الأخرى تبدو فكرية، بمعنى أن المحازبين نالوا من الفكر أكثر مما ينبغي فإن أزمة الكتائب تكمن في قلة الفكر الذي أعطي للمحازبين. إن الحزب لم يشدد على الناحية الفكرية، أو يعط الأهمية اللازمة «البلورة فكر إيديولوجي»[٣]. ومشكلة الكتائب «اليوم كما هي بالأمس مشكلة فكرية». وهي مدعوة لصياغة عقيدة حزبية متكاملة ومتجددة في جدلية الفكر والواقع[٤]، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً على التوجه والإعداد التربوي في الحزب[٥]. كما أنه لم يساهم في إيجاد تربية حزبية بقدر ما أمن توعية وطنية عامة تتمسك بلبنان[٦].

إن رفض العقيدة الكلية ـ الشاملة ومحاولة إبرازه كسمة مميزة للحزب، وعدم إيلاء الجانب الفكري الاهتمام اللازم، كل ذلك يشير إلى إلغاء الصفة التغييرية عن الكتائب اللبنانية، الأمر الذي قد يساهم في عدم التركيز على إحداث تغيير مهم في العضو الحزبي من الناحية الفكرية. كما يكرس المعطيات الأولية التي تساهم في جذب المحازب للانضواء في صفوف الحزب، وهي غالباً ما تكون عوامل «تقليدية». فيبقى المحازب في حدود وضعه السياسي المعاش دون أن يكون التطوير أو التغيير قضية ذات أولوية بالنسبة

---

(١) م.ن.
(٢) م.ن.
(٣) خليفة، نبيل: م.ش (١)، م.س.
(٤) خليفة، نبيل: **الكتائب ومهمات المرحلة الراهنة**، بيروت، ط١، ١٩٨٤، ص٧ و(٣٦ ـ ٣٧) و ٧٠.
- موضوع «الايديولوجيا» و «العقيدة» في الكتائب بقيتا مثاراً للجدل أن لوضعهما وبلورتهما أو لجهة رفض التعبير بحد ذاته أو لجهة تحديد أدق لتعبير أو لوضع قيود على المفهومين. يراجع:
- **العمل**: ٢٨ ـ ١١ ـ ١٩٨١ والدعوة لإعادة توثيق العقيدة وبلورتها انطلاقاً من مفهوم واضح ومحدد للجماعة التي تعمل الكتائب على خدمة مصالحها.
- سلسلة «**تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**» ورفض العقيدة.
- تجمع **المقابلات الشخصية** على تجنب استخدام التعبير بشكل مباشر. فالحزب غير عقائدي.

(٥) خليفة، نبيل: م.ش (١)، م.س.
(٦) د. نجار، إبراهيم: م.ش (٤)، م.س.

للحزب، ضمن دائرة الأطر التنظيمية التي تحكمه أو في الإطار الفكري العام والدعوة التي يطلقها، بالرغم من مظاهر التعبير عن طبيعة الكتائب كحركة انبعاث وطني[١]. لذلك يبدو أن أي تطوير يحققه المحازب في الجانب الفكري خاصة يقع بالدرجة الأولى على الجهد الشخصي لعضو الحزب وقدراته الذاتية.

من هنا فإن تبني الكتائب «المذهب الشخصاني» لتخطي العقيدة الكلية ـ الشاملة أو إيجاد «عقيدة» بديلة لم يؤثر في القاعدة الكتائبية بالقدر المطلوب. وبقيت الفكرة الشخصانية في إطارها العام المجرد دون التجسد في صميم السلوك والفكر الكتائبيين. فأضحى تأثيرها محدوداً، إن لم نقل معدوماً، الأمر الذي أثر سلباً على دور «العقائديين» في الحزب، فأصبح دوراً مهمشاً وغير فعال[٢].

إن التساؤل حول موقع الشخص في الحزب موضوع للجدل بحد ذاته. فإلى أي مدى يقدر الحزب الشخص ـ العضو وهو القائل بالمذهب الشخصاني، والشخص يعتبر الغاية المحورية في الفكر الكتائبي؟ وما هي المجالات التي تساهم في تفتح الشخصية الحزبية؟ وبأي اتجاه؟ وغيرها من التساؤلات التي يمكن أن تتوضح بصورة أكثر دقة عند التطرق إلى البنية التنظيمية وملاحظة عضو الحزب ضمن مؤسسته. إلا أن الجانب الفكري والبعد التربوي الذي يمكن استخلاصه في هذا المجال يشير إلى تجريد الشخص من مجتمعه. فلم ينظر إليه باعتباره خلية المجتمع أو خلية العائلة[٣]. إنما كانت النظرة مثالية ـ نظرية عامة تحمل مضموناً رومانسياً. الأمر الذي أضعف من تأثير الفكرة الشخصانية على بنية الحزب وإطاره الفكري وقلل بالتالي من إمكانية إحداث تغيير أساسي في شخصية العضو الحزبي من الناحية الفكرية خاصة.

ويزيد الوضع تأزماً طبيعة المجتمع اللبناني، حيث ما زالت تسيطر العلاقات التقليدية والطائفية والإقطاعية. وتؤثر العلاقات السائدة على المسار الذاتي للشخص وعلاقته بالمجتمع. وتساهم في تحديد مكانته وموقعه الاجتماعيين وتحكمه بسلسلة من الارتباطات المعيقة لتطوره وتقدمه.

---

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، الفصل السادس.

(٢) نجم، أنطوان: م .ش (١)، م .س.

(٣) راشد، حميد: م .س.

فالمجتمع اللبناني خاصة والشرقي عامة في طوره البدائي[١]. والشخص ضمنه متأثر بالبيئة التي يعيش فيها، وبالروح القبلية وعلاقات «العيلة» ومنطق تعدد الطوائف وغيرها من الأمور التي تبقيه كائناً مغيباً لا قيمة له ولا احترام وخاضعاً لجماعته[٢]، الأمر الذي يساهم مع تغييب الجانب الفكري في الحزب في إبقاء عمليات الفكر عند الكتائب والفكر الشخصاني خاصة محاولة أولية بسيطة تلامس القشور دون الجوهر[٣]، وما يستتبع ذلك من أبعاد سلبية تطال التربية السياسية في الحزب.

وقد ساهمت مقولة رفض العقيدة الكلية ـ الشاملة في تعزيز منطق الحذر من الأفكار السياسية الأخرى، خصوصاً الأفكار التغييرية والوحدوية وأطرها السياسية. فتحولت أحزاب هذا الاتجاه بنظر الكتائب إلى أحزاب هدامة مضرة لعقول الشباب ومسممة لها وغدت خطراً على الوجود اللبناني وكيانه. فتنمي الكتائب اللبنانية منطق الحذر من الآخر، فكراً ووجوداً ودعوة، الأمر الذي يؤثر سلباً على التربية الحزبية السياسية بحد ذاتها. ويعطل إمكانية تحقيق الادعاء الكتائبي بحرية الفكر والمعتقد وإبداء الرأي. ويكشف مأزق الخطاب الديمقراطي عند الكتائب وازدواجيته. فرغم قول الكتائب بفكرة الحرية المطلقة إلى درجة التساهل أمام دعوات التبشير بالألحاد، إلا أن مجال الحرية بالمقابل يتوقف أمام رفض الأفكار العقائدية الأخرى أو إمكانية القبول بها وبوجودها. الأمر الذي يبين عن عمق الهوة القائمة بين الفكرة والواقع، وما يتركه ذلك من أبعاد سلبية على المحازب وعلاقته بالآخرين وانفتاحه على الحركات السياسية وتوسيع مداركه، كما على الحزب ودوره في تكريس الانقسام المجتمعي، كما على المجتمع وما يخلفه من تمزق سياسي حاد في الوطن الواحد ويجمد حركة التطوير ومشاريع التنمية داخله.

---

(١) د. سغبيني، منير: عن رينه حبشي، م .س، ص (٩١ ـ ٩٢) يشير إلى أن المجتمع البدائي يرتكز على الأسس التالية: ـ حب المنفعة والمصلحة الخاصة ـ حكم التبجح والمظهر ـ الحرية الفوضوية ـ سيطرة الرجل.

(٢) م .ن، ص (١٤ ـ ١٥) و (٩٠ ـ ١٠٣) و (١٢٢ ـ ١٢٣).

- لمزيد من التفاصيل:
- د. بركات، حليم: **المجتمع العربي المعاصر**، م .س.
- شرابي، هشام: **البنية البطريركية**، بيروت، دار الطليعة.
- شرابي، هشام: **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، بيروت، ط .(٢)، ١٩٩٣ مركز دراسات الوحدة العربية.
- د. المنوفي، كمال: **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين**، م .س.

(٣) د. نجار، إبراهيم: م .ش. (٢)، الاثنين ١٦ آذار ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.

إن سيادة هذا الاتجاه تساهم في تكوين محازبين غير مهتمين بالجانب الفكري الاهتمام الكافي، ويخفف من درجة التركيز على متابعة قضايا الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع اللبناني ومشاكله، كما يجنب محاولة البحث الجدي عن حلول لقضاياه وأمراضه بحجة أن مثل هذه الأمور يروج لها أصحاب الأفكار الهدامة التي تبغي تغيير النظام وهدم أركانه.

ويمكن لتهميش الجانب الفكري في الحزب أن يبلور شخصية حزبية منغلقة على ذاتها وحذرة تجاه الغير، وتجاه الأفكار والتطورات المستجدة. مما يعزز أشكال التعصب الحزبي والمذهبي ورفض الآخر لمجرد مواقفه الفكرية وانتماءاته السياسية.

كما تساهم مقولة رفض العقيدة الكلية ـ الشاملة في إيجاد نوع من الاتكالية عند المحازبين، وتؤثر أيضاً على طبيعة عملية الالتزام الحزبي بحد ذاتها، وتخفف من وتيرة الجدل الفكري داخل الحزب أو خارجه. فالفكر ليس محركاً على المستوى الحزبي، وليس بالضرورة أساساً في عملية الانضواء في صفوف الحزب، وذلك يخفف من حدة المشاركة والمحاسبة داخل الحزب، فتتكرس سلطة القيادة الفردانية وتتثبت مواقعها. باعتبار أن القضايا الأساسية مرتبطة بالقيادة التي لا شك بصدق لبنانيتها وعمق التزامها تجاه قضايا الوطن ومشاكله أو في متابعة أوضاع الحزب وهمومه.

ويؤثر تهميش الجانب الفكري عند الكتائب اللبنانية في إضعاف الاتجاهات الإصلاحية والحد من تطوره وتقدمه، وما يتركه هذا المنحى من انعكاسات سلبية تطال مختلف جوانب الحياة السياسية، إلى حد كبير، داخل الحزب وخارجه. فتزداد داخل الحزب محاولات الوقوف بوجه إجراءات التطوير الحزبي لترسيخ قواعد حزبية وأسس موضوعية في حياة الحزب الداخلية. وتقابل كل دعوة ضمن هذا السياق بثورة «حراس الهيكل» وتعتبر تخريباً وتدميراً وميكروباً يجب استئصاله[1] والتخلص منه.

وبالمقابل يصبح الحزب بالاتجاه السياسي العام متمسكاً بالنظام السياسي القائم ومؤسساته داعياً للمحافظة عليه ورفض تغييره تحت ذرائع شتى وحجج متعددة. فيقترب الحزب نحو «التقليدية» في العمل السياسي فيصبح من هذه الزاوية حزباً محافظاً.

إن الإطار الفكري عند الكتائب اللبنانية في تركيزه على رفض العقيدة الكلية ـ الشاملة يعزز غياب التحليل ويهمش دور الفكر وموقعه في الحزب، كما يلغي الدعوة

(١) بقرادوني، كريم: **لعنة وطن**، عبر الشرق للمنشورات، ص (٨١ ـ ٨٢).

التطورية وفكرة التغيير فيحلق الإطار الفكري الكتائبي فوق مشكلات المجتمع دون أن يطرح بديلاً[(١)]، فيكرس الواقع القائم لوقوفه خارج قضايا المجتمع الأساسية دون الولوج إلى صميمها وحقيقتها وجوهرها.

أما الجانب الآخر في الإطار الفكري للكتائب اللبنانية فيتمثل بالدعوة اللبنانية التي نادت بها وأصبحت سمة الحزب وتكاد تلخص مساره العام على مدار تاريخه الطويل. فلا «أيديولوجية» تتذرع بها الكتائب لكي تبرر وجودها. «لبنان ـ الكيان فقط هو مبرر هذا الوجود»[(٢)] إن لبنان «حقيقة كيانية» ومعطى تاريخي في «الايديولوجية» الكتائبية[(٣)]. من هنا تلونت الكتائب بصبغة «لبنانية» تميزت بها، واعتبرت من أهم صفاتها وأكثر المعالم التي تعبر فيها عن طبيعتها وجوهر وجودها.

وقد ضخمت الكتائب دعوتها اللبنانية بشكل واضح وإلى درجة مغالية، إن لم نقل متطرفة، الأمر الذي انعكس على نظرة الحزب لنفسه ودوره. فاعتبرت الكتائب نفسها الأمينة الوحيدة على لبنان، والمدافعة الأولى عن كيانه ووجوده.

فالكتائب مفصلة على «قياس لبنان ومن أجل سعادة شعبه». فإذا فقد الكيان فإن مبرر العقيدة بكاملها يكون قد فقد أيضاً[(٤)]. فتصبح الكتائب ركناً أساسياً «من أركان البنيان اللبناني، بل هي الركن الأهم، حجر الغلق المحكم الإنزال» وأي خلل «في أحكام حجر الغلق، أي تصدع وتفسخ في هذا الركن يؤديان حتماً إلى تصدع الكيان اللبناني، لأن الكتائب أصبحت بحق دعامة هذا الكيان، وقد يتصدع إذا زالت الكتائب»[(٥)].

كما يضخم دور الحزب فتقدم الكتائب نفسها على أنها عامل من عوامل التربية الوطنية وضمانة للفكرة الوطنية الحديثة في لبنان. إنها «مدرسة» جاءت تعرفك بلبنان وتدعوك إلى الإيمان به ومحبته والتفاني في خدمته. تنبهك إلى حقوق الوطن عليك وإلى التزاماتك تجاهه[(٦)]. وتغدو الفكرة الوطنية بمعناها الحديث مدينة لرئيس الكتائب الأعلى. وتصبح الكتائب المدرسة الوطنية القويمة المعول عليها من أجل تهيئة جيل جديد مطبوع

---

(١) راشد، حميد: م .س.

(٢) **العمل**: ٢٩/ ١١/ ١٩٨٢، من حصاد الأيام.

(٣) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص٢٠٣.

(٤) النادي الثقافي العربي، **القوى السياسية في لبنان**، م .س، ص١٥ و ٢٠.

(٥) غانم، رفيق: م .س، ص٨،

(٦) **العمل**: العدد ١٠٥، السبت ٢٦ شباط ١٩٤٤، السنة الخامسة، ص٢.

على حب الوطن[1]. بحيث يعتقد البعض بأنه «لولا الكتائب لتنازعت الأجيال الطائشة والسياسة الغاشمة شبيبة هذا الجيل المقدس، فاستعربها المستعربون وبلشفها الشيوعيون ومدرحها القوميون»، ولما تورع المرتزقة من التواطؤ على استقلال لبنان وكيانه[2].

ويبدو أن هذه النظرة المغالية ساهمت في اعتبار لبنان الكبير أنشىء أساساً كضمانة للمسيحيين وأن وجوده كدولة لخدمة هذا السبب[3]. وأثر هذا الاتجاه في تكريس مفهوم لبنان التاريخ الموغل في القدم «عمره التاريخ عينه» «ثابت في شخصيته، أبدي، سرمدي لا يزول»[4]. فامتزجت «اللبنانية» عند الكتائب بالمسيحية عامة والمارونية خاصة، الأمر الذي أحل نوعاً من «الاحتكار» السياسي على مفهوم الوطن وقضاياه وسبل خدمته.

وتمازج اللبنانية بالمسيحية ـ المارونية عند الكتائب قد يكون ناتجاً عن طبيعة الكتائب كحركة تعبر عن الشخصية المارونية خاصة. فلقد نشأت الكتائب بشكل عفوي من البيئة المارونية والتاريخ الماروني وليس من خارجه. غير أن من نتائج هذا التمازج أنه ميع الفواصل وأزال الحدود بينهما. فربط الوطن بالطائفة وسوره بحدودها وفصله على قياسها. فاتسع بذلك مدى الفرز المجتمعي اللبناني وعمقه رغم دعوة الكتائب الدائمة لفكرة «التعايش» والحفاظ على «الصيغة». وقد اتخذت الثنائية المجتمعية أشكالاً أكثر حدة وتنافراً فألحق الوطن بمصالح طوائفه وتحجم بحدودها الضيقة. وعليه فقد عبرت الكتائب اللبنانية، مباشرة أو غير مباشرة، عن خصوصية الثنائية المجتمعية بحدة تناقضاتها الواضحة وخلافاتها المستمرة. وانعكست آثاراً سلبية على مجمل النشاط السياسي والاجتماعي إن على صعيد المؤسسة الحزبية الكتائبية أو على المستوى الوطني العام.

وقد تساهم طبيعة المغالاة في نظرة الكتائب ودعوتها اللبنانية في إبراز مقولة الخوف المسيحي وتنميتها. ويغدو مصير الوجود المسيحي مرتبطاً بالمحافظة على الخصيصة اللبنانية بمفهومها الطائفي وقاعدة التوازن القائمة عليها كصيغة فريدة ومميزة في المنطقة والعالم.

ويشير بعض المحازبين إلى أن مقولة الخوف لم تكن من عناصر التعبئة الكتائبية أو

---

(١) العمل: عام ١٩٤٢، ١٤ حزيران.
(٢) غانم، رفيق: م .س، ص١١٣.
(٣) أبو خليل، جوزيف: لبنان وسوريا، مشقة الأخوة، بيروت، ط .(١)، ١٩٩١، شركة مطبوعات، ص٩.
ـ أبو خليل، جوزيف: لبنان... لماذا؟، م .س.
(٤) أبو خليل، جوزيف: لبنان وسوريا، م .س، ص٤٠.

عاملاً نسجت الكتائب على أساسه في مسيرتها السياسية أو ظاهرة استغلتها كغيرها من القوى أو ناتجاً من نتائج فكرها[١]. إلا أن الخوف بحد ذاته، ظاهرة متأصلة عند المسيحيين[٢] ومن معالم الشخصية المسيحية ـ المارونية[٣]. ويزداد الخوف بروزاً كلما ازداد نشاط الحركات الوحدوية أو الاتحادية. وقد تعاظم مؤخراً (قبل ١٩٧٥) مع بروز الدور الفلسطيني المسلح[٤]. وفي مطلق الأحوال، ورغم كل ذلك فإن الكتائب، كما يشير البعض، لم تعتمد مقولة الخوف كنمط تربوي داخل الحزب وخارجه[٥].

غير أن عامل الخوف كظاهرة مجتمعية، ومن حيث المبدأ، ساهم إلى جانب الدعوة اللبنانية المغالية وطبيعة التنظيم الحزبي الذي صقل فكر الشباب، في إبراز الكتائب اللبنانية كحزب جماهيري قوي[٦]، الأمر الذي جعل من هذا الخوف، بشكله المباشر تارة والمبطن تارة أخرى، عاملاً ذا أثر فعال في التوجه الكتائبي وبعداً من الأبعاد التربوية السلبية. خاصة وأن الكتائب تبدو أحد مظاهر مجتمع الخوف والتخويف وأبرز تعابيره التي لا ينضب مصدرها الديني[٧] في المجتمع اللبناني. ولم تؤسس الكتائب في ظل هذه الحالة لتجاوز الظاهرة وتصحيح مسارها.

كما ساهم التركيز على الفكرة اللبنانية في الإطار الفكري الكتائبي في تعزيز مقولات التمايز عن الآخر في الوطن الواحد والمحيط المجاور بما حملته من مضامين الفرادة و «التعالي». إضافة لكونها في الأساس ـ اللبنانية ـ ردة فعل «إيديولوجية» على العروبة (الناصرية، البعث) والدعوة القومية السورية[٨]. حيث اعتبرت الكتائب نفسها تعبيراً عن «راديكالية مسيحية» تتعارض في الجوهر مع الروحانية الشرقية التي تلزم الإنسان في حدود تراثه وتخضعه لرتابة الماضي[٩]، الأمر الذي ينتج عنه علاقات متوترة ومشاحنات حادة

---

(١) تجمع مجمل المقابلات الشخصية على التأكيد بأن مقولة الخوف لم تكن عامل تعبوي بالنسبة للكتائب ولم تستغلها أبداً في نشاطها السياسي والحزبي.

(٢) أبو خليل، جوزيف: م .ش (٢)، م .س.
ـ أبو خليل، جوزيف: لبنان... لماذا؟، م .س.

(٣) د. نجار، إبراهيم: م .ش (٣)، م .س.

(٤) معربس، أنطوان: م .ش (١)، م .س.

(٥) د. نجار، إبراهيم: م .س.

(٦) د. نجار، إبراهيم: م .ش (٤)، م .س.

(٧) صاغية، حازم: تعريب الكتائب، م .س، ص١٣٣.

(٨) J.P. Enteils - Pluralism... op. cit p.p. (78 - 82).

(٩) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص٢٥٥.

ومواقف تصادمية حول الوطن ووجوده وهويته.

وتبدو مجمل الأبعاد التربوية للإطار الفكري الكتائبي انعكاساً لطبيعة الكتائب بحد ذاتها. فالكتائب لم تنشأ أساساً نتيجة لتحليل اجتماعي واقتصادي، أو تعبيراً عن إلمام بمعطيات الواقع اللبناني، أو دراسة للتاريخ أو تلبية لحاجة فكرية ـ عقائدية معينة، بل تبدو في الأغلب تعبيراً عن دعوة عفوية وجملة من المبادىء العامة تحولت لاحقاً ومع الوقت إلى محطات سياسية وفكرية عامة.

من هنا تبدو السمة الغالبة في «عقيدة» الكتائب اللبنانية هيمنة الخطاب والموقف السياسي الآني على الفكر وإطاره العام. فلم تستمد معطياتها من حاجات المجتمع وضروراته بل عكست السائد اجتماعياً كمنطلق فكري سياسي. فكان شعار الحزب ـ المثلث «العقائدي» تجسيداً لمنطق الواقع الاجتماعي المعاش. كما أن الفكرة الشخصانية التي تبنتها الكتائب لم تساهم في تحرير المجتمع من أزماته وأمراضه المتجذرة أو تعط الحزب البعد الفكري اللازم. فقد بقي الفكر في حزب الكتائب اللبنانية محدود التأثير والفاعلية.

لذلك تشير جملة الأبعاد التربوية السياسية إلى نظرة مثالية عن لبنان التاريخ المميز بنوع من الفرادة الخاصة من جهة، وبتركيبه المجتمعي الانقسامي من جهة أخرى. غير أن هذه النظرة تبقى مثقلة بهواجس الخوف وأمراضه وتواتراته. كما أنها متعالية عن الواقع وأوضاعه وإمكانية الإحاطة بظروفه واستيعابها لتطويرها وتغييرها. لذلك تجهد في المحافظة على الحاضر ـ الموجود وتتجنب الإصلاح والتطوير لما تنطوي عليه من أبعاد سياسية قد تؤثر على مقولة التوازن المجتمعي السائد، الأمر الذي يساهم في تغييب مفهوم الوطن ـ الشعب أو إلغائه إلى حد ما، وتكريس الوطن ـ الطوائف. كما تساهم في تضخيم الدور الذاتي للحزب وتلزمه حدودها الضيقة وحالاتها المرضية. كما تؤثر على عضو الحزب فيتطبع بافقها المحدود ويبقى أسير الثنائية المجتمعية برواسبها وسلبياتها وآلية حركتها السياسية السائدة.

الفصل الثاني

البنية التنظيمية والأبعاد التربوية

يبرز التنظيم في الظاهرة الحزبية السياسية كركيزة أساسية لا غنى عنها. فلا وجود حزبي سياسي دون أطر محددة تجمع المحازبين. فإلى جانب الفكرة (النظرية ـ العقيدة أو الايديولوجيا) التي تربط أعضاء الحزب وتجمعهم في بوتقه فكرية معينة، يأتي التنظيم الحزبي السياسي كأحدى الوسائط الرئيسية لتحديد التجسيدات العملية للفكرة. إضافة لتعيين قواعد «الضبط والربط» وتوضيح نوعية العلاقات الداخلية وتحديد الإلزامية التنظيمية والتراتبية الحزبية وطبيعة السلطة في المؤسسة الحزبية، إلى جانب كونه أداة مساعدة لتحقيق الهدف.

فالتنظيم بما يتضمنه من عناصر الضبط والإلزام يلعب دوراً رئيسياً ومهماً في الظاهرة الحزبية السياسية. ويبدو أنه على قدر قوة التنظيم وسيطرته يتوقف نجاح الحزب في حياته السياسية. لأن التنظيم ضرورة لا غنى عنها[١]. وللتنظيم برأي البعض أهمية تفوق أهمية البرنامج الحزبي. باعتبار أن «قوة التنظيم هي التي تولد قوة الحزب، وليس برنامج الحزب إلا أمراً ثانوياً»[٢].

وعليه فالتنظيم تجسيد للخط الاستراتيجي للحزب في الممارسة. والبنية التنظيمية ليست ملحقة بالفكر والسياسة، ولا هي انعكاس عضوي للممارسة، بل هي عنصر الوحدة بين النظرية والممارسة، بين الحاضر والمستقبل[٣]. والأحزاب المعاصرة تتميز قبل كل شيء بكياناتها وبنيتها. أي أنها لا تعرف ببرامجها أو بطبقة اتباعها أكثر مما تعرف بطبيعة تنظيماتها[٤].

---

(١) د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٢٨.

(٢) د. مجذوب، محمد: م .س، ص٣٩.

(٣) المغربي، سعيد: نقد التجربة التنظيمية الراهنة، بيروت، ط .(١)، ١٩٨٦، منشورات الوعي (١) ص٦.

(٤) ديفرجيه، موريس: م .س، ص (٣ ـ ٤).

غير أن التنظيم في الأحزاب السياسية يستمد حياته وحركته من خلال الشخص ـ العضو الحزبي[1]. فالتنظيم الحزبي أداة للسيطرة السياسية والضبط التنظيمي وذلك بما يتضمنه من قواعد تحكم أصول العلاقات الداخلية، وإلزامية تحدد مسارها وطبيعتها، وقوانين توضح حقوق الأعضاء وواجباتهم ضمن الإطار التنظيمي للحزب. إضافة إلى أن التنظيم مظهر من مظاهر السلطة. والسلطة تبدو أهم سند تقوم عليه التنظيمات الاجتماعية أو البيروقراطية[2]، بما تتضمنه السلطة وتفرضه من مظاهر وأطر لها أبعادها التربوية السياسية الواضحة.

وعليه فإن التطرق للبنية التنظيمية لحزب الكتائب اللبنانية سوف يتم من خلال معالجة جوانب ثلاثة:

- المنطلقات الأولية المعتمدة في عملية جذب المحازبين.
- النظام العام للحزب والتقسيم التنظيمي فيه.
- الحزبي ضمن مؤسسته الحزبية ومعرفة نوعية العضوية ودرجاتها والإجراءات المتبعة لقبول الأعضاء وطبيعة حقوق العضو الحزبي وواجباته.

ويبدو أن معالجة الجوانب الثلاثة ومعرفة الأبعاد التربوية لكل منها يساهم في تقريب البحث من تحديد إطار العملية التربوية التي يعتمدها الحزب ومفهومها، مباشرة أو من خلال ما تتضمنه طبيعة البنية التنظيمية القائمة.

أولاً: الانضواء الحزبي والنظام العام

١ ـ عملية الانضواء الحزبي: المنطلقات الأولية

تتعدد وسائل جذب المحازبين إلى صفوف حزب الكتائب اللبنانية وتخضع عملية الجذب لمؤثرات متعددة. فقد عمدت الكتائب إلى تعزيز هذه العملية بشكل دائم ومستمر. وتدرجت من الشكل العفوي ـ البسيط المعتمد على حماسة الشباب

---

(١) د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٢٨.

(٢) د. الحوات، علي: علم اجتماع التنظيم، طرابلس، ليبيا، ط .(١)، ١٩٨٥، ص (٢٥ ـ ٢٦). ويشير في موضع آخر إلى الخصائص الأساسية التي يتوجب توفرها في كل تنظيم اجتماعي أو منظمة اجتماعية. لمزيد من التفاصيل ص (٣٧ ـ ٣٨).

وعفويته[١]، إلى تحديد أسس أكثر وضوحاً، وضوابط أكثر دقة ترافقت مع تغيير بنية الحزب الداخلية وتعدد التجارب التنظيمية عبر المسيرة السياسية الطويلة للحزب.

وقبل الانتساب إلى صفوف الكتائب اللبنانية، فإن عملية جذب العضو الحزبي يمكن أن تتلخص عبر الإشارة إلى جانبين أساسيين مترابطين: جانب سياسي وآخر سلوكي.

الجانب السياسي يركز على عدد من التوجهات العامة لإقناع الشخص وتشجيعه على فكرة الانخراط في الحزب واكتساب صفة العضوية. وتقوم التوجهات العامة على قاعدة شرح المواقف العامة التي يتخذها الحزب من جملة القضايا السياسية المطروحة، وتوضيح توجه الكتائب اللبنانية وحرصها على الكيان اللبناني والصيغة اللبنانية ومقولة التوازن الداخلي والعيش المشترك. دون إغفال الحرص على الحضور المسيحي كما ينبغي أن يكون[٢]. باعتبار أن حزب الكتائب اللبنانية ليس لديه حجج فكرية بالمعنى الحقيقي للكلمة. وكل دعوته ـ فكرته، كما يشير البعض، مرتبطة بالكيان اللبناني وفكرة الوطن كما هي وكما نفهمها والمرتكزة على السيادة والاستقلال وصيغة الميثاق الوطني[٣].

وقد اتخذت هذه الدعوة منحى أكثر حدة بعد عام ١٩٦٧، وما خلفته نكسة الخامس من حزيران من نتائج طالت المنطقة عامة ولبنان خاصة. وتمثلت من وجهة نظر الكتائب اللبنانية بتنامي الوجود الفلسطيني المسلح فوق الأراضي اللبنانية واتساع تأثير الأحزاب السياسية القومية والماركسية والأحزاب الكيانية الوطنية بدعوتها الاشتراكية وتحالفاتها الإقليمية والعالمية، الأمر الذي أثر على تعزيز مقولة الحرص على الكيان اللبناني وضرورة حمايته والدفاع عنه من خلال الانضواء في صفوف الحزب.

أما الجانب السلوكي فقاعدته الأساسية بالدرجة الأولى التصرف الشخصي للمحازب، وطريقة تعامله مع الآخرين ضمن دائرة العمل أو البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

ويعتبر «السلوك الشخصي وطريقة التعامل هما المدخل». بمعنى أن الشخص

(١) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص (٢٦٧ ـ ٢٦٨).
(٢) أبو خليل، جوزيف: م .ش (١)، م .س.
(٣) م . ن.

وتصرفه يعطيان فكرة مهمة وصورة بينة عن الحزب. وقد ركز بيار الجميل باستمرار وبشكل دائم وفي أحلك الظروف، كما يوضح جوزيف أبو خليل، على ضرورة تلازم الكتائبي والسلوك الجيد والسمعة الحسنة[١].

وقد اهتم حزب الكتائب اللبنانية منذ بداياته الأولى كحركة ـ منظمة شبابية رياضية كشفية ـ بعملية اتقان العددي من المظاهر الاستعراضية المعتمدة على حسن التنظيم والأداء، الأمر الذي شد انتباه البيئة الاجتماعية في دائرة حركة المنظمة[٢] وأثر فيها من حيث التنظيم واللباس ودقة الأداء والترتيب... إلخ.

وقد استمر الحزب لاحقاً في إيلاء هذا الجانب العناية اللازمة. فاهتم بإقامة المهرجانات والاستعراضات والاحتفالات في مختلف المناسبات، لما تتركه من أثر نفسي ـ معنوي على المحازب في صفوف الحزب، كما على المشاهد ـ المواطن في المجتمع. ويبدو أن هذا الجانب لعب دوراً مزدوجاً: سياسياً ودعائياً[٣]. فقد ساعدت مختلف هذه المظاهر وإجراءاتها المرافقة في تقديم الكتائب اللبنانية كحزب منظم وإطار سياسي بديل عن السائد في الساحة اللبنانية. إضافة إلى المساهمة الجدية في توسيع قاعدة التأييد للكتائب بشكل عام وتفعيل عملية الانضواء إلى صفوف الحزب بحد ذاتها بشكل خاص. وقد أصبح لدى الكتائب تراث عريق وخبرة غنية في اتقان هذه الدور وتعزيزه والاستفادة منه.

واعتمد حزب الكتائب اللبنانية على الاحتكاك المباشر مع الوسط الاجتماعي الذي يتحرك ضمنه كوسيلة من وسائل الجذب الحزبي. فاعتمدت قياداته الدنيا في «الأقسام» خارج بيروت كما في «المناطق» داخلها على تنظيم زيارات دائمة ومستمرة إلى البيوت. حيث تلتقي في سهرات شعبية مع مجموعة من الأهالي وتناقش وأياهم القضايا المعاشة بمستوياتها المختلفة: اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ويتم خلال الزيارات والسهرات

---

(١) م. ن.

(٢) أبو خليل، جوزيف: م. س، يذكر أن انجذابه للحزب وله من العمر أربعة عشر عاماً اعتمد في أحد جوانبه على مظهر التنظيم في استعراضات المنظمة الجديدة.

ـ كما يجمع من قابلتهم على الأهمية التي يوليها الحزب لمظاهر التنظيم ودقة أدائه، والتي تبدو كميزة واضحة عند الكتائب وتسود كل نشاطات الحزب.

(٣) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، جـ ٣، م. س، ص (٨٥ ـ ٨٧).

ـ جزار، أنطوان: م. ش (١)، الأربعاء ٢٢ تموز ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.

المتكررة عرض مواقف الحزب من جهة ومعرفة أوضاع الناس وهمومها من جهة ثانية وتثميرها من جهة ثالثة في جذب العناصر الأكثر حركة واندفاعاً إلى صفوف الحزب.

كما أن بيوت الكتائب اللبنانية وفي مختلف الأقسام تقريباً كانت مكاناً مساعداً لجذب المحازبين وخاصة الشباب مهم. حيث عمد الحزب إلى توفير العديد من الأنشطة والأطر الكفيلة بتأطير الشباب دون التزامات سياسية محددة. إضافة لتوفير وسائل مساعدة داخل بيوت الحزب وخارجها لممارسة هوايات[1] متنوعة تهم قطاع الشباب (رياضة، تسلية...) وتساهم مباشرة في تعويدهم على ارتياد بيوت الحزب باستمرار. كما تؤدي بالنتيجة النهائية إلى تسهيل تأثرهم بالحزب وانجذابهم إلى صفوفه. وقد ساعدت علنية الحزب في توسيع مجال حركة انتشاره وتعزيز وسائل الاتصال وتنوعها لجذب المحازبين.

ومن العوامل الأساسية التي تبرز في تعزيز عملية الانضواء لصفوف الكتائب اللبنانية قضية الأزمات السياسية، المرتبطة بالكيان اللبناني والوجود المسيحي فيه، ويبدو أن طبيعة الأزمات السياسية تحرك الشارع الشعبي المسيحي وتلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في زيادة وتيرة الارتباط والانضواء في الحزب.

فعندما تتجاوب الكتائب اللبنانية والخوف المسيحي من خلال الأزمات الكبرى فإن نموها العددي يزداد بشكل ملحوظ وهائل[2]. إن انسجام الكتائب مع التوجه العفوي والتلقائي عند الشارع المسيحي يؤثر في تعاظم دور الحزب وتأثيره، الأمر الذي يعزز عملية الانخراط في صفوفها وتوسيع قاعدتها. ويساعد على ذلك، برأي البعض، أن الكتائب تبدو الهيئة المسيحية الوحيدة الأكثر «تنظيماً على الأرض»، فتعرف كيف تمارس

---

(١) **ملحق النهار**: السبت ١٤ آذار ١٩٩٢، يذكر فادي أبو خليل مثلاً في ريبورتاج الشعراء الشباب وذكريات الحرب أن انتسابه لحزب الكتائب عام ١٩٧٣ كان لوجود أصدقاء له في الحزب، إضافة إلى موقع بيت الكتائب قرب منزله فكان يتردد إلى بيت الكتائب بسبب وجود ناد رياضي، حيث تلتقي مجموعة من الشباب وتتمرن على لعب الجودو والبليارد. الأمر الذي هيأه لاحقاً لقبول الانضمام إلى فرقة «الأشبال».

(٢) نجم، أنطوان: م.ش (١)، م.س، ويشير إلى مراحل أساسية ١٩٥٨، ١٩٦٧، ١٩٦٩، ١٩٧٥.

- كما أشار جميع من قابلتهم إلى ظاهرة ازدياد حركة الانخراط في صفوف الحزب خلال الأزمات السياسية الكبرى في لبنان.

- صاغية، حازم: **تعريب الكتائب**، م.س، ص١٤٧، عن دراسة إحصائية وضعها فريد عبود وجان بستاني في ١٩٧٣ تبين دور الأزمات في ازدياد حركة الانتساب للحزب.

العمل الحزبي والعمل السياسي[1]. ويبدو أن الكتائب اللبنانية لم تستطع أن تتخلص من أحد ثوابتها، إلا وهو النمو في موازاة الخوف. أو في الحد الأدنى في موازاة الحض والتعبئة عليه ضمن بيئتها[2].

ويوضح البعض أن أحد المنطلقات الأساسية في عملية الانضواء في صفوف الكتائب، تعبير عن انتماء وتأكيد للهوية والذاتية[3]. ويبدو أن هذا الجانب لم يدرس أو يبحث ما فيه الكفاية وقلائل الذين حاولوا فهمه بعمق، إلا أنه يبرز كعامل مهم في عملية الانتساب للحزب. لأن عملية انتساب الشخص المسيحي للكتائب تساهم، كما تسمح له، بأن يعيش هويته اللبنانية جماعياً، ويعبر عنها بشكل مباشر ولا يشعر بحالة «الاستفراد»[4]. ويتمظهر هذا الاتجاه بوضوح أكبر في أطراف المناطق اللبنانية، حيث تبدو عملية الانخراط في صفوف الكتائب في هذه الحالة، برأي أنطوان نجم، تلبية لطموح مدفون وتعبيراً عن اللاشعور الموجود «لتأكيد التمايز» عند هذه الأطراف. وتكون العملية بحد ذاتها إرادة واعية في حب التعبير عن هذا المدفون وإظهاره[5].

---

(١) نجم، أنطوان: م.س.
- يشير الآخرون (أبو خليل، معربس، أيوب، نجار) إلى أن نمو الكتائب يزداد في الأزمات الكبرى دون الإشارة مباشرة إلى موضوع الخوف المسيحي أو كتعبير عنه أو ملازم له بالضرورة.

(٢) صاغية، حازم: م.س، ص (١٤٦ ـ ١٤٧).

(٣) نجم، أنطوان: م.س.
- يذكر جوزف أبو خليل عملية انتمائه للكتائب اللبنانية فيقول: ما فعلته كان عفوياً معبراً عما أحمله في ذاتي فلم اختره، ولم أطلبه، ولم أسع إليه. حتى لصح القول بأن لا فضل لي في هذا الانتماء إلا إذا كان لي فضل في انتمائي إلى المسيحية، وبالتالي إلى المارونية. ولا أبالغ إذا قلت: أني ولدت كتائبياً. ربما كان اندفاعاً عفوياً مارونياً للدفاع عن هذه الدولة وهذا الكيان. يراجع: لبنان... لماذا؟، م.س، ص٣٩.

(٤) نجم، أنطوان: م.س.

(٥) م.ن.
- يوضح العديد من المراجع إلى أن أحد دوافع الانتماء لحزب سياسي يكمن في الرغبة في الانضمام إلى جماعة معينة ـ الرغبة في أن يكون جزءاً من جماعة. غير أن الوضع هنا يختلف كونه يحمل أبعاداً تربوية سياسية قد لا تساهم في تفعيل عملية التلاحم الوطني من جهة كونه يعمق مجالات التنافر بين فئات المجتمع الواحد.
- لمزيد من التفاصيل حول الرغبة في الانضمام لجماعة معينة يراجع:
  - د. الخطيب، نعمان: م.س، ص٢٦.
  - د. حمادي، شمران: م.س، ص (١٥٥ ـ ١٦٥).
  - د. أبو راس، الشافعي: م.س، ص (١١٦ ـ ١١٨).

وقد أثر في عملية الانضواء الحزبي طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. فالانتماءات الحزبية الضيقة كما الولاءات التقليدية في المناطق والقرى اللبنانية تلعب دورها في تحديد مسار الانضواء في صفوف الحزب ودرجته قوة أو ضعفاً.

ويبدو أن نمو الكتائب قد تأثر بحجم القرى أو المدن كما بحجم العائلات فيها. ففي المدن والتجمعات السكنية الكبرى كان الانتشار الكتائبي صعباً بشكل عام. ففي الجبل مثلاً وفي أماكن وجود العائلات الكبيرة المسيطرة سياسياً واجتماعياً فإن الكتائب واجهت صعوبات جمة وقوية أمام حركة انتشارها[١]. وقد انجذبت إلى صفوفها، مبدئياً، العائلات الصغيرة، وغير «الأساسية». بمعنى آخر العائلات التي ليس لها، بشكل عام، وزن سياسي واجتماعي يذكر، كأبناء المزارعين وأصحاب المهن والحرف الصغيرة والوضيعة. ومن الدلالة الإشارة إلى أن الكتائب انتشرت في بعض القرى على أيدي موظفين رسميين وعسكريين صغار[٢].

كما أن مشاركة الكتائب اللبنانية، لاحقاً، في الحكم، خصوصاً بعد أحداث عام ١٩٥٨، واستلام العديد من الحقائب الوزارية التي غلب عليها الطابع الخدماتي قد ساعد في تفعيل عملية الانضواء في الحزب بشكل أو بآخر.

ويوضح بالمقابل محازبو الرعيل الأول أن عملية الانضواء في صفوف الحزب لم تعتمد على أي إغراء، أو تقم على أية منفعة. وقد دعت الكتائب من البدايات الأولى الشباب اللبناني إلى تقديم كل شيء ودون مقابل في سبيل الوطن. لأن الكتائب على نقيض الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد والذي قاعدته الاستزلام والمنفعة الذاتية في سبيل لقمة العيش أو الجاه أو الوظيفة. وعليه فإن الغاية عند الكتائب ومحازبيها الخدمة العامة والإيمان بالمبادىء دون البحث عن منافع ذاتية[٣]. لكن رغم كل ما يمكن أن يقدم من تبريرات وحجج لإلغاء «المنفعة الشخصية» أو التخفيف من حدتها وقوة تأثيرها كعامل مساعد في عملية الانضواء في صفوف الحزب، رغم ذلك يبقى هذا الجانب سمة ذات دلالة واضحة في عملية جذب المحازبين. خصوصاً في المجتمع اللبناني ونوع العلاقات التقليدية والمنفعية التي تحكم الحاكم والمحكوم وأبناء الملة ـ الطائفة الواحدة.

(١) أبو خليل، جوزيف: م.ش (١) م .س.
(٢) صاغية، حازم: م .س، ص (٧١ ـ ٩٣).
(٣) أيوب، أنطوان: م .س.
ـ معربس، أنطوان: م .س.

إضافة لذلك فإن تلبية نداء الانخراط في صفوف الكتائب اللبنانية استند على بعد اجتماعي اقتصادي واضح، قاعدته الأساسية الفئة المتوسطة[1] والدنيا.

ويرجع أنطليس (Entelis) عملية الانتساب للحزب إلى وجود عوامل أربعة تؤثر في جذب المحازبين:

١ - التأثير العائلي: لوجود أحد أفراد العائلة أو الأقرباء في الحزب أو داعم له.

٢ - تطلعات اجتماعية: حيث يؤمن الحزب موقعاً اجتماعياً للمنتسب بين أقرانه وجماعته.

٣ - طموحات سياسية: حيث يصبح الحزب الآلة - الوسيلة - التي من خلالها يدرك التمايز السياسي محلياً ومناطقياً ووطنياً.

٤ - وجود الحزب كمدافع وحام لاستقلال لبنان بشكل دائم ومستمر حيث يجد المنتسب في الحزب كفالة وضمانة للبنان والتمسك فيه[2].

إن استعراض مجمل العوامل المساعدة في عملية الانضواء في صفوف الكتائب اللبنانية يشير إلى أن المنطلقات الأولية في عملية جذب المحازبين اعتمدت أساساً فكرة استمرار البلد وبقائه بوجه التيارات السياسية ذات الاتجاه الوحدوي أو العقائدي الإيديولوجي. فالدعوة للانخراط في صفوف الكتائب اللبنانية تصبح برأي المحازبين تعبيراً عن حاجة «وطنية» ضرورية ومهمة سياسية أساسية ضمن سياق الدفاع عن الكيان واستقلاله والبقاء المسيحي فيه.

كما أن طبيعة العملية كما يوضح المحازبون، اتسمت بما أراده بيار الجميل، رئيس الحزب، على مستوى الحزبي كشخص أو مستوى الحزب كمجموعة. فلقد هدف الجميل أن يمثل الحزبي اجتماعياً نموذجاً مقبولاً في وسطه تتمظهر تعابيره السياسية والوطنية بتعلقه الشديد بلبنان. في حين يمثل الحزب، كمجموعة، تلخيصاً لهذين الاتجاهين وتجسيداً لهما مع غلبة واضحة للجانب السياسي ببعده الكياني الوطني اللبناني، الخاص بمفهومه والمرتكز بمضمونه على قاعدة مسيحية عريضة يجهد الحزب باستمرار

---

(١) حميد، راشد: م.س، ص٢٣٠.

- نجم، أنطوان: م.ش. (٣)، م.س، ويشير إلى أن جوهر عملية الانخراط في صفوف الكتائب اللبنانية ليست بالضرورة عوامل اجتماعية اقتصادية بقدر تعبيرها عن نزعة لبنانية.

(٢) J.P Entelis Pluralism... op. cit. - P.P.(103 - 104).

ليبقى معبراً عنها ويمثل تطلعاتها في حدود الصيغة اللبنانية المتعارف عليها في الميثاق الوطني عام ١٩٤٣.

إضافة لذلك فإن مختلف العوامل المساعدة على الانضواء في صفوف الكتائب اللبنانية قد ترافقت مع الطابع العلني الذي تميز به الحزب عبر تاريخه الطويل. فالحزب علني في دعوته ـ فكرته وتنظيمه وأماكن وجوده، الأمر الذي انعكس على عملية الانضواء بحد ذاتها، فجعلها أكثر سهولة ويسراً لبعدها عن أية إشكاليات أمنية مع السلطات الحاكمة والأجهزة الأمنية، باستثناء العراقيل الناجمة عملياً عن الانقسام المجتمعي السائد في لبنان.

٢ ـ البنية التنظيمية: النظام العام للحزب

مرت البنية التنظيمية للكتائب اللبنانية بمراحل متعددة، وبالتالي فقد تعدلت الأنظمة العامة أكثر من مرة. وسنعمد إلى النظام العام المعمول به قبل الأحداث اللبنانية التي ابتدأت عام ١٩٧٥. ويبدو أن هذا النظام بقي معمولاً به لفترة طويلة بدون تعديل[١].

إن بنية الكتائب اللبنانية لم تتطور بناء على تصميم مسبق لهيكلية الحزب، إنما استجابت في بنائها التنظيمي لمتغيرات الأوضاع اللبنانية وما فرضته على المنظمة من اهتمامات وتعديلات. فقد اعتمدت الكتائب بداية التنظيم شبه العسكري. غير أنها حاولت تلوين هذا التنظيم بطابع رياضي[٢]، إلى حد ما. معتمدة الميليشيا كقاعدة أساسية في تركيب البنية التنظيمية[٣].

(١) النظام العامالمعدل بوجب قرار رقم ٦٣١ تاريخ ٢١ شباط ١٩٥٦.
- لمزيد من التفاصيل حول المراحل التنظيمية للكتائب اللبنانية يراجع:
- انطليس (Entelis)، م .س، ص (٨٤ ـ ٨٨) حيث ميز ثلاث مراحل: الأولى (١٩٣٦ ـ ١٩٤٢) والثانية (١٩٤٢ ـ ١٩٥٢) والثالثة من (١٩٥٢).
- Karim Pakradouni, Structures des Kataeb - Beyrouth - 1967 حيث أشار إلى مرحلة (١٩٣٦ ـ ١٩٤٥) و (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢)، ص (٤٦ ـ ٦٣) و (٦٤ ـ ٧٢).
- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص (٢٤٦ ـ ٢٤٨).

(٢) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص (٢٤٣ ـ ٢٤٥).
- لتوضيح التقسيم التنظيمي للكتيبة في الحزب، يراجع م .ن، ص (٢٥٠ ـ ٢٥١).
- يشير أنطوان أيوب، م .ش (٢)، م .س، إلى أن الشيخ بيار الجميل اقتبس الإطار شبه العسكري من Sokol، حركة الشباب الرياضي في تشيكوسلوفاكيا. وهدفها صهر الشباب ببوتقة وطنية مضبوطة على الصعيد الرياضي، وليس اقتباساً من هتلر والفاشية.

(٣) راشد، حميد: م .س، ص٢٢٢.
- J.P. Entelis - Pluralism... op. cit. p. (84 - 86).

وقد أثر الطابع التنظيمي الدقيق شبه العسكري في إضفاء الصفة الفاشية في الكتائب اللبنانية، إن من حيث طبيعة التنظيم الحزبي العام المتماثل مع التنظيم العسكري، أو من حيث التركيب الهرمي لشكل التنظيم المعتمد على الكتيبة أو من خلال التدريبات الرياضية التي ارتبطت أيضاً بمظاهر تنظيمية شبه عسكرية. غير أن الصفة الفاشية لا يقرها، مبدئياً، الأعضاء المحازبون كصفة ملازمة لحزبهم، أو يستسيغونها كتعبير لوصف الكتائب. كما أن هذه الحالة دفعت البعض إلى اعتبار أن المعنى الدقيق للتعبير (الفاشية) لا ينطبق بالضرورة على الكتائب اللبنانية بالرغم من كافة المظاهر والأطر التنظيمية المحددة[1].

وبالمقابل فإن «تاريخ حزب الكتائب اللبنانية» يحاول أن يضفي على بعض الإجراءات التنظيمية التي رافقت البدايات الأولى للكتائب أبعاداً تنظيمية (بالمعنى الحزبي للتعبير) في محاولة لتأكيد صفة التنظيم الحزبي الحديث. ويشير إلى أن المنظمة بدأت الدخول في طور المؤسسة الحزبية عبر تعديلات متلاحقة طالت بنيتها الداخلية وحددت طرق عملها السياسي واستمرت حتى عام ١٩٥٢. وقد تميز كل تعديل بتفاصيل ثانوية أكدت بمجملها على وحدة المنظمة وتماسك أجهزتها القيادية من القمة إلى القاعدة. وكان ذلك بداية لوضع الأسس التنظيمية وفقاً للقواعد الحديثة[2]. ويبدو أن تحول الكتائب إلى حزب سياسي بعد عام ١٩٥٢ قد رافقه عملياً تحولات تنظيمية[3] ساهمت جدياً في تركيز قواعد تنظيمية أكثر وضوحاً ودقة لتثبيت بنية الكتائب التنظيمية الداخلية.

وقد حدد النظام العام للحزب طبيعة التنظيم في حزب الكتائب اللبنانية وأشار إلى نوعين[4]: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

---

(١) صاغية، حازم: م .س، ص (٩٨ ـ ١٠١).

(٢) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص (٢٤٤ ـ ٢٤٥).

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**: ج١، م .س، ص (٢٤٤ ـ ٢٤٥) و (٢٦١ ـ ٢٦٤).
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص (١٨١ ـ ١٩٥) و (١٧٩ ـ ١٧٣).
- حميد، راشد: م .س، ص٢١٨ و (٢٢٢ ـ ٢٢٥).
- صاغية، حازم: م .س، هامش ص٢٤٣.

(٤) **النظام العام**: م .س.

- عدل النظام العام أكثر من مرة فيلاحظ:
- نظام ١٩٣٧ أشار إلى نوعين من التنظيم: التنظيم النضالي القائم على الوحدة العسكرية والتنظيم الإداري المهتم بموضوع اللجان المختصة ـ المصالح لاحقاً يراجع:

تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص (٢٤٩ ـ ٢٥١) و ٢٥٣.

أ ـ التنظيم المركزي

اهتم التنظيم المركزي بتحديد المراتب القيادية المباشرة في الهرمية التنظيمية. وتوضيح سلطتها ومهماتها، من المكتب السياسي ورئاسة الحزب ونائبه والأمين العام والمصالح الحزبية والمجلس المركزي إلى المجلس العام للحزب.

فالمكتب السياسي يعتبر هيئة الإقرار في الحزب على مستوى السياسة والمناهج والتنظيم. يعين جميع الوظائف والرتب. يشرف على تنفيذ قراراته. يتألف من الرئيس ونائبه والأمين العام ومن وزراء الحزب ونوابه الحاليين والسابقين والمستشارين ومن خمسة أعضاء آخرين ينتخبهم مجلس الحزب المركزي لمدة سنتين قابلة للتجديد. يشكل المكتب السياسي في الحالات الطارئة لجنة لاتخاذ القرارات. مناقشاته سرية. قراراته تنشر إلا إذا قرر العكس. اجتماعاته أسبوعية «مرة في الأسبوع على الأقل»[١].

أما رئيس الحزب فإنه يرأس المكتب السياسي والمجلس المركزي. يمثل الحزب تجاه الغير. يؤمن تنفيذ قرارات المكتب السياسي. يتمتع بجميع السلطات الضرورية. ينتخب لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من الهيئة الانتخابية[٢] مع نائبه الذي يقوم مقامه في حال غيابه[٣].

والأمين العام يتولى أمانة سر المكتب السياسية، ويؤمن الاتصال بين المكتب السياسي ومصالح الحزب. ينسق أجهزة الحزب ويراقبها تساعده في عمله مصلحتا الأمانة العامة والمراقبة[٤].

أما مصالح الحزب فحددها النظام العام حسب المادة (٢٢) وعددها ست عشرة مصلحة[٥] وهي: الأمانة العامة، المراقبة، العقيدة، الدعاية، الدروس، القضايا النسائية، الهجرة والتوطن، الانتخابات، بيروت، الأقاليم، الأمن، الرياضة، المالية واللوازم،

= ـ الأنظمة العامة ما بعد نظام ١٩٥٦ أبقت على طبيعة التنظيم المركزي واللامركزي مع تفاصيل أخرى. يراجع: **نظام ١٩٨٠ و ١٩٨٦**، أرشيف بيت الكتائب المركزي.

(١) **النظام العام**: م .س، مادة ١٣، و ١٤.

(٢) م .ن، مادة ١٥ و ١٦ و ١٧.

(٣) م .ن، مادة ١٨ و ١٩.

(٤) م .ن، مادة ٢٠ و ٢١.

(٥) م .ن، أشار النظام العام من المادة ٢٣ ولغاية ٣٨ إلى طبيعة ومهمة كل مصلحة.

الحشد، الشؤون الاقتصادية، الشؤون الاجتماعية. وأضيفت لاحقاً مصلحة الطلاب والمعلمين.

وقد حدد النظام العام لكل مصلحة إدارة مؤلفة من رئيس يساعده نائب وأمين سر وعدد من الدوائر والمكاتب وفقاً لمقتضيات الحاجة. والرئيس مسؤول عن مصلحته تجاه المستشار المرتبط به والأمين العام. ويقترح رئيس المصلحة بالاتفاق مع المستشار على المكتب السياسي تعيين أو فصل أي عضو تابع لمصلحته. واجتماع رؤساء المصالح مع أعضاء مصالحهم أسبوعياً على الأقل[١]. كما يمكن جمع عدة مصالح في مجلس واحد[٢]. ومن يعهد إليه الأشراف على هذا المجلس يعطى لقب مستشار ويتمتع بجميع السلطات والحقوق المقررة في النظام العام.

أما المجلس المركزي فإنه هيئة الاستشارة والرقابة، له الحق في استجواب المكتب السياسي وتقديم الاقتراحات. ويشكل الهيئة الانتخابية في الحزب التي تنتخب الرئيس ونائبه والأعضاء الخمسة في المكتب السياسي. اجتماعاته أسبوعية، يحضرها إضافة لما حدده النظام العام، وبإذن من المكتب السياسي، بعض الكتائبيين المستمعين. ويتألف المجلس من أعضاء المكتب السياسي والمستشارين ورؤساء المصالح والأقاليم ونوابهم ورؤساء المقاطعات في بيروت ورئيس منظمة الشباب[٣].

والمجلس العام للحزب يضم المجلس المركزي، وفريقاً من الأعضاء العاملين والمؤيدين يختارهم المكتب السياسي ويوافق عليهم المجلس المركزي. اجتماعاته كل ستة أشهر وكلما تدعو الحاجة بناء على دعوة المكتب السياسي. يتداول بشؤون الحزب العامة ويقدم المقترحات للمكتب السياسي[٤].

ب ـ التنظيم اللامركزي

يهتم بالتوزيع الأفقي للحزب. حيث يحدد التقسيم الجغرافي وطريقة تنظيم الانتشار الحزبي في بيروت وبقية المناطق اللبنانية على النحو التالي:

تقسم بيروت إلى مناطق وكل منطقة إلى عدة أقسام. أما خارج بيروت فيقسم لبنان

(١) م. ن، من المادة ٣٩ حتى مادة رقم ٤٢.
(٢) م. ن، مادة ٤٣.
(٣) م. ن، مادة ٤٤.
(٤) م. ن، مادة ٤٥.

إلى عدة أقاليم وكل أقليم إلى عدة مناطق وكل منطقة إلى عدة أقسام[١].

يشرف على إدارة كل إقليم رئيس يعاونه نائب ومجلس يحدد عدده وصلاحياته المكتب السياسي، وبناء على اقتراح رئيس الإقليم[٢]. أما إدارة المناطق في بيروت وخارجها فتشكل من رئيس تعاونه لجنة. ويدير القسم رئيس تعاونه عمدة[٣]. وتتشكل كل من اللجنة والعمدة من رئيس ونائبه وأمين سر وأمين صندوق على الأقل.

ويشير النظام العام إلى أن رؤساء الأجهزة المركزية واللامركزية لا يحق لهم تمثيل الحزب تجاه السلطات والمحاكم والغير إلا بناء على تكليف خطي من رئيس الحزب[٤].

يلاحظ أن أساس البنية التنظيمية حسب النص تتركز في هيئة المكتب السياسي. حيث تطال سلطته مختلف مستويات التنظيم العام ـ المركزي واللامركزي ـ للحزب من القسم، كأصغر وحدة تنظيمية في الهرمية، إلى الأقليم. فالمكتب السياسي هو الذي يقرر ويشرف ويعين، في حين يحتل الرئيس الموقع المميز في رئاسة المكتب السياسي.

وتبدو البنية التنظيمية في النظام العام للحزب موازية أو متناسقة في توزيعها الجغرافي مع التقسيم الإداري للدولة اللبنانية[٥]. فعلى مستوى القرية يبرز القسم الذي يعادل المجلس البلدي. وعلى مستوى القضاء يكون الإقليم. أما في بيروت فتمثل المنطقة في التقسيم الحزبي حيز المنطقة العقارية في التقسيم الإداري. ويشكل رؤساء المراكز ما يشبه البرلمان حيث يلتقون جميعاً في المجلس المركزي الذي يمثل الهيئة الناخبة. كما ترتبط كل المراكز بالمقر الرئيسي للحزب[٦] ـ البيت المركزي ـ في بيروت.

إن استعراض النظام العام للحزب يشير إلى أن السمة الأساسية للتنظيم الحزبي في الكتائب اللبنانية تبدو أطراً متماسكة، تتميز بمركزية واضحة، وهيمنة كاملة للقيادة على مختلف مجالات النشاط الحزبي، الأمر الذي يثير تساؤلات أساسية حول موقع القاعدة

(١) م .ن، مادة ٤٦ و ٤٧.
(٢) م .ن، مادة ٤٧.
(٣) م .ن، مادة ٤٨.
(٤) م .ن، مادة ٤٩.
(٥) أبو خليل، جوزيف: م .ش (١)، م .س.
ـ العازار، إميل: م .ش (٣)، الثلاثاء ٣٠ حزيران ١٩٩٢، بيروت، بيت الكتائب المركزي.
(٦) أبو خليل، جوزيف: م.س.

الحزبية وتأثيرها وسلطة القرار في الحزب وطبيعته ومجالات المعارضة إذا وجدت وموقعها وأشكالها وغيرها من النواحي التي تفرضها طبيعة البنية التنظيمية حسب النظام العام للحزب.

إن مجمل التساؤلات يساعد على توضيح الأبعاد التربوية للنمط التنظيمي السائد في حزب الكتائب اللبنانية، وتحديد النتائج الممكن استخلاصها واستنباطها من طبيعة البناء التنظيمي العام للحزب.

ثانياً: الأبعاد التربوية

تتضمن عملية الانضواء في صفوف الحزب من جهة، كما البنية التنظيمية للحزب بحسب النظام العام المقرر من جهة أخرى، جملة من الأبعاد التربوية المؤثرة التي تطال الحزب كمؤسسة وعضو الحزب كشخص بحد ذاته.

فكيف يمكن ملاحظة الأشكال التي تتمظهر فيها تلك الأبعاد والتي تتضمن في جوهرها تأثيرات عميقة في حياة الحزب الداخلية وعلاقاته كما تؤثر بنتائجها على المجتمع بشكل عام؟

يبدو في الجانب الأول، من خلال عملية الانضواء الحزبي بأن مجريات عملية الانضواء في صفوف الكتائب اللبنانية غير معقدة من حيث المبدأ، وتتخذ إطاراً فضفاضاً يغلب عليه الطابع المسيحي بشكل بارز، الأمر الذي يثير بالمقابل تعارضات جدية ما بين الدعوة اللبنانية للكتائب والطابع المسيحي الغالب بوضوح على بنيتها وتركيبها من خلال عملية الانضواء الحزبي.

فرغم أن دعوة الكتائب اللبنانية موجهة لكل لبناني ولبنانية، ولم ترتبط، بحسب النظام العام، بطائفة معينة أو بمنطقة دون أخرى، فإن عملية الانضواء في صفوف الحزب انحصرت واقعياً في الطائفة المسيحية بشكل عام والمارونية منها بشكل خاص.

ويبدو أن انحصار الانتساب إلى صفوف الكتاب بالطائفة المسيحية، بغالبيتها الساحقة، قد شكلت مركب نقص، بالنسبة للكتائب، على قدر كبير من الأهمية، وفرضت إشكالية دون حل عند الحزب وذلك بين الدعوة ـ الفكرة من جهة، وبين التجسيد الواقعي لعملية الانضواء الحزبي من جهة أخرى، الأمر الذي أبقى الموضوع مثاراً للتساؤل والجدل في مختلف مراحل النشاط السياسي للكتائب.

ويحاول البعض[١] إعادة هذا الخلل إلى عاملين أساسيين:

الأول: مرتبط بالبيئة المسلمة، حيث إن الواقع الشعبي يضغط باستمرار لمنع أي عملية انتساب من أبنائه إلى صفوف الكتائب. إضافة لذلك فإن وطأة الواقع المجتمعي بالمقابل تجبر من انتسب إلى صفوف الحزب على تركه والتخلي عن موقعه الحزبي. حيث إن هذه البيئة لم تتحمل فكرة الانخراط في صفوف الكتائب «واعتبرتنا انعزاليين، وضد كل شيء اسمه عربي، ونحن لسنا كذلك»[٢]. لأن الفكرة «اللبنانية» التي تدعو إليها الكتائب تبدو خروجاً عن هوية المنتسب وملته العربية ـ الإسلامية.

الثاني: مرتبط بالبيئة المسيحية بحد ذاتها والنظرة إلى لبنان، حيث إن قضية الإيمان بلبنان كوطن نهائي مقولة تكاد تكون محصورة بالفئة المسيحية بشكل عام والمارونية بشكل خاص، أكثر من غيرها من فئات الشعب اللبناني. باعتبارهم «الأكثرية بين القائلين بالفكرة اللبنانية والعاملين على استقلال لبنان كما عرفته وأرادته الكتائب»[٣] اللبنانية.

وبالمقابل، يعتبر أنطوان نجم، بأن انتساب «المسيحي» إلى صفوف الأحزاب القومية (العربية، أو السورية) لا يولد لديه أية مشكلة، لأن المسيحي ليس لديه أشكال لاهوتي ـ ديني. وعليه فإن عملية انتسابه إلى الأحزاب الأخرى تكون تعبيراً عن تبنيه للمفهوم الإسلامي في نظرته وانتمائه. لأن الدعوات الوحدوية تعني في جوهرها الوحدة الإسلامية أو ذات الطابع الإسلامي بالدرجة الأولى.

وبالرغم من التبريرات التي يمكن أن تقدم فإن عملية الانضواء في صفوف الحزب بقيت تتخذ طابعها المسيحي بشكل رئيسي وتعطي الحزب سمته الطائفية العامة. ولم تستطع أن تجد توازناً في الخلل القائم، بل كرست عملية الانضواء بحد ذاتها اللون الفئوي الواحد على الحزب، الأمر الذي ترك آثاره السلبية على جوهر التربية الحزبية السياسية للكتائب اللبنانية. خاصة في إبقاء الجذر الطائفي ـ المذهبي بمظهره السلبي المواجه للآخر وليس بمعناه الإيماني، متأصلاً في أعماق عضو الحزب، كما في تعبيرات الحزب كمؤسسة وخطابه الموجه لخارج الحزب أو المعتمد في حياته الداخلية.

---

(١) نجم، أنطوان: م .ش (١) و (٢)، م .س.

(٢) يذكر أنطوان أيوب: م .ش (٢)، م.س، أن شخصاً من آل العيتاني انتسب للحركة في بدايتها. وعندما توفي دفنه رفاقه الكتائبيون بعد أن «تعبنا» في أن نجد ساعداً. كما يشير إلى شخص آخر من آل طبارة استلم مصلحة الدعاية، لكنه عجز عن الاستمرار في الحزب نتيجة لضغوطات بيئته الاجتماعية.

(٣) **العمل**: تاريخ، السبت ٤ آذار ١٩٤٤، م .س، السنة الخامسة، العدد (١٠٦).

إضافة لذلك فإن عملية الانضواء في صفوف الحزب تشير إلى عمق الهواجس السياسية والاجتماعية الكامنة بشكل أو بآخر في التفكير المسيحي. كما تبين ما تمثله مركبات الخوف على الوجود من حيز مهم وموقع بارز في الشعور المسيحي، الأمر الذي يجعل من هذه الجوانب ـ المرضية قوى محركة لجذب المحازبين، وشد أزرهم وتحريك عواطفهم.

ويعزز هذا الاتجاه استمرار الشرخ المجتمعي ـ الطائفي في الوطن الواحد. كما يفسر، بالمقابل اعتماد المنطلق الطوائفي، والمذهبي كعامل مهم في نشوء العديد من الأحزاب في الساحة اللبنانية واستمرارها وتعاظم دورها. ويبدو حزب الكتائب اللبنانية نموذجاً معبراً عنها بشكل واضح.

ويبدو أنه من الأبعاد السلبية لهذا الاتجاه تركه أبواب الصراع الداخلي مفتوحة على مصراعيها. فتنمو في الوطن الواحد مشاعر القلق الدائم بين فئاته ومناطقه. وتتعزز مقولات الحذر والشك بين أطرافه المجتمعية أحزاباً سياسية أو جماعات وتجمعات اجتماعية، الأمر الذي يساعد على تقوية فكرة الارتباط بالخارج لمواجهة الآخر في الداخل، ويساهم في فتح مجالات التدخلات الخارجية كنوع من الضمانة أو الحماية. فيوسع حدة الانقسامات الداخلية ويقويها. وتتمظهر نتائجه الخطيرة والمدمرة في مظاهر الحياة المجتمعية والسياسية اللبنانية، وفي الحروب الداخلية المتكررة، وفي إعاقة تقدم الوطن وتنميته وتعزيز وحدته الوطنية[١].

من هنا تتصف عملية الانضواء الحزبي في صفوف الكتائب اللبنانية في كونها تكريساً لمفهوم الهوية الطائفية. فتجسد الكتائب اللون الواحد وتصبح أكثر التصاقاً وتعبيراً عنه.

وقد بقيت عملية الانضواء الحزبي مأزومة أيضاً ضمن إشكالية تحقيق التوازن الداخلي وعلاقته بالمحيط العربي.

فرغم الدعوة اللبنانية المغالية عند الكتائب اللبنانية، إلا أن الكتائب التزمت بفكرة «التعايش» و «العيش المشترك» المتمثلة في ميثاق ١٩٤٣ بكل أبعاده، إن من حيث الثنائية المجتمعية، أو من حيث النظرة إلى المحيط العربي.

---

(١) يشير د. أسامة الغزالي إلى لبنان كمثل على الأحزاب ذات الأساس الإقليمي أو الطائفي أو الديني. وسوف تظل في الأغلب الأعم أدوات لإعاقة التكامل القومي. وبالتالي لعرقلة التحديث، عالم المعرفة، عدد ١١٧، ١٩٨٧م .س، ص (١٨٣ ـ ١٨٤).

وعملية الانضواء في صفوف الكتائب اللبنانية حملت في مضمونها دعوة للمسلم في لبنان للتخلي أو التقليل من الهوى العربي في سبيل الكيان الوطني الناشىء. كما أنها تضمنت دعوة للمسيحي في لبنان للتخفيف من اتجاهه نحو الخارج - الفرنسي والقبول بالعلاقة مع المحيط العربي ضمن المحافظة على خصيصة لبنان المميزة والواضحة. باعتبار أن الكتائب لم تقطع، على الأقل، من الناحية العلنية، مع المحيط العربي قطعاً نهائياً وصارماً.

غير أن هذه الدعوة عند الكتائب بقيت متوترة، إلى حد كبير، ولم تستطع المواءمة بين ما يكتنفها من تعارضات جوهرية حادة. كما أن الكتائب لم تقدم نموذجاً واضحاً أو تجسيداً حياً لطبيعة هذه الدعوة، الأمر الذي أدى إلى إخفاقها في تحقيق توازن مقبول داخلياً وعربياً. وقد يعود ذلك على الأغلب إلى طبيعة حزب الكتائب اللبنانية وتركيبته ودعوته، كما إلى عمق البعد العربي في لبنان واتساع مجال تأثيره وعمق جذوره.

وعليه فإن عملية الانضواء في صفوف حزب الكتائب اللبنانية مأزومة تربوياً وذات أبعاد تربوية سياسية سلبية لعدم مقدرتها على إيجاد تسوية مقبولة تتماشى مع دعوة «التعايش» و «العيش المشترك» ضمن الصيغة اللبنانية أو في تحقيق توازن يتوافق وينسجم مع المحيط العربي لأنها ما زالت تختزن هواجس بيئتها الضيقة ومخاوفها، ولأنها بقيت دعوة لبنانية ذات لون واحد. وانحصرت دعوة الانتماء للوطن عند الكتائب في شرنقة مجتمعية ضيقة وخانقة دون محاولات جدية للخلاص منها أو التحرر من منطقها أو الانفكاك من أسرها.

أما على الجانب الآخر فإن الأبعاد التربوية للبنية التنظيمية تبدو بمظاهر متعددة وتؤثر على مختلف جوانب الحياة الداخلية في الحزب. وبالاستناد إلى نصوص النظام العام تتوضح أكثر طبيعة العلاقات الداخلية ونوعيتها، ومدى مشاركة القاعدة الحزبية وفعاليتها، وتموضع سلطة القرار وطبيعته، ومركزية القيادة ومظاهرها، والانضباط الحزبي ونوعيته، وموقع المعارضة ومجالها، وغيرها من المظاهر الأخرى المتفاعلة في علاقة متبادلة التأثير ومترابطة العناصر. حيث إن كلاً منهما يساهم في تقوية الآخر أو يكون انعكاساً له، ويحمل مضامين تربوية ذات دلالة وتأثير.

ففي مجريات الحياة الداخلية للحزب لم يلحظ النظام العام دوراً واضحاً للقاعدة الحزبية. فالانتخابات الحزبية تبدو محصورة ومحددة جداً وصورية إذا وجدت. ومشاركة القاعدة فيها غير فعالة بدءاً من قاعدة الهرم التنظيمي في «القسم» وصولاً إلى أعلى المراتب القيادية.

فالهيئة الانتخابية المكونة من المجلس المركزي حددت مساهمتها في انتخاب الرئيس ونائبه، إضافة إلى خمسة أعضاء من المكتب السياسي. غير أن ظاهرة التعيين التي ترتبط بالمكتب السياسي تبدو السمة الغالبة. خاصة وأن الحزب لا يعتمد قواعد ديمقراطية سليمة في داخله[١]، الأمر الذي يؤثر مباشرة وبشكل سلبي على مشاركة القاعدة الحزبية ويحجم من فعاليتها.

ويوضح بعض المحازبين[٢] بأن ظاهرة التعيين في الحزب قاعدتها التشاور وأسلوبها التوافق دون إكراه. وعند وجود خلافات معينة قد تعيق التعيين في موقع تنظيمي محدد فإن الموضوع يجمد حتى تتبلور الآراء وتتوضح الأمور. وفي الغالب لم تحصل خلافات أساسية أو مشاكل قوية[٣]، باعتبار أن التعيين محصور فقط بالأشخاص المرغوب فيهم[٤]. ويبدو أن موجة المعارضة والاعتراض الأساسية على ظاهرة التعيين بدأت تتصاعد في بداية السبعينات على أثر ازدياد احتكاك «شبابنا بالأحزاب اليسارية»[٥]. ورغم كل محاولات التغيير فإن التعيين كظاهرة حزبية بقيت سائدة[٦] ومقبولة بدون إشكالات جوهرية.

إن التبريرات التي يمكن أن تقدم لا تخفف من حدة الأبعاد التربوية السلبية لظاهرة التعيين وجوهرها غير الديمقراطي في النشاط الحزبي. كما تطرح تساؤلات أساسية حول المقاييس المعتمدة في تعيين شخص دون آخر. وعليه فإن الولاءات الشخصية والمركز

---

(١) بقرادوني، كريم: **لعنة وطن**، م .س، ص٨١.

(٢) معربس، أنطوان: م .س.
- أيوب، أنطوان: م .ش (٢)، م .س.
- أبو خليل، جوزيف: م .ش (١)، م .س.
- العازار، إميل: م .ش. (٥)، الثلاثاء ١٨ شباط ١٩٩٣، بيروت، بيت الكتائب المركزي.

(٣) معربس، أنطوان: م .س.

(٤) نجم، أنطوان: م .ش (٢)، م .س.

(٥) م .ن، يوضح بأن احتكاك شباب الكتائب بالأحزاب اليسارية ساعدتهم على معرفة التراتبية الحزبية عند أحزاب اليسار، غير أنهم لم يميزوا بين التراتبية الورقية وبين الحقيقة المعاشة وهي أن الانتخابات عند أحزاب اليسار يتم ترتيبها قبل وقت ثم تأخذ شكلاً ديمقراطياً.

(٦) م.ن، يذكر تجربة خلوة برمانا للكتائب في مطلع عام ١٩٧١ حيث استطاع مع جوزيف أبو خليل إقناع الشيخ بيار الجميل بتغيير نظام الحزب. وقدم ورقة عمل لنظام جديد في هرميته وتسلسله التنظيمي تعطي للانتخابات الحزبية الطابع الأقوى والأساسي غير أن الخلوة لم تسفر عن نتيجة وبقي القديم على قدمه وازداد توتر فئة الشباب في الحزب.

الاجتماعي والاقتصادي والعائلي. . . إلخ قد تؤثر في تحديد مسار عملية التعيين، الأمر الذي يبقي مشاركة القاعدة الحزبية محدود التأثير وبدون فاعلية فتهمش القاعدة الحزبية جماعياً، إضافة إلى تكريس مظاهر ديمقراطية هزيلة[1] في حياة الحزب الداخلية تعيق انفتاحه على بعضه البعض كما على الآخرين، وتقيد أي حركة تفاعلية تغييرية داخله وتبقي سلطة القرار «ممسوكة» وبنيته التنظيمية متماسكة باتجاه الشخص الواحد والسلطة الفردية كما سيتوضح لاحقاً.

ويبرز في هذا المجال تساؤل جوهري حول موضع سلطة القرار في الحزب وفاعلية المكتب السياسي كحقيقة عملية في ظل وجود شخص الرئيس بيار الجميل.

إن سلطة القرار تتجسد حسب النظام العام في هيئة المكتب السياسي. إلا أن الرئيس بيار الجميل كان عملياً السلطة الفعلية في الحزب. خصوصاً وأنه لم يكن رئيساً عادياً بالنسبة للكتائب اللبنانية. فانحصرت سلطة القرار بشخص الرئيس بما له من وزن سياسي كبير وبما يحتله داخل الحزب من موقع مميز، وبما يحاط به من محبة واحترام عند المحازبين، فهيمن بيار الجميل على الحزب هيمنة كاملة.

وقد تداخلت إرادة رئيس الحزب مع إرادة الحزب حتى ضاعت الحدود بينهما وأصبحت إرادة واحدة. و«في مطلق الأحوال يبقى بين الكتائب وبيار الجميل علاقة لا يمكن تحديدها وحصرها»[2]. ويشير البعض إلى أن ما يريده بيار الجميل في الكتائب يصبح أمراً مقضياً. وقراره عملياً قرار الحزب[3]. ورغم أن القرارات التي يتخذها المكتب السياسي تتم بالتوافق وليس بالتصويت، فإن «الوزن الثقيل للشيخ بيار». ويوضح آخرون أن بيار الجميل لم يكن يطرح على المكتب السياسي أي موقف دون أن تتبلور معطياته في ذهنه، وتكتمل الصورة لديه بعد نقاش ذاتي داخلي وعميق[4]. ونادراً ما اتخذ المكتب السياسي قراراً لم يوافق عليه بيار الجميل احتراماً للشخص أو تهيباً[5]، الأمر الذي يؤدي إلى عملية قطع بين النص والممارسة أو بين النظرية والواقع المعاش.

---

(١) يشير جوزيف أبو خليل: م .ش (١)، م .س، إلى أن الديمقراطية ليست موقوفة على الانتخابات بل على التفاعل والثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم.

(٢) غانم، رفيق: م .س، ص١٠، عن شارل مالك، ندوة العمل (١)، ٢٨ آب ١٩٨٥ عدد ١٢٠٥٢.

(٣) نجم، أنطوان: م .س.

(٤) أبو خليل، جوزيف: م .ش (٢)، م .س.

(٥) م .ن.

ويثار في هذا المجال تساؤل آخر حول جدوى نص نظام الحزب العام، ومدى جديته واحترامه والتقيد بتعليماته، وبالمقابل مدى فاعلية الأنظمة العامة والداخلية في التأسيس لحياة حزبية مؤسساتية غير شخصانية (فردية)، وضرورتها كحاجة سياسية تنظيمية في حياة الحزب الداخلية لتحديد طبيعة العلاقات التنظيمية السليمة وتوضيحها. لما يتضمنه هذا الجانب من أبعاد تربوية سياسية مباشرة تطال بتأثيرها العضو الحزبي كشخص والمؤسسة الحزبية كمجموعة.

إن عمق الهوة بين النص القانوني في نظام الحزب العام والممارسة المعاشة في الواقع قد تزيد في إرباك الظاهرة الحزبية مجتمعياً وتخفف من تأثيرها الإيجابي الممكن إحداثه داخل الحزب وعلى مجموع عناصره وأعضائه، وتقلل من مصداقية الخطاب السياسي في ادعاء التطوير والتنمية خصوصاً في مجتمع كمجتمعنا حيث القانون، بشكل عام، خاضع للأهواء الذاتية والتأثيرات المحلية والتوازنات السياسية التقليدية. من هنا فإن صورية (شكلية) النظام العام تجعل من الحزب السياسي نسخة متجانسة مع الواقع المتخلف، إذا لم نقل مساهماً في تكريسه وإبقائه على حاله.

ولا يخفف من سلبية التمركز حول شخص الرئيس ما يوضحه المحازبون من أن بيار الجميل، لم يستأثر بالسلطة داخل الحزب. ويوضح البعض أن سلطته في الحزب اعتمدت النقاش، وعند حصول أي خلاف في الرأي بينه وبين المكتب السياسي فإنه يحاول الإقناع والتأجيل والأخذ والعطاء. وبالتالي لم يفرض بيار الجميل رأياً، كما لم يقم بعمل كرئيس للحزب إلا بعد الرجوع للمكتب السياسي[١]. وبالتالي فإن القرارات تصدر دون إكراه وبعد «موافقتنا كأعضاء في المكتب السياسي»[٢].

يعزز موقع بيار الجميل، برأي البعض، أن القاعدة ليست مثقفة سياسياً، بمعنى أنه ليس هناك ثقافة سياسية بقدر ما يوجد مشاعر وطنية. هنا يبرز الجميل بكونه مركز القرار في المواقف التي يتخذها[٣]. وتتوضح سلطته وقراراته حسب نوعية الموضوع[٤]: فعلى الصعيد الوطني لا يترك الأمور على غرائزها المارونية ـ المسيحية، بينما على صعيد

---

(١) معربس، أنطوان: م .س.

(٢) م .ن، ويشير إلى أنه لم يصدر في الكتائب قرار دون موافقتنا. ويعتقد أن من وافق «غصباً عنه» يكون جباناً. ولا أظن أن أحداً وافق بالإكراه أو غصباً عنه.

(٣) أبو خليل، جوزيف: م .س.

(٤) م .ن.

الموضوعات السياسية الداخلية كترشيح شخص للنيابة أو مشاركة في حكومة معينة... إلخ فإن التساهل وارد والمشاعر تأخذ تعبيراتها. بمعنى أن سلطة بيار الجميل لا تطال الأسس والجوهر ولا تفرط بالقضايا المصيرية[١]. ويؤكد آخرون أن سلطة بيار الجميل تزداد نتيجة للمعطيات المتوفرة لديه، والتي تساهم في تعزيز قراراته وصوابيتها وهي تأتي «دوماً لمصلحة لبنان»[٢].

وبالرغم من التبريرات والتوضيحات التي يمكن أن تقدم إلا أن طبيعة السلطة ومركز القرار في حزب الكتائب اللبنانية تتمركز نصاً في المكتب السياسي وتتجسد فعلاً في شخص الرئيس فتتحول إلى شخصانية ـ فردانية. وتأخذ أبعاداً تربوية سياسية على قدر كبير من الأهمية في خطورتها. حيث تذوب الجماهير في الحزب، ويذوب الحزب في القيادة، وتذوب القيادة في شخص الرئيس. وعملية التذويب فيها نوع من المصادرة المباشرة أو غير المباشرة للقضايا السياسية والفكرية والوطنية على المستوى الوطني العام كما على مستوى المؤسسة الحزبية.

ويساهم هذا النمط القيادي في تكريس هيمنة السلطة الفردية في النشاط الحزبي بما يحمله من مضامين غير ديمقراطية، وما يتركه من نتائج سلبية على التكوين السياسي للمحازبين، وما يترتب على مركزية القيادة بطابعها الفردي من إلغاء أو تهميش للهيئات القيادية الأخرى في الحزب، وإحلال الطابع الصوري غير الفاعل أو المؤثر على طبيعة نشاطها ووجودها ودورها، فيزيد من تغييب القاعدة الحزبية، وقد ينسحب ذلك على العضو الحزبي نفسه عند معالجة موضوع الحزبي ضمن مؤسسته.

كما يعزز نمط السلطة الفردية الاتكالية في حياة الحزب الداخلية على الصعيد الشخصي للمحازب ـ العضو أو الصعيد الحزبي كمؤسسة بما تتضمنه الاتكالية تربوياً من مظاهر العجز والتهميش والضعف، وما تؤدي إليه من إلغاء للحياة الحزبية السياسية بحد ذاتها.

وسلطة القيادة الفردية في حزب الكتائب لا تنبع من عمق فاشي بالضرورة، كما يشير المحازبون، بل تبدو في جزء أساسي منها تعبيراً عن نوع من «المونة» التي يتمتع بها على الجميع ويتقبلها الجميع على ما يبدو بطيبة خاطر. ورغم أن «المونة» التي يتصف بها بيار الجميل على القاعدة الحزبية كما على الهيئات القيادية في الحزب. وقد تكون

(١) نجم، أنطوان: م.س.

(٢) معربس، أنطوان: م.س.

«المونة» نابعة من محبة لشخصه وتقدير لدوره واعتراف بأهميته ووفاء لتضحياته، وكحصيلة لتمرسه في النشاط السياسي وقيادة الحزب بتجرد ومثابرة ووطنية[1].

ويبدو أن الثقة برأي جوزيف أبو خليل قد طغت على المحبة فزادت الاتكالية[2] على شخصه وعززت موقعه وسلطته وأبرزت «المونة» التي يتمتع بها على الجميع، ويتقبلها الجميع على ما يبدو بطيبة خاطر. ورغم أن «المونة» تبدو حاجة نفسية وتعمد لتضخيم دور القائد وأضفاء كل الصفات الحسنة على شخصه فيترفع عن الشبهات والأخطاء، إلا أن بعدها التربوي السياسي يبدو سلبياً إلى حد كبير.

وتتماثل هذه السمة مع النمط الاجتماعي السائد. حيث يتمتع كبير القوم «بمونة» على أفراد عائلته أو عشيرته، وإليه يعود الأمر والنهي والكل ملزم بالطاعة والتنفيذ. غير أن جوهر الأسس التنظيمية في الظاهرة الحزبية السياسية يختلف عن أنماط العلاقات السلطوية السائدة في المؤسسات الاجتماعية الأولية. كما يتناقض مع عناصر الثقافة السياسية التقليدية التي تفرضها التنشئة ـ التربية العائلية والمعتمدة على الطاعة المطلقة والسيطرة الأبوية والانصياع للقرارات. والكتائب اللبنانية اعتمدت فكرة التنظيم الحزبي الحديث كأسلوب ووسيلة فعالة للارتقاء بالواقع الاجتماعي لحالة أكثر تقدماً ورقياً وحضارة. إلا أن تماثلها مع السائد اجتماعياً، في هذه الناحية، يساهم في تعزيز مواقع التقليد السياسي والاجتماعي ويكرس عناصر الثقافة السياسية التقليدية، الأمر الذي يعرقل عملية التحديث السياسي بجوانبها المتعددة، ويساهم في تثبيت مبدأ «عبادة» الشخص وتعظيم دوره على حساب الحزب والأطر التنظيمية المعتمدة.

وبالمقابل فإن ظاهرة الانضباط وتنفيذ القرار ضمن إطار مركزية القيادة وهيمنة شخص الرئيس وضعف تأثير القاعدة الحزبية تأخذ أبعاداً تربوية مهمة. فعندما يعتاد العضو الحزبي أن يقبل بالتعيين بدلاً من مساهمته الفعالة في الاختيار وينحصر دوره في الأمور غير المهمة أو المؤثرة فإن طبيعة التنفيذ قد تتخذ طابعاً آلياً، ونوعية الانضباط تقترب أكثر من النمط العسكري أو شبه العسكري، بما يحمله كلا الأمرين من مضامين التسليم والطاعة وعدم المناقشة.

---

(١) يجمع من قابلتهم على احترام شخص بيار الجميل وتقديره. ورغم ما قد يبديه البعض من انتقادات موضوعية غير أن الاعتراف بمكانته وتقديره ومحبته واحترامه موضوع غير قابل للتأويل. خصوصاً في التأكيد على مناقبيته وسلوكه وعاطفته الوطنية اللبنانية المميزة.

(٢) أبو خليل، جوزيف: م.ش (١) م .س.

فحزب الكتائب اللبنانية عريق في تماسكه التنظيمي. ولم يشهد منذ تأسيسه هزات تنظيمية عنيفة أو حركات انشقاقية مؤثرة كغيره من الأحزاب اللبنانية[1]. فالانضباط الحزبي يبدو مظهراً بارزاً ونمطاً سائداً ونهجاً مسيطراً في الحزب.

ويشير الكتائبيون إلى أن القرارات تنفذ بعد اتخاذها في مؤسسات الحزب بطريقة آلية. والتنفيذ في الحزب يشبه تنفيذ الأوامر أكثر من كونه تنفيذاً لقرار معتمد على الحوار. فعند اتخاذ القرار الكل ملزم بالتنفيذ ولو كان القرار مخالفاً لرأي القاعدة أو الشخص[٢].

فالحزبي عليه أن يكون كالجثة في يد مرؤوسيه. وقد كرس بيار الجميل هذه المقولة اليسوعية في حزب الكتائب فكراً وعملاً وممارسة. إلى درجة غدت آلية التنفيذ ودقته سمة الحزب إلى حد كبير.

ويوضح بعض المحازبين، في هذا السياق أن الكتائب حملت منذ البداية مغزى تربوياً يهدف إلى تكوين الجانب الانضباطي عند المحازب[٣]. فتشديد الحزب على فكرة الانضباط تنبع من كوننا شعباً غير منتظم، لا يهمه الانضباط، ومن كون مجتمعنا انفلاشياً. ويبدو أن أطر التقيد بالانضباط وتعليمه محصورة مجتمعياً ومحددة في بعض المؤسسات كالجيش مثلاً أو المدرسة أو الهيئات الكشفية والرياضية. من هنا فإن الحزب يقوم بتعليمها والتشديد عليها لضرورتها الاجتماعية، الأمر الذي يجعل من حزب الكتائب حزباً انضباطياً ممتازاً ومن الدرجة الأولى[٤].

ويشير آخرون إلى أن فكرة الانضباط عند الكتائب اللبنانية ليست صفة فاشية. لأن الحزب يؤمن بالديمقراطية. والمظاهر الانضباطية وجدت لتخدم فكرة التنظيم الحزبي. وعليه فإن الحزب منضبط ديمقراطياً من القسم إلى الإقليم إلى المكتب السياسي[٥].

---

(١) بدأت تنفجر الأزمات التنظيمية بعد وفاة بيار الجميل. وأبرزها حدة ما سمي هيئة الأنقاذ الكتائبي التي ابتدأت مظاهرها العلنية تبرز بوضوح بتاريخ ١٥/١/١٩٩٣، يراجع **صحف** ١٥ و ١٦ و٢٢ كانون الثاني ١٩٩٣ وما استتبعها لاحقاً من قرارات فصل لمحازبين في المكتب السياسي ومسؤولي بعض الأقسام وإقامة دعوات وشكاوى أمام القضاء اللبناني ثم ازدادت حدة الانقسامات فيما بعد.

(٢) أبو خليل، جوزيف: م.س.

(٣) أيوب، أنطوان: م.ش (١)، م.س.

- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م.س، الفصل السادس: الحركة الكتائبية.

(٤) معربس، أنطوان: م.س.

(٥) م.ن.

كما يعتبر آخرون[1] أن فكرة الانضباط في الكتائب اللبنانية قادرة على تحقيق التوفيق بين الحرية والانضباط الحزبي السياسي كون الالتزام الحزبي في حزب الكتائب ليس التزاماً توليتارياً، وتنحصر مادته الأساسية في الممارسة والمواقف السياسية. وبالتالي يصبح الانضباط السياسي مجالاً لا يمس حرية العضو الحزبي الكتائبي لأنه قادر على الاستقالة في أي وقت يحصل فيه تناقض عميق بين قناعاته والموقف السياسي للحزب[2].

ورغم الحاجة المجتمعية والضرورة التربوية للانضباط وفكرته، وبالرغم من كون الكتائب اللبنانية حزباً غير توليتاري، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن البعد التربوي للانضباط الحزبي في الكتائب اللبنانية يتعدى الموقف السياسي الآني ويتخذ، كما هو مبين، إبعاداً سلبية.

ويبدو الانضباط الكتائبي حديدياً في طابعه العام، الأمر الذي يساهم في تعزيز فكرة الحزب - الآلة، والعضو المطيع، والحزبي المنفذ. فيتسم الحزب بالطاعة «الستالينية» وأحياناً ظاهرة عبادة الشخص[3].

كما تساهم فكرة الانضباط التنظيمي عند الكتائب اللبنانية، بطابعها السائد في حياة الحزب الداخلية في تنمية نوع من الصنمية الذهنية. ففي غياب مشاركة القاعدة وفردانية القيادة وإطباق الأطر التنظيمية على المحازبين وتقييد دورهم، تتعزز إمكانية النظرة الأحادية الجانب وما يستتبعها من تعصب فكري وتطرف سلوكي. ويتنافى ذلك مع النظرة الشخصانية والإطار الفكري عند الحزب. كما يتنافى والقول بتفتح الطاقات الحزبية وتنمية شخصية حزبية متوازنة. ويتبين بوضوح أكثر دقة مظاهر سلبية أخرى عند معالجة حقوق العضو وواجباته.

وتبرز قضية المعارضة داخل الحزب، موقعاً وتأثيراً وقضايا، للدلالة على الآثار الناتجة عن طبيعة البنية التنظيمية للكتائب.

ويشير البعض إلى أن المعارضة الحزبية داخل الكتائب موجودة وقائمة. فالكتائبي يعارض كما يريد قبل صدور القرار، أما بعد قرار المكتب السياسي فالجميع ملتزم بالتنفيذ[4].

---

(١) نجم، أنطوان: م .ش (٢)، م .س.
(٢) م .ن.
(٣) بقرادوني، كريم: **لعنة وطن**، م .س، ص (٨١ ـ ٨٢).
(٤) العازار، إميل: م.ش. (٢)، الخميس ١٤ أيار ١٩٩٢، بيروت، بيت الكتائب المركزي.
ـ معربس، أنطوان: م .س.

ويعتبر آخرون[١] أن مظاهر المعارضة في الكتائب معروفة في «أوساطنا» وقد عبرت عن نفسها بالخطابات والانتقادات والتصارع على النفوذ. وتمظهرت كلعبة سياسية كاملة القوة وبأسلوب رياضي ديمقراطي. ومثلت مصلحة الطلاب أحد أهم مظاهرها العليا في الحزب. كما عبرت بوضوح عن حجم المعارضة وقوة تأثيرها داخل الحزب. ويوضح د. إبراهيم نجار الفكرة بقوله: «لا تستهون فينا لم نكن قلائل رغم أن بيار الجميل رجل عظيم»[٢].

ويشير آخرون إلى مظهر آخر من مظاهر المعارضة داخل صفوف الحزب تتمظهر أشكالها في البناء التنظيمي من خلال «الأقسام» الحزبية واللقاءات المباشرة.

«فالأقسام» الحزبية كأطر تنظيمية تعبر عن رأيها بحرية وتحدد موقفها من بيانات القيادة التوجيهية، سلباً أو إيجاباً[٣]. كما وفر الحزب لقاءات مباشرة من خلال المكتب السياسي ورئيس الحزب فكل عضو يريد إبداء وجهة نظره عليه أن يتقدم بطلب مقابلة فيستجاب لطلبه بسرعة. والغاية تشجيع المواقف الصادرة عن قناعات الأعضاء الخاصة والداخلية[٤].

غير أن المعارضة محكومة بحدود لا تتجاوزها. فرغم إمكانية التعبير داخل الحزب ومجالاته، إلا أنها لا تعارض الذين يتحكمون بالأمور والقضايا[٥] الأساسية. ومجالات المعارضة مرتبطة أساساً بغاية الحزب وهدفه. خصوصاً وأن حقول العمل السياسي الحزبي برأي البعض محصورة جداً[٦]. من هنا لم تتركز قضايا المعارضة في الكتائب على نواح سياسية فكرية أو عقائدية. وإنما انحصرت بمطالب تنظيمية أو قضايا سياسية مباشرة[٧] مثل الترشيح للانتخابات أو المشاركة في حكومة معينة أو موقف من زعيم محلي. وفي مطلق الأحوال لم تتخذ المعارضة الحزبية داخل الكتائب شكلاً تكتيكياً، أو تكتلياً، أو تعبر عن ذاتها من خلال مراكز للقوى[٨]، أو تصل إلى حد الانفجار الكامل.

---

(١) د. نجار، إبراهيم: م.ش (٣)، م .س، ويشير إلى أنه لولا اندلاع الأحداث اللبنانية عام ١٩٧٥ فإن حزب الكتائب لربما كان قد تغير في مجالات كثيرة.

(٢) م .ن.

(٣) نجم، أنطوان: م .ش (٢)، م .س.

(٤) أبو خليل، جوزيف: م .ش (١)، م .س.

(٥) نجم، أنطوان: م .ش (٣)، م .س.

(٦) م .ن، م .ش (٣).

(٧) يجمع الذين قابلتهم على عدم وجود المعارضة كمراكز قوى داخل الحزب.

(٨) نجم، أنطوان: م .ش (٣)، م .س.

ويبدو مما تقدم أن المعارضة اتخذت بعض الأشكال الأولية داخل المؤسسة الحزبية الكتائبية. لكنها بقيت في الشكل دون إمكانية الولوج إلى جوهر النشاط الحزبي ومنطلقاته وقضاياه الأساسية، وطبيعة العلاقات الداخلية التي تحكمه، ورموزه السياسية القيادية. وخضعت لضوابط اللعبة الداخلية المحكومة بقواعد وأصول تنظيمية شديدة التمركز. ويعود ذلك إلى طبيعة الكتائب بحد ذاتها والبنية التنظيمية المسيطرة وشخصية بيار الجميل التي طغت على الحزب كحركة وعلى المحازبين كأفراد. كما يعود، برأي البعض، إلى وجود نوع من التربية الحزبية الكتائبية التي قضت بخضوع الأقلية للقرارات المتخذة، وسيرها كأقلية في ركب الأكثرية، خصوصاً وأن على رأس هذه الأكثرية دوماً رئيس الحزب بيار الجميل[1].

فالكتائب ليست حزباً، إنها حركة جماهيرية منظمة، ومجالات اشتراك القاعدة في القرار بقيت متواضعة نسبياً[2]. ويبدو أن هذه الحالة تترك أثرها على المعارضة وموقعها داخل صفوف الحزب فيقيد تبلورها ويحد من وضوحها ويشل فعاليتها، الأمر الذي يؤثر أيضاً وبشكل سلبي، على حرية التعبير داخل الحزب ويفرغها من مضمونها الديمقراطي الحقيقي ويتركها أسيرة الشكليات دون الجوهر، وينمي عصبوية تنظيمية سياسية داخل الحزب ينسحب أثرها على الصعيد المجتمعي. فتنمي الكتائب اللبنانية عصبوية سياسية تقليدية في المضمون حديثة في الشكل. ويعزز هذا الاحتمال موقع الكتائب كأحد تعابير الثنائية المجتمعية، الأمر الذي يوجه الحزب كهيئة سياسية اجتماعية إلى نوع من المعارضة الفئوية الضيقة. وتزداد فئوية الحزب، إلى حد ما، مع غياب أشكال المعارضة الداخلية في صفوفه حيث يلتزم الجميع بتنفيذ قراراته وتدعيم مواقفه السياسية.

إن استعراض الأبعاد التربوية السياسية للبنية التنظيمية لحزب الكتائب اللبنانية تشير إلى عمق المأزق التربوي في الكتائب اللبنانية. فغياب مشاركة القاعدة الحزبية وضعف فعاليتها وتمركز القيادة في شخص الرئيس والانصياع لقرارات الحزب وآلية التنفيذ وشكلية المعارضة الحزبية وعدم تأثيرها... إلخ تطبع الحزب كمؤسسة بطابع تنظيمي ممركز وخانق وتترك ظلالها السلبية على مجمل مظاهر النشاط السياسي في المجتمع. فكيف يمكن ملاحظة مظاهر هذا الاتجاه وانعكاساته على مستوى العضو الحزبي؟

(١) م .ن، م .ش. (٢)، م.س.
(٢) أبو خليل، جوزيف: م .ش (١)، م .س.

ثالثاً: الحزبي ضمن مؤسسته

إن ملاحظة العضو الحزبي ضمن مؤسسته تبدو ضرورة موضوعية لمساهمتها في إلقاء المزيد من الضوء على طبيعة الإطار التربوي السياسي الذي يعتمده الحزب في حياته الداخلية.

فالعضوية والطرق المتبعة لاكتسابها تكشف عن نوعية العضو الحزبي المرغوب فيه والاهتمام المعطى له كشخص أو كمجموعة في المؤسسة الحزبية. باعتبار أن العضو في التنظيم كالحجر في البناء لا يقام ولا يعلو بدونه. إنه اللبنة الأولى لبناء الحزب السياسي، وأعضاء التنظيم ضرورة عملية لصون الحزب وتأييده والمحافظة عليه[1].

كما أن الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المحازب تشير إلى مجال حركته والقضايا الممكن الانخراط فيها، وتبين دوره في تحديد سياسة الحزب، وتأثيره في حياة الحزب الداخلية وبالتالي موقعه وفعاليته.

إن التطرق إلى موضوع الحزبي ضمن مؤسسته من خلال معالجة العضوية وحقوق العضو وواجباته، يساهم في التأسيس لتحديد معالم النموذج الحزبي المقترح والاتجاه التربوي العام الذي يحكم تشكيله وتنميته في صفوف الحزب.

١ ـ العضوية

إن العضوية في الأحزاب السياسية تختلف ـ مفهوماً، وشروطاً، ودرجة ـ باختلاف الحزب السياسي وطبيعته[2]. فالعلاقة بين الشخص ـ العضو والتنظيم الحزبي تندرج ضمن أكثر من صيغة[3]. وقد حدد النظام العام لحزب الكتائب اللبنانية قواعد الانتساب وشروط قبول الأعضاء والإجراءات العملانية لاكتساب العضوية بشكل واضح.

(١) د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٢٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- الخطيب، نعمان: م .س، ص٢٩ و(٣٤ ـ ٣٦).
- د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص (١١٩ ـ ١٢٠).
- د. حمادي، شمران: م .س، ص (٣١ ـ ٣٣) و٥٩ و٢٢٠.
- د. الهاشمي، طارق علي: م.س، ص١٦٢.
- شفيق، منير: **الماركسية اللينينية ونظرية الحزب الثوري**، م .س، ص (٨٣ ـ ٨٥).

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- الخطيب، نعمان: م .س، ص٢٦ و (٢٩ ـ ٣٨).
- د. الهاشمي، طارق علي: م .س، ص (١٦٧ ـ ١٧٠).

فقد ميز حزب الكتائب اللبنانية بين نوعين من الأعضاء. حيث يتألف الحزب السياسي من أعضاء عاملين وأعضاء مؤيدين[1] على النحو التالي:

أ ـ العضو العامل

نص النظام العام للحزب في الباب الأول ـ المادة الثالثة ـ على شروط قبول الأعضاء العاملين والإجراءات المتبعة لإتمام عملية الانخراط في صفوف الحزب. وقد تعدلت[2] شروط القبول مع تطور بنية الحزب التنظيمية في مسيرته السياسية وطبيعة دوره من حركة ـ منظمة كشفية رياضية شبابية إلى حزب سياسي دخل معترك الحياة السياسية اللبنانية.

فالانتساب للحزب مرتبط بالجنسية اللبنانية دون أن يلحظ أي تفريق بين اللبنانيين في الجنس أو المذهب أو الطائفة أو الوضع الاجتماعي... إلخ. على أن يكون الراغب في الانضمام إلى الحزب قد بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة. ويعود للمكتب السياسي وحده قرار البت في قبول أو رفض الطلب الخطي المقدم والمشفوع بتوقيع عضوين عاملين.

وعليه يصبح الشخص عضواً في الكتائب اللبنانية بعد قرار القبول الصادر من المكتب السياسي وحده. فيتسلم العضو بطاقته الحزبية بعد أن يقسم يمين الولاء للحزب.

ولم يلحظ النظام العام نصاً مباشراً حول الناحية السلوكية في قبول الأعضاء العاملين رغم اهتمام الكتائب وتركيزها على هذا الجانب. ويشير المحازبون إلى أن تعريف عضوين عاملين وتوقيعهما على طلب العضو الراغب في الانضمام إلى صفوف الحزب على قدر كبير من الأهمية. كونهما يشهدان بشكل خاص على حسن سيرته و «نظافته»

---

(١) النظام العام، م.س، مادة ٢، ص٩.

(٢) تعدلت شروط قبول الأعضاء في الحزب مع تطور الكتائب اللبنانية وبنيتها التنظيمية والمراحل الزمنية:

- في الأنظمة العامة السابقة، نظام ١٩٣٧ و ١٩٤٢، اختلفت الشروط من حيث توزيع فئات الأعضاء والسن والجنس: بالنسبة إلى الأعضاء أقر نظام ١٩٤٢ ثلاث فئات: أعضاء عاملون، أعضاء فخريون، أعضاء مؤيدون. كما قسم فئات الأعمار إلى: راشدين، شباب، فتيان. أما بالنسبة للعمر فقد اشترط النظامان أن لا يقل عمر المنتسب عن عشر سنوات. أما بالنسبة للجنس فقد انحصر الانتساب بالذكور في نظام ١٩٣٧، لمزيد من التفاصيل: تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م.س، ص (٢٦٨ ـ ٢٦٩).
- عدل النظام العام لاحقاً بموجب قرار رقم ٥١٤٣ تاريخ ٩ حزيران ١٩٨٠. وذكر قسم اليمين إلا أنه أغفل عمر المنتسب.
- وعدل لاحقاً بموجب قرار ٥٨٨٥ تاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٨٦ حيث توسعت دائرة قبول الأعضاء العاملين وشملت المتحدر من أصل لبناني. أما في نص قسم اليمين فقد حذف تعبير العقيدة واستبدل بـ: «... أن التزم مبادئه وسياسته وأنظمته...» بعد أن كان «أن التزم بعقيدته وأنظمته...».

الأخلاقية وصفاته الحميدة.

والتدقيق على الجانب السلوكي كان واضحاً وضرورياً وأساسياً في الحزب لدرجة كادت تصل برأي البعض إلى طلب السجل العدلي للراغب في الانضمام إلى الحزب، كون المناقبية الأخلاقية على قدر كبير من الأهمية في الحياة السياسية[١]. باعتبار أن العضو العامل في حزب الكتائب نموذج يحتذى، برأي البعض ومن يقبل في صفوف الحزب كان مدعاة للمفخرة أمام الآخرين[٢] وأي سلبية يسأل عنها المحازب - المنتسب[٣].

ب - العضو المؤيد

نصت المادة الخامسة من النظام العام[٤] على شروط قبول العضو المؤيد. حيث تبدو الإجراءات المتبعة واحدة كما في العضو العامل. غير أن الأمور على ما يبدو أكثر تساهلاً إلى حد ما. فلا تشير الإجراءات إلى قسم اليمين أو إلى بطاقة العضوية. كما لا تذكر مواصفات إضافية محددة[٥]. وقد ارتبط قبول العضو المؤيد بقرار يصدره المكتب السياسي[٦].

---

(١) أبو خليل، جوزيف: م .ش. (٢)، م .س.
- ركز الذين قابلتهم على إيلاء الحزب اهتماماً خاصاً لموضوع الناحية السلوكية عند العضو الكتائبي وضرورة السلوك الحسن والمواصفات الاجتماعية الحميدة.

(٢) جزار، أنطوان: م .س، ويشير أن الطالب الكسول في مدرسته مثلاً لا يقبل كعضو عامل.

(٣) نجم، أنطوان: م .ش (٣)، م .س.

(٤) النظام العام: م .س، ص١٠.

(٥) تعدل قبول العضو المؤيد مع تطور بنية الكتائب التنظيمية:
- المادة السابعة من قانون ١٩٣٨ حددت فئة المؤيدين بمن تعذر عليهم خدمة المنظمة، لكنهم يشدون أزرها أدبياً ومادياً. لمزيد من التفاصيل يراجع: **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١ م .س، ص (٢٦٨ - ٢٦٩).
- **النظام المعدل** بموجب قرار رقم ٥١٤٣ تاريخ ٩ حزيران ١٩٨٠، أبقى على النص الأساسي دون تعديل.
- **النظام المعدل** بموجب قرار رقم ٥٨٨٥ تاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٨٦ حدد بدقة أكبر قبول الأعضاء المؤيدين في القسم الأول من الفصل الثاني ص٢. ويبدو أن أهم تحديد يكمن في توسيعه دائرة القبول لتشمل أعضاء مؤيدين غير لبنانيين. فالمؤيد حق «لكل لبناني أو لبنانية أو متحدر من أصل لبناني أو أجنبي...».

(٦) تتفاعل عوامل متعددة لإعاقة انتساب المؤيد إلى صفوف الأحزاب السياسية. لمزيد من التفاصيل:

وتبدو العضوية في الكتائب اللبنانية تعبيراً حياً عن لبنانية صرفة وتستند إلى ما يقدره المجتمع ويقبل به من مواصفات سلوكية اجتماعية. كما تعتمد سلسلة من الإجراءات النظامية وفق تراتبية محددة، إنها ليست مفتوحة على مصراعيها، كما أنها لا تبدو صعبة ودقيقة، الأمر الذي يسهل حركية الدخول إلى صفوف الحزب ويضع الكتائب ضمن إطار الحزب الجماهيري ـ الشعبي وليس حزباً للكوادر أو النخب.

٢ ـ واجبات الأعضاء

حدد الجزء الثاني من النظام العام واجبات الأعضاء. فقد نصت المادة «١١» على اشتراك الأعضاء العاملين والمؤيدين في دفع الاشتراكات الحزبية. فعلى «أعضاء الحزب السياسي العاملين والمؤيدين أن يدفعوا الاشتراكات التي يحددها المكتب السياسي»[(١)]. وبقي مضمون هذا النص معمولاً به منذ بداية الحركة رغم كل التعديلات التي طرأت على النظام العام[(٢)].

وقد حدد النظام العام حسب المادة (١٢) الواجبات الخاصة والأساسية بالنسبة للعضو العامل. فعليه أن[(٣)]:

١ ـ يقدس لبنان.

٢ ـ يحترم علم لبنان وعلم حزبه.

٣ ـ يتقيد بأنظمة الحزب كافة.

= ـ ديفرجيه، موريس: م .س، ص (١١٧ ـ ١١٨).
ـ د. أبو راس، الشافعي: م .س، ص (١٣٧ ـ ١٣٨).
ـ د. الخطيب، نعمان: م .س، ص٣١.

(١) النظام العام، م .س، ص١١.

(٢) يلاحظ مثلاً:
ـ نظام ١٩٣٧ أقر أن يخدم العضو المنظمة مادياً بدفع اشتراكه.
ـ نظام ١٩٤٢ أقر أن يسدد الأعضاء اشتراكهم الشهري ويعفى الأعضاء الفخريون فقط.
ـ نظام ١٩٨٠ أبقى شرط تسديد الاشتراك في المادة التاسعة.
ـ نظام ١٩٨٦ أبقى شرط تسديد الاشتراك دون أن يلحظ دور المكتب السياسي في تحديد قيمته.

(٣) النظام العام، م .س، ص١١.

٤ ـ ينفذ قرارات المكتب السياسي بدقة وأمانة.

وقد طرأت تعديلات على طبيعة واجبات الأعضاء بين نظام وآخر. ويبدو أن الأنظمة السابقة[(١)] أو اللاحقة[(٢)] كانت أكثر دقة وتفصيلاً في الإشارة إلى التثقيف والمواطنية الصالحة والمدرسة الكتائبية وحضور الاجتماعات والمساهمة في مواقف الحزب والتهيئة لها، كما في شرحها وتعميمها.

ومن خلال متابعة نصوص النظام العام فإن دور الأعضاء العاملين والمؤيدين انحصر في حضور جلسات المجلس المركزي للحزب كمستمعين بعد قرار من المكتب السياسي[(٣)]. أما المادة (٤٥) فلحظت دوراً مشاركاً في المجلس العام على النحو التالي «يؤلف المجلس العام للحزب من المجلس المركزي وفريق من الأعضاء العاملين أو المؤيدين يختارهم المكتب السياسي ويقبلهم المجلس المركزي...»[(٤)].

---

(١) يلاحظ الأمور التالية:

- نظام ١٩٣٧ أشار إلى أن يكون واعياً لواجباته تجاه نفسه والمنظمة. وينمي جسده وفكره ويقتني اللباس الرسمي ويحضر الاجتماعات ويتلقى التدريبات.
- نظام ١٩٤٢ كان أكثر تفصيلاً في موضوع تقديس لبنان وعلمه والدفاع عنه. وأشار إلى الواجبات المدنية والمهنية وتنمية عاطفة الشرف والكرامة الوطنية، ويكون مثالاً صالحاً.

(٢) يلاحظ الأمور التالية:

- نظام ١٩٨٠ لم يفصل بين عضو عامل ومؤيد. وأشار في المادة (١٠) إلى العناية بالتثقيف حزبياً ووطنياً وسياسياً، وتنفيذ القرارات وأن يكون مواطن صالح.
- نظام ١٩٨٦ نص في المادة (٥) إضافة إلى ما سبق على التقيد بمبادىء المدرسة الكتائبية روحاً ونهجاً في حياة العضو الخاصة والعامة. وفي المادة (٧) على بنود إضافية خاصة بالأعضاء المؤيدين بالروحية السابقة.

(٣) النظام العام، م.س، المادة (٤٤)، ص١٦.

(٤) م.ن، ص ١٦، أما في التعديلات اللاحقة فيلاحظ ما يلي:

- نظام ١٩٨٠ لم يلحظ حضور المؤيد في المجلس المركزي، مادة (٣٦) ص٧. أما الأعضاء العاملين فقد ورد في متن المادة (٣٦) «...يحق لكل مجلس ولكل مصلحة ولكل منطقة في بيروت ولكل إقليم أن تقترح على المجلس السياسي السماح لعضو عامل حضور جلسة واحدة في الشهر من جلسات المجلس المركزي...».

كما وسعت مجال المشاركة في تخصيص «...فترة نصف ساعة في بدء هذه الجلسة، يمكن أي كتائبي أن يحضرها وأن يقترح ما يشاء من الأسئلة أو يقدم الاقتراحات أو يطلب الإيضاحات التي يراها ضرورية».

نظام ١٩٨٦ لم يلحظ حضور المؤيدين. أما الأعضاء العاملين فأبقى على مشاركتهم بتعديل أن يقترح =

وقد لحظ النظام العام مشاركة الأعضاء العاملين والمؤيدين في مؤتمر الحزب السنوي حيث نصت المادة (٥٠) بأن المؤتمر «... يحق حضوره لجميع الأعضاء العاملين والمؤيدين الذين سددوا اشتراكاتهم...»[١].

كما أشار النظام العام أيضاً إلى وجود «عضوين يعينهم المكتب السياسي في مجلس الشرف». وفي الحالات الخطرة «خمسة أعضاء بينهم اثنان من المستشارين لزاماً»[٢]. ويحق «للمتهم أن يختار محامياً عنه يكون عضواً عاملاً في الحزب»[٣]. وقد أوضح النظام العام في المادة (٦٥) على أن «تبليغ المتهم والشهود يمكن أن يتم بواسطة أي عضو عامل في الحزب للشخص نفسه أو في محل إقامته»[٤].

٣ ـ حقوق الأعضاء

لا يوجد في كل مواد النظام العام أية إشارة لموضوع حقوق الأعضاء العاملين أو المؤيدين. حيث يكتفي النص بتحديد الواجبات المترتبة على الأعضاء العاملين والمؤيدين دون ذكر لموضوع الحقوق. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن كافة الأنظمة العامة في الكتائب اللبنانية السابقة واللاحقة، التي تعدلت، لم تلحظ أية إشارة لبند حقوق الأعضاء في الحزب في أية مادة من المواد[٥]. ويدل ذلك على تهميش واضح لحقوق العضو العامل عبر نشاط الحزب وتاريخه الطويل، بما يمكن أن يتضمنه هذا الأغفال من جوانب سلبية تطال الشخص ـ الحزبي والحزب كما المجتمع.

إن متابعة عضو الحزب ضمن مؤسسته تشير إلى أن المواد الخاصة بالأعضاء في النظام العام تبدو منسجمة مع طبيعة البنية التنظيمية للكتائب وسياقها العام. بل إنها تكريس

= اسم العضو العامل من الأمين العام. أما في حضور أول نصف ساعة من بدء الاجتماع فقد اشترط «أن يسجل العضو اسمه لدى الأمانة العامة مع ذكر الموضوع الذي يريد مناقشته». مادة (٣٨) ص١١.

(١) م .ن، ص١٧، أما الأنظمة اللاحقة فيلاحظ ما يلي:

ـ نظام ١٩٨٠ أبقى على حضورهم حسب مادة رقم (٣٨). أما نظام ١٩٨٦ فلحظ حضورهم حسب شروط نظام المؤتمر العام الداخلي.

(٢) م .ن، مادة (٥٦)، ص١٩.

(٣) م .ن، مادة (٦٠)، ص١٩.

(٤) م .ن، ص٢٠.

(٥) لم تلحظ الأنظمة العامة في الحزب أية إشارة لموضوع حقوق الأعضاء (نظام ١٩٣٧، ١٩٤٢، ١٩٥٢) كما الأنظمة التي تعدلت لاحقاً (١٩٨٠، ١٩٨٦).

للطابع المركزي في الحزب من جهة، كما تبين من جهة أخرى ضعف موقع عضو الحزب إلى حد كبير، بما تتضمنه هذه الحالة من مخاطر على قدر كبير من الأهمية. فما هي مخاطر هذا الوضع؟ وبالتالي ما هي الأبعاد التربوية الخاصة بعضو الحزب ضمن مؤسسته؟ وكيف يمكن ملاحظتها والإشارة إليها ضمن الواقع التنظيمي لحزب الكتائب اللبنانية.

رابعاً: الأبعاد التربوية

تتضمن أشكال العضوية وطرق اكتسابها وسلسلة الواجبات المفروضة، في مقابل الغياب شبه الكامل لحقوق الأعضاء، جملة من الأبعاد التربوية التي تبدو نتيجة لملاحظة عضو الحزب ضمن مؤسسته.

فعلى مستوى العضوية يبدو مما تقدم أن عملية الانتساب إلى صفوف الحزب تتسم بالسهولة واليسر. فالإجراءات المتبعة ليست صعبة التنفيذ أو التحقيق. وقواعد القبول ليست صارمة أو تشكل قيوداً من أي نوع كان باستثناء الناحية الأخلاقية والسلوكية التي أشار إليها المحازبون. ويوضح أنطليس ـ Entelis أن العملية تخضع نظرياً للحصر والقيد الرسمي، غير أن الواقع العملي والفعلي يبين أن كل راغب يمكنه أن يكون عضواً في الحزب[1]. فالعضوية كعملية رسمية تؤمن إطاراً قانونياً للعضو من جهة ونوعاً من الاطمئنان النفسي من جهة أخرى[2].

كما أن الحزب لم يعمد إلى «مرجل» فكري أو «تنقية» تنظيمية معينة لتخليص الراغب في الانضمام إلى صفوفه من إرثه الاجتماعي الموروث، أو من الخلفيات الفكرية المحمل بها من بيئته الاجتماعية ليصبح مؤهلاً للولوج إلى حياته الداخلية.

فالعضو في حزب الكتائب اللبنانية ابن بيئته فكرياً واجتماعياً. وما ارتضته البيئة الاجتماعية يصبح مقبولاً حزبياً، حتى في موضوع العمر المحدد لقبول العضو حيث يتفق مع ما قررته القوانين اللبنانية بالنسبة للمواطن ونضجه السياسي[3]. فلقد ارتبط على ما يبدو قبول الأعضاء بالنضج السياسي الذي تحدده الأنظمة والقوانين اللبنانية. فالمواطن

---

(١) J.P. Entelis- pluralism... op. cit. p. 104.

(٢) Ibid.

(٣) اعتمد في بداية الكتائب على أن من شروط العضوية أن لا يقل عمر المنتسب عن عشر سنوات ولا يزيد عن ٤٥ سنة حسب المادة الخامسة من نظام ١٩٣٧. يراجع تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص٢٦٨.

قادر على ممارسة حقه الانتخابي عند بلوغه إحدى وعشرين سنة بينما ينضج قانونياً ويتحمل تبعات أعماله الأخرى غير السياسية في عمر الثامنة عشر. وعليه فإن الكتائب تماثلت مع السائد وليس هناك من حاجة لمزيد من «التعقيد» أو التغيير أو التطهير لاكتساب العضوية.

أما في جانب حقوق الأعضاء، فإن غيابها من النظام العام بالنسبة للأعضاء العاملين والمؤيدين تثير تساؤلات أساسية حول موقع الشخص داخل الحزب من جهة، ودور الحزب من جهة ثانية في إثارة قضية حقوق الأفراد ـ الأشخاص أو التنبيه إليها أو تبنيها كمنطلق لتكريس وتعزيز حقوق المواطن ـ والمواطنين ـ وإقرارها. ومساهمته كحزب في احترام الشخص في المجتمع وتقوية وتيرة التطور الاجتماعي والسياسي في الوطن.

ويبدو أن غياب حقوق الأعضاء لم تثر عند المحازبين أية إشكالية. بدليل إن كافة الأنظمة العامة في الحزب لم تلحظ هذا الجانب من قريب أو بعيد.

واعتبر البعض أن غياب حقوق الأعضاء نصاً لا يعني عدم وجودها[1] ممارسة وواقعاً. فالحقوق الطبيعية، وهي أبسط الأمور، متوفرة في حياة الحزب الداخلية ومعاشة بأشكال متنوعة.

ويشير المحازبون إلى أن حضور الاجتماعات وتقديم الاقتراحات وإبداء الرأي والمساهمة في النشاطات والاعتراض على عقوبة صدرت بحق المحازب... إلخ قضايا حقوقية معترف بها في الحزب. كما أن المحازب يؤمن أيضاً حقوقاً إضافية مهمة بمجرد انتسابه لصفوف الكتائب اللبنانية[2]، فالعضوية توفر للعضو أن يتعلم التمرس بالحياة السياسية والوعي السياسي والحوار. إضافة إلى أن الحزبي من خلال منصبه وموقعه السياسي يصبح «أكبر وزناً في علاقاته مع الآخرين». ويؤمن الحزب جواً من النظام الديمقراطي الحر يساهم في تعويد المحازب على ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية في أحسن طريقة. وتبدو حقوق الأعضاء في الحزب كافية، خصوصاً وأن الحزب لا يوفر أي منفعة شخصية لأعضائه[3].

---

(١) معربس. أنطوان: م.س.
(٢) م.ن.
(٣) م.ن.

ويشير آخرون إلى ما هية حقوق العضو الحزبي، ويتساءلون هل المطلوب أكثر من حقه في توجيه الأسئلة وإيصال رأيه إلى أي مستوى في الهرمية الحزبية[١]. كما أن من حق الكتائبي أن يرتقي حزبياً إلى أعلى المستويات ويتحمل المسؤولية في مختلف المراتب الحزبية معتمداً على طموحه السياسي، والأمثلة كثيرة على عملية الارتقاء والتقدم الحزبي في الكتائب اللبنانية[٢]. فالارتقاء الحزبي وبصورة ديمقراطية حق للعضو الحزبي و «لا يوجد يد ورجل في الحزب»[٣].

ويعتبر البعض أن المطلوب من العضو كواجبات يوازي ما له من حقوق. خصوصاً والكتائب لا تتدخل في حياة المحازب الشخصية أو الاجتماعية أو المهنية أو الأيمانية[٤]، الأمر الذي يوازن بين حقوق الأعضاء وواجباتهم.

وبالرغم من كل هذه الملاحظات الجديرة بالاهتمام التي يعرضها المحازبون إلا أن غياب حقوق الأعضاء الحزبيين نصاً، ورجحان الواجبات في الكتائب اللبنانية تبقى سمة واضحة ومميزة وذات دلالات مهمة. إضافة إلى أن التبريرات المقدمة أعلاه تضيع الحدود بين الواجبات والحقوق فيصبح بعض من واجبات العضو حقاً، الأمر الذي لا يؤسس لمنطق موضوعي في معالجة حقوق الأعضاء، ولا يولي الاهتمام الكافي لمثل هذه القضية، ويتعامل معها باعتبارها أمراً مقضياً لا تحتاج لتأكيد.

إن غياب حقوق الأعضاء يبدو نوعاً من التماثل مع السائد اجتماعياً حيث يهمش الشخص مجتمعياً ويتعود التكيف والرضوخ للأوضاع المعاشة، وبالتالي الانقياد والتسليم بفكرة تجاهل الاعتراف بحقوقه القانونية. وتزداد هذه الظاهرة بروزاً في ظل هيمنة سلطة الانتماءات الطائفية والعائلية والقبلية، وفي ظل طبيعة الأنظمة السائدة في المجتمع العربي المعاصر، ومنها لبنان، حيث «يعيش الإنسان على هامش الوجود لا في الصميم... يفكر إنما ليس بنفسه ولأجلها، يشعر إنما ليس بوجوده بل بالتراكم حوله، يحقق، إنما

(١) نجم، أنطوان: م. ش (٢)، م. س.

(٢) م. ن، يذكر للدلالة على إمكانية الارتقاء الحزبي عدداً من المحازبين من أبناء الفئة الشعبية والمتوسطة وقد وصلوا بطموحهم شال: جورج سعادة، سمير جعجع، إدمون رزق، لويس أبو شرف، جوزيف شادر وغيرهم.

(٣) أيوب، أنطوان: م. ش (٢)، م. س.

(٤) نجم، أنطوان: م. ش (٢)، م. س.

ليس لذاته بل لغيرها، يقيم علاقات إنما هي في جوهرها علاقات اقتناص وذعر... وبينما تتضخم الأشياء من حوله، يتقلص هو في الداخل»[1].

كما أن غياب الحقوق يهمش الحدود بين الشخص والجماعة فيتضخم دور الجماعة على حساب الشخص بالرغم من قول الكتائب «بالشخصانية»، الأمر الذي قد يساهم في تغييب الشخص مستقبلاً بمعنى أن الحزبي يصبح «عضواً» أكثر من كونه شخصاً مستقلاً. والعضوية هنا نوع من التوحد في الهوية الجماعية. فالإنسان عندها مسؤول عن كل تصرفات الجماعة ونتائج أعمالها فيتماثل الحزب وأعضاؤه مع العائلة في المجتمع[2] أفراداً وبنية ووظائف.

فالحقوق الغائبة بالنسبة لعضو الحزب على المستوى الشخصي ـ الذاتي، قد تقوي ظاهرة الاستبداد حزبياً ومجتمعياً. كما يتعود المحازب التخلي عن حقوقه بحجة حقوق الجماعة (الحزب) وقضاياها، وصوناً لمنعتها ودعماً لاستمرارها.

فعلى الصعيد الحزبي يسود منطق الرأي الواحد ورفض التنوع وتقل مظاهر الحياة الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية. أما على الصعيد المجتمعي فإن خطورة هذا الأمر تكمن في أحد مظاهرها في عدم تنمية الشعور بالمواطنية، لأن الجماعة مرتبطة بلون محدد وفئة معينة. وقد تأخذ «الجماعة» تعابيرها السياسية والمجتمعية، خاصة وأن حزب الكتائب اللبنانية أحد تعابير الثنائية القائمة في لبنان بما تتضمنه من تصادم وتنافر وتنافس. فالمطالبة بحقوق الجماعة على الصعيد الوطني تصبح نوعاً من المطالبة لتحقيق المكاسب «الذاتية» للجماعة على حساب الوطن. فيغيب الوطن «المقدس» ببعده الوطني الشامل لينحصر حقوقاً وامتيازات خاصة للجماعة. فتماسك الجماعة هو المطلب، وصون وحدتها هو الهدف والدفاع عن حقوقها هو الأساس والمبتغى، الأمر الذي يساعد على تعميق الانقسام المجتمعي في لبنان عوضاً عن المساهمة في تقوية التفاعل الاجتماعي والسياسي بين فئاته. وقد يؤدي ذلك إلى ازدياد حالات التطرف أن في النظرة نحو الذات (حزبياً ومجتمعياً) أو تجاه الغير (أحزاباً أو فئات اجتماعية) وما يستتبعه هذا الاتجاه تربوياً من حالات الرفض وعدم القبول بالآخر والأشكال غير الديمقراطية في العلاقات الحزبية

---

(١) يراجع:
- د. بركات، حليم: **المجتمع العربي المعاصر**، م.س، ص١٩.
- د. منير سغبيني: م.س.

(٢) د. بركات، حليم: م.س، ص (١٧٥ـ١٧٨) و (٢٢١ ـ ٢٢٤).

والمجتمعية عامة، وتكريس أشكال تقليدية للتضامن الحزبي والمجتمعي.

كما أن تغييب الحقوق ورجحان كفة الواجبات في المؤسسة الحزبية يساهم في تغييب الفروقات القائمة داخل الجماعة الواحدة وإهمالها ـ حزبياً ومجتمعياً ـ والسعي لطمسها والتنكر لها تحت ذرائع شتى. فالمطالبة بتحسين الوضع الذاتي ضمن الجماعة، أو محاولة الإشارة إلى كوامن الخلل الموجود، أو القول بالفروقات الاجتماعية، أو غيرها من الظواهر تغدو نوعاً من الخطر المحدق بأمن الجماعة وحقوقها ووجودها يستلزم المنع والمواجهة.

وعليه فإن أحد تعابير البعد التربوي لسيادة هذا الاتجاه في حياة الحزب الداخلية مساهمته في تكريس نمطين من القهر داخل الحزب وخارجه. فعلى مستوى المؤسسة الحزبية يمارس القهر تجاه الأعضاء وتهميش دورهم وعدم الإقرار بحقوقهم، وعلى المستوى المجتمعي يصبح الحزب أكثر ميلاً لرفض دعوات التغيير والتطور وأكثر حذراً تجاه محاولات التجديد السياسي، فتكتسي صورة الآخر طابعاً مشوهاً. ويسعى الحزب جاهداً لإبعاد محازبيه عن الخطاب السياسي للآخر ورفض أفكاره والتحريض على وجوده. فتنمو عند المحازبين جملة من الأبعاد التربوية السياسية بسلبياتها وآثارها الضارة.

وتبين الواجبات من جهة أخرى الأهمية التي يوليها الحزب للقضية الوطنية وموقعها في الخطاب السياسي. فيأتي الواجب الأول «تقديس لبنان...» فوق أي اعتبار آخر، بما يحمله مضمون التقديس من إكبار وإجلال وتقدير. فيستوي الوطن فوق الحزب وأشخاصه. ويبدو الأمر شيئاً طبيعياً وضرورياً في حزب اتصف بلبنانية خاصة رغم كل ما يمكن أن يثيره الأمر من إشكالات جوهرها الموقف أصلاً من الكيان اللبناني بين فئات المجتمع اللبناني. وتبرز هذه الدعوة المغالية بلبنانيتها حاجة ضرورية لمواجهة الدعوات السياسية الأخرى التي تهدف المس بسيادة الكيان واستقلاله كما تبين بالتفصيل في الإطار الفكري للكتائب اللبنانية.

كما تتركز واجبات الأعضاء على التقيد بأنظمة الحزب كافة وتنفيذ القرارات بدقة وأمانة. فارتباط الواجبات بالتنفيذ والتقيد قد لا يسمحان ببروز دور مؤثر للشخص ـ العضو الحزبي في حياة الحزب الداخلية. خصوصاً مع غياب الأطر والضوابط التي تحدد حقوقه في النظام العام وغياب دوره ـ كشخص أو مجموعة ـ كما بينت البنية التنظيمية للحزب، الأمر الذي يسهل مظاهر السلطة الفردانية ـ الشخصانية والأبعاد التربوية

السلبية للبنية التنظيمية للحزب ولا يخفف منها «الحقوق الطبيعية» التي يقول بها المحازبون.

وتبرز الاشتراكات وتسديدها أحد الواجبات المشتركة بين الأعضاء العاملين والمؤيدين. ويجدر عدم حصر الاشتراك في الناحية المادية ـ المالية البحتة. فالاشتراك عنصر سيكولوجي في العضوية والمشاركة الحزبية. أنه «دلالة الأخلاص ومورد الأخلاص في آن واحد. فدفع الاشتراك بانتظام ودفع اشتراك عال يتضمن تضحية. فهذا العمل إضافة لكونه أحد مظاهر التعبير عن قوة الروابط بين الحزب والعضو، غير أنه في الوقت نفسه عامل من عوامل تقويتها أيضاً، فالتعلق بجماعة ما كالتعلق بكائن، يكون بمقدار التضحيات التي نقدمها لها»[1].

إن استعراض الأبعاد التربوية السياسية لعضو الحزب ضمن مؤسسته يشير إلى أن رجحان واجبات الأعضاء، وغياب فكرة الحقوق كنص تبدو بشكل عام مظهراً من مظاهر التأثر بالتربية المسيحية التي تعتمد على نكران الذات والتضحية، ونوعاً من مظاهر التربية اليسوعية بشكل خاص حيث العبرة تبقى في العمل والتنفيذ.

كما تعبر في جانب آخر عن نظرة مثالية مغالية في النظرة للوطن وتقديسه وفي احترام الحزب وتنفيذ قراراته أو كما عبر البعض بالقول «ما لنا حقوق على الحزب أبداً، الحزب له الوطن، ومن خلال الحزب له كل الحقوق علينا»[2].

---

(١) ديفرجيه، موريس: م .س، ص٩٠.

(٢) أيوب، أنطوان: م .س.

الفصل الثالث

التربيـــة الحزبيـــة مفهومـــاً وموقعـــاً

اتخذ حزب الكتائب اللبنانية في بداياته الأولى طابعاً شبابياً، محاولاً تأطير المناصرين من خلال بعض النشاطات الرياضية والكشفية التي اتخذ بعضها مظهراً شبه عسكري. وانطوت هذه المظاهر على مضامين سياسية لها دلالاتها التربوية الواضحة. باعتبار أن مجمل هذه النشاطات والأطر التنظيمية في حينه، هدفت إلى مرام اجتماعية وثقافية معينة وإلى تنمية اتجاهات وطنية وسياسية محددة.

وقد ركز الحزب على كل ما من شأنه المساهمة في تكريس اتجاهه السياسي وتوطيد دعائمه التنظيمية، وبالتالي التأثير في شد انتباه محازبيه ومناصريه ومحيطه الاجتماعي. فاهتم بالتدريب الرياضي والمخيمات الكشفية والاستعراضات والمهرجانات والمسيرات. كما اعتنى بشكل المحازب وهندامه فحدد لباساً موحداً لأعضائه كزي رسمي. . . إلخ. وشدد على مظاهر التنظيم والانضباط حتى وسمت هذه المظاهر مسيرته وأثارت حول مدلولاتها ومعانيها اللغط والتساؤل.

وحافظ الحزب لاحقاً على الكثير من المظاهر الآنفة الذكر. وحمل مع تطوره روحية «المدرسة الكتائبية» كما في بداياتها الأولى حتى غدت سمة مميزة في تكوين الحزب وشخصيته وبنيته التنظيمية. وشهدت عملية تحول الكتائب إلى حزب سياسي إعادة تأطير هذه المظاهر ضمن أطر أكثر تحديداً ووضوحاً لتتناسب وضرورات التحول وتواكب مراحل التطور وعملية النمو وطبيعة النشاط الحزبي ومراحله.

أولاً: الأطر التربوية

من هنا عمد حزب الكتائب إلى سلسلة من الأطر التربوية التي ساهمت في توثيق

روابط المحازب بحزبه وعملت على توضيح مبادئه وأفكاره. كما ساهمت في تكوين نمط حزبي محدد. وتفاعلت هذه الأطر مجتمعة في هيكلية تنظيمية مترابطة الحلقات ومتعددة المهام في رفد العملية التربوية السياسية التي ابتغاها الحزب وحدد معالمها، كل من موقعه وبحسب نوعيته وتخصصه، الأمر الذي يساعد على رصد معالمها وتوضيحها ومعرفة مدى تأثيرها وملاحظة آثارها ومظاهرها.

وعليه عمد البحث إلى متابعة العضو الحزبي منذ بداية دخوله إلى صفوف الحزب وملاحظة مختلف الهيئات والمواقع الحزبية التي يعتمدها الحزب مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على المحازب وتوجيهه والمساهمة في تكوينه، بدءاً من حفل قسم اليمين والاجتماع الحزبي والمدرسة الإعدادية الكتائبية إلى المؤتمر الحزبي، إلى جريدة العمل كأهم منبر حزبي رافق الحزب منذ بداياته الأولى.

كما أوجد الحزب العديد من الأجهزة الحزبية التي يتكفل كل منها بجانب معين من نواحي الحياة الحزبية والتي يندرج ضمنها المحازب حسب اهتماماته فتساهم بقسطها في عملية التربية الحزبية السياسية لما لها من موقع مهم في حياة الحزب ولما تشمله من جوانب متعددة تطال بتأثيرها الحزبي ضمن مؤسسته الحزبية بشكل مباشر أو غير مباشر. وهي عبارة عن جملة المصالح الحزبية في تنظيم الحزب المركزي على النحو التالي: مصلحة الأمانة العامة، مصلحة المراقبة، مصلحة الأقاليم، مصلحة بيروت، مصلحة المالية واللوازم، مصلحة الحشد، مصلحة الشؤون الاقتصادية، مصلحة الشؤون الاجتماعية، مصلحة القضايا النسائية، مصلحة الهجرة والتوطن، مصلحة الانتخابات، مصلحة الرياضة، مصلحة الطلاب، مصلحة الأمن، مجلس الأبحاث والدراسات السياسية (مصلحة العقيدة - الدعاية - التخصص والدروس).

لذلك سيتم استعراض مختلف هذه الأطر وملاحظة تطورها وطبيعتها ومدى تأثيرها في عملية التربية الحزبية السياسية، باعتبارها مجتمعة تشكل الأطر الرئيسية الأساسية في التربية الحزبية السياسية عند حزب الكتائب اللبنانية.

١ - حفل قسم اليمين

يدخل حفل قسم اليمين ضمن أطر التربية الحزبية السياسية، فالعضو الحزبي يكتسب شرعية الانتساب إلى صفوف الكتائب بعد أدائه قسم اليمين واستلام البطاقة الحزبية. وكلا الأمرين يتمان في حفل حزبي خاص، وضمن جو من المظاهر الاحتفالية

التي تكسب الاحتفال هيبة ورهبة مميزتين، الأمر الذي يجعل من الحفل إطاراً أولياً ومظهراً سياسياً رئيسياً للتربية الحزبية.

وحفل قسم اليمين للكتائبيين العاديين الذين ينتسبون إلى الحزب يختلف في الشكل والنمط والمضمون عن الأنواع الأخرى من «اليمين الكتائبية». الأول يرتبط بالأعضاء الجدد، أما الأنواع الأخرى فللأعضاء الحزبيين عند استلامهم مهمات معينة في الحزب. كما أن الأول له مظاهره الاحتفالية ومراسيمه التقليدية ويكون مدخلاً لاكتساب العضوية، أي يتم قبل قيد أسماء المنضوين الجدد نهائياً في المنظمة. أما الأنواع الأخرى فترتبط بالوظائف (المهام الإدارية) والرتب الكتائبية (المهام غير الإدارية)، وتكون قبل مباشرة الأعضاء الحزبيين وظيفتهم أو رتبهم في الحزب[١]. إضافة إلى أن الحزب عمد إلى إجراء قسم يمين خاص بنواب الحزب في البرلمان بعد فوزهم في الانتخابات النيابية[٢]. لذلك فإن الذي يهمنا في البحث النوع الأول. حفل قسم اليمين للكتائبيين الجدد.

يجري حفل قسم اليمين عادة في صيغة احتفالية جماعية[٣]، حيث يتجمع عدد من المنضوين الجدد في احتفال رسمي وعلني، يظلله العلمان اللبناني والكتائبي ووفق برنامج حزبي ومراسم من الأبهة والجدية وإجراءات تنظيمية دقيقة تجعل من المناسبة محطة مهمة في حياة المحازب الجديد.

ويحضر الاحتفال عادة رئيس الحزب أو ممثل مجلس الشرف أو ممثل مصلحة التعبئة أو مسؤول حزبي رفيع لإضفاء الصفة الرسمية على الحفل وإلقاء كلمة توجيهية في المنضوين الجدد وتسليم بطاقات العضوية.

يبدأ الاحتفال دوماً بالنشيد الوطني اللبناني. ثم يتلو المسؤول المكلف نص قسم اليمين التالي: «أقسم بالله وبشرفي، أن أكون أميناً للبنان والكتائب، وأن أنفذ قرارات

---

(١) عمد الحزب سابقاً إلى إعطاء درجات لأصحاب الوظائف (المهام الإدارية) ورتب لذوي المراكز غير الإدارية في الحزب، تمنح من الرئيس الأعلى، وعددها ١٧ درجة ورتبة، يراجع:
الكتائب اللبنانية، **أحكام نظامية هامة**، إنشاء الأقسام الكتائبية في الأقاليم، أنظمة وتعليمات، أرشيف الحزب، ص (٥ ـ ١٠).

(٢) دعا الحزب نوابه الذين فازوا في الانتخابات النيابية إلى قسم اليمين في بيت الكتائب الفرعي في منطقة الرميله، بما فيهم رئيس الحزب بيار الجميل وذلك أمام مجلس الشرف. يراجع: جريدة **العمل** ٢٧ نيسان ١٩٦٨.

(٣) مجريات حفل قسم اليمين والخطوات الإجرائية نتيجة للمقابلات الشخصية. خاصة مع جوزيف أبو خليل، وأنطوان نجم.

الكتائب بدقة وأمانة»[1]. ويردده المحازبون مقطعاً مقطعاً وبصوت عال وراء المسؤول مع رفع اليد بالتحية الأولمبية. وعند الانتهاء يتقدم الأعضاء كل بمفرده لاستلام البطاقة الحزبية من رئيس الاحتفال بعد تأدية التحية العسكرية. ويختتم الاحتفال بوقوف الجميع تأهباً وإنشاداً النشيد الكتائبي.

ومن التقاليد الإجرائية المعتمدة قبل تأدية القسم أن يعطى المحازبون الجدد «دقيقة صمت». بمعنى لحظة أخيرة للتفكير «تمنح للمنتمين الجدد التأمل في ما هم مقبلون عليه». ويعتبر البعض أن لحظة الفرصة الأخيرة ضرورية ومهمة في جوهر عملية الانضواء لصفوف الحزب. لأن «الانضواء إلى صفوف الكتائب ليس عملاً عادياً أو خطوة مألوفة. وعلى من يريد الانضواء أن يزن الأمر قبل أن يقدم»[2]. وخلال لحظة التفكير الأخيرة يراجع الشخص ذاته ويحسم أمره قبل الأقدام على الخطوة التالية. ويحق له الانسحاب في آخر لحظة[3] إذا أراد ذلك.

وتحاط كل الإجراءات والمظاهر المتبعة بهالة من الأبهة والهيبة والقدسية، تساهم في التأثير على المحازب. فالصيغة الاحتفالية تضاهي نص القسم في الأهمية. و «المراسم المتبعة تجعل المنتمي الجديد كما لو أنه في معبد»[4]، بما يتضمنه ذلك من تعبئة نفسية وعواطف جياشة وحماسة كبيرة[5].

وتتماثل المظاهر الاحتفالية في حفل قسم اليمين مع مظاهر الأبهة في الكنائس والطقوس الدينية المسيحية. وتبدو لحظة التفكير الأخيرة مشابهة للتقليد الكنسي في مراسم العمادة أو طقوس الزواج[6]. بل إنها تتماثل مع فكرة الرهبنة في المسيحية إلى حد ما. فعلى المحازب أن يحدد ـ بنعم أو لا ـ رأيه الأخير واختياره النهائي قبل الأقدام. لأن

(١) أبو خليل، جوزيف: لبنان... لماذا؟، م .س، ص (٣٣).
(٢) م .ن.
- أبو خليل، جوزيف: م .ش (٢)، م.س.
(٣) يشير أنطوان نجم إلى أنه حسب معلوماته لم ينسحب أي محازب خلال لحظة التفكير الأخيرة.
(٤) أبو خليل، جوزيف: لبنان... لماذا؟ م .س.
(٥) يذكر أبو خليل، جوزيف في: لبنان... لماذا؟، م .س، إن من جملة «ما شدني إلى الكتائب وحملني على الإنتماء إليها، هذه الشروط والمظاهر الاحتفالية...» ص٣٣.
- نجم، أنطوان: م .س، يذكر من خلال تجربته وحضوره للعديد من هذه الحفلات أنه كان يوماً سعيداً فيه بهجة غريبة تحس فيها أكثر مما يمكن الكلام عنها.
(٦) أبو خليل، جوزيف: م .ش (١)، م .س ونجم، أنطوان: م .ش (٣)، م .س.

«الانتماء إلى الكتائب انتقال من حال إلى حال، من الفردية إلى حال الالتزام والعمل الجماعي المنظم»[1]. ويبدو ذلك منسجماً، إلى حد كبير، مع محاولة بيار الجميل الإيحاء المستمر بأن العمل الحزبي في الكتائب اللبنانية هو «عمل رسولي»[2].

كما يضفي جمهور الحضور، من أركان الحزب والأعضاء والأهل والأصدقاء أهمية إضافية على حفل القسم. فالكل يبدو شاهداً على الاختيار الطوعي والقرار الذاتي في الانتساب للكتائب. رغم أن القنوات التنظيمية ليست معرقلة أو مقيدة لترك التنظيم الحزبي.

وقد تغيرت نصوص قسم اليمين حسب المراحل الزمنية في مسيرة الحزب. غير أنها حافظت تقريباً على مضمون واحد جوهره الإيمان بالله والولاء والأخلاص للبنان والكتائب[3]. والاختلاف برز في الدرجة وليس في المضمون.

ففي موضوع الإخلاص والولاء للبنان ارتبط قسم اليمين بداية وقبل نيل الاستقلال الوطني بالدفاع عن حدود لبنان مهما تعرضت لأخطار[4]، ثم بعد الاستقلال بالإبقاء على لبنان المستقل[5]، واستقر لاحقاً بأن يكون عضو الحزب «أميناً للبنان»[6].

أما في موضوع الالتزام التنظيمي فقد برزت بوضوح حدة الاختلاف بين مرحلة وأخرى، فمع بداية المنظمة ارتبط التزام المحازب «بطاعة رؤسائه»[7]، ثم «التقيد بالمبادىء وإطاعة أوامر الرئيس الأعلى والقيام بالواجبات الكتائبية قياماً حسناً»[8]. واستقر فيما بعد على أن ينفذ المحازب «قرارات الكتائب بدقة وأمانة»[9].

ويشير نص القسم في جزئه الأول إلى غلبة الطابع الوطني ورجحانه على أي اعتبار

---

(١) أبو خليل، جوزيف: لبنان... لماذا؟ م .س.

(٢) خليفة، نبيل: الكتائب ومهمات المرحلة، م .س، ص١٦ و٤٤.

(٣) لحظت الأنظمة اللاحقة: عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٦ أضافات مهمة فرضتها الظروف المستجدة بعد أحداث ١٩٧٥ والإطار الفكري للحزب. فأضيف تعبير «وبدم شهدائنا» والالتزام بالعقيدة في نظام ١٩٨٠ وأضاف نظام ١٩٨٦ تعديلاً آخر حيث ذكر في نص القسم «إن التزم مبادئه وسياسته وأنظمته».

(٤) نظام عام ١٩٣٧، يراجع النص في تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، هامش ص٢٦٩.

(٥) أحكام نظامية هامة، أنظمة وتعليمات، م .س، ص٨.

(٦) أبو خليل، جوزيف: لبنان... لماذا؟ م .س.

(٧) نظام عام ١٩٣٧، م .س.

(٨) أحكام نظامية هامة، أنظمة وتعليمات، م .س.

(٩) أبو خليل، جوزيف: لبنان... لماذا؟ م .س.

آخر. وفي جزئه الآخر يفرض على المحازب التنفيذ والتقيد والامتثال. ويبدو أن سلسلة المراسم الطقوسية والمظاهر الاحتفالية تساهم في «تشريب» المحازب النمط الكتائبي في الفكر والسلوك التنظيمي.

فالولاء للوطن أولاً وللكتائب ثانياً. بل إن الوصول للوطن يمر عبر الإخلاص للحزب. «إن الكتائب في خدمة لبنان»، وهذا ما يستدعي الامتثال للقيادة الحزبية وتنفيذ قراراتها والتقيد بتعليماتها، الأمر الذي يعزز النظرة الذاتية للوطن والمفهوم الخاص للكيان اللبناني. فتمتزج اللبنانية بالمارونية ـ المسيحية من جهة واللبنانية بالكتائب كحزب ونهج وقيادة من جهة ثانية فتضيع الفواصل مجدداً بين المفاهيم، وترتفع حدة المغالاة في التفسير والتعاطي مع الواقع، اجتماعياً وسياسياً وحزبياً، وهو ما يساهم في زيادة الشرخ المجتمعي في الوطن الواحد.

كما أن التركيز على الأساليب والمراسم الطقوسية في حفل قسم اليمين يساهم في تعزيز الانضباطية في الحزب، ويسقط على المحازب رهبة معينة تجعله أكثر طواعية، كما تساهم في تمتين المركزية في الحزب وتجعله نموذجاً متماسكاً يؤثر مباشرة في تكوين المحازب وقولبته.

٢ ـ الاجتماع الحزبي

يعتمد حزب الكتائب اللبنانية صيغة الاجتماع الحزبي في مختلف المستويات التنظيمية، من القاعدة الحزبية في القسم إلى المكتب السياسي كأعلى سلطة وهيئة تنظيمية في البناء التنظيمي للحزب. ورغم تنوع المستويات والمراتب التنظيمية غير أن فكرة الاجتماع تبدو واحدة إلى حد كبير، والاختلاف في المضمون دون الشكل، الأمر الذي يجعل من الاجتماع الحزبي إطاراً أولياً وأساسياً في التربية الحزبية السياسية.

والاجتماع الحزبي اجتماع دوري، مرة في الأسبوع على الأقل بالنسبة للمكتب السياسي والمصالح الحزبية[1]. كما يجتمع المجلس المركزي كل نهار ثلاثاء[2]، وأعضاء المجلس العام كل ستة أشهر، أو بناء على دعوة المكتب السياسي عندما تدعو الحاجة[3].

(١) **النظام العام**، م .س، مادة ١٤ ومادة ٤٢.
(٢) م .ن، مادة رقم ٤٤.
(٣) م .ن، مادة رقم ٤٥.

أما في «الأقسام» فإن الاجتماع الحزبي يمكن أن يعقد مرة في الأسبوع أو مرة كل شهر[١] على أبعد تقدير.

والاجتماعات الحزبية الرسمية تبدو كلها علنية في حزب الكتائب، يعلن عنها ويحدد هدفها ومكان انعقادها. لأن العلنية برأي البعض[٢] تعبير عن النضج السياسي، ولا معنى للحياة السياسية القائمة كلها على الأسرار.

أ ـ اجتماع «القسم»

«القسم» قاعدة البناء التنظيمي والوحدة الأساسية في هرمية التنظيم اللامركزي لحزب الكتائب. يدير القسم حسب النظام العام رئيس يعاونه عمدة[٣]، مؤلفة على الأقل من نائب رئيس وأمين سر وأمين صندوق، وهي الهيئة المسؤولة والمشرفة على كافة الكتائبيين التابعين للقسم «الهيئة العامة». تحتل هذه المراكز مبدئياً بالتعيين ويجتمع أعضاء القسم في اجتماع دوري مرة في الأسبوع أو كل شهر على أبعد تقدير.

يعقد الاجتماع الحزبي في بيوت الكتائب، حيث نص النظام العام في مادته (٦٦) على أنه «لا يمكن عقد اجتماع كتائبي خارج بيوت الكتائب إلا بإذن رئيس مصلحة بيروت، في بيروت، وإذن رئيس الإقليم في الأقاليم». كما أوضح النظام العام بأنه يجب على «من يرأس هذا الاجتماع أن يتلو علنا هذا الإذن في بدء الجلسة».

ولم يلحظ النظام العام إلزامية حضور الاجتماع الحزبي بالنسبة للقاعدة الحزبية (الأعضاء) بشكل مباشر وواضح. غير أن الإشارة إلى تنفيذ قرارات المكتب السياسي والتقيد بأنظمة الحزب كافة حملت في مضمونها إلزامية حضور الاجتماع الحزبي. وقد أشار المحازبون إلى أن حضور الاجتماع بالنسبة للأعضاء العاملين يعتبر عملاً إلزامياً[٤]، كما تشير إلى ذلك العديد من التبليغات والأحكام النظامية[٥].

---

(١) المقابلات الشخصية.

(٢) د. نجار، إبراهيم: م .ش (٥)، الأثنين ١٣ نيسان ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.

(٣) النظام العام، م .س، مادة ٤٨، التنظيم اللامركزي. وقد تبدلت في الأنظمة اللاحقة (١٩٨٠ و١٩٨٦)، تعبير العمدة فأصبحت لجنة أو لجنة تنفيذية للقسم، إضافة للهيئة العامة التي تجمع كل الكتائبيين التابعين للقسم.

(٤) المقابلات الشخصية.

- فرضت الأنظمة العامة لسنة ١٩٣٧ و١٩٤٢ حضور الاجتماعات الحزبية بالنسبة للأعضاء العاملين.

(٥) أحكام نظامية هامة، انشاء الأقسام الكتائبية في الأقاليم، أنظمة وتعليمات، م .س، ص١٧.

والاجتماع في الأقسام مركز على الانتماء الجغرافي ـ الحي، الضيعة ـ يحضره كل الحزبيين في المنطقة الجغرافية المحددة، وبالتالي فهو غير الاجتماعات الإدارية التقنية الخاصة بالمصالح الحزبية، أو اجتماع الهيئات المسؤولة أو الاجتماعات التي تعقد مع الرئيس والمكتب السياسي، باعتبار أن اجتماع الأعضاء في الأقسام يفترض أن يكون تعبيراً عن المشاركة الأولية والأساسية للقاعدة الحزبية في حياة الحزب ونشاطه.

وكغيره من الاجتماعات الحزبية فهو اجتماع علني غير سري يحدد موقعه ومكانه ووقت انعقاده. وقد تطور الاجتماع الحزبي بالنسبة لحزب الكتائب عبر تاريخه السياسي الطويل. حيث إن الاجتماعات في البدايات كان يغلب عليها اللقاءات العامة وتنقص المسؤولين فيها الخبرة العملية والتجربة السياسية[١]. كما يشير البعض إلى أن اجتماع القسم في البدايات اعتمد كإطار يجمع الحزبيين ولتحصيل الاشتراك أو التفكير بإقامة حفلة أو التحضير لاحتفال بمناسبة حزبية في حين أن الشؤون السياسية لم تكن تأخذ حيزاً أو موقعاً[٢] مهماً. وقد جرت لاحقاً محاولات عدة لتطوير الحزب من خلال إقامة الدورات التدريبية لتعليم المحازبين والمسؤولين إدارة الاجتماع الحزبي وتنظيمه[٣].

ب ـ مجريات الاجتماع الحزبي

يبدأ الاجتماع الحزبي في الوقت المحدد، وعلى كافة المحازبين التقيد باحترام الوقت والحضور في الساعة المحددة للاجتماع دون أي تأخير. وقد أصبح الوقت سمة مميزة للكتائبيين في سلوكهم العام كما يشير المحازبون، بل إن الدقة في احترام موعد الاجتماع أصبحت نوعاً من الطقوس المقدسة وفي بعض الأوقات أخذت شكلاً من التطرف في تطبيقها[٤]. وهذه الظاهرة تعم مختلف المستويات والمراتب الحزبية في البنية

(١) يشير منصور هنود، م .ش (١)، الخميس ٢٢ أيلول ١٩٩٢، إلى أنه في أواخر الأربعينات لم يكن الاجتماع الحزبي في حزب الكتائب غير لقاءات عامة محورها التغني بلبنان وتمجيده. وأوضح أن عناصر حزبية كانت تكلف في حينه حماية الاجتماع ومنع المشاركين من الخروج.

(٢) أبو خليل، جوزيف: م .ش (١)، م .س.

(٣) م .ن، ويذكر أنه شارك مع أنطوان نجم بمحاولات عدة في هذا الإطار.

(٤) تجمع **المقابلات الشخصية** على احترام الوقت وضرورة التقيد والالتزام بدقة المواعيد المحددة للاجتماع حتى اجتماعات المكتب السياسي. حيث يذكر البعض إلى أنه من يأتي متأخراً ولو قليلاً يخشى الدخول، حتى ولو كان نائباً أو وزيراً. فالرئيس بيار الجميل كان يعمد بعض الأوقات إلى تسكير الباب عند بدء الاجتماع والمتأخر يبقى خارجاً. وكان يشدد الرئيس على ضرورة احترام الوقت مهما كانت الأسباب والظروف.

التنظيمية لحزب الكتائب، كما تبدو سمة المنظمة منذ بداياتها الأولى[١].

يفتتح الاجتماع الحزبي بالنشيد الوطني اللبناني. حيث يتولى أحد المحازبين إعطاء إيعاز الأمر بالاستعداد أو التأهب لإنشاد النشيد الوطني، وعند الانتهاء يعطي إيعازاً بالاستراحة[٢].

يرأس الاجتماع ويديره رئيس القسم، وفي حال غيابه نائب الرئيس وهو الذي يبدأ الكلام، ويدون الحضور والغياب ويتلو محضر اجتماع الجلسة السابقة. وعلى كل حزبي أن يتكلم بدوره، وبإذن من رئيس الاجتماع. وإذا زاد عدد المتكلمين عمد رئيس الاجتماع إلى تحديد وقت محدد لكل متكلم. وفي حالة وجود قرار معين يطرح عادة للتصويت والبت فيه. فالنظام مسيطر على الاجتماع الحزبي بشكل كامل ودقيق ـ كما يؤكد المحازبون.

وتتنوع محاضر وجداول الاجتماع الحزبي. وقد جرت محاولة لتوحيد جملة من القضايا والمواضيع التي يجب بحثها ومناقشتها في جدول أعمال اجتماع القسم، ترسل وتعاد للأمانة العامة وذلك لتعليم القاعدة الحزبية وتعويدها على المشاركة في صنع القرار ودفعها لتصبح أكثر فعالية وقدرة على التبشير بمواقف الحزب[٣]. غير أن المتعارف عليه عادة يمكن أن يدرج كالآتي[٤]:

---

(١) لمزيد من التفاصيل:
- «العمل»: عدد ١٧، السنة الأولى، ٢٩ حزيران ١٩٤٠، كلمة أمين سر مصلحة الأقاليم في يوم الإقاليم.
- العمل: عدد (٢٠)، ١١ آب ١٩٤٠، السنة الأولى، أوردت تحت عنوان حياتنا الكتائبية، بلاغ ٢٩ ما يلي:
  - التثبت من وجود كل الكتائبيين ذوي العلاقة.
  - التقيد التام بالمواعيد.
  - عند تكرار التخلف عن الحضور بدون عذر مشروع إحاطة الرئيس الأعلى علماً لاتخاذ التدابير التأديبية الواجبة.

(٢) بداية الاجتماع بالنشيد الوطني تقليد دائم ولكافة الاجتماعات والمستويات. ومع الوقت يبدو أنه بقي معتمداً كتقليد في اجتماعات القاعدة. غير أن احترام الوقت بقي معمولاً به بدقة ولم يتغير إلى حد كبير، كما يشير المحازبون.

(٣) أبو خليل، جوزيف: م .س.

(٤) حدد قرار رقم ٥٩٠٥ تاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣ اجتماعات الهيئة العامة للقسم: المواعيد والهدف وجدول الأعمال. ويبدو أن هذا القرار تكريس لما كان متعارف عليه سابقاً.
- مجمل اللقاءات الشخصية.

* الجانب الإداري والتنظيمي: أمور ثابتة من حيث المبدأ. تعالج قضايا القسم التنظيمية والإدارية وأموره اليومية من أسماء مرشحة للانتساب إلى الغياب عن حضور الاجتماعات إلى الزيارات الحزبية، والقضايا المالية. . . إلخ.

* الجانب السياسي: تختلف مواضيعه من اجتماع لآخر، وبحسب الظروف والأوضاع السياسية التي تمر بها البلاد. ويناقش الأحداث الجارية والأمور السياسية الطارئة ومواقف الحزب حيالها.

* البيان التوجيهي: قد أصبح تقليداً شهرياً إلى حد ما. ترسله الأمانة العامة إلى كل الأقسام الكتائبية ويلخص مواقف الحزب ويشرحها. ويطلب شرحه في الاجتماع الحزبي على مدى واسع ولكافة الأعضاء الحزبيين ومناقشة بنوده المحددة ثم يعاد إلى الأمانة العامة بعد أن تلخص فيه آراء الأعضاء وتعرض ملاحظاتهم.

يشمل البيان التوجيهي عادة كلمة توجيهية سياسية من الأمين العام حول قضية سياسية محددة تفرضها الظروف. إضافة لجملة من التبليغات والنشاطات الحزبية والتعليمات الضرورية في قضية سياسية عامة أو حزبية محددة وقد ساهمت هذه المحاولة في تحسين مستوى المناقشة في الاجتماعات الحزبية وفي إغنائها.

وقد اتخذ البيان التوجيهي موقعاً مهماً في حياة الحزب الداخلية واجتماعات الأقسام، نتيجة لاعتباره إحدى وسائل التربية الحزبية المعتمدة في الحزب ومساعداً في عملية التوجيه السياسي[1].

* الجانب «العقائدي» أو الفكري: لم يكن موضوعاً ثابتاً لكن يدرج بحسب الحاجة والضرورة. ويبدو أنه لم يكن ذا موقع مؤثر في الاجتماع الحزبي.

وبعد الانتهاء من الجوانب والمواضيع المدرجة على جدول الأعمال يدون محضر الاجتماع ويتلى وتتم الموافقة عليه، وينتهي الاجتماع بإيعاز آخر يأمر الجميع بالوقوف والاستعداد وإنشاد النشيد الكتائبي، ثم يفض الاجتماع، وترفع التقارير إلى مصلحة الأقاليم ومنها إلى الأمانة العامة.

ويبدو أن الاجتماع الحزبي يساهم مباشرة في إدخال المحازب في حياة الحزب الداخلية، وتعويده على قواعد وأصول الانضباط التنظيمي. كما أن بعض الشكليات

(١) مقررات المؤتمر الرابع عام ١٩٦١، أرشيف بيت الكتائب المركزي.

الدقيقة المعتمدة مردها إلى الانضباطية الشديدة التمركز في حزب الكتائب، والتي قد تعود في جزء منها إلى طابع البدايات شبه العسكري. غير أنها تبغي حزبياً توضيح أهمية النظام الحزبي وتكريسه وتأكيد ضرورته في الحزب كما في الحياة الاجتماعية.

ولا تشير مجريات الاجتماع الحزبي إلى أنها قادرة على إحداث تغييرات وتحولات واضحة في شخصية المحازب وتكوينه باعتبار حزب الكتائب لا يتدخل في حياة المحازب وشؤونه الحياتية ولا يمتلك عقيدة كلية وشاملة تهدف إلى إعادة صياغة العضو ـ المحازب ـ إضافة إلى أن الحزب بحد ذاته ابن بيئته وليس بعيداً عن تطلعات وسطه الاجتماعي أو يتعارض مع السلوك السائد اجتماعياً وتصوراته السياسية العامة، الأمر الذي يبقي تأثير الاجتماع، إلى حد ما، مقتصراً على الشكليات والأمور العامة.

٣ ـ المدرسة الإعدادية الكتائبية

تعتبر المدرسة الإعدادية الكتائبية أحد أطر التربية الحزبية السياسية الرئيسية في حزب الكتائب اللبنانية نظراً لما تلعبه بالنسبة للمحازبين من دور بارز ولما تحتله من موقع مهم في توضيح وتحديد أفكار الحزب ومبادئه وسياسته. فلقد أوصى المؤتمر السنوي العام الرابع(١) بمواصلة تعزيز وسائل التربية الحزبية والتربية العقائدية بنوع خاص وتوسيع مجالاتها بغية تمكين الحزب من أن يكون فعلاً حزباً موجهاً وقائداً للجماهير نحو غاية نضاله الأساسية. وقد ذكر في التوصيات بنوع خاص المدرسة الإعدادية كوسيلة أولية من وسائل التوجيه السياسي والتربية الحزبية. ودعا المؤتمر إلى رفع مستوى المدرسة الإعدادية ومدها بمختلف الإمكانات المساعدة على النمو.

ويبدو أن المدرسة الإعدادية الكتائبية تبلورت نتيجة لحاجة حزبية فرضتها أوضاع الحزب الفكرية والتنظيمية على المستوى السياسي الوطني العام وعلى المستوى الحزبي الخاص.

فعلى المستوى السياسي الوطني العام أصبح من الضروري بالنسبة لحزب الكتائب اللبنانية مواكبة النشاط الحزبي في لبنان بتياراته المتنوعة وتجاربه الحزبية المتعددة والغنية، ومحاولة تعزيز موقع الكتائب كحزب سياسي وطني ضمنها. خاصة بعد اتساع نمو القاعدة الحزبية عقب أحداث ١٩٥٨ ومشاركة الحزب في الحكم.

أما على المستوى الحزبي الخاص فلقد كان لتبني الفكر ـ المذهب الشخصاني دور

---

(١) من توصيات المؤتمر السنوي العام الرابع في الشؤون الحزبية، ١٩٦١، م .س.

في تعزيز موقع الفكر السياسي داخل الكتائب، الأمر الذي أحدث تحولاً في الطبيعة العامة «للمدرسة الكتائبية» القائمة أساساً على انضباطية ممركزة قاعدتها هيكلية تنظيمية شبه عسكرية. فأصبحت الحاجة ماسة لوجود مدرسة حزبية تواكب الاتجاه الفلسفي - المذهب الشخصاني. وبدأت «المدرسة الكتائبية، بشيء اسمه التعليم الفلسفي أو الفكري»(١).

إضافة لذلك فإن متطلبات النشاط الحزبي السياسي والتنظيمي أوجب ازدياد الاهتمام بتوعية المحازبين على أصول الحياة التنظيمية الحزبية، والسعي لتركيز عملية الانضواء الحزبي وتثبيتها، وتعزيز عوامل استمرارها. خاصة وأن الكتائب اللبنانية اعتمدت على عفوية شعبية خاصة في حركية الانضواء الحزبي إلى صفوفها.

من هنا فإن توصيات المؤتمر الثالث في شؤون الحزب الداخلية أقرت ضرورة «إحداث مدرسة حزبية لإعداد القادة الكتائبيين ثقافياً وسياسياً وإدارياً»(٢). وقد استمرت المؤتمرات السنوية العامة توصي بضرورة الاهتمام بتطوير الجوانب الفكرية/«العقائدية» والتنظيمية من خلال المدرسة الإعدادية الكتائبية أو من خلال مختلف الدورات والمحاضرات واللقاءات المرافقة أو المماثلة مع طبيعة المدرسة الحزبية. كما لحظت المؤتمرات الحزبية أهمية الاستفادة من خريجي المدرسة الإعدادية الكتائبية في حياة الحزب الداخلية(٣) وعلى مختلف المستويات التنظيمية(٤).

---

(١) د. نجار، إبراهيم: م.ش (٤)، م.س.

(٢) مقررات المؤتمر الثالث، ٣٠ أيلول ١٩٦٠، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي.

(٣) المؤتمر العام الرابع ١٩٦١: أوصى بإنشاء مجلس للتوجيه غايته درس أحدث الوسائل العلمية لنشر مبادىء الحزب السياسية.

- المؤتمر العام الخامس ١٩٦٢: أوصى بتنظيم حلقات دراسية لرؤساء الأقاليم والمقاطعات والمناطق. وكلف مكتب الدورات التدريبية بدرس وسائل لتنفيذ فكرة «المركز الدائم لإعداد القادة». كما أوصى بإعادة النظر بمصلحة العقيدة بغية جعلها تدريجياً معهداً للأبحاث.
- المؤتمر العام السادس ١٩٦٣: أوصى باتخاذ تدابير تستهدف إخضاع المنضوين الجدد لحلقة توجيهية تعرفهم على الحزب وماهية الانضواء إلى صفوف الكتائب. والعمل على تنظيم وضع خريجي المدرسة الإعدادية الكتائبية.
- المؤتمر العام العاشر ١٩٦٧: أوصى بتنظيم دورات تدريبية لرؤساء الأقسام وحلقات دراسية للطلاب الجامعيين حول العقيدة الكتائبية وسياسة الحزب الاقتصادية والاجتماعية.
- المؤتمر العام الثاني عشر ١٩٦٩: أوصى بإقامة محاضرات وحلقات والندوات الشعبية للتصدي للأحزاب الممنوعة وتوضيح أخطار عقائدها وذلك على شكل خطة هجوم... وإعادة تنظيم المدرسة العقائدية وتنظيم دورات تدريبية للأقسام.
- المؤتمر العام الثالث عشر ١٩٧٠: أوصى باختيار بعض خريجي المدرسة الاعدادية واخضاعهم لدورات =

لذلك يمكن القول بأن مدرسة الإعداد الكتائبية تبدو من مظاهر التطور في حزب الكتائب، وإطاراً هاماً من أطر التربية الحزبية، وذلك لاهتماماتها بالناحية الفكرية ـ «العقائدية» ومحاولة تنمية الوعي السياسي والحزبي عند المحازبين وتوسيع مداركهم وإدراكهم لقواعد النشاط الحزبي ومبادئه.

أ ـ طبيعة المدرسة الإعدادية

إضافة إلى المبررات والعوامل المساعدة على وجود مدرسة الإعداد الكتائبية فإنها تعتبر برأي المحازبين نوعاً من التعليم تهتم «بالأفكار العليا»[١] كإطار لغرس المبادىء والأفكار و «العقيدة» الكتائبية من جهة، وجعل الكتائبي عنصراً عقائدياً يحمل في انتسابه للكتائب فكراً «عقائدياً» يجابه به عقائد وأفكار الأحزاب الأخرى من جهة ثانية[٢]. باختصار فإن المدرسة الإعدادية مدرسة إعداد حزبي.

ب ـ المشاركة في المدرسة الإعدادية

ضمت المدرسة الإعدادية مستويات مختلفة[٣] وفئات متنوعة: مثقفين ومتعلمين، طلاباً جامعيين وثانويين إلى عمال وحزبيين عاديين. كما شملت المشاركة مستويات تنظيمية متعددة بدءاً من أعضاء القاعدة الحزبية أو حزبيين قدامى أو منضوين جدد إلى رؤساء الأقسام والأقاليم والمقاطعات والمناطق. فالمشاركة في المدرسة الإعدادية لم تنحصر بفئة حزبية معينة أو بمستوى عمري أو ثقافي محدد.

= خاصة تؤهلهم لأن يتولوا مهمة التوجيه في الأقسام.

- **المؤتمر العام الرابع عشر ١٩٧١**: أوصى بتزويد القاعدة الحزبية بالغذاءات الثقافية والفكرية والعقائدية الوافية عن طريق الدورات التثقيفية الخاصة...
- **المؤتمر العام السادس عشر ١٩٧٣**: استناداً إلى منهاج الأمين العام المقدم وإلى برنامج مركز الأعداد والتدريب يوصي باستمرار حملة الخطة الخمسية.
- لمزيد من التفاصيل حول مقررات المؤتمرات الحزبية يراجع:

توصيات الكتائب اللبنانية، الحزب الديمقراطي الاجتماعي اللبناني، من المؤتمر الأول إلى المؤتمر الثامن عشر (١٩٥٦ ـ ١٩٨٦)، منشورات دار العمل.

(٤) د. نجار، إبراهيم: م.ش (٣)، م.س.

(١) جزار، أنطوان: م.ش (١)، م.س.

(٢) نجم، أنطوان: م.ش (١)، م.س.

(٣) م.ن.

- العازار، إميل: م.ش (٧)، الخميس ٢١ أيار ١٩٩٣.

جـ ـ تنظيم المدرسة الإعدادية

رغم مركزية المدرسة الإعدادية فإن تنظيمها لم يكن «دغماتياً». فلقد راعت في تنظيمها الليونة والمرونة، وذلك لتسهيل عملية المشاركة وتوسيعها وتكثيفها. وعليه فلم تعتمد تنظيماً جامداً[١] أو موحداً.

ولصعوبة حضور أعضاء المناطق إلى بيروت، وعدم انتظام حضور العديد منهم، وبناء على تعميم الفائدة فقد اعتمد نوع من الدورات الإعدادية «اللامركزية»[٢]. وتم إنشاء مكتب الدورات التدريبية[٣] مهمته القيام بدورات تدريبية لتثقيف الكتائبيين في المناطق، كجزء من المدرسة الإعدادية من حيث البرامج والمواضيع. وتنقلت الدورات الإعدادية «المركزية» في مختلف المناطق اللبنانية. وقد لحظ المؤتمر الرابع ضرورة عقد حلقات مناقشة عقائدية حرة يشترك فيها أساتذة المدرسة الإعدادية الكتائبية والكتائبيون في سبيل تعزيز وسائل التوجيه السياسي في الحزب. ويبدو أن الحاجة الحزبية والفائدة المتوخاة من أعمال المدرسة الإعدادية قد فرض توسيع دائرة نشاطها وحركتها بين المناطق اللبنانية.

وقد تنوعت فترة الإعداد الحزبي في المدرسة الإعدادية حسب البرامج المقررة. غير أن الدورات التدريبية لا تستمر وقتاً طويلاً في اليوم الواحد. وكانت تعقد غالباً في فترات المساء وأيام العطل، أي خارج أوقات العمل اليومية. كما كانت «الدورات الإعدادية»، في المناطق بشكل خاص، تقام لمدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أيام. ويوضح البعض أن استمرار المدرسة الإعدادية تطلب مجهوداً كبيراً[٤]، ولم تكن منتظمة بالشكل المطلوب. وقد تعثرت خاصة بعد عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ حيث اتجهت الأمور باتجاه آخر مع تنامي الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان فاتخذت الأمور حينها أشكالاً عسكرية[٥] ثم توقفت المدرسة الإعدادية لاحقاً بعد أحداث ١٩٧٥.

---

(١) م .ن.

(٢) م .ن، إضافة إلى أبو خليل، جوزيف، م .س.

(٣) يشير أنطوان نجم إلى أن مكتب الدورات التدريبية ضمته وجوزيف أبو خليل إلى جانب جورج سعادة كعضو عام.

(٤) نجم، أنطوان، يشير إلى أنه استلم المدرسة الاعدادية لمدة أربع سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. وقد بدأت بالتعثر بعد عام ١٩٦٨.

(٥) معربس، أنطوان: م .س.

د ـ برامج المدرسة الإعدادية

تضمنت برامج المدرسة الإعدادية دروساً متنوعة وفي ميادين متعددة. ويبدو أن تحديد البرامج أخذ بعين الاعتبار أوضاع المشاركين ومستواهم الفكري والعلمي وظروفهم الحياتية. بمعنى أن طبيعة البرامج المقررة تختلف حسب نوعية المشاركين في الدورة المحددة[١].

ويبدو أن البرامج الموضوعة للطلاب وحملة الشهادات عادة تكون أكثر عمقاً وشمولية قياساً لغيرها.

ويوضح المحازبون أن برامج المدرسة الإعدادية تشمل مواضيع متنوعة منها: جانب فكري ـ «عقائدي» كمادة دائمة توضح أفكار الكتائب ومنطلقاتها. إضافة لدروس في تاريخ لبنان وجغرافيته، وإطلالة على ما يجري في السياسة الدولية والإقليمية ليبقى المحازب متابعاً لما يجري في العالم ولتوسيع مداركه خارج حدود لبنان وملاحظة مدى تأثير السياسة العالمية على الأوضاع الداخلية والإقليمية. وقد ارتبط هذا الجانب من المواضيع بالجامعيين وأصحاب الاختصاص[٢].

إضافة لذلك تضمنت البرامج دروس مقارنة[٣] ما بين «العقيدة» الكتائبية والأحزاب الأخرى (الحزب السوري القومي الاجتماعي، الماركسية بمختلف وجوهها، حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب التقدمي الاشتراكي. . .) من حيث نظرة كل منها للإنسان والقيم الإنسانية والإيمان والوطن والتاريخ. . . إلخ.

كما تشمل البرامج دروساً إدارية تنظيمية عن حزب الكتائب اللبنانية ونظامه وإداراته ومراتبه التنظيمية وأنظمته الداخلية. . . إلخ. إضافة لدراسات عن الأنظمة السياسية في العالم ولبنان[٤].

ويبدو أن العديد من الدروس تبدو عامة وغير معمقة، لأن الغاية توصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات للأعضاء المشاركين وفي مواضيع متنوعة.

وعليه، فإنه رغم أهمية التجربة في حياة الحزب الداخلية فإنها بقيت محكومة بإشكالية التناقض ما بين النص المقدم من جهة، وطبيعة الحزب وتركيبه من جهة أخرى،

---

(١) نجم، أنطوان، م .س.

(٢) م .ن.

(٣) م .ن، ويشير إلى أن إحدى اختصاصاته الحزب السوري القومي الاجتماعي، فكر أنطون سعاده.

(٤) معربس، أنطوان: م.س.

وهواجس الأعضاء ـ القواعد المشاركة من جهة ثالثة، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى فعاليتها وعمق تأثيرها.

ويبدو أن الظروف السياسية اللبنانية ساهمت في تحديد دورها فبقيت متقطعة في انتظامها. بل يبدو أن طبيعة التفاعل الاجتماعي السياسي في لبنان وفكرة العيش المشترك التي دعت إليها الكتائب اتخذت أشكالاً صورية وبقيت الفكرة محكومة بتناقضات الواقع الفئوية والطوائفية، الأمر الذي أثر بشكل غير مباشر على المدرسة الإعدادية وخفف من فعاليتها وتأثيرها.

ويشير البعض إلى أنه رغم المجهود الكبير لتعزيز الطابع الوطني الشمولي والمتحرر من كل انتماء إقطاعي فإن تطور الأوضاع في لبنان لم يسمح على الأطلاق لهذا التوجه بأن يأخذ اتجاهه الصحيح[1]. فالأحداث السياسية الكبرى في المنطقة العربية (أحداث عبد الناصر، والوحدة العربية بين مصر وسوريا...) وانعكاساتها لبنانيا لم تكن لتقنع الكتائبي عامة والمسيحي خاصة بأن اللبنانيين جميعهم مجتمع واحد موحد متجانس. لأن الممارسة اليومية والمعاشة لم تقنع الكتائبي المسيحي بإمكانية جعل الفريق المسلم في لبنان يصل إلى مستوى إيمانه بلبنان ونظرته إليه، بصرف النظر عن صحة هذا الإيمان أو عدم صحته. الأمر الذي يشير إلى عمق الهواجس الاجتماعية والتباينات السياسية، حيث تأخذ مظهراً تنافرياً يؤثر على تركيبة النسيج الاجتماعي ويعزز مجالات التباعد بين عناصر المجتمع الواحد، كما يعطي أفرقاء المجتمع اللبناني مبرراتهم الكافية لعرقلة عملية التفاعل الوطني. باعتبار أن الجذور التاريخية بتناقضاتها الحادة وتعقيداتها الاجتماعية والطائفية تبقى الأرضية التي يقف عليها المحازب ويرتبط بها وتساهم في تحديد توجهاته. كما تجعل الخطاب الحزبي وعمليات الإعداد مقتصرة على خطاب توجيهي عام ليس بمقدوره أن يطال أسس القناعات الراسخة والمتجذرة في التكوين النفسي والشخصي للمحازب كفرد أو كمجموعة أفراد. وعليه فإن الخطاب يبقى محكوماً بقواعد الإرث الطائفي وشوائبه ومظاهره المرضية وهو ما يعرقل أي جهد تطويري تنطوي عليه توجهات المدرسة الإعدادية.

فهل يمكن الاعتقاد بأن تركيز الكتائب على الخصوصية اللبنانية بشكل مغال أو مفتعل إلى حد ما قد ساهم في ازدياد حدة الإشكالية التي حكمت مسار المدرسة

(١) نجم، أنطوان: م.س.

الإعدادية. يشير البعض إلى أن الدعوة الكتائبية تنسجم مع البيئة اللبنانية أكثر من بقية الأفكار الحزبية الأخرى ودعواتها. باعتبارها فكرة تتجسد في واقع دستوري غير متوفر للأحزاب الأخرى (قومي، بعثي، شيوعي). غير أن استمرار المأزق التربوي السياسي مرده إلى أن ما تقدمه المدرسة الإعدادية في موضوع الخصوصية اللبنانية لم يكن لينسجم مع حقيقة الواقع اللبناني وقاعدته القائمة على التنوع الواضح[١].

من هنا تبدو محاولة المدرسة الإعدادية لتلقين المحازب العقيدة القومية اللبنانية غير ناجحة بالقدر الكافي، وذلك بسبب الطلاق ما بين الدرس النظري والشعور الداخلي العفوي عند المحازب والمشاهدة الحسية في الواقع المعاش. فبقي دور المدرسة الإعدادية محدوداً، ولم تلق التجاوب المطلوب[٢].

٤ ـ مؤتمر الحزب السنوي

أ ـ فكرة المؤتمر

عقد مؤتمر الحزب السنوي الأول بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٥٦، أي بعد مضي ما يقارب العشرين سنة على تأسيس الحزب. ويبدو أن المؤتمر كفكرة وجد قبل هذا التاريخ. «فتاريخ حزب الكتائب» يشير إلى أن فكرة المؤتمر السنوي عرضت لأول مرة في شهر تموز ١٩٥٠، كما اعتبر يوم الأقاليم مقدمة للمؤتمرات الحزبية[٣].

ويوضح البعض أن الشيخ بيار الجميل رد على فكرة عقد مؤتمر حزبي، بالقول بما معناه، إن في لبنان كما في حزب الكتائب مميزين على مستوى الأفكار غير أن العبرة دوماً في التنفيذ. لذلك أخذ إدوار صعب تحقيق الفكرة على عاتقه، فتعين المؤتمر الأول وجدول أعماله وموعده ثم استمرت المؤتمرات الحزبية بانتظامها السنوي ووقتها المحدد حتى بعد أن ترك إدوار صعب الحزب[٤]. وقد بلغ عددها حتى سنة ١٩٧٥ سبعة عشر مؤتمراً[٥].

---

(١) م . ن.

(٢) م . ن.

(٣) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ٣، م . س مع الهامش، ص ١٩٠.

(٤) أيوب، أنطوان: م . ش (١)، م . س، ويشير إلى أنه قد استلم الموضوع بعد صعب أشخاص فاعلون منهم جوزيف أبو خليل. كما أن دوره في المؤتمرات ارتبط دائماً وبشكل خاص بالحركة النقابية وقضاياها.

(٥) يبدو أن توقف المؤتمرات الحزبية، أو تأخرها يعود بالدرجة الأولى للأحداث الأمنية. فيلاحظ مثلاً: =

ويبدو أن تحقق فكرة انعقاد المؤتمر السنوي العام في الحزب يعتبر أحد مظاهر التطوير في البنية التنظيمية للكتائب بالاتجاه الحزبي[1] لما يتضمنه المؤتمر بحد ذاته من إجراءات ودراسات ونقاشات وتوصيات تطال مختلف مجال النشاط الحزبي والسياسي.

ب ـ ما هية المؤتمر

حدد النظام العام مؤتمر الحزب السنوي بأنه «الهيئة التوجيهية الرئيسية للحزب»[2]. وبالتالي فليس للمؤتمر مهمة قيادية أو تقريرية. كما أنه ليس الهيئة القيادية الأساسية والعليا في الحزب كما هو متعارف عليه في الأحزاب السياسية عادة[3]. باعتبار أن هيئة الإقرار في الحزب تنحصر حسب النص في المكتب السياسي[4] كسلطة عليا وأساسية.

وعليه فإن المؤتمر الحزبي لقاء سنوي للقيادة والقاعدة الحزبية لبحث الأمور الأساسية والتداول فيها واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها.

جـ ـ المشاركة في المؤتمر

حضور المؤتمر الحزبي العام يتم بموجب الوظيفة الحزبية ـ المهام الإدارية ـ إضافة لطلبات الحضور. فالمشاركة في المؤتمر العام مرتبطة بالموقع الحزبي. ويحق لكل مصلحة ولكل إقليم إيفاد مندوبين لحضور المؤتمر. إضافة لرؤساء المراكز الحزبية[5].

= ـ المؤتمر العام الثاني عقد عام ١٩٥٩ بسبب أحداث ١٩٥٨.

ـ المؤتمر العام الثامن عشر عقد بتاريخ ٢٠ و٢١ و٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٦ في برمانا، أي بعد انقطاع (١١) سنة بسبب الأحداث التي ابتدأت عام ١٩٧٥.

ـ المؤتمر العام التاسع عشر عقد بتاريخ ١٨ و١٩ و٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٣ وتأخر ما يقارب ٦ سنوات بسبب استمرار الأحداث من جهة وتوتر الأوضاع التنظيمية والسياسية داخل الحزب من جهة أخرى.

(١) أبو خليل، جوزيف: م.ش (١)، م.س.

ـ صاغية، حازم: **تعريب الكتائب**، م.س، هامش ص ٢٤٣.

(٢) **النظام العام**، م.س، الباب الثالث المادة (٥٠). وقد بقي هذا التحديد في الأنظمة العامة المعدلة لسنة ١٩٨٠، ١٩٨٦.

ـ حدد النظام الداخلي للمؤتمر السنوي المعدل بموجب القرار ٥١٤٣ تاريخ ٩ حزيران ١٩٨٠ تفاصيل وشروط المؤتمر الحزبي، يراجع: **أرشيف الحزب**، بيت الكتائب المركزي.

(٣) نجم، أنطوان: م.ش (٢)، م.س.

(٤) **النظام العام**، م.س، المادة (١٣).

(٥) أبو خليل، جوزيف: م.ش (١)، م.س.

ويعتبر أعضاء المجلس العام ورؤساء المناطق أعضاء حكماً في المؤتمر السنوي لأن النظام العام حصر فيهم حق الاقتراع خلال المؤتمر(١).

كما اعتبر النظام العام حضور المؤتمر الحزبي العام حقاً لجميع الأعضاء العاملين والمؤيدين الذين سددوا اشتراكاتهم(٢). وأشار البعض إلى أن لكل كتائبي الحق في حضور المؤتمر السنوي على أن يتقدم بطلب خطي قبل موعد انعقاده(٣).

د ـ تنظيم أعمال المؤتمر

يرأس المؤتمر رئيس الحزب أو نائبه أو الأمين العام. ويفتتح بالنشيد الوطني اللبناني، ويختتم بالنشيد الكتائبي. وقد حددت المادة (١٥) من النظام العام بأنه خلال الجلسة الأولى من المؤتمر «يتلى بيان عن التقارير الواردة وتقرير عن السياسة العامة ونشاط الحزب خلال السنة المنصرمة، ومنهاج العمل للسنة الطالعة»(٤).

ويقدم الرئيس عادة بياناً سياسياً عاماً حول سياسة الحزب. ويعرض الأمين العام تقريراً عن شؤون الحزب التنظيمية والإدارية إضافة لتقارير اللجان المقدمة للمؤتمر.

وتتضمن التقارير مختلف الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعالج قضايا عمالية ونقابية ومالية وطالبية ونسائية، وموضوع المغتربين... إلخ. إضافة للقضايا الإدارية الحزبية. ويوضح البعض أن الدراسات والتقارير المقدمة للمؤتمر يعتمد في

---

(١) **النظام العام**، م.س.

- حدد النظام الداخلي للمؤتمر السنوي المعدل بموجب القرار رقم ٥١٤٣ تاريخ ٩ حزيران ١٩٨٠ إلزامية الحضور في المادة (٧). بحيث شملت أعضاء المجلس المركزي وأعضاء المكتب الدائم للمؤتمر والمندوبين عن الأجهزة الحزبية إلا لأسباب اضطرارية يعود حق تقريرها إلى المكتب السياسي. أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي.

(٢) م.ن، أما الأنظمة الحزبية المعدلة لاحقاً فقد حددت بدقة طبيعة حضور الأعضاء على النحو التالي:

- **نظام ١٩٨٠**: اعتبر حكماً أعضاء المجلس المركزي أعضاء أصليين. ويحضر المؤتمر أعضاء عاملون ومؤيدون وفقاً لنظام المؤتمر العام الداخلي، المادة (٣٨).
- **نظام ١٩٨٦**: المادة (٦٢) حدد تأليف المؤتمر من أعضاء المجلس المركزي وهيئة الشورى ومندوبين عن الإدارات الحزبية المركزية واللامركزية ومن غيرهم من الأعضاء العاملين والمؤيدين وفقاً لشروط المؤتمر العام الداخلي.

(٣) نجم، أنطوان: م.ش (٢)، م.س.

(٤) **النظام العام**، م.س.

وضعها عادة على الخبراء وأصحاب الاختصاص، الأمر الذي يغنيها ويزيد من أهميتها[1]. ويقوم أعضاء المؤتمر بمناقشة كافة القضايا المطروحة واتخاذ المواقف حيالها. وفي «حال اتخاذ مقررات يحق الاقتراع لأعضاء المجلس العام ولرؤساء المناطق... على أن تقدم الاقتراحات خطيا إلى الأمين العام قبل موعد المؤتمر بثمان وأربعين ساعة»[2]. والقرارات التي تتخذ في المؤتمر الحزبي العام يجب أن يصادق عليها المكتب السياسي[3].

وعليه، فالمؤتمر ليس هيئة انتخابية أبداً، ولم يكن في أي وقت كذلك. حيث إن الانتخابات الحزبية لها هيئتها المستقلة[4]. مع العلم أن العملية الانتخابية بحد ذاتها محدودة في حياة الحزب الداخلية.

ويبدو المؤتمر السنوي العام في حزب الكتائب تظاهرة سياسية حاشدة، يحدد الحزب من خلالها موقفه من جملة القضايا الأساسية الراهنة في المجال الداخلي - الوطني والخارجي - الإقليمي والدولي فيوضح رأيه ويقدم مشاريعه واقتراحاته في مختلف أوجه الحياة اللبنانية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتربوياً... إلخ. إضافة لما يتخذه من توصيات على الصعيد الحزبي الإداري.

ويعزز هذا الاتجاه برأي البعض غياب فكرة الانتخابات بحد ذاتها عن المؤتمر، الأمر الذي يجعل منه لقاء مهماً في حياة الحزب الداخلية. وتعود فكرة غياب الانتخابات كما يوضح البعض، إلى قرار اتخذه بيار الجميل خشية أن يتسرب إلى المؤتمر «الهوس» أو «العنف» الانتخابي[5]. وكان قراراً «حكيماً ومصيباً» لأنه يحول المؤتمرات الحزبية إلى مناسبة سياسية حزبية قاعدتها المحبة والتعاون والروح الإيجابية. فتكون لقاءات المؤتمر

---

(١) أبو خليل، جوزيف: م.ش (١)، م.س.

(٢) النظام العام، م.س، المادة (٥٠). وأوضحت المادة (٤٨) أن رؤساء المناطق هم رؤساء إدارة المناطق والأقاليم والأقسام.

(٣) المقابلات الشخصية.

(٤) حدد النظام العام الهيئة الانتخابية من رئيس الحزب ونائبه ومن أعضاء المجلس المركزي. أعضاء المجلس المركزي هم: أعضاء المكتب السياسي والمستشارين ورؤساء المصالح والأقاليم ونوابهم ورؤساء المقاطعات في بيروت ورئيس منظمة الشباب ومفوضية منظمة الشابات العامة «ألغيت هاتين المنظمتين لاحقاً». راجع مادة رقم (١٧) و(٤٤).

(٥) نجم، أنطوان: م.ش (٢)، م.س.

وجلساته الرسمية موجهة مباشرة إلى المعالجة الجدية لكافة الأمور والقضايا المطروحة. وذلك عكس سائر الأحزاب الأخرى حيث الصراع الانتخابي هو السائد بالدرجة الأولى[١].

كما تبدو من خلال المؤتمر سلطة المكتب السياسي وهيمنته. حيث يعود إليه القرار الأخير في قبول مشاركة العديد من الأعضاء أو في إقرار ما يراه مناسباً من التوصيات والقرارت المتخذة في المؤتمر، الأمر الذي يخفف من مدى فعالية المشاركة الحزبية، ويعطي للمؤتمر طابع الاحتشاد والتظاهر.

ورغم ذلك فإن المؤتمر العام في حزب الكتائب يعتبر حدثاً مهماً بالنسبة للحزب حيث يتجمع مئات المحازبين في جلساته ومتابعة أعماله. غير أن هذا الحشد الملفت للنظر يبدو محدود التأثير وضعيف الفاعلية نتيجة لطبيعة المؤتمر وتركيبته.

ويبدو أن ماهية المؤتمر كهيئة توجيهية عامة وموقعه كتقليد سنوي ثابت ضمن نشاطات الحزب، يزيد من أهميته في حياة الحزب الداخلية، ويساهم في أحد جوانبه بدور تثقيفي على مستوى الحزب بكافة هيئاته ومراتبه التنظيمية. فمعالجة القضايا السياسية والاستماع إلى التقارير المقدمة والتوصيات المتخذة تساهم بتزويد عضو الحزب بجملة من المواقف والآراء حول مختلف أوجه النشاطات السياسية والقضايا الحيوية في الوطن، إضافة للقضايا الإدارية التنظيمية الخاصة بالحزب. كما يساهم المؤتمر بدور تعبوي من خلال مظاهر الحشد ـ عدداً ونوعية وتنظيماً ـ والمواقف السياسية المحددة التي يقررها الحزب أو يتخذ مواقف حيالها فيعزز العصبوية التنظيمية ويبرز معالم قوة الحزب وتماسكه.

٥ ـ جريدة العمل

تبدو جريدة العمل أحد الأطر التي تتمظهر من خلالها توجهات الحزب ومواقفه السياسية. فتتناقل أخبارها وتعليقاتها ومواقفها قواعد الحزب ومناصروه وتتأثر بها وتتفاعل معها باعتبارها جريدة الحزب الرسمية والناطقة باسمه، الأمر الذي يعزز موقعها كإطار للتربية الحزبية السياسية.

---

(١) م.ن.

وقد لحظت منظمة الكتائب منذ نشأتها أهمية الوسيلة الإعلامية في التبشير والتعبئة والتوجيه والتحريض، فأصدرت جريدة العمل في تشرين الثاني ١٩٣٩ كأداة رئيسية للدعاية الحزبية[١]. ومثلت الجريدة منذ انطلاقتها الأولى فكرة المنظمة في الدعوة لإحياء «القومية اللبنانية» كما تفهمها الكتائب وتريدها. كما لخصت توجهات المنظمة: «العمل في خدمة لبنان» سياسياً واقتصادياً ووطنياً، فساهمت في توسيع انتشار المنظمة خصوصاً في بدايات التأسيس حيث كان لها دور ملحوظ في زيادة عدد المنتسبين إلى صفوف الكتائب. واستمرت لاحقاً في السعي إلى «إحكام روابط الأخوة بين العائلة الكتائبية الكبرى» ونشر «الثقافة الوطنية»، الأمر الذي جعل من الجريدة منبراً للتوجيه الحزبي. وقد أثر استمرار الجريدة على مدار سنوات التاريخ الكتائبي في تقوية موقع الجريدة وتعزيز دورها.

وقد غلب على جريدة العمل الطابع الحزبي إلى حد كبير. فارتبطت مباشرة بسياسة الحزب وتوجهاته. فكانت مصدراً لتبليغ القواعد الحزبية بالعديد من النشاطات الخاصة، بل كمفكرة حزبية يومية من جهة، ومجالاً لاستعراض نشاطات الحزب وتغطيتها، كأرشيف شامل من جهة أخرى، وإطاراً لتعميم موقف الحزب وسياسته كنشرة للتثقيف الحزبي من جهة ثالثة، الأمر الذي جعل من «العمل» «الزاد اليومي»[٢] للقاعدة الحزبية.

وساهمت الجريدة من خلال الحضور اليومي في تكوين «ما يسمى الرأي العام»[٣] الخاص بالكتائب وتعبئة المحيط الشعبي بالاتجاه السياسي الذي يمثله الحزب. باعتبار «العمل» مرجعاً يومياً بالنسبة للقاعدة الحزبية والمناصرين وللشارع المسيحي العام.

ويبدو أن القاعدة الحزبية كانت أكثر اهتماماً بالموقف السياسي اليومي، والتعليق المباشر على صفحات «العمل» أكثر من اهتمامها بالملف السنوي[٤] الذي يصدر عن

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ١، م .س، ص (١٨٥ ـ ١٨٦) وص (٢٧٣).
تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ٢، م .س، ص ١٩.
(٢) أبو خليل، جوزيف: م.ش (٢)، م.س.
ويشير من خلال تجربته الذاتية إلى أن جريدة العمل كان لها تأثير هائل على تكوينه تربوياً وتثقيفياً، منذ بدايات نشاطه الحزبي. وقد تأثر أيضاً وبشكل مباشر بأسلوب كتاب الجريدة، خاصة كاتب المقال الرئيسي فؤاد حداد قبل أن يصبح أبو خليل رئيس التحرير في أيار ١٩٦٨ ولغاية ١٩٨٨.
(٣) م .ن.
(٤) م .ن.

الجريدة في المناسبات الحزبية. حيث يشير البعض أن الملف السنوي للجريدة كان أقل تأثيراً على قواعد الحزب ومناصريه، ولم يحظ بالأهمية الإعلامية والتثقيفية التي لجريدة العمل اليومية.

ويوضح جوزيف أبو خليل بأن جريدة العمل قد مرت بمراحل متعددة عبر النشاط الكتائبي، لكن مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧ تبدو الأكثر أهمية. حيث بدأت محاولة تعزيز طابعها الليبرالي، وتحويلها من جريدة حزبية بحتة ومحددة إلى جريدة سياسية عامة. وتحررت «العمل» من «طابعها المتزمت»[١]. ونشرت على صفحاتها الأولى تصاريح لكمال جنبلاط أو خطباً وصوراً لجمال عبد الناصر وكانت هذه الأمور والمواضيع محرمة سابقاً وممنوعة.

ويبدو أن الاتجاه الليبرالي في الجرائد والمجلات الحزبية يواجه صعوبات جمة تعكس في جوهرها طبيعة التربية الحزبية الأحادية الجانب.

ومن المؤكد تقريباً بأن تعزيز الاتجاه الليبرالي لجريدة العمل كان نتيجة لتظافر عوامل متعددة محورها رئيسا الحزب والتحرير. فرئيس التحرير على اتصال يومي برئيس الكتائب بيار الجميل وفي انسجام يبدو تاماً معه إذ يرتبطان بعلاقة قوية ومتينة قاعدتها الثقة والاحترام المتبادلان. إضافة إلى أن رئيس التحرير معايش للحزب من الداخل ويعرف تفاصيل الخبايا والتوجهات الحزبية ويحضر اجتماعات الكتائب المركزية، الأمر الذي يؤهله لمعرفة دقائق الأمور الحزبية وخفايا القضايا السياسية. . . كما أنه على احتكاك بعامة الناس يسمع آراءهم وشكواهم. هذه الأمور مجتمعة ساهمت في توجه الجريدة اتجاهاً ليبرالياً عاماً. ويبدو أن شخص رئيس التحرير بحد ذاته ساهم في تطمين رئيس الحزب من أي أبعاد سلبية لخطوات الجريدة واتجاهها التجديدي. ويبرز هذا الجانب بالمقابل دور رئيس الكتائب وموقعه في التأثير على مختلف مجريات الحياة الحزبية وكافة أشكالها ومظاهرها.

كما حظيت الجريدة بعناية الحزب عامة من خلال توصيات المؤتمرات العامة[٢]

---

(١) م. ن.

(٢) راجع: **مقررات المؤتمرات العامة**، م. س، مثلاً: **المؤتمر الثاني عشر عام ١٩٦٩** حيث أوصى باعداد ملاحق لجريدة العمل تتضمن ملخصاً عن عقيدة الحزب. كما أقر رفع قيمة الاشتراك الحزبي بالجريدة إلى أربعين ليرة.

ومقرراتها الداعية إلى الاهتمام بالجريدة ودعمها لتكون إطاراً للتثقيف الحزبي واطلاع القاعدة على «عقيدة» الحزب وأفكاره ونضالاته.

وضمن هذا المناخ لعبت جريدة العمل دوراً جديداً في حياة الحزب الداخلية، حيث ساهمت في زيادة حدة الاعتراض[1]. فالنظرة السائدة حزبياً والشائعة اجتماعياً أن حزب الكتائب حزب النظام ـ الدولة ممثلة خاصة برئاسة الجمهورية. غير أن الجريدة كانت تتجه نحو المعارضة أو الاعتراض في حدود وضوابط محكمة سياسياً وحزبياً.

كما أن الجريدة كانت في مناسبات عديدة تسبق الحزب بالخطوات والمواقف، ليس بمعنى وضع الحزب تجاه الأمر الواقع كما يوضح جوزيف أبو خليل، بل في مواجهة بطء آلية الحركة الكتائبية الداخلية الناتجة عن طبيعة تحرك الماكينة الحزبية الضخمة والمرتبطة بوتيرة العمل الحزبي (اجتماعات قرارات... إلخ)[2] وأدائه الروتيني المعروف.

ويبدو أن عملية التفاعل بين القاعدة الحزبية والجريدة غير عميقة، فالاعتراضات أو الانتقادات الموجهة للجريدة لم تكن ذات تأثير يذكر على التوجه المحدد للجريدة أو مواضيعها. وقد انحصرت أشكال الاعتراض والملاحظات المقدمة في كون جريدة العمل لا تضاهي الجرائد اليومية الأخرى. وفي بداية تجاوز المألوف على صفحات «العمل» انحصرت غالبية الاعتراضات على نشر تصاريح وصور من اعتبروا في الخط المعادي للكتائب.

ورغم ضحالة الشكاوى فإنها تشير بمجملها إلى أن القاعدة الحزبية لا تريد توجيهاً حزبياً صرفاً[3]. وترغب بالاطلاع على الجديد وتهتم بانتقاد السلطة[4] في البلد.

وعليه فإن جريدة العمل ضمن هذا السياق إطار تربوي مباشر، ورغم الدور الذي اختطته على صفحاتها فإنها بقيت محملة بإرث الحزب وهمومه، فكانت قناة تصب قيادة الحزب من خلالها الاتجاه السياسي والموقف اليومي. فيكون التوجيه الحزبي في جزء منه نوعاً من التعبئة الحزبية المقررة. ولم تكن الجريدة منبراً للتثقيف الحزبي من خلال تبادل الأفكار وتقبل الآخر.

---

(١) أبو خليل، جوزيف: م .ش (٢)، م .س.

(٢) م .ن.

(٣) م .ن.

(٤) م .ن.

٦ ـ المصالح الحزبية

تندرج المصالح الحزبية ضمن التنظيم المركزي[١] في حزب الكتائب. وقد رافقت نشأة الحزب وتطورت مع مسيرته السياسية والتنظيمية.

عرفت بداية باسم «اللجان المختصة» وفي نظام ١٩٣٩ استبدلت اللجان المختصة بالمصالح الحزبية فتنوعت صلاحياتها وزاد عددها[٢]. وساهمت برأي الحزب في القيام بدور قيادي من خلال مساعدة الرئيس في قيادة المنظمة[٣].

واعتبر «تاريخ حزب الكتائب» أن التعديلات التي طرأت على ترتيب وتسمية المصالح، وبالتالي على اهتماماتها الوطنية والحزبية تعكس مدى التحول في مفهوم النضال الكتائبي ومتطلباته وطبيعته من الانشغال بالقضايا الحزبية الداخلية إلى الانفتاح على العمل الوطني العام[٤].

ويبدو أن البداية الأولى للمنظمة فرضت تركيز الاهتمام على المصالح ذات الاهتمام الحزبي الداخلي. لذلك أعتبر أن توسيع اهتمام المصالح الحزبية بالاتجاه الوطني دلالة على تحول في طبيعة الحزب وتوسيع مجالات اهتماماته السياسية ومؤشر على تطور بنيته الداخلية وتوزيع السلطة بين الرئيس ومؤسسات الحزب[٥]. وقد أشار «تاريخ حزب الكتائب» إلى توصيف المصالح الحزبية بين قطاع حزبي وآخر وطني للدلالة على أهمية

---

(١) **النظام العام**، م .س، حيث يقسم تنظيم الحزب إلى: مركزي واللامركزي.
- **الأنظمة السابقة**: أيار ١٩٣٧، شباط ١٩٣٩، كانون الأول ١٩٣٩، أيلول ١٩٤٢. أدرجت المصالح الحزبية ضمن التنظيم الإداري للحزب. حيث ميزت هذه الأنظمة بين نوعين من التنظيم: النضالي والإداري. يراجع: **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م .س، ص(٢٤٩ ـ ٢٥١).

(٢) يلاحظ مثلاً التوزيع التالي:
- نظام ١٩٣٧، عددها ٩ لجان.
- نظام ١٩٣٩، عددها ٩ مصالح.
- نظام ١٩٤٢، عددها ١٢ مصلحة.
- نظام ١٩٥٢، عددها ١٦ مصلحة.

يراجع: **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م.س، ص ٢٥٢.

(٣) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م.س، ص ٢٤٨.

(٤) م .ن، ص ٢٥٣.
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ٣، م .س، ص ١٨٨.

(٥) م.ن، ص(١٨٣ ـ ١٨٤).

التحول وطبيعته بالنسبة للحزب. غير أن نظام ١٩٥٢ وما بعده أبقى الرجحان في المصالح الحزبية لصالح القطاع الحزبي واهتماماته، الأمر الذي يشير إلى أهمية الدور الحزبي الذي تضطلع به المصلحة الحزبية في البناء التنظيمي وأثرها على حياة الحزب الداخلية، وبالتالي تأثيرها على أعضاء الحزب.

إن تعديل المصالح الحزبية وتطورها وتبديل بنيتها واختصاصاتها وعددها راعى باستمرار شؤون الحزب وأوضاعه واتساع نشاطه وتوجه نضاله، كما ساهم في ضبط مسلكية أعضائه[١] وتوجيههم سياسياً وفكرياً. وأشار «تاريخ حزب الكتائب» إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تدخل ضمن السياق عينه على المستوى الحزبي والوطني والسياسي تتضمن في... (...)... محتواها الدور التعبوي والتوجيهي والتنظيمي للمصالح الحزبية. حيث إن وظيفتها اتخذت صفة «حكومة الظل» في التوجيه والمراقبة والإصلاح. فالترابط عضوي بين الحزبي واختصاص مصالحه من جهة، وبين مصلحة الوطن وقضاياه من جهة أخرى. خاصة وأن النشاط الكتائبي يسعى برأي المصادر الحزبية إلى خلق جيل جديد من السياسيين يقدمون مصلحة الوطن على المصلحة الشخصية[٢].

من هنا تدخل المصالح الحزبية ضمن الأطر التربوية في حزب الكتائب، لما جسدته في تاريخ الحزب من اهتمام بالنواحي الوطنية والسياسية والمهنية والإدارية، ولما مثلته كعملية توجيهية للمحازبين، مباشرة أو غير مباشرة، ولدورها المساهم، مبدئياً، في تكوين المحازب وتوجيه نشاطه وتنمية فكره وشخصيته.

فالمصلحة الحزبية إذن جهاز مركزي يهتم بقطاع معين من نشاط الحزب. واهتماماتها إدارية تقنية ووطنية ـ جماهيرية بحسب طبيعة المصلحة ومجال اختصاصها ودائرة نشاطها ومن هذه المصالح: مصلحة الأمانة العامة، مصلحة المراقبة، مصلحتي: الأقاليم وبيروت، مصلحة المالية واللوازم، مصلحة الحشد، مصلحة الشؤون الاجتماعية، مصلحة القضايا النسائية، مصلحة الهجرة والتوطن، مصلحة الانتخابات، مصلحة الرياضة، مصلحة الطلاب، مصلحة الأمن، مجلس الأبحاث والدراسات السياسية: «مصلحة العقيدة ـ مصلحة الدعاية ـ مصلحة التخصص والدروس».

ويدير كل مصلحة رئيس يساعده نائب وأمين سر وعدد من الدوائر والمكاتب وفقاً

---

(١) م.ن، ص ١٨٨.

(٢) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م .س، ص (٢٦٢ ـ ٢٦٣).

لمقتضيات الحاجة[1]. كما حدد النظام العام مسؤولية رئيس المصلحة المرتبط بالأمانة العامة عبر المستشار[2]، ومهمة أمين السر الذي يتولى شؤون المراسلات والمالية واللوازم وسجلات المصلحة وإدارتها العامة[3]. وأوصى النظام العام بضرورة اجتماع رؤساء المصالح مع أعضاء مصالحهم مرة في الأسبوع على الأقل[4]. كما أقر إمكانية جمع عدة مصالح في مجلس واحد بقرار من المكتب السياسي[5]. حيث تبرز سلطة وقيادة المكتب السياسي على مصالح الحزب في الإشراف والتعيين والمراقبة والتوجيه... إلخ عبر تسلسل تنظيمي محكم في أدائه وسيره وبنيته.

لذلك يبدو من الضروري استعراض المصالح الحزبية لملاحظة طبيعة عملها ومدى تأثيرها في حياة الحزب الداخلية، وبالتالي مساهمتها في عملية التربية الحزبية السياسية.

أ ـ مصلحة الأمانة العامة

مصلحة الأمانة العامة تعاون الأمين العام «في القيام بوظيفته وتتولى إدارة البيت المركزي في بيروت»[6]. وتتوسع مجالات اهتمام مصلحة الأمانة العامة نتيجة لمركزيتها في الجهاز الحزبي التنظيمي من جهة وعلاقتها بالأمين العام من جهة أخرى. فالأمين العام رأس الهرم الإداري، ويتمتع بصلاحيات متعددة ويؤمن «الاتصال بين المكتب السياسي ومصالح الحزب المختلفة»[7].

وتبدو مصلحة الأمانة العامة مرتبطة بالنواحي الإدارية في الحزب. وتعتبر نقطة التقاء كافة المصالح الحزبية، والقناة التي تجمعها وتساهم في أحكام المركزة التنظيمية وضبطها وتوجيهها.

---

(١) النظام العام، م .س، مادة (٣٩).
الأنظمة اللاحقة لعام ١٩٨٠ و١٩٨٦ حددت ماهية المصلحة ومهامها وانشائها وادارتها. ويبدو أنها لم تتغير في الجوهر عما كان سائداً.
(٢) م .ن، مادة (٤٠).
(٣) م .ن، مادة (٤١).
(٤) م .ن، مادة (٤٢).
(٥) م .ن، مادة (٤٣).
(٦) النظام العام، م .س، مادة (٢٣).
(٧) م .ن، مادة (٢٠)، بند رقم (٢).

ب ـ مصلحة المراقبة

يرتبط دور مصلحة المراقبة بالجانب الإداري في الحزب. وقد رافقت التنظيم الحزبي منذ عام ١٩٣٩ كجزء من مصلحة المراقبة والتفتيش[١] قبل أن تستقل كصلحة للمراقبة في نظام ١٩٤٢ وتحت إشراف الأمين العام[٢] باعتبار أن فعالية الإدارة الحزبية، برأي الحزب، مرهونة إلى حد بعيد بانتظام عمل الأجهزة التي تتولى المراقبة[٣]، لما تساهم به من دور فعال في حياة الحزب الداخلية.

تهتم المصالحة بالمراقبة العملية لطريقة التنفيذ في أجهزة الحزب المختلفة. وتسهر على ملاحظة الثغرات الناتجة عن الأداء الإداري من خلال زياراتها لمختلف المراكز والمصالح الحزبية. وتشير إلى جوانب الخلل والقصور في الأداء الحزبي. وعليه فإن مصلحة المراقبة «تقترح الإصلاحات اللازمة لتحسين وسير العمل في سائر المصالح»[٤]. ويعود للمكتب السياسي الموافقة على الملاحظات والاقتراحات التي تقدمها مصلحة المراقبة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويبدو أن مستوى المراقبة لنشاط الحزب الإداري يساهم في تحريك الأداء الحزبي وتنشيطه من جهة وتحسين عملية الضبط الحزبي وتمركزه من جهة أخرى، ويجعل التنظيم الحزبي والجهاز الإداري برمته عرضة للامتحان الدائم، الأمر الذي يسهل على القيادة معرفة جوانب الخلل في مختلف الفروع ومواضيعها واتجاهاتها.

جـ ـ مصلحتا: الأقاليم وبيروت

اعتمد التنظيم اللامركزي في الحزب تقسيم لبنان، ما عدا بيروت، إلى عدة أقاليم، وكل أقليم إلى عدة مناطق وكل منطقة إلى عدة أقسام. أما في مدينة بيروت فقد قسمت إلى مناطق وكل منطقة إلى عدة أقسام[٥].

---

(١) مصلحة التفتيش في الحزب تهتم بالتفتيش عن ممتلكات الحزب في مختلف الفروع. وتقوم بالاطلاع على كافة السجلات وتسجل حاجيات ونواقص المراكز الحزبية. كما تقوم بإجراء محاضر عند وجود مخالفات أو نواقص معينة.

(٢) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م .س، ص ٢٥٣ و ٢٥٧.

(٣) **المؤتمر العام السنوي الرابع**، ١٩٦١، أرشيف الحزب، م.س.

(٤) **النظام العام**، م.س، مادة (٢٤).

(٥) م .ن، مادة (٤٦).

وقد رافقت مصلحة الأقاليم بدايات الحزب، واعتبرت صلة الوصل بين الأقاليم والرئاسة العليا وسائر المصالح الحزبية. أما مصلحة بيروت فلم يلحظ وجودها قبل نظام ١٩٥٢، وبقيت كلتا المصلحتين تهتمان بـ «تنظيم أجهزة الحزب» في الأقاليم وبيروت و «مراقبة نشاطها الإداري» في الأقاليم وإدارة هذه الأجهزة في مدينة بيروت[١]. وتتشابه أعمال ومهمات كلتا المصلحتين، وينحصر دورهما في القطاع الحزبي فقط، ويرتبطان بالجانب الإداري المباشر. وتبدو كل منهما القناة الرئيسية بين قيادة الحزب والقواعد الحزبية عبر البناء التنظيمي.

وقد عمدت مصلحة الأقاليم[٢] إلى تقليد سنوي درجت المنظمة على عقده سنوياً في أواخر أيار من كل سنة عرف «بيوم الأقاليم» تتمثل فيه كل المناطق والفرق الحزبية وتدرس سياسة الحزب وتقوم نشاطاته وتتخذ التوصيات التي توجه النضال الكتائبي في العام المقبل. وقد اعتبر مقدمة للمؤتمرات الحزبية اللاحقة. ومن المتعارف عليه أنه خلال هذا اللقاء يعرض الرئيس الإطار السياسي العام في البلاد ومواقف الحزب وتوجهاته، كما يعرض الأمين العام المواضيع الإدارية والتنظيمية في الحزب. ويتم التباحث في حالة الأقاليم وأوضاعها ومطالبها والأوضاع الشعبية في المناطق. ويساهم هذا اللقاء في تعزيز اللحمة التنظيمية وتوضيح سياسة الحزب ومواقفه.

د ـ مصلحة المالية واللوازم

مصلحة المالية واللوازم من المصالح القديمة في الحزب. فقد أقر نظام ١٩٣٧ وجود لجنة المالية، ومنذ عام ١٩٣٩ أصبحت مصلحة المالية واللوازم مصلحة مستقلة وحاضرة في الأنظمة العامة دون أن يتغير جوهر اهتمامها الرئيسي[٣].

وتتولى مصلحة المالية واللوازم «إدارة مالية الحزب وتأمين إدارة صحفه والمحافظة على اللوازم»[٤]. حيث تهتم شعبة المالية بكافة الشؤون المالية في الحزب وجباية

---

(١) م .ن، مادة (٣٣) و(٣٨).

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م .س، ص ١٨٥ و٢٤٨.
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ٣، م .س، ص ١٩٠ و٢٧٢.
- **أحكام نظامية عامة**، أنظمة وتعليمات، م .س، ص ٢٦.

(٣) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م .س، ص (٢٥٢ ـ ٢٥٣) و ٢٦٠.

(٤) **النظام العام**، م .س، مادة (٣٦).

الاشتراكات وإعداد الميزانية ومصاريف الحزب... إلخ. كما يعود إليها وحدها وضع نموذج المطبوعات الكتائبية كافة، وعلى الجميع التقيد بالنموذج المحدد[1]. أما شعبة اللوازم فتعنى بكافة اللوازم التي تهم مكاتب الحزب وأقسامه. وتهتم بتأمين ما تحتاجه نشاطات الحزب في المخيمات والرحلات... إلخ.

وتندرج مصلحة المالية واللوازم في القطاع الحزبي الداخلي البحت. حيث ينحصر دورها في الأعمال الإدارية اللوجستية التقنية. وتتوزع المهام داخل الحزب مع بقية المصالح وتعزز فكرة المحافظة على ممتلكاته.

هـ ـ مصلحة الحشد

تدخل مصلحة الحشد ضمن المجال الإداري التقني في الحزب. وانحصرت سابقاً في دائرة التسجيل ثم أصبحت في نظام ١٩٤٢ إحدى مهمات مصلحة التعبئة. حيث تقوم بتسجيل الكتائبيين وتنظيمهم في الوحدات العاملة في المنظمة بحسب التقسيمات الإدارية[2]. وقد أصبحت في نظام ١٩٥٢ مصلحة مستقلة وبقيت ضمن مصالح الحزب «تتولى تسجيل الأعضاء وتوجيه الأعضاء العاملين نحو مصالح الحزب المختلفة»[3].

وعليه فإن عملية التسجيل غلب عليها الطابع الإحصائي المباشر، إن في التعداد وتعبئة الاضبارات أو تسجيل كل ما يستجد على أوضاع الأعضاء العاملين العائلية أو في ملاحقة حركة تنقلهم من موقع سكني لآخر، والاهتمام بتحديد موقع انتظامهم الحزبي أو في تزويد المحازبين بالبطاقة الحزبية... إلخ.

ويبدو أن طبيعة اهتمامات مصلحة الحشد تندرج في القطاع الحزبي الداخلي، وتساهم في تنظيم حركة وتنقل الأعضاء، الأمر الذي يزود المحازب بانطباع إيجابي على أن كل أمر في الحزب يسير حسب القوانين المحددة. ويساهم إلى حد ما في تكريس فكرة التخصصية وتوزيع المهام والأعمال في الحزب.

و ـ مصلحة الشؤون الاقتصادية

تندرج مصلحة الشؤون الاقتصادية في القطاع الوطني من اهتمام الحزب. وقد رافقت نشأة الحزب وبداياته الأولى. فوجدت أولاً دائرة الازدهار الوطني ضمن مصلحة

(١) م .ن، مادة (٦٧).

(٢) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ١، م .س، ص ٢٥٣ و (٢٦٠ ـ ٢٦١).

(٣) النظام العام، م.س، مادة (٣٧).

التربية الوطنية والشؤون الاجتماعية ومن واجباتها في حينه تعريف اللبنانيين على المرافق الاقتصادية وإرشادهم إلى المدى الذي تستطيع المنتوجات الوطنية بلوغه[١]. وقد غلب على هذه الدائرة في البداية التوجيه والتوعية الوطنية.

وأصبحت في أيلول ١٩٤٠ مصلحة الازدهار الاقتصادي ثم تحولت في نظام ١٩٤٢ إلى مصلحة الانجازات الاقتصادية وغايتها «السعي إلى إيجاد الحلول الخاصة بتطوير الاقتصاد الوطني في مختلف فروعه»[٢]، حتى اعتبرت مصلحة مستقلة في نظام ١٩٥٢.

وقد حافظت مصلحة الشؤون الاقتصادية على جوهر طبيعتها في الأنظمة اللاحقة واهتمت في «درس القضايا الاقتصادية التي تهم الاقتصاد الوطني في جميع فروعه»[٣].

ويبدو أن منطلق مصلحة الشؤون الاقتصادية يتجه لتعزيز الاقتصاد الحر والمحافظة على الملكية الخاصة وعلى طبيعة النظام الاقتصادي في لبنان.

ز ـ مصلحة الشؤون الاجتماعية

تبرز مصلحة الشؤون الاجتماعية كأحد الأطر التربوية في حزب الكتائب نتيجة لتأثيرها المباشر على المحازب، من خلال تحديد دوره نقابياً ـ اجتماعياً وتوجيهه ضمن الاتجاه الذي اختطه الحزب ورسم معالمه وحدد منطلقاته.

وقد تنوعت اهتمامات مصلحة الشؤون الاجتماعية بحسب المحطات التنظيمية في الحزب، فمن دائرة الازدهار الاقتصادي في مصلحة التربية الوطنية والشؤون الاجتماعية مع بدايات الحزب، إلى مصلحة مستقلة في نظام ١٩٤٢، حيث أضيف إلى اهتماماتها تأمين العمل والمساعدة للمحتاجين والاهتمام بالمسائل الاجتماعية والمستوصف والطفولة. وقد حافظت على جوهر دورها الاقتصادي الوطني العام[٤] رغم التعديلات المتعددة التي طالت الاسم.

وقد حدد النظام العام في مادته الثامنة والعشرين مصلحة الشؤون الاجتماعية

---

(١) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م.س، ص ٢٥٦.

(٢) م.ن.

(٣) **النظام العام**، م .س، مادة (٣٠).

(٤) نظام ١٩٣٩ بقي الاهتمام بقضايا العمال من اهتمامات مكتب دائم لبحث شؤون العمال ضمن مصلحة التعاون والإسعاف العام، لتقريب وجهات النظر بين العمال ورب العمل. وتأمين الحلول لمعضلة العمال بالطرق الممكنة. إضافة لوجود شعبة تهتم بتشغيل المستخدمين في المحلات والشركات التي تفتح أبوابها بوجه الحزب.

باعتبارها تهتم «بالقضايا الاجتماعية وتنظم في داخل الحزب خلايا مهنية وعمالية»[1]، فارتبط دورها بوضوح أكبر بالجانب النقابي والاجتماعي - الاقتصادي، الأمر الذي يشير إلى نقلة مهمة في اهتمامات الحزب ومهماته بعد أن كان الموضوع النقابي وقضايا العمال تعالج ضمن مكاتب فرعية أو دوائر معينة في المصالح الحزبية.

وحدد المؤتمر العام الأول لحزب الكتائب طبيعة المنطلقات الأولية، والمبادىء العامة للتنظيم النقابي، إن في بعده الوطني حيث اعتبر التنظيم النقابي لأرباب العمل والعمال من الوسائل الفعالة لتحقيق الوحدة الوطنية في ظل المحبة والعدل والتضامن، أو كونه ضرورة تنظيمية باعتبار أن تشجيع الروح النقابية والتنظيم النقابي يؤدي إلى بناء اجتماعي صحيح ومتين، أو في جوهره الاستقلالي وتنزيه النقابات والحركة النقابية عامة عن أي تأثير حزبي خاص أو سياسي عام، أو في التطوير الذاتي للخلايا العمالية في الكتائب اللبنانية والمضي في تثقيف الكتائبيين المهتمين بالشؤون النقابية إلى أبعد حد مستطاع[2].

كما انطلق الحزب في نظرته النقابية من التركيز على الفصل بين الانتساب للنقابة والانتساب الحزبي في صفوف الكتائب، والدعوة لعدم التدخل في شؤون النقابات الداخلية والحركة النقابية عامة. لذلك لم يعمد الحزب إلى إنشاء نقابات خاصة به وبأعضائه. وعليه فإن مصلحة الشؤون الاجتماعية، كما يوضح المحازبون تهتم بتنظيم الخلايا العمالية وتوجيه العناصر الكتائبية نحو النقابات الموجودة، وتحث الكتائبي على الانضمام إلى الحركة النقابية، وتفرض عليه الانتساب إلى صفوف النقابة التي تدخل ضمن مجال عمله. كما تشجعه على السعي لإنشاء فروع لنقابته في إطار عمله. فللنقابة شخصيتها القانونية وهيئتها المستقلة، وليس هدف المحازب السيطرة أو الهيمنة على النقابة أو استثمار الحركة النقابية لصالح الحزب. وقد أدخلت الكتائب بذلك فكرة التمييز بين النشاط النقابي والنشاط الحزبي السياسي. ومن خلال هذا المفهوم للعمل النقابي تمايزت الكتائب عن الأحزاب الأخرى في لبنان[3].

= لمزيد من التفاصيل يراجع:
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م .س، ص ٢٥٣ وص (٢٥٦ - ٢٥٧).
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ٣، م .س، ص ١٨٧.

(١) **النظام العام**، م .س.

(٢) **توصيات ومقررات المؤتمر العام الأول**، ٢٨ أيلول ١٩٥٦، الحزب والنقابات، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي.

(٣) **مجمل اللقاءات الشخصية**.

غير أن المنطلقات الكتائبية في المفهوم النقابي وتوجيهه المحازبين في صفوف النقابات تلتزم بضوابط سياسية محددة ومنطلقات فكرية ثابتة لا يجوز تخطيها أو التغاضي عنها وهي مستلزمات أساسية لحرية العمل النقابي واستمرار نشاطه. حيث يتموضع التنظيم النقابي ومفهومه في حدود لا تتجاوز تحت أية ذريعة جوهر الدعوة الكتائبية وأساسيات الفكر الكتائبي ومنطلقاته في السيادة والاستقلال وموقف الحزب في المحافظة على النظام القائم والاقتصاد الحر والمبادرة الفردية. وتبدو هذه الحدود ثوابت جوهرية لا يمكن التفريط بها أو مسها أو تهميشها.

وقد لخص مفهوم الحزب للعمل النقابي مجمل نظرته السياسية، فالتوازن الوطني يفترض تعاوناً وثيقاً بين الدولة وأصحاب العمل والعمال. ويشير أنطوان أيوب بأن على الكتائبي، لأي نقابة انتسب، أن يعي بأن الحزب يرفض فكرة التصادم، ويشجع على الانتظام في المجتمع ويحارب مقولة الصراع خصوصاً بجوهرها الماركسي القائمة على فكرة الصراع الطبقي في المجتمع. ويدعو إلى المجتمع التضامني (من هنا القول بعيد العمل بدلاً من عيد العمال). فالتوجيه الحزبي يرتكز على قاعدة أن لا يجنح النشاط النقابي في أي تحرك نحو الطبقية ومقولاتها التصادمية والصراعية. كما أن على الكتائبي، في أية نقابة، أن لا يقبل بأن ينحرف العمل النقابي نحو غايات سياسية تمس جوهر النظام القائم أو تؤثر على توازناته. كما يرفض النشاط الغوغائي والتحركات الفوضوية والاضرابات، خاصة العامة[١] منها.

ويبدو أن طبيعة هذه المنطلقات جعلت العضو الكتائبي عضواً نقابياً مقبولاً بالنسبة لأرباب العمل وأصحاب المؤسسات والشركات[٢]. فالكتائبي النقابي لا ينساق لتأثير

---

(١) أيوب، أنطوان: م .س، ويذكر أن فكرة الاضراب عملياً غير مقبولة خاصة الإضراب العام. وإذا تضامن الحزب فلساعات محددة. أما بخصوص عيد العمل فإن الدعوة والقول بعيد العمل تنطلق من كوننا جميعاً عمالاً، وتهدف إلى تركيز فكرة التضامن على صعيد العمل وبين الفرقاء الذي يشكلون مجموعته. إضافة إلى أنها تهدف لتغيب فكرة الصراع الطبقي كوننا نسعى في سبيل التنسيق وجمع الشمل. فعيد العمل يخلق تضامن وأجواء تضامنية.

(٢) نظام ١٩٣٩ أوجد شعبة خاصة في مصلحة التعاون والإسعاف «تهتم بتشغيل المستخدمين في المحلات والشركات التي تفتح أبوابها في وجهنا. يراجع:

تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ١، م.س، ص ٢٥٧.

- ذكر أنطوان أيوب: م.س، أنه كثير ما عمد رجال الأعمال إلى طلب موظفين ومستخدمين وعمال، من بيت الكتائب أي بواسطة الحزب.

الاتجاهات الفكرية الحزبية المناوئة للنظام الاقتصادي والسياسي القائم، ويلتزم بطبيعة التوجهات الحزبية غير المهددة للرأسمال، ولا ينخرط في أعمال «تخريبية» ونشاطات «هدامة» أو يفتعل مشاكل ومناورات أو يدعو لاضرابات، إضافة إلى أن مرجعيته السياسية واضحة ومعروفة وموثوقة.

وقد كان لحزب الكتائب برأي البعض أثر مهم في خدمة الوطن وقضايا العمال من خلال توجهه النقابي ومنطلقاته النقابية ومفهومه لدور الحركة النقابية. فقد ساهمت الكتائب في تحقيق إنجازات مهمة سواء في تعزيز التفاهم وتخفيف التوتر وإيجاد جو من التوافق بين أصحاب العمل والعمال، أو من خلال دعم استقلالية الحركة النقابية وعدم التدخل في شؤونها، أو من خلال المساهمة في الدراسات والبيانات والإحصاءات وتقديم مشاريع القوانين. وتجمع المقابلات الشخصية في حزب الكتائب بأن الحزب وضع مسودة قانون العمل عام ١٩٤٣ وقانون الضمان الاجتماعي[١] والعديد من المشاريع التنموية[٢].

ورغم أهمية المنطلقات الكتائبية فإن توجيه الحزب لأعضائه وتثقيفه لعناصره في الحركة النقابية بقي محدود التأثير. وقد يعود ذلك إلى طبيعة الكتائب بحد ذاتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وإلى قاعدتها المسيحية واهتماماتها الأساسية المرتكزة على موضوع القضية الوطنية ومسألة لبنان بالدرجة الأولى، الأمر الذي أبقى القضايا الاجتماعية على هامش الحياة الحزبية[٣] واهتماماتها المباشرة.

ومن الواضح بأن التوجيه الكتائبي في المجال الاجتماعي ـ النقابي عكس نظرة الحزب المغالية في لبنانيتها. فالدعوة الوطنية اللبنانية فرضت على الكتائب تهميش الفروقات الاجتماعية بين المواطنين، وتعاملت مع العمال والمحازبين في منأى عن واقعهم الاجتماعي الاقتصادي. من هنا ساهمت في لجم العديد من التحركات العمالية

(١) د. نجار، إبراهيم: م.ش (٤)، م.س.
- نجم، أنطوان: م .ش (١)، م .س.
- أيوب، أنطوان: م .ش (١)، م.س.
- عازار، إميل: م.ش (٦)، ١١ آذار ١٩٩٣، بيروت، بيت الكتائب المركزي.
- مقررات مؤتمرات الحزب، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي.

(٢) يذكر أنطوان أيوب في ندوة العمل (٦)، العمل: عدد ٣،١٢٠٥٧ أيلول ١٩٨٥ انجازات الكتائب على الصعيد الاجتماعي. لمزيد من التفاصيل يراجع:
غانم، رفيق: م .س، ص ١٢٩.

(٣) أبو خليل، جوزيف: م.ش (٢)، م.س.

ذات الطابع الاجتماعي. وأثرت في تقييد التحولات الاجتماعية وما يمكن أن تسفر عنه من تعميق للتفاعل الحقيقي بين أبناء الوطن الواحد. فالقضايا الاقتصادية ـ الاجتماعية تطال عامة المواطنين في الوطن وتتجاوز المناطقية والطائفية والمذهبية... إلخ وطروحاتها الضيقة والانقسامية.

وقد عزز الواقع الطائفي للمجتمع اللبناني وطبيعة الحزب المنسجمة معه محدودية تأثير الكتائب وأضعف دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية في لبنان وفي المساهمة في تفعيل عملية التفاعل بين مناطقه وأبنائه. فارتبطت القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية بأبعاد طائفية مذهبية، وتقاسم قطبي الثنائية المجتمعية مقولتي الحرمان والخوف. وترسخت عند الكتائب ومحازبيها فكرة أن التغيير والتنمية مرتبطان بالأحزاب «الهدامة» والممنوعة، الأمر الذي جعل أية محاولة لطرح قضايا اجتماعية ـ اقتصادية تبقى في حدودها الطائفية، فتتحول من قضايا مجتمعية تهم أبناء الوطن الواحد إلى قضايا فئوية مذهبية تهدف النيل من مصالح ومواقع وامتيازات طائفة دون أخرى. فاعتمد التوجيه الحزبي في الكتائب اللبنانية غطاء لتمويه الفروقات الاجتماعية الاقتصادية داخل الحزب أو على المستوى الوطني العام، واستخدم ستاراً لهيمنة السلطات الطوائفية وأصحاب المصالح والرساميل على حساب الوطن وعماله وقضاياه.

وهكذا، فإن مصلحة الشؤون الاجتماعية بقيت سجينة المنطلقات الكتائبية وعاملة على إعادة إنتاجها مباشرة أو غير مباشرة. وقد حد ذلك من إمكانية اتساع مجال تأثيرها الوطني العام من جهة ومن القدرة على تكوين شخصية حزبية منفتحة متفاعلة ومسيسة من جهة أخرى.

فالحزبي من خلال مصلحة الشؤون الاجتماعية بقي محكوماً بهواجس الماضي وتجاربه الصراعية وحالات القلق والخوف من الآخر، حزباً أو جماعة. وعليه أن يبقى منضبطاً وملتزماً بتعاليم الحزب وتوجهاته حرصاً على وجوده واستمراره وبقائه، فيزداد ذوباناً في جماعته الحزبية والطوائفية، الأمر الذي يساهم في تهميش المحازب وتحويل اهتماماته عن اتجاهها الموضوعي وتكريس الزعامة الفردية بنماذجها التقليدية السائدة، أو بإعادة إنتاج إنماط متماثلة معها في الجوهر والمنطلقات، ويجعل من حزب الكتائب كنموذج للدراسة كما غيره من الأحزاب المماثلة، مؤسسات محكومة بمنطق طوائفها ومصالحها ورموزها، فتتجمد حركية المحازب ويصادر كشخص وكقيمة إنسانية من جهة وتتمتن أشكال التضامن الطوائفي والمذهبي من جهة أخرى.

ح ـ مصلحة القضايا النسائية

تبرز أهمية مصلحة القضايا النسائية في كونها إطاراً يهتم بقضايا المرأة اللبنانية في صفوف الحزب، الأمر الذي يساهم في الإطلالة على طبيعة التوجيه السياسي والإعداد الحزبي عند الكتائب اللبنانية. ويلقي بالتالي آثاره البينة على التربية الحزبية السياسية.

بدأ الاهتمام الحزبي بموضوع المرأة متأخراً نسبياً. فالانتساب إلى الكتائب اقتصر بداية على الذكور دون الإناث[١]. ثم حددت الأنظمة اللاحقة شروط الانتساب بالجنسية اللبنانية والعمر، قبل أن يصبح قبول الأعضاء في الحزب مجالاً مفتوحاً لكل لبناني ولبنانية[٢] ـ نظام ١٩٥٢ـ فدخلت المرأة نصاً وممارسة كعضو رسمي في الحزب.

وقد أنشأت منظمة الكتائب «التجمع النسائي الكتائبي»[٣] في الأول من آذار عام ١٩٤١ كتنظيم مستقل ملحق بالمنظمة وتحت قيادتها[٤]، بهدف إعداد المرأة اللبنانية وطنياً وإتاحة الفرصة أمامها لخدمة بلادها من خلال صفوف الحزب، ورفع مستوى شخصيتها الإنسانية، ومن أجل اشتراكها في خدمة الله والعائلة والوطن[٥]. ثم وجه الرئيس الأعلى نداء إلى اللبنانيات (٢٧ آذار ١٩٤٨) ناشد فيه المرأة اللبنانية الانضمام إلى صفوف الكتائب للمشاركة في العمل الوطني والسياسي المنظم والدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الوطن، وذلك من خلال المنظمة النسائية الكتائبية[٦]. فأصبحت المنظمة النسائية إطاراً تنظيمياً للنشاط الحزبي الكتائبي في صفوف القطاع النسائي. ثم أقر النظام العام وجود مصلحة القضايا النسائية في إطار التنظيم المركزي للحزب، حيث تتولى «الاهتمام بكل القضايا التي تهم المرأة اللبنانية والحركات النسائية الوطنية والدولية»[٧]. وقد صنف «تاريخ حزب

---

(١) نظام عام ١٩٣٧ المادة الخامسة، يراجع: **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، م.س، ص ٢٦٨.

(٢) **الأنظمة العامة اللاحقة في الحزب** لسنة: ١٩٥٢، ١٩٥٦، ١٩٨٠، ١٩٨٦.

(٣) K.Pakradouni - Structures des Kataeb. op. cit. PP.(52-53).

(٤) يراجع:
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ٢، م .س، ص ٢٠.
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ٣، م .س، هامش ص ١٧١.

(٥) **العمل الشهري**، عدد ١٣، ١٩٧٩، منشورات دار العمل، م .س، ص ١١١.
- **العمل الشهري**، عدد ١٤، ١٩٧٩، منشورات العمل، ص ١٢٩.

(٦) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ٣، م.س، ص (١٧١ ـ ١٧٢)، يراجع نص النداء، ص ٢٦٢.

(٧) **النظام العام**، المادة (٢٩)، م.س.

الكتائب» مصلحة القضايا النسائية ضمن المصالح ذات الطابع الوطني العام[١]، غير الحزبي الضيق. ويشمل نطاق عملها مجالات متعددة اجتماعياً وتربوياً وثقافياً. . . إلخ إلى جانب الإطار الحزبي المباشر في حياة الحزب الداخلية.

وبانتساب المرأة إلى صفوف الحزب بدأت تنتظم في الأقسام[٢] الحزبية من خلال التنظيم اللامركزي. وبقي الوضع التنظيمي للمرأة خاضعاً للواقع المجتمعي وحسب ظروف المنطقة والوضع السائد فيها. أي أن العقبات التنظيمية، كما يشير بعض المحازبين، ارتبطت بالمحيط ـ البيئة الاجتماعية وليس بالحزب[٣].

فأغلب الأقسام الحزبية مختلطة، إذ يضم القسم الرجال والنساء على حد سواء. أما في بعض القرى فكان هناك مسؤولة عن قسم النساء، حيث تقوم مسؤولة القسم النسائي، بممارسة الدور التنظيمي للقسم من الاجتماعات والنشاطات الحزبية المختلفة، هذا التمييز في التقسيم التنظيمي يرتبط بالوضع المجتمعي بين منطقة وأخرى. إضافة إلى ذلك فإنه يتم في بعض الأقسام الحزبية المختلطة اجتماعات حزبية خاصة بالنساء، بمعنى اجتماعات منفصلة ومستقلة. ويكون ذلك نتيجة لطبيعة ظروفهن وأوقاتهن والدور البيتي ـ العائلي للمرأة. خاصة وأن أغلب الاجتماعات الحزبية عادة تكون ليلاً وتعتمد مختلف النشاطات على التطوع وفي أوقات متأخرة نسبياً.

وقد تطورت النظرة للمرأة لاحقاً إن داخل الحزب أو على الصعيد الاجتماعي. فدخول المرأة إلى معترك الحياة السياسية لم يكن مستحباً. كما أن الرعيل الأول في الحزب لم يكن ينظر للمرأة نظرة مساواة كاملة[٤]. وقد فرضت المرأة نفسها في الحزب بعد جهد مضن ونضال مرير. فأصبحت مقبولة اجتماعياً وحزبياً وتمثلت في المكتب السياسي والمجلس المركزي والمؤتمرات الحزبية.

---

(١) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ٣، م.س، ص ١٨٧.

(٢) أول قسم نسائي أنشىء في برج البراجنة في شباط ١٩٥٠ ثم تبعته أقسام الدكوانة، فرن الشباك، حارة حريك، مزيارة، عين إبل، حدث بيروت. يراجع: **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ٣، م.س، ص (١٩٣ ـ ١٩٤).

(٣) معربس، أنطوان: م.ش (١)، م.س.
ـ نجم، أنطوان: م.س.

(٤) جزار، انطوان: م.س، ويشير إلى أن ثلاث سيدات كن الركيزة الأساسية لوجود المصلحة النسائية: لور نصر رينه، لور الجميل، وايفون سماحة الجميل. إضافة للسيدة دوريت صفير دحداح.
كما يوضح أسماء بعض من بذلوا جهد لمساواة المرأة بالرجل نضالياً في الحزب. فتضافرت جهودهم بجهود السيدات في الحزب منهم: عبيد عيسى، جوزيف مغيزل، بيار صايغ وانطوان جزار.

وقد أعطى انخراط المرأة في صفوف الكتائب اندفاعاً جديداً للحزب. واعتبر من ضمن العوامل المساعدة على تحول الكتائب من منظمة شبابية إلى حركة سياسية[١]. كما أن دخول المرأة إلى صفوف الحزب ساهم في تقويته وزيادة عدد أعضائه[٢]. ورغم الاعتبارات الاجتماعية والدعوة لفكرة المساواة فإن الدافع الأساسي لارتفاع عدد أعضاء الحزب وقبول النساء في الحزب يمكن رده في أحد جوانبه إلى العوامل الديمغرافية وازدياد إقبال المسلمين على التيار القومي العربي[٣].

وبالرغم من انتساب المرأة إلى صفوف الحزب، غير أن نسبة المشاركة النسائية بقيت محدودة[٤] قياساً إلى مشاركة الرجل. ويبدو أن الموروث الاجتماعي والنظرة غير الموضوعية تجاه المرأة ودورها المجتمعي، والمفاهيم العائلية السائدة ما زالت تعيق حركة المرأة وتقيد مشاركتها السياسية، وتحد من التزاماتها الحزبية. كما أن المرأة تخضع لظروف البيئة الاجتماعية خاصة بعد زواجها، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى إضعاف مساهمتها الحزبية السياسية وحصرها في دائرة البيت ومتطلبات الأسرة. وقد أشارت السيدة لور الجميل إلى أن الكثيرات من الكتائبيات «تتقاعسن عن النضال الحزبي» بعد الزواج. والحزب يحترم حالات اللواتي يكون تقاعسهن بسبب الولادة، لأن العائلة تشكل أساساً من أسس العقيدة الكتائبية[٥].

وقد ساهم الحزب من خلال الاهتمام بقضايا المرأة في إعدادها للتمرس بالحياة الحزبية والوطنية والمساهمة في تحقيق شخصيتها. ويبدو أن دور المرأة تمظهر في الحزب بشكله الواضح من خلال المعارك الانتخابية النيابية. حيث يعتمد الحزب في ماكينته الانتخابية إلى حد كبير على العنصر النسائي فيه[٦]. وقد وجه رئيس الحزب تنويهاً خاصاً

---

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣، م .س، ص (١٧١ ـ ١٧٦).

(٢) J.P. Entelis - Pluralism... op. cit. pp. (104 - 105).

(٣) يراجع:
- حميد، راشد: م .س، ص٢٢٧.
- K. Pakradouni - structures des Kataeb, op. cit. p. 53.

(٤) مجمل اللقاءات الشخصية، ويوضح جوزيف أبو خليل، م .ش (٢)، م .ص أن نسبة النساء في الحزب بحدود ٧ ـ ٨ بالمئة. وهي نسبة عالية إذا قيست بالأحزاب الأخرى أو بالأحزاب الأوروبية.

(٥) «ماذا قدمت الأحزاب للمرأة وبالعكس»، السفير: ٤ نيسان ١٩٧٥.

(٦) مجمل اللقاءات الشخصية، ويوضح جوزيف أبو خليل أن ٩٠٪ من الماكينة الانتخابية في الحزب تقوم على العنصر النسائي.

للدور الذي تلعبه مصلحة القضايا النسائية في الحزب خلال المعارك الانتخابية. إذ برهنت «المرأة مرة أخرى على أنها أهل للعمل الوطني والسياسي المنظم، بل إنها تفوق الرجل أحياناً دقة في تنفيذ الأعمال الموكلة إليها»[١].

كما برز جزء من دور المرأة في الحزب من خلال الأزمات السياسية. إضافة لدور النظاميات[٢]، حيث إن بعض النساء كن يتدربن في الحزب. كما ارتبط دور المرأة بتنظيم الاحتفالات الحزبية على اختلافها.

إن وجود المرأة في الحزب ساهم في زيادة اهتمام الحزب بالناحية القانونية المتعلقة بقضايا المرأة وشؤونها، من خلال تقديم المشاريع التشريعية واقتراح النصوص القانونية الخاصة بتطوير وضعها في لبنان. وقد أوصت المؤتمرات الحزبية باستمرار بالاهتمام بقضايا المرأة ودرس وضعها داخل الحزب وخارجه وتطوير المصلحة النسائية وتعيين رئيسات مكاتب في مختلف المناطق والأقاليم[٣]. كما طالب البعض[٤] بإلغاء مصلحة القضايا النسائية كمظهر للمساواة مع الرجل داخل الحزب.

ويبدو أن موضوع المرأة في الكتائب بقي في حدوده الليبرالية العامة. فقد ساهم في تعزيز موقعها داخل الحزب الانفتاح الخاص الذي تتميز به المناطق المسيحية. خاصة وأن عملية انضمام المرأة للحزب انحصرت ضمن البيئة المجتمعية الواحدة ولم تخرج عملية انضواء النساء في صفوف حزب الكتائب عن قاعدة الانضواء الحزبي العام للحزب.

ولا يبدو أن التأثير الحزبي قد أثمر بشكل فعال في تحسين النظرة للمرأة أو تحويل الاهتمام الاجتماعي والحزبي نحو قضايا المرأة المجتمعية. وانحصرت قضايا التحديث في الاهتمام بالنصوص العامة والمظاهر الأولية دون الحديث أو السعي لإحداث تغييرات بنيوية مجتمعية ذات تأثير بارز تعالج قضية المرأة بشموليتها كجزء من قضية المجتمع

---

(١) العمل: تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٨، م .س.

(٢) د. نجار، إبراهيم: م.ش (٤)، م .س، يراجع: المقاتلة الكتائبية الأولى، جوسلين خويري، ملحق النهار: عدد ١٢٤، السبت ٢٣ تموز ١٩٩٤. ص (١٠ ـ ١٢).

(٣) توصيات ومقررات المؤتمرات العامة، م .س، مثلاً:
- المؤتمر العام، الثاني عشر، سنة ١٩٦٩.
- المؤتمر العام، السابع، سنة ١٩٦٤.
- المؤتمر العام، الخامس، سنة ١٩٦٢.

(٤) جزار، انطوان، م .ش (١)، م .س.

وقضاياه. ويعود ذلك في جوهره إلى طبيعة الحزب الذي لم يطرح قضايا المرأة بعمقها المجتمعي وارتباطها العضوي بأوضاع المجتمع الحياتية من جهة وإلى طبيعة البنية المجتمعية اللبنانية وهيمنة الرجل على كافة مقادير السلطة في الحزب وخارجه.

ط ـ مصلحة الهجرة والتوطن

تهتم مصلحة الهجرة والتوطن بدرس «جميع المعضلات الناتجة عن الهجرة والتوطن». وتقوم «بتوطيد العلاقات بين الوطن الأول والمغتربين. وبحث الوسائل الكفيلة بمنع الهجرة وتسهيل عودة المغتربين ومراقبة شؤون التوطن والتوطين»(١). وقد تتوسع مجالات اهتماماتها لتشمل الربط بين الحزب والكتائبيين ومناصريه في بلاد الاغتراب.

وقد وضعت الكتائب اللبنانية قضية المغتربين في صلب نضالها وتنظيمها منذ بداياتها الأولى. فعلى المستوى التنظيمي اهتمت دائرة الهجرة ضمن مصلحة الدعاية والنشر عام ١٩٣٩ بجمع المعلومات عن المغتربين في دار الهجرة، والعمل بجهد لتحبيبهم العودة إلى ربوع الوطن، ومناشدتهم الحفاظ على التقاليد والعادات واللغة اللبنانية(٢). ثم تحولت إلى مصلحة الهجرة والتوطن في تنظيم ١٩٤٢ وسعت لحل المشاكل الناتجة عن الهجرة والتوطن(٣) ومتابعة قضية المغتربين. كما أوصت بعض المؤتمرات العامة بضرورة معرفة نسبة الهجرة في كل أقليم وأوضاع المغتربين وعناوينهم.

---

(١) **النظام العام**، مادة (٣١)، م .س.

(٢) نظام كانون الثاني ١٩٣٩، يراجع: **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص٢٥٣ و٢٥٩.

(٣) م .ن. يراجع أيضاً:

ـ **أحكام نظامية عامة**، أنظمة وتعليمات، م .س، ص (٢٢ ـ ٢٣) يشير إلى أحد التعاميم الصادرة عن مصلحة الهجرة والتوطن حيث تحدد وظيفة عضو المغتربين:

أ) جمع المعلومات وتسجيلها: جمع عناوين المغتربين في قريته أو القرى المجاورة ومعلومات موثوقة عن حالة كل مغترب. وتدون على نموذج محدد حزبياً، حسب كل قرية. ويسأل عنها في الزيارات التفتيشية.

ب) الاتصال مع المغتربين العائدين: يقوم مع رئيس القسم بزيارة المغترب وتوضيح دور الكتائب وطلب مساعدته في التعريف بدور الكتائب في الخارج. أما في بلاد الاغتراب فيقوم بإطلاع أصدقائه على نشاط الكتائب وموافاتهم بأخبار الوطن.

ج) المخابرة مع المصلحة: بواسطة مصلحة الأقاليم وبإطلاع رئيس القسم يرسل لائحة شهرية بجميع المغتربين الذين تمت مراسلتهم والمعلومات المهمة التي حصل عليها والاستيضاح عن القضايا التي تهم المغتربين.

أما على المستوى النضالي فقد اعتبرت الكتائب أن الاهتمام بقضية لبنان المغترب وموضوع المغتربين يعود إلى دور المغتربين في إنجاح القضية اللبنانية، وحرصاً على مستقبلهم في بلاد الاغتراب وباعتبارهم الامتداد العالمي للبنان المقيم[١]. وطالبت الحكومات اللبنانية المتعاقبة بأن تولي قضية المغتربين الاهتمام والعناية اللازمتين. كما طالبت بوزارة مستقلة تهتم بشؤون المغتربين ودعت لتمثيلهم في المجلس النيابي وبحقهم بالاقتراع العام خلال الانتخابات النيابية. والإبقاء على الاعتراف بجنسيتهم اللبنانية. وأرسلت الوفود المتتالية إلى بلاد الاغتراب وأسست عدداً من النوادي، أصدقاء الكتائب، وعينت مندوبين وممثلين للكتائب في الخارج. وأقامت مؤتمرات للمغتربين باسم: مؤتمر لبنان المغترب[٢]. وقد أعطت غالبية المؤتمرات العامة للحزب قضية المغتربين جانباً من اهتمامها. وذكرت دوماً بمنطق الكتائب ونظرتها تجاه لبنان المغترب[٣].

وتولت جريدة العمل نشر العديد من الدراسات والمعلومات والتحقيقات عن المغتربين. ووجه الحزب الرسائل حول قضية المغتربين وأوضاعهم إلى الجهات الرسمية، وأصدر البيانات المتتالية بشأن قضاياهم وأوضاعهم.

ومن الملاحظات الجوهرية في تبني قضية المغتربين أن الكتائب اللبنانية أعطت موضوع الاغتراب بعداً تاريخياً تراثياً. واعتبرت أن الاغتراب اللبناني في العالم وانتشاره في أنحاء المعمورة مرده إلى صميم التراث اللبناني باعتباره «من سمات طابعنا وعناوين شخصيتنا»[٤]، مشيرة بالمقابل إلى ضرورة الاهتمام بالقرية اللبنانية والحد من تدفق العاملين الأجانب إلى لبنان، في محاولة للحد من حركة الهجرة والنزوح.

ويبدو أن المسار الطائفي العام حكم اتجاه الاهتمام بقضايا المغتربين وقد أثر ذلك سلبياً على طرحها كقضية وطنية عامة. وبقيت قضية المغتربين موضوعاً طائفياً يؤثر على التوازن الداخلي في لبنان. كما استمرت قضية دقيقة وحساسة من قضايا الثنائية المجتمعية في لبنان. تتحول عند إثارتها موضوعاً متفجراً يحرك كل الهواجس المدفونة والمعلنة وتتخذ أبعاداً تاريخية ومساراً مذهبياً طائفياً، الأمر الذي جعل من توجه حزب الكتائب

---

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣، م .س، ص٢٠٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٢، م .س، ص (١٩٩ ـ ٢٠١) و (٢٩١ ـ ٢٩٣).
- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣. م .س، ص (٢٠٩ ـ ٢٢٣) و (٢٧٤ ـ ٢٧٧).

(٣) مقررات وتوصيات المؤتمرات العامة، م .س، أرشيف بيت الكتائب المركزي.

(٤) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج٣، م.س، ص٢١١.

اللبنانية نحو لبنان المغترب محكوماً بالتوازنات الطائفية. ولم تستطع الكتائب، رغم ادعائها ومحاولاتها، التخلص من قطبي التنافر المجتمعي. بل أصبحت إحدى تعابيره المنظمة والواضحة. وقد وضع هذا الاتجاه مصلحة الهجرة والتوطن في خدمة الفكرة اللبنانية التي مثلتها الكتائب اللبنانية بخصوصيتها الممركزة وذاتيتها الخاصة. واستمرت المصلحة في أن تكون إطاراً حزبياً إعلامياً يسخره الحزب لخدمة أغراضه ومواقفه السياسية. ويحاول أن ينمي الشخصية الكتائبية اللبنانية ببعدها التاريخي الموغل في القدم، باعتبار أن اللبناني مغامر بطبعه ومحب للسفر منذ أقدم العصور دون القدرة على تحرير هذه الشخصية من أثقالها الموروثة وهواجسها المدفونة وواقعها المقيد بأزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ي ـ مصلحة الانتخابات

تحتل معركة الانتخابات النيابية موقعاً مهماً في النضال الكتائبي. فلقد أصبحت الانتخابات النيابية إحدى الوسائل السياسية الرئيسية لنضال الحزب في الوصول إلى البرلمان وبداية المشاركة في الحكم. فالمنظمة ترفعت في مرحلة التأسيس عن دخول معترك الحملات الانتخابية بحجة الانهماك بمتابعة قضايا العمال ورفضها منطق المساومات المرافقة للعملية بحد ذاتها[١]، وعدم قناعتها في نقاء المعركة الانتخابية أو بقائها في منأى عن التدخلات والألاعيب غير السوية. إضافة لتدخلات الانتداب وبعض الدول العربية[٢].

ومن العوامل التي فرضت على المنظمة الاشتراك في الانتخابات الفرعية لأول مرة عام ١٩٤٥ الرغبة في مقاومة بروتوكول الاسكندرية من داخل السلطة[٣]. وقد أشار إنطليس إلى عاملين أساسيين لدخول الكتائب البرلمان هما[٤]:

(١) تبرير المنظمة لعدم مشاركتها في انتخابات عام ١٩٣٧، لمزيد من التفاصيل:
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص١٥١.
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٢، م .س، ص٢٤٠.

(٢) انتخابات عام ١٩٤٣ وموقف الكتائب، يراجع:
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٢، م .س، ص٨٦ و٨٧.
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص٢٤٠.

(٣) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص٢٤١.

(٤) J.P. Entelis - Pluralism... op. cit. p. 61 & 129.

١ ـ أن يكون للمنظمة صوت رسمي في المناقشات الدائرة حول المعاهدة العربية.

٢ ـ خوف المنظمة من كون الحكومة تسعى لخطوات وحدوية أكثر من سوريا.

كما لعبت ضغوط بعض(١) المحازبين وتدخلاتهم ومناقشاتهم، مع الشيخ بيار الجميل دوراً في إقناعه بدخول المعترك النيابي حتى لا تبقى المنظمة على هامش الحياة السياسية بعد أن أثبتت بالبرهان نزاهتها وحسن نواياها. فأصبح لزاماً عليها بعد تطور وضعها التنظيمي والسياسي المساهمة مباشرة في الحكم والتشريع والتنفيذ عبر الندوة النيابية.

فأصبح دخول المعركة الانتخابية شكلاً من أشكال النضال الكتائبي في مختلف أطواره. خصوصاً بعد أن استكملت المنظمة، على المستوى الذاتي، الإعداد والتنظيم من أجل خلق توجه لبناني صرف. فكانت الانتخابات النيابية برأي الكتائب، اتجاهاً متمماً لنشاطها وإحدى وسائل عملها السياسي من أجل الخدمة الوطنية(٢).

لذلك فإن قرار الاشتراك في المعركة الانتخابية ونتائجها عام ١٩٤٥ قد كانت من العوامل التي ساهمت في تطور المنظمة وتحولها إلى حزب سياسي(٣). كما كانت من العوامل التي ساعدت على تأمين حل جزئي «لأزمة تحديد الهوية»(٤) عند الكتائب بعد مرحلة الاستقلال.

وعليه فإن مصلحة الانتخابات لم يكن لها وجود قبل نظام ١٩٥٢. وكانت تتويجاً لتحول في طبيعة المنظمة واهتماماتها واتجاهها السياسي. واستمرت المصلحة فيما بعد حاضرة وباستمرار في الأنظمة العامة للحزب ومؤثرة في حياته الداخلية.

وقد أولت المؤتمرات الحزبية حيزاً كبيراً ومهماً لموضوع الانتخابات النيابية على المستوى السياسي العام أو الحزبي التنظيمي. فعلى المستوى الأول أكد المؤتمر العام الأول، سعي الحزب إلى الاشتراك في الحكم بمختلف أوجهه ومجالاته. وتلاحقت توصيات المؤتمرات اللاحقة في الاستفادة من المعركة النيابية بحد ذاتها لتوصيل أكبر عدد

---

(١) أيوب، انطوان: م .ش (١)، م .س.

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٢، م .س، ص١٩٣، و (٢٠٥ ـ ٢٠٦) و (٢٧١ ـ ٢٧٢).

(٣) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص٥١ و٨٥ و٩٩.

- انطليس J.p Entelis - Pluralism... op. cit. p.63.

(٤) Ibid, pp. (54 - 63).

ممكن من أعضاء الحزب إلى البرلمان. لأن الواقع الانتخابي، كما تشير وثائق الحزب، عامل أساسي لإنماء الكتائب كحزب وطني تتمكن كثرته النيابية من الوصول إلى الحكم[١]. وأكدت مؤتمرات الحزب بأن النظام البرلماني الديمقراطي من سمات لبنان السياسية. ودعت إلى تشريع قانون جديد للانتخاب على أساس حزبي، والمحافظة على ديمقراطية سير العملية للانتخاب، وتحرير الناخب والمرشح من الأثقال التي ترافق العملية[٢]... إلخ.

أما على المستوى التنظيمي الحزبي فلقد كانت المؤتمرات الحزبية تسبق عادة موعد المعركة الانتخابية وتحاول حشد كل الإمكانيات الحزبية المتوفرة لليوم الانتخابي. فعندما يكون الحزب «على أبواب المعركة الانتخابية» فإن كل ما يقترحه الحزب للسنة الطالعة ولا يدخل في نطاق هذه المعركة بحد ذاتها يبدو «ضرباً من العبث»[٣]. من هنا يوصي الحزب بالدعوة المباشرة لتعبئة الأجهزة الحزبية المختصة لتنفيذ الأعمال التحضيرية للانتخابات النيابية، وتخصيص الأموال اللازمة[٤]. ويضع المؤتمر عادة برنامجاً حزبياً قصير المدى حتى بداية المعركة الانتخابية المقبلة يتصدى من خلاله الحزب لطرح مختلف المشكلات الآنية التي يعاني منها الشعب[٥].

ويدعو إلى إنشاء لجنة انتخابية عليا تدرس إمكانيات الحزب وطاقاته الانتخابية[٦]. ويحث مفوضي الأقاليم والمناطق على اهتمام من ضمن عملهم بالدعاية الانتخابية[٧]. ويعين لجنة للدعاية الانتخابية تهتم بالشعارات العامة للحملة كما تشرف على وسائل المرشحين الكتائبيين الخاصة التي تتوافق مع مناطقهم، وتنسق مع لجان الدعاية في

---

(١) **المؤتمر العام الحادي عشر**، ١٩٦٨، م.س.

(٢) يراجع:

- **المؤتمر العام السادس عشر** ١٩٧٣، م.س.
- المؤتمر العام الثاني ١٩٥٩، م.س.
- المؤتمر العام الحادي عشر ١٩٦٨، م.س.
- المؤتمر العام الثالث عشر ١٩٧٠، م.س.
- المؤتمر العام الثاني عشر ١٩٦٩، م.س.

(٣) **المؤتمر العام العاشر** ١٩٦٧، م.س.

(٤) **المؤتمر العام السادس** ١٩٦٣، م.س.

(٥) **المؤتمر العام الثالث عشر** ١٩٧٠، م.س.

(٦) م.ن.

(٧) **المؤتمر العام الثاني عشر**، ١٩٦٩، م.س.

الأقاليم. كما أن مجلس الأقاليم ومناطق بيروت عليها أن تنجز مختلف الترتيبات الإدارية للانتخابات[1]، والاستحصال على قوائم الناخبين واستنساخها وتوزيعها على رؤساء الأقسام والمسؤولين المحليين وإحصاء المقيمين خارج مناطقهم وقراهم الانتخابية، وتحديد عدد السيارات اللازمة لنقل الناخبين في كل دائرة مع وضع تنظيم دقيق لعملية النقل[2]، وإعادة النظر بكل إقليم وإعداده لممارسة إدارته للأعمال الانتخابية، وتأليف لجان الزيارات الانتخابية[3]. . . إلخ.

إضافة لذلك فإن الحزب اعتبر الدائرة الانتخابية قاعدة للتنظيم الكتائبي في المناطق اللبنانية. فالقسم في التنظيم اللامركزي للحزب يشمل في نطاق اختصاصه ونشاطه عملياً الدائرة الانتخابية. وقد اعتبرت الانتخابات إحدى مهمات القسم الرئيسية. كما لحظ الحزب ضرورة تأليف لجان انتخابية في القرى الخالية من الأقسام حتى تقوم مقام القسم في تنفيذ الأعمال الانتخابية[4]. فبناء الحزب التنظيمي ارتكز على الدائرة الانتخابية.

إن مجمل المسائل السياسية والتنظيمية الخاصة بالمعركة الانتخابية تنحصر عملياً في مصلحة الانتخابات. حيث تهتم «بجميع القضايا الانتخابية التي تهم الحزب. وهي ملزمة بالتالي بتنظيم الدوائر الانتخابية وإعداد الناخبين في الحزب وتنظيمهم، والعمل لإعداد العملية الانتخابية بمجملها من الوجهتين السياسية والتنظيمية»[5].

ويبدو أن عمل مصلحة الانتخابات عمل موسمي، لارتباطها بموسمية المعركة الانتخابية بحد ذاتها. لذلك فإن مجريات المعركة تتكثف في مرحلة الإعداد والتنفيذ. وتكاد مصلحة الانتخابات تجمع الحزب كل الحزب خلال تلك الفترة، إذا لم نقل أن الحزب بحد ذاته يكاد يتحول إلى «مصلحة الانتخابات»، باعتبار أن كل المجهود الحزبي والإمكانيات المادية والبشرية ومختلف الأطر والمستويات التنظيمية تسخر بكاملها لخدمة الحملة الانتخابية. لذلك يوضح المحازبون أنه من الصعوبة بمكان أن تجد كتائبياً لم يشارك في المعركة الانتخابية.

---

(١) **المؤتمر العام الرابع عشر**، ١٩٧١، م .س.
(٢) **المؤتمر العام العاشر**، ١٩٦٧، م .س.
(٣) م .ن.
(٤) يراجع:
- م .ن.
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص (١٩١ ـ ١٩٢).
(٥) **النظام العام**، مادة (٢٣)، م.س.

وتعتبر مصلحة الانتخابات أحد الأطر الفرعية التي تتمظهر من خلالها التربية الحزبية السياسية. حيث تتجسد فيها مظاهر الشخصية الحزبية الكتائبية ومركزية التنظيم الحزبي. فالمصلحة تعكس ظواهر وسمات التنظيم الكتائبي القائم على مركزية التنظيم وهيمنة سلطة القيادة. وتشير إلى نمط الشخصية الحزبية الكتائبية المنضبطة تنظيمياً والممتثلة حزبياً والخاضعة للسلطة المركزية والمنفذة بدقة لقرارات الحزب وتعليماته وتوجهاته بأمانة كاملة. فمن لا يلتزم بقرار أو توجيه حزبي انتخابي يستدعى ويحقق معه ويحال إلى مجلس تأديبي ويتخذ مجلس الشرف الإجراءات اللازمة بحقه(١).

كما يتمظهر من خلال مصلحة الانتخابات نوع من العصبوية التنظيمية. فتكون المعركة الانتخابية مناسبة لتجديد حيوية الحزب ونشاطه وامتحاناً لتماسكه وانضباطيته، ودلالة على مدى قوته واتساع قاعدته وازدياد عدد مناصريه ومؤيديه. ويبدو أن أداء مصلحة الانتخابات في المعارك الانتخابية تعبير عن متانة الجهاز وحسن تنظيمه. وعليه تم الحديث عن آلية انتخابية ـ ماكينة انتخابية ـ خاصة ومميزة يتسم بها تنظيم حزب الكتائب، بما ينطوي عليه المضمون من دقة في التنفيذ ومهارة في الأداء.

ويلاحظ البعض أنه وبموازاة الجهاز الحزبي «الصدىء نوعاً والفعال دائماً، هناك الآلة الانتخابية الرائعة للحزب والتي تتخطى الحزب نفسه وهي التي تسير كل شيء وهي التي تتصرف تلقائياً وترسم الخطة الواجب اتباعها إذا اقتضت الحاجة»(٢)، ويوضح آخرون أن المرأة الكتائبية تحتل مركز الصدارة في عمل هذه الماكينة الانتخابية ونشاطها(٣). من هنا اعتبرت مصلحة الانتخابات رافعة لجمود الحزب وروتينية الجهاز التنظيمي وتجاوزاً لما يعتريه من صدأ يقيد حركته، الأمر الذي يشير في مضمونه إلى مظاهر تربوية عميقة التأثير في تكوين المحازب ومتابعة نشاطه ومراقبة مهماته.

ك ـ مصلحة الرياضة

احتلت الرياضة، فكراً وتنظيماً، حيزاً مهماً في تاريخ الكتائب، خصوصاً في البدايات الأولى ومرحلة التأسيس. فقد نصت المادة الأولى من القانون الأساسي الأول

---

(١) المقابلات الشخصية.

(٢) «العمل»: ١٢ نيسان ١٩٦٨.

(٣) أبو خليل، جوزيف: م.ش (١)، م .س.

ـ نجيم، انطوان: م .ش (٣)، م .س.

لعام ١٩٣٦ على أن «الكتائب منظمة للشباب»[١] من ضمن اهتماماتها «تشويق الشباب إلى الرياضة البدنية وحملهم على ممارسة مختلف تمارينها»[٢].

وأصبحت الحركة في تعديل ١٩٣٧ «جمعية وطنية رياضية»[٣]. وقد أوضح «تاريخ حزب الكتائب» بأن الأنظمة العامة الأولى شددت على أهمية الرياضة وضرورة وجودها لسببين[٤] مترابطين، قانوني عام وتنظيمي خاص.

الأول: مرتبط بطبيعة قانون الجمعيات العثماني الصادر في ٣ آب ١٩٠٩ والذي يمنع قيام وتأليف جمعيات سياسية. وقد فرض المفوض السامي عام ١٩٣٤ شروطاً في نفس الاتجاه، بحيث لا تكسب أي جمعية شرعية الوجود إلا إذا كان هدفها الوحيد رياضياً، وأن لا يكون لها أي صبغة سياسية، أو تشارك في تظاهرات واجتماعات لها طابعها السياسي.

الثاني: تنظيمي يهدف إلى تقوية بنية المنظمة القائمة على الانضباط والتضحية.

من هنا فإن التركيز على الرياضة في الكتائب اللبنانية لا يعود لكونها منظمة رياضية بحتة بل لكون الرياضة تخدم أهدافاً وغايات وطنية إن في إعداد جيل الاستقلال والمستقبل أو في محاولة صهر أبناء الأمة في «وطن حر موحد». فتكون الرياضة مدخلاً «الندفن في ملاعبها وحلقاتها منازعاتنا وأحقادنا واختلاف شيعنا»[٥].

وعليه فقد عملت المنظمة على جعل بيت الكتائب المركزي مكاناً لتربية النشىء اللبناني ثقافياً وجسدياً، ونادياً للشبيبة. وقد كرست المنظمة للتربية المدنية الاهتمام الأول «وذلك لأن أكثر أعضاء الكتائب بحاجة إلى تهذيب أجسامهم أكثر منها إلى تهذيب عقولهم وهم المعروفون بثقافتهم العلمية الكافية»[٦] كما تشير مصادر الحزب.

وقد كان من العوامل المساعدة على التوجه الرياضي عند الكتائب اللبنانية، إلى

---

(١) القانون الأساسي لعام ١٩٣٦، يراجع: **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص٣٦٥.
(٢) م .ن.
(٣) م .ن، ص١٤٦.
(٤) م .ن، ص (٢٠٤ ـ ٢٠٥).
(٥) م .ن، ص٧٣ و (٢٠٥ ـ ٢٠٦).
(٦) م .ن، ص٧٤ مع هامش ص (٧٤ ـ ٧٥). حيث يركز بيار الجميل على توضيح طموحه في جعل البيت المركزي للحزب نادي للشبان. ورغبته عندما «نصبح أقوياء بجميع معاني اللفظة» في تدريب الأعضاء على مختلف الأنواع الرياضية وإعداد طبارين رياضيين، والأمل في تأمين ملعب فسيح لممارسة الألعاب الرياضية على أنواعها.

جانب العوامل السياسية والقانونية المفروضة على تأسيس المنظمات والجمعيات، وإلى جانب توجهات الكتائب وغايتها، شخصية بيار الجميل بحد ذاته. فقد عرف عنه ولعه الشديد بالرياضة. وقد مارس خلال فترة دراسته الجامعية العديد من أنواعها، وبقي هذا الميل معروفاً عنه، ومرافقاً له، خلال مراحل حياته اللاحقة. كما ساهمت زيارته لبرلين بمناسبة الألعاب الأولمبية عام ١٩٣٦ ومروره في النمسا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا في تعزيز فكرة دور الشباب في حياة الوطن، ومساهمة منظمات الشبيبة الرياضية في تعاطي العمل السياسي لخدمة الأهداف القومية. ويبدو أن المدخل لذلك يبدأ في تضامن الرياضيين والتقائهم وتفاهمهم على أن تكون مؤسساتهم أداة لخدمة المصلحة العامة، والتحلي بالخلقية الرياضية المجردة التي تقوم على الثقة و «الطاعة العمياء» ورحابة الصدر[١]. من هنا جسدت منظمة الكتائب في تنظيمها ونضالها طوال السنوات الأولى الكثير من تفكير بيار الجميل وطموحه.

فأصبحت الرياضة وسيلة حزبية تؤمن للمنظمة القاعدة الشابة التي تحمل كل آمال ومستقبل الوطن اللبناني، وتؤمن استمرارية الحركة، بما توفره من العنصر الديناميكي[٢]، الأمر الذي جعل الرياضة اتجاهاً تربوياً في حياة الحزب الداخلية وإن اختلفت درجته بين مرحلة وأخرى.

وعليه فلقد وجدت لجنة «الألعاب والرياضة»[٣] في أول نظام للمنظمة عام ١٩٣٧ لتجسد تطلعات المنظمة الناشئة في الحقل الرياضي وأبعاده التربوية وطنياً وحزبياً.

ومن المفارقات البينة أن لجنة «الألعاب والرياضة» لم يعد لها من وجود في الأنظمة اللاحقة. وقد اختفت من التداول رغم استمرار الانطباع الرياضي على المنظمة. ويبدو أن التخفيف من الرياضة والإعفاء من النظام القاسي كانا من العوامل المساعدة لتحول المنظمة إلى حزب سياسي. فقد أعلن بيار الجميل أنه نتيجة لانتخابات ١٩٤٧ تبين أن ثمة عناصر لبنانية تشاطر الكتائب العقيدة والرأي لكنها لا تتحمل أعباء الروح الرياضية القاسية. كما أن العديد من الأصدقاء لا تسمح ظروفهم وأوضاعهم ممارسة الحياة التي يمارسها الشبان. إضافة إلى أن الكتائبيين الذين تقدموا في السن وتخرجوا من صفوف المنظمة قد لا يجدون مكاناً بيننا، لذلك لا بد من إتاحة الفرصة للجميع، فكان لا بد من حزب

---

(١) م .ن، ص (١٠٠ ـ ١٠١) و (١٠٢ ـ ١٠٤).

(٢) م .ن، ص٢٠٦.

(٣) م .ن، ص٢٥٢.

سياسي يضم شمل الجميع ويوحد عملهم اليومي[١].

وقد عادت الاهتمامات الرياضية في حزب الكتائب من خلال «مصلحة الرياضة» في نظام ١٩٥٢، وبقيت المصلحة في تعديل ١٩٥٦ كمصلحة مستقلة «تتولى تنظيم الرياضة والتربية البدنية في الحزب»[٢]، وتقوم بإعداد التدريبات الرياضية غير العسكرية. واستمرت بيوت الكتائب في الاهتمام ببعض أنواع الرياضة من أجل استمرار فكرة الروح الرياضية والأخلاق الرياضية التي بشرت بها المنظمة في بداياتها[٣]. ومن اللافت للنظر أيضاً أن المؤتمرات الحزبية العامة لم تلحظ في توصياتها الاهتمام الكافي والتركيز الضروري على الرياضة داخل الحزب[٤].

ولقد ارتبط الدور التربوي لمصلحة الرياضة في تعزيز فكرة الانضباط والالتزام وتقبل تنفيذ الأوامر الحزبية بروح رياضية. خاصة وأن الرياضة في الحزب تضمنت منذ بدايات المنظمة ـ شكلاً ومضموناً وأداءً ـ طابع التمارين شبه العسكرية. كما ساهمت المصلحة في تعميق الشعور بالانتماء إلى جماعة كمدخل إلى تكريس فكرة الخدمة الوطنية.

ويبدو أن «نضج» الكتائب السياسي مع دخولها المعترك السياسي المباشر وتنامي دورها بعد استقلال لبنان ومشاركتها في الحكم بأشكال مختلفة، قد ساهمت في تهميش الرياضة بشكل واضح، الأمر الذي يشير إلى أن الرياضة كانت في خدمة السياسة عبر مسيرة الحزب وتاريخه الطويل.

---

(١) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م.س، ص (١٧٢ ـ ١٧٣).

(٢) **النظام العام**، مادة (٣٥)، م.س.

(٣) يشير كراس: **أنظمة وتعليمات**، م .س، ص٢٥ و٢٦ إلى أن للرياضة مكانها المرموق في المنظمة. وعليه يجب أن يهتم كل قسم بإقامة التدريب للكتائبيين وتنظيم الألعاب الرياضية مثل: كرم القدم، المصارعة، الملاكمة، الركض، القفز والرحلات على الدراجات... إلخ. كما يشير إلى أوامر التدريب المعتمدة.

(٤) يلاحظ في المؤتمرات ما يلي:

- المؤتمر الرابع عام ١٩٦١ أشار إلى المباشرة في إنشاء جمعيات رياضية وثقافية ومهنية في القرى من ضمن توجه الحزب لتعزيز اتصاله بالجماهير الشعبية.
- المؤتمر السابع عام ١٩٦٤ أوصى بإنشاء مفوضية عامة للرياضة والشباب في الدولة اللبنانية.
- المؤتمر الثاني عشر عام ١٩٦٩ أوصى بإنشاء حفلات وتمارين وسباريات رياضية لتلاميذ المدارس في مناسبات وطنية.
- المؤتمر السادس عشر عام ١٩٧٣ لحظ اهتمام الحزب وآماله على خطة رعاية الشباب وتشجيع الرياضة في لبنان.

إضافة لذلك فإن الدور التربوي للرياضة في حزب سياسي يبقى موضوعاً للتساؤل حول إمكانية تحقيق التوازن بين الروح الرياضية وقاعدتها الأساسية تقبل الآخر والتسامح من جهة، وبين التعبئة الحزبية السياسية وقاعدتها الأولية العصبوية الضيقة من جهة أخرى. خاصة وأن هذا التساؤل يكتسب مشروعيته في مجتمع انشطاري يتمركز على ثنائية مجتمعية تصادمية.

من هنا يبدو أن الدور التربوي للرياضة ـ مصلحة الرياضة ـ في حزب الكتائب اللبنانية بقي محكوماً في كونه مجالاً لخدمة السياسة الحزبية بكل أبعادها ومراميها. فساهمت الرياضة في جذب المحازبين إلى صفوف الحزب دون أن تكون مجالاً للتفاعل الرياضي في الوطن الواحد. وبقي دورها محكوماً بإطار العقلية المجتمعية السائدة التي جسد حزب الكتائب اللبنانية جزءاً أساسياً من آليتها مباشرة أو بصورة مبطنة.

ل ـ مصلحة الطلاب

تبدو مصلحة الطلاب في حزب الكتائب من الأطر التربوية المميزة لما لها من تأثير وفعالية داخل الحزب، ولما تركته من أثر واضح على مسيرة الحزب وفكره قبل أحداث ١٩٧٥. فلقد جمعت مصلحة الطلاب حيوية الشباب ونزعتهم إلى التغيير وحماستهم لرفض السائد إلى جانب تطلعات الجيل الصاعد وطموحه وقلقه. فكانت المصلحة إطاراً فرض النقاش والحوار داخل الحزب وخارجه، الأمر الذي أوجد نوعاً من التعبئة والتوجيه الحزبي تتجاذبه إشكالية المواءمة بين طبيعة الحزب وتركيبته من جهة وبين منطلقات الشباب وتطلعاتهم وهمومهم عبر مصلحة الطلاب من جهة أخرى.

وقد اهتم حزب الكتائب بالطلاب منذ بداياته الأولى من خلال اللجنة المدرسية[١] ومصلحة التربية[٢]، ثم مصلحة التربية الوطنية والشؤون الاجتماعية[٣]. ولحظ نظام ١٩٤٢ وجود مصلحة الطلاب[٤] حيث أناط بها الاهتمام بأمور التعليم وإدارة فروع المنظمة في المدارس والمعاهد والكليات في لبنان والخارج. باعتبار أن الاهتمام بالنشء

---

(١) نظام ١٩٣٧، يراجع، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص٢٥٢.
- Karim Pakradoni - Structures des kataeb. op. cit... P.30.

(٢) نظام عام شباط ١٩٣٩، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج١، م .س، ص٢٥٣.

(٣) نظام عام كانون الأول ١٩٣٩، م.ن، ص٢٥٣، و٢٥٦.

(٤) نظام عام ١٩٤٢، م .ن.

وإعداده وطنياً قضية تربوية تهدف إلى خلق جيل لبناني وإلى أن «. . . يفهم اللبنانيون وغير اللبنانيين أن لهذه الوطن الجميل المحبوب قومية لها مجدها التليد وتاريخها المجيد. . .»[١]. ولم تلحظ الأنظمة اللاحقة وجود مصلحة مستقلة للطلاب[٢].

ويبدو أن الاهتمام بالطلاب اقتصر على «منظمة الشباب» التي تهتم بإعداد الشباب حتى الثامنة عشر من العمر. ورغم وجود مفوضية للطلاب غير أن تبلور مصلحة الطلاب كهيئة حزبية ضمن مصالح الحزب وفي تنظيمه المركزي لم يحدث إلا بعد عام ١٩٥٩[٣].

ويوضح د. إبراهيم نجار أن مفوضية الطلاب كانت عبارة عن هيئة صغيرة وضعيفة وليس لوجودها أي كيان حقيقي ومؤثر في الحزب[٤]. ونشأت مصلحة الطلاب في الحزب تلبية لحاجة تنظيمية وتعبيراً عن توسع النشاط الطلابي ونموه. حيث انطلقت بداية كخلية جامعية في الجامعة اليسوعية وتوسعت بعد النجاح في الانتخابات الطلابية في كلية الحقوق في اليسوعية إلى أن تبلورت لاحقاً كمصلحة من أكبر المصالح في الحزب[٥]. وقد توزعت في هيكليتها التنظيمية على دوائر للجامعيين والثانويين والتكميليين وقسم للمدارس الخاصة والرسمية. وتنقسم كل جامعة حسب الفروع والكليات وترتبط مصلحة الطلاب بالمصالح المركزية عبر الأمانة العامة في الحزب.

وقد أحدثت مصلحة الطلاب داخل الحزب برأي البعض[٦] تأثيراً مهماً في توجه واهتماماته. فحاولت حتى عام ١٩٦٧ أن تضفي على الحزب نفحة تجديدية على مستوى

---

(١) **العمل**: العدد ٤، السنة الأولى، ٣١ كانون الأول، سنة ١٩٣٩، م .س.

(٢) يراجع نظام ١٩٥٢، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م.س، ص (١٨٨ ـ ١٨٩).

(٣) شادر، جوزيف، «الكتائب والليبرالية»، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٢، عن **العمل الشهري**، رقم ٣ أيار ١٩٧٧، ص٦٣.

(٤) د. نجار، إبراهيم: م .ش (٥)، م .س.

(٥) م .ن، ويذكر أنه في عام ١٩٥٩ كان تلميذاً (سنة أولى) في كلية الحقوق الجامعة اليسوعية في الأشرفية. وأن الشعارات في المنطقة تدل على وجود تعاطف مع الكتائب. فللكتائب في تلك الفترة وهجها بعد أحداث ١٩٥٨، وقد ترشح للانتخابات الطالبية، وهو أول كتائبي يترشح في الكلية. وبعد فوزه اتسع الالتفاف حول الكتائب في الجامعة. وبدأت زيارات البيت المركزي والمطالبة بخلية للطلاب في كلية الحقوق والطب. وأصبح مسؤولاً عن الخلية التي تطورت إلى أن أصبح من الضروري وجود مصلحة للطلاب. وقد تفرعت المصلحة من جامعية إلى ثانويين وإلى الجامعات الأخرى في لبنان. وكبرت المصلحة لدرجة أصبحت من أكبر المصالح في الحزب. واضطر الحزب لإعطاء الطلاب المنطقة الرابعة، قرب الهوليدي إن، في ستاركو، بيروت، وقد بقي رئيساً للمصلحة لحدود عام ١٩٦٨.

(٦) م .ن.

الفكر و «العقيدة» وذلك باتجاه حضاري أكثر انفتاحاً وتقدماً، وأن تربط الكتائب بأبعاد الديمقراطية الاجتماعية لمحو أسباب الانفجار الاجتماعي في لبنان ولبناء الدولة العصرية. إضافة لتعزيز اتجاه تنظيمي داخلي يخرج الحزب من طابعه النظامي شبه العسكري، ويحرره من المخلفات التي علقت بتعبير «الكتائب» ومفهومها وتجاوز رواسب التزمت والتقوقع. وترافق هذا الاتجاه مع المرحلة الشهابية وطروحاتها التطويرية التنموية لبناء دولة عصرية في لبنان.

واستمرت مصلحة الطلاب لاحقاً في أخذ دورها الفعال داخل الحزب باتجاه غلب عليه مخالفة السائد فكرياً وتنظيمياً. فقاد رئيس[1] المصلحة في نهاية الستينات «تيار من الشباب يطالب بتطبيق قواعد الديمقراطية داخل الحزب، وبحق الحزبيين في المعارضة، وفي انتقاد حكم الشخص أو العائلة». لأن الطموح عند الشباب في الحزب يهدف لإيجاد تنظيم جماهيري عصري حقيقي مناقض للسائد حزبياً. خاصة وأن حزب الكتائب اللبنانية تنظيم «ظاهره ديمقراطي، وباطنه عائلي أو فردي». يسود فيه نوع من «الستالينية» تتمثل «بالطاعة وأحياناً بالعبادة لشخص بيار الجميل».

وقد لاقى هذا الاتجاه التعبوي بأفكاره التغييرية التجديدية الكثير من التفهم عند بعض القياديين والكثير من التجاوب عند القاعدة الحزبية، رغم اصطدامه... «بآل الجميل مجتمعين... والحرس القديم في الحزب»[2]. ونتيجة لنمو تأثير مصلحة الطلاب ودورها التفعيلي فلقد فرضت نفسها على القيادة الحزبية وضم إلى المكتب السياسي رئيس المصلحة ونائبه. ثم وصلا لاحقاً إلى المكتب السياسي عبر الانتخابات الحزبية[3]. كما اهتمت المؤتمرات الحزبية العامة بأوضاع الطلاب وقضاياهم بشكل واضح ومستمر. وأوصت المقررات الإدارية والتنظيمية بالاستفادة من قدراتهم في أجهزة الحزب وإلحاقهم بالدورات التدريبية التثقيفية[4].

---

(١) بقرادوني، كريم: **لعنة وطن**، م.س، ص٨١.

(٢) م.ن.

(٣) شادر، جوزيف: **العمل الشهري**، رقم (٣)، م.س، ص٦٣.

(٤) يلاحظ مثلاً:

- المؤتمر العام السادس عشر عام ١٩٧٣ أوصى بتشكيل جهاز تربوي من عناصره رئيس مصلحة الطلاب لمرافقة وزير التربية ودرس المشكلات التربوية ووضع الحلول الممكنة لها.
- المؤتمر العام الرابع عشر عام ١٩٧١ أوصى بإحصاء ذوي الاختصاصات والمتخرجين من الطلاب وتوزيعهم على أجهزة الحزب المركزية واللامركزية قدر الإمكان وبحسب المامهم واختصاصاتهم.

وقد كان لمصلحة الطلاب دور أساسي في إعادة بحث المرتكزات والمنطلقات الفكرية للحزب. فالتساؤل الدائم عند الطلاب والتطلعات الشبابية والاحتكاك الدائم مع طلاب الأحزاب الأخرى وتفاعل الإيديولوجيات وتصارعها في العالم وانعكاساتها على الواقع اللبناني أوجدت لدى المحازبين الطلاب توترات فكرية عميقة، الأمر الذي فرض على الحزب العمل لإعادة تحصين أعضائه الطلاب بالاتجاه الفكري المطلوب. لذلك ازدادت سلسلة الدورات التثقيفية والمحاضرات ـ وتوصيات المؤتمرات الحزبية ـ وضمن هذا المناخ صدر كتاب «فلسفة العقيدة الكتائبية» وازداد الاهتمام بتوضيح المنطلقات الحزبية.

ويبدو أن الاتجاه الذي مثلته مصلحة الطلاب في الحزب كاد أن ينجم عنه تحولات تنظيمية وسياسية وفكرية تتعارض في جوهرها وطبيعة الحزب وبنيته وسلطته ودوره، الأمر الذي أدى إلى ازدياد العراقيل أمام نشاط المصلحة وتوجهها، في محاولة للحد من آثارها واستيعاب نتائجها. خاصة أن توجه مصلحة الطلاب وطروحاتها قد واكب تحولات مهمة على الصعيد الطالبي والوطني في لبنان.

فقد حكم مسار ما قبل عام ١٩٧٥ تصاعد ملحوظ في وتيرة التحركات الطالبية. فاكتسبت قضايا الطلاب والشباب بعداً وطنياً واجتماعياً. وتعمق ارتباط التربية بمشاكل المجتمع وهمومه. وازداد التساؤل حول دور الشباب في تطوير الوطن وبنائه. وعبرت مقولات الحركة الطلابية في لبنان وممارساتها في تلك المرحلة عن نماذج متقدمة في الممارسة والطرح السياسي. وشهدت الأحداث والتظاهرات الطالبية ظاهرة التلاحم مع قضايا العمال ومطالبهم وهمومهم. وبرزت عملية التساند والتعاضد المتبادلة بين التحركات الطالبية وبقية الهيئات العمالية بوجه الدولة ورموزها. كما كان لتصاعد الوجود الفلسطيني بعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ وتكرار الاعتداءات الصهيونية، وما خلفته الهزيمة بحد ذاتها من مراجعة نقدية بعد إضافي في تعميق الوعي السياسي وأطر الحوار والنقاش بين القوى الطالبية، الأمر الذي أضفى على التحركات الطالبية عمقاً

- المؤتمر العام الثاني عشر عام ١٩٦٩ أوصى بدعوة الشباب بمستوى العلوم الثانوية على الأقل للالتحاق بالمدرسة العقائدية.
- المؤتمر العام العاشر عام ١٩٦٧ أوصى بتنظيم حلقات دراسية للطلاب الجامعيين حول العقيدة الكتائبية وسياسة الحزب الاقتصادية والاجتماعية.

يراجع، **توصيات المؤتمرات الحزبية**، أرشيف بيت الكتائب المركزي، م.س.

سياسياً لم تشهده ساحة العمل الطالبي من قبل وفتح مجال التفاعل والتأثير المتبادل بين الاتجاهات الطالبية في لبنان. وقد تظافرت مختلف هذه العوامل الخارجية فزادت المخاوف داخل حزب الكتائب اللبنانية. وكان لا بد من مصادرة الاندفاعة التي مثلتها المصلحة وتطويق نتائجها وتفاعلاتها الوطنية والحزبية.

فاصطدمت دعوة المصلحة في التطوير الليبرالي وطنياً، والتجديد التنظيمي حزبياً، ببنية الحزب وطبيعة وجوده وبتركيبة المجتمع اللبناني ونوعيته.

فلم تعد اهتمامات مصلحة الطلاب قادرة على الصمود أمام الإرث الحزبي ومرتكزاته الفكرية ومنطلقاته السياسية والتنظيمية. فتجددت مقولة الدفاع عن الكيان بوجه المتربصين به شراً، واستفاقت هواجس الخوف على الوجود المسيحي من الضياع في المحيط الإسلامي والعروبي، الأمر الذي جعل من تطلعات مصلحة الطلاب إرهاصات غير ذات تأثير على مجرى الحياة الحزبية بعد أن كان لبدايتها دور تربوي واضح المعالم غير أنه لم يكتمل. وساهم حزب الكتائب اللبنانية بآليته التنظيمية وإطاره الفكري ووطأة رموزه القيادية وطبيعته المجتمعية في أضعاف مصلحة الطلاب في حياة الحزب الداخلية وتدجينها، إلى أن همشتها مرحلة ما بعد عام ١٩٧٥ كمصلحة قائمة بذاتها، وامتصتها مجريات الأحداث الدامية في لبنان.

م ـ مصلحة الأمن

تبرز مصلحة الأمن كإطار حزبي له انعكاساته المباشرة على حياة الحزب الداخلية. خاصة وأن الكتائب اللبنانية ارتبطت منذ ولادتها الأولى بطابع شبه عسكري، وسم نشاطها وأثرعلى بنيتها وعرضها باستمرار لاتهامات قاسية كما يبين «تاريخ حزب الكتائب»[1]. ولقد اتخذ «الأمن» في الحزب مظهراً شبه عسكري إلى حد كبير لذلك فإن متابعة طبيعة مصلحة الأمن وتطورها ومبرر وجودها والمهمات الموكلة إليها يلقي مزيداً من الضوء على المضمون التربوي السياسي الذي ساهمت في تكريسه مباشرة أو بشكل مبطن.

فقد لحظ نظام ١٩٣٩ استحداث دائرة الاستخبارات ضمن مصلحة الدعاية والنشر عملها «التحري عن طالبي الدخول في المنظمة للوقوف على دخيلة أمرهم». أما بقية الأعمال المرتبطة بها فبقيت طي الكتمان، لا يجوز الإخبار عنها[2]. وفي نظام ١٩٤٢

(١) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص ٢٣٢ و(٢٣٥ ـ ٢٣٦).
(٢) م .ن، ص٢٥٩.

كانت مسؤولية «أمن الكتائب» من ضمن اهتمامات مصلحة التعبئة[1]. ومنذ عام ١٩٥٢ أصبحت مصلحة الأمن مصلحة مستقلة كبقية المصالح في التنظيم المركزي للحزب، واستمرت في الأنظمة الحزبية اللاحقة حيث انحصرت مهمتها في «السهر على الأمن الداخلي والخارجي في الحزب»[2].

وخلال أحداث ١٩٥٨ تشكلت «الفرق النظامية» لكن سرعان ما حلت نهائياً خلال الفترة الشهابية[3]. واستمر حزب الكتائب «... في إعداد وحداته شبه العسكرية لاحتمال التصادم مع العناصر الثورية الساعية إلى قلب النظام»[4]. ونشأت عام ١٩٦٥ «فرقة الكوماندس العسكرية الأولى... أي بعد عام واحد على نهاية العهد الشهابي الأول». وقد ارتبطت بالقيادة المركزية وذلك تحت وطأة «... الشعور بالخطر تجاه التقلبات السياسية»[5].

وقد كان من ضمن مهمات مصلحة الأمن وما تفرع عنها من تشكيلات مختلفة إعداد المخيمات التدريب التي اتخذت بداية الطابع الكشفي والنشاط الرياضي بدون أي منحى عسكري مباشر.

ويوضح «تاريخ حزب الكتائب» أن الطابع شبه العسكري الذي رافق المنظمة منذ انطلاقتها الأولى لم يفهم على حقيقته وكان موضوعاً للتهجم على الحزب واتهامه بالفاشية والنازية وغيرهما من الاتهامات القاسية. غير أن تركيز الكتائب على الجانب الأمني من خلال النشاطات شبه العسكرية والمخيمات والتدريبات والاستعراضات هدف إلى تعزيز اتجاه تربوي ضروري للمحازب وتنموي للوطن... (...)... فلقد رأت الكتائب في الروح العسكرية بوادر نهضة وطنية تسهل تذويب العناصر المختلفة في خدمة العلم وتقديس القيم وممارسة بالانضباط والتضحية في سبيل المثل الوطنية... ودليلاً على

---

(١) م.ن، ص٢٦١.

(٢) يراجع:
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م.س، ص١٨٦.
- **النظام العام**، م.س، مادة (٣٤).

(٣) نجم، أنطوان: م.ش (٣)، م.س.
ألغيت القوى النظامية في حزب الكتائب بعد عام ١٩٨٩ على أثر اتفاق الطائف.

(٤) حميد، راشد: م.س، ص (٢١٨ ـ ٢١٩). ـ جريدة **العمل** ٣٠/٩/٧٠ «مقابلة مع وليم حاوي».

(٥) صاغية، حازم: **تعريب الكتائب**، م.س، ص (١٦٢ ـ ١٦٣).

تعلق الكتائب بالانضباط والنظام في بلد يتميز بالتهامل والفوضى[١].

ويوضح العديد من المحازبين[٢] أن الاهتمام بالأمن والقوى النظامية في الحزب هدفه التركيز على حفظ الأمن والنظام خلال الاحتفالات التي ينظمها الحزب والمهرجانات التي يقيمها والاستعراضات التي يحييها إن في ذكرى التأسيس أو في غيرها من المناسبات الحزبية. ولم تتخذ طابعاً عسكرياً أو تستخدم السلاح في نشاطها، كما تكلفت بالمحافظة على بيوت الكتائب[٣]، باعتبار أن للكتائبي مهمتين: سياسية وإدارية من جهة، ومهمة نظامية من جهة أخرى. وبالتالي فإنه من الأفضل بقاء القوى النظامية لما توفره من خدمة للبنان ومصلحته[٤].

وعليه فإن تدريب المحازبين يهدف إلى تعويدهم على تحمل المسؤولية والحياة الخشنة. وقد يحمل هذا الاتجاه بعداً عسكرياً يرتبط بفكرة الدفاع عن الوطن. خاصة وأن الكتائب «نذرت» نفسها «في خدمة لبنان»، حيث أصبح هذا الشعار مرادفاً للكتائب ومعبراً عن مغزى وجودها ومبرر استمرارها.

إضافة إلى أن طبيعة التدريب بحد ذاته تساهم في غرس مفاهيم النظام والطاعة والصبر والقدرة على التحمل والدقة في تنفيذ الأوامر والتعاون بين العناصر المشاركة، وتعلم المحازب المعلومات الأولية حول أعمال الحراسة وإجراءاتها وضرورات الأمن ومتطلباته والسهر واليقظة على حماية الجماعة والإطلاع على عمليات وأساليب الأمن والدفاع وأهمية السرية في العمل، إلى جانب الاطلاع على بعض البرامج التثقيفية حول الحزب وأفكاره ومبادئه... إلخ. وغيرها من التوجهات التي سعت الكتائب لغرسها في نفوس المحازبين. وعليه فإن «الصفة العسكرية، إذا فهمت على هذا الشكل، كما توضح وثائق الحزب جاءت متممة للتربية الحقيقية»[٥].

وبالرغم من المضمون التربوي الذي هدف إليه حزب الكتائب من خلال محاولته

---

(١) يراجع:
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٢، م.س، ص (٢٦ - ٢٧).
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م.س، ص٢٣١.

(٢) **المقابلات الشخصية** خاصة: أنطوان أيوب وأنطوان معربس وإميل العازار.

(٣) حميد، راشد: م.س، ص٢٢٦ - جريدة **العمل** ١٩٧٠/٩/٣٠، م.س.

(٤) م.ن.

(٥) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م.س، ص٢٣٨.

بث الروح العسكرية والمهمات التي ارتبطت بالأمن والقوى النظامية، إلا أن التحول الهام والأساسي حدث عملياً بعد عام ١٩٦٧، حيث اتخذت المخيمات والتدريبات والمهمات منحى أكثر حدة في توجهها العسكريتاري. وقد ساهمت المتغيرات السياسية التي أعقبت نكسة الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧ في تحريك طموحات أقلوية كامنة، وفي العمل لإثارة مشاعر دفينة متوارثة عند المسيحيين في لبنان، فبدأ الحديث عن الشعور بالخطر وهواجسه. وقد جسدت هذه الطروحات المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والدينية والسياسية. فبرزت مقولات الدفاع عن الوجود المسيحي وضرورة استمراره وبقائه مميزاً والحفاظ على الكيان اللبناني ومقومات الوطن المعرضة للخطر من جراء الوجود الفلسطيني والاتجاهات السياسية الوطنية والثورية المتعاطفة معه والمساندة لبقائه وطروحاته.

فتعاظم الإحساس بضرورة الأمن ومتطلباته مع تكرار الأحداث الأمنية والصدامات العسكرية بين الفصائل الفلسطينية/ والجيش اللبناني، الأمر الذي أعطى للتدريبات طابعها العسكري المباشر. ويبدو أن هذا الاتجاه أحدث مواقف متعارضة داخل الحزب ذاته أدت إلى خروج جماعة «التنظيم» سنة ١٩٦٩ بعد رفض القيادة الكتائبية المضي في التدريب العسكري على نطاق واسع[١]. وقد عبر العديد من المحازبين عن موقف بيار الجميل رئيس الحزب الرافض في حينه للسلاح ومظاهره عند الكتائب[٢].

ثم شكل الحزب عام ١٩٧٢ فرق (ب .ج) التي أصبحت الفرقة النظامية الوحيدة والأساسية في تشكيل القوى النظامية[٣]. وبعد أحداث أيار ١٩٧٣ بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية نشطت الرهبانيات المارونية في تجييش الطاقات المسيحية، وارتفعت وتيرة التدريب والتسليح داخل حزب الكتائب على غرار ما كان يحدث داخل التنظيمات التابعة للحركة الوطنية[٤]. وبذلك لم تكن... (...)... الكتائب كما يشير البعض غافلة عن مخطط الفلسطينيين منذ سنة ١٩٦٨ وهي الحزب اللبناني الوحيد من

---

(١) صاغية، حازم: **تعريب الكتائب**، م .س، ص١٦١.
(٢) **المقابلات الشخصية**: معربس، أيوب، عازار.
(٣) صاغية، حازم: **تعريب الكتائب**، م .س، ص١٦٣ حيث يعتبرها نواة القوات اللبنانية لاحقاً.
(٤) بقرادوني، كريم: **لعنة وطن**، م .س، ص١٣٥، ويضيف أن وتيرة التسليح والتدريب شملت حزب الوطنيين الأحرار، بعدما صارح رئيس الجمهورية سليمان فرنجية كلا من كميل شمعون وبيار الجميل حيث قال «لا تتكلوا بعد اليوم على الجيش، اتكلوا على أنفسكم».

حيث كادراته وتركيبته باستطاعته رد العدوان العسكري. وقد فرض عليها هذا الوضع برأي البعض المحافظة على جهاز عسكري ملحق برئاسة الحزب ترتبط به القوى النظامية ويدعى «مجلس الأمن»[١].

فأصبحت العضوية في القوى النظامية إلزامية لجميع الأعضاء دون الحادية والعشرين وطوعية للطلاب الذين تجاوزوا الحادية والعشرين[٢]. كما لحظت المؤتمرات العامة مزيداً من الاهتمام بجهاز الأمن والقوى النظامية في الحزب من حيث... (...)... تزويد أفرادها بثقافة حزبية خاصة، وتعزيزها وملء ملاكاتها الشاغرة والمستحدثة وتعيين مدربين أكفياء وتوحيد العمل والتمارين[٣]... إلخ. الأمر الذي سرع في تحول طبيعة مصلحة الأمن وما تفرع عنها من تشكيلات حزبية وبدل في نوعية مهامها بشكل بارز وبين. ويبدو أن حزب الكتائب اللبنانية يختزن في تركيبته وطبيعته وبنائه التنظيمي ومنطلقاته الفكرية المبررات اللازمة والعوامل المساعدة على إحداث ما يلزم من التحولات الضرورية لديمومته واستمرار نهجه ودعم توجهاته.

ويتبين أن مصلحة الأمن حظيت باهتمام الحزب ورعايته لما تنطوي عليه من أبعاد تربوية ومضامين سياسية. فيتشرب عضو الحزب من خلالها مقولات الكتائب في خدمة لبنان والدفاع عن الحزب وصيانته، الأمر الذي يساهم في توجيه المحازب وصقل شخصيته.

وتبرز مظاهر الدور التربوي ومضامينه بوضوح أكثر في الأزمات السياسية الكبرى التي تجتاح الوطن (١٩٥٨، ومرحلة ما بعد ١٩٦٧، وأحداث ١٩٧٥ وما بعدها) يحركها

(١) بصبوص، أنطوان: «القوات اللبنانية وصمود لبنان»، **العمل الشهري**، منشورات دار العمل، العدد ١٢ سنة ١٩٧٩، ص (٣١ ـ ٣٣). ويشير إلى أن هذا الجهاز قد تطور لاحقاً وأصبح المجلس الحربي الكتائبي.

(٢) حميد، راشد: م .س، ص (٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٣) المؤتمر العام العاشر عام ١٩٦٧ أوصى بإنشاء خمس كتائب من القوى النظامية بمعدل كتيبة في كل محافظة.

- يراجع مثلاً توصيات ومقررات المؤتمرات التالية: م .س.
  - المؤتمر العام الثاني عشر ١٩٦٩.
  - المؤتمر العام الثالث عشر ١٩٧٠.
  - المؤتمر العام الرابع عشر ١٩٧١.
  - المؤتمر العام السادس عشر ١٩٧٣.

الإحساس الدفين بمقولات الخوف وهواجسه المستوطن أعماق الشعور المسيحي في لبنان والذي تعبر الكتائب عن أحد مظاهره وأشكاله. وساهم الدور التربوي بمظاهره العسكرية وشبه العسكرية في تنمية هذا الشعور وتعزيزه وبلورته والنسج على منواله، حيث تتخذ أشكال القوة ومظاهرها التي ترافق مصلحة الأمن والقوى النظامية بأشكالها المختلفة نوعاً من التعويض الذاتي والاستقرار النفسي، فتكون المصلحة وتفرعاتها الجسر الذي تحاول الأقلية من خلاله الإيحاء بأهمية القوة الذاتية وضرورتها وتضخيم دورها.

وفي مطلق الأحوال فإنه يمكن من خلال مصلحة الأمن وتفرعاتها ملاحظة أن النمط التربوي للكتائب بقي محكوماً بهذا الإطار منذ انطلاقتها الأولى. ويبدو أن التحولات التي رافقت مسيرتها أحدثت اختلافات في الشكل دون المضمون، الأمر الذي أحدث إشكاليات دائمة بالنسبة للحزب. من هنا أشار «تاريخ حزب الكتائب» أن... (...)... دعوة الكتائب إلى التحرر والوحدة لم تفهم على حقيقتها، ورفضت بناء على مقاييس مسبقة هي في صلب التراث الفكري لجماعات الثنائية المجتمعية. وقد تكون ذريعة هذا الرفض تقديم الطابع شبه العسكري للمنظمة على الأفكار البناءة التي دعت إليها الكتائب[1].

ن ـ مجلس الأبحاث والدراسات السياسية

مصلحة: «العقيدة، الدعاية، التخصص والدروس»

يهتم مجلس الأبحاث والدراسات بالجانب الثقافي ـ الفكري في الحزب. ويهدف إلى بلورة فكر الحزب وتعميمه وتحصين المحازبين بمنطلقات الفكر الكتائبي ومفاهيمه والسعي الدائم لتوضيحها وغرسها في أذهان الأعضاء، الأمر الذي يجعل مجلس الأبحاث والدراسات إطاراً مهماً في عملية التربية الحزبية السياسية.

ومجلس الأبحاث والدراسات السياسية جاء نتيجة لمقررات المؤتمر السادس عشر عام ١٩٧٣. حيث أقر في مقرراته الإدارية جمع مصلحة العقيدة والتخصص والدروس والدعاية في مجلس[2] واحد، يشرف عليه مستشار مساعد للأمين العام.

وقد لخص المجلس اهتمامات المصالح الثلاث ونشاطاتها. فمصلحة العقيدة تتولى

(١) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م.س، ص٢٣١.

(٢) **مقررات المؤتمر السادس عشر**، ١٩٧٣، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي.

عملياً السهر على «عقيدة» الحزب وتطوراتها وتعليمها[١]. وقد ألغيت المصلحة وأعيدت أكثر من مرة[٢] وتنوعت اهتماماتها بين مرحلة وأخرى. أما مصلحة الدروس فإنها تهتم بإعداد الدروس وجمع الوثائق الضرورية للحزب[٣]. وتتولى مصلحة الدعاية الاهتمام بالدعاية الداخلية والخارجية للحزب، وبالصحافة الوطنية والأجنبية والاطلاع عليها ومراجعة صحف الحزب وتأمين الاتصال بين الحزب والصحافة[٤]. ويبدو أن مجال نشاطها العملي يرتكز بغالبيته على القطاع الحزبي الداخلي. وقد استمر وجود مصلحة الدعاية في مختلف الأنظمة العامة رغم التعديلات المتكررة[٥].

وعليه يمكن القول أن مجلس الأبحاث والدراسات ساهم في بلورة التفكير الكتائبي وتوصيل المفاهيم الحزبية وتوجيه المحازبين. والغاية الأساسية، برأي البعض، تنمية الفكر وصقله وليس فرض عقيدة حزبية معينة[٦]. فالمطلوب برأي المحازبين تسليح الكتائبي فكرياً بما يمكنه من مواجهة العقائد الأخرى، فيدافع المحازب عن «عقيدته» بقناعة ويستطيع نقد الآخرين، إضافة إلى أن المطلوب منع الشباب الكتائبي من الوقوع في توتاليتارية مقابل التوتاليتاريات الأخرى[٧].

وقد بقيت الأحزاب الأخرى وعقائدها من المواضيع الأكثر إثارة واهتماماً بالنسبة للكتائب. وحظيت «الأحزاب الممنوعة» منها بشكل خاص بالاهتمام الأبرز سياسياً وفكرياً، في محاولة لمواجهة أفكارها ونقد إيديولوجياتها بمختلف الوسائل.

ولقد لحظ المؤتمر الثاني عشر[٨] ضرورة تنظيم سلسلة من المحاضرات والحلقات والندوات الشعبية تشمل مختلف المناطق والأوساط للتصدي للأحزاب الممنوعة، وتوضيح أخطار عقائدها وذلك على شكل خطة هجوم. إضافة لطبع المنشورات والمستندات والوثائق

(١) **النظام العام**، مادة (٢٥)، م .س.
(٢) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١م .س، ص٢٥٢، و٢٥٣. وص٢٥٦ و٢٦١.
(٣) **النظام العام**، مادة (٢٧)، م .س.
(٤) م .ن، مادة (٢٦).
(٥) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص (٢٥٢ ـ ٢٥٤) و(٢٥٨ ـ ٢٥٩).
ـ **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م .س، ص (١٨٦ ـ ١٨٨).
(٦) د. نجار، إبراهيم: م .ش (٢)، م .س.
(٧) نجم أنطوان: م .ش (٢)، م .س.
(٨) من توصيات **المؤتمر العام السنوي الثاني عشر عام ١٩٦٩**، م .س، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي.

التي تتضمن مغزى الايديولوجيات الخطيرة وإبعادها ومقارنتها بأسس العقيدة الكتائبية وبمواد حقوق الإنسان والواقع اللبناني ومقوماته، وإعداد سلسلة من الملاحق في جريدة العمل تلخص عقيدة الحزب وتبرز أهم أعماله عبر سنواته السابقة والتعاون مع الجرائد الصديقة لإنشاء عصبة لتركيز حملة صحفية مدروسة ضد هذه الأحزاب، كما طالبت جريدة الحزب(١) بتطهير جسم الأساتذة من معلمي المدارس الرسمية الذين ينتمون لهذه الأحزاب الممنوعة ويمارسون حرية الدعاية لأحزابهم بين الطلاب.

وعبرت اهتمامات مجلس الأبحاث والدراسات عن الجانب المتوتر في حزب الكتائب، ألا وهو الجانب الفكري. باعتبار أن حزب الكتائب غير عقائدي ويرفض الصفة العقائدية. ويبدو أن موضوع الجانب الفكري بحد ذاته عبر «المصالح» الحزبية المتنوعة بقي مأزوماً بين طروحاته الوطنية والفلسفية وواقعه المعاش، الأمر الذي أبقى قنوات توصيله محدودة الأفق إلى حد كبير. فالمحاضرات والكتب والندوات والأحاديث والزيارات ودورات الأعداد والتوجيه والصحف والمجلات... إلخ. لم تستطع الفكاك من قطبي التوتر المتمثل في الثنائية المجتمعية السائدة، وبقيت كل المحاولات مشدودة إلى طبيعة الواقع الطائفي المعاش ومحكومة لمنطقه. ولم يستطع الحزب التحرر من أعبائها ومخلفاتها. بل أصبح مغذياً لاستمرارها وعاملاً على ديمومتها، الأمر الذي جعل حركة التثقيف الحزبي والفكري ـ «العقائدي» محدوداً نتيجة لطبيعة الكتائب والدور الذي مثله. وبقي الجانب الثقافي ـ الاجتماعي، برأي البعض، على هامش الحياة الحزبية بالنسبة للقاعدة العريضة رغم الدور البارز الذي ساهم فيه الحزب عبر التشريعات الاجتماعية(٢) والثقافية في الوطن.

كما أن غياب الايديولوجية بحد ذاته ساهم في استمرار إشكالية الجانب الفكري في الحزب وأثر على محدودية دوره وهامشيته على مستوى القاعدة الحزبية، الأمر الذي أثار عند البعض تساؤلات وتكهنات جوهرية حول مدى ملاءمة الفكر الكتائبي أساساً لتفكير الشباب وتطلعاتهم. فهل تعود محدودية التأثير لغربته عن جوهر تفكير الشباب؟ أو لكونه يتناقض والواقع السياسي اليومي المعيوش في لبنان؟ أو لتعبيره عن شعور دفين بأن الفكر المقدم قد يقود يوماً إلى اضمحلال الكيان اللبناني وضياع استقلاله، وبالتالي قد يؤدي إلى الضغط على الخصوصية المسيحية لصهرها بخصوصيات أخرى.

(١) جريدة العمل: الخميس ٢٥ نيسان ١٩٦٨.
(٢) أبو خليل، جوزيف: م.ش (٢)، م.س.

إن مجمل ما تثيره موضوعات التثقيف الحزبي يعمق الإشكالية دون أن يؤدي إلى حلها. كونه يمس طبيعة البنية الحزبية في الكتائب وتركيبها. إضافة لطبيعة البنية الاجتماعية اللبنانية ونسيجها الطوائفي.

لذلك، فإن أهم نتائج التثقيف الحزبي أنه عمق الولاء للوطن اللبناني كما تريده الكتائب وترغبه. ويبدو أن هذا الاتجاه انسجم مع التوجه المسيحي العام. وبالتالي فإن الكتائب تماثلت بنجاح مع روحية هذا التوجه العفوي وتلقائيته واستفادت منه وساهمت بدورها في التعبير عنه بصدق وعمق.

بعد استعراض مجمل الأطر التربوية في حزب الكتائب اللبنانية ـ حفل قسم اليمين، الاجتماع الحزبي، المدرسة الإعدادية الكتائبية، مؤتمر الحزب السنوي، جريدة العمل، المصالح الحزبية ـ فإنه يمكن اعتبار الأطر التربوية التي خارج المصالح الحزبية ذات تأثير أكبر وفعالية أكثر في الإعداد التربوي، باعتبارها تطال العدد الأكبر من المحازبين، إذا لم يكن كل المحازبين، بينما تأثير المصالح الحزبية مرتبط بنوعية الاختصاص وطبيعة المهام، ومجال الحركة والنشاط. لذلك يلاحظ عدة أنماط منها: فهناك المصالح الإدارية ـ التقنية حيث اهتماماتها مرتبطة بجوانب «روتينية» إدارية محددة لرجحان هذا الدور على طبيعة المصلحة رغم فعاليتها ودورها في حياة الحزب الداخلية ومن هذه المصالح: مصلحة الأمانة العامة ـ مصلحة المراقبة ـ مصلحة الأقاليم ـ مصلحة بيروت ـ مصلحة المالية واللوازم ـ مصلحة الحشد.

وهناك المصالح العامة ـ الوطنية حيث اهتماماتها تتعدى دائرة الحزب وحياته الداخلية وتبقى في الدائرة الأوسع من دوائر العملية التربوية منها مثلاً: مصلحة الشؤون الاقتصادية. وهناك أيضاً بعض المصالح التي تتداخل اهتماماتها بين الحزبية الداخلية والوطنية العامة وتبرز فعاليتها التربوية من مدى تأثيرها الحزبي المباشر وموقعها في حياة الحزب الداخلية، ومنها: مصلحة الهجرة والتوطن ـ مصلحة الشؤون الاجتماعية ـ مصلحة القضايا النسائية ـ مصلحة الانتخابات ـ مصلحة الطلاب. أما بقية المصالح فتبدو أكثر ارتباطاً في عملية الإعداد والتوجيه والتنظيم داخل الحزب منها مثلاً: مصلحة الرياضة ـ مصلحة العقيدة، مصلحة الدروس، مصلحة الدعاية (مجلس الأبحاث والدراسات السياسية) ـ مصلحة الأمن.

وتبدو مجمل الأطر التربوية في حزب الكتائب متفاعلة فيما بينها، تخدم كل منها جانباً أو أكثر من جوانب العملية التربوية، أن في التكوين الفكري للمحازب وإعداده

سياسياً أو في المساهمة في تكيفه سلوكياً وتنظيمياً في حياة الحزب الداخلية. كما تبدو الأطر التربوية في جانبها الآخر عاملاً مساعداً في تحديد نوع من العلاقة (للحزب أو للمحازب) مع المحيط الاجتماعي في الوسط المباشر أو في الإطار المجتمعي العام. باعتبار أن ما تقدمه الأطر التربوية يتضمن أبعاداً مجتمعية وتفاعلات وطنية.

وعليه فكيف يمكن أن نحدد مفهوم التربية الحزبية السياسية وسماتها العامة داخل حزب الكتائب اللبنانية؟

ثانياً: المفهوم والموقع

لا يتبين من أدبيات الحزب ما يشير إلى تحديد مباشر لمفهوم التربية الحزبية السياسية. غير أنه من خلال الإطار الفكري والبنية التنظيمية للكتائب والأبعاد التربوية لكل منهما، ومن خلال الأطر التربوية للعملية التربوية التي تعتمدها الكتائب فإنه يمكن المساهمة في توضيح مفهوم التربية الحزبية السياسية وموقعها من عمل الحزب ونشاطه.

يتمحور مفهوم التربية الحزبية السياسية في الكتائب اللبنانية حول ما يعرف «بالمدرسة الكتائبية». حيث تبدو المدرسة الكتائبية تلخيصاً لمفهوم التربية الحزبية السياسية فكراً وممارسة.

فالكتائب تعتبر نفسها «مدرسة» قبل كل شيء، وقبل أن تكون حزباً سياسياً. إنها مدرسة في الوطنية والأخلاق. هكذا أرادها مؤسسها ورئيسها الشيخ بيار الجميل، وسعى لتكريس هذا الاتجاه وتعزيزه وإعطائه موقع الصدارة في حياة الكتائب ونشاطها وسياستها.

والتربية الحزبية السياسية ضمن هذا المفهوم تقوم على أسس ودعائم محددة. وتتصف بسمات واضحة جهدت البنية التنظيمية في تعزيزها وتنميتها. كما ساهم الإطار الفكري في بلورة المفهوم وتوضيحه. كما اتخذت الأطر التربوية دورها في صياغته والتعبير عنه، الأمر الذي يساعد على استشفاف ركائز المفهوم وسماته الأساسية أن على المستوى التنظيمي والسلوكي أو على المستوى الفكري والسياسي، وملاحظة نتائجه وانعكاساته على المستوى الداخلي للحزب كما على الصعيد المجتمعي عامة.

يرتكز مفهوم التربية الحزبية السياسية على فكرة الانضباطية كدعامة أساسية، بما تحمله الفكرة من مضامين الطاعة والامتثال والتقيد الصارم بتنفيذ الأوامر... إلخ.

والانضباطية كركيزة ثابتة في مفهوم التربية الحزبية وأسسها تجد تعابيرها ومظاهرها في بنية الحزب وتنظيمه المركزي وفي أجهزته الإدارية وتقسيمه اللامركزي. وقد تعود

الانضباطية في جذورها ومنبتها إلى نشأة الحزب وبنائه التنظيمي شبه العسكري، واهتمامه بالتدريب وإقامة المخيمات والاستعراضات. حتى كلمة ـ تعبير «الكتائب» بحد ذاتها حملت بعضاً من اللغط حول مدلولها ومضامينها العسكريتارية. من هنا وسمت الانضباطية الكتائب والكتائبيين بشكل مباشر. وغدا حزب الكتائب، إلى حد كبير، من أكثر الأحزاب اللبنانية انضباطاً.

وقد يعود مبرر الانضباطية وتجذرها في الحزب إلى كونها تماثلاً مع التربية اليسوعية، وتقليداً لمظاهرها في العمل والانضباط ودقة التنفيذ. باعتبار أن الرئيس بيار الجميل قد تربى في مدارس اليسوعية فتأثر بمفاهيمها، واقتبس من أسلوبها وتماثل مع نمطها السلوكي فعمل على تجسيد هذه التصورات ونقلها إلى صفوف حزب الكتائب. لذلك فعلى العضو الحزبي أن يكون كما الراهب اليسوعي «جثة بيد رئيسه» فعملية الضبط والانضباطية تبدو في جانب منها تأثراً بالرهبنة اليسوعية وتربيتها. غير أن القول بالأثر اليسوعي على مفهوم التربية الحزبية لا يشير مطلقاً إلى الجانب السلبي لتعبير ـ الجوزويت ـ، بل يقتصر في هذا الجانب على ما توفره مفاهيم الطاعة والتنفيذ والضبط والصرامة والنظام. . . إلخ في تعزيز الانضباطية في الحزب وتعميمها وتكريسها.

ويبدو أن فكرة الانضباطية في المفهوم التربوي السياسي للكتائب قد أبقت على البذور شبه العسكرية كامنة في الحزب. فامتصت البنية التنظيمية بتشكيلاتها وأجهزتها مجمل المظاهر شبه العسكريتارية ونمطها السلوكي، وحولتها إلى علاقات تنظيمية وأطر حزبية إدارية داخلية. فأصبحت الانضباطية تجسيداً مقنعاً للمظاهر والسلوك شبه العسكري في الحزب. فالأوامر الحزبية تنفذ على أنها أوامر عسكرية، والجميع ملزم بالتنفيذ الحرفي والدقيق لكل ما يصدر عن الحزب. من هنا يمكن القول أن التربية الحزبية السياسية من خلال الانضباطية كسمة مميزة لمفهوم التربية الحزبية قد ساعدت على إبقاء الحزب قادراً على التحول نحو المظاهر العسكرية أو شبه العسكرية بسهولة ويسر، خاصة خلال الأزمات السياسية الوطنية في لبنان.

كما أن من سمات مفهوم التربية الحزبية السياسية ودعائمها مركزة السلطة وهيمنة القيادة. ويلاحظ أن مركزة القيادة تتمثل في هيئة المجلس السياسي نصاً، وشخص رئيس الحزب بيار الجميل واقعاً. وتبدو هذه السمة متممة للانضباطية ومرافقة لها. حيث تتمظهر المركزة في كل مجالات الحياة الداخلية للحزب وجوانبها، الأمر الذي يجعل رئيس الحزب رأس الهرم التنظيمي والسياسي ويساهم في تكريس السلطة الفردانية،

ويجعل من الحزب جيشاً متماسكاً قيادة وقاعدة مما يسهل عملية التوجيه والمراقبة والتنفيذ.

وينتج عن مركزة القيادة ـ السلطة وفردانيتها والانضباطية في الحزب ذوبان لشخص المحازب، رغم القول بالمذهب الشخصاني. حيث يهمش الشخص داخل الحزب «وتسحقه» الآلية الحزبية بأشكالها وأطرها التنظيمية لصالح الحزب وأوامره وتوجهاته. فالتربية الحزبية السياسية لا تبلور موقعاً مميزاً للشخص الحزبي داخل مؤسسته ولا تعزز ما يخدم وجوده ونشاطه وآراءه واستقلاليته.

كما أن التربية الحزبية لا تساهم في بلورة أطر ومفاهيم ديمقراطية حزبية. فتكاد الديمقراطية تختفي أو تأخذ أشكالاً جد بسيطة. بينما تسود فكرة التعيين في المراكز الحزبية والمراتب التنظيمية المختلفة. إضافة لضعف المشاركة القاعدية وغياب أوجه المعارضة وعدم وضوحها، الأمر الذي يساهم في تقليص موقع الشخص من جهة، ويضعف من تأثير القاعدة الحزبية من جهة أخرى.

كما لا يخفى ما تحمله فكرة غياب حقوق الأعضاء الحزبيين كنص من أثر سلبي على مفهوم التربية الحزبية وتوجهها.

فالتربية الحزبية هنا ترتبط بالسياسة عبر مفهوم الرهبنة ومضامين التضحية وفكرة نكران الذات والدعوة للابتعاد عن المنافع الذاتية والشخصية في سبيل الحزب وقضاياه. لذلك يشير البعض إلى أن الداخل إلى صفوف الكتائب كالداخل إلى الرهبنة[١] عليه أن يتسامى فوق المصالح الخاصة حتى ولو كانت نوعاً من الحقوق الحزبية.

ومن سمات المفهوم تبرز المواصفات الأخلاقية ـ حزباً وأعضاء ـ وضرورة إبرازها وتجسيدها. فالتربية الحزبية السياسية تهدف إلى تعزيز القيم الاجتماعية السائدة والمفاهيم الأخلاقية في المجتمع، وتحرض على تنميتها عند المحازب وترفض المساس بها أو التنكر لمنطقها. فالشروط الأخلاقية ـ والأودمة ـ الآدمية» ـ ضرورات أساسية للمحازب واستمراره في الحزب. وهي تنبع من موقف إيماني ديني وإنساني اجتماعي. فالحزب حزب مؤمن بجوهره ومنسجم مع بيئته ومحيطه الاجتماعيين.

أما على المستوى الفكري والسياسي فتبرز الفكرة الوطنية كسمة بارزة ومميزة في مفهوم التربية الحزبية السياسية عند الكتائب من خلال الدعوة لتقديس الوطن والدفاع عن

---

(١) أبو خليل، جوزيف: لبنان... لماذا؟، م .س، ص٣٣.
- أبو خليل، جوزيف: م .ش (١) و(٢)، م.س.

الكيان وحماية الوجود. وقد أصبحت الفكرة اللبنانية نوعاً من الهوس ومعلماً من معالم التربية الكتائبية. فالسيادة والاستقلال مصطلحان مرادفان لجوهر التربية الوطنية السياسية عند الكتائب. حتى غدت تعابير تلخص فكر الحزب ومبادئه ومبرر وجوده.

فالكتائب في خدمة لبنان كما «اليسوعي في خدمة المسيح». فشعار الحزب: في خدمة لبنان تماثل إلى حد كبير مع الطابع اليسوعي. كما حمل في اتجاهه ومساره نوعاً من المغالاة الواضحة، لدرجة جعلت الحزب يعتبر تنظيمه حريصاً على الوطن حرص «الوالد على أبنائه القاصرين».

فالحرص الكتائبي على لبنان نما في ظل الثنائية المجتمعية وتشكيلاتها المتعارضة، موقفاً وموقعاً، تجاه الوطن الواحد. وقد أسهم هذا الاتجاه في إلغاء المفهوم الحقيقي للوطن، والاختلاف حول هويته ومبرر وجوده، كما في تشويه فكرة الوطن لجميع أبنائه وتحوير فكرة الوطن لكيانات طائفية، الأمر الذي رسخ مظاهر الانشطار المجتمعي في لبنان. لذلك تبدو تعابير الكتائب حول «الانصهار الوطني» و «التعايش» ثم لاحقا «العيش المشترك» دلالة على عمق الإشكاليات التي حكمت مفهوم التربية الحزبية السياسية في إطارها الفكري وبعدها الوطني ومسارها السياسي داخل الحزب أو على المستوى المجتمعي العام.

والمغالاة تجاه الوطن وحماية الكيان تأخذ اتجاهاً عصبوياً لدرجة عدم التميز بين الوطن والدولة والطائفة. فالوطن يتسع ليجد مسوغاته وجذوره في أعماق التاريخ، ويضيق في لحظة إلى حدود الطائفة ومواقعها ومصالحها. فتتحول الطائفة إلى وطن أو ممثلة للوطن ومعبرة عنه. فالنكهة «اللبنانية» المميزة عند الكتائب اللبنانية انحصرت واقعياً في شرنقتها المسيحية عامة والمارونية خاصة. ولم تستطع التربية الحزبية أن تخترق حدود الطائفة لتصل إلى رحاب الوطن أن تغطي مساحته وعمقه الاجتماعي والوطني.

وبالتالي فإن مفهوم التربية الحزبية السياسية بقي محكوماً بهواجس الخوف والمنطق الأقلوي، وما يستتبع ذلك من تعبئة حزبية داخلية تحرص على أظهار حرصها على الكيان والوطن كأنه نوع من العمل الرسولي أو كمهمة تاريخية مناطة بالحزب وأعضائه الميامين. فيزداد تناقض مقولات التربية الحزبية بين طرحها الوطني وواقعها الحزبي الداخلي وإطارها الطوائفي الضيق وهو ما يساهم في أمرين أساسيين مترابطين:

الأمر الأول: يتمثل في الحذر من الآخر ـ فرداً وجماعات ـ والثاني: يتلخص في الحرص على السائد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

الأول يلغي إمكانية التفاعل الوطني وإمكانية تخطي هواجس الخوف ومبرراته. كما يبقي على عوامل التنافر المجتمعي ويعطيها مبررات الاستمرار وأسبابه. خاصة وأن رفض الآخر قد يطال مجمل مشاربه وتطلعاته ومظاهر حياته الفكرية والاجتماعية. فصورة الآخر تبدو مشوهة. أنه ناقص الوطنية أو معاد. فيهيء المحازب لتقبل اسقاطات ذهنية غير دقيقة أو موضوعية عن الآخر. فرفضه يصبح شاملاً. ويختزن المحازب في لاوعيه مسوغات تبرر وتدعم مواقفه، الأمر الذي يصبح نوعاً من «القصف العشوائي» تجاه الغير سرعان ما يصبح قادراً على التحول في الأزمات السياسية إلى قصف حقيقي مبرر ومقبول. إن صورة الآخر ـ الغير غير سليمة والعلاقة معه غير صحيحة، وهو ما يساعد على أن يؤسس لتوترات دائمة سرعان ما تتحول لانفجارات أهلية أو تساهم في قيامها.

أما الأمر الثاني فإنه يبقي على فكرة الوطن المزرعة وتقاسم مغانمه بين الطوائف والعائلات، ويمنع قيام المجتمع المدني بمؤسساته وقوانينه. كما يهمش عملية الاهتمام أو التركيز على المشاكل الاجتماعية والمشاريع الإنمائية في الوطن. ويبقى الوطن بأحزابه وتجمعاته وهيئاته محكوماً بمقولتين متناقضتين: الحرمان ـ الغبن من جهة والامتيازات ـ الضمانات من جهة أخرى، فتحل قضايا الوطن بالتوافقية ويغيب القانون ومنطقه. وتستقيم الزاوية وتصلح الأمور بمجرد وجود الحزب عبر ممثله في السلطة كضمانة لسلامة الوطن وصون هويته والاطمئنان على وجود المجموعة الطائفية التي يمثل.

وفي كلتي الحالتين لا تستطيع التربية الحزبية تكوين الشعور بالمواطنية، أو تحقيق المواطنية بشكلها السليم ومداها الوطني الشامل. وتبقى أشكال التضامن التي توفرها التربية الحزبية في صورها الأولية إلى حد كبير، مرتكزة على قاعدة أساسية عريضة قوامها عصبوية الانتماء للجماعة ـ الطائفة وإمكانية التعبير عن مصالحها وهمومها وتطلعاتها. وتبدو الظاهرة الحزبية السياسية في لبنان، والتي تندرج ضمن هذا السياق، حيث الكتائب إحدى صورها وتجسيداتها الحية، عاجزة عن خلخلة البنى الاجتماعية القائمة والمؤسسات السابقة على الانتماء الحزبي.

كما يجعل من الشخص ـ الفرد في الوطن كحاله في الحزب، حيث يذوب الشخص أو يهمش لصالح الجماعة بعصبويتها وأشكال التضامن التقليدي الذي يحكمها ويحدد إيقاع حركتها واتجاه سيرها. خاصة وأن المجتمع اللبناني بسلطته السياسية المتمثلة بالدولة عبارة عن التقاء توافقي بين طوائف المجتمع اللبناني وعائلاته ومناطقه، وإن اختلت مظاهر هذا الالتقاء بين فترة وأخرى، إلا أن سمته الطوائفية هي الغالبة ورجحان

الانتماء لأشكال التضامن التقليدي السابقة لتشكيل الدولة هي السائدة، وما يتركه هذا الوضع من تغييب لسلطة القانون وتخفيف من حدة التضامن الوطني العام وأشكاله، وتهميش لمفهوم الدولة بحد ذاتها لما تمثله من نموذج متقدم لأشكال التضامن الوطني غير التقليدي.

وتبدو هذه المعضلات مظاهر لإشكاليات أساسية لم تستطع الكتائب بمفهومها التربوي السياسي تجاوزها، الأمر الذي جعل خطابها مزدوجاً، بمعنى الاختلاف بين النص والممارسة، ويعاني من شرخ واضح في بنيته وتطلعاته. بل أنه يجعل الاتجاه التربوي في حزب الكتائب أقرب لأن يكون إحد روافد البنية المجتمعية والسياسية السائدة في لبنان من أن يكون اتجاهاً تطويرياً.

ويزيد من توضيح مفهوم التربية الحزبية شخص رئيس الحزب الشيخ بيار الجميل. حيث يبدو نموذجاً واضحاً للنمط التربوي الكتائبي. فإضافة لكونه دعامة لاستمرار الحزب، فإن المحازبين[١] يجمعون على أنه جمع في شخصه حقيقة المدرسة الكتائبية - بمفهومها التربوي، إن في وطنيته ولبنانيته أو في صدقه وإيمانه وشجاعته وانضباطه وانتظامه وزهده... إلخ. وبقي الجميل الواعظ الدائم للتأكيد على مناقبية الكتائب وسلوكها وتفكيرها وشخصيتها بالحدود والمنطلقات التي عرفت عنها وتميزت بها وامتازت فيه.

(١) تجمع **المقابلات الشخصية** على تأكيد هذا الاتجاه بالنسبة لرئيس الحزب بيار الجميل، وذكر العديد من صفاته الإيجابية.

لمزيد من التفاصيل حول النظرة لشخصه يراجع على سبيل المثال:

- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م.س، ص (٥٩ - ١٣٢).
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج٣، م.س، ص١٥٢ وهامش ص١٩٧.
- تقي الدين، سليمان: **المسألة الطائفية في لبنان**، م.س، ص (٢٨٩ - ٢٩٠).
- غانم، رفيق: **بيار الجميل**...، م.س، المقدمة، ص١٠ و(١٥ - ٢١).
- أبو خليل، جوزيف: **قصة الموارنة في الحرب**، م.س، ص١٢٢ و ١٤٠ و٣٠٩.
- بقرادوني، كريم: **السلام المفقود**، م.س، ص١١٢.
- **العمل**: ٢٩ حزيران ١٩٤٢، العدد ٦٨.

  ٢٩ حزيران ١٩٤٠، العدد ١٧، م.س.

  ٢٩ حزيران ١٩٤٣، العدد ٨٧.

  ١٢ نيسان ١٩٦٨، م.س.

  ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٣.

ويبدو بيار الجميل، برأي البعض قد زاوج في شخصيته بين قطبي التوتر الذي حكم الكتائب ومثله تمثيلاً واضحاً: الخوف وتعابيره والقوة ومظاهرها[1]. وهذان القطبان من تعابير التربية الحزبية السياسية عند الكتائب ويجسدان الكثير من معانيها وتوجهاتها.

وعليه فإن مفهوم التربية الحزبية السياسية يقوم على دعامتين مترابطتين: الانضباطية، سلوكاً وتنظيماً، من جهة والدعوة اللبنانية، فكراً وسياسة، من جهة أخرى. وتحتل التربية الحزبية من خلال هذا المفهوم موقع الصدارة في حياة الحزب الداخلية بالنسبة لحزب الكتائب اللبنانية.

إن الإطلالة على مفهوم التربية الحزبية السياسية وموقعها في حزب الكتائب اللبنانية، كما في الحزب الشيوعي اللبناني يساعد على توضيح السمات العامة للتربية الحزبية السياسية وموقعها في الظاهرة الحزبية السياسية في لبنان. فما هي سماتها العامة وملامحها الأساسية؟

(١) صاغية، حازم: **تعريب الكتائب**، م.س، ص (١١٦ ـ ١١٧) و١٥٦ مع الهامش.

الباب الرابع

السمات العامة للتربية الحزبية السياسية

الفصل الأول

الظاهرة الحزبية السياسية

تثير الظاهرة الحزبية السياسية في لبنان الكثير من التساؤل والنقاش حول النشأة والطبيعة والدور الذي يمكن أن تقوم به ضمن المجتمع اللبناني. وتتعدد المواقف تجاهها، وتختلف حيالها نظرة التقييم سلباً أو إيجاباً.

فالظاهرة الحزبية السياسية تبدو قديمة العهد في لبنان. فقد رافقت مراحل تشكل الكيان اللبناني ومظاهره المتعددة، بدءاً من الحكم العثماني والانتداب الفرنسي حتى مرحلة الاستقلال. وقد اتخذت عبر مراحل تطورها وتمظهرها السياسي والقانوني والاجتماعي والتنظيمي مظاهر متعددة في الشكل والمضمون.

فعبرت عن تنوع في الشكل التنظيمي، وتعدد في الاتجاهات السياسية والفكرية، واختلاف في النشأة. الأمر الذي جعل من الظاهرة الحزبية السياسية في لبنان تبدو حالة فريدة إلى حد كبير، وأثر بالتالي على دورها وفعاليتها سياسياً وتربوياً. كما جعل من الصعوبة بمكان تصنيفها وتحديد معالمها بدقة ووضوح.

وقد انعكس هذا التنوع وتلك القراءة على التربية الحزبية التي تقوم بها الأحزاب السياسية في لبنان. من هنا يتبادر التساؤل حول إمكانية الإطلالة على السمات العامة للتربية الحزبية السياسية في لبنان من خلال الحزبين (الشيوعي والكتائب) موضوعي البحث.

لذلك يبدو من الضروري إلقاء بعض الضوء على تطور الظاهرة الحزبية وملاحظة مواصفاتها العامة ومعالمها الأساسية وموقع الحزبين ـ الشيوعي والكتائب ـ ضمنها في خطوة أولية باتجاه محاولة الوصول إلى تحديد السمات العامة للتربية الحزبية السياسية في لبنان.

فبالرغم من أن الحزبين موضوعي البحث يمثلان نموذجين محددين من الظاهرة

الحزبية في لبنان، غير أنهما يجمعان العديد من المواصفات المشتركة، والسمات المتقاربة، الفكرية والسياسية والتنظيمية بحيث يبدوان متماثلين في العديد من الجوانب، مع الأحزاب الأخرى، خارج نطاق البحث وحدوده المباشرة، الأمر الذي يؤمن للحزبين موضوعي البحث إمكانية التعبير، إلى حد ما، عن طبيعة الظاهرة الحزبية السياسية في لبنان. ويوفر بالمقابل إمكانية استخلاص ملامح عامة واستشفاف سمات أساسية للتربية الحزبية السياسية في لبنان.

أولاً: البدايات الأولى

عرفت الظاهرة الحزبية بداياتها الأولى، وتكونها البدائي ـ الأولي عبر تمظهرها في الانقسام المجتمعي السائد في حينه حول الحزبين: القيسي ـ اليمني، والذي عبر عن عصبية مجتمعية غطت المنطقة العربية بفئاتها وتجمعاتها.

وقد بدأ هذا الانقسام المجتمعي العام، بالتراجع والضعف، بعد معركة عين داره عام ١٧١١م وانتصار القيسية، ليحل مكانه تمظهر آخر للحزبية عرف بالثنائية: اليزبكية ـ الجنبلاطية.

فالحزبية القيسية ـ اليمنية كانت حزبية العهد المعني، بينما الحزبية الجنبلاطية ـ اليزبكية كانت حزبية الإمارة الشهابية. غير أن هذه الأخيرة انتهت لاحقاً (الجنبلاطية ـ اليزبكية) إلى حزبية ذات طابع درزي ـ عائلي منذ منتصف القرن التاسع عشر[١]. وقد استمرت تتمظهر بأشكال متعددة إلى ما بعد نيل لبنان استقلاله عام ١٩٤٣.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن التمظهر الأول للحزبية عبر قطبي التحزب: القيسي ـ اليمني كان تعبيراً عن حزبية عامة وقديمة جداً، بينما المظاهر التي وصلت إليها

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
- د. أشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي**، المجلد الأول، م.س، ص (٥٦ ـ ٥٨) و (٦٠ ـ ٦١).
- د. مجذوب، محمد: **دراسات في السياسة والأحزاب**، م .س، ص١٠٣.
- سعيفان، أحمد: «الأحزاب السياسية في لبنان»، **أوراق جامعية**، العدد (٥)، السنة الثانية، خريف ١٩٩٣، تصدرها رابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية، ص٦٦.
- د. ضاهر، مسعود: **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، (١٦٩٧ ـ ١٨٦١)**، معهد الإنماء العربي، الطبعة الثالثة ١٩٨٦، ص (٧٤ ـ ٨٠) و (٨٣ ـ ٨٥) و (٨٩ ـ ٩٣).
- الجبيلي، أنطوان جرجي: **ألف حزب وحزبان في لبنان**، ط٢، بيروت، ١٩٩٢، دار الجبيلي ص٣٢.

وتجسدت فيها لاحقاً، عبرت عن حزبية ضيقة جداً، قياساً للسابق، ومحصورة إلى حد كبير بحدود الطائفة وقاعدتها الشعبية بالدرجة الأولى.

وبعد نظام الامتيازات ودخول الإرساليات الأجنبية إلى بلاد الشام وقيام نظام المتصرفية في جبل لبنان، أخذت الحزبية في تلك المرحلة أبعاداً أخرى. فنظام الامتيازات الذي منح لرعايا الدول الأجنبية في السلطنة العثمانية جملة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، شمل في مرحلة لاحقة المسيحيين من رعايا السلطنة. فأمن الحماية لبعض الأوساط المسيحية، والعديد من الحقوق والضمانات الخاصة. وساهم هذا النظام، مع تغلغل نشاط الإرساليات الأجنبية، وضعف السلطنة العثمانية، في تهيئة الأرضية الخصبة لتحويل المذاهب الدينية بشكل عام، والمسيحية منها بالأخص إلى طوائف حزبية[١].

وقد كرس نظام المتصرفية في جبل لبنان هذا الاتجاه عبر التوزيع الطائفي للمذاهب الدينية على مؤسساته. فأصبح للمذاهب والطوائف المشاركة في الحكم، بعد سياسي بشكل مباشر. ويعيد البعض، بذور التشكل الحزبي الطائفي في لبنان، إلى نظام المتصرفية بحد ذاته. حيث جسد عبر مجلس إدارته[٢] ونظامه الأساسي (١٨٦١م) التمثيل الطائفي للمذاهب الدينية (موارنة ٢، دروز ٢، روم كاثوليك ٢، روم أرثوذكس ٢، متاولة ٢، مسلمين ٢) فاتخذت طابع «الطائفة - الحزب»[٣] إلى حد كبير.

---

(١) يراجع:
- د. أشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي**، المجلد الأول، م.س، ص (٦٢ - ٦٤).
- د. ضاهر، مسعود: **الجذور التاريخية**..، م.س، ص (٢٩١ - ٢٩٤) و (٣٢٩ - ٣٣٩).

(٢) يراجع:
- طربين، أحمد: **لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب**، (١٨٦٠ - ١٩٢٠)، القاهرة، ١٩٦٨، معهد البحوث والدراسات العربية، ص (٣٧٣ - ٣٨٨).
- د. قربان، ملحم: **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ج١، ط١، بيروت، سنة ١٩٧٨، الأهلية للنشر، ص (٣٧٣ - ٣٧٦).
- د. ضاهر، مسعود: **الجذور التاريخية**...، م.س، ص (٤٤١ - ٤٤٤).

(٣) يراجع:
- د. أشتي، فارس: م.ن، ص٦٢ و (٦٨ - ٦٩).
- الجبيلي، أنطوان جرجي: م.س، ص (٣٣ - ٣٦).
- تقي الدين، سليمان: **المسألة الطائفية في لبنان**، بيروت، دار ابن خلدون، ص١٤٠.
- د. رباط، إدمون: **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، ط١، بيروت، أيار ١٩٧٠، دار العلم للملايين، ص (١٣٣ - ١٣٨).

وكان لإعلان الدستور العثماني الصادر عام ١٩٠٨م حين وصول حزب الاتحاد والترقي إلى السلطة أثره في بلورة أشكال جديدة للظاهرة الحزبية. فبعد صدور القانون العثماني الخاص بالجمعيات[١] في ٢٩ رجب ١٣٢٧هـ/ ١٣ آب عام ١٩٠٩م تعددت الجمعيات والنوادي والتجمعات السياسية.

مع الإشارة إلى أن هذه التجمعات والجمعيات والنوادي اتخذت مضامين سياسية أكثر من السابق. وبدت أكثر إطلالاً على التجربة الغربية في العمل الحزبي السياسي. وزاد عددها بشكل ملحوظ في الداخل والخارج[٢]. غير أنها اتسمت بالمقابل كما يشير البعض، بكونها «أشبه بجبهات حزبية» وأقرب لأن تكون «أحزاب وجهاء»[٣]. إضافة إلى أن القانون العثماني الخاص بالجمعيات في تلك المرحلة لم يميز ما بين الجمعية والنادي والحزب. الأمر الذي سيترك أثره على تشكل الظاهرة الحزبية بشكل عام. وستبقى بذور هذه المرحلة مؤثرة وفاعلة في المراحل اللاحقة لتطور الظاهرة الحزبية في لبنان.

---

(١) **مجموعة التشريع اللبناني**، باب الجمعيات، قانون الجمعيات.
- د. الصمد، رياض: **المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدول الحديثة**، طبعة ٣، بيروت، ١٩٨٣، مجد، ص١٤.

(٢) لمزيد من الاطلاع على هذه الجمعيات وطبيعتها واتجاهاتها يراجع على سبيل المثال:
- د. أشتي، فارس: م .س، ص (٧٢ ـ ٨٢).
- تقي الدين، سليمان: م .س ص١٨ و (٢١٨ ـ ٢٣٠) و ٢٤٨ و ٢٧٣، و ٢٩٤.
- د. مجذوب، محمد: م .س، ص١٠٤.
- فرزات، محمد حرب: **الحياة الحزبية في سوريا**، ص٢٨ و (٢٧ ـ ٣٠) و (٤٠ ـ ٤٣).
- جزماتي، نذير: **الحزب الشيوعي السوري**، م .س، ص (٣٣ ـ ٤٤).
- د. ضاهر، مسعود: **تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤ ـ ١٩٢٦)**، ط١، سنة ١٩٧٤، دار الفارابي، ص (٢٦٦ ـ ٢٦٧).
- كوثراني، وجيه: **الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ط١، بيروت، سنة ١٩٧٦، معهد الإنماء العربي، ص١٠٦ و ١٥٩ و ٢٠٠ و ٢٠٣ و (٢٠٧ ـ ٢٠٨) و ٢٢٨ و ٢٧٢.
- اسماعيل، عادل: **السياسة الدولية، الجزء الرابع**، سنة ١٩٦٤، بيروت، النشر للسياسة والتاريخ، ص١٢٥ و ١٣٦ و ١٣٨ و (١٤٩ ـ ١٥١) و ١٥٣ و١٥٥.
- اسماعيل، عادل: م .ن، ج٥ ص٥٠ و ١٣٧.
- آل صفا، محمد جابر: **تاريخ جبل عامل**، ط١، بيروت، سنة ١٩٨١، دار النهار للنشر، ص٦٩ و ٩٠ و (١٨٩ ـ ١٩٠) و (٢١١ ـ ٢١٢).

(٣) د. أشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي**، ج١، م .س، ص٨٦.

ثانياً: مرحلة الانتداب

شهدت المنطقة العربية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، تطورات سياسية وجغرافية مهمة. لعل أبرزها عملية اقتسام الأجزاء العربية من السلطنة العثمانية، وفرض الانتداب على دول المنطقة بحسب اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦) ثم وعد بلفور (١٩١٧).

وقد جاء إعلان دولة لبنان الكبير (أول أيلول ١٩٢٠) وفرض الانتداب الفرنسي ضمن السياق السياسي العام الذي خضعت له المنطقة العربية.

وشهد الكيان اللبناني الناشىء في هذه المرحلة، تحولات مهمة على المستوى المجتمعي والسياسي. الأمر الذي ترك أثره الواضح على الظاهرة الحزبية، تشكلاً وتوجهاً، فتنوعت الأحزاب السياسية وتعددت مظاهرها نتيجة لعوامل داخلية وتأثيرات خارجية.

ويبدو أن الموقف من الكيان الناشىء بحد ذاته (مؤيد ومعارض) كان أحد المحاور الأساسية التي تمحورت حولها الأحزاب السياسية، بما ينطوي عليه هذا الموقف من اتجاهات سياسية متعارضة تجاه دولة الانتداب من جهة والعلاقة مع المحيط العربي من جهة أخرى.

ويلاحظ ضمن هذا السياق أن السمة العامة، والاتجاه الغالب إلى حد كبير في أحزاب مرحلة الانتداب، أنها لم تخرج عن الانقسام المجتمعي التقليدي والذي يتلخص في دعوتين ـ اتجاهين بشكل عام:

الدعوة الكيانية المؤيدة للكيان الناشىء والمؤيدة للانتداب الفرنسي وغالبيتها من المسيحيين منها مثلاً (حزب الترقي اللبناني ١٩٢٠ ـ حزب الاتحاد الديمقراطي ١٩٢٠ـ حركة السباقة ١٩٢٣ ـ النادي العربي الماروني ١٩٢٤ـ حزب الرابطة اللبنانية ١٩٢٥ ـ الكتلة الوطنية ١٩٣٥... إلخ) إضافة إلى بعض التجمعات ذات الصبغة العمالية (حزب العمال العام ١٩٢١ ـ نقابة العمال الزراعيين لجبل لبنان ـ نقابة مزارعي الدامور ١٩٢٠).

والدعوة الوحدوية الرافضة للكيان الناشىء والمعادية للانتداب الفرنسي وغالبيتها من المسلمين منها مثلاً (حزب الاستقلال العربي ١٩١٩ ـ حزب الاتحاد السوري ـ اتحاد الشبيبة الإسلامية ـ الحركة العربية السرية ١٩٣٥ـ عصبة العمل القومي ١٩٣٢ ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي ١٩٣٢). إضافة إلى انعقاد مؤتمرات عدة ذات نزعة وحدوية

(مؤتمر دمشق ١٩٢٨ ـ مؤتمر الوحدويين في دمشق ١٩٣٣ـ مؤتمر الساحل ١٩٣٣ ثم عام ١٩٣٦... إلخ).

ورغم هذا الشرخ العام، الذي حكم تشكل الأحزاب السياسية خلال مرحلة الانتداب، فقد تشكلت في موازاة هذين المحورين، أحزاب اتصفت بنزعة استقلالية لبنانية معتدلة، وأن اختلفت درجة لبنانيتها بين حزب وآخر، فلقد قبلت بالكيان الناشىء دون أن تقبل من حيث المبدأ، بالسيطرة الفرنسية، وهي ما يمكن أن نسميه أحزاب التسوية مثل (الحزب الوطني اللبناني ـ حزب الشبيبة اللبنانية ١٩٢٤ـ حزب الشعب اللبناني «الحزب الشيوعي اللبناني» ١٩٢٤ ـ حزب التقدم اللبناني ١٩٢٦ ـ حزب الاستقلال الجمهوري ١٩٣١ ـ حزب النداء القومي ١٩٣٢ ـ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٣٦ـ حزب النجادة ١٩٣٦... إلخ)[١].

إضافة لذلك فقد ظهرت خلال هذه المرحلة أحزاب ذات نزعة متوسطية (الحزب المتوسطي ١٩٣٣)[٢] وأحزاب لبنانية في المهجر[٣]، وإن لم تخرج عن السياق العام المتعلق بالموقف من الكيان الناشىء.

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن تشكيل الأحزاب والاتجاهات السياسية المختلفة وأسماءها يراجع على سبيل المثال:
- د. اشتي، فارس: م .س، ص(٧٨ ـ ١١٦).
- تقي الدين، سليمان: م .س، ص(١٩ ـ ٢٠) و(٧٨ ـ ٨٦) و٢٤١ و٢٥٩ و(٢٦٩ ـ ٢٨١).
- د. مجذوب، محمد: م .س، ص(١٠٤ ـ ١٠٥).
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص٣٥ و٣٧ وص (٥١ ـ ٥٧) مع الهوامش.
- د. ضاهر، مسعود: **تاريخ لبنان الاجتماعي**، م .س، ص (٢٧٣ ـ ٢٨٣) و(٢٩٠ ـ ٢٩٤).
- كولان، جاك: م .س، ص ٩٥ و١٠٤ و١١٠ و١١٦.
- د. شعيب، عبد المنعم علي: **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء** (١٩١٨ ـ ١٩٤٦)، ط ٢، بيروت، ١٩٩٤، الفارابي، ص (٦٣ ـ ٦٧).
- فرزات، محمد حرب: م .س، ص (٨٦ ـ ٨٨) و(١٠١ ـ ١١٠) و١٨٣ و١٤١ و١٥٠ و٢٧٣.
- النادي الثقافي العربي، **القوى السياسية في لبنان**، م .س.
- بيهم، محمد جميل: **النزعات السياسية بلبنان**، عهد الانتداب والاحتلال، (١٩١٨ ـ ١٩٤٥) جامعة بيروت العربية، سنة ١٩٧٧، ص٧ و١١ و (١٣ ـ ١٤) و٢٧ و(٣٠ ـ ٧١) و١٣٨ و١٤٠.
- د. ضاهر، مسعود: «التركيبة الطائفية لأحزاب لبنان خلال الانتداب»، جريدة **السفير**، العدد (٢١٣٨) و(٢١٣٩) تاريخ ٣ و٤ نيسان ١٩٨٠.

(٢) تقي الدين، سليمان: م .س، ص ٢٧٣.

(٣) م .ن، ص٢٦٠ و٢٦٩ و(٢٧٦ ـ ٢٧٧).

كما برزت في مرحلة الانتداب الفرنسي الأحزاب الأثنية[1]، والتي تجسدت عملياً في الأحزاب الأرمنية (الطاشناق ـ الهاشناق ـ الرامغافار ـ ازاراجان ـ شبيبة سبارتكوس الأرمنية. . .) وكانت امتداداً لما حمله الأرمن معهم إلى لبنان من أماكن نزوحهم. وقد استمرت هذه الأحزاب خلال المراحل التالية.

إضافة إلى ذلك فإن هذه المرحلة لم تلغ التشكيلات الحزبية التقليدية، والتي ترتكز على العائلة والعشيرة أو تستند إلى طبيعة الملكية الكبيرة، أو تعتمد التنافس التقليدي ضمن المذهب الواحد، أو في حدود منطقة محددة من المناطق اللبنانية منها مثلاً (الأسعد ـ عسيران في الجنوب، وحمادة ـ حيدر في البقاع، وكرامي ـ المقدم في الشمال. . . إلخ)[2]. وقد عبرت مختلف هذه «الحزبيات» في الأساس، عن إقطاعيات تقليدية وإن تبلور بعضها لاحقاً بصيغة «حزبية سياسية» معينة. ولعل أبرز مظاهرها حزب النهضة (أحمد الأسعد ١٩٤٦) الذي كان رداً على نفوذ آل عسيران، ومنظمة الطلائع (رشيد بيضون ـ ١٩٤٤)[3]. ويمكن اعتبارها ثنائية حزبية فرعية ضمن الإطار المجتمعي وثنائيته العامة. ولقد استمرت مظاهر هذه «الثنائية الفرعية» التقليدية وتأثيراتها في المراحل اللاحقة من تاريخ لبنان.

ومن الجدير ذكره في هذه المرحلة أن الظاهرة الحزبية بدأت تشهد بداية تحولات أساسية في طبيعتها العامة وتشكلها ضمن دولة لبنان الكبير.

ويشير البعض، ضمن هذا السياق، إلى أن الأحزاب اللبنانية استقت العقلانية الغربية كأساس لرقي المجتمع وتقدمه، وجاءت نماذجها مستوفية الشروط العلمية لنظرية الأحزاب[4]. غير أنه رغم المبالغة النسبية في هذه النظرة، فالظاهرة الحزبية في مرحلة الانتداب بدأت تشهد ملامح تشكل الظاهرة بأطر سياسية أكثر قرباً من المفهوم الحزبي الأوروبي الحديث، إن في الإطار الفكري الموحد للحزب وأعضائه، أو في البنية

---

(١) يراجع:
- م .ن، ص (٢٧١ ـ ٢٧٢) و٢٧٨.
- شرور، فضل: م .س، ص (٤٤٣ ـ ٤٤٥).
- د. اشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي**، المجلد الأول، م .س، ص٩٧.
- د. ضاهر، مسعود: **تاريخ لبنان الاجتماعي**، م .س، ص(٢٩٢ ـ ٢٩٤).

(٢) د. اشتي، فارس: م .ن، ص (١٢١ ـ ١٢٣).

(٣) تقي الدين، سليمان: م .س، ص٢٧٨.

(٤) **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، م .س، ص٦.

التنظيمية، إضافة إلى تبني بعض القضايا الشعبية والحياتية، ذات الطابع الاجتماعي ـ الاقتصادي. خاصة في مرحلة الثلاثينات.

ويلاحظ بروز اتجاهات سياسية متنوعة ضمن هذا التحول، فكان حزب الشعب (الحزب الشيوعي اللبناني السوري) أحد مظاهر التعبير الأولي عن النموذج الماركسي ـ اللينيني للحزب.

كما سيطر على النشاط السياسي ما عرف بالثنائية الحزبية (الكتلة الدستورية ـ كتلة إده) تعبيراً عن تجمعات برلمانية. إضافة إلى أحزاب متماثلة مع النمط الألماني كحزب الكتائب اللبنانية والحزب السوري القومي الاجتماعي.

إضافة إلى هذا التنوع في الظاهرة الحزبية، فإن نهاية المرحلة بدأت تشهد بداية تحولات سياسية مجتمعية أقل حدة في اتجاهاتها الانقسامية حيال الكيان اللبناني الناشىء هيأت لمعركة الاستقلال والمرحلة اللاحقة.

ثالثا: مرحلة الاستقلال

تبدو الظاهرة الحزبية في مرحلة الاستقلال، وفي العديد من جوانبها، امتداداً طبيعياً لما سبقها، فاختزنت في تشكلها وطبيعتها الكثير من السمات والمواصفات الموروثة عن المرحلتين السابقتين، فلقد مهدت معركة الاستقلال، بحد ذاتها، والخطوات التي رافقتها، لتكوين اتجاه توحيدي لمختلف الاتجاهات والأحزاب السياسية، بمشاربها المتعددة، على قاعدة الأقرار باستقلال لبنان. وبالتالي لتغليب اتجاه التسوية على حساب الانقسام التقليدي ـ السابق، حيال الكيان اللبناني. فإلى حد كبير، أجمعت الاتجاهات والأحزاب السياسية في نهاية مرحلة الانتداب على العمل لإنجاز الاستقلال وتحقيقه. بل أن معركة الاستقلال تميزت برأي البعض بتلاقي «الأغلبية الساحقة من الأحزاب اللبنانية، إن لم نقل كلها على دعم هذا الاستقلال وتثبيت ركائزه»[1].

غير أن الإقرار التاريخي باستقلال لبنان السياسي والعمل بميثاق ١٩٤٣ لم يلغ تأثيرات المرحلة السابقة على الظاهرة الحزبية السياسية. كما لم يقطع منهجياً مع انقساماتها التقليدية أن في الثنائية المجتمعية ونظرتها للبنان أو في استمرار البذور الطائفية وفعاليتها في تشكيل الحزب وتوجيهه.

(١) **لبنان الحضارة الواحدة**: محاضرة د. مسعود ضاهر، ميثاق لبنان الواحد لعام ١٩٤٣، ص١١٠.

وفي كلا الحالتين فقد اتسمت الظاهرة الحزبية بتعدد الاتجاهات وكثرة العدد. وكادت خلافاتها برأي البعض تنحصر حول نقطة واحدة رئيسية هي «هوية لبنان»[1]. إضافة إلى مضمون نظامه السياسي وطبيعته.

أ ـ الوضع القانوني

رغم تعدد الأحزاب اللبنانية، فإنه يلاحظ بالمقابل غياب النص القانوني الذي يحدد تشكيل الحزب وتأسيسه. وفي ظل غياب قانون للأحزاب اللبنانية فإن التشريع اللبناني يستند على قانون الجمعيات العثماني الصادر في ٣ آب ١٩٠٩.

ولم يلحظ الدستور اللبناني مباشرة، أي إشارة لموضوع الأحزاب السياسية. غير أنه أوضح في المادة (١٣) من الفصل الثاني المتعلق بحقوق اللبنانيين وواجباتهم، أن «حرية أبداء الرأي قولاً وكتابة، وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات، كلها مكفولة ضمن دائرة القانون»[2]. من هنا فإن القانون أسقط موضوع تشكيل الأحزاب السياسية واكتفى بحرية تأليف الجمعيات، الأمر الذي أبقى عدم التمييز قائماً ما بين الجمعية والنادي والحزب السياسي، كما كان الأمر في المراحل السابقة.

إن استمرار الالتباس قائماً ما بين الحزب السياسي من جهة والأطر والمؤسسات الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية، أبقى موضوع حرية النشاط الحزبي وعمله وتشكيله خاضعاً لرقابة السلطات وأهوائها ولقرارات التقييد والحظر والمنع[3] بما تحمله من إجراءات تحد من الحرية وتقيد النشاط السياسي. خاصة وإن القانون العثماني المعمول به يحظر في مادته الرابعة من حيث المبدأ «تأليف جمعيات سياسية» أساسها أو عنوانها

---

(١) الجبيلي، انطوان جرجي: م .س، ص١٢٤.

(٢) جحا، شفيق: الدستور اللبناني، تاريخه تعديلاته نصه الحالي، (١٩٢٦ ـ ١٩٩١)، دار العلم للملايين، ص٤٠.

(٣) يراجع بخصوص قرارات حل الأحزاب في لبنان:
- الجبيلي، انطوان جرجي: م .س، ص (٤٢ ـ ٤٨).
- الجريدة الرسمية عدد ٨ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠، ص (١٥٠ ـ ١٥٤)، حيث حدد مرسوم رقم ٢٢٣١ تاريخ ٥ شباط ١٩٩٢ بحل ما يقارب (١٢٧) بينهم حوالي ١٣ جمعية باسم حزب.
- جرائد الخميس ١٩٩٤/٣/٢٤، حيث أصدر مجلس الوزراء مرسوم رقم ٤٩٠٨ بناء على قانون الجمعيات في ٣ آب ١٩٠٩ وتعديلاته بسحب العلم والخبر رقم ١٧٨/أ.د تاريخ ١٩٩١/٩/١٠ المعطى لتأسيس الجمعية المسماة «حزب القوات اللبنانية» في بيروت.

«القومية والجنسية»[1] باعتبار هذا القانون وضع في ظروف تاريخية محددة لتناسب أوضاع وظروف السلطنة العثمانية في حينه.

ويبدو أن غياب النص القانوني في موضوع الأحزاب السياسية جعل من وجود الحزب السياسي ونشاطه نوعاً من «الاحتيال» على القانون. فالنص يغيب الحزب السياسي بينما الواقع المجتمعي والسياسي يقره ويجيزه، مما يجعل الظاهرة الحزبية في لبنان موضوعاً مموهاً بين التغييب الدستوري والحضور المادي: اجتماعياً وسياسياً. لما يتركه هذا الالتباس من توتر وتصادم إن في المفهوم أو في العلاقة بين الحزب والسلطات الرسمية. وقد بقي عدد كبير من الأحزاب السياسية محظوراً رغم فعاليتها السياسية ودورها المجتمعي لحين صدور قرار عن وزارة الداخلية سنة ١٩٧٠ أجاز لحوالي ثمانية عشر حزباً[2] حرية العمل السياسي وعلنيته.

ب ـ الخارطة الحزبية السياسية

لقد تنوعت الظاهرة الحزبية في لبنان وتعددت اتجاهاتها وطبيعتها بشكل واضح. بحيث يبدو من الصعوبة تحديد إطار محدد يجمعها، أو الاتفاق على تصنيف معين يحيط بمختلف جوانبها. وقد يعود هذا التشعب في الظاهرة الحزبية السياسية إلى الظروف المجتمعية والسياسية التي رافقت تشكل الكيان اللبناني، ومراحل تطور الظاهرة بحد ذاتها. إضافة إلى أن العديد من نماذجها، يعبر عن تجمعات تتسم بالطابع الفردي ـ الشخصي أو ترتكز على أساس طائفي ـ مذهبي.

من هنا تبدو مقولة موريس ديفرجيه في اعتبار لبنان «المثال النموذجي الأكثر تعقيداً» لأحزاب الأقليات الدينية[3] صحيحة إلى حد كبير.

ويعيد البعض صعوبة تصنيف الظاهرة الحزبية السياسية في لبنان، إلى أسباب ثلاثة:

١ ـ غياب المعيار الثابت والواضح الذي يمكن الاعتماد عليه في عملية التصنيف.

٢ ـ قدرة الأحزاب اللبنانية على استيعاب كل الاتجاهات والانتماء إلى كل التيارات،

---

(١) مخيبر، غسان: «الجمعيات بين الحقوق والقيود»، جريدة النهار السبت ١٣/٦/١٩٩٢.

(٢) دراسات لبنانية ـ وزارة الإعلام، مركز النشر اللبناني، ١٩٧٩.

يراجع: جدول الأحزاب، ص (١٢٩ ـ ١٣٠).

(٣) ديفرجيه، موريس: م.س، ص٢٩٧.

نتيجة لاختلاف البرامج وتشابك المبادىء وتراكم العقائد.

٣ ـ الطلاق البين بين مبادىء بعض الأحزاب وممارستها. الأمر الذي يفسد عملية التصنيف أو يعرقل مهمتها[١].

ففي مرحلة الاستقلال الأولى اعتبر البعض أن الأحزاب اللبنانية تندرج ضمن اتجاهات ثلاث: تكتلات برلمانية، أحزاب طائفية، وأخرى علمانية[٢].

بينما حددها آخرون بتيارات ثلاثة: الدينية والقومية والتيار الماركسي منطلقين من المعيار الطبقي[٣] في عملية التحديد والتوصيف.

أما في المراحل التالية، فقد اعتبرها البعض أحزاب متنازعة بين اليمين واليسار، أو بتعبير أصح بين القومية والاشتراكية[٤].

وعمد آخرون لتحديد الظاهرة الحزبية في لبنان بحسب الولاءات، فلحظوا خمسة أنواع: الولاء المطلق للبنان، الولاء اللبناني المتفاعل مع المحيط العربي، الولاء الوحدوي، الولاء الأممي، والولاء الأصولي الديني التقسيمي[٥].

فيما صنفها البعض انطلاقاً من التجمعات ـ الجبهات السياسية أو من خلال ملاحظة طبيعتها كأحزاب برجوازية ـ تقليدية، أو أثنية ـ أقلوية[٦].

بينما تندرج عند آخرين في أربعة أنواع: الأصلاحية، المحافظة، الثورية والقومية[٧]. ولحظها آخرون من جهة شرعيتها (مرخصة، غير مرخصة) أو من جهة أغراضها (سياسية، عقائدية)[٨].

---

(١) د. مجذوب، محمد: م .س، ص١٠٨.

(٢) د. شعيب، عبد المنعم علي: م .س، ص (٥٧ ـ ١١٤).

(٣) حنا، عبد الله: من الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان، ط ١، دمشق، ١٩٨٧، الأهالي للطباعة الباب الأول والثاني.

(٤) المقدسي، توفيق: م .س، ص١٠٢.

(٥) الجبيلي، انطوان جرجي: م .س، ص٧١.

(٦) شرور، فضل: م .س، حيث تندرج الأحزاب السياسية تحت عنارين الحركة الوطنية اللبنانية، الجبهة القومية، الجبهة اللبنانية، مجلس القوى الشعبية، الأحزاب البرجوازية، أحزاب الأقليات. إضافة لذكر عدد من التنظيمات الأخرى.

(٧) سعيفان، أحمد: أوراق جامعية، م .س، ص (٧٧ ـ ٧٨) ويستعرض أحد عشر تصنيفاً.

(٨) د. رباط، ادمون: م .س، ص (٨٩٢ ـ ٨٩٦).

ويبدو أن هذا التحديد العام للظاهرة الحزبية، قد غطى مرحلة الاستقلال إلى حد كبير. واختلف كل تصنيف عن الآخر بحسب زاوية البحث ومجال الرؤية. ومن الملاحظ أن إمكانية التداخل واردة جداً بين تصنيف وآخر. فقد يكون الحزب ثورياً وذا التزام قومي، أو ضمن تكتل برلماني وذا طبيعة طائفية، أو دينياً وذا ميول إصلاحية... إلخ، الأمر الذي يعزز مقولة الصعوبة في تحديد وتصنيف الظاهرة الحزبية في لبنان.

جـ - موقع نموذجي البحث في الخارطة الحزبية

رغم التعدد الواضح في تحديد الظاهرة الحزبية السياسية نتيجة لعددها الكبير ومشاربها المختلفة، فإن الحزبين موضعي البحث، يمثلان حيزاً مهماً في الظاهرة الحزبية السياسية، انطلاقاً من كونهما يعبران عن اتجاهين أساسيين في الخارطة الحزبية في لبنان، التي يمكن أن تصنف الأحزاب السياسية في لبنان على أساسه وتندرج ضمنه وهما:

الاتجاه الإصلاحي (حزب الكتائب اللبنانية) والاتجاه التغييري (الحزب الشيوعي اللبناني).

ويستند هذا التوصيف من الزاوية المحددة للبحث في معالجة الظاهرة الحزبية في لبنان. أي من خلال الزاوية الكيانية اللبنانية. بمعنى قبول الحزب بالكيان اللبناني وانحسار امتداده التنظيمي بشكل مباشر ضمن الوطن اللبناني وحدوده الدولية بالدرجة الأولى. ويبدو هذا التصنيف أكثر ملاءمة لمرحلة ما قبل الأحداث اللبنانية التي ابتدأت عام ١٩٧٥ رغم إمكانية تعميمه لمراحل أخرى عند دراسة الأحزاب السياسية في لبنان.

وضمن هذه الرؤية فإن الأحزاب اللبنانية يمكن أن تندرج ضمن محورين رئيسيين:

المحور الأول: الأحزاب الكيانية وهي الأحزاب القابلة بالكيان اللبناني وتشتمل عملياً على اتجاهين عامين:

أ- ١ اتجاه الأحزاب الإصلاحية.

ب - ٢ اتجاه الأحزاب التغييرية.

المحور الثاني: الأحزاب الوحدوية وهي الأحزاب «الرافضة» الكيان اللبناني وتتضمن أكثر من اتجاه:

١ - الأحزاب القومية العربية وفكرة الوحدة العربية الشاملة.

٢ - الحزب السوري القومي الاجتماعي وفكرة وحدة الأمة السورية - الهلال الخصيب.

٣ ـ الأحزاب الإسلامية وفكرة الأمة الإسلامية بشعوبها وأممها ودولها المتعددة.

٤ ـ الأحزاب الماركسية ـ اللينينية وفكرة الحزب الماركسي ـ اللينيني «القومي».

شمل المحور الأول باتجاهيه (الإصلاحي والتغييري)، من حيث المبدأ، مجمل الأحزاب اللبنانية والعدد الأكبر منها. فرغم التقاء الاتجاهين على الكيان اللبناني غير أنهما اختلفا في زاوية النظر لطبيعة النظام السياسي القائم وطرق تطويره وإصلاحه.

فالأحزاب الإصلاحية تقول بإمكانية أحداث تغييرات في البنية السياسية والمجتمعية عبر الوسائل الشرعية والقانونية ـ الدستورية. ولكنها تختلف في حدة الإصلاحات المقترحة وعمقها ومدى شموليتها.

بينما يغلب على الأحزاب التغييرية الطابع «الثوري». بحيث ترفض الإصلاح الجزئي للنظام السياسي، وتسعى لأحداث تغييرات جذرية تطال أسس النظام السياسي ومرتكزاته الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية... إلخ. وتستند إلى قواعد جماهيرية منظمة، ونظرة شاملة للمجتمع، وبنية تنظيمية متماسكة. غالبيتها من حيث المبدأ مستندة إلى الماركسية ـ اللينينية، غير أنها تختلف مبدئياً في وجهة النظر حيال أسلوب التغيير وطريقته. ولا بد من الإشارة ضمن هذا السياق إلى تيار تغييري غير ماركسي ـ لينيني يتمثل بالجماعات والحركات الإسلامية التي ترتكز في دعوتها التغييرية على الإسلام كنظام شامل للحياة والكون وتدعو لإقامة حكم الشريعة في المجتمع، ويمكن عرض بعض نماذجها في سياق البحث.

أما المحور الثاني ـ الأحزاب الوحدوية ـ فإنها تبدو نظرياً، خارج إطار البحث وحدوده المباشرة. وذلك لتمايزها الفكري والتنظيمي عن الاتجاه الأول، إن في نظرتها إلى الكيان اللبناني ووجوده، أو في طبيعة إطارها التنظيمي ونطاق انتشاره.

إن تمايز الأحزاب الوحدوية ـ المحور الثاني ـ عن أحزاب المحور الأول باتجاهيه الإصلاحي والتغييري من خلال الشرطين المحددين في عملية اختيار نموذجي البحث، وبالتالي توصيف الأحزاب السياسية في لبنان، لا يقطع عملية التواصل والتقارب بين المحورين في العديد من الجوانب.

من هنا يبرز التساؤل عن طبيعة التمايز بين المحورين وحدودهما من جهة، ومجالات التقاطع والتلاقي بينهما من جهة أخرى. فما هي القواسم المشتركة بين المحورين؟ وكيف يمكن ملاحظتها ورصدها؟ وما هي المعايير التي يمكن الاستناد إليها،

والأسس المعتمدة لتحديد جوانب التماثل والتلاقي بين المحور الأول من الأحزاب اللبنانية والمحور الثاني؟ وما هي السمات العامة لأحزاب المحور الأول باتجاهيه الإصلاحي والتغييري؟ وما هي الخصائص العامة للأحزاب الوحدوية؟ وبالتالي ما هو موقع حزبي البحث (الشيوعي والكتائب) ضمن كلا المحورين؟

إن محاولة الإجابة عن مجمل هذه التساؤلات، وغيرها من التساؤلات التي يمكن أن تثار في هذا المجال، تساعد على توسيع دائرة الاستنتاجات المستخلصة حول الأحزاب السياسية في لبنان. كما يساعد على تحديد فضاء معرفي وأكثر وضوحاً يمكن من خلاله توضيح السمات العامة للتربية الحزبية السياسية في لبنان.

جـ ـ المحور الأول: الأحزاب الكيانية

جـ ١ ـ ١ الاتجاه الإصلاحي

تغطي أحزاب الاتجاه الإصلاحي في الظاهرة الحزبية اللبنانية، النسبة الأكبر بين الأحزاب السياسية بشكل عام، والأحزاب الكيانية بشكل خاص. من هنا يلاحظ وجود تشكيل متنوع لدرجة يصعب معها إيجاد مقياس محدد يمكن اعتماده لتحديد هذه الأحزاب، أو توضيح طبيعتها، إن على مستوى المبادىء والإطار الفكري، أو على مستوى البناء التنظيمي والعلاقات الداخلية. فتتداخل الأمور الفكرية والتنظيمية والشخصية ضمن العديد من أحزاب الاتجاه الإصلاحي، وتتشابك بحيث يمكن أن يصنف الحزب الواحد، أو يحدد، ضمن أكثر من تحديد أو اتجاه. ورغم ذلك فإنه يمكن ملاحظة الجوانب الرئيسية الأكثر بروزاً ضمن هذا الاتجاه، لتوضيح موقع حزب الكتائب اللبنانية وتحديده.

* يرتكز العدد الأكبر من أحزاب الاتجاه الإصلاحي على قاعدة طائفية ـ مذهبية معينة بشكل مباشر أو بشكل مبطن. لذلك يبدو أن كل حزب من هذه الأحزاب يغلب عليه، إلى حد كبير طابع طائفي أو مذهبي محدد، لدرجة يكاد أن يكون الحزب ممثلاً لطائفة أو مذهب. أو أن تكون الطائفة أو المذهب مصادرة من الحزب أو من عدة أحزاب. ويبدو أن السمة الطائفية ـ المذهبية للعديد من الأحزاب اللبنانية تجد جذورها في عمق التشكيل الاجتماعي والسياسي للكيان اللبناني.

فحزب الكتائب (١٩٣٦) وحزب الوطنيين الأحرار (١٩٥٨) وحزب الكتلة

الوطنية اللبنانية (١٩٤٣) يغلب عليها الطابع المسيحي عامة والماروني خاصة.

والحزب التقدمي الاشتراكي (١٩٤٩) الطابع الدرزي - وحزب النجادة (١٩٣٦) الطابع السني. ويمكن ضمن هذا الاتجاه الإسلامي إدراج العديد من الأحزاب مثل: الهيئة الوطنية (١٩٥٠) وحزب التحرر العربي (١٩٥٤) وحزب حركة العمل الوطني (١٩٦٩) وحركة رواد الإصلاح (١٩٧٣)... إلخ. وكذلك المنظمات الناصرية بشكل عام والمحصورة ضمن الكيان اللبناني مثل: المرابطون (١٩٧٣) والتنظيم الشعبي الناصري (١٩٧٣) وقوات ناصر (١٩٧٤) واتحاد قوى الشعب العامل (١٩٦٥)... إلخ. ويغلب عليها الطابع السني بشكل عام. ومنظمة الطلائع (١٩٤٤) وحزب النهضة (١٩٤٦) والحزب الديمقراطي الاشتراكي التي يغلب عليها الطابع الشيعي[١] بشكل خاص.

وقد حاولت بعض الأحزاب الخروج عن هذا التصنيف لكن دون أن تترك أثراً يحتذى وبقيت محصورة في نطاق طائفتها إلى حد ما (حزب الاتحاد الدستوري) وطابعه الماروني - المسيحي أو الحزب الديمقراطي (١٩٦٩) وطرحه العلماني وواقعه المحصور بأشخاصه وانتماءاتهم الطائفية.

وقد ساهم هذا الوضع في زيادة حدة الانقسام المجتمعي وتعزيزه، وفي أضعاف عملية التفاعل الوطني بين أبناء الوطن الواحد. فقد تحصن كل حزب بطائفته بحجة الدفاع عن مصالحها ووجودها، فكان ذلك على حساب الوطن وقضاياه ومن أجل المصالح الآنية والمكاسب الذاتية.

* تستند أحزاب الاتجاه الإصلاحي بغالبيتها المطلقة على شخص رئيس الحزب أو مؤسسه. لدرجة يكاد أن يصبح الحزب ممثلاً بشخص رئيس. الأمر الذي يجعلها أقرب لأن تكون أحزاب أشخاص في هذا المجال، بما تتضمنه هذه الظاهرة من هيمنة ومركزية وتسلط. وبما تحمله من مضامين غير ديمقراطية

(١) برز العديد من التجمعات والجمعيات ذات الطابع الشيعي في مرحلتي الانتداب والاستقلال غير أنه غلب عليها الطابع الخيري والاجتماعي والثقافي. أما الأحزاب السياسية فقد كان عددها قليل نسبياً. ثم كان لبداية نشاط الإمام موسى الصدر في أوائل الستينيات أثره في تأطير النشاط داخل الطائفة الشيعية وبلورته خارج الأطر التقليدية السائدة. وقد أثمرت جهوده لاحقاً في إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (١٩٦٧) وانتخب رئيساً له (١٩٦٩) ثم في تشكيل أفواج المقاومة اللبنانية، أمل، بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦.

ومن تحجيم للظاهرة الحزبية السياسية بحد ذاتها، وبكل ما يتركه هذا المسار من أبعاد تربوية سلبية.

* يغلب على بعض أحزاب هذا الاتجاه طابع المناسبات. خاصة في المناسبة الانتخابية النيابية ومعاركها (الكتلة الوطنية، الاتحاد الدستوري، الديمقراطي الاشتراكي، التحرر العربي، حركة رواد الإصلاح... إلخ). وتكشف هذه المناسبات طبيعة الحزب وعصبيته المناطقية أو الطائفية. الأمر الذي يجعلها أقرب لأن تكون تجمعات لها طابع مصلحي يقوي الولاءات المصلحية والمصالح الذاتية.

* تشارك أغلبية هذه الأحزاب في السلطة وذلك بحسب الظروف السياسية وطبيعتها - وإن اختلفت قوة هذه المشاركة ونسبتها بين حزب وآخر - وذلك عبر الندوة النيابية أو الوزارات المتعاقبة. فرغم الصفة الحزبية فإن تمثيلها في السلطة مرتبط بالطائفة التي يمثلها مندوب الحزب أو ممثله. الأمر الذي يضعف من تأثيرها في عملية التطوير والإصلاح، ويجعل خطابها مزدوجاً ومصداقيتها ضعيفة.

* يبدو الإطار الفكري عند معظم هذه الأحزاب مهمشاً وغير ذي فعالية أو تأثير. فهي أحزاب غير ايديولوجية(١). كما تفتقد من حيث المبدأ، إلى البرامج السياسية الواضحة والمدروسة. فتصبح بعض النصوص المتوفرة مقولات جامدة وحلول وافية للمجتمع ومشاكله.

---

(١) يذكر عبد الله العروي عدة استعمالات - مفاهيم للإيديولوجيا على النحو التالي:

أ) في مجال المناظرة السياسية: مجموع القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها على المدى القريب والبعيد، تخلق تفكيراً وهمياً وتتضمن أحكاماً حول المجتمع وتنبع من مصلحة وتهدف إلى إنجاز عمل وتقود إلى نظرية. وتكتسب صفة إيجابية أو سلبية بحسب هوية المستعمل. بمعنى أن الايديولوجية الخاصة تكون سامية مقابل ايديولوجيات الآخرين. وغيابها يحمل بذلك مضمون سلبي.

ب) في مجال المجتمع: الأفق الذهني الذي يحد فكر إنسان عصر محدد.

جـ) في مجال الكائن: تقابل مفهوم الحق وتستخدم لمعرفة الظاهرات الآتية. وتتعارض معرفتها مع المعرفة الموضوعية.

د) في المجال المشترك: تؤول الوقائع بكيفية يظهرها دائماً مطابقة لما يعتقد الشخص أنه الحق.

العروي، عبد الله: مفهوم الايديولوجيا، ط١، ١٩٨٠، الفارابي والمركزالثقافي العربي، ص (٩ - ١٣).

فالأحزاب ذات الطابع المسيحي، يحتل الفكر فيها موقعاً ثانوياً. ويبقى حزب الكتائب أكثرها تقدماً في هذا المجال. وهي بمجملها «لم تتغير أبداً، ولا تغيرت برامجها - إن صح أن برامجها برامج»[1].

أما الأحزاب الأخرى فالصورة متشابهة إلى حد كبير. باستثناء الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يلامس في طروحاته اتجاهاً فكرياً إنسانياً عاماً معتمداً على اجتهادات رئيسه ونزعته الإنسانية والصوفية العامة[2]. كما أن التنظيمات الناصرية المحددة تنظيمياً في لبنان تعتمد على خطب جمال عبد الناصر والميثاق[3] وفلسفة الثورة بالدرجة الرئيسية ويبدو إطارها الفكري وإنتاجها في هذا المجال محدوداً جداً. إضافة لغياب البرامج السياسية بشكل تام واكتفائها بالموقف السياسي الآني.

ومن الجدير ذكره في هذا الجانب بالنسبة للحزب التقدمي الاشتراكي والتنظيمات الناصرية، في أنها اقتربت في بعض النواحي من الاتجاه التغييري، وصنفت في العديد من المواقف والقضايا التي تبنتها في خندق واحد معه. وذلك نتيجة لتقدمها عن الاتجاه الإصلاحي في بعض الطروحات الخاصة بتطوير الوضع اللبناني وإصلاح نظامه السياسي، وإن حكمت هذه المعادلة توازنات داخلية وإقليمية. لكن وبالرغم من ذلك فقد بقيت معارضة في الجوهر لدعوة الاتجاه التغييري بصيغتها الماركسية - اللينينية ونظريتها الكلية والشاملة تجاه الإنسان والمجتمع. كما تشير هذه الحالة في جانب منها إلى التداخل الحاصل في توصيف الأحزاب في لبنان وصعوبة ضبطها.

إن تهميش الجانب الفكري عند أحزاب الاتجاه الإصلاحي بشكل عام وإلى حد كبير، وغياب البرامج السياسية بشكل خاص، يجعلها أقرب لأن تكون «أحزاب شعارات لا أحزاب عقائد»[4]. بما يتركه هذا الواقع من أثر سلبي

(١) أبو خليل، جوزف: **لبنان وسوريا**، م .س، ص١٦.
(٢) يراجع:
- د. أشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي**، ج١، م .س، ص (٢٥٤ - ٣٦٩).
- اسماعيل، طارق: **اليسار العربي**، ترجمة محمود فلاحة، دار النبراس، ص (٦٩ - ٧٨).
(٣) يراجع:
- شرور، فضل: م .س، ص٩١.
(٤) رزق، إدمون: م .ش (١)، الثلاثاء ٢٣/٦/١٩٩٢، بيروت، الرملة البيضاء.

على تكوين عضو الحزب وتوجيهه. وعلى مجمل عملية التربية الحزبية السياسية.

* وبالمقابل فإن أحزاب الاتجاه الإصلاحي تختلف في نظرتها تجاه الكيان اللبناني ونظامه السياسي من جهة وعلاقته بمحيطه العربي من جهة أخرى.

فيلاحظ إن الأحزاب ذات الطابع المسيحي تتماثل إلى حد كبير في نظرتها المغالية تجاه لبنان مجتمعاً وتاريخاً وتميل إلى المحافظة على نظامه السياسي وتقول بعلاقة تبدو متحفظة ومتشددة مع المحيط العربي بحيث تكاد تنعدم الفروقات فيما بينها في هذا المجال.

أما الأحزاب ذات الطابع الإسلامي فتبدو أكثر وضوحاً تجاه النظام السياسي والعلاقة مع المحيط العربي. فالحزب التقدمي الاشتراكي أكثر تقدماً في دعوته الإصلاحية وتبنيه الفكرة الاشتراكية وتطور رأيه بالقومية والوحدة العربية. كذلك الأمر في المنظمات الناصرية المحصورة في لبنان وميولها الوحدوية العربية حيث تبدو في نظرتها للبنان أقرب لطروحات الأحزاب الوحدوية.

أما الأحزاب الأخرى فتبدو إصلاحيتها محكومة بالتوازنات الطائفية، ومقولة الغبن الواقع على الطوائف الإسلامية. أما في العلاقة مع المحيط العربي فأنها محكومة بالشعور الشعبي الإسلامي ونزعته العربية حيث تلتقي مجمل هذه الأحزاب، باستثناء الأحزاب ذات الطابع المسيحي على التأكيد على عروبة لبنان وهويته العربية.

وعليه فإن حزب الكتائب اللبنانية يحتل ضمن الاتجاه الإصلاحي موقعاً مهماً، كونه يتقاطع معها في العديد من الأمور تنظيمياً وسياسياً وفكرياً. وبالتالي فإن الأبعاد التربوية الخاصة بالكتائب اللبنانية على مستوى الإطار الفكري والبنية التنظيمية تكاد تغطي، إلى حد ما، جوانب متعددة من أحزاب الاتجاه الإصلاحي. فإذا كان وجود بنية تنظيمية متماسكة وإطار فكري محدد في حزب الكتائب يعكس جملة من الأبعاد التربوية ويحدد سمات عامة للتربية الحزبية السياسية في لبنان، فإن تهميش البنية التنظيمية عند بعض أحزاب الاتجاه الإصلاحي وغياب الإطار الفكري عند البعض الآخر، سوف يعزز السمات التربوية ولا يلغيها، خاصة في أبعادها السلبية لأنه في هذه الحالة

يضعف النواحي الإيجابية التي يمكنها أن تبرز على مستوى الحزب وأعضائه. كما على مستوى المجتمع وإمكانية تطويره. لأن غياب الإطار الفكري وتهميش البنية التنظيمية يلغيان الظاهرة الحزبية بحد ذاتها من جهة، ويكرسان الأطر التقليدية بمظاهرها المرضية من جهة ثانية.

جـ ١ ـ ٢ الاتجاه التغييري

تلتقي أحزاب الاتجاه التغييري في النظرة التحليلية العامة حول طبيعة المجتمع اللبناني ونظامه السياسي. وتبدو متماثلة، إلى حد كبير في العديد من الجوانب إن في الإطار الفكري أوالتركيب التنظيمي أو مفهوم الحزب بحد ذاته. بينما تختلف في بعض الاجتهادات التفسيرية حول النصوص المرتكزة بغالبيتها على قاعدة الماركسية ـ اللينينية إضافة لنظرتها المختلفة في الممارسة السياسية وفعلها المباشر تجاه قضايا «الجماهير» وأعدائها الطبقيين والقوميين. فما هي أبرز خصائص هذا الاتجاه؟ وما هو موقع الحزب الشيوعي اللبناني ضمنها؟

لقد عكست أحزاب الاتجاه التغييري وإلى حد كبير، مرحلة ما بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧، وما رافقها من دعوة للتجديد والمراجعة النقدية. فمعظم هذه الأحزاب بدأت بذور تشكلها الفعلي بعد نكسة ١٩٦٧، بل يمكن القول إنها كانت بسببها ونتيجة من نتائجها. الأمر الذي أظهر هذه الأحزاب في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات كاتجاه نقدي للتجربة السابقة ومحاولة لتجاوز وتخطي سلبياتها وأسلوب عملها السياسي والجماهيري.

ورغم أن الحزب الشيوعي اللبناني (١٩٢٤) الأقدم بين الأحزاب اللبنانية عامة وأحزاب الاتجاه التغييري خاصة. فإنه لم يخرج عن هذا المنحى في تلك المرحلة التي أعقبت نكسة ١٩٦٧ وانعكاساتها السياسية والتنظيمية على الأحزاب بصورة عامة والتغييرية منها بخاصة. حيث كان مؤتمره الوطني الثاني ١٩٦٨ محاولة لتأسيس اتجاه نوعي جديد في تاريخ الحزب ومستقبله. أو ما يمكن اعتباره ولادة جديدة للحزب. الأمر الذي قرب بين مختلف أحزاب الاتجاه التغييري من هذه الزاوية المحددة.

إضافة إلى التقاء أحزاب الاتجاه التغييري على التماثل، مبدئياً، في اعتماد النص الماركسي ـ اللينيني كمنطلق أساسي في العمل والتوجه فكرياً وسياسياً وتنظيمياً. باستثناء التشكيلات الإسلامية التي يمكن إدراجها ضمن هذا الاتجاه.

فالحزب الشيوعي اللبناني يعتبر أول تعبير عن التيار الماركسي ـ اللينيني أو ما

عرف لاحقاً، باليسار التقليدي، ذي الميول السوفياتية. أما اتحاد الشيوعيين اللبنانيين الذي كان نتيجة لالتقاء حركتي الانشقاق داخل الحزب الشيوعي اللبناني في الستينيات فقد بقي في التوجه ذاته. في حين عبرت التجارب السياسية الأخرى ضمن هذا الاتجاه عن ظاهرة اليسار الجديد[١]. فتأثر بعضها بالاتجاه الصيني (الماوية) والغيفارية وتفسيرات التوسير للماركسية ـ اللينينية... إلخ (منظمة العمل الشيوعي ١٩٧١[٢]، رابطة الشغيلة ١٩٧٤، حزب العمل الثوري العربي ١٩٧٣، حركة ٢٤ تشرين ١٩٧٠). أو بفكرة حرب العصابات في المدن وتجربة التوباماروس وأسلوب العنف الثوري والنهج التروتسكي والثورة الدائمة (المنظمة الشيوعية العربية، الحركة الثورية، الحرس الثوري، الحركة الثورية الاشتراكية اللبنانية).

ورغم هذا التنوع في المصدر والتعدد في التفسير والاجتهاد، فإن أحزاب الاتجاه التغييري تميزت بتأويل النص والالتزام بهدايته، فادعى كل منها أنه الأصدق في تجسيد مقولاته والأقدر على إداء توجيهاته والأجدر في معرفة مكنوناته وأسراره.

ومثلت أحزاب الاتجاه التغييري موقفاً متجانساً من الثورة الفلسطينية وكانت على علاقة معينة بفصائلها، وإن اختلفت في مستوى العلاقة وعمقها بين حزب وآخر. بل يبدو أن القضية الفلسطينية ونهج المقاومة ومقولة الكفاح المسلح كانت من العوامل المؤثرة على نشأة بعض هذه الأحزاب، كما على مسار بعضها الآخر وتوجهه نحو مقولات هذا المنطق واتجاهه.

لذلك يمكن مثلاً ملاحظة علاقة منظمة العمل الشيوعي والجبهة الديمقراطية، وحزب العمل الاشتراكي الثوري والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة ٢٤ تشرين وحركة فتح، والحزب الشيوعي اللبناني وتجربة قوات الأنصار. إضافة للعلاقة التي ربطت ما عرف بالتيار الماركسي في حركة المقاومة الفلسطينية وأحزاب هذا الاتجاه من جهة، ثم العلاقة التي توطدت لاحقاً مع حركة فتح من جهة أخرى.

أما الأحزاب الأخرى فقد اتخذت علاقتها مع المقاومة الفلسطينية أشكالاً غاية في السرية نتيجة لطبيعة هذه الأحزاب وتوجهها السياسي والعسكري المباشر. ولم

---

(١) اسماعيل، طارق: م.س، ص (١٢٧ ـ ١٢٨).

(٢) تشكلت منظمة العمل الشيوعي بعد اندماج منظمة الاشتراكيين اللبنانيين (١٩٦٩) التي تبنت الماركسية ـ اللينينية وانشقت عن حركة القوميين العرب من جهة وبين تنظيم (لبنان الاشتراكي) جماعة بعثية يسارية سابقة من جهة أخرى. وأعلن عن المنظمة في المؤتمر التأسيسي في أيار (١٩٧١)، يراجع: م.ن، ص٨٧ و ٢١٦.

تخرج التشكيلات الإسلامية عن هذا السياق في موقفها المؤيد للثورة الفلسطينية والمتعاون معها.

وتتضمن أحزاب الاتجاه التغييري الحديثة النشأة قواسم مشتركة. فإضافة لكونها حركات اعتراضية على السائد حزبياً وسياسياً وجماهيرياً داخل الظاهرة الحزبية السياسية عامة وضمن الاتجاه التغييري خاصة، فلقد كان لعدد من أعضائها ولكثير من كوادرها ولبعض رموزها تجارب حزبية متعددة المصادر بعضها كان ضمن الحزب الشيوعي وكان بعضها الآخر ذا منبت قومي. الأمر الذي عزز موقفها الرافض للممارسة السائدة ولأسلوب التعاطي السياسي مع قضايا المجتمع ومشاكله. مما وسمها برفض الآخر جملة وتفصيلاً ونقد تجربته بحدة وعمق وتخطي أسلوب المسايرة ومبدأ المرونة في العمل. فغدت الممارسة الجدية والعمل المباشر تجاه السلطة ورموزها والأعداء الطبقيين داخل الوطن وخارجه المعيار الأساسي لسلامة النهج وصدقيته. فطرحت هذه الأحزاب نفسها كبديل للتغيير الثوري ـ الجذري حيال الأحزاب القائمة من جهة، وكعامل فعال وأساسي لتهيئة الظروف الثورية وإنضاجها مجتمعياً وسياسياً من أجل تسريع عملية التغيير والانقضاض على السلطة السياسية ومؤسساتها من جهة أخرى.

ونتيجة لهذا المنحى اتسمت طبيعة العلاقات التي حكمت فصائل هذا الاتجاه بالتوتر الدائم فيما بينها على قاعدة رفض الآخر وتهميشه.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن الأحزاب الحديثة النشأة قد تلاقت، مبدئياً على موقف نقدي، كل من موقعه واتجاهه، من الحزب الشيوعي اللبناني، خطاباً وممارسة. وقد انعكست هذه الحالة المتوترة فيما بين فصائل هذا الاتجاه بأشكاله المتنوعة ومظاهره المتعددة على تفعيل آلية الجدل والسجال فيما بينها، دون أن ترتقي إلى مستوى الحوار الجدي والتفاعل الموضوعي. الأمر الذي فرض أشكالاً تصادميه في العديد من المناسبات بين مختلف فصائلها.

فمنظمة العمل الشيوعي التي عبرت عن عملية تحول من حركة القوميين العرب إلى التيار الماركسي ـ اللينيني من أجل «بناء حزب ماركسي لينيني ثوري جديد في لبنان»، رفضت النمط الذي مثله الحزب الشيوعي اللبناني «لغربته عن الماركسية اللينينية الثورية» وإصلاحيته ومنهجه النظري الانتقائي وخطه السياسي اليميني وجموده ومسايرته للسلطة وسقوطه «في مستنقع الاقتصادية»، وممارسته «الأممية الخاطئة واللاثورية» وتبعيته للاتحاد السوفياتي وتكوينه «القيادي البيروقراطي

البرجوازي الصغير». . . إلخ. رافضة شعار «النضال من داخل الحزب» الشيوعي والارتباط[١] به. وقد شهدت تلك المرحلة خضات تصادمية متبادلة بينهما في مرحلة ما قبل الأحداث اللبنانية التي بدأت في العام ١٩٧٥.

وقد لخصت المنظمة في هذا الموقف وإلى حد كبير من الدقة، رأي مختلف الأحزاب الأخرى تجاه الحزب الشيوعي اللبناني وأن اختلفت مستويات النقد وشموليته من تنظيم لآخر.

كما عبرت المنظمة الشيوعية العربية والحركة الثورية والحرس الثوري والحركة الثورية الاشتراكية عن موقف أكثر حدة في الصراع النظري الدائر والممارسة السياسية المرتكزة على «العنف الثوري» كأسلوب وحيد. مما دفعها لأن تتجاوز الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في آن معاً. وتكون اتجاهاً آخر في الظاهرة الحزبية السياسية داخل لبنان وفي المنطقة العربية.

وبالمقابل فإن الحزب الشيوعي اللبناني اتخذ موقفاً معارضاً لطروحات هذه الأحزاب وممارستها. وقد لحظت مؤتمرات الحزب إشارات نقدية ومباشرة في رفض منطقها، وإدانة أسلوبها ودحض اتجاهها السياسي. فقد شكلت هذه الأحزاب ظاهرة جديدة ومحرجة للحزب الشيوعي اللبناني في حينه. الأمر الذي اضطره للمجابهة فكرياً وسياسياً. وتفنيد أفكارها لتحصين أعضائه وتقوية وحدته الفكرية والتنظيمية. فرد على نهجها وشجب دعواها باتهامات مضادة، ملصقاً بها صفة «التحريفية» و «الانتهازية اليسارية» و «اليسارية الطفولية» و «الاتجاه المغامر والتخريبي»، و «أصحاب الشعارات» و «الجمل الثورية». . . إلخ.

وتنوعت أحزاب الاتجاه التغييري في درجة السرية ومستويات النشاط العلني بشكل واضح بين حزب وآخر.

فالحزب الشيوعي اللبناني عرف عبر تاريخه الطويل تنوعاً في أساليب العمل بين السرية والعلنية. وقد غلبت سنوات النشاط السري على تاريخه حتى عام ١٩٧٠، أي حين حصوله على ترخيص رسمي لمزاولة نشاطه السياسي.

---

(١) لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، تحليل ونقد، قدم له محسن إبراهيم، ط١، بيروت، ١٩٧٠ الطليعة، ص (٧٢ ـ ٨٣) و (١١٢ ـ ١٣٠).
- اسماعيل، طارق: م.س، ص٨٧ و١٤٠.

بينما أجيز لحركة ٢٤ تشرين حرية النشاط السياسي منذ بداية ظهورها تقريباً في أوائل السبعينيات، وبالتحديد بتاريخ (١٩٧٠/٩/١٧)[١] في ظل الإنجازات الديمقراطية التي تحققت مع صدور مراسيم الترخيص للأحزاب الممنوعة.

أما منظمة العمل الشيوعي فقد تمتعت بحرية نسبية، إلى حد كبير ونشاط علني ملحوظ، بالرغم من عدم حصولها عملياً على ترخيص رسمي أسوة بالآخرين. لكنها لم تصل، رغم كونها من التنظيمات الممنوعة، إلى مستوى خطورة الملاحقات الأمنية التي تعرضت لها تلك التنظيمات والأحزاب ضمن هذا الاتجاه.

وفي المقابل فقد بقيت الأحزاب الأخرى محظورة وملاحقة من قبل السلطات الرسمية وأجهزتها الأمنية. ويعود ذلك في جزء منه لنوعية عملها المسلح ضد المؤسسات البرجوازية والرأسمالية والسفارات الأجنبية حيث قامت بالسطو على البنوك وخطف الرأسماليين والدبلوماسيين الأجانب وإلقاء القنابل والمتفجرات[٢]... إلخ على العديد من المؤسسات. الأمر الذي جعلها عرضة للمطاردة الدائمة. وأثر كما سيتبين على امتدادها الشعبي وتوسيع قواعدها.

وبالتالي فقد اختلفت أحزاب الاتجاه التغييري بمستوى الحالة الجماهيرية التي مثلت كلا منها. فالأحزاب ذات الاتجاه العنفي بقيت معزولة جماهيرياً إلى حد كبير. فلم تمثل حالة شعبية كما لم تستطع التأسيس لمثل هذه الحالة، نتيجة لطبيعتها وأسلوب عملها[٣].

---

(١) دراسات لبنانية، ١٩٧٩، م .س، ص١٢٩.

(٢) قامت المنظمة الشيوعية العربية بعمليات عسكرية على الساحة اللبنانية والسورية. فسطت على مصرف في صيدا وآخر في بيروت.

كما قامت المنظمة الاشتراكية الثورية ـ الحركة الثورية ـ الحرس الثوري ـ بعدة عمليات منها: السطو على بنك أوف أمريكا، نسف مكاتب شركة (بروتين). محاولة قصف معهد شملان بالصواريخ. محاولة خطف صاحب معامل غندور. نسف مدرسة الأليانس في بيروت، قذف سيارة السفير الإيراني بالقنابل... إلخ.

يراجع: فضل شرور: م .س، ص١٣٥ و (٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(٣) يمكن الاستدلال على طبيعة بعض الأحزاب التغييرية الحديثة النشأة، ونمط تفكيرها وأسلوب عملها في مرحلة ما قبل الأحداث اللبنانية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥) من المواصفات التي فرضتها رابطة الشغيلة كمواصفات نضالية شخصية لأعضائها الطليعيين ويمكن أن تطبق على الأحزاب والمنظمات التي اتسمت بالسرية في تلك المرحلة بشكل خاص، ومن هذه المواصفات:

- معرفة عسكرية، نظرياً وعملياً، ومعرفة تقنية باستخدام الآلات والأدوات على اختلافها.
- قدرة على ابتكار كافة أساليب تزوير الوثائق والأختام الرسمية المختلفة.

بينما عبرت منظمة العمل في بدايتها عن تنظيم النخبة ـ الانتلجنسيا. وانحصرت رابطة الشغيلة في حدود الطلاب في دائرة الجامعة الأمريكية ومدينة بيروت إلى حد كبير، كما ارتبطت تجربة حركة ٢٤ تشرين بمدينة طرابلس بشكل مباشر دون أن تجد متنفساً لها خارجها إو إطاراً تنظيمياً على مستوى لبنان.

وعليه فقد بقي الحزب الشيوعي اللبناني أكثر هذه الأحزاب تمثيلاً لحالة شعبية، نتيجة لعوامل تاريخية وسياسية وأمنية، الأمر الذي يجعل معالجة تجربته السياسية تغطية مهمة من نشاط الظاهرة الحزبية في لبنان، في حين تبدو التجارب الأخرى إطاراً أكثر تخصصاً لطبيعتها ونشأتها ونوعية نشاطها. خاصة وأن هذه التجارب، غير الحزب الشيوعي ضعفت أو تلاشت إلى حد ما مع السنوات (التنظيمات ذات الاتجاه العنفي) أو انحصرت بحدود رئيسها أو رموز مؤسسيها (اتحاد الشيوعيين اللبنانيين، رابطة الشغيلة، حركة ٢٤ تشرين) أما منظمة العمل الشيوعي فقد تماثلت لاحقاً وإلى حد كبير مع الحزب الشيوعي اللبناني في العديد من القضايا والممارسات.

وبالمقابل فإنه رغم الفروقات بين أحزاب وتنظيمات الاتجاه التغييري والتمايز الممكن ملاحظته في تجاربها المتنوعة، فإن التقاءها على قاعدة الماركسية ـ اللينيني يوفر أرضية مشتركة فيما بينها ويؤمن خصائص متماثلة إلى حد كبير، إن على مستوى الإطار الفكري أو البنية التنظيمية.

فالإطار الفكري لكل منها يحتل موقع الصدارة في حياة الحزب الداخلية خاصة وأنها أحزاب ايديولوجية بالدرجة الأولى. الأمر الذي يجعل علاقتها بالأطار الفكري الذي تستند إليه متماثلة إلى حدٍ كبير مع تجربة الحزب الشيوعي في هذا الجانب، إن من حيث النظرة المغالية تجاه الفكر ومقولاته ومنهجه ونتائجه، أو في النزعة الإيمانية نحوه، أو في تقديس النص وإسقاطه على الواقع، أو في الاستعلاء

= ـ القدرة على فتح وفك الأقفال والخزائن الحديدية.

ـ القدرة على التمثيل وانتحال شخصيات مختلفة (كاهن، ضابط) للمساعدة على التخفي والتنكر. وتشير التعليمات الحزبية إلى أن اكتساب هذه المقدرة والمواصفات تتم عبر التمرن الشخصي ودورات خاصة يخطط لها التنظيم.

يراجع؛ الخطيب، ظافر: كتابات مختارة، رابطة الشغيلة، شركة الحقيقة، ١٩٩٤، ص (٢٠٧ ـ ٢٠٩).

على الآخر والادعاء بامتلاك الحقيقة ومصداقية الممارسة أمام عجز الآخرين وقصورهم، أو في تضخيم النظرة للحزب ودوره الرسولي ـ الطليعي المنطلقة من نزعة مفرطة في ذاتيتها . . . إلخ. بكل ما تختزنه هذه المظاهر من أبعاد تربوية سلبية.

فقد جسدت مختلف أحزاب ومنظمات الاتجاه التغييري هذا المنحى بنسبة عالية. وقد كانت نشأتها بحد ذاتها، وتبنيها الماركسية ـ اللينينية أحد أبرز مظاهره المغالية. فرغم مقولات التجديد التي رفعتها في بداية تشكلها فإنها لم تتجاوز النص والإطار الفكري المرتكزة عليه[1]. ويبدو أنها غيرت المرجعية ـ النموذج في تبني الماركسية ـ اللينينية دون أن يتغير، إلى حد ما، جوهر العلاقة بالإطار الفكري وفهمه نصاً وممارسة. الأمر الذي يسهل انسحاب الأبعاد التربوية للحزب الشيوعي، وبنسبة عالية، على تجارب الاتجاه التغييري.

أما على المستوى التنظيمي فإن التماثل مع الحزب الشيوعي يبدو أكثر وضوحاً. خاصة من خلال اعتماد الغالبية المطلقة لأحزاب وتنظيمات الاتجاه التغييري المركزية الديمقراطية كركن أساسي في البناء التنظيمي[2]، والمفهوم اللينيني للحزب بحد ذاته، بكل ما يمكن أن تتركه طبيعة التركيب التنظيمي ومفهوم الحزب من أبعاد تربوية سلبية، سواء في تنمية مفاهيم الطاعة والالتزام والتنفيذ، أو في التركيز على وحدة الحزب وتماسكه، أو في تغييب العملية الديمقراطية، أو بما تتضمنه من شدة تمركز القيادة وهيمنتها وتغييب الشخص ـ عضو الحزب، أو في تكريس شخصانية القيادة ودوام القائد ورسوخه. حيث تبدو هذه الظاهرة بوضوح كبير عند مختلف أحزاب وتنظيمات الاتجاه التغييري (منظمة العمل الشيوعي، حركة ٢٤ تشرين، رابطة الشغيلة، المنظمة الاشتراكية . . . إلخ). الأمر الذي يترك آثاره السلبية على الحزب وأعضائه وعلاقته بالمجتمع. ويجعل من تجربتها في المجال

---

(١) يراجع على سبيل المثال:
- شرور، فضل: م .س، ص (٣٢٤ ـ ٣٤٤).
- اسماعيل، طارق: م .س، الملحق هـ، ص (٢١٦ ـ ٢٣٦).
- **الاشتراكية، نص نقدي تحليلي**، منظمة العمل الشيوعي في لبنان، منتصف نيسان ١٩٩٣.
- الخطيب، ظافر: م .س، المقدمة.

(٢) يراجع:
- منظمة العمل الشيوعي في لبنان، **النظام الداخلي**، أقرته اللجنة المركزية في اجتماعها المنعقد في كانون الثاني ١٩٧٧، الفصل الأول، المركزية الديمقراطية، ص (٦ ـ ٨).

التنظيمي قريبة إلى حد كبير من تجربة الحزب الشيوعي اللبناني.

آخذين بعين الاعتبار خاصية التنظيمات ذات الطابع العنفي حيث تبدو في كلا الحالتين ـ الفكرية والتنظيمية ـ متقاطعة مع الآخرين. أن في التجسيد العملي للجانب الفكري وأهمية النص المعبر عنه من خلال الممارسة المباشرة والنظرة الآحادية، أو من خلال الجانب التنظيمي الشديد التمركز والعلاقات التنظيمية الصارمة التي تحكم حياة التنظيم الداخلية. الأمر الذي يزيد من الآثار السلبية على مستوى الحزب وأعضائه كما على مستوى المجتمع بمجمله.

ومن الجدير ملاحظته ضمن الاتجاه التغييري وجود ظاهرة التنظيمات الإسلامية بالرغم من قلة عددها في مرحلة ما قبل الأحداث اللبنانية (١٩٧٥) مقارنة مع الأحزاب التغييرية الأخرى في حينه، وقياساً لما استجد على هذه التنظيمات بحد ذاتها من تطورات في الفترة التالية لعام ١٩٧٥.

ويبدو أن ظروف ما بعد ١٩٦٧ والفراغ الذي حدث بعد الهزيمة، وسقوط «القيادة البرجوازية» وغياب البديل الثوري، واستمرار أزمة حركة التحرر العربية، ورسوخ البنى الاجتماعية المتخلفة، والافتقار إلى تقدم حقيقي ديمقراطي ووطني، ساهمت مع عوامل أخرى في إعادة تحريك التيارات الإسلامية وتقدمها في لبنان والعالم العربي[١]. فقد عرف لبنان قبل بداية الأحداث اللبنانية ١٩٧٥ عملية اختمار للتنظيمات الإسلامية. ثم كانت المرحلة التي تلت عام ١٩٧٥ عملية نمو جديد وانتشار واسع لها، الأمر الذي زاد لاحقاً من تأثيرها وفعاليتها وتنوعها على الساحة اللبنانية[٢].

---

(١) مروة، حسين: «نظرة من قريب إلى التيارات الإسلامية» (المقالة الأخيرة)، جريدة السفير، تاريخ ١٦ أيار ١٩٨٧.

- لمزيد من التفاصيل حول العوامل المؤدية للأحياء الإسلامي في مرحلة السبعينات يراجع مثلاً د. أحمد، رفعت سيد: **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**، ط١، القاهرة، ١٩٨٩، سينا للنشر، ص (٣٣ ـ ٤٢).

(٢) يمكن ذكر العديد من التنظيمات الإسلامية بعد عام ١٩٧٥ منها على سبيل المثال:

حركة أمل (١٩٧٥)، حركة التوحيد الإسلامي (١٩٨٢)، لجان المساجد والأحياء (المقاومة الشعبية) ـ اللجان الإسلامية (جند الله)، حزب الله، حركة أمل الإسلامية، تجمع العلماء المسلمين، جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش)، لمزيد من التفاصيل يراجع:

- **الحركات الإسلامية في لبنان**، ملف الشراع، بيروت، م.س.
- جريدة **العمل**، تاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٨٤.

=

وتستند التنظيمات الإسلامية إلى الإسلام كعقيدة دينية ونظام شامل للحياة والحكم. داعية إلى الالتزام بتعاليمه وتطبيق شعائره، معتمدين كتاب الله وسنة رسوله العربي الكريم وسيرة السلف الصالح. غير أنها تختلف في مستوى تجسيد الدعوة فكرياً وتنظيمياً.

وقد عرف لبنان قبل الأحداث اللبنانية (١٩٧٥)، بعضاً من التنظيمات الإسلامية بأشكالها المختلفة.

فيلاحظ تيار إسلامي غير سياسي، كجماعة «عباد الرحمن» التي تأسست في الخمسينيات أثر نكبة ١٩٤٨[١]. غير أنها «لا تتعاطى السياسة لا من قريب ولا من بعيد» ولا تفكر في العمل خارج لبنان لاختلاف البيئة ولعدم توفر نشاط فائض لديها ولغرقها في الداخل اللبناني. ويكاد ينحصر دورها في النشاطات الاجتماعية والثقافية والتعليمية، متعاونة مع الجميع في سبيل خير هذه الأمة وصلاحها[٢].

وتبدو جماعة عباد الرحمن نموذجاً متماثلاً إلى حد كبير مع الجمعيات الإسلامية غير الحزبية ـ السياسية العاملة في لبنان، والمقتصر عملها على الأعمال الخيرية والتعليمية والإرشاد الوعظي. رغم ما قد تختزنه مجمل هذه النشاطات من اتجاهات ومضامين سياسية ضمن الثنائية المجتمعية السائدة في لبنان.

كما يلاحظ تيار إسلامي آخر بطابع سياسي مباشر مثلته «الجماعة الإسلامية» التي تأسست عام ١٩٦٤، متجاوزة دور «عباد الرحمن» ومجالات نشاطاتها. فانخرطت في الحياة السياسية «من نافذة الإسلام العريضة» لمواجهة المشاكل وأعطاء الحلول[٣]. فكانت من أوائل التنظيمات الإسلامية التي تتعاطى الشأن السياسي في لبنان[٤].

وقد اعتمدت «الجماعة الإسلامية» التنظيم الحركي متجاوزة محاولات

= ـ جريدة الديار، تاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٣.
ـ نداء الوطن، تاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٩٣.
ـ المسيرة، تاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٩٢.
ـ الشراع، تاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٨٣.

(١) ملف الحركات الإسلامية، مجلة الشراع، تاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٣.
(٢) الحركات الإسلامية في لبنان، ملف الشراع، بيروت، ص٢٠٦ و (٢٠٨ ـ ٢١١).
(٣) م.ن، ص (١٨٣ ـ ١٨٦).
(٤) المصري، إبراهيم: م.ش (١)، الخميس ١٤ تموز ١٩٩٤ ـ بيروت، المصيطبة.

الإصلاح الفردي والجهود المرتبطة بالوعظ والإرشاد فقط والتي مآلها رغم كثرتها إلى الضياع[1]. وقد تركز عملها في المدن (طرابلس، بيروت، صيدا). ولم تعتمد في تنظيمها الداخلي نظام الشيخ والاتباع، بل أصول العلاقات التنظيمية. غير أن هذه الأصول اتسمت في مرحلة ما قبل ١٩٧٥ بالبساطة والسهولة قياساً للتطورات اللاحقة على مستوى الجماعة وتنظيمها وانتشارها[2].

ورغم منطلقات الجماعة الوحدوية في النظرة إلى لبنان كجزء من العالم العربي، أو جزء من كيان أوسع[3]، إلا أن تنظيم الجماعة ارتبط بالكيان اللبناني.

ويشير البعض إلى أن الانتشار التنظيمي للجماعة بقي لبنانياً في إطاره وقراره ومرجعيته. دون أن تنفي هذه الحالة اللبنانية إمكانية التواصل مع القوى الإسلامية الموجودة في لبنان والعالم العربي وبقية دول العالم والعمل لإقامة العلاقات معها والاستفادة من تجاربها[4].

كما أن تنظيم الجماعة اتسم بمنطلقه الإسلامي العام. فرغم أن «الصدفة» فرضت نشوء الجماعة في محيط إسلامي «سني» غير أن ذلك لم يؤد إلى تبني وجهة نظر فقهية أو مذهبية معينة ولم يمنع انتساب أشخاص من المذاهب الإسلامية الأخرى إلى صفوفها[5].

لذلك فإن «الجماعة الإسلامية» تبدو تنظيماً حزبياً سياسياً واضح المعالم إلى حد كبير من حيث الهدف والتنظيم، ومن الأحزاب الكيانية التغييرية ذات النزعة الوحدوية.

فتماثل مع أحزاب الاتجاه التغييري باعتبار أن نظرتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تنطلق من مبدأ تغيير المجتمع والنظام السياسي السائد في لبنان[6]. مع

---

(١) **الجماعة الإسلامية**، مبادىء وأهداف، ١٣٨٩هـ، ص ٣و ٥.

(٢) المصري، إبراهيم: م .ش (١)، م .س.

(٣) يراجع:

- **الجماعة الإسلامية**، مبادىء وأهداف، م .س، ص١٤.
- **الحركات الإسلامية في لبنان**، م .س، ص (١٨٤ ـ ١٨٥).

(٤) المصري، إبراهيم: م .ش (١)، م.س.

(٥) م .ن.

(٦) **الجماعة الإسلامية في لبنان**، م .س، ص (٦ ـ ٧) و (٩ ـ ١٥).

تأكيد الجماعة على أن السمة التغييرية مرتبطة باعتماد الأطر الديمقراطية[١]. كما تتماثل مع الأحزاب الوحدوية لأن جوهر دعوتها السياسية يقوم على الإسلام بشموليته الفكرية والدينية والجغرافية، والإقرار المبدئي، بإمكانية «ذوبان» الكيان اللبناني في مشاريع وحدوية معينة.

وتبدو الجماعة الإسلامية ضمن أحزاب الاتجاه التغييري في الطرف المقابل ـ النقيض لاختلاف مرجعيتها الفكرية. وقد فرضت هذه الحالة نوعاً من العلاقات المتوترة لما يختزنه كل منها من مشاعر الرفض المتبادل إلى حد كبير نسبياً.

وتغدو الجماعة الإسلامية في علاقتها بإطارها الفكري ونظرتها إليه، أكثر مغالاة من أحزاب الاتجاه التغييري لاستنادها إلى الإسلام وأحكامه ديناً وعقيدة وسلوكاً. الأمر الذي قد يفرض مظاهر سلوكية وإنماط تربوية مختلفة نتيجة للطبيعة الإيمانية الخاصة بالإطار الفكري للجماعة. غير أنه بالمقابل، ورغم طبيعته المميزة، قد يتماثل في بعض الجوانب وضمن هذا السياق مع السائد في أحزاب الاتجاه التغييري وسماته التربوية.

إن إجماع التنظيمات الإسلامية حول مبدأ الإسلام كرسالة دينية ـ دنيوية لم يحسم موضوع الاتفاق فيما بينها على مقاربة مشتركة للقضايا الحياتية بجوانبها المتعددة وطرق معالجتها. فاختلف في التفسير والتحليل والاجتهاد والرؤية. وقد تماثلت في هذا المجال مع غيرها من الأحزاب التغييرية أو الوحدوية أو الكيانية الإصلاحية.

وقد أشار السيد محمد حسين فضل الله إلى أن العمل الإسلامي في لبنان ما زال يعاني انقسامات مهمة بين تنظيمات وحركات متعددة يختلط فيها العنصر الطائفي بالعنصر الإسلامي، مع غلبة للطابع الطائفي واقعياً، وعدم تقديم رؤية متكاملة للواقع اللبناني وسيطرة الضبابية في الشعارات المطروحة، وخضوعه للكثير من الحالات الفردية الانفعالية[٢]. الأمر الذي يحتم الإطلالة أكثر على طبيعة التنظيمات السياسية الحزبية الإسلامية والتي بدت أكثر تبلوراً بعد عام ١٩٧٥.

وعليه فإن الحزب الشيوعي اللبناني يبدو ضمن الاتجاه التغييري تجربة غنية

(١) المصري، إبراهيم: م.ش (١)، م.س.

(٢) **الحركات الإسلامية في لبنان**: م.س، ص (٢٧٣ ـ ٢٧٦).

بحد ذاتها، ونموذجاً يتضمن، إلى حد كبير، العديد من الخصائص المشتركة مع فصائله. بحيث تتقاطع وإياه أو تتماثل معه في العديد من الجوانب على المستوى الفكري والتنظيمي. الأمر الذي يساعد، كنموذج محدد في البحث، على رسم إطار عام يمكن من خلاله استشفاف وتوضيح جوانب مهمة من السمات العامة للتربية الحزبية السياسية في لبنان.

جـ ٢ ـ المحور الثاني: الأحزاب الوحدوية

تتنوع الأحزاب الوحدوية في العدد والنزعة الوحدوية. وهي عملياً خارج إطار البحث، وحدوده المباشرة لاختلافها بالأساس عن الشرطين المحددين لتحديد معالم اختيار نموذجي البحث.

وتبدو مجالات الاختلاف في أمرين: الأول يتمثل في الإطار الفكري ونظرة هذه الأحزاب تجاه الكيان اللبناني. والثاني يتجسد في بناء الحزب التنظيمي وامتداده خارج حدود لبنان.

ويلاحظ أن هذين الأمرين يبدوان كسمتين أساسيتين متلازمتين في بناء الأحزاب الوحدوية وتشكلها.

ففي الأمر الأول تنطلق الأحزاب الوحدوية من مقولة قومية وحدوية واضحة وصريحة، إن في النزعة العربية القائلة بالأمة العربية كتجسيد للفكرة والهوية القومية العربية، أو الاتجاه الوحدوي السوري كتعبير عن القومية السورية وفكرة الهلال الخصيب، أو في التيارات الإسلامية والدعوة لتحقيق الوحدة الإسلامية الشاملة.

ورغم تنوع الاتجاهات الوحدوية، فإن الفكرة الوحدوية عند أحزاب هذا المحور تتضمن نظرة خاصة للكيان اللبناني منطلقة من اعتباره جزءاً من كل، والقبول بإمكانية ذوبانه في مشروع وحدوي قومي، أو إسلامي أكبر، والعمل في سبيل ذلك، والتأكيد على خاصية اعتباره كبقية أجزاء الوطن الأكبر، كياناً غير مكتمل خارج إطاره القومي أو المشروع الوحدوي.

فالأحزاب الوحدوية ترتكز على مبدأ الوطن القومي الواحد، ولا تعترف بالكيان ـ الوطن القطري كوضع نهائي، أو حالة دائمة. فقد عمد الاستعمار إلى تقسيم الوطن الواحد (الأمة الواحدة) إلى دويلات صغيرة مصطنعة لتذويب الشخصية القومية (أو الإسلامية) والسيطرة على مقدرات الأمة ونهب ثرواتها وإعاقة نهضتها، وإن اختلفت

أحزاب هذا المحور في مستوى هذه النظرة وطبيعتها وفي التعبير عنها وتجسيدها.

فالحزب السوري القومي الاجتماعي يعتبر «الأمة السورية هي وحدة الشعب السوري المتولد من تاريخ طويل يرجع إلى ما قبل الزمن التاريخي الجلي». فالأمة «مجتمع واحد» و «السوريون أمة تامة»[1] غير منفصلة أو مجزأة.

وحزب البعث العربي الاشتراكي يؤمن بأن «العرب أمة واحدة» والوطن العربي «وحدة سياسية واقتصادية لا تتجزأ» ولا يستكمل أي قطر شروط حياته «منعزلاً عن الآخر». ويعتقد بأن الفوارق القائمة بين أبناء الأمة العربية الواحدة عرضية وزائفة «تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي»[2] فالوطن العربي للعرب، لا تفرق بين أبنائه الحدود والفواصل المصطنعة.

أما حركة القوميين العرب التي كانت منظمة قومية ـ فكراً وتنظيماً[3] ـ بالدرجة الأولى فقد بدأت بعد حرب الخامس من حزيران العام ١٩٦٧ بالتحول إلى عدد من

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع على سبيل المثال:
- سعادة، أنطون: **المحاضرات العشر** ١٩٤٨، منشورات عمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، المحاضرة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة.
- **دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي وقوانينه**، المادة الثانية، المبادىء الأساسية و (عددها ثمانية) ص(٧ ـ ٨).
- النادي الثقافي العربي، **القوى السياسية في لبنان**، م .س، محاضرة د. عبد الله سعادة عام ١٩٧٤.
- عبد المسيح، جورج: **رسالة من رسالة، الحقيقة وجود ومعرفة**، ص (١٤٣ ـ ١٤٥) و ١٥١ و١٥٩ و (١٦٠ ـ ١٦٣).
- سعاده، أنطون، سيرة ريادة وشهادة، منشورات عمدة الإذاعة، آذار ١٩٨١، ص (٢٨ ـ ٤٢).

(٢) يراجع على سبيل المثال:
- **دستور البعث العربي** الذي أقره المؤتمر القومي الأول التأسيسي سنة ١٩٤٧.
- اسماعيل، طارق: م .س، ص١٥١.
- **نضال البعث**، الجزء الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٩)، ط٣، بيروت، ١٩٧٦، دار الطليعة.
- عفلق، ميشيل: **في سبيل البعث**، ط٢، ١٩٦٣، دار الطليعة.
- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، **المنهاج الثقافي المركزي**، الكتاب الرابع، الجزء الثاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ص (١١٩ ـ ١٢١).
- **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٤٣ ـ ١٩٧٥)**، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، القيادة القومية، دمشق، ١٩٧٨، ص (٢٢٠ ـ ٢٢٣).
- مصطفى، دندشلي: **حزب البعث العربي الاشتراكي**، ج ١، (١٩٤٠ ـ ١٩٦٣).

(٣) الكبيسي، باسل: **حركة القوميين العرب**، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٤، الفصل الثاني والرابع والخامس.

التنظيمات الماركسية ـ اللينينية. وتمظهرت أشكالها الرئيسية و «الجديدة» بشكل عام، من خلال أطر المقاومة الفلسطينية[١]، الأمر الذي جعلها على هامش الحركات والأحزاب القومية ـ الوحدوية.

وقد بقي حزب العمل الاشتراكي العربي القريب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحد تعابير هذه الحركة وتجسيداتها الأخيرة. فهو محاولة لتشكيل حزب قومي من قواعد حركة القوميين العرب بالاعتماد على التحولات الجديدة والمستجدة والمستندة إلى الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية. غير أن تجربته انحصرت بشكل رئيسي في لبنان، وذلك بعد انهيار فروعه في سوريا والعراق ومحدودية التجربة في الأردن[٢].

إضافة لذلك فإن التنظيمات الناصرية ضمن الاتجاه الوحدوي العربي تعتبر وحدوية الاتجاه والنزعة، كيانية التنظيم. فرغم تأثرها المباشر وعلاقاتها الحميمية «بالمركز» الناصري في مصر ثم ليبيا[٣] فإنها لم تنجح في محاولاتها الرامية إلى تشكيل تنظيم قومي ناصري على غرار التنظيمات القومية السابقة.

أما الأحزاب الإسلامية فقد عبر عنها في لبنان قبل أحداث (١٩٧٥) حزب التحرير الإسلامي الذي أسسه عام ١٩٥٢ في القدس الشيخ تقي الدين النبهاني[٤]، بعد حركة انشقاق عن جماعة الأخوان المسلمين. فقد ركز على الأداء السياسي ووضع نقطة مركزية

---

(١) يراجع.

- إسماعيل، طارق: م .س، ص ٧٩ و (٨٦ ـ ٨٧) و ٩٦.
- مرقص، الياس: **عفوية النظرية في العمل الفدائي**، بيروت، آب ١٩٧٠، دار الحقيقة، ص (١٢ ـ ١٣).

(٢) شرور، فضل: م .س، ص (١٢٦ ـ ١٢٨).

(٣) بمبادرة من مجلس القيادة في ليبيا عقد مؤتمر «قومي» بتاريخ آذار ١٩٧٣ لتشكيل الحركة العربية الواحدة، استناداً إلى طروحات الرئيس جمال عبد الناصر. وتشكل على أثره الاتحاد الاشتراكي العربي ـ تحالف قوى الشعب العامل، كتنظيم قومي موحد. وأعلنت لاحقاً خمس منظمات ناصرية بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤ عن حل نفسها والعمل باسم الاتحاد الاشتراكي العربي وهي: وحدة النضال العربي، وحدة القوى الناصرية، وحدة النضال الناصري، شباب البقاع الناصري ورابطة الطلبة الوحدويين الناصريين في لبنان غير أن التجربة لم تستمر طويلاً.

يراجع؛ شرور، فضل: م .س، ص (٨٦ ـ ٨٩).

(٤) د. الكيلاني. زيد موسى: **الحركات الإسلامية في الأردن**، ط ١، عمان، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م، دار البشير، ص ٧٨.

في عمله تمثلت في سعيه لإقامة دولة إسلامية بشكل مباشر. فالحزب يهدف إلى استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الإسلام الواحدة، أو بعبارة أخرى عودة الخلافة لتطبيق الإسلام[١].

فالحزب لا يقر بالكيانات السياسية القائمة كأمر ثابت ومعترف بها، بل ينظر إلى العالم الإسلامي ككل، وكأنه بلد واحد. معترفاً بالهوية الإسلامية كهوية وحيدة والرابطة الإسلامية كأساس لوجود الأمة[٢]. رافضاً الفكرة القومية بحد ذاتها، باعتبارها «من خلق الامبريالية وتجديداً يناقض روح الإسلام». لذلك يتجنب الإشارة إلى وجود شعوب عربية مختلفة (الشعب الأردني، الشعب اللبناني، الشعب الفلسطيني... إلخ) فكلها تشملها هوية واحدة هي الإسلام[٣].

إن استعراض مجمل هذه الفروقات تشير إلى أن الأحزاب الوحدوية تبدو أقرب لأن تكون متماثلة مع أحزاب وتنظيمات الاتجاه التغييري. إن في دعوتها للتغيير الجذري ورفض النظام السياسي القائم والعمل لتغييره واجتثات جذوره الاقتصادية والسياسية... إلخ. أو في الاستناد إلى ايديولوجية فكرية محددة قاعدتها الفكرة القومية والوطن القومي في الأحزاب القومية من جهة والإسلام ـ ديناً وعقيدة ـ في التيارات الإسلامية من جهة أخرى، وإن اختلفت في المضمون الايديولوجي بين حزب وآخر.

فالحزب السوري القومي الاجتماعي يقوم بالثورة الاجتماعية[٤]. وحزب البعث يؤمن بالاشتراكية، مع ما رافق هذا المفهوم من تطورات وتوضيحات على مستوى الحزب[٥]. وحزب التحرير الإسلامي يعتبر أن الخلل الحاصل في الواقع والتراجع الدائم

---

(١) **الحركات الإسلامية في لبنان**، م .س، ص١٧٠.

(٢) د. الكيلاني، زيد موسى: م .س، ص (١٠٤ ـ ١٠٥).

(٣) م .ن.

(٤) يراجع:

- سعادة: **شروح في العقيدة**، آذار ١٩٥٨، ص (١٥٧ ـ ١٦٠) و (١٦٩ ـ ١٧٣) و (١٨٦ ـ ١٨٨).
- **أنطون سعادة**، سيرة ريادة وشهادة، م .س، ص (٤١ ـ ٤٢).

(٥) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- عفلق، ميشيل: **في سبيل البعث**، م .س، ص (١٩٣ ـ ٢٢٣).
- حزب البعث العربي الاشتراكي، **المنهاج الثقافي المركزي**، الكتاب الثاني للأنصار، بغداد، دار الحرية للطباعة، ص (٨ ـ ١٠). =

في مسيرة الأمة يعود إلى الابتعاد عن الدين الحنيف. لذلك فإن إقامة الدولة الإسلامية يغدو الهدف الاسمى عند الحزب. وعلى هذه الدولة داخلياً، كما يشير البعض، السيطرة على جميع الشؤون وفقاً لتعاليم الإسلام، أما على المستوى الخارجي فعليها مباشرة العمل لحرب مقدسة لعرض الإسلام على العالم غير المسلم. أي أن الحزب يهدف إلى تحويل العالم كله إلى الإسلام[1].

أما في الجانب الآخر، فإن الأحزاب الوحدوية «قومية» التنظيمي ووحدوية البناء. وتجسد فكرتها القومية ـ الوحدوية عبر التنظيم الواحد للحزب. بمعنى أن تركيب الحزب وبناءه التنظيمي يمتد، إلى حد ما، على خريطة الوطن الذي ينادي به الحزب المعين. فتكون فروع الحزب في أي قطر، أو كيان جزءاً من التنظيم الأم ـ الواحد وخاضعاً لقيادته المركزية.

فالحزب السوري القومي الاجتماعي تمتد فروعه في أكثر من كيان ضمن سوريا الطبيعية[2]. والبعث العربي الاشتراكي قومي التنظيم، وبدون هذه السمة الرئيسية يفتقد الحزب خاصية أساسية في تكوينه ومبرر وجوده. فالحزب «إما أن يكون قومياً أو لا يكون مطلقاً»[3]. وحزب التحرير الإسلامي تمتد فروعه في أكثر من قطر عربي (الأردن، لبنان، العراق، سوريا) وبعض الدول الأجنبية ضمن نظام حزبي مركزي يجمع مختلف الفروع[4].

= ـ حزب البعث العربي الاشتراكي، **المنهاج الثقافي المركزي**، الكتاب الأول، بغداد، دار الحرية للطباعة، ص١٣ و (١٢٥ ـ ١٣٣).

ـ **في الاشتراكية والتحويل الاشتراكي للمجتمع**، ط١، بيروت، نيسان ١٩٨٢، دار الطليعة، ويضم أبرز تراث البعث حول الاشتراكية، وخصوصية الطريق العربي للاشتراكية، وبعض مقررات المؤتمرات القومية والقطرية وكتابات بعض البعثيين حول الموضوع.

(١) د. الكيلاني، زيد موسى: م.س، ص (١٠٤ ـ ١٠٥).

(٢) رفض أنطون سعاده بعد عودته من الاغتراب عام ١٩٤٧، جعل الحزب حزباً إقليمياً لبنانياً. وأكد على مبادىء الحزب الأساسية، وذلك بعد أن حصل الحزب خلال فترة غيابه عن لبنان على ترخيص رسمي لنشاطه في الكيان اللبناني. لمزيد من التفاصيل يراجع:

ـ شرور، فضل: م .س، ص٢٥.

ـ د. شعيب، علي عبد المنعم: م .س، ص (٩٤ ـ ٩٥)

ـ الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، م .س، ص٣٠٩.

(٣) **المنهاج الثقافي المركزي**، الكتاب الرابع، ج٢، م .س، ص (٦٠٥ ـ ٦١٤) و (٦٣٣ ـ ٦٤٢).

(٤) **الحركات الإسلامية في لبنان**، م .س، ص١٦٩ و ١٧٢ و (١٧٥ ـ ١٧٦).

ـ حول الحزب وبداياته وعلاقاته في لبنان. يراجع؛ د. الكيلاني، زيد موسى: م .س، ص١٣ و (٩٨ ـ ٩٩).

إن الفارقين الآنفين المهمين على أكثر من صعيد (الفكري والتنظيمي) بين الأحزاب الوحدوية من جهة وأحزاب المحور الأول عامة والاتجاه التغييري منه خاصة من جهة أخرى لا ينفي إمكانية وجود بعض القواسم المشتركة فيما بين المحورين.

ويبدو من المفارقات البينة في هذا السياق أن الفروقات الأساسية التي تميز أحزاب المحورين تتضمن في الوقت ذاته مجالات للتماثل وجوانب للقاء بينهما. بمعنى أن هناك نوعاً من التشابه إن في طبيعة علاقة الحزب وأعضائه بالجانب الفكري وأسلوب عرضه وتقديمه، أو في نوعية العلاقات التنظيمية التي تحكم الحزب وأعضاءه في حياة الحزب الداخلية وعبر بناء الحزب التنظيمي.

ففي الموضوع الأول يلاحظ أن الأطار الفكري عند الأحزاب الوحدوية يكتسب هالة من القدسية، ونظرة مغالية تجاه الأفكار والمبادىء التي يطرحها الحزب ويبشر بها. بحيث تبدو كقوانين ثابتة لا يمكن دحضها، أو التقليل من فعاليتها، أو التشكيك فيها. فتصبح بالنسبة للحزب وأعضائه مقولة صالحة لكل زمان ومكان. ولا يخفى ما تنطوي عليه هذه النظرة من أبعاد تربوية قريبة إلى حد كبير من الأحزاب التغييرية بشكل عام والحزب الشيوعي ـ أحد نموذجي البحث ـ ضمنها بشكل خاص، سواء تجاه الفكر ونصوصه، أو تجاه الذات وتضخيمها ـ موقعاً ودوراً ـ أو تجاه الآخر ـ رفضاً وتهميشاً ـ أو تجاه آلية التطور وعملية التفاعل داخل الحزب وخارجه حيث سيطر نوع من التقييد والجمود على مجريات العملية وأبعادها.

ويبدو أن التيارات الإسلامية باختلافها وتنوعها لا تخرج مبدئياً عن هذا المنحى في طبيعة العلاقة التي تحكم أعضاء التنظيمات الإسلامية بالفكر الذي تلتزمه وتدعو إليه، فالإيمان المطلق هو السمة الأساسية والقاعدة الوحيدة التي تحكم نوعية العلاقة بين العضو (أو مجموع الأعضاء) والجانب العقائدي ـ الفكري للتنظيم الإسلامي. ويزداد هذا الأمر غلواً نتيجة لارتباطه بالإسلام كدين، بحيث يصعب الفصل بين السياسة والتعاليم الدينية. الأمر الذي يجعل الحوار أو النقاش في المعطيات المقدمة تبدو خروجاً عن جادة الصواب وحقيقة الأيمان. فتغدو نوعاً من الكفر والألحاد. ويؤكد البعض في هذا السياق أن العقلية الغيبية «لا تزال تحكم التفكير الديني في تصوراته الحياتية ولا سيما السياسية بشكل خاص». وبالتالي فإن السياسة «لا يمكن أن تتحرك في آفاق المطلق، والغيب، بل لا بد لها من رؤية واقعية موضوعية»[1].

(١) الحركات الإسلامية في لبنان، م .س، ص (٢٧٤ ـ ٢٧٥).

أما في الموضوع الثاني ـ التنظيمي، فإن التماثل يبدو أكثر وضوحاً ودقة. فالحزب السوري القومي الاجتماعي حزب قوي المركزة شديد الانضباط من حيث النظام الصارم ومبدأ الطاعة وطبيعة العلاقات الداخلية والمراسم الحزبية المعتمدة... إلخ[1]. وحزب البعث العربي الاشتراكي يعتمد المركزية الديمقراطية في علاقاته الداخلية وبنائه التنظيمي. فتبدو العلاقات التنظيمية ومستوى الانضباطية ومركزية القيادة في الحزب السوري قريبة في العديد من الجوانب للنمط العسكريتاري السائد في حزب الكتائب اللبنانية. كما تبدو المركزية الديمقراطية في حزب البعث شديدة التماثل مع المفهوم الماركسي ـ اللينيني وتجربة الحزب الشيوعي اللبناني.

وفي الاتجاه الإسلامي فإن التيارات الإسلامية لا تتجاوز هذه السمة باتجاه أكثر ديمقراطية. وتبدو قوة التنظيم وشدة المركزة من معالم الحياة التنظيمية ودعائمها الأساسية. وقد جسد حزب التحرير الإسلامي هذا الاتجاه بشكل واضح. فقد اتسم بناؤه التنظيمي بالتنظيم المحكم، وهيمنة القيادة وقوة سيطرتها على قواعد الحزب. ويبدو أن طبيعة عمله السري والملاحقات الأمنية الدائمة بحق أعضائه، كونه حزباً محظوراً، قد زاد من طبيعته المركزية وقوتها في مختلف جوانب حياة الحزب الداخلية. الأمر الذي دفع البعض إلى اعتباره «أبعد ما يكون عن الديمقراطية»[2] وذا سياسة أوتوقراطية واضحة، وإلى اعتبار الشيخ النبهاني القائد غير المنازع[3] في الحزب.

ويتضح أن الموضوع التنظيمي في مختلف الأوضاع والحالات التنظيمية، وإلى حد كبير نسبياً، شديد المركزة قوي التنظيم ومحكم الضبط والأداء، الأمر الذي يقربه من الحزبين نموذجي البحث، في هذا المجال، بما يتضمنه الجانب التنظيمي من أبعاد تربوية تطال البنية التنظيمية لأحزاب هذا المحور على مستوى الهيئات القيادية أو مستوى عضو الحزب ضمن مؤسسته ـ كما في الحزبين موضوعي البحث.

إضافة لما سبق فإنه لا بد من تسجيل ملاحظتين أساسيتين مترابطتين حول السمتين التي تتصف بهما أحزاب هذا المحور ـ فكرياً وتنظيمياً.

الأولى تتمثل في انعكاس هاتين السمتين على التربية التي تقوم بها أحزاب هذا

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع النظام الداخلي للحزب السوري القومي الاجتماعي، النشرة الرسمية للحركة القومية الاجتماعية، العدد الثاني، السنة الثانية في ١٥ آذار ١٩٥٥.

(٢) د. الكيلاني، زيد موسى: م .س، ص٩٨.

(٣) م .ن، ص(٩٨ ـ ٩٩).

المحور. الأمر الذي جعل من التربية الحزبية السياسية في بعض النواحي أكثر جذرية تجاه الواقع المجتمعي، أو تجاه النظام السياسي القائم نتيجة لطبيعة نظرة الأحزاب الوحدوية ـ القومية والإسلامية ـ تجاه الكيان اللبناني بحد ذاته، وعدم الإقرار من حيث المبدأ بشرعيته وضرورة استمراره.

والثانية يمكن تلخيصها بالتسوية الكيانية التي اعتمدتها الأحزاب الوحدوية في بعض المراحل. الأمر الذي خفف من حدة النزعة القومية (أو الإسلامية) بشكل أو بآخر، وجعل من وحدويتها اتجاهاً نظرياً، شعاراتياً إلى حد كبير.

ويبدو أن التسوية الكيانية اتخذت مظاهر متعددة. فبرزت عند الحزب السوري القومي الاجتماعي في مراحل متعددة من تاريخه السياسي ومن خلال بعض أجنحته، وخاصة بعد الحركة الانقلابية التي قادها الحزب في لبنان عام ١٩٦١. أما عند حزب البعث العربي الاشتراكي فقد بدت أكثر وضوحاً مع استلام الحزب للسلطة في بعض الأقطار العربية ـ سوريا والعراق. أما التيارات الإسلامية فقد بدت في العديد من الحالات في وضعها المأزوم بين ولائها السياسي الداخلي ومرجعيتها الدينية والمذهبية الخارجية. لذلك يعتبرها البعض تميل إلى «المحاكاة أكثر من الإبداع»[1]. الأمر الذي جعل أحزاب هذا المحور تقع في إشكاليات صعبة الحل أو المعالجة بين طرحها النظري ونشاطها الكياني. كما جعلها تنضوي ضمن الإشكالية العامة للبحث، والتي حكمت الحزبين الشيوعي والكتائب، وذلك في عدم إمكانية المواءمة ما بين الطرح النظري من جهة وضرورات المساومة التي تفرضها أوضاع العمل السياسي والحزبي المباشر واليومي من جهة أخرى.

وعليه فإن الأحزاب الوحدوية، وبالرغم من كونها خارج إطار البحث وحدوده المباشرة، فإنها تبدو قريبة لنموذجي البحث في العديد في الجوانب. الأمر الذي يساعد، وإلى حد كبير نسبياً، على إمكانية استخلاص الملامح الأساسية للتربية الحزبية السياسة في لبنان وتوضيح خصائصها الرئيسية وتحديد سماتها العامة من خلال النموذجين المقدمين في البحث.

(١) خليفة، ن: من حصاد الأسبوع، «البنان في قلب الثورة الإسلامية» (٥)، جريدة العمل، تاريخ ١٢/٢/١٩٨٤، م.س.

الفصل الثاني

السمات العامة

رغم تنوع الظاهرة الحزبية السياسية في لبنان وتعدد اتجاهاتها، فإن نموذجي البحث يبدوان إلى حد ما، على مستوى مقبول من الإحاطة بالمعالم الأساسية للظاهرة الحزبية نتيجة للقواسم المشتركة التي تجمع فيما بينهما من جهة، وبين الأحزاب السياسية الأخرى من جهة ثانية، الأمر الذي يساعد في الاستدلال على العديد من السمات العامة للتربية الحزبية السياسية في لبنان، انطلاقاً من النتائج التي يمكن استخلاصها من البحث.

ويبدو من الضروري الإشارة إلى أمور أربعة في هذا المجال، قبل الولوج في تحديد السمات العامة للتربية الحزبية السياسية في لبنان.

الأمر الأول: غياب النص التربوي المباشر في أدبيات الحزبين موضوعي البحث (الحزب الشيوعي اللبناني، حزب الكتائب اللبنانية). وقد يكون هذا الغياب قائماً في أدبيات الأحزاب الأخرى، فلا نص في المبادىء أو البرامج أو التنظيم، يحدد هدفاً للتربية الحزبية السياسية، أو يضع إطاراً لها.

وقد أدى هذا الغياب إلى جهد مضاعف لمعرفة الجوانب التربوية في الظاهرة الحزبية ولتحديد السمات العامة لهذه التربية، مستندين في ذلك إلى أهداف الحزب وبرنامجه وتنظيمه وأطره التربوية لاستشفاف هذه السمات.

الأمر الثاني: إن التربية الحزبية السياسية التي سنحاول استشفاف سماتها العامة هي تربية لأحزاب في مجتمع متعددة أحزابه وقواه الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى درجة التعقيد، الأمر الذي يعني عدم انفصال التربية الحزبية السياسية عن التربية التي تقوم بها مؤسسات هذا المجتمع، فضلاً عن التربية التي تقوم بها السلطة السياسية في البلد.

الأمر الثالث: هو أننا افترضنا ـ من خلال أدبيات حزبي البحث ـ أهدافاً تغييرية للتربية في هذه الأحزاب، وهي تغييرية بمعنى عدم تماثلها مع التربية السائدة في المجتمع

دون أن يعني اتفاقها في المضمون التغييري. الأمر الذي يعني أن هذه التربية «تربيات» متعددة تلتقي فيما بينها على بعض الأمور المشتركة، وتختلف عن بعضها البعض في مدلولاتها ومضامينها.

الأمر الرابع: إن التربية الحزبية السياسية بجوانبها المتعددة وسماتها المتنوعة وحدة متكاملة، وما الفصل بين جوانبها وعرض التنوع في السمات إلا محاولة للتوضيح، فلا الحزب فصل بين أهدافه ليسمح انفصالاً في سمات التربية عنده، ولا القراءة المتأنية لفكره وتنظيمه وأطره التربوية تسمح بفصل جوانب هذه التربية عن بعضها البعض، وبالتالي عزل سماتها التربوية.

إن محاولة استشفاف السمات العامة للتربية الحزبية السياسية تنطلق من أن هذه السمات مرتكزة على الجانب الفكري للحزب من جهة، وبنيته التنظيمية من جهة ثانية، وأطره التربوية من جهة ثالثة، ويمكن إجمال هذه السمات على النحو التالي:

* الطليعية

ترتكز التربية الحزبية السياسية على تنمية فكرة الطليعية في الحزب. حيث يقتنع عضو الحزب بالدور الريادي للحزب السياسي الذي انتسب إليه، واعتنق أفكاره، وآمن بمبادئه، وتقيد بتعاليمه وسار على هدى عقيدته. فيحاول التماهي مع هذه الصورة ومدلولاتها على الصعيد الشخصي.

ومن الملاحظ أن فكرة الطليعية تجد جذورها عند مختلف الأحزاب السياسية في لبنان وإن اتخذت أشكالاً مختلفة. فرغم ارتباطها بالأحزاب الماركسية ـ اللينينية وأحزاب الاتجاه التغييري بشكل خاص انطلاقاً من الفهم اللينيني للحزب ودور الطليعة في نقل الوعي للمجتمع عامة والطبقة العاملة خاصة، فإن الأحزاب الوحدوية ترتبط بالفكرة ومفهومها بشكل مباشر من خلال التركيز على الطليعية عند الحزب كمؤسسة، وعضو الحزب كشخص يجسدها في الواقع المجتمعي والنشاط السياسي. كما تتخذ عند بعض الأحزاب الإصلاحية منحى غير متعارض في جوهره مع الاتجاهات الأخرى. حيث ترتبط بالتضحية ونكران الذات كبعد إيماني ـ أخلاقي غير مرتكز بالضرورة على ايديولوجية حزبية واضحة. وعليه فإنه رغم تعدد مظاهر الطليعية وفكرتها عند الأحزاب اللبنانية فإنها تندرج بشكل عام ضمن مقولة أن عضو الحزب ـ «المناضل» هو أول من يضحي وآخر من يستفيد.

ويبدو أن مفهوم الطليعية ومظاهرها، تتضمن أبعاداً تربوية ذات تأثير مباشر على الحزب ـ أعضاء ومؤسسة ـ من جهة، وعلاقته بالواقع المجتمعي من جهة أخرى.

فعلى المستوى الحزب وأعضائه فإن فكرة الطليعية اكتسبت في أحد جوانبها منحى إيجابياً، خاصة في توجيه عضو الحزب للعمل المتفاني والتضحية في سبيل الأهداف التي يؤمن بها، والتسامي على المصالح الذاتية والشخصية، ونكران الذات والعمل في سبيل المصلحة العامة.

وقد ساهمت الطليعية ضمن هذا الاتجاه في توجيه العمل من أجل خدمة الصالح العام والترفع عن الذاتية في معالجة القضايا العامة إلى حد كبير. ونمت بذلك شعوراً نبيلاً من جهة الميل للخدمة العامة، وحققت تقدماً في العديد من القضايا التي خاض فيها الحزب المعين معارك مطلبية ووطنية. وكونت انطباعاً عاماً عن مصداقية الحزب كمؤسسة بشكل عام وجدية أعضائه وإخلاصهم كأشخاص بشكل خاص.

غير أن فكرة الطليعية بالمقابل تضمنت نوعاً من المبالغة في استيعاب الدور الطليعي للحزب وأعضائه. فاعتقد عضو الحزب من جهة، بأن دوره يبدو قريباً أو متماثلاً مع دور «المبشر» و «المخلص»، وبأن عليه تقع مسؤولية تخليص أبناء المجتمع، أو «الجماهير» بحسب التعبير الحزبي، من أمراضها وآلامها. كما اعتقد وبشكل إيماني من جهة أخرى بأن حل مشاكل المجتمع ومعالجة قضاياه وتحقيق رقيه وتقدمه يكمن في ما يدعو إليه الحزب ويمارسه كمؤسسة.

ويبدو أن هذا الجانب في مفهوم الطليعية يساهم في حصر أطر التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي... إلخ بقوالب جامدة مرتبطة بالحزب وطروحاته النظرية والفكرية وممارسة أعضائه العملانية. كما أنه يشكل عند عضو الحزب رؤية أحادية الجانب وذاتية مفرطة في نرجسيتها ونتائجها السلبية، إن من حيث التعامل مع الواقع الاجتماعي وقضاياه، أو من خلال محدودية التعامل مع الآخرين.

إضافة لذلك فإنها تكرس نوعاً من الأسلوب الفردي في التصدي لمشاكل المجتمع وأمراضه، من خلال فكرة «المبشر» أو ما يمكن تسميتهم «بالأنبياء الصغار». وتتماثل فكرة الطليعية من هذه الزاوية مع اتجاه سائد في المجتمع يرتكز على قاعدة تضخيم دور الشخص المنقذ والقائد المخلص. وتنمي التربية الحزبية هذا المنحى في حياة الحزب الداخلية وفي شخصانية القائد ومظاهر السلطة داخل الحزب وطبيعة علاقاتها التنظيمية.

الأمر الذي يساهم في تهميش العمل الجماعي وعدم الأخذ به كاتجاه فكري وأسلوب عملاني.

أما على المستوى المجتمعي فإن فكرة الطليعية في أحد جوانبها ساهمت في إقامة علاقة أحادية الجانب مع المجتمع.

فتبدو علاقة الحزب، كطليعة، بالمجتمع علاقة غير مرتكزة بالضرورة على أسس موضوعية. بل تعتقد إقراراً ذاتياً خاصاً بالحزب يستند إلى فكره ونصوصه وخطابه. فينصب الحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ نفسه معلماً «للجماهير» وهادياً لها ومجسداً لطموح الوطن وقضاياه حاضراً ومستقبلاً.

فيصبح الحزب مصادراً، إلى حد ما، الواقع والمستقبل ـ حزب الكتائب يصادر الوطن باسم الطائفة، والحزب الشيوعي يصادر الشعب باسم الطبقة، والأحزاب القومية تصادر الأمة باسم الحزب ـ الأمر الذي يلغي عملية التفاعل ما بين المجتمع والحزب. كما قد يؤثر على مسار المجتمع المستقبلي كون الحزب ينظر من زاوية محددة جداً، وذاتية خاصة للوطن وأبنائه.

إضافة إلى أن هذه النظرة المغالية تعتمد أسلوب التعميم في التعامل مع مواقف الحزب وطروحاته، فتجعل من فعالية الحزب أو تمايزه نتيجة لموقف أو قضية أو فكرة معينة وفي فترة محددة موضوعاً معمماً على مختلف المراحل التاريخية اللاحقة ومنسحباً على مستقبل الحزب والوطن، الأمر الذي يحول الحزب بنظر أعضائه إلى ما يشبه الطوطم المقدس Totem من جهة، كما تقوي مقولة الوصايا التي ينصب الحزب نفسه فيها «قائداً» على صعيد المجتمع ومعالجة قضاياه من جهة أخرى.

وعليه فإن الطليعية تعزز نظرة ـ مقولة الصفوة القديسين، والأنبياء الطهرة المخلصين الذين يحملون على أكتافهم مهمة تغيير المجتمع وتحريره أو صيانة استقلاله وسيادته وحفظ وجوده، الأمر الذي يؤدي إلى العمل نيابة عن أبناء الوطن، أو الاستعلاء عليها والعمل لإنضاجها وقيادتها. مع كل ما يتركه هذا المنحى من تعزيز للاتجاه المغالي في النظرة إلى دور الحزب السياسي والفكري، والاستعجال والمبالغة في التعامل مع الواقع الاجتماعي ومتابعة قضاياه.

إن هذا الفهم الطليعي يعني أموراً عدة على المستوى التربوي يمكن أبراز أهمها:

ـ إنماء فكرة التعالي عند عضو الحزب التي تؤدي إلى بروز نرجسية ما، قد تصل إلى حالة مرضية من جهة أولى، وتؤدي إلى شعور بالاكتفاء الذاتي من جهة ثانية، فضلاً

عن ظهور حالة من الانقطاع بين الحزبي ـ عضو الحزب ـ ومحيطه من جهة ثالثة.

- بروز ظاهرة النخبوية عند المؤسسة الحزبية التي تؤدي إلى ظهور مفهوم الأفضلية التي تصل إلى حد القول بعصمة المؤسسة، فكراً وتنظيماً وعملاً، من جهة. كما تؤدي إلى حصول فجوة بين الحزب ومحيطه الاجتماعي تدفع إلى إقدام الحزب على ممارسة سياسات غير متوافقة مع التطورات الموضوعية في المجتمع وغير منسجمة بالضرورة مع تطلعات أبنائه من جهة ثانية. كما تؤدي هذه النخبوية عند المؤسسة إلى عجز عضو الحزب عن «تربية» المواطنين ـ أبناء المجتمع ـ وفق نموذجه المقترح من جهة ثالثة.

وتتداخل هذه الجوانب مع مظاهر أخرى تبدو أكثر وضوحاً في سياق البحث لتوضيح السمات العامة للتربية الحزبية السياسية.

* التمايز/ رفض الآخر

تنمي التربية الحزبية السياسية فكرة التمايز عن الآخر ـ حزباً، هيئة، شخصاً... إلخ. بالفكر والممارسة. وقد تكون صفة التمايز مظهراً من مظاهر الطليعية عند الحزب. غير أن التمايز يبدو أكثر حدة، لأنه قائم على مبدأ الاختلاف ـ التناقض مع الآخر ـ الغير، ومتعارض مع مبدأ التكامل والتضامن والتعاون مع الآخرين ـ أحزاباً، هيئات، مجموعات، أشخاصاً... إلخ.

فقد يبدو حزب سياسي معين مميزاً في جانب أو أكثر من جوانب العمل السياسي، بما يطرحه من قضايا فكرية أو يمارسه من نشاط سياسي فاعل. الأمر الذي يعطيه صفة الأسبقية عن غيره من الأحزاب السياسية في مرحلة معينة من مراحل النشاط السياسي أو في موقف محدد خلال فترة النشاط الوطني والمطلبي.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه، أن هذا التوجه يتكرس حزبياً بالاتجاه المتناقض مع الآخرين والمتصادم معهم. ولا يتجه نحو التكامل والتعاضد أو التساند معهم. الأمر الذي يؤدي إلى ما يمكن تسميته بفكرة التمايز باتجاه رفض الآخر ـ حزباً، جماعة، شخصاً... إلخ ـ على المستوى المجتمعي كما على المستوى الحزبي.

فعلى المستوى الأول تجهد التربية الحزبية السياسية لتوضيح التمايز عن الآخر في المجتمع الواحد.

فالحزب دوما الأكثر تقدماً عن الأحزاب الأخرى، ومتمايز عنهم في الخطاب

والفكر والممارسة. ووجوده. أساسي ليكمل نقصاً معيناً في الساحة السياسية والبناء المجتمعي، وبه ترتبط عملية التجديد والتطوير والتغيير. فالانجازات التي تتحقق تبدو بفضل الحزب ووجوده. وقلما تجد عملاً قام على التعاون ومشاركة الآخرين. وإذا حدث واعترف الحزب بدور للآخرين فإن وجود الحزب بحد ذاته كان الضمانة لتحقيق ما أنجز ونشاطه كان المحرك لإتمامه باعتباره (الحزب) يتجاوز في الموقف والفكر والممارسة آراء الآخرين ووجودهم.

فيغدو الآخر في الاتجاه الواحد (البيئة السياسية والمجتمعية الواحدة) قاصراً عن اللحاق بالحزب لعجزه، ومهمشاً لضعفه وسطحيته. بينما الآخر في الاتجاه الحزبي المغاير (البيئة السياسية والمجتمعية الأخرى) مرفوض لخطره، ومدان لممارسته، وعدو نتيجة لأفكاره وطروحاته.

وفي كلا الموقعين يبقى الحزب الضرورة والضمانة لاستمرار الوطن وتقدمه وتطور المجتمع ورفاهيته وسلامة المجموعة التي يمثلها الحزب وبقائها.

ويتخذ هذا المنحى بجوهره شكلاً غير ديمقراطي فكراً وممارسة. ويولد نوعاً من التربية الاستبدادية الرافضة للآخرين. فالآخر يهدد الوطن ويحرف الفكرة ويشوه العقول ويرتهن للخارج ويحرك الغرائز (الطائفية، الطبقية... إلخ) ويخدع المواطنين ويؤثر على وحدة الوطن... إلخ.

فيسقط الحزب على الآخر كل المقولات الذهنية والتعابير التي تؤمن تميزه وهامشية الآخر، مصداقيته وعجز الآخر، ضرورته وضعف الآخر،فعاليته وعدوانية الآخر... إلخ. فيتشبع عضو الحزب بكل ما يوفر استمرار الشرخ المجتمعي والتصادم السياسي. ويعرقل عملية التفاعل الوطني. ويعطل مستلزمات التنافس الديمقراطي والحوار الموضوعي. فيتخندق كل في موقعه. الأمر الذي يسهل فكرة تجاوز الآخر وإلغائه.

فعدم الاعتراف بالآخر يبدو أحد مظاهر العنف السياسي والاجتماعي كونه نوعاً من الإيذاء والنبذ، إن في إنكار دور الآخر وتهميشه، أو في محاولة التغلب عليه وإزالته، أو في محاولة تحويله لتابع وملحق على الصورة التي يريدها الحزب المعين والسلوك الذي يحدده.

فالحزب الذي لا يريد الآخر إلا على شاكلته، وبحسب النظرة التي يرسمها والصورة التي يحددها لوجوده لا يعترف حقيقة بالآخر كضرورة مجتمعية أو حاجة سياسية أو قيمة إنسانية فيصبح كل ما عداه مرفوضاً ومداناً وناقصاً، الأمر الذي ينفي التنوع ويلغيه

ويسهم في تكريس الشرخ ـ الانقسام المجتمعي واستمراره.

فالتربية الحزبية السياسية في لبنان تساهم في تحويل الحزب (مؤسسة وأعضاء) إلى معسكر في مواجهة المعسكرات الأخرى في الوطن الواحد. وتضفي على هذه العملية أبعاداً وطنية وضرورات مجتمعية لا غنى عنه. حيث تتخذ عند توفر الظروف المجتمعية المناسبة تجسدها المادي المباشر وفعلها العنفي الأكثر وضوحاً.

ومن هذه الزاوية فإن التربية الحزبية السياسية تعيد إنتاج الانقسام المجتمعي بثنائيته المجتمعية. فالأحزاب الإصلاحية تستند في أحد مرتكزاتها على قاعدة طائفية. وتستقطب هذه الثنائية في حالات الصراع المجتمعي، إلى حد ما، مختلف الاتجاهات الحزبية الأخرى. وتتعزز حدة الانقسام المجتمعي وأشكاله التصادمية نتيجة لطبيعة المجتمع اللبناني وثنائيته من جهة، ونتيجة لطبيعة هذه الأحزاب بحد ذاتها ومفهوم التمايز بمحتواه العنفي القائم في أحد مظاهره على رفض الآخر من جهة أخرى.

بينما يلاحظ بالمقابل أن الاتجاهات الحزبية السياسية الأخرى ـ التغييرية والوحدوية ـ تتقاطع مع الأحزاب الإصلاحية سواء بالبنية التنظيمية أو بالموقف المتماثل تجاه الآخر. ويبدو أنها قد تجاري الأحزاب الإصلاحية في موقفها من الغير ـ الآخر نتيجة لما تضفيه على وجودها من ضرورة تاريخية وما تسبغه على الآخر من بعد أيديولوجي. بمعنى أنها لا تتجاوز في الممارسة اليومية أو في المستوى الفكري أو الخطاب السياسي موقف الاتجاه الإصلاحي تجاه الغير ـ الآخر، أو تقدم البديل المتمايز عنه في هذا المجال. الأمر الذي يسهل انخراطها في عملية الانقسام المجتمعي والموقف السياسي العدائي في رفض الآخر وتجاوزه وإلغائه لضرورات فكرية وسياسية ومجتمعية ووطنية.

أما على مستوى حياة الحزب الداخلية فإن الحزب يجسد السائد مجتمعياً، ويعيد إنتاج العديد من مظاهره العنفية بما تؤمنه التربية الحزبية السياسية في حياة الحزب الداخلية من نمط استبدادي تجاه الغير ـ الآخر.

بمعنى آخر فإن موقف الحزب تجاه الآخر ـ الغير مجتمعياً يتماثل بمضمونه العنفي مع نوعية السائد في حياة الحزب الداخلية وطبيعتها. بل يمكن القول وإلى حد كبير، إن مفهوم الآخر مجتمعياً (أحزاباً، هيئات، تجمعات، أشخاصاً. . . إلخ) وأسلوب التعامل معه يبدو في أحد مظاهره تعبيراً عن الآخر المختلف داخل الحزب.

فالحزب على مستوى حياته الداخلية والعلاقات التنظيمية التي تحكمه يكاد ينفي وجود حق الاختلاف والتنوع. ويقلص من حدود المعارضة وأشكال تمظهرها إلى الحدود

الدنيا. وبالتالي يرفض التمايز داخل الحزب ولا يقره أو يعترف بوجوده أو يسمح له بالتشكل والبروز. كما يلصق به كل النعوت والمواصفات التي تنفي عنه المصداقية والإيجابية. فيغدو الآخر داخل الحزب ـ موقفاً، فكراً، ممارسة، شخصاً ومجموعة... إلخ ـ مرفوضاً لخطره على الحزب ووحدته. فلا يستقيم الأمر إلا بتقويضه ـ الآخر ـ وإزالته.

وينسحب هذا المنحى الذي يتخذه الحزب في حياته الداخلية على علاقة الحزب بالآخرين مجتمعياً. وتبدو العملية متداخلة في هذا الجانب. فحياة الحزب الداخلية تبدو انعكاساً للخارج ومتماثلة معه. كما أن العكس صحيح أيضاً. فالتربية الحزبية السياسية ضمن البناء التنظيمي للحزب وأطره التربوية لا تؤسس لاتجاه مغاير يمكن الاقتداء به في المجتمع. فالاتجاه العنفي الذي يسوقه الحزب داخلياً، ينسجم مع السائد مجتمعياً، فيجعله في علاقة تفاعلية تساندية. الأمر الذي يجعل التربية الحزبية السياسية في هذا الجانب عملية تكرس الموجود وتعيد إنتاجه إلى حد كبير. وتعزز ما يعرف «بالفرقة الناجية». فالحزب على صواب وهداية والآخر ـ الغير على ضلال وغواية، مع ما يستتبع هذا الاتجاه من اتجاه عنفي ـ رفضي تجاه الآخر ـ الغير فكراً ووجوداً وممارسة.

* التبريرية

تجهد التربية الحزبية السياسية في إيجاد المبررات الدائمة لمواقف الحزب السياسية. وتعمد الأطر التربوية إلى تبرير المواقف والأخطاء السياسية وإيجاد الأعذار المناسبة للتقصير وتغطية الهفوات. ويتعود عضو الحزب ضمن مؤسسته الحزبية على القبول والموافقة، إلى حد كبير على ما يقدم له من تبريرات وأعذار. فقد يقتنع في مراحل معينة بما يعرض عليه من تبرير على ملاحظاته وانتقاداته الموجهة للحزب وسياسته، أو لبعض رموزه وأعضائه. كما يقوم عضو الحزب بالمقابل في الدفاع عن الحزب وتبرير مواقفه أمام عامة الناس بالدور ذاته والأسلوب نفسه، الأمر الذي يضعف من فعالية التربية الحزبية السياسية، ويقلل من إمكانية بلورة اتجاه تغييري على مستوى الحزب كما على مستوى المجتمع. باعتبار أن العبرة تبقى في طي الأخطاء والتعامي عنها وفي تكريس صورة الحزب النموذج الذي لا يخطىء.

ومن الملاحظات البينة في هذا الجانب ازدواجية الخطاب الذي تنميه التربية الحزبية السياسية بين الحزب والمجتمع.

فالحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ يمارس التبرير داخلياً تجاه نشاطاته وخلال تحركه وإزاء مواقفه، ويجهد لإيجاد الأعذار اللازمة لدعم اتجاهه السياسي من جهة، بينما يكون في المقابل من المحرضين الدائمين والناقدين الأساسيين تجاه الأوضاع التي لا تمت للحزب بصلة، أو لا تدعم نهجه السياسي ولا تؤمن التفافاً جماهيرياً حيال القضايا الحياتية والمجتمعية والسياسية التي يطرحها من جهة أخرى. فيبدو منطق التبرير للدفاع عن الحزب، والتحريض لدعمه إحدى سمات التربية الحزبية السياسية.

ويضعف هذا الاتجاه التبريري من فعالية النقد والنقد الذاتي الذي يمكن أن يقوم به الحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ من جهة كما يؤسس لظاهرة غير موضوعية من جهة أخرى، وذلك من خلال إلقاء تبعة الأعمال وإعادة أسباب الخلل والقصور إلى عوامل خارجية بالدرجة الأولى.

ففي موضوع النقد والنقد الذاتي يلاحظ أن هذه العملية بالنسبة للحزب كمؤسسة، أو لعضو الحزب كشخص، خطوة متقدمة في حياة الحزب الداخلية أو في علاقة الحزب بالمجتمع وتتضمن نواحي إيجابية ومضامين تربوية على قدر كبير من الأهمية. غير أنها تبدو محاصرة بالعراقيل والعقبات داخل الحزب وخارجه.

فالتربية الحزبية السياسية، ومن خلال عملية النقد والنقد الذاتي تنمي، مبدئياً، عند الحزب وأعضائه الشعور بأهمية تحمل المسؤولية وتبعات الأعمال التي يقوم بها. فيتعود عضو الحزب مثلاً على ممارسة الاعتراف بالخطأ أمام الآخرين. خاصة وأن عملية النقد الذاتي تتجه نحو الذات وترتكز على المراجعة الشخصية ـ الذاتية لأعمال الشخص عضو الحزب وتدفعه إلى الإقرار بأخطائه دون خجل، مع العلم بأن بعض هذه الأخطاء قد تكون غير معروفة أو ظاهرة للآخرين. كما ترتكز عملية النقد للآخرين على مبدأ تصحيح مسار العمل وتوجيهه وتجاوز ثغراته.

وتبرز أهمية النقد والنقد الذاتي وضرورته في مجتمع يغلب على بنيته الطابع العشائري وسلطة المجتمع البطريركي الذي يغالي في رفض الاعتراف بالخطأ والإقرار بالتقصير.

غير أنه رغم أهمية هذا الاتجاه في التربية الحزبية السياسية فإن عملية النقد والنقد الذاتي تبقى محدودة الفعالية وضعيفة التأثير إلى حد كبير. وذلك نتيجة للنمط التبريري العام الذي ينتهجه الحزب داخلياً أو في علاقته مع المحيط الاجتماعي من جهة ولمحدودية أفق هذه العملية بحد ذاتها من جهة أخرى.

وتدل عملية ممارسة النقد والنقد الذاتي المعتمدة في أحزاب الاتجاه التغييري والأحزاب الوحدوية، أو حرية الرأي وإمكانية النقد والمناقشة في الأحزاب الإصلاحية على ضعف النهج المعتمد وانحساره وقلة تأثيره. حيث يلاحظ عدم إمكانية الولوج إلى الأسس والمرتكزات الأولية والعميقة لمنطلقات الحزب وممارساته، وبقاؤه بشكل عام محصوراً بالأمور العامة لوجود محرمات، يصعب المس بها أو التعرض لها من جهة، وعدم قدرته على التأسيس لحالة نقدية ديمقراطية داخل الحزب من جهة ثانية. وبالتالي عجزه عن بلورة شكل جدي من أشكال المعارضة الموضوعية من جهة ثالثة. ولبقاء عملية النقد والنقد الذاتي ـ مبدئياً ـ أسيرة الأطر التنظيمية الضيقة ومنقطعة عن المجتمع وأبنائه ومؤسساته الاجتماعية الأخرى من جهة رابعة. هذه الأمور وغيرها تكسب أسلوب النقد والنقد الذاتي طابعه الخطابي ـ الكلامي، وتبقيه في الجانب السمعي غير المتمظهر في شكل أو إطار مؤسساتي. فيغدو أسلوباً للتنفيس وتفريغ الاحتقان ومظهراً لإشعار عضو الحزب بدوره وفعاليته.

وعليه فإن أسلوب النقد والنقد الذاتي ضمن هيمنة التبرير ومبدأ إيجاد الأعذار لا يؤدي بالضرورة إلى تغييرات جدية على مستوى حياة الحزب الداخلية. حيث يلاحظ عادة وفي الأغلب ديمومة النهج ذاته والمنطق نفسه في حياة الحزب الداخلية. إضافة إلى استمرار نفس الرموز والأشخاص في الحزب، الأمر الذي يساهم في إيجاد ردات فعل داخل الحزب، وتكوين حركات اعتراضية سرعان ما تصبح خارج الحزب وإطاره المؤسسي. كما يساهم في أضعاف مصداقية هذا النهج وإفراغه من مضمونه الإيجابي وتقليص فعاليته.

وينعكس هذا الاتجاه على مستوى علاقة الحزب بالمجتمع. فإن ضعف التأسيس لحالة نقدية موضوعية داخل الحزب يساهم في إضعاف تشكيل أو قيام حركة اعتراضية موضوعية داخل المجتمع. فالحزب يبدو بذلك ابن بيئته الاجتماعية والسياسية. الأمر الذي يهمش الحياة الديمقراطية في المجتمع ويكاد يلغيها، ويجعل للتربية الحزبية دوراً في إعادة إنتاج القيم السائدة في المجتمع.

أما في الموضوع الآخر فإن أحد مظاهر التبرير في التربية الحزبية السياسية يتوضح من خلال إلقاء تبعات الأمور وأسبابها على العوامل الخارجية. حيث يتم ترجيح العامل الخارجي على حساب العامل الذاتي إلى حد كبير، وذلك عند تفسير العديد من الحالات

والظواهر الاجتماعية، أو عند معالجة المشاكل السياسية أو التعرض للعديد من القضايا المصيرية على مستوى الحزب والمجتمع.

إن القراءة التحليلية للتربية الحزبية السياسية يبين أن مسارها الأساسي يتجه بشكل عام إلى التأكيد على وجود العامل الخارجي رابضاً باستمرار خلف كل إحباط ووراء كل نكسة وفي صميم كل تقصير أو خطأ. ويبدو أن البحث عن هذا «الخارجي» أو التفتيش عنه نهج تربوي حزبي سياسي، لمواجهة الخلل ومظاهره ومعالجة حالات التقصير وظروفها. فالحزب مستهدف دائماً من الأعداء التاريخيين، لذلك تلجأ التربية الحزبية السياسية إلى إيجاد هذا «الخارجي» وتعتمد إثارته وتشكيله واستحضاره معتمدة التبرير كسمة ملازمة لدعم الحزب وتحصين أعضائه. ويكون ذلك على حساب العامل الذاتي المغيب إلى حد كبير، أو المهمش في التربية الحزبية السياسية.

إن هذه الملاحظة لا تقلل من العامل الخارجي ودوره ومقدرته في العرقلة والتخريب على مستوى المجتمع المحلي أو الإقليمي أو العالمي. غير أنها تهدف الإشارة إلى أحد كوامن الخلل في التربية الحزبية السياسية ونمطها في تشكيل الشخص ـ عضو الحزب وتوجيهه، واعتمادها التحريض على حساب النقد، والتهويل بالأعداء على حساب الدور الذاتي والمسؤولية الشخصية للحزب ـ مؤسسة وأعضاء.

وقد يساهم هذا النمط التربوي في تبسيط طرق المعالجة وأسلوبها على مستوى حياة الحزب الداخلية أو الواقع المجتمعي، وبالتالي القفز فوق الأسباب الحقيقية للعلل والظواهر الاجتماعية أو المسائل الوطنية والقومية والعالمية. كما يساهم في إضعاف المسؤولية الشخصية ـ الذاتية ـ أمام التحديات وفي مواجهة الأخطاء، والتهرب من تحمل تبعات الأعمال ونتائجها. وذلك بإلقاء التبعة على الظروف والأوضاع والعوامل الخارجية. فيسهل للحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ إيجاد المبررات لإخفاء التقصير الذاتي وما يستلزمه ذلك من محاسبة وتحمل للمسؤولية. لأن عملية المحاسبة وتحديد المسؤولية تتطلبان مستوى من الجدية والموضوعية في المعالجة، وجرأة معنوية في تحديد الأخطاء ومحاسبة الذات واعتماد الإجراءات العملانية الكفيلة بتنفيذها. ويبدو أن التربية الحزبية السياسية في مسارها الأساسي لا تنمي هذا الاتجاه أو تؤمن شروطه الموضوعية ليصبح الحزب مؤهلاً لإجراء مثل هذه التحولات وممارستها.

ويبدو أن السمة التبريرية تزداد حدة واتساعاً (على مستوى حياة الحزب الداخلية، أو المجتمع) مع ازدياد الاتجاه لأن يكون الحزب المرجعية الوحيدة لعضو الحزب، أو

مجموع الأعضاء. فيتحول الحزب إلى بيئة للحياة الشخصية بالنسبة إلى عضو الحزب. وينجذب المحازب إلى حياة الحزب الداخلية، ويزداد اندماجاً فيها. وذلك بما يوفره الحزب عبر إطاره الفكري وبنيته التنظيمية وأطره التربوية من قناعات فكرية وعلاقات اجتماعية معينة، فيغدو الحزب حياة جديدة للعضو يصعب الاستغناء عنها دون شعور بالضياع والعزلة، لما تؤمنه «البيئة الحزبية» للمحازب من اطمئنان داخلي ورضى سياسي وحاجة نفسية واجتماعية. وهذا الوضع يشجع على التبرير. وتجهد التربية الحزبية السياسية في أحد جوانبها على تكريس هذا المنحى وتعزيزه، وإن اختلفت حدته وقوة تأثيره بين حزب وآخر.

وفي كل الأحوال فإن التبرير يبدو سمة مميزة في التربية الحزبية السياسية لما يتضمنه من معان تحريضية، ولمساهمته في إبقاء صورة الحزب نقية على مستوى حياة الحزب الداخلية من جهة وفي المجتمع من جهة أخرى.

* النصية

تعتمد التربية الحزبية السياسية على محاولة إكساب عضو الحزب ومجموع الأعضاء الوعي النظري والمعرفة الفكرية والسياسية الحزبية. وإن اختلفت حدة هذا الوعي ومستوى التكوين الفكري بين حزب وآخر.

فمن خلال دورات التثقيف الحزبي أو مدرسة الإعداد الحزبي، ومن خلال اعتماد المنشورات السياسية والنشرات الداخلية والكتب والجرائد وحضور الاجتماعات الحزبية والندوات... إلخ ومختلف أشكال الأطر التربوية يتكون لدى عضو الحزب ومجموع الأعضاء إطار عام من الوعي السياسي والمعرفة النظرية بأفكار الحزب ومبادئه وفهمه لقضايا المجتمع ومشاكله. ويتضمن هذا الاتجاه أبعاداً تربوية ـ إيجابية وسلبية ـ على مستوى الحزب كما على مستوى علاقة الحزب بالمجتمع.

ولعل أهم الأبعاد التربوية لهذا الاتجاه تكمن بمساهمته في تكوين الوعي السياسي والفكري على مستوى الحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ خاصة، ودوره في رفع مستوى الوعي السياسي في المجتمع عامة. ويبدو أن تركيز الحزب على الجانب الفكري والسياسي بما يوفره من تحليلات وقراءات وبما يؤمنه من مجالات للاطلاع على التجارب السياسية والقضايا الفكرية والفلسفية تساهم في توسيع أفق أعضاء الحزب ومداركهم. حيث تنمي إلى حد ما، الإحساس بضرورة المعرفة وأهمية المطالعة. وبالتالي تفرض مواكبة معينة

للأحداث ومتابعة التطورات المحلية والإقليمية والدولية ومتغيراتها، وما يتركه هذا المنحى من انعكاسات إيجابية في تعزيز الوعي السياسي في المجتمع ومشاركة قطاعات واسعة في الحياة السياسية والفكرية.

وقد تختلف حدة هذا الاتجاه بين حزب وآخر، نتيجة لطبيعة الحزب المعين ومدى اهتمامه بالجانب التثقيفي ـ فكرياً وسياسياً ـ فتبدو الأحزاب التغييرية والأحزاب الوحدوية مثلاً أكثر تركيزاً على هذا الجانب من أحزاب الاتجاه الإصلاحي. غير أن الاهتمام بالإطار الفكري والسياسي يبقى موضوعاً على قدر من الأهمية داخل الحزب السياسي وأطره التربوية إلى حد ما.

ورغم الجوانب الإيجابية التي تنميها المعرفة النظرية عبر الحزب وبواسطته، فإن مظاهرها السلبية بالمقابل تبدو على قدر كبير من الأهمية نتيجة لانعكاساتها على الحزب والمجتمع في الوقت نفسه.

فعلى مستوى الحزب وأعضائه فإنه يمكن الإشارة إلى أن الجانب السلبي يتموضع في أحد مظاهره في طبيعة النظرة التي يوليها الحزب للنص المعتمد وأسلوب التعامل معه. حيث تتحول جملة الأفكار والتحليلات وحتى الخطاب السياسي الآني إلى نصوص ثابتة، وكلمات خالدة يتم استحضارها في كل وقت ومهما تنوعت المشاكل وتعددت الوقائع والظروف. وهو ما يمكن أن نسميه «بالتربية النصية» ذات الاتجاه الواحد.

ويبدو أن قاعدة هذا الاتجاه ترتكز على اعتماد النص الحزبي ـ فكرياً وسياسياً ـ كمرجع ومنطلق. فيغدو النص المقدم الأساس النظري للمعرفة والوعي، ويحتل موقعاً رئيسياً في تشكيل الخلفية الفكرية لعضو الحزب ومجموع الأعضاء.

ورغم أن «التربية النصية» قد تتمظهر بأجلى صورها في الأحزاب التغييرية والأحزاب الوحدوية بشكل خاص لاستنادها إلى ايديولوجية محددة، فإن غياب الايديولوجيا بالمقابل في الأحزاب الإصلاحية لا ينفي وجود النص الحزبي المعتمد لديها، والذي قد يتمظهر في منطلقات الحزب الرئيسية وأقوال الرئيس ومواقفه والتي تتضمن قوة تأثير فعالة وتمتاز بصدقيتها بالنسبة للحزب وأعضائه وبدوام صلاحيتها.

ويعمد الحزب إلى تأويل النص الحزبي ـ مقاطع، جملاً، كلمات ـ وتحميله معاني عميقة وتضمينه نظرة استشرافية بعيدة الغور في قراءة المستقبل المنشود أو في معالجة الحاضر العاجز. وبذلك يتصف، بالنسبة للحزب وأعضائه، بقوة الفاعلية ودوام الصلاحية لكل زمان ومكان.

فيسيطر النص بالتالي على مجمل الاستشهادات الحزبية. ويتعود عضو الحزب على تعابير محددة ومفردات معينة تساهم إلى حد كبير في تحديد اتجاهه الحزبي وتمييزه وتصنيفه عن غيره من أعضاء الأحزاب الأخرى.

وقد يساهم هذا الاتجاه التربوي في إكساب النص الحزبي نوعاً من الهالة والقدسية. ويحول علاقة الحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ مع مسوغاته الفكرية إلى ما يشابه العلاقة الإيمانية بتعابيرها الطقوسية ـ الاعتقادية. فيتبارى الأعضاء في ترديد النص وحفظه كإحدى التعاويذ الشافية لأمراض المجتمع ومشاكله، وكأحد المعايير الذي يشير إلى «البلوغ» ـ النضج الحزبي السياسي، بالنسبة لعضو الحزب أو لمجموع الأعضاء. الأمر الذي يقيد حدود المعرفة ويحصر مجالاتها بحدود جامدة واتجاهات محددة.

أما على المستوى المجتمعي فإن الحزب يسقط على الواقع قناعاته الخاصة وتحليلاته المحددة بحيث يبدو كل ما عداها قاصراً عن المعالجة وعاجزاً عن تحديد أفق التغيير وأساليبه.

ويبدو من مظاهر التركيز على النص الحزبي في التربية الحزبية السياسية محاولة الإيحاء بأن أحد أسباب استمرار التردي الاجتماعي والسياسي العام في المجتمع يعود في جزء منه إلى عدم الإلمام الكافي بحيثيات هذا النص، أو الإحاطة الوافية بمعانيه، وعدم الالتزام الكامل بتعاليمه السامية. إضافة إلى جهل الآخرين وقصورهم عن معرفة مكوناته وعمقه ومدى فائدته لمصالحهم وإمكانياته في تطوير أوضاعهم وحل مشاكلهم. لدرجة يمكن القول معها بأن الأزمة تبدو في المجتمع وليس في النص أو الحزب المعين.

وبالرغم من أن النص الحزبي في أحد جوانبه يبدو محاولة تجديدية في الحياة المجتمعية، لما يوفره من إمكانية لدراسة المجتمع والكشف عن أمراضه والسعي لتقديم الحلول لمشاكله وقضاياه، غير أن من مظاهر الخلل في علاقة النص الحزبي بالمجتمع هو تماثله في الجوهر بتقليد الموروث الاجتماعي من زاوية العلاقة مع النص وطبيعة النظرة إليه وأسلوب التعامل مع حيثياته ومقولاته.

ولا تبدو الفروقات كبيرة بين الأحزاب اللبنانية في هذا الجانب. إذ يبدو الفرق في الدرجة وليس في النوع. بمعنى أن علاقة الحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ بما يطرحه الحزب ويبشر به تحول إلى نص جامد ـ ثابت وتحولت العلاقة ما بين الحزب وطروحاته إلى نوع من العلاقة الإيمانية الاعتقادية الإطلاقية ذات الاتجاه الغيبي. فتحول النص إلى بعد ديني جديد لا يمكن تجاوزه أو تخطيه. كما لا يمكن الخروج عنه أو مناقشته أو الاعتراض على

أحكامه. فتجمدت المنطلقات الفكرية في قوالب جامدة ـ جافة. وفرغت من مضامينها لكثرة ما اعتراها من تحنيط وقدسية.

فرفض الحزب الخروج عن النص المحدد وقيد إلى حد كبير حركة التطوير والتغيير. كما رفض تفسير النص خارج مرجعيته وأطره وتحليلاته. فكان الخارج عن نطاق تفسيره كالخارج عن الإيمان سرعان ما يتهم بالزندقة والكفر والإلحاد. فتماثل الحزب مع السائد مجتمعياً في هذه الزاوية. حيث تحول الحزب إلى مرجعية إيمانية والنص إلى نص لاهوتي ـ يقيني والأعضاء إلى متعبدين.

ويبدو أن هذا الاتجاه التربوي على مستوى الحزب أو من خلال علاقاته بالمجتمع قد ساهم في التخفيف من وتيرة التجديد وإعاقته. كما حد من إمكانية التفاعل مع المحيط الاجتماعي والسياسي ـ خاصة من ناحية تطويع الواقع ليناسب النص. كما ترك بصماته الواضحة على عضو الحزب وشخصيته، خاصة في تكريس نظرته الأحادية الجانب في معالجة القضايا والتعامل معها. وبالتالي في تحديد أفقه العام وقدرته على الإبداع والتجديد، وما يستتبع ذلك من ادعاء معرفي ومغالاة في امتلاك الحقيقة وسبل الخلاص.

* الأسلوب التلقيني

تتصف التربية الحزبية السياسية في أحد جوانبها بسمة التلقين. وقد يعود ذلك إلى الطبيعة التعليمية التوجيهية التي تتصف بها التربية الحزبية، فتبدو قريبة من النمط التقليدي للعملية التعليمية في المدرسة.

ورغم الفوارق التي يمكن أن تلحظ ما بين المدرسة والحزب، ومدى اتساع تأثير الأولى وموقعها في الحياة المجتمعية واعتبارها إحدى المؤسسات الاجتماعية ـ النظامية الأساسية في المجتمع قياساً للحزب ودوره وموقعه. غير أن مظاهر التماثل تتخذ جانباً خاصاً يتمظهر بشكل خاص في الأسلوب التلقيني المعتمد في كل من المؤسستين.

من هنا تبدو التربية الحزبية السياسية قريبة في أسلوبها وأدائها من العملية التعليمية التقليدية في المجتمع وإلى حد كبير. ويلاحظ من مجريات البحث ارتكاز الأطر التربوية للأحزاب السياسية والعديد من مظاهر حياة الحزب الداخلية في أحد جوانبها الأساسية على مقولة المعلم ـ التلميذ. حيث يمثل المسؤول الحزبي (هيئة ـ شخصاً) موقع المسؤول في المدرسة (إدارة ـ معلماً). ويمثل عضو الحزب دور التلميذ.

ويبدو أن العلاقة التي تحكم المعلم/ المسؤول من جهة والتلميذ/ عضو الحزب

من جهة أخرى تقوم على نوع من السلطة المعرفية. وترتكز على أساس نقل المعرفة وغرسها في ذهن التلميذ/ عضو الحزب. فعملية توصيل المعرفة والمعلومات تستند في الأغلب على التلقين والحفظ. فيعمد إلى حشو الذهن بالمعلومات وملء الرؤوس بالمواد المقررة التي تؤمن لعضو الحزب امتلاك حد معين من الأطلاع وقدر معين من الاستيعاب تؤهله بداية لاكتساب العضوية وتمكنه من الاندماج في إطار المؤسسة الحزبية فيصبح اتقان المادة وحفظها هو الغاية في الأغلب. ويغدو دور المسؤول الحزبي/ المعلم محصوراً إلى حد ما في توصيل ما يلزم لإنجاز هذا الهدف. كما تغدو العملية التربوية الحزبية عملية آلية ـ ميكانيكية. كما يصبح المعيار في التقييم، إلى درجة معينة، منصباً على مدى نجاح عضو الحزب/ التلميذ في استظهار المعلومات ونقلها وترديدها.

من هنا فإن التربية الحزبية السياسية بأسلوبها التلقيني وتماثلها مع المدرسة التقليدية تحاول جاهدة تكريس السلطة الحزبية السائدة، وديمومة العلاقات الهرمية التنظيمية التسلطية، وتهميش موقع الشخص، عضو الحزب، ودوره... إلخ من خلال شرعنة السائد وإعطائه مبررات الاستمرار ومقوماته الفكرية والتنظيمية والسياسية. وتقترب بذلك من نموذج المدرسة في أحد أدوارها التقليدية مجتمعياً والتي تقوم في أحد مظاهرها على إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع وتعزيزها.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق، إلى أن الأسلوب التلقيني الذي تتصف به التربية الحزبية السياسية لا يقتصر على الجانب «المعلوماتي» فقط، بل إن التلقين الحزبي ينطوي في الوقت نفسه على اتجاه «تعليلي» للمواقف الحزبية بمختلف أشكالها ومظاهرها السلوكية والفكرية والسياسية. فيتخذ التلقين الحزبي، كسمة تربوية في حياة الحزب الداخلية وعلاقاته بالمحيط الاجتماعي، أبعاداً أكثر اتساعاً وشمولية، بحيث يغدو أحد أشكال العلاقة التي تحكم الحزب بأعضائه خاصة ومحيطه الاجتماعي عامة. وبالتالي فإن هذا النمط الذي تتصف به التربية الحزبية السياسية يثبت سماتها الأساسية الأخرى في العديد من النواحي ويوضحها.

وليس هناك من صعوبة في ملاحظة الأثر السلبي لذلك على مستوى الحزب كما المجتمع، وعدم جدوى هذا الأسلوب في تنمية الشخصية الإنسانية. سواء لجهة تهميش القاعدة الحزبية، أو من خلال تنصيب الحزب نفسه مرجعاً وحيداً للمعرفة، أو من خلال تكريس علاقة «الأستذة» داخل صفوف الحزب، أو بين الحزب ـ مؤسسة وأعضاء ـ والمجتمع.

إضافة لذلك فإن الأسلوب التلقيني والتماثل مع المدرسة التقليدية يؤثر سلباً على مفهوم التربية الحزبية السياسية بحد ذاتها. ويجعلها أقرب لأن تكون نوعاً من التعليم السياسي. فتتجمد في أطر القوالب الجامدة والأساليب التقليدية والمعلومات المقننة والتعليلات الجاهزة وتلغى بالتالي التربية الحزبية السياسية بمفهومها الواسع المرتكز على تنمية الشخصية الحزبية وتفتحها الإنساني وتطوير المجتمع وتقدمه. كما تعيد إنتاج النمط السائد من التربية على مستوى المجتمع.

* الانتظام

تتسم التربية الحزبية السياسية في تعزيز فكرة الانتظام. حيث يتعود عضو الحزب ومجموع الأعضاء على النظام ومستلزماته، إضافة لما يرافق ذلك من احترام للوقت وتقديره. وما يمكن أن ينتجه هذا الاتجاه من أبعاد إيجابية على مستوى الحزب والمجتمع.

فالتربية الحزبية السياسية على مستوى الحزب تركز على أهمية الالتزام بالقواعد والأصول التنظيمية. كما تنمي لدى عضو الحزب الشعور بضرورة التقيد بالمواعيد المحددة، لما يمثله احترام الوقت من حاجة ضرورية في حياة الشخص عضو الحزب أو مجموع الأعضاء، كما في حياة الحزب ونشاطاته. فيتعود الأعضاء على الالتزام بالأوقات المعينة لحضور الاجتماعات مثلاً أو لتنفيذ المهمات الحزبية على اختلافها (ندوات، محاضرات، تظاهرات... إلخ). فيغدو الوقت وفكرة الانتظام قيمة معنوية ومادية وحاجة أساسية لإنجاز العمل وتحقيقه بالشكل الصحيح. فيتعزز الإحساس الداخلي بأهمية الانتظام في حياة الشخص وضرورته في حياة الحزب، حيث يرتبط نجاح العمل أو تحقيق الأهداف المحددة أو تنفيذ المهمات الموكلة للشخص أو للأعضاء كمجموعة بمراعاة قواعد الانتظام في الحزب وحسن أدائه وبالتالي ضرورة استمراره.

وقد ينعكس هذا الاتجاه على السلوك الاجتماعي لعضو الحزب وتصرفاته. كما على مسار حياته الاجتماعية بشكل خاص ومجمل العلاقات الاجتماعية في المجتمع بشكل عام. بحيث يصبح عضو الحزب أكثر قدرة على التكيف مع ضرورات العمل الاجتماعي المنظم ومراعاته للأصول والقواعد التي يفرضها التنظيم في الحياة الاجتماعية. بل قد يغدو الانتظام وسير العمل بحسب القواعد التنظيمية والأصول القانونية مطلباً اجتماعياً ضرورياً. وقد يساعد على تنمية هذا الاتجاه، من حيث المبدأ، فكرة العمل المنظم التي تتصف بها الظاهرة الحزبية بحد ذاتها.

وبالرغم من أن ظاهرة الانتظام نسبية بين مجتمع وآخر. وقد تبدو أمراً بديهياً بالنسبة لبعض الجماعات أو القطاعات أو الدول المتقدمة. غير أنها في مجتمعات العالم الثالث ومنها لبنان تبدو على قدر كبير من الأهمية. بل يمكن اعتبارها من المستلزمات الضرورية المساهمة في عملية التطوير ودفع مسيرة التنيمة نحو الأمام.

ويبدو أن أهمية فكرة الانتظام وضرورة تنميتها في المجتمع اللبناني تنبع في أحد جوانبها من نوعية العلاقات التي تحكم الحياة الاجتماعية في لبنان وطبيعتها، والتي تستند إلى حد كبير على البنى التقليدية ومتطلباتها وأشكال التضامن السابقة على الظاهرة الحزبية ومظاهرها السلبية، التي تهمش ضرورة التقيد بالأوقات المحددة ولا تراعي كثيراً فكرة الانتظام بحد ذاتها. بما يتركه هذا المنحى من أثر سلبي على كافة مظاهر الحياة في المجتمع اللبناني ومجالات تطوره.

وتقوم التربية الحزبية السياسية بدورها الإيجابي في هذا المجال. ويتعلم عضو الحزب على الانتظام واحترام الوقت كفكرة. بما يستلزمه هذا الاتجاه من متطلبات وإجراءات في الدقة والوضوح والتخطيط... إلخ.

ويلاحظ في الأغلب أن الفكرة بحد ذاتها تبقى شديدة البروز في حياة الحزب الداخلية. حيث تتجسد بشكل أكثر وضوحاً من خلال علاقة عضو الحزب أو مجموع الأعضاء بما يفرضه الحزب من واجبات ومهام إلى حد كبير.

من هنا يمكن ملاحظة بعض المخاطر التي تعيق فكرة الانتظام ويمكنها عرقلة مسارها الإيجابي وتوجهها الجدي بنسبة قوية على مستوى الحزب وعلاقته بالمجتمع. ويكمن جوهر هذه المخاطر في الطابع المركزي الصارم الذي تتصف به بنية الحزب التنظيمية والنظام الحديدي المرتكز على قاعدة الانضباط الحزبي وفكرته، وقد تساهم هذه الأمور في إضعاف المضمون الديمقراطي وتهميش الشخصية الحزبية. فيتحول الحزب - مؤسسة وأعضاء - إلى ما يشبه النمط العسكري، ونظامه الصارم، فتكون العبرة في التنفيذ على حساب الوعي والقناعة. كما قد تقوي منطق الامتثالية والخضوع على حساب النقد والنقاش داخل صفوف الحزب وعلاقاته الداخلية.

من هنا تستلزم سمة الانتظام التي تتصف بها التربية الحزبية السياسية متطلبات داخلية على مستوى الحزب. وتغيرات بنيوية على مستوى علاقاته الداخلية كي تتخذ مداها الإيجابي وتساهم في إحداث تحولات نوعية في حياة الحزب الداخلية كما في المجتمع.

*** التعاون**

تجهد التربية الحزبية السياسية في ترسيخ مجموعة من المظاهر والعلاقات والمشاعر التعاونية بين أعضاء الحزب الواحد.

فتنشأ داخل الحزب، من حيث المبدأ، عبر هيئاته وبين أعضائه مشاعر من المودة وعواطف من الألفة وأشكال من الروابط التي تشد أزر المحازبين وتقوي العلاقات فيما بينهم. وينمو بين أعضاء الحزب شعور بالإيثار والغيرية تجاه بعضهم البعض. الأمر الذي يساهم في تعزيز مجالات التضامن والتآزر من أجل خدمة الحزب ومصلحة أعضائه.

فمظاهر التعاون التي تنشأ بين أعضاء الحزب الواحد، تنمي داخل الحزب نوعاً من الصداقات الحميمية تكون إلى حد ما على مستوى من المتانة والقوة. كما تقوي أشكال التآخي بين أعضاء الحزب. حيث يمكن ملاحظة تعاطف المحازبين وتكاتفهم مع بعضهم البعض عند تعرض أحدهم لمتاعب معينة اجتماعية أو مادية أو صحية... إلخ، ووقوفهم متعاونين متساندين في مواجهة العديد من المصاعب التي قد تعترض سبيلهم. وقد تتخطى هذه المظاهر في الأغلب المناطقية الضيقة أو تتجاوز أشكال التضامن التقليدية في الطائفة والعائلة أو حتى تتخطى حدود الوطن الواحد في بعض الأحيان.

كما تساهم مجالات التعاون التي تبرز بين أعضاء الحزب في تفعيل العمل داخل الحزب وتخدم بالتالي سياسة الحزب وغرضه النهائي.

فالتعاون كظاهرة مجتمعية، احد مظاهر السلوك الإنساني لإنجاز عمل مشترك أو هدف محدد قد يتخذ في بعض المجتمعات والتجمعات وفي بعض الأحيان أشكال التضامن الآلي، بحيث يستند إلى عصبوية تقليدية بشكل أو بآخر.

وبالمقابل فإن فكرة التعاون على الصعيد الحزبي ترتكز على عصبوية تنظيمية وفكرية معينة. بل يبدو التعاون بأشكاله المختلفة، أحد المظاهر الحزبية البينة للتعبير عن هذه العصبوية. غير أن التعاون الذي يفترض تنمية التربية الحزبية السياسية قد يتخطى وإلى حد ما، أشكال التضامن العصبوي السائدة ويتجاوزها في العديد من المظاهر بما يفترض أن يحمله في المضمون والأسلوب والشكل من أبعاد إنسانية عامة.

فإن التربية الحزبية السياسية في الأحزاب الإصلاحية تحاول أن تضفي على أشكال التعاون داخل الحزب وبين أعضائه مضامين وطنية وأبعاداً مجتمعية. بينما تبرز مظاهر

التعاون في الأحزاب التغييرية والأحزاب الوحدوية كظاهرة متخطية إلى حد ما ومن حيث المبدأ فكرة التعاون التقليدية وأشكالها الأولية.

وعليه فإن فكرة التعاون التي يطرحها الحزب السياسي قد تكون خطوة مغايرة عن السائد اجتماعياً. وفي أقل تقدير فإنها تبدو محاولة ولو محدودة للتأسيس لاتجاه معارض للعصبوية التقليدية في المجتمع في الشكل والمضمون. ومن الجدير ملاحظته أنها كفكرة تبدو محكومة بما يعترض هذه العملية التربوية الحزبية السياسية بحد ذاتها من عقبات واعتراضات تحد من أبعادها التربوية الإيجابية.

* العصبوية

تعمد التربية الحزبية السياسية إلى تنمية عصبوية حزبية في الحزب السياسي. ورغم أن هذه السمة قد تختلف في الشكل والمضمون بين حزب وآخر، غير أنها تبدو سمة أساسية في التربية الحزبية السياسية ومعلماً من معالم الظاهرة الحزبية بحد ذاتها.

فالعصبية ظاهرة اجتماعية مرافقة للاجتماع البشري وتشكل المجموعات الاجتماعية. غير أن العصبوية التي تنميها التربية الحزبية السياسية تثير تساؤلات جوهرية حول دورها واتجاهها وأشكال تمظهرها على مستوى الحزب والمجتمع، وبالتالي مدى فعاليتها في خلخلة ركائز العصبيات التقليدية السابقة على الظاهرة الحزبية والمعيقة لتطوير المجتمع وتنميته.

ومن الملاحظ أن العصبوية الحزبية على مستوى حياة الحزب الداخلية ترسخ عند عضو الحزب ومجموع الأعضاء نوعاً من الانتماءات الحزبي يتمظهر بأشكال متعددة إن في الإعلان المباشر أو في التعاضد والتساند بين الأعضاء أو في الدفاع عن الحزب. . . إلخ. وتسعى إلى تعزيز عملية الاندماج في صفوف الحزب، أو ما يمكن اعتباره نوعاً من «التطبيع» التنظيمي والفكري على مستوى الحزب. كما تساهم في تحقيق نوع من «الترويض» الداخلي والتطويع الذاتي للانخراط في آلية العمل الحزبي ومستلزماتها.

ويبدو أن العصبوية الحزبية التي تنميها التربية الحزبية السياسية تتماثل إلى حد كبير مع نمط العصبية في العائلة ـ العشيرة وآلية عملها التربوية في المجتمع. حيث تقترب في بعض جوانبها من أشكال التضامن التقليدية التي تثيرها العائلة ـ العشيرة. خاصة في موضوع موقع الشخص ـ عضو الحزب وطبيعة السلطة السائدة داخل الحزب.

فالعصبوية الحزبية تقوي موقع الحزب كمؤسسة على حساب الشخص ـ العضو في

الحزب. فالعضو الحزبي ملزم بكل ما يصدر عن الحزب من مواقف وآراء وتحليلات. وعليه أن يدافع عن الحزب في كل الأوقات والأمور، حتى في حال عدم قناعته أو موافقته على بعض ما قد يطرحه الحزب حيال قضايا معينة. فالأولوية للحزب ووحدته وتماسكه على حساب الشخص ـ عضو الحزب وموقعه وحقوقه وآرائه.

فالعصبوية الحزبية تستلزم من عضو الحزب الالتزام والتنفيذ حرصاً على هيبة الحزب واستمراراً لقوته ومنعته. وتفترض جعل الحزب فوق الجميع وإعلاء مصلحته فوق أي اعتبار آخر. وتتجه التربية الحزبية إلى ربط هذه المصلحة باستمرار بمصلحة الأمة، الوطن، الطبقة، المجتمع. . . إلخ. وتحاول أن تجعل من الحزب حقيقة أزلية خالدة، وضرورة حياتية ومجتمعية ثابتة. حيث ترتبط مصلحة الوطن ومستقبله باستمرار الحزب وبقائه قوياً منيعاً.

وتقوي العصبوية الحزبية السلطة الممركزة في الحزب، بطابعها الفردي. وتسقط على القيادة، التي غالباً ما تكون شخصاً ـ كل المواصفات والمبررات الضرورية لاستمرارها وتدعيم سلطتها. الأمر الذي يجعلها متماثلة إلى حد كبير مع طبيعة سلطة الأب ـ الشيخ في العائلة ـ العشيرة.

وفي مختلف الأحوال فإن العصبوية الحزبية على مستوى حياة الحزب الداخلية تساهم عملياً في تثبيت المظاهر السلبية في الظاهرة الحزبية ونمطها التربوي. كما أنها تعزز التعصب الحزبي. وتبرر غياب حقوق عضو الحزب أو تهمشها بحجة مصلحة الحزب وقضيته. وتلغي الكثير من المظاهر والحياة الديمقراطية في الحزب. الأمر الذي يساعد على تحقيق نوع من الاستقرار الداخلي على مستوى الحزب، وبالتالي تساهم في نقل العديد من مظاهر العلاقات المجتمعية التقليدية السائدة إلى صفوف الحزب وحياته الداخلية.

وقد تبدو المظاهر العامة للعصبوية الحزبية متماثلة، إلى حد كبير مع النمط السائد للعصبويات التقليدية ومظاهرها. فرغم أن عملية الانتماء للظاهرة الحزبية السياسية تبدو شكلاً متقدماً عن أشكال ومبررات الانتماءات التقليدية (العائلة، الطائفة. . . إلخ)، باعتبار أن الالتزام في صفوف الحزب، من حيث المبدأ، يتخطى العوامل التقليدية وأشكال التضامن السائدة في المجتمع والسابقة على الظاهرة الحزبية السياسية، غير أن طبيعة العصبوية الحزبية التي تنميها التربية الحزبية السياسية تتضمن بعض السمات التقليدية للعملية التربوية في المجتمع. الأمر الذي يجعل من الحزب، في بعض الأحيان، الشكل

الآخر أو البديل عن العائلة ـ العشيرة. وبالتالي يؤثر سلباً على جوهر العملية التربوية السياسية بحد ذاتها، ويفقدها الكثير من المقدرة على إحداث تغيرات أساسية في البنى المجتمعية القائمة، رغم ما تطرحه الظاهرة الحزبية السياسية ونمطها التربوي من بدائل وتقدمه من مبررات.

يبدو من خلال السمات العامة للتربية الحزبية السياسية التي استعرضناها أن العديد من السمات متداخلة فيما بينها في علاقة عضوية. فيبرز البعض منها كجزء متمم للآخر، أو متضمن فيه، أو مسبب له، أو نتيجة من نتائجه على مستوى حياة الحزب الداخلية أو مستوى علاقة الحزب بالمجتمع. لذا فإن مجمل السمات العامة للتربية الحزبية مترابطة فيما بينها بشكل تفاعلي. وبالتالي فإن النظرة تجاهها تفترض عدم الفصل أو التعامل معها كوحدات مجتزأة أو متناثرة.

كما يبدو تداخل التربية الحزبية السياسية مع التربية في المجتمع نتيجة لتداخل الظاهرة الحزبية نفسها مع البيئة المجتمعية. الأمر الذي جعل عملية التفاعل فيما بين الحزب وبيئته المجتمعية على قدر كبير من الأهمية. وجعل بالتالي التربية الحزبية السياسية عرضة للتفاعلات المجتمعية الناشئة عن علاقة الحزب بالمجتمع، والتأثيرات المتبادلة فيما بينهما.

فحداثة الظاهرة الحزبية السياسية أخضعتها لتأثيرات الواقع المعاش وأمراضه، وساهمت في الحد من إمكاناتها. فأمام تجذر العلاقات الاجتماعية والسياسية التقليدية والتي تولدت نتيجة لبنية المجتمع اللبناني ومؤسساته الاجتماعية السابقة على الظاهرة الحزبية السياسية، نشأت آلية عمل حزبية متماثلة مع النمط السائد أو مسايرة لاتجاهاته في العديد من الجوانب. فلقد امتصت الظاهرة الحزبية السياسية العديد من مظاهر المجتمع اللبناني ونمط حياته وعلاقاته التقليدية. الأمر الذي أثر على فاعلية الظاهرة الحزبية السياسية بحد ذاتها وأثر سلباً على آلية عملها التربوي وأفقدها الكثير من التأثير والمقدرة على التطوير والتغيير.

ويلاحظ من خلال عرض السمات العامة للتربية الحزبية السياسية خضوعها لمنطق السياسة ومتطلبات الموقف الآني. فتحولت التربية الحزبية إلى أداة لخدمة السياسة الحزبية ومستلزماتها. ولم تستطع المواءمة ما بين فكرة الحزب ودعوته من جهة، وممارسته العملانية المعاشة من جهة أخرى. الأمر الذي جعلها أقرب لأن تكون ذات اتجاه مزدوج

يصل في بعض الحالات إلى حد التناقض، على مستوى حياة الحزب الداخلية ومستوى علاقة الحزب بالمجتمع.

فقد كرس مفهوم التربية الحزبية السياسية نمطاً تربوياً سياسياً معيناً، كما تبين خلال البحث، ضمن حياة الحزب الداخلية يختلف في جوهره عن دعوة الحزب للتغيير والتطوير. وتحولت طبيعة العلاقات والاتجاهات التي نمتها التربية الحزبية السياسية إلى نقيض لدعوة الحزب أو متعارضة معها في العديد من الجوانب. فساهمت في إعادة إنتاج العلاقات والأوضاع التي تساهم في استمرار السائد، إلى حد كبير على مستوى الحزب مؤسسة وهيئات وأعضاء.

ويلاحظ من خلال عرض هذه السمات أن التربية الحزبية السياسية تبدو مأزومة، فهي من جهة أولى تحاول تجديد التربية التقليدية السائدة في المجتمع، ومن جهة ثانية تحاول كسر هذا التجديد وتقييده.

والأزمة في هذه التربية تتمثل في أحد جوانبها باستهداف الأحزاب السياسية تطوير السائد في المجتمع، كل حسب برنامجه وفكره وسياساته، الأمر الذي يفترض تربية تغييرية بينما هي في واقع الأمر وكما لاحظنا أميل إلى تجديد السائد في المجتمع.

فرغم أهمية الظاهرة الحزبية ودورها في تنمية المجتمع وتقدمه وطبيعتها المتجاوزة، من حيث المبدأ، أشكال التضامن المجتمعي السائدة التي تفرضها المؤسسات الاجتماعية السابقة على الظاهرة الحزبية، فإن التربية الحزبية السياسية لم تستطع أن تقدم بشكل عام نموذجاً حزبياً سياسياً مختلفاً عن السائد ومتجاوزاً له، إن في طبيعة البنية التنظيمية والعلاقات الحزبية التي تحكم حياة الحزب الداخلية، أو من خلال الأطر التربوية المعتمدة. الأمر الذي جعل التربية الحزبية السياسية تعيد إنتاج العديد من المظاهر التقليدية التي جاء الحزب نقيضاً لها.

لذلك يلاحظ أن في النصية تجديداً للتربية الدينية وإن اختلف المرجع النصي، وفي العصبوية والتمايز - رفض الآخر تجديداً للتربية العشائرية وإن اختلف الإطار المتعصب له.

وفي التبريرية تعارض مع الدعوة التغييرية التي يفترض أن تتضمنها فكرته السياسية، وفي التلقين تقليد للنمط التربوي القائم وتكريس لنهجه غير التجديدي.

إلا أن هذا التماثل مع السائد لا ينفي تجديداً، وإن قليلاً، في هذه التربية يتمثل

باتساع دائرة الجماعة إلى ما يتجاوز البنى التقليدية وقيام إمكانية التعاون بينها، كما يتمثل بتعزيز ظاهرة الانتظام والتنظيم في عمل الجماعة.

إن عرض السمات العامة للتربية الحزبية السياسية، إضافة إلى مجمل الملاحظات التي تضمنها البحث تشير إلى كوامن الخلل في هذه التربية وواقعها المأزوم وأفقها المحاصر. لذلك فإن محاولة تعزيز فاعلية التربية الحزبية السياسية وتجاوز مأزقها الداخلي مرتبط مبدئياً، وإلى حد كبير، بجانبين متلازمين: الأول مرتبط بطبيعة الظاهرة الحزبية بحد ذاتها وإمكانية تطورها الذاتي لتخطي السلبيات التي تكبلها وتعيق تقدمها على مستوى الحزب، مفهوماً ودوراً، ومستوى البنية التنظيمية ونوعية العلاقات التي تحكم حياة الحزب الداخلية ومستوى الإطار الفكري للحزب وطبيعة النظرة تجاه طروحاته والطريقة التي من خلالها يقدم داخل المؤسسة الحزبية وخارجها.

والثاني مرتبط بالواقع المجتمعي المعاش وإمكانية تطويره من أجل تعزيز المجتمع المدني والذي يفترض أن تكون الظاهرة الحزبية السياسية أحد مظاهره الحية، والساعية لترسيخ دعائمه وتثبيت ركائزه.

مراجع الكتاب(*)

مراجع باللغة العربية

- **الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي**، وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت، بيروت، الطبعة الأولى، تموز ١٩٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الكويت، عدد الصفحات ٥٢٣.
- ابن منظور: **لسان العرب**، المجلد (١)، بيروت، دار صادر.
- ابن منظور: **لسان العرب**، المجلد (٢)، بيروت، دار صادر.
- ابن منظور: **لسان العرب**، المجلد (١٢)، بيروت، دار صادر.
- أبو الحسن، حسين عباس: **أزمة بعض الحركات التقدمية في الوطن العربي**، صيدا، المكتبة العصرية ومكتبة الاتحاد، عدد الصفحات ١٠٦.
- أبو خليل، جوزيف: **قصة الموارنة في الحرب**، سيرة ذاتية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، عدد الصفحات ٤٦٤.
- أبو خليل، جوزيف: **لبنان وسوريا**، مشقة الأخوة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، عدد الصفحات ٢٠٨.
- أبو خليل، جوزيف: **لبنان... لماذا؟**، مشروع وطن لم يتحقق بعد، سقوط الديكتاتورية لا ينشىء ديمقراطية، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الأول ١٩٩٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، عدد الصفحات ٢٠٥.
- أبو العينين، علي خليل: **فلسفة التربية الإسلامية في القرآن الكريم**، الكتاب الثاني، إشراف؛ د. إبراهيم عصمت مطاوع، د. عبد الغني عبود، تقديم د. عبد الغني عبود، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٨٠، مكتبة التربية الإسلامية، دار الفكر العربي، عدد الصفحات ٤٠٠.

(*) تضم مراجع الكتاب العناوين الواردة في الهوامش فقط.

- د. أبو راس، الشافعي: **التنظيمات السياسية الشعبية**، القاهرة، ١٩٧٤، عالم الكتب، عدد الصفحات ٤٣٢.
- د. أحمد، رفعت سيد: **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩، سينا للنشر، عدد الصفحات ٢٣٧.
- الأخضر، العفيف: **التنظيم الثوري الحديث مع ملف «ما العمل؟»** بيروت، الطبعة الأولى، شباط ١٩٧٤، دار الطليعة للطباعة والنشر، عدد الصفحات ٢٠٧.
- أرسطو: **في السياسة**، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، (نقله من الأصل اليوناني إلى العربية وقدم له وعلق عليه الأب أوغسطينس برباره البولسي)، عدد الصفحات ٥١٩.
- **أسس التربية في الوطن العربي**، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، لجنة التربية وعلم النفس، الحلقة الدراسية الأولى، القاهرة، ٢٤ حزيران حتى ٣ تموز ١٩٦١، عدد الصفحات ١٠٠٣.
- أسعد، ميخائيل ابراهيم: **التعصب الفئوي**، دراسة تحليلية أعدت في الأصل لنيل شهادة الدكتوراه، ١٩٨١، مطبعة المدينة، عدد الصفحات ١٧٨.
- أسعد، يوسف ميخائيل: **التربية لمجتمع متحرر**، القاهرة، دار نهضة مصر، عدد الصفحات ٣١٠.
- اسماعيل، طارق: **اليسار العربي**، ترجمة محمود فلاحة، دمشق، بيروت، دار النبراس، عدد الصفحات ٢٣٦.
- اسماعيل، عادل «واميل خوري»: **السياسة الدولية في الشرق العربي «١٨٧٩ ـ ١٩٥٨»، الجزء** الرابع، بيروت، ١٩٦٤، دار النشر للسياسة والتاريخ.
- اسماعيل، عادل «واميل خوري»: **السياسة الدولية في الشرق العربي «١٨٧٩ ـ ١٩٥٨»**، الجزء الخامس، بيروت، ١٩٧٠، دار النشر للسياسة والتاريخ.
- د. اسماعيل، قباري محمد: **علم الاجتماعي الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي**، الاسكندرية، منشأة المعارف، عدد الصفحات ٥٧٠.
- د. اسماعيل، قباري محمد: **مناهج البحث في علم الاجتماع**، مواقف واتجاهات معاصرة، الاسكندرية، منشأة المعارف، عدد الصفحات ٦٣٠.
- د. اشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية «١٩٤٩ ـ ١٩٧٥»**، المجلد الأول، تكوين الحزب، المختارة، لبنان، طبعة أولى ١٩٨٩، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، عدد الصفحات ٦٣٩.
- د. اشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية «١٩٤٩ ـ ١٩٧٥»**، المجلد الثالث، دور الحزب، المختارة، لبنان، طبعة أولى ١٩٨٩، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، عدد الصفحات ٢٠٢٠.
- **إشكاليات المناهج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية**، سلسلة تعاليم، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى ١٩٨٧، دار توبقال للنشر، عدد الصفحات ٩٩.
- أمين، مصطفى: **تاريخ التربية**، مصر، الطبعة الأولى ١٩٢٥، مطبعة المعارف، عدد الصفحات ٣٩٦.
- أنجلس: **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة: إلياس شاهين، موسكو، دار التقدم، عدد الصفحات ٣٠٠.

- أوبير، رونيه: **الجامع في التربية العامة**، ترجمة د. عبد الله عبد الدايم، ١٩٦١، مطبعة جامعة دمشق، عدد الصفحات ٣٥٠.
- أوتو كلينبرغ (Otto Kleneberg): **علم النفس الاجتماعي**، ترجمة حافظ الجمالي، بيروت، الطبعة الثانية، دار الحياة، عدد الصفحات ٤٦٢.
- أيوب، س.: **الحزب الشيوعي في سورية ولبنان ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨**، بيروت، دار الحرية، عدد الصفحات ١٨٩.
- بادو، جون، س.: **التربية كواجب دولي**، ١٩٤٩، المطبعة المصرية.
- د. بدر، أحمد: **صوت الشعب**، دور الرأي العام في السياسة العامة، الكويت، وكالة المطبوعات، (المقدمة مؤرخة بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٣)، عدد الصفحات ٥٥١.
- د. بدر، أحمد: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الكويت، الطبعة السابعة، ١٩٨٤، وكالة المطبوعات، عدد الصفحات ٥٥٢.
- بدوي، أحمد زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، الطبعة الجديدة ١٩٨٦، مكتبة لبنان، عدد الصفحات ٥٩١.
- د. بركات، حليم: **المجتمع العربي المعاصر**، بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، الطبعة الثالثة، كانون الأول ١٩٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد الصفحات ٥١٦.
- برونين، إيفان وستيبتشيف، ميخائيل: **القواعد اللينينية لحياة الحزب الداخلية**، تعريب؛ ندى شمالي، بيروت، آذار ١٩٧٣، دار الفارابي، عدد الصفحات ١٩٦.
- بطاطو، حنا: العراق، الكتاب الثاني، الحزب الشيوعي، ترجمة: عفيف الرزاز، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢، مؤسسة الأبحاث العربية، عدد الصحفات ٤٦٩.
- بقرادوني، كريم: **السلام المفقود**، عهد الياس سركيس «١٩٧٦ ـ ١٩٨٢»، بيروت، عبر الشرق للمنشورات.
- بقرادوني، كريم: **لعنة وطن**، من حرب لبنان إلى حرب الخليج، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، عدد الصحفات ٢٦٣.
- بليخانوف: **الماركسية، قضايا أساسية**، ترجمة؛ جلال الماشطة، موسكو، ١٩٨٣، دار التقدم، عدد الصفحات ١٢٤.
- بورديو، بيير: **العنف الرمزي**، (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)، ترجمة؛ نظير جاهل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤، المركز الثقافي العربي، عدد الصفحات ٩٦.
- بيرو، جيل: **هنري كوريل**، رجل من طراز فريد، الحركة الشيوعية المصرية بمنتصف القرن، عربه وقدم له كميل داغر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦، دار النضال، عدد الصفحات ٢٨٧.
- د. البيطار، نديم: **التجربة الثورية بين المثال والواقع**، سلسلة ثقافتنا القومية، الطبعة الأولى ١٩٨٩، المجلس القومي للثقافة العربية، عدد الصحفات ١٩٨.
- د. البيطار، نديم: **حدود اليسار الثوري**، الطبعة الأولى ١٩٨٢، دار الوحدة، عدد الصفحات ٢٦٨.
- بيهم، محمد جميل: **النزعات السياسية بلبنان**، عهد الانتداب والاحتلال «١٩١٨ ـ ١٩٤٥»، الطبعة الأولى ١٩٧٧، جامعة بيروت العربية.

- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، الجزء الأول «١٩٣٦ ـ ١٩٤٠»، بيروت، ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٩، دار العمل، عدد الصفحات ٣٨٩.
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، الجزء الثاني «١٩٤١ ـ ١٩٤٦»، بيروت، نيسان ١٩٨١، دار العمل للنشر، عدد الصفحات ٣٢٤.
- **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، د. جان شرف، الجزء الثالث «١٩٤٦ ـ ١٩٥٢» بيروت، ١٩٨٧، عدد الصفحات ٢٨٠.
- تقي الدين، سليمان: **المسألة الطائفية في لبنان**، الجذور والتطور التاريخي، بيروت، دار ابن خلدون، عدد الصفحات ٤٣٩.
- **توصيات الكتائب اللبنانية**، الحزب الديمقراطي الاجتماعي اللبناني، من المؤتمر الأول إلى المؤتمر الثامن عشر (١٩٥٦ ـ ١٩٨٦)، منشورات دار العمل للطباعة والنشر، عدد الصفحات ١٠٢.
- د. جابر، سامية محمد: **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، اسكندرية، ١٩٨٨، دار المعرفة الجامعية، عدد الصفحات ٣٣٢.
- جاسم، عزيز السيد: **ديالكتيك العلاقة المعقدة بين المثالية والمادية في الرؤيا والمقدس والممجز والعقلاني**، بيروت، ١٩٨٢، دار النهار، عدد الصفحات ٢٩١.
- الجبيلي، أنطوان جرجي: **ألف حزب وحزبان في لبنان**، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٢، دار الجبيلي، عدد الصفحات ٢٠٢.
- جحا، شفيق: **الدستور اللبناني**، تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي، «١٩٢٦ ـ ١٩٩١» بيروت، دار العلم للملايين، عدد الصفحات ١٠٣.
- جزماتي، نذير: **مساهمة في نقد الحركات السياسية في سوريا ولبنان، الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨**، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٠، عدد الصفحات ٤١٨.
- **الجماعة الإسلامية**: مبادىء وأهداف، ١٣٨٩هـ، عدد الصفحات ١٦.
- د. جمال الدين، نادية: **فلسفة التربية عند أخوان الصفا**، القاهرة، ١٩٨٣، منشورات سمير أبو داوود، المركز العربي للصحافة، عدد الصفحات ٤٤٥.
- د. الجوهري، عبد الهادي: **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة، ١٩٨٥، مكتبة نهضة الشرق، عدد الصفحات ٢١٧.
- د. حجاب، محمد فريد: **الفلسفة السياسية عند أخوان الصفا**، ١٩٨٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد الصفحات ٤٩٤.
- **الحركات الإسلامية في لبنان**: (ملف الشراع)، بيروت، عدد الصفحات ٣٤٣.
- **الحزبية**، الملتقى العالمي الثاني حول النظرية العالمية الثالثة «الكتاب الأخضر»، «الحرية والديمقراطية»، الجماهيرية، طرابلس، الطبعة الأولى ١٩٨٧، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، عدد الصفحات ١٢٠.
- حزب البعث العربي الاشتراكي، أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام، **المنهاج الثقافي المركزي**، الكتاب الثاني للأنصار، بغداد، دار الحرية للطباعة، عدد الصفحات ٣٨٤.
- حزب البعث العربي الاشتراكي، أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام،

المنهاج الثقافي المركزي، موضوعات في التنظيم، خاص بالأعضاء، الكتاب الرابع، الجزء الثاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٨٧، عدد الصفحات ٦٧٩.

- حزب البعث العربي الاشتراكي، أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام، **المنهاج الثقافي المركزي**، الكتاب الأول، بغداد، دار الحرية للطباعة، عدد الصفحات ٣٥٠.
- الحزب السوري القومي الاجتماعي، **دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي وقوانينه كما هو ساري المفعول** بموجب القانون الدستوري عدد ١٢ تاريخ ٢٥ حزيران ١٩٨٠، عدد الصفحات ٩١.
- الحزب السوري القومي الاجتماعي، **أنطون سعادة**، سيرة ريادة وشهادة، أول أذار ١٩٨١، منشورات عمدة الإذاعة، عدد الصفحات ١٣٢.
- «الحزب الشيوعي اللبناني»، «١٩٢٤ ـ ١٩٩٣» معلومات العدد (٥)، تصدر عن المركز العربي للمعلومات، ملف شهري يهتم بنشر الدراسات والوثائق والمعلومات، بيروت، عدد الصفحات ١٠٣.
- الحزب الشيوعي، حزب الطبقة العاملة، سلسلة محاضرات مبسطة: الماركسية «٣» الفارابي، عدد الصفحات ٣٨.
- الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، **القضية الزراعية في لبنان في ضوء الماركسية**، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، عدد الصفحات ٣٩١.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني**، نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه «١» منشورات الحزب الشيوعي اللبناني ١٩٨٨، عدد الصفحات ٢٤٠.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **نحو المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني**، منشورات الحزب، عدد الصفحات ٢٩.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني**، الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه «٧» تقرير اللجنة المركزية، تموز ١٩٧٩، الطبعة الثالثة، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، عدد الصفحات ٢٥٣.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني**، برنامج للمواجهة الوطنية والقومية من أجل التحرير والتغير الثوري، الوثيقة التي أقرها المؤتمر الوطني الخامس المنعقد في بعقلين بين ٣ و٦ شباط ١٩٨٧، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، عدد الصفحات ٢٠٠.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **الوثيقة الفكرية، السياسية، التنظيمية، أقرت في المؤتمر الوطني السادس «٩ ـ ١٢»** كانون الثاني ١٩٩٢، عدد الصفحات ٦٢.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **مشروع الوثيقة الفكرية السياسية التنظيمية (مشروع الميثاق) المؤتمر الوطني السادس** أوائل كانون الأول ١٩٩٢، عدد الصفحات ٧٥.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **الوثيقة البرنامجية الفكرية، السياسية، التنظيمية تحضيراً للمؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي اللبناني، مشروع للنقاش**، كانون الثاني ١٩٩١، عدد الصفحات ١١٧.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **الوثائق السياسية والتنظيمية المقرة من اللجنة المركزية تحضيراً للمؤتمر السابع الاستثنائي (مشاريع للنقاش)**، كانون الأول ١٩٩٢، عدد الصفحات ٣٨.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع للحزب الشيوعي اللبناني**، الأول من حزيران ١٩٩٣، عدد الصفحات ٣١.

- حزب الكتائب اللبنانية، «حزب ديمقراطي، اجتماعي، لبناني»، **بيان الشيخ بيار الجميل في مؤتمر الكتائب العاشر**، ٢٩ أيلول ١٩٦٧، شتوره، منشورات الحزب، عدد الصفحات ٣٦.
- د. حسين، سمير محمد: **تحليل المضمون**، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٣، عالم الكتب، عدد الصفحات ١٣٢.
- الحلو، يوسف خطار: **أوراق من تاريخنا**، الطبعة الأولى ١٩٨٨، الفارابي، عدد الصفحات ٤٣٥.
- د. حمادي، شمران: **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٢، مطبعة دار السلام، عدد الصفحات ٢٤٦.
- حنا، عبد الله: **من الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان**، «النصف الأول من القرن العشرين»، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، عدد الصفحات ٢١١.
- د. الحوات، علي: **علم اجتماع التنظيم**، دراسات أساسية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى ١٩٨٥، المنشآة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، عدد الصفحات ٢٣٥.
- د. خضر، طارق فتح الله: **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسة مقارنة)**، ١٩٨٦، عدد الصفحات ٣٩١.
- الخطيب، ظافر: **كتابات مختارة**، سلسلة الفكر السياسي لرابطة الشغيلة في لبنان ١٩٩٤، شركة الحقيقة للصحافة والإعلام، عدد الصفحات ٢٣٩.
- د. الخطيب، نعمان: **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، مصر، ١٩٨٣، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عدد الصفحات ٦٨٧.
- خليفة، نبيل: **لبنان في استراتيجية كيسنجر**، مقاربة سياسية وجيو استراتيجية، جبيل، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩١، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، عدد الصفحات ٣٥٢.
- خليفة، نبيل (صحافي ـ باحث): سلسلة الفكر السياسي «٨» **الكتائب ومهمات المرحلة الراهنة**، دفاعاً عن دور الفكر في الحزب دفاعاً عن الخط التاريخي للحركة الكتائبية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤، عدد الصفحات ٧٨.
- خليفة، نبيل (صحافي ـ باحث): **الكتائب و «عروبة» لبنان**، بحث في هوية لبنان من منظور كتائبي، الجزء الأول، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٤، سلسلة الفكر السياسي «١»، عدد الصفحات ٢٢٣.
- داوسن، ريتشارد وداوسن، كارن ويرويت، كينيت: **التنشئة السياسية**، «دراسة تحليلية» ترجمة: د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، د. محمد زاهي محمد بشير المغيري، جامعة قاريونس، بنغازي، عدد الصفحات ٢٧٣.
- **دراسة علم الاجتماع**: د. محمد الجوهري، د. علياء شكري، د. محمد علي محمد، د. السيد محمد الحسيني، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٧٩، دار المعارف، عدد الصفحات ٤٦٤.
- **دراسات في الفاشية**: «باقلام»؛ ويلهالم رايخ، تروتسكي، والتر أولبرافت، شارل بلتهايم، ليونيل ريشار، دانيال غيران، نيقوس بولتراس، روبرت بارس، ترجمة؛ جوزيف سماحة، بيروت، حزيران ١٩٧٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عدد الصفحات ٢٦٣.
- دكروب، محمد: **جذور السنديانة الحمراء**، حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني «١٩٢٤ ـ ١٩٣١»، بيروت، الطبعة الثانية، تشرين الأول ١٩٨٤، دار الفارابي، عدد الصفحات ٤٨٠.

- دندشلي، مصطفى: **مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي**، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠ - ١٩٦٣، الجزء الأول، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، تعريب؛ يوسف جباعي، مصطفى دندشلي، المؤلف راجع النص ونقحه وحقق النصوص والحواشي والمراجع، عدد الصفحات ٣٩٩.
- دوس، جيمس. س.: **الأسس العامة لنظريات التربية**، ترجمة؛ صالح عبد العزيز ومحمد السيد غلاب، مراجعة؛ محمد علي مصطفى، القاهرة مكتبة النهضة المصرية، عدد الصفحات ٢٤٣.
- ديفرجيه، موريس: **الأحزاب السياسية**، ترجمة؛ علي مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧، دار النهار للنشر، عدد الصفحات ٤٢٣.
- ذبيان، سامي: **الحركة الوطنية اللبنانية**، الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الثاني ١٩٧٧، دار المسيرة، عدد الصفحات ٣٨٧.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: **مختار الصحاح**، بيروت، طبعة جديدة منقحه ١٩٨٧، دار الجيل.
- د. رباط، أدمون: **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، بيروت، الطبعة الأولى، أيار ١٩٧٠، دار العلم للملايين، عدد الصفحات ٩٥٢.
- ربيع، جمال: **ماركسية العرب وانهيار السوفييت**، حوارات مع مجموعة، الطبعة الأولى ١٩٩٣، دار مشرق مغرب، عدد الصفحات ١٧٠.
- د. رزق الله، رالف: **سيكولوجية النمو**، محاضرة، قرى الأطفال «حنان»، بيروت.
- د. الرشدان، عبد الله ود. جعنيني، نعيم: **المدخل إلى التربية والتعليم**، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٤، دار الشروق للنشر والتوزيع، عدد الصفحات ٣٦٦.
- د. رضا، محمد جواد: **العرب والتربية والحضارة**، دراسة في الفكر التربوي المقارن، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٩، مكتبة المنهل، عدد الصفحات ٣٨٢.
- الزيات، محمد عبد السلام: **الاتجاهات المعاصرة في التنظيم السياسي (تحليل ودراسة مقارنة)**، مكتبة الأنجلو المصرية، عدد الصفحات ١٩١.
- سعادة أنطون: **المحاضرات العشر ١٩٤٨**، سلسلة النظام الجديد (٢)، منشورات عمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، عدد الصفحات ١٨٦.
- سعادة: **شروح في العقيدة**، آذار ١٩٥٨، عدد الصفحات ١٩٤.
- الأب سعادة، يوحنا سليم، (ر. ل. م.)، **فلسفة حوض البحر المتوسط والالتزام اللبناني في مؤلفات الدكتور رينه حبشي**، لبنان، الكسليك، ١٩٩٣، مكتبة جامعة الروح القدس «٢٩»، جامعة الروح القدس، عدد الصفحات ٤٤٠.
- د. السعيد، رفعت: **اليسار المصري «١٩٢٥ - ١٩٤٠»** تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر (٢)، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٢، دار الطليعة، عدد الصفحات ٣٠٤.
- د. سغبيني، منير: **الشخصانية الشرق أوسطية**، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، عدد الصفحات ٢١٢.
- د. سليم، مريم: **الأسس التربوية والنفسية لتدريس الرياضيات للأطفال**، بيروت، دار المقاصد الإسلامية، عدد الصفحات ١٦٤.

- سيف، مالك: **تجربتي في الحزب الشيوعي**، مذكرات الأمين السابق للحزب الشيوعي العراقي، حقائق عن الماركسية يصدرها فؤاد كرم، بيروت، تموز ١٩٧٤، عدد الصفحات ١٦٠.
- سيل، باتريك: **الصراع على سورية**، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب «١٩٤٥ ـ ١٩٥٨» ترجمة؛ سمير عبده، محمد فلاحة، دمشق، دار طلاس، عدد الصفحات ٤٣٧.
- آل شاوي، هشام: **مقدمة في علم السياسة**، بغداد، عدد الصفحات ٢٣٦.
- شاوي، نقولا: **طريقي إلى الحزب**، تقديم جورج حاوي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤، دار الفارابي، عدد الصفحات ٣٥١.
- شاوي، نقولا: **كتابات ودراسات**، تقديم جورج حاوي، بيروت، دار الفارابي، عدد الصفحات ٦٣٩.
- شرابي، هشام: **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، الطبعة الثانية ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد الصفحات ١٨٢.
- شرابي، هشام: **البنية البطريركية**، بحث في المجتمع العربي المعاصر، الطبعة الأولى ١٩٨٧، عدد الصفحات ١٤٤.
- شرابي، هشام: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ١٩٧٥، المتحدة للنشر.
- شرور، فضل: **الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان «١٩٣٠ ـ ١٩٨٠»**، بيروت، الطبعة الأولى، آذار ١٩٨١، دار المسيرة، عدد الصفحات ٤٧٩.
- د. الشعبيني، مصطفى: **علم الاجتماع التربوي «في اجتماعيات التربية»**، القاهرة، ١٩٧٨، دار النهضة العربية، عدد الصفحات ١٣٦.
- د. شعيب، علي عبد المنعم: **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨ ـ ١٩٤٦**، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٤، الفارابي، عدد الصفحات ٣٠٠.
- شفيق، منير: **الماركسية اللينينية ونظرية الحزب الثوري**، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧١، دار الطليعة، عدد الصفحات ١٨٩.
- د. شلبي، أحمد: **كيف تكتب بحثاً أو رسالة**، دراسة منهجية لكتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٩٧٩، مكتبة النهضة المصرية، عدد الصفحات ٢٠٠.
- شمبش، علي محمد: **العلوم السياسية**، مصراته ليبيا، الطبعة الثالثة ١٩٨٨، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، عدد الصفحات ٣٨١.
- د. الشيباني، عمر محمد التومي: **الفكر التربوي بين النظرية والتطبيق**، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى ١٩٨٥، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، عدد الصفحات ٣٨٣.
- الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة، **المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني**، نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، عدد الصفحات ٦٨٨.
- صاغية، حازم: **أجزاء القول، تعريب الكتائب اللبنانية**، الحزب، السلطة، الخوف، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١، دار الجديد، عدد الصفحات ٢٦٨.
- آل صفا، محمد جابر: **تاريخ جبل عامل**، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١، دار النهار للنشر.
- د. الصمد، رياض: **المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدول الحديثة**، بيروت، طبعة ٣، ١٩٨٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

- صوت الشعب أقوى، صفحات من الصحافة الشيوعية والعمالية والديمقراطية في ٥٠ عاماً، بيروت، دار الفارابي.
- د. ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية «١٦٩٧ ـ ١٨٦١»، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٦، الدراسات التاريخية، معهد الإنماء العربي، عدد الصفحات ٥٣٢.
- د. ضاهر، مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي «١٩١٤ ـ ١٩٢٦»، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٤، دار الفارابي.
- الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي، سلسلة محاضرات مبسطة «٢»، بيروت، دار الفارابي، عدد الصفحات ٣٥.
- د. طربين، أحمد: لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب «١٨٦٠ ـ ١٩٢٠»، القاهرة، ١٩٦٨، معهد البحوث والدراسات العربية.
- د. طعيمة، رشدي: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، مفهومه، أسسه، استخداماته، القاهرة، دار الفكر العربي، عدد الصفحات ٣٨٢.
- د. ضاهر، أحمد جمال: التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي (مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن)، الأردن، الطبعة الأولى ١٩٨٥، عدد الصفحات ٣٢٣.
- عامل، مهدي: النظرية في الممارسة السياسية، بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان، الطبعة الأولى، تشرين الثاني ١٩٧٩، الفارابي، عدد الصفحات ٦٥٥.
- د. عاقل، فاخر: علم النفس التربوي، بيروت، دار العلم للملايين، عدد الصفحات ٦٣٢.
- د. عبد الدايم، عبد الله: التربية عبر التاريخ، من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ك٢ ١٩٨٤، دار العلم للملايين، عدد الصفحات ٦٧٢.
- د. عبد الدايم، عبد الله: التخطيط التربوي، بيروت، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين.
- عبد المجيد، عبد الرحيم: مبادىء التربية وطرق التدريس، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٥، مكتبة النهضة المصرية، عدد الصفحات ٢٢٤.
- عبد المسيح، جورج: رسالة من رسالة الحقيقة وجود ومعرفة إلى الأجيال الصاعدة، المجتمع معرفة والمعرفة قوة، عدد الصفحات ٢٣٦.
- عبد النور، فرنسيس: التربية والمناهج، القاهرة، دار نهضة مصر، عدد الصفحات ٤١٥.
- د. العروي، عبد الله: مفهوم الايديولوجيا الادلوجة، الطبعة الأولى ١٩٨٠، بيروت، الفارابي، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، عدد الصفحات ١٤٣.
- د. عصام، سليمان: مدخل إلى علم السياسة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٩، دار النضال، عدد الصفحات ٢٧٦.
- عفلق، ميشيل: في سبيل البعث، طبعة جديدة موسعة، بيروت، الطبعة الثانية، نيسان ١٩٦٣، دار الطليعة، عدد الصفحات ٣٥١.
- د. العكاري، ضاهر: الصحافة الثورية في لبنان ١٩٢٥ ـ ١٩٧٥، بيروت، كانون الأول ١٩٧٥، دار الفارابي، عدد الصفحات ٤٣٨.
- علوش، ناجي: الثورة و. . . الجماهير، مراحل النضال العربي «١٩٤٨ ـ ١٩٦١» ودور الحركة الثورية، بيروت، الطبعة الثالثة، شباط ١٩٧٣، دار الطليعة، عدد الصفحات ٢٥٦.

- علوش، ناجي: **الماركسة والمسألة اليهودية ١٨٤٤ ـ ١٩٦٨**، بيروت، الطبعة الأولى شباط ١٩٦٩، دار الطليعة، عدد الصفحات ١٩١.
- د. عميرة، عبد الرحمن راتب: **منهج القرآن في تربية الرجال**، سلطنة عمان، مكتبة الاستقامة، عدد الصفحات ٢٤٧.
- العتيل، محمد فوزي: **التربية عند العرب**، مظاهرها واتجاهاتها، القاهرة، ١٥ مايو ١٩٦٦، المكتبة الثقافية رقم ١٥٧، الدار المصرية للتأليف والترجمة، عدد الصفحات ١١٨.
- غانم، رفيق: **بيار الجميل قائد ومؤسسة**، مكتبة الجامعة الأميركية، الحقوق لحزب الكتائب اللبنانية، عدد الصفحات ٣٩٠.
- غندور، أسد: **ظواهر الايديولوجيات المتخلفة في الوضع العربي الراهن**، محاضرة عن الديمقراطيين العلمانيين بتاريخ ٢٧ك٢ ١٩٧٨، عدد الصفحات ٢٠.
- د. الفوال، صلاح مصطفى: **منهجية العلوم الاجتماعية**، سلسلة كتب علم الاجتماع والتنمية، القاهرة، عالم الكتب، عدد الصفحات ٢٦٤.
- د. غيث، محمد عاطف: **قاموس علم الاجتماع**، ١٩٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد الصفحات ٥١٧.
- غيفليون، ردولف وماتالون، بنيامين: **البحث الاجتماعي المعاصر**، مناهج وتطبيقات، ترجمة؛ د. علي سالم، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦، مركز الإنماء القومي، عدد الصفحات ١٥٩.
- د. فرح، الياس: **تطور الفكر الماركسي**، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٧٩، دار الطليعة.
- فرزات، محمد حرب: **الحياة الحزبية في سوريا**، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، الطبعة الأولى، حزيران ١٩٥٥، منشورات الرواد، عدد الصفحات ٢٨٠.
- فولكوغونوف، دميتري: **التربية الفكرية للعسكريين**، موسكو، سنة ١٩٨٦، دار التقدم، عدد الصفحات ١٩٠.
- **في الاشتراكية والتحويل الاشتراكي للمجتمع**، بيروت، الطبعة الأولى، نيسان ١٩٨٢، دار الطليعة، عدد الصفحات ٣٦٨.
- فينكس، فيليب هـ: **فلسفة التربية**، ترجمة؛ محمد لبيب النجيحي، القاهرة، ١٩٦٥.
- القاضي، ماري بوترول: **الموجز في علم نفس الطفل**، الطفولة الثانية، بيروت، ١٩٧١، دار الكشاف، عدد الصفحات ٩٦.
- د. قدوح، خيرية: **التربية العربية الوحدوية، لماذا؟ وكيف؟** دراسة نقدية في ضوء تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦، معهد الإنماء العربي، عدد الصفحات ٢٢٩.
- القذافي، معمر: **الكتاب الأخضر**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الجماهيرية، عدد الصفحات ٢٠٦.
- د. قربان، ملحم: **المنهجية والسياسة**، بيروت، الطبعة الثالثة، تشرين الثاني ١٩٧٧، دار العلم للملايين، عدد الصفحات ٤٢٢.
- د. قربان، ملحم: **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، الجزء الأول، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٨، الأهلية للنشر والتوزيع.

- **قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري**، سلسلة وثائق، بيروت، الطبعة الأولى أيلول ١٩٧٢، دار ابن خلدون، عدد الصفحات ٤٢٢.
- قلعجي، قدري: **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، بيروت، دار الكاتب العربي، عدد الصفحات ٣٣٦.
- قلعجي، قدري: **مناقشة آراء العلماء والقادة السوفيات في الأمة والطبقة والوحدة والمقاومة وقضية فلسطين**، الطبعة الثالثة ١٩٨٠، دار الكاتب العربي، عدد الصفحات ٢٨٧.
- كابلوف، تيودور: **البحث السوسيولوجي**، تعريب؛ نجاة عياش، تدقيق غسان سلمان، بيروت ١٩٧٩، دار الفكر الجديد، عدد الصفحات ٢٣٨.
- د. كامل، نبيلة عبد الحليم: **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة، دار الفكر العربي، عدد الصفحات ٢٧٤.
- الكبيسي، باسل: **حركة القوميين العرب**، تشرين الثاني ١٩٧٤، منشورات الاتحاد رقم ١٢، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، عدد الصفحات ١٣٤.
- الكتائب اللبنانية «في خدمة لبنان»، **أحكام نظامية هامة**، إنشاء الأقسام الكتائبية في الأقاليم، أنظمة وتعليمات، عدد الصفحات ٣٢.
- د. كريم، محمد أحمد: **مخطط موجز في تاريخ التربية**، جدة، السعودية، الطبعة الأولى ١٩٨٣، عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
- كشلي، محمد: **نقد الحياة السياسية اللبنانية**، مراجعة وتحليل لإنماط العمل السياسي التقليدي والتغييري، بيروت، الطبعة الأولى ١/١٢/١٩٩١، دار ابن خلدون، عدد الصفحات ١٧٦.
- د. كوثراني، وجيه: **الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)**، الطبعة الأولى ١٩٧٦، معهد الإنماء العربي.
- كورنو، أوغست: **ماركس وانجلز**، حياتهما وأعمالهما الفكرية، المجلد الثالث، التحول العميق لتصورهما العام عن العالم، جريدة إلى الإمام، إقامة ماركس في باريس «١٨٤٣ ـ ١٨٤٥» نقله إلى العربية الياس مرقص، بيروت، الطبعة الأولى، أيار ١٩٧٤، المكتبة الاشتراكية، دار الحقيقة، عدد الصفحات ٢٥٦.
- كورنو، أوغست: **ماركس وانجلز**، حياتهما وأعمالهما الفكرية، المجلد الرابع، تشكل المادية التاريخية «١٨٤٥ ـ ١٨٤٦» نقله إلى العربية الياس مرقص، بيروت، الطبعة الأولى كانون الثاني ١٩٧٥، المكتبة الاشتراكية، دار الحقيقة، عدد الصحفات ٢٩٦.
- كولان، جاك: **الحركة النقابية في لبنان «١٩١٩ ـ ١٩٤٦»** تعريب نبيل هادي، تقديم جاك بيرك، بيروت، ١٩٧٤، عدد الصفحات ٥٠٢.
- د. الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، بيروت، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- كيلة، سلامة: **نقد الحزب**، النظرية والتجربة في مجال التنظيم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧، دار دمشق، عدد الصفحات ١٢٦.
- د. الكيلاني، موسى زيد: **الحركات الإسلامية في الأردن**، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار البشير، عدد الصفحات ٢٠٣.
- **لبنان الجديد**، دراسة علمية تنقد البرنامج المرحلي للأحزاب اليسارية في لبنان وتطرح البرنامج البديل لبناء

«لبنان الجديد» كما تراه وتريده الكتائب اللبنانية، بقلم محلل العمل السياسي، طبعة ثانية ١٩٧٧، منشورات دار العمل، عدد الصفحات ١٢٠.

- **لبنان الحضارة الواحدة**، بيروت، آب ١٩٧٧، النادي الثقافي العربي، عدد الصفحات ١١٦، مجموعة محاضرات: د. معن زيادة، د. عفيف دمشقية، د. وجيه كوثراني، د. مسعود ضاهر، د. إلهام منصور، د. زهير حطب.
- د. لطفي، عبد الحميد: **علم الاجتماع**، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٧٨، دار المعارف، عدد الصفحات ٣٨١.
- د. لوبون، غوستاف، **روح التربية**، تعريب؛ د. طه حسين، إدارة الهلال بمصر، عدد الصفحات ١٣٧.
- لينين: **حول الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية**، ترجمة؛ الياس شاهين، موسكو، دار التقدم، عدد الصفحات ٣٤١.
- لينين: **في الثقافة والثورة الثقافية**، ترجمة؛ الياس شاهين، موسكو، دار التقدم، عدد الصفحات ٢٠٨.
- لينين: **مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة**، ترجمة؛ الياس شاهين، مكتبة الاشتراكية العلمية، موسكو، دار التقدم، عدد الصفحات ٨٧.
- **لينين، ماركس، إنجلس، الماركسية**، ترجمة؛ الياس شاهين، موسكو، دار التقدم، طبع في الاتحاد السوفياتي، عدد الصفحات ٥٩٨.
- لينين: **خطوة إلى الإمام، خطوتان إلى الوراء، الأزمة في حزبنا**، ترجمة؛ د. فؤاد أيوب، الطبعة الأولى ١/١/١٩٥٨، دار دمشق، عدد الصفحات ٢٥٨.
- لينين، ف .ا. : **حول الأسس التنظيمية للحزب البروليتاري**، موسكو، ١٩٧٣، دار نشر وكالة «نوفوستي»، عدد الصفحات ٣٣٤.
- لينين: **ما العمل**، المسائل الملحة لحركتنا «١»، ترجمة؛ الياس شاهين، موسكو، دار التقدم، عدد الصفحات ٢٢٩.
- **ماركس، انجلس، مختارات**، الجزء الأول في أربعة أجزاء، موسكو، دار التقدم، عدد الصفحات ٣٥٠.
- ماركس، انجلز: **بيان الحزب الشيوعي**، ترجمة جديدة منقحة مع مدخل لقراءة البيان بقلم زاهي شرفان، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الأول ١٩٧٢، دار الطليعة، عدد الصفحات ١٥١.
- مادويان، ارتين: **حياة على المتراس**، ذكريات ومشاهدات، قدم له جورج حاوي نقله عن الأرمنية ارادستيس قبومجيان، راجع الصياغة العربية نبيل هادي، بيروت، ١٩٨٦، دار الفارابي، عدد الصفحات ٣٩٩.
- د. المجذوب، محمد: **دراسات في السياسة والأحزاب**، قضايا الساعة، الأحزاب السياسية، التنظيم الحزبي، النظام البرلماني، خطف الطائرات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى أيار ١٩٧٢، منشورات عويدات، عدد الصفحات ٢٥٩.
- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، **محاضرات في البحث التربوي**، الكويت، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في الدورة التمهيدية الأولى في البحث التربوي «١٩٨٠- ١٩٨٢»، مكتب التربية العربي لدول الخليج، عدد الصفحات ٢١٨.
- **مختار الصحاح**، بيروت، طبعة ١٩٨٧، دار الجيل.
- **المرجع في مبادىء التربية**، مجموعة من المؤلفين، إشراف؛ د. سعيد التل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى كانون الأول ١٩٩٣، دار الشروق للنشر والتوزيع، عدد الصفحات ١١٢٣.

- مرقص، الياس: **نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن حول الضرورة التاريخية لنشوء حزب البروليتاري العربي**، بيروت، الطبعة الأولى، آذار ١٩٧٠، دار الحقيقة، عدد الصفحات ٤٧٠.
- مرقص، الياس: **عفوية النظرية في العمل الفدائي**، بيروت، آب ١٩٧٠، دار الحقيقة.
- مرقص، الياس: **الماركسية اللينينية والتطور العالمي والعربي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وفي نقدنا لهذا البرنامج**، بيروت، الطبعة الأولى تموز ١٩٧٠، دار الحقيقة، عدد الصفحات ٤٤٠.
- د. المشاط، عبد المنعم: **التربية والسياسة**، طبعة أولى ١٩٩٢، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، عدد الصفحات ٢١٦.
- **مصطفى العريس يتذكر**، قدم له: د. حسين مروه، بيروت، ١٩٨٢، الفارابي، عدد الصفحات ٤٧٧.
- **معجم البناء الحزبي**، مجموعة من المؤلفين السوفييت، ترجمة؛ صادق موسى، الدار الثقافية الجديدة، عدد الصفحات ٤٧٤.
- معلوم، حسين محمد محمود: **قراءات في نقد اليسار العربي**، التجربة الحزبية العربية من الكائن. . . إلى ما يجب أن يكون، مصر، ١٩٩١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، حائز مناصفة (أولى) على مسابقة د. سعاد الصباح للإبداع الفكري بين الشباب العربي، عدد الصفحات ٣٥٠.
- المغربي، سعيد: **الثورة ومشكلات التنظيم**، طبعة أولى ١٩٨٦، منشورات الوعي (١)، عدد الصفحات ١٥٥.
- المغربي، سعيد: **نقد التجربة التنظيمية الراهنة**، منشورات الوعي (٢)، عدد الصفحات ٤٨.
- المقدسي، توفيق: **الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩**، بيروت، منشورات «الجريدة» و«الأوريان» القسم العربي، مقدمة بقلم رشدي المعلوف، عدد الصفحات ١٠٤.
- منظمة العمل الشيوعي في لبنان: **الاشتراكية**، نص نقدي تحليلي، منتصف نيسان ١٩٩٣.
- منظمة العمل الشيوعي في لبنان: **النظام الداخلي**، أقرته اللجنة المركزية في اجتماعها المنعقد في كانون الثاني ١٩٧٧، «كراس»، عدد الصفحات ٣٥.
- منظمة الاشتراكيين اللبنانيين: **لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين**، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، تحليل ونقد، قدم له محسن إبراهيم، بيروت، الطبعة الأولى شباط ١٩٧٠، دار الطليعة، عدد الصفحات ٢٠٨.
- د. المنوفي، كمال: **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين**، (تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية)، بيروت، الطبعة الأولى أيار ١٩٨٠، دار ابن خلدون، عدد الصفحات ٣١١.
- **الموسوعة الفلسفية**: وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين باشراف م. روزنتال ب. بودين، ترجمة؛ سمير كرم، مراجعة صادق جلال العظم، جورج طرابيشي، بيروت، الطبعة الأولى تشرين الأول ١٩٧٤، دار الطليعة، عدد الصفحات ٥٩٥.
- ميشال، روبرتو: **الأحزاب السياسية**، دراسة سوسيولوجية، ترجمة؛ (نقله إلى العربية) منير مخلوف، بيروت، الطبعة الأولى، دار إبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، عدد الصفحات ٣٢٠.
- ناجي، أمين: **فلسفة العقيدة الكتائبية**، الطبعة الأولى ٢٧ت ٢ ١٩٦٦، منشورات الكتائب اللبنانية، عدد الصفحات ١٣٤.
- النادي الثقافي العربي: **القوى السياسية في لبنان**، بيروت، الطبعة الأولى أيار ١٩٧٠، دار الطليعة، عدد الصفحات ٣٤٢.

- نبي، مالك بن: **مشكلة الثقافة**، ترجمة؛ عبد الصبور شاهين، باشراف ندوة مالك بن نبي، دمشق، الطبعة الرابعة سنة ١٩٨٤، دار الفكر، عدد الصفحات ١٥٢.
- د. نجاحي، محمد العزيز: **البحوث والرسائل الجامعية، قواعد وتقنيات**، تقديم د. الطاهر لبيب، تونس، ١٩٩٠، منشورات المعهد العالي للتنشيط الثقافي، عدد الصفحات ١٠٣.
- د. النجيحي، محمد لبيب: **في الفكر التربوي**، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨١، دار النهضة المصرية، عدد الصفحات ٤٢٠.
- د. النجيحي، محمد لبيب: **مقدمة في فلسفة التربية**، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٦٧، مكتبة الأنجلو المصرية، عدد الصفحات ٤٤٠.
- د. النجيحي، محمد لبيب: **الأسس الاجتماعية للتربية**، بيروت، الطبعة الثامنة ١٩٨١، دار النهضة العربية، عدد الصفحات ٣٨٤.
- النحلاوي، عبد الرحمن: **أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع**، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٣، دار الفكر، عدد الصفحات ٣٠٤.
- د. نصار، ناصيف: **طريق الاستقلال الفلسفي**، سبيل الفكر العربي إلى الحرية والابداع، بيروت، الطبعة الثانية أيار ١٩٧٩، دار الطليعة، عدد الصفحات ٢٢٣.
- د. نصور، أديب: **التربية السياسية**، محاضرة: «مهمة الدولة في خلق المواطن الصالح»، حزيران ١٩٥٧، هيئة الدراسات العربية في الجامعة الأميركية.
- **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٤٣ ـ ١٩٧٥)**، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، القيادة القومية، دمشق، ١٩٧٨، عدد الصفحات ٢٥٥.
- **نضال البعث**، الجزء الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٩)، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٦، دار الطليعة.
- نداف، عماد «إعداد وحوار»: **خالد بكداش يتحدث**، دمشق، طبعة أولى ١٩٩٣، دار الطليعة، عدد الصفحات ٢١٦.
- د. الهاشمي، طارق علي: **الأحزاب السياسية**، بغداد، ١٩٦٨، شركة الطبع والنشر الأهلية، عدد الصفحات ٢٢٧.
- هوفهانسيان، نقولاي هـ. : **النضال التحرري في لبنان ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨**، تعريب بسام اندويان، بيروت، تشرين الأول ١٩٧٤، دار الفارابي، عدد الصفحات ١٩٠.
- د. يالجن، مقداد: **دور التربية الأخلاقية الإسلامية في بناء الفرد والمجتمع والحضارة الإنسانية**، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣، دار الشروق، عدد الصفحات ١٢١.
- د. يعقوب، غسان: **تطور الطفل (عند بياجيه)**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، عدد الصفحات ٢٠١.

مراجع باللغة الأجنبية:

- **Encyclopaedia** Universalis: Corpus, 12, Métabolisme, Nibelungen, Editeur A Paris, France S.A. 1985.
- Hourani, A.H. : **Syria & Lebanon, A political Essay**, Oxford University Press, London, New York, Torants, 1946.

- J.P. Entelis: **Pluralism & Party Transformation In Lebanon**, Al, KATAIB, 1936 - 1960, Leiden, E.J. Brill, 1974.
- Neumann, Sigmund (edited): **Modern Political Parties**, Approaches to Comparatives Polities, The University of Chicago Press, Published 1956.
- Pakradouni, Karim, Structures Des KATAEB, Beyrouth, Le 27 Septembre 1967.
- **Webster Dictionary:** G & C Merrian Company, U.S.A, 1974.
- Z. Laqueur, Walter: **Communism & Nationalism in the Middle East**, third edition, 1961, Routledge and Kegon Poul, London.

مقالات

- اشتي، فارس: «الأحزاب السياسية: التعريف والنشأة»، **الاجتهاد**، العدد الواحد والعشرون، السنة الخامسة، بيروت، خريف ١٩٩٣م ١٤١٤هـ، مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الإسلامي، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر.
- بوشنسكي، ا.م.: الفلسفة المعاصرة في أوروبا، ترجمة: د. عزت قرني، **عالم المعرفة**، العدد ١٦٥، الكويت، أيلول ١٩٩٢، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- جابر، يحي (أعداد): ريبورتاج، «الشعراء الشباب وذكريات الحرب، من متاريس الحرب إلى متاريس الشعر»، **النهار** (ملحق)، بيروت، السبت ١٤ آذار ١٩٩٢.
- الجميل، لور: «ماذا قدمت الأحزاب للمرأة وبالعكس»، حلقة (٣)، حزب الكتائب اللبنانية، **السفير** (جريدة)، بيروت، ٤ نيسان ١٩٧٥.
- الحايك، رينيه وخبير، بلال (حوار): «المقاتلة الكتائبية الأولى جوسلين خويري» **النهار** (ملحق)، بيروت، السبت ٢٣ تموز ١٩٩٤.
- د. حرب، أسامة الغزالي: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، **عالم المعرفة**، العدد ١١٧، الكويت، أيلول ١٩٨٧، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- د. حقي، ألفت: «ثقافة الطفل»، **عالم الفكر**، الكويت، المجلد العاشر، العدد الثالث، اكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٧٩، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن وزارة الإعلام في الكويت.
- حميد، راشد: «الكتائب اللبنانية، تاريخها، عقيدتها، تنظيمها»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٦، حزيران ١٩٧٥.
- خالد بكداش يتحدث: حلقة ٤، **السفير** (جريدة)، بيروت، الجمعة ١٦ تموز ١٩٩٣.
- خالد بكداش يتحدث: حلقة ٥، **السفير** (جريدة)، بيروت، الخميس ١٧ تموز ١٩٩٣.
- زيداني، سعيد: «إطلالة على الديمقراطية الليبرالية»، **المستقبل العربي**، العدد ١٣٥، بيروت، السنة الثالثة عشر، أيار ١٩٩٠، شهرية، مركز دراسات الوحدة العربية.
- د. سعيفان، أحمد: «الأحزاب السياسية في لبنان»، **أوراق جامعية**، العدد ٥، السنة الثانية، خريف ١٩٩٣، مجلة دورية تصدرها رابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية.
- الشاوي، نقولا: «ماذا قدمت الأحزاب للمرأة وبالعكس»، حلقة (٢)، الحزب الشيوعي اللبناني، **السفير** (جريدة)، بيروت، ٣ نيسان ١٩٧٥.

- د. شمس الدين، عبد الأمير: «الإنسان التربية والفلسفة»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد ١، السنة ١٩٩١، تصدر عن معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية.
- د. ضاهر، مسعود: «التركيبة الطائفية لأحزاب لبنان خلال الانتداب والاحتلال»، **السفير**، (جريدة)، بيروت، الخميس ٣ نيسان ١٩٨٠.
- د. ضاهر، مسعود: «التركيبة الطائفية لأحزاب لبنان خلال الانتداب والاحتلال»، **السفير** (جريدة)، بيروت، الخميس ٤ نيسان ١٩٨٠.
- «الضرورة التي حتمت نشوء الحزب الشيوعي تحتم اليوم أن ينمو النضال ويتصاعد» **الأخبار** (مجلة)، بيروت، ١٩٧٤، أرشيف جريدة النداء، رقم الموضوع ٢/١٨٤.
- طرابلسي، فواز (مقابلة): **الحرية** (مجلة)، بيروت، ٢٦ تموز، ١ آب ١٩٩٢.
- د. علي، سعيد إسماعيل: الفكر التربوي العربي الحديث، **عالم المعرفة**، العدد ١١٣، الكويت، أيار ١٩٨٧، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- كيلو، ميشيل: «الياس مرقص... وداعاً»، **لوتس**، العدد ٧٥، تونس، شتاء ١٩٩١، مجلة اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا.
- «الماركسية من زوايا متعددة»، القسم الثالث، **الطريق**، العدد ٣، السنة الثانية والخمسون، بيروت، أيلول ١٩٩٣.
- «الماركسية من زوايا متعددة» القسم الرابع، **الطريق**، العدد الرابع، بيروت، تشرين الثاني ١٩٩٣.
- مخيبر، غسان (محام): «قانون الجمعيات بين الحقوق والقيود»، **النهار** (جريدة)، بيروت، السبت ١٣ حزيران ١٩٩٢.
- مروه، حسين: (المقالة الأخيرة)، «نظرة من قريب إلى التيارات الإسلامية»، **السفير** (جريدة)، بيروت، ١٦ أيار ١٩٨٧.
- مروه، كريم: «أزمة الفكر السياسي العربي» (أفكار وملاحظات)، **المستقبل العربي**، العدد ١٥٩، السنة الخامسة عشرة، أيار ١٩٩٢، بيروت، شهرية، مركز دراسات الوحدة العربية.
- د. المشاط، عبد المنعم: «التنشئة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة»، تحليل كتب الدراسات الاجتماعية، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد التاسع عشر، السنة الخامسة، خريف ١٩٨٨، الشارقة، تصدر عن جمعية الاجتماعيين، فصلية، الإمارات العربية المتحدة.
- معلوم، حسين محمد محمود: «قراءات في نقد اليسار العربي»، التجربة الحزبية العربية من الكائن.. إلى ما يجب أن يكون، **المستقبل العربي**، العدد ١١٤، السنة الحادية عشر، آب ١٩٨٨، بيروت، شهرية، مركز دراسات الوحدة العربية.
- «ملف الحركات الإسلامية في لبنان»، **الشراع** (مجلة)، بيروت، ١٢ شباط ١٩٨٣.
- «ملف الحركات الإسلامية في لبنان»، **الشراع** (مجلة)، بيروت، ٥ كانون الأول ١٩٨٣.
- «المنظمات الأصولية كيف تتحرك»، دراسة تفصيلية عن هيكلياتها وتنظيمها، **المسيرة** (مجلة)، بيروت، ١٠ شباط ١٩٩٢.
- «لائحة بالأحزاب السياسية والجمعيات» ١٩٢٦ ـ ١٩٧٢»، **دراسات لبنانية**، بيروت، ١٩٧٩، وزارة الإعلام، مركز النشر اللبناني.

- د. يوسف، عبد القادر: «حول النظرية العربية في التربية»، **المستقبل العربي**، العدد ٣٦، السنة الرابعة، شباط ١٩٨٢، بيروت، شهرية، مركز دراسات الوحدة العربية.

دوريات

- **الأخبار** (مجلة): بيروت، ١٩٧٢، ملف أول أيار، أرشيف جريدة النداء.
- **الجريدة الرسمية**: عدد ٨، بيروت، ٢٠ شباط ١٩٩٢، وزارة الداخلية مرسوم رقم ٢٢٢١ ومرسوم رقم ٢٢٣١ (حول حل الأحزاب).
- **الجريدة**: بيروت، ١١ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **الديار** (جريدة): بيروت، ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٣.
- **السفير** (جريدة): بيروت، الخميس ٢٤ آذار ١٩٩٤.
- **الشباب** (مجلة): عدد ٢، بيروت، حزيران ١٩٧٢، نشرة داخلية يصدرها اتحاد الشباب الديمقراطي في لبنان.
- **صوت الشعب**: عدد ٦٨٩، بيروت، الجمعة ٧ كانون الثاني ١٩٤٤.
- **العمل** (جريدة): العدد ٤، السنة الأولى، ٣١ كانون الأول ١٩٣٩، بيروت.
- **العمل** (جريدة): العدد ١٧، السنة الأولى، ٢٩ حزيران ١٩٤٠، بيروت.
- **العمل** (جريدة): العدد ٢٠، السنة الأولى، ١١ آب ١٩٤٠، بيروت.
- **العمل** (جريدة): العدد ٤٢، السنة الثانية، الأحد ٧ أيلول ١٩٤١، بيروت.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ١٤ حزيران ١٩٤٢.
- **العمل** (جريدة): العدد ٦٨، بيروت، الاثنين ٢٩ حزيران ١٩٤٢.
- **العمل** (جريدة): العدد ٨٧، السنة الرابعة، الثلاثاء ٢٩ حزيران ١٩٤٣، بيروت.
- **العمل** (جريدة): العدد ٩٥، السنة الرابعة، الثلاثاء ١ تشرين الثاني ١٩٤٣، بيروت.
- **العمل** (جريدة): العدد ٢٦، بيروت، السنة ١٩٤٤.
- **العمل** (جريدة): العدد ١٠٤، السنة الخامسة، السبت ١٩ شباط ١٩٤٤، بيروت.
- **العمل** (جريدة): العدد ١٠٥، السنة الخامسة، السبت ٢٦ شباط ١٩٤٤، بيروت.
- **العمل** (جريدة): العدد ١٠٦، السنة الخامسة، السبت ٤ آذار ١٩٤٤، بيروت.
- **العمل** (جريدة): العدد ١٠٧، السنة الخامسة، الثلاثاء ١٤ آذار ١٩٤٤، بيروت.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ١٢ نيسان ١٩٦٨.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ٢٥ نيسان ١٩٦٨.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ٢٧ نيسان ١٩٦٨.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ١١ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨١.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨١.

- **العمل** (جريدة): بيروت، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٢.
- **العمل** (جريدة): العدد (١١٥٢٣)، السنة ٤٤، الأحد ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٣، بيروت.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٣.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ١٢ شباط ١٩٨٤.
- **العمل** (جريدة): بيروت، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٤.
- **العمل** (جريدة): العدد ١٢٠٥٧، ٣ أيلول ١٩٨٥، بيروت.
- **العمل الشهري**: فكرية وثائقية، عدد (٣)، أيار ١٩٧٧، بيروت، منشورات دار العمل.
- **العمل الشهري**: فكرية وثائقية، عدد (١٢)، ١٩٧٩، بيروت، منشورات دار العمل.
- **العمل الشهري**: فكرية وثائقية، عدد (١٣)، ١٩٧٩، بيروت، منشورات دار العمل.
- **العمل الشهري**: فكرية وثائقية، عدد (١٤)، ١٩٧٩، بيروت، منشورات دار العمل.
- **الفكر العربي** (مجلة): «السياسة التعليمية وتكافؤ الفرص في التعليم»، العدد الرابع والعشرون، السنة الثالثة، بيروت، كانون الأول ١٩٨١، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية.
- **الفكر العربي** (مجلة): العدد ٦٨، السنة الثالثة عشر، بيروت، نيسان/ حزيران ١٩٩٢، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية.
- **قضايا فكرية**: الكتاب الحادي والثاني عشر، يوليه، ١٩٩٢، سبعون عاماً على الحركة الشيوعية المصرية، رؤية تحليلية، نقدية.
- **المحرر** (جريدة): بيروت، ١١ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (جريدة): العدد ٣٩٥١، بيروت، الخميس ٦ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (جريدة): العدد ٣٩٥٢، بيروت، الجمعة ٧ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (جريدة): العدد ٣٩٥٤، بيروت، الأحد ٩ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (جريدة): العدد ٣٩٥٥، بيروت، الثلاثاء ١١ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (جريدة): العدد ٣٩٥٦، بيروت، الأربعاء ١٢ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (جريدة): العدد ٣٩٥٧، بيروت، الخميس ١٣ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (جريدة): العدد ٣٩٥٨، بيروت، الجمعة ١٤ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (جريدة): العدد ٣٩٥٩، بيروت، السبت ١٥ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (جريدة): العدد ٣٩٦٠، بيروت، الأحد ١٦ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النداء** (مجلة): العدد ٦٠، بيروت، السبت ٢٤ تموز ١٩٩٣.
- **النداء** (مجلة): العدد ٦٣، بيروت، السبت ١٤ آب ١٩٩٣.
- **نداء الوطن** (جريدة): بيروت، ١١ تشرين الأول ١٩٩٣.
- **النشرة الرسمية للحركة القومية الاجتماعية**، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٥ آذار ١٩٥٥، بيروت.
- **النهار** (جريدة): بيروت، ١١ كانون الثاني ١٩٧٢.

- **النهار** (ملحق): بيروت، السبت ١ آب ١٩٩٢.
- **النهار** (جريدة): بيروت، ٢ تشرين الأول ١٩٩٣.
- **النهار** (ملحق): بيروت، السبت ٢٤ نيسان ١٩٩٣.

وثائق غير منشورة.

* الحزب الشيوعي اللبناني:

- تقرير منطقية بيروت وضواحيها أمام المؤتمر المنطقي، أواسط كانون الأول ١٩٧٢، أرشيف جريدة النداء.
- برنامج عمل لجنة حقوق المرأة، أقر في المؤتمر السادس للجنة حقوق المرأة، تاريخ «٦ ـ ٧» آذار ١٩٧٢، أرشيف جريدة النداء.
- إجراءات المؤتمرات، مكتب التنظيم المركزي، تاريخ ١٨ ـ ١٠ ـ ١٩٧٢، أرشيف جريدة النداء.
- تقرير يعالج موضوع الدعاية والتحريض في الحزب الشيوعي اللبناني، غير محدد السنة، غير أنه يبدو بعد المؤتمر الوطني الثاني، أرشيف جريدة النداء.
- رسالة إلى المنظمات حول إجراءات التحضير للمؤتمرات الحزبية المختلفة، رسالة مكتب التنظيم المركزي، تاريخ ٣٠ ـ ٣ ـ ١٩٧٤، أرشيف جريدة النداء.
- تقرير منظمة بيروت وضواحيها أمام المؤتمر المنطقي، أول أيلول ١٩٧٤، أرشيف جريدة النداء.
- تقرير قطاع الشباب والطلاب والأندية أمام المؤتمر المنطقي، بيروت، أول أيلول ١٩٧٤، أرشيف جريدة النداء.
- التقرير العمالي النقابي في مؤتمر منطقية بيروت وضواحيها، أول أيلول ١٩٧٤، أرشيف جريدة النداء.
- تقرير قطاع التثقيف في مؤتمر منطقية بيروت وضواحيها، أول أيلول ١٩٧٤، أرشيف جريدة النداء.
- مقررات المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة، آذار ١٩٧٥، أرشيف جريدة النداء.
- تقرير اللجنة التأسيسية لاتحاد الشباب الديمقراطي، أرشيف جريدة النداء.
- القانون الأساسي والنظام الداخلي لجمعية حقوق المرأة اللبنانية، أرشيف جريدة النداء.
- النظام الداخلي لاتحاد الشباب الديمقراطي، أرشيف جريدة النداء.

* حزب الكتائب اللبنانية:

- الكتائب اللبنانية حزب «ديمقراطي، اجتماعي، لبناني» النظام العام. المعدل بموجب قرار رقم ٦٣١ تاريخ ٢١ شباط ١٩٥٦، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي، بيروت.
- الكتائب اللبنانية حزب «ديمقراطي، اجتماعي، لبناني» مقررات وتوصيات مؤتمرات الحزب العامة، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي، بيروت، على النحو التالي:
- المؤتمر الأول: ٢٨ ـ ٣٠ أيلول ١٩٥٦، فندق بيت مري الكبير.
- المؤتمر الثاني: تشرين الأول ١٩٥٩، فندق بيت مري الكبير.
- المؤتمر الثالث: ٣٠ أيلول ـ ٢ تشرين الأول ١٩٦٠، فندق سيسيل، قرنة شهوان.
- المؤتمر الرابع: ٢٩ أيلول ـ ١ تشرين الأول ١٩٦١، بارك أوتيل، شتورا.

- المؤتمر الخامس: ٣٠ أيلول ١٩٦٢، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر السادس: ٢٧ ـ ٢٩ أيلول ١٩٦٣، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر السابع: ٢ ـ ٤ تشرين الأول ١٩٦٤، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر الثامن: ٢٤ ـ ٢٦ أيلول ١٩٦٥، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر التاسع: ٢٣ ـ ٢٥ أيلول ١٩٦٦، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر العاشر: ٢٩ أيلول ـ ١ تشرين الأول ١٩٦٧، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر الحادي عشر: ٢٠ ـ ٢٢ أيلول ١٩٦٨، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر الثاني عشر: ٢٦ ـ ٢٨ أيلول ١٩٦٩، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر الثالث عشر: ٢٥ ـ ٢٧ أيلول ١٩٧٠، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر الرابع عشر: ٢٤ ـ ٢٦ أيلول ١٩٧١، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر الخامس عشر: ٢٢ ـ ٢٤ أيلول ١٩٧٢، بارك أوتيل، شتورا.
- المؤتمر السادس عشر: ٢٨ ـ ٣٠ أيلول ١٩٧٣، فندق برتانيا، برمانا.
- المؤتمر السابع عشر: ٢٧ ـ ٢٩ أيلول ١٩٧٤، فندق برتانيا، برمانا.
- الكتائب اللبنانية حزب «ديمقراطي، اجتماعي، لبناني»، الأمانة العامة، النظام العام المعدل بموجب القرار رقم ٥١٤٣، تاريخ ٩ حزيران ١٩٨٠، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي، بيروت.
- الكتائب اللبنانية حزب «ديمقراطي، اجتماعي، لبناني»، الأمانة العامة، النظام العام المعدل بموجب القرار رقم ٥٨٨٥، تاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٨٦، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي، بيروت.
- الكتائب اللبنانية حزب «ديمقراطي، اجتماعي، لبناني»، الأمانة العامة، قرار رقم ٥٩٠٥، بناء على النظام العام وعلى قرار المكتب السياسي رقم ٥٩٠٥ تاريخ ٢٣ ـ ٢ ـ ١٩٨٧، أرشيف الحزب، بيت الكتائب المركزي، بيروت.

المقابلات:

* أبو خليل، جوزيف:

- الخميس ١٦ نيسان ١٩٩٢، بعبدا، فرن الشباك.
- الخميس ٧ أيار ١٩٩٢، بعبدا، فرن الشباك.

* د. أبو شقرا، سناء:

- الاثنين ٢٧ نيسان ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبة.
- الأربعاء ٢٩ نيسان ١٩٩٢، بيروت، شارع الوتوات، جريدة النداء.

* أبو عقل، جوزيف:

- الأربعاء ٩ شباط ١٩٩٤، بيروت، وطى المصيطبة.

* أيوب، أنطوان يوسف:

- الخميس ٢ تموز ١٩٩٢، كسروان، أدونيس.
- الثلاثاء ٧ تموز ١٩٩٢، كسروان، أدونيس.

*** جزار، أنطوان:**

- الأربعاء ٢٢ تموز ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.

*** الحلو، يوسف خطار:**

- الجمعة ٢٧ آذار ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبة.

*** خليفة، نبيل:**

- الأربعاء ١٧ حزيران ١٩٩٢، جبيل.

دبس، ماري ناصيف:

- الخميس ٧ أيار ١٩٩٢، بيروت، شارع الوتوات، جريدة النداء.
- الأربعاء ١٣ أيار ١٩٩٢، بيروت، شارع الوتوات، جريدة النداء.

*** دكروب، محمد:**

- الجمعة ١٣ كانون الأول ١٩٩١، بيروت، الرملة البيضاء.

*** رزق، أدمون:**

- الثلاثاء ٢٣ حزيران ١٩٩٢، بيروت، الرملة البيضاء.

*** رفاعي، غسان:**

- الثلاثاء ٢٨ نيسان ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبية.
- الأربعاء ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٤، بيروت، وطى المصيطبة.

*** سعد، سمير:**

- الاثنين ١١ أيار ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبة.
- الاثنين ١٨ أيار ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبة.

*** العازار، إميل:**

- الخميس ٤ أيار ١٩٩٢، بيروت، بيت الكتائب المركزي.
- الخميس ١٤ أيار ١٩٩٢، بيروت، بيت الكتائب المركزي.
- الثلاثاء ٣٠ حزيران ١٩٩٢، بيروت، بيت الكتائب المركزي.
- الأربعاء ٢٣ أيلول ١٩٩٢، بيروت، بيت الكتائب المركزي.
- الثلاثاء ١٨ شباط ١٩٩٣، بيروت، بيت الكتائب المركزي.
- الخميس ١١ آذار ١٩٩٣، بيروت، بيت الكتائب المركزي.
- الخميس ٢١ أيار ١٩٩٣، بيروت، بيت الكتائب المركزي.

*** عبد الصمد، نديم:**

- الثلاثاء ٢٦ أيار ١٩٩٢، بيروت، وطى المصيطبة.

*** عضو نقابي (دون ذكر الاسم):**

- الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٤، بيروت، وطى المصيطبة.

*** مروه، كريم:**

- الأربعاء ١٣ آذار ١٩٩٢، بيروت، شارع مار الياس.

*** المصري، إبراهيم:**

- ١٤ تموز ١٩٩٤، بيروت، المصيطبة.

*** معربس، أنطوان:**

- الأربعاء ١٥ تموز ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.

*** د. نجار، إبراهيم:**

- الاثنين ٩ أذار ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.
- الاثنين ١٦ آذار ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.
- الاثنين ٣٠ آذار ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.
- الاثنين ٦ نيسان ١٩٩٢، بيروت، الأشرفية.
- الاثنين ١٣ نيسان، بيروت، الأشرفية.

*** نجم، أنطوان:**

- الخميس ٩ تموز ١٩٩٢، المتن، الجديدة.
- الاثنين ١٣ تموز ١٩٩٢، المتن، الجديدة.
- الجمعة ١٧ تموز ١٩٩٢، المتن، الجديدة.

*** نعمة، أديب:**

- الخميس ٧ تشرين الثاني ١٩٩١، بيروت، وطى المصيطبة.
- الأربعاء ٤ كانون الأول ١٩٩١ ، بيروت، وطى المصيطبة.
- الأربعاء ١١ كانون الأول ١٩٩١، بيروت، وطى المصيطبة.

*** هنود، منصور:**

- الخميس ٢٢ أيلول ١٩٩٢، بيروت، شارع الحمرا.

الفهارس العامة

فهرس الأعـلام

فهرس المؤسسات

المحتويات

الباب الثاني

الحزب الشيوعي اللبناني «حزب الطبقة العاملة»

الباب الثالث

الكتائب اللبنانية حزب «ديمقراطي، اجتماعي، لبناني»

الباب الرابع
السمات العامة للتربية الحزبية السياسية

الشـيوعيون والكتـائب

تجربة التربية الحزبية في لبنان

العلاقة بين التربية وبين الأحزاب تلتبس على الكثيرين إلى حدٍّ بعيد . فالمفهوم الشائع يشير إلى نوع من التناقض بينهما ؛ حيث أن الحزبية ترتبط بالألاعيب السياسية وبالتالي فإنها تكون أبعد ما يكون عن التربية كإتجاه أخلاقي مرتبط بالقيم والمثل العليا . ولعل هذا المفهوم هو الذي عزز الشكوك حول دور الأحزاب وسيرتها النضالية!

ومما زاد في حدّة الحذر والسلبية تجاه الأحزاب هو ذلك التناقض الحاد بين طروحاتها وممارساتها قبل الأحداث اللبنانية التي ابتدأت في العام ١٩٧٥ وممارساتها خلالها وواقعها بعد توقف المعارك العسكرية .

فهل يعتبر فشل الوعد الحزبي لنا ، بتكوين انسان مغاير للسائد في المجتمع فشلاً في ذلك الوعد نفسه ، أم أنه طارئ من خارجه؟

وهل تكوّن الأحزاب إنسانها بما يتناسب مع نصها؟

وهل تحمّل أعضاءها مسؤولية ممارسة كل قناعاتها؟

وهل تخضع التربية الحزبية للمواقف السياسية المتغيّرة؟



